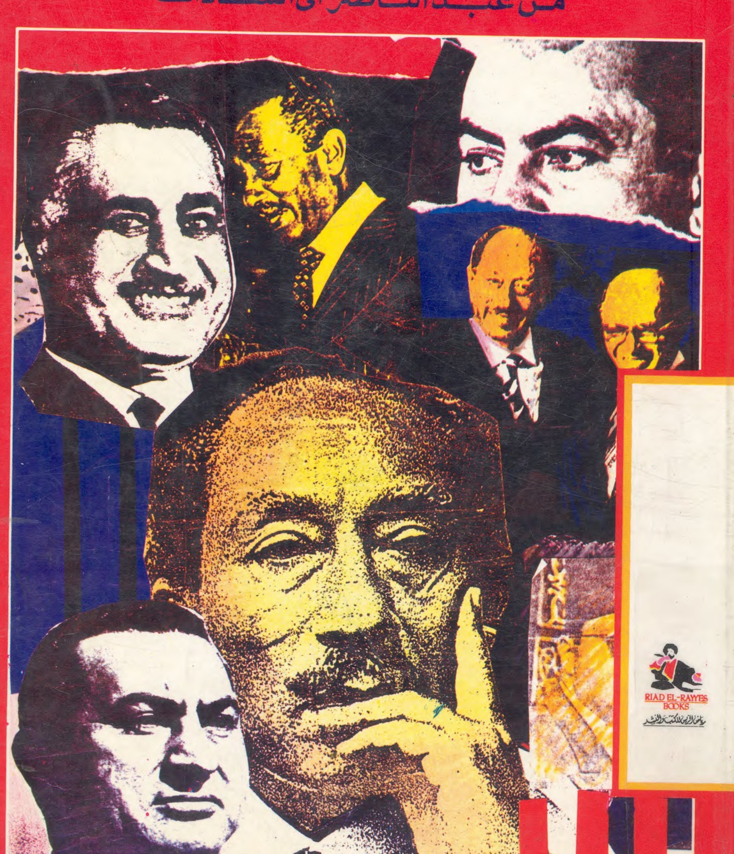
شفيق مقار

قتلُ مصرُ

من عبد الناصر الى السادات



قتلُ مصرُ

من عبد الناصر الى السادات

شفيق مقار

قتلُ مصرُ

من عبد الناصر الى السادات



56, Knightsbridge, London SW1X7NJ

THE KILLING OF EGYPT

by

SHAFIC MAKAR

First Published in Great Britain in 1989

56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

Makar, Shafic
The Killing of Egypt
1. Egypt. Political events, 1922–
I. Title
962'.05

ISBN 1 - 869844 - 10 - 6

الإهداء

الى ذكرى نجيب سرور

محتويات الكتاب

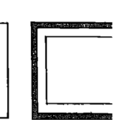
«ثمة بلدان لا يعرف القلقُ منها سبيلاً إلى قلب السلطان لندرة الثَورات فيها. ففي مصر، مثلاً، لا تجد غير السيّد المطاع والرعية المطيعة».

(ابن خلدون)

(١٣٣٢ ـ ١٤٠٦)

«ما أقلّ من يجدون لديهم الرغبة في قراءة تاريخ الأمة من الأمم بعد أن يكون عدوّها قد كسر ظهرها وهشّم رأسها».

(و. هـ. أودن)



هذا الكتابُ

هذا الكتاب ليس اجتراراً آخر لذكريات كئيبة. فانشغاله الأساسيّ منصبّ على ما هو آتٍ، وإن توقّف عندما فات وما «أنجِز» حتى الآن، فإنما لاستطلاع ما سوف «يُنجَز»، ترتيباً على ما حققناه لإسرائيل بأيدينا.

وفي سياق ذلك، لا مكان للألفاظ التي من قبيل «الخيانة»، و «الغدر»، و «الجبن»، و «العمالة» وغيرها من الكلمات المجزية المريحة للنفس والمفيدة في المقالات «السياسية»، والخطب التي من نار.

ولقد يوافقنا القارىء، بعد أن يكون قد انتهى من قراءته، على أن ذهاب أنور السادات إلى الأرض المحتلة في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧، ثم إلى «معسكر داود» بالولايات المتحدة، كان شيئاً طبيعياً للغاية وأمراً مقضياً به منذ سلّح فاروق المصريين بأسلحة فاسدة وبعث بهم لـ «يقاتلوا العدو الغادر» على أرض فلسطين. فالكل ـ منذ تلك البداية الملائمة تماماً لكل ما حدث بعدها ـ لم يفطنوا، فيما بدا، وباستثناء قلّة قليلة للغاية ومطارَدة، إلى الجدّية المميتة للخطر الذي ظلوا يتظاهرون بالتصدّي له بينما ـ هم في واقع الأمر ـ يقودون مصر، ومن حولها الجميع، إلى ظل وادي الموت ـ بلا أدنى محاولة للتشاعر أو البراعة: إلى ظل وادي الموت.

وحتى لا تظل الأمور مبهمة ومختلطة في أذهاننا، ينبغي أن يكون واضحاً منذ البداية أن الملك فاروق، والرئيس السادات، وكل من توسطوا عهديهما، لا يُحمَّلون بالوزر وحدهم. لأنه مهما كان الحاكم طاغية، ومهما كانت أجهزته ماهرة في الإرهاب والتخويف، تتوقف الشعوب عند مشارف الموت. تحرن. وحتى إن كانت قد تركت أحداً يعتلي صهوتها، تركل الهواء وتُسقِط الراكب على ظهرها، وتستدير فتمزقه، متى تعلّق الأمر بالبقاء. ولدينا التاريخ، فلنرجع إلى صفحاته، أو لننظر إلى ما هو حادث في العالم حولنا. ولسوف نجد أن الشعوب الراغبة في البقاء تستأسد وتفترِس، متى تعلّق الأمرُ ببقائها.

لكننا لم نفعل، وبتنا بذلك، شئنا أم أبينا، شركاء في كل ما «أُنجِز». واشترك معنا معظم صنّاع الرأي وكل صنّاع القرار، وكل من يسيّرون شؤون المؤسسة التي تدير المجتمع. فالكل ـ بلا أي عذر أو ادّعاء للبراءة ـ شركاء في المسؤولية عما حدث، وعما سيترتب عليه.

ولعله قد بات واضحاً الآن أن ما سوف يترتب على كل ما «أنجزناه» حتى الآن متعلق بالأرض. وأن الأرض سوف تؤخذ. وهذا شيء يحسن أن نتوقف عنده قليلاً ونفكر فيه. لأن مصير أي شعب ـ في هذا العالم الضيق ـ متوقف على الأرض. لأن وجود أي شعب متوقف على الأرض، وبغير الأرض يموت.

ولقد كانت مشكلة مصر منذ البداية ـ ومشكلة غيرها من البلدان العربية الأخرى ـ فيما تعلق بـ «مسألة» فلسطين، أن الأرض التي دار الصراع حولها لم تكن أرض مصر أو أرض أي بلد من تلك البلدان العربية الأخرى. فهي أرض فلسطين. وبالمعنى الحرفي الضيق المحدد، ذهب المصريون وغيرهم من مواطني البلدان العربية ليموتوا ويشوّهوا على أرض «شعب آخر»، دفاعاً عن أرض

ذلك الشعب، وبالمفهوم الذي أوردناه عن ارتباط بقاء الشعب باستمرار حيازته لأرضه، دفاعاً عن بقاء ذلك «الشعب الآخر»، الشعب الفلسطيني.

وما زال ذلك التصوّر لـ «المسألة» سائداً حتى اليوم، وبعدما حدث للبنان والجولان السورية. فعلى المستوى «الرسمي»، أي مستوى معظم الحكومات والمؤسسات المديرة للمجتمعات العربية، قد يظل ذلك الترديد للشعارات عن «الأرض السليبة»، و «العدو الغادر»، أو عن «الصهاينة»، إلا أن ضرباً غريباً من ذلك الشيء الذي أفلح اليهود في اختلاقه في أذهان البشر تحت اسم «معاداة السامية»، قد ندعوه ـ على سبيل التمييز ـ «معاداة الكنعانية» (أخذاً بمسمّيات التوراة: سام، وكنعان) يظل مستشترياً، بل ويزداد ضراوة، تحت السطح، تجاه الفلسطينيين وكل ما له علاقة بهم، لدى معظم تلك الحكومات والمؤسسات المديرة للمجتمعات العربية.

وعلى المستوى «غير الرسمي»، أي مستوى السواد الأعظم من شعوب تلك البلدان العربية، تخافت كثيراً ترديد شعارات «الأرض السليبة» و «العدو الغادر»، وراء الجوقات الحكومية، وبدأ يعلو صوت «معاداة الكنعانية»، باعتبار أنّه «الله يخرب بيت الفلسطينيين، هم السبب في كل ما نحن فيه».

وبطبيعة الحال، لم تسر المظاهرات في شوارع القاهرة بعد هاتفةً بسقوط فلسطين ومطالبةً بشنق الفلسطينيين، لكن «معاداة الكنعانية» موجودة، وبقوة، وآخذة في التعاظم لدى جماهير أميّة مطحونة لا تستطيع أن تعضّ اليد الممسكة بمقبض السوط، فتجد الفلسطينيين منطرحين على ظهورهم، أو تتصورهم كذلك، وتتلمظ اشتهاء لغرس أنيابها في أعناقهم.

وربما كان تصوّر جان بول سارتر في تقديمه لكتاب فرانز فانون «المعذبون في الأرض» عن اشتهاء الإنسان المنسحق المطحون لتدمير نفسه في صورة الأخ الذي يقتله، تصوراً ذا صلاحية في هذا الخصوص. إلا أنه ما من شك أيضاً في أن قدراً لا يستهان به من مشاعر «معاداة الكنعانية» لدى من سمّمت تلك المشاعر عقولهم وقلوبهم نابع من الأسباب نفسها التي جعلت «الصراع»، ابتداء من أسلحة فاروق الفاسدة، الى كامب ديفيد وما بعده وما سوف يترتب عليه، أشبه بكوميديا سوداء معوجّة تزاوجت فيها المهزلة والمأساة. لأنه، فيما يخص «السادة المواطنين» في مصر وغيرها، «ما لنا نحن وأرض فلسطين، ومشاكل الفلسطينيين؟» و «لماذا يجب علينا نحن أن نخوض غمار حرب وراء حرب مع إسرائيل كيما نعيد إلى الفلسطينيين أرضهم»، و «إن كان لا بد للفلسطينيين أن يموتوا ويندثروا، فليموتوا، ونبقى نحن، ونبني بلدنا». وبنوع غريب من التفاعل الدائري بين النظم الحاكمة والشعوب المحكومة، بدأ بتشويه رؤية الشعوب لحقيقة الصراع على أيدي حكام يبدو أنهم لم يروا فيه أكثر من وسيلة ناجعة لإبقاء المنطقة في حالة توتر واشتعال، تبريراً لاستمرار حكم الطوارىء وسطوة قواتهم المسلحة على العدو الحقيقي، وهو الشعب المحكوم، وانتهى بتسرُّب رؤية الشعوب الغوغائية إلى عقول الحكام الذين أوجدوها، اقتربت نظم وشعوب من نقطة التلاحم، ولأول مرة، عند تفاهم مشترك يمثله شعار «ليمت الفلسطينيون ونحيا نحن». ولقد كان «الشجار» الذي نشب مؤخراً، في ربيع ١٩٨٧، بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، مؤشراً مبدئياً على الاتجاه صوب علانية مثل ذلك التصوّر الذي فجّر إثر اغتيال يوسف السباعي.

وعلى مستوى «المثقفين» وصناع الرأي من كتاب وصحفيين وشعراء ومفكّرين، أي على مستوى «الصفوة» أو «النخبة» أو ـ كما أسماهم سميح القاسم ـ «الزبدة»، لندع جانباً توفيق الحكيم، مثلاً، وكل من نهج نهجه من نجوم المؤسسة، ولنتفكر ـ مثلاً ـ في تأكيد صحفي لبناني مهاجر أنه، دون أن يطرف له رمش «كفر بقضية أولئك الفلسطينيين منذ قتلوا يوسف السباعي الله يرحمه»!، أو قول مثقف سوري بعد نقاش طويل حول الانتماء لقضية فلسطين أن «هذه حكاية باتت غير ذات موضوع والأفضل لمن أراد أن ينتمي أن يجد له حكاية غيرها»!. أو قول أديب مصري مثقف، بطريقته الممتلئة يقيناً بصحة آرائه وقناعة بأنها لا تدحض، بالوقار المعهود «أوه! هاها! الفلسطينيون! أليسوا هم السبب في كل ما هو حادث لمصر؟».

وهذا قدر يسير من مصارحات تختلف ـ بطبيعة الحال وبحكم متطلبات الصورة «النضالية» أو «القومية»ـ اختلافاً تاماً عما يقال عندما يكون الحديث مع أكثر من سامع. والذي يعنينا منه، على أي حال، تسرُّب الرؤية الغوغائية إلى فكر أناس مفروض أنهم ضمن «الصفوة» صانعة الرأي المشتغلة بـ «إعلام» الجماهير وتنويرها.

وفي جذور كل هذه المواقف الآخذة في التخثّر ـ كالدم الفاسد ـ فيما أسميناه بـ «معاداة الكنعانية»، يكمُن التشوُّه ذاته الذي جعل من الممكن لملك فاسد كفاروق أن يتربَّح هو وأذنابه وخدمه من الصراع، عن طريق بيع أسلحة فاسدة إلى جيشه، وجعل من الممكن، بعد ربع قرن من زوال فاروق، لرئيس «ثوري» و «مناضل وطني» كأنور السادات أن يذهب إلى القدس المحتلة «سعياً وراء السلام»، فيحتضن موشي ديان ومناحيم بيجين، ويشد على الأيدي المخضبة بدماء كثيرة، ويضم إلى صدره جولدا مائير، التي لم تكف عن القول بأنها لم تكن تنام الليل كلما فكرت في أن طفلاً فلسطينياً قد ولد وأنه قد يظل على قيد الحياة، ويقبلها في وجنتيها.

ذلك التشوّه في رؤية «المسألة الفلسطينية» وما ظل يوصف حتى الآن، على سبيل البلاغة الخطابية، بـ «الصراع» العربي الإسرائيلي، هو ما يحاول هذا الكتاب إستظهار أبعاده ونتائجه كما كشفت عنها وتشير إليها عملية استدراج مصر إلى مصيدة كامب ديفيد، بعد عقد من استدراجها إلى شرك الأيام الستة.

شفيق مقار

مدخل

مصر في مواجهة الخطر الصهيوني

تقديم

منذ البداية، لم يفطن «الثوار» الذين حكموا مصر بعد إسقاط النظام الملكي الفاسد للحقيقة. رغم كلّ التصريحات والخطب عن فلسطين الحبيبة والأرض السليبة وكل تلك الأشياء التي توجع القلب وتستدر الدمع من العيون، لم يفطنوا إلى الحقيقة. وربما، بحكم النشأة السياسية السلفية والخروج من رحم حركة الإخوان، بدا لهم من أخدوا فلسطين كـ «أعداء الله» أو كشيء غيبي من هذا القبيل الذي يسهل أن ينزلق إليه العقل متى غلّفه الضباب، وتترنّح إليه البصيرة متى ختم الافتقار إلى المعرفة والنضج الفكري والسياسي عليها فأعماها.

عندما استُدرج جمال عبد الناصر إلى شرك الأيام الستة، سنة ١٩٦٧، كتبت نشرة «الاشتراكي»، لسان حال «الثوريين التقدميين»، في ٣ يونيو/ حزيران، قبل المذبحة بيومين اثنين، كلاما كان قد سبق أن قيل كثيراً حتى أصبح من قبيل العبارات الإنشائية، عن مخاطر التوسع الصهيوني الشرير، ثم قالت إن جنود مصر البواسل كانوا «في انتظار إشارة البدء من القائد لينطلقوا منقذين أمر الله»، وعندما تأزّم الموقف في ١٠ يونيو/ حزيران، كتبت مبشّرة بالنصر من عند الله وفتح قريب محذّرة إسرائيل، عدوّة الله، من أن نهايتها دنت على أيدي جند الله(*).. والواقع أن حرب يونيو/ حزيران أحدثت تغيراً عند عبد الناصر بالنسبة لموقفه من (الرؤية) الدينية للمسألة. (ورغم أن) السنوات الثلاث التي عاشها بعد الحرب لا تكفي للحكم بمضمون محدد لذلك التغير، (فإنه) من الواضح أنه كان قد أصبح أكثر مرونة (بذلك الخصوص)، فقبيل الحرب، كان قد شنّ هجوماً شديداً على النظم العربية التقليدية وندّد باستغلالها لعامل الدين، لكن موقفه هذا انقلب من أساسه بعد مؤتمر الخرطوم في أغسطس/ آب ١٩٦٧، إثر المصالحة التي جرت في ذلك المؤتمر (مع تلك النظم)، وقبيل الحرب كان موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي لا يدخل البُعد الديني كثيراً في أسس الصراع، مركزاً (بالقدر الأكبر) على عروبة فلسطين (أي على البعد القومي)، لكنه بعد الحرب بدأ يتحدث عن الصهيونية بوصفها خطرا على الأديان»[1].

وبطبيعة الحال، يظل هناك تناقض لا مهرب منه في محاولة التعامل مع الصراع من منطلق غيبي، حتى وإن وجد المتحدث ما قد يبدو كمهرب من ذلك التناقض، بقصر الكلام على «الصهيونية» دون إشارة إلى «اليهود». ومنشأ التناقض أن اليهودية ديانة توحيدية كبرى يشترك أتباعها، (فيما هو متصوّر) مع أتباع الديانتين التوحيديتين الأخيرتين، في عبادة نفس الإله.

إلا أنه، رغم وجود ذلك التناقض، لا شك في أن قدرا كبيراً من العداء لمن أخذوا فلسطين ظل مدخولاً بكونهم اليهود، مهما حاولنا الهرب من ذلك الواقع بتسميتهم «صهاينة». والذي لا شك فيه أنه ـ حتى

(*) الواقع أن الزج بالالوهة في سياق صراع دنيوي كهذا فيه اجتراء غريب. لأن من يدّعي ان السماء تحارب في صفه قد يمنّى بهزيمة ماحقه كما حدث في سنة ١٩٦٧. وفي هذه الحالة يصبح العقل مواجها باحتمالين اثنين لا ثالث لهما: أن السماء تخلت عن المهزوم في منتصف الطريق وتركته لتنصر عدوه عليه، وهو شيء لا يليق إطلاقا، والثاني ان العدو من القوة بحيث حقق النصر لنفسه وهزم من أمامه هو والسماء التي كانت تحارب معه، وهو شيء يقرب من الكفر والعياذ بالله. فالله عز وجل فوق كل ذلك، وهو قادر، متى كانت تلك مشيئته، أن يمحو العدو الغادر من ظهر الأرض محوا لا أن يهزمه في ميدان القتال فقط.

إذا لم تقتصر رؤية الغالبية العظمى من الحكام والمثقفين العرب على البُعد الغيبي ـ فإنه ظل أساساً، لدى عامة الناس، لرؤية الجماهير للعدو بوصفه يهودياً وعدو الله، كما وصفته نشرة «الاشتراكي» الناصرية. وذلك بُعد لم يغب عن المقاومة الفلسطينية فحاولت التصدّي له وتعديله بدعوتها الديموقراطية لإقامة وطن فلسطيني يعيش فيه الفلسطينيون من الأديان الثلاثة كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. وهو بُعد لم يغب أيضاً ـ بطبيعة الحال ـ عن الإسرائيليين والأمريكيين، وقد استغلوه استغلالاً دعائياً فعالاً في تشويه الموقف العربي بعامة والشوشرة على الحق المشروع للفلسطينيين في المقاومة والسعي إلى استرداد الوطن الذي أخذ منهم.

وكما ظل النظر إلى إسرائيل مدخولاً بذلك البعد الغيبي، ظل مدخولاً بالبعد الأيديولوجي. وقد ربط المغفور له الملك سعود باستمرار بين الصهيونية والبلشفية. وكذلك فعل زعيما مصر في ظل «الثورة»، جمال عبد الناصر، وأنور السادات.

والذي لا سبيل إلى التشكك أو التشكيك فيه أن المصالح اليهودية العالمية ومخططات الحركة الصهيونية لعبت دوراً لا يمكن إنكار أهميته في إشعال نيران الثورة البلشفية في روسيا. ولقد كان معظم مفكّري الثورة وزعمائها المبرّزين، باستثناء ستالين الذي جُعل شرير الحلقة بعد محاولته مشاركة الصهيونية في كنز التعويضات الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، من اليهود.

إلا إن رؤية الغزوة الاستيطانية لفلسطين في سياق مؤامرة بلشفية/صهيونية فيه من البعد عن الحقيقة ومن التبسيط المبالغ فيه ومن الابتعاد عن واقع الغزوة ما لا يقل عما في النظر إلى غزاة فلسطين الاستيطانيين من زاوية كونهم يهوداً فحسب. لكن النظام وزعامته كانا على قدر من «الواقعية العملية» والبراجماتيكية أتاح للزعيم أن يثقل الوطء على الدول «التقليدية» ورؤيتها السلفية للصراع العربي الإسرائيلي قبيل هزيمة ١٩٦٧، وأن يعدل عن ذلك تماماً بعد تصالحه معها. وبالمثل، ربط النظام وزعامته بين الصهيونية والشيوعية «في أوج معركته مع الشيوعيين في ١٩٥٤، في مصر وفي ١٩٥٩، في العراق ومصر. (وفي سياق تلك الرؤية التكتيكية) رأى الزعيم أن الشيوعيين أكبر عون للصهيونية كما أن الصهيونية تعمل على إيجاد تنظيمات شيوعية تخدع الناس تحت بعض الأسماء الخلابة البراقة مثل الحرية والديموقراطية وتخدِّر الناس بكلام معسول عن المساواة ورفع مستوى العامل والفلاح والأخذ بيد الفقير. (وقد وجد الزعيم تأكيداً لتلك الرؤية في (أن) الذي كان يمول أكبر منظمة شيوعية في مصر كوربيل الصهيوني، (ورأى) أن الشيوعيين استعملوا طرقا معينة للتضليل كي يمكنوا الصهيونية العالمية من احتلال وادي النيل وجزءاً من العراق وجزءاً من المملكة العربية السعودية (وأنهم) لذلك يثيرون بعض الشغب وينسبونه إلى الشعب باسم الشيوعية وهم في الحقيقة جماعة صهيونية قامت بعمل حرائق في بعض المدن والمنشآت الوطنية»[٣].

وإذا لم يصلُح ذلك، اتّجه النظام إلى استيلاد البراهين على الترابط بين الشيوعية والصهيونية إبان أزمة قناة السويس مما اتهم «عبدالناصر به اسرائيل من أنها تشاطر الشيوعيين في موقفهم» **عن قصد أو عن غير قصد** «حينما تسعى للحيلولة دون التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة قناة السويس التي دامت ٧٢ عاماً (كما سعت للحيلولة) دون عقد اتفاقية جلاء قوات الاحتلال البريطاني عن القناة سنة ١٩٥٤. (وذلك دليل) على أن الشيوعيين والصهيونيين عقدوا عزمهم على تعطيل التسوية لأن الاضطرابات في العالم العربي لا تخدم إلا العناصر الهدّامة. وقد ثبت في مصر أن كلا الفريقين قد دبرا مؤامرة لحرق مكتب الاستعلامات الأمريكي بالقاهرة لأن الكفاح المسلح هو الطريق لمحاربة الاستعمار (؟) كما عمل كلا الفريقين لهدم القومية العربية وبالتالي كانا حليفين للرجعية والاستعمار.. (كانت هذه الأفكار) في بداية الثورة وإبّان معاركها مع خصومها.. ولما سُئِل عبد الناصر عن الربط بين الصهيونية والشيوعية بعد انتهاء معركته مع عبدالكريم قاسم لم يُجبْ، نظراً لانتهاء الموضوع بانتهاء المعركة»[٣].

وليس هناك ما هو أوضح من ذلك: «الربط بين الصهيونية والشيوعية» ظل أداة تكتيكية في معارك «الزعيم» مع الشيوعيين المصريين في سياق تأمين «الزعيم» لوحدانية زعامته، ومع قاسم العراق، في

معرض دفاع «الزعيم» عن موقعه كزعيم واحد وحيد أوحد لا شريك له لكل العرب، فلما انتهت المعارك، لم يعد هناك لزوم للربط بين الشيوعية والصهيونية «نظراً لانتهاء الموضوع»!.

وهذا موقف غريب فعلاً في التعامل مع خطر مميت كالغزوة الاستيطانية البادئة بفلسطين. والمشكلة أن هذا الفهم التكتيكي، أو بالأحرى التظاهر بالفهم، لأغراض تكتيكية بحتة استجابة لمعارك اللحظة العابرة، لم يتمخض فحسب عن تشويش الإرسال، إن صحّ التعبير، من «عقول» النظام إلى أدمغة الشعب فيما يخص الوعي بحقيقة الغزوة وحقيقة العدو وحقيقة القوى المتعاونة معه، بل وتمخض عن تشوّه مستمر لرؤية النظام ذاته ورؤية زعامته لـ «المسألة» كلها، **وهو تشوّه جعل النظام وزعامته على أتمّ استعداد للعب بالغزوة الاستيطانية لفلسطين كورقة مربحة أهم مكاسبها ترسيخ أوضاع النظام والمؤسسة العسكرية التي ملّكها مصر وتأبيد مزاياها بحجة الدفاع عن «الوطن المفدى» في وجه عدوانية «العدو الغادر» الشرسة، وجعل المنطقة كلها، ومصر بالذات، تعيش من يوم إلى يوم في حالة طوارىء مستمرة أباحت وبررت كل التجاوزات وكل ضروب الإهدار للحرية والديموقراطية والحقوق الأساسية للبشر تحت ساتر أنه «لا صوت يعلو على صوت المعركة» وأن كل تلك الأشياء التي من قبيل الترف كالحرية والديموقراطية والحقوق الإنسانية للمواطنين وحقوقهم المدنية يمكن النظر فيها فيما بعد عندما يكون قد «تم للثوار الأبرار» القضاء على الخطر الصهيوني بإذن الله.**

وفي الوقت نفسه الذي جنح النظام فيه إلى استغلال الوجود الصهيوني في فلسطين ثم في الأرض المحتلة الأخرى بعد هزيمة ١٩٦٧ كورقة يلعب بها ليكسب مزيداً من المنعة ومزيداً من المزايا ومزيداً من الترسيخ لزعامة «الزعيم»، **أبدى النظام وزعامته باستمرار استعداداً للتصالح والتسوية مع «العدو الغادر»**، ورغم اضطرار النظام وزعامته للجؤ إلى القوة العظمى الرئيسية المنافسة للولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، للحصول منها على ما عجز عن الحصول عليه من أسلحة يبرر بها بقاء قبضته على أعناق المصريين ويديم بها حالة الطوارىء المُربحة في المنطقة، **أظهر النظام وزعامته باستمرار ميلاً واضحاً، بل نزوعاً قوياً، للوذ بحضن واشنطن**، فقط إذا ما وجدت واشنطن للنظام وزعامته فسحة تحت جناحها: «ولقد كان تصور النخبة المصرية الحاكمة بأجنحتها المختلفة ـ الجناح المدني والجناح العسكري ـ أنه **يمكن الحصول على الكثير إذا أمكن إيجاد مكان «بجوار واشنطن»**. فقد كانت تجربة البورجوازية المصرية بمثابة تأكيد لها بأن إسرائيل في ذاتها ليست خطراً عليها (!) ـ لذلك، وكما يقول جاك كوبار «لم يتم اتخاذ أي اجراء لإصلاح جوانب القصور والضعف التي كشف عنها (أداء) الجيش والنظام سنة ١٩٥٦، بل ولم يتخذ أي إجراء ضد صدقي محمود، قائد الطيران، قبل هزيمة ١٩٦٧ رغم أن السوفيات كانوا قد أبلغوا عبدالناصر أن صدقي محمود يتعاون مع المخابرات البريطانية»!»[٤].

وقد بلغ من قوة ذلك الشبق إلى حضن الولايات المتحدة **ـ وهو شبق كان من غير الممكن عملياً أن ينتاب النظام وزعامته لو كان النظام والزعيم على وعي بالأبعاد الحقيقة للعلاقة العضوية بين الولايات المتحدة كأمة وبين إسرائيل ـ** أن بات عاملاً من العوامل التي أودت «بالزعيم» إلى حيث تردّي في الشرك في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. «فقد كان التصور العام (لدى النظام وزعامته) أنه بإحداث نوع من التوتر العسكري على الحدود المصرية عن طريق القيام بمظاهرة عسكرية (أو بالأحرى القيام بعملية «تهويش» كما قال الفريق أول محمد فوزي) في سيناء، كان ذلك سيؤدي إلى **بعث قضية التسوية مع إسرائيل من جديد** وفي ظل شروط أفضل، وأنه سيتيح في الوقت نفسه تحقيق عدة أهداف كانت تشكل عدداً من أولويات الزعامة المصرية في ذلك الوقت، وكانت تلك الأهداف تدور حول «ردع» العدوان المحتمل على سوريا، وعودة الأوضاع في سيناء إلى ما كانت عليه سنة ١٩٥٦، **والضغط على الولايات المتحدة من أجل بذل جهودها الدبلوماسية للضغط على إسرائيل (!)، والدخول في حوار مصري ـ أمريكي تُحسّن مصر فيه موقفها التفاوضي بشأن شروط التعامل مع الولايات المتحدة (!)»**[٥].

ومثلما أفصحت الزعامة المصرية بكل تلك التصورات عن جهل كامل مطبق بحقيقة إسرائيل وحقيقة

العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة(*) وحقيقة الغزوة الاستيطانية اليهودية لتي تمخضت عنها تلك العلاقة العضوية غائرة الجذور بين الأمة الأميركية التي اعتبرت نفسها واعتبرها قادتها وزعماؤها ومفكروها دائماً «إسرائيل هذا الزمان وشعب الله المختار الجديد» واعتبرت غزوتها الاستيطانية التي أبيد في غمارها سكان القارة الأميركية الأصليون بناءً لـ «أورشليم الجديدة» على أرض العالم الجديد، وفكر قادتها قبل أن يتخذوا النسر شعاراً لهم أن يرسموا على علمهم القومي صورة موسى على رأس «بني إسرائيل» في الطريق إلى «الأرض الموعودة» وبين الامتداد العضوي والتحقق الأقصى لتلك الأمة، أي إسرائيل. وبفضل ذلك الجهل الذي أدى إلى الوقوع في شرك الادعاءات القائلة بأن إسرائيل «حليف» للولايات المتحدة و «قاعدة استراتيجية» لها في منطقة حيوية من العالم، تصورت «الزعامة» المصرية أن بوسعها، عن طريق «عملية التهويش» كما أسماها الفريق أول محمد فوزي، التي انتهت بهزيمة ١٩٦٧ الماحقة، أن تجعل «الولايات المتحدة تضغط على إسرائيل»! تضغط على إسرائيل لتجعلها تفعل أي شيء؟ لتجعلها تكف عن إبادة السكان الأصليين حتى لا يبقى هناك من ينازعها على الأرض التي أخذتها، فلسطين؟ ولكن لمَ، والولايات المتحدة فعلت الشيء نفسه وما زالت تفاخر بما فعلته في تواريخها وأعمالها الروائية وأشعارها وأفلامها، فأبادت السكان الأصليين من الأرض التي أخذتها في القارة الأميركية الشمالية. لتجعلها تعيد إلى العرب ما مكنتها الولايات المتحدة بكل أنواع المساعدة والعون والدعم والتأييد والتواطؤ على أخذه منهم؟ ولكن كيف، والمشروع الاستيطاني لم يقتصر على المرحلة التمهيدية، فلسطين، بل شمل منذ البداية و «بتعاقد قانوني صريح بين الشعب المختار والإله»(**) كل الأرض من النيل إلى الفرات. فهل يمكن تصوُّر أن تُقدِم الولايات المتحدة، الأمة المتدينة التقية التي تربّت على تعاليم التوراة والعهد القديم ورضعتها منذ الصغر، على تلك المعصية المميتة، فتنقض ـ لأجل خاطر الزعامة المصرية أو أي زعامة عربية موالية ـ ذلك الاتفاق الإلهي بين الشعب المختار الأصلي، أو تُقدِم على ما من شأنه أن يؤخّر تنفيذه بإعادة ما أخذته إسرائيل من الأراضي المتفق على أخذها مع الإله ذاته منذ قرون عديدة؟

والأدهى من كل ذلك أن «الزعامة» المصرية لم تفطن طيلة الوقت إلى الحزازة الخاصة المسمومة الضاربة في القدم الراسخة في الروح اليهودية تجاه مصر بالذات، ولم تفطن ـ في الوقت ذاته ـ إلى أن تدمير مصر كأمة، لا إخراجها من المعركة كدولة فحسب، هدف رئيسي جوهري للمنظمة الصهيونية، مما يجعل من الجنون المطبق تصوّر أية إمكانية «للتعامل مع مصر» ـ تعاملاً لا يرمي إلى تدميرها ـ من جانب الولايات المتحدة.

وإذا غابت كل تلك الأبعاد عن فطنة «الزعامة» المصرية التي انصرف همها الرئيسي إلى تأمين بقائها من المخاطر الداخلية (احتمال عصيان الشعب المصري)، تشوّهت رؤيتها لـ «الصراع» تشوهاً جذرياً. وقد وصل ذلك التشوُّه إلى حد التصور أن إسرائيل، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لم تكن «تشكّل خطراً على مصر» لأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تقدِّم لها من الدعم ما يجعلها خطراً على مصر، «لأن العالم لن يسمح للولايات المتحدة بذلك»!(٦).

وعندما «فوجئت» الزعامة المصرية بأن الولايات المتحدة دعمت إسرائيل بغير حدود، وأن إسرائيل جعلت «الجميع يفيقون من وهم أن جيش مصر كان أقوى وأعتى جيوش دول الشرق الأوسط جميعاً»(٧). «خاصمت» الولايات المتحدة لذلك «الغدر»، فقطعت علاقاتها الديبلوماسية معها.

وحتى من قبل هزيمة ١٩٦٧ الماحقة التي استدرجت مصر إليها في غمار «عملية تهويش» وتظاهر بنيّة الحرب، **ظل تصوُّر «الزعامة» المصرية قائماً على وهم إمكانية التصالح والتعايش مع إسرائيل. وطيلة الوقت، اعتمدت تلك الزعامة «أسلوب المفاوضة كأداة رئيسية للتسوية مع إحداث حالة**

(*) ارجع إلى دراستنا المعنونة «البعد الاميركي للمشروع الصهيوني» وقد نشرت مسلسلة لمجلة «الدستور»، لندن الأعداد ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧.

(**) إرجع إلى كتابنا «قراءة سياسية للتوراة». رياض الريس للكتب والنشر ١٩٨٨.

توتر عسكري كأداة ضغط، والبحث عن تسوية عن طريق الولايات المتحدة مع استخدام أسلوب التقارب مع الكتلة الشرقية كأداة ضغط أيضاً»[٨].

وفي محاولة ديماجوجية لتفسير ذلك العمى السياسي الذي أدّى «بالزعامة» المصرية الى الاعتقاد بإمكانية «التفاوض» مع إسرائيل، و «التسوية» مع إسرائيل «عن طريق الولايات المتحدة»، لم يجد محمد حسنين هيكل مانعا من أن يقول ـ على سبيل الاستعارة من كتّاب غربيين كثيرين كتبوا سيرا ذاتية أو أرّخوا لبعض قادة الغرب العسكريين فقالوا عنهم على سبيل التمجيد أنهم «من خبرتهم بالحرب كرهوا الحرب» ـ أن عبدالناصر، رغم «التزامه الأدبي والسياسي والأيديولوجي حيال الشعب الفلسطيني، كان يكره الحرب لأن تجربته الشخصية للحرب في العلمين (؟) والفالوجا علّمته أن يكرهها»[٩].

ومعنى كلام الأستاذ الكبير والصحفي المطّلع محمد حسنين هيكل أن عبدالناصر كان، كـ «زعيم» لمصر، قد وجد نفسه في مواجهة مع إسرائيل من أجل الشعب الفلسطيني الذي كان عبدالناصر «ملتزما به أدبيا وسياسيا وأيديولوجيا»، لكن عبدالناصر، من خبرته بالحرب في العلمين (؟) والفالوجا، كان يكره الحرب، ولذلك لم يكن راغبا في القيام بالتزامه حيال الشعب الفلسطيني حربا، بل تفاوضا، وبالتسوية.

وهذا ـ كما هو واضح ـ **يغفل تماماً البُعْد المصري المباشر لذلك الصراع مع إسرائيل**. فـ «الشعب الفلسطيني» هو مثار التزام «الزعيم». وهذه مشاعر أخوية وقومية حميدة ما في ذلك شك. ولكن ماذا عن مصر؟ هل فكر هيكل في مصر؟ هل فكر عبد الناصر؟ هل فكر السادات؟ هل توقف أحد من أولئك الذين تصدوا لقيادة مصر في مرحلة من أخطر ما مر بها عبر تاريخها الطويل **ليفكر في أن مصر هي العدو الرئيسي والطريدة الأهم والفريسة المشتهاة، وأن فلسطين ما هي إلا منصة قفز؟ وأن «الصراع العربي الإسرائيلي» ليس صراعاً حول فلسطين الحبيبة والأرض السليبة وكل ذلك، بل هو صراع حول مصر أولاً وقبل كل شيء، وبعد الانتهاء من تمزيق جثتها، حول بقية الأرض العربية، تنفيذاً للتعاقد القانوني مع الإله بملكية الأرض من النيل إلى الفرات؟**.

لم يفكر أحد. فكانت النتيجة أن باتت «الزعامة» المصرية، ومن ورائها بطبيعة الحال، الشعب المصري، على قناعة كاملة بأن مصر «ضحت وتضحي» في سبيل فلسطين، وأن أولئك الفلسطينيين، كما أكد الأديب المصري المثقف لكاتب هذا الكلام وهو يهز رأسه بوقار، هم السبب في كل ما حدث ويحدث لمصر من مصائب.

وجنبا إلى جنب مع غياب ذلك الوعي بالبُعْد المصري الجوهري للصراع، أفصح هيكل عن وجه آخر من أوجه الموقف «المصري» من ذلك الصراع. والذي يقرأ هيكل يجب أن يضع نصب عينيه دائماً أنه يقرأ أنصاف حقائق يستخدمها ببراعة داعية متمرس بأصول الشغل. فقوله أن «عبدالناصر كان يكره الحرب» حقيقة. وقوله أن «خبرة عبدالناصر بالقتال في العلمين (؟) والفالوجا هي التي علمته أن يكره الحرب» حقيقة. غير أن هاتين «حقيقتين» من نوع «نصف الحقيقة» الممتاز المغلف ببراعة. لأن عبدالناصر لم يكن مونتجومري او أيزنهاور، ولم يخض غمار حرب كالحرب العالمية الثانية مثلاً تبرر لمن يؤرِّخ له أو يكتب سيرته أو «يشرح فلسفته» أن يدّعي أنه «كره الحرب من خبرته بها». فـ «الحرب» التي خاض عبدالناصر غمارها وضخّمها له هيكل أيام كان مراسلاً حربيا فجعلها معركة بطولية كبرى وكسب من وراء ذلك مجداً وثراء عظيما بوصفه الداعية الأول والمنظّر الرئيسي للنظام طوال عهد عبدالناصر، كانت حربا خائبة صغيرة محدودة بأسلحة فاسدة، وعندما يكتب تاريخها حقاً بغير شطارة سيتبين أن الذين قاتلوا فيها حقيقة كانوا ـ أساسا ـ أولئك «الصعايدة والفلاحين» الذين تذكرهم عبدالناصر فجأة بعد هزيمة ١٩٦٧ الماحقة التي بددت كل الأوهام النابوليونية: الجاويشية والعساكر. وعلى أي حال، لم تكن تلك الحرب حربا هائلة ضروس تبرر لذلك «الزعيم» العسكري الذي استولى على الحكم بوصفه ضابطا هماما رافضا للهزيمة التي تسبب فيها فساد الملك وعهده المتعفن أن «يكره» الحرب إلى الحد الذي يجعله يبدأ بالتفاوض حتى وتلك الحرب دائرة، هناك، في الفالوجا.

وكون كلام هيكل من أنصاف الحقائق راجع إلى أنه قال أن عبدالناصر كان «يكره الحرب»، ولم يقل لِمَ كان عبدالناصر يكرهها. وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع هيكل وهو آخذ في رسم الصورة المعلّاة

لـ «الزعيم» أن يصارح قرّاءه في كتاب موجّه إلى العالم الخارجي قبل العالم العربي بأن عبد الناصر كان كارها للحرب محباً للتفاوض والتسوية لأنه كان يعرف جيداً أكثر من أي إنسان غيره حقيقة نظامه وحقيقة من ملّكهم مصر من العسكريين وزبانية المخابرات والأجهزة، ويدرك تماما أن العدو الحقيقي للنظام لم يكن - في وعي النظام - «العدو الغادر»، إسرائيل، الذي كانت مشكلته على أي حال - في رؤية النظام - مع «أولئك الفلسطينيين» وربما أيضا مع «أولئك العرب»(*)، بل كان «الشعب المصري» ذاته الذي يمكن أن يحرم النظام والمنتفعين بالنظام وأعوانه - لو حرن - من «غنيمة الحرب» التي استولى عليها الضباط البواسل بغير حرب: مصر. وهذا واضح من كون التركيز الحقيقي لأجهزة أمن النظام كان على العدو الداخلي لا العدو الخارجي. وعندما جد الجد، وتورط النظام وزعامته في «عملية التهويش» الكبرى التي استُدرج الزعيم إليها سنة ١٩٦٧، تبين فجأة أن المخابرات لم تكن تعرف أي شيء عن «العدو الغادر» الخارجي، بينما كانت تعرف كل شيء عن العدو الحقيقي الداخلي، صاحب الغنيمة الحقيقي، الشعب المصري، الذي ظل - رغم خضوعه التقليدي - خطرا على من استولوا على تلك الغنيمة وأداروها لحاسبهم بوصفهم جيش احتلال داخلي، لا جيش دفاع خارجي.

(*)«.. بدأ خصام عبد الناصر مع بعض السوريين سنة ١٩٥٩ عندما شرع الإسرائيليون في تحويل مياه نهر الأردن على بعد ستة كيلومترات عبر الحدود، فعارض عبد الناصر رغبة السوريين في القيام بعملية محدودة ضد المشروع الهندسي الإسرائيلي بحجتين، الأولى انه من السهل إشعال حرب لكنه ليس من السهل انهاؤها. والثانية أن فكرة الحرب المحدودة وهم، وقد قال «إني مستعد للقيام بحرب محدودة إذا جاء أحدكم بضمان من بن جوريون بأنه، هو الآخر، سيجعلها حربا محدودة»! («عبد الناصر وما بعد» ص ٥٦).



١ مصر في الديانة اليهودية

تُوقفنا قراءة «العهد القديم» وقراءة القصص الديني اليهودي المنبني على ما حرّره الكهنة اليهود إبّان عصر السبي في بابل في «العهد القديم» من «تواريخ»، على أن مصر، دون سائر بلدان العالم، ظلت العدو الأكبر، الغريم الأبدي، والفريسة المشتهاة لكهنة تلك الديانة والمؤمنين بها في كل العصور.

وقد تناولنا ذنب مصر عند هؤلاء الناس، باستفاضة، في كتابنا «قراءة سياسية للتوراة»، واستوضحنا فيه منشأ تلك الكراهية المرورة المسمومة لمصر التي جعلت «العهد القديم» لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته أو سفر من أسفاره من لعنة، أو سباب أو دعاء بخراب مصر.

فبين اليهود وبين مصر، من أقدم العصور، ثأر دموي متوهج بنار وحشية لا تنطفىء. وليس هنا مجال استجلاء أسباب تلك الحزازة، فقد أوفيناها حقها من البحث في المرجع المشار إليه. أما الذي يتطلبه بحثنا هنا، فمتابعة سريعة لأهم ما جاء في «العهد القديم» وكتب القصص الديني المنبنية عليه من تصوير لمصر والمصريين وتعبير لا يهادن ولا يتورع عن الحقد الذي يغلي في القلوب.

ولا يتصورن أحد، عن رغبة في خداع النفس، أن تلك الحزازة كانت قديما، وأن الكراهية كانت لـ «أجدادنا الكَفَرَة» كما يسمي الفلاحون المصريون إلى اليوم أجدادهم العظام الذين علّموا العالم الحضارة. فالحزازة مصبّها مصر لا من سكنوها قديما. والكراهية نبعت في القلوب لذلك «الوجود» الذي اسمه مصر، والذي احتك به وعاش فيه أوقاتا التائهون الجياع الذين ظلوا بلا حضارة ولا تاريخ ولا منشأ ولا وطن، والذين تسولوا حتى الديانة والأساطير من الشعوب التي تطفلوا على أراضيها، وشبعوا من خيرها ومن كرم أهلها، ونعني بهم الآراميين الذين حاول الكهنة اليهود خلال عصر السبي إرجاع نسب «اليهود» إليهم كيما يصطنعوا لهم استمرارية وعمقا تاريخيا يصل ما بينهم وبين آباء قالوا أن الإله عقد معهم عقودا وقطع على نفسه عهودا بمنح نسلهم الأرض خالية ممن عليها، وعلى رأسها مصر، على النحو المصور اليوم في كتبهم وعلى أبنيتهم العامة.

(١/١) مصر في «العهد القديم»

لنصغ إلى «إشعياء بن آموص الذي رأى الرؤي في أيام عزيّا ويوثام وآحاز وحزقيا، ملوك يهوذا»(*):

«وحي من جهة مصر: وأهيج مصريين على مصريين فيحارب كل واحد أخاه وكل واحد صاحبه، مدينة مدينة، ومملكة مملكة. وتهرق روح مصر داخلها وأفني مشورتها، وأغلق على المصريين في يد مولى قاس فيتسلط عليهم، هكذا يقول السيد رب الجنود.

(*) المعروف الآن أن سفر إشعياء ألّفه ثلاثة من كبار المتنبئين اليهود عرفوا ثلاثتهم بذلك الاسم. وكان أولهم، الذي عرف أيضا باسم «إشعياء أورشليم» المتنبيء الذي بدأ نشاطه في السنة التي مات فيها «الملك عزّيا» من «ملوك» يهوذا (٧٤٢ ق. م.) وظل يتنبأ إلى قرب نهاية القرن الثامن قبل الميلاد. وقد نُسِبت إليه الاصحاحات من ١ إلى ٣٩ من ذلك السفر. ويعتبره كثيرون من الدارسين رجل دولة أكثر منه متنبئا نظرا لانشغاله الواضح بالشؤون السياسية لـ «مملكة» يهوذا، وبخاصة سياستها الخارجية. ومن أظهر خطوط «سياسته الخارجية» العداء الواضح لمصر والانحياز إلى الأشوريين الذين صورهم في تنبؤاته بالأداة الدنيوية المنفّذة لمشيئة الإله، لكنه انقلب عليهم في أواخر حياته ونصح الملك حزقيا بمناوأتهم.

اما إشعياء الثاني، فكان من متنبئي عصر السبي، وإليه نُسِبت الاصحاحات ٤٠ إلى ٥٥ من السفر. وأما الثالث، فمارس نشاطه بالقدر الأكبر بعد السبي والعودة إلى أورشليم، وإليه نُسِبت الاصحاحات من ٥٦ إلى آخر السفر.

وعند تحرير «العهد القديم»، الذي اضطلع بالقدر الأكبر منه الكاهنان عزرا ونحميا، أدمجت تنبؤات الثلاثة وشخوصهم في سفر واحد وشخص واحد.

والواضح في السفر المسمى بذلك الاسم أن الخط الأساسي الذي امتد عبر أقوال المتنبئين الثلاثة تمثل في النظر إلى الإله باعتباره حاكما ملكا محاربا، الإله الملك رب الجنود.

«وتنشف مياه البحر، ويجف النهر وييبس. وتنتن الأنهار وتضعف وتجفّ سواقي مصر ويتلف القصب والأسل. والرياض على حافة النيل وكل مزرعة على النيل تيبس وتتبدد ولا تكون. والصيادون يئنّون وكل الذين يلقون شصا في النيل ينوحون. والذين يبسطون شبكة على وجه المياه يحزنون. ويخزى الذين يعملون الكتّان المشط والذين يحيكون الأنسجة البيضاء. وتكون عمدها مسحوقة وكل العاملين بالأجرة مكتئبي النفوس.

«إن رؤساء صوعن أغبياء. حكماء مشيري فرعون مشورتهم بهيمية. كيف تقولون لفرعون أنا ابن حكماء ابن ملوك قدماء؟ فأين هم حكماؤك فليخبروك ليعرفوا ماذا قضى به رب الجنود على مصر. رؤساء صوعن صاروا أغبياء. رؤساء نوف انخدعوا. وأضلّ مصر وجوه اسباطها. مزج الرب في وسطها روح غيّ فأضلّوا مصر في كل عملها كترنّح السكران في قيئه. فلا يكون لمصر عمل يعمله رأس أو ذنب. **في ذلك اليوم تكون مصر كالنساء فترتعد وترتجف** من هزّة يد رب الجنود التي يهزها عليها.

«**وتكون أرض يهوذا رعباً لمصر**. كل من تذكرها يرتعب من أمام قضاء رب الجنود الذي يقضي به عليها».

(اشعياء ١٩: ١ ـ ١٧)

ويل للذين ينزلون إلى مصر (طلبا) للمعونة ويستندون على الخيل ويتوكلون على المركبات لأنها كثيرة وعلى الفرسان لأنهم أقوياء جدا ولا ينظرون إلى قدّوس إسرائيل ولا يطلبون الرب (يهوه). وهو أيضا حكيم ويأتي بالشر ولا يرجع بكلامه ويقوم على بيت فاعلي الشر وعلى معونة فاعلي الاثم. وأما المصريون فهم بشر لا آلهة وخيلهم جسد لا روح والرب يمد يده فيُعثِر المُعِين ويُسقِط المُعَان ويفنيان كلاهما معا».

(إشعياء ٣١: ١ ـ ٣)

والمعنى واضح. ففي النص الأول، يهذي أشعياء بأمنية خراب مصر ودمار حضارتها وانهدام ملكها واقتتال أهلها ونضوب خيراتها في البرّ والنهر. وفي كل هذيانه. يفصح الحقد المرور الذي شعر به التائهون الجياع وهم يعاينون ضياع مصر وبذخها الحضاري والعمراني، وبالتفكير بالتمني، يرى يدّ إلهه، رب الجنود، عليها، زارعة الغيّ في وسطها، باعثة الضلال في كل ما تفعل حتى لتصبح كالسكران مترنحا متمرغا في قيئه، محطمة إياها لتصبح أرض يهوذا في النهاية رعبا لها.

وفي النص الثاني يهدد اشعياء الأقوام المستجيرة بقوة مصر الحربية وفرسانها ومركباتها بانتقام يهوه إله إسرائيل من كل من يلوذ بحمى مصر من شر جحافل انطلقت في المنطقة معربدة تلغ في الدماء وتدمر وتنهب كل ما في طريقها باسم الإله ولأجل مجده العظيم، الذي تصوّره الكهنة دائما على أكوام من أشلاء البشر، ومهدّداً مصر أيضا إن هي أعانت من يلوذ بها.

وفي سفر إرميا بن حلقيا الكاهن، لا يهدِّد المتنبيء من يلوذ بمصر من الأقوام الأخرى التي نزل قومه بينها كقطيع ذئاب جائعة لا تشبع من لحمها أو ترتوي من دمائها، بل يتهدّد قومه أنفسهم إن هم تركوا أرض كنعان هربا من وجه بابل، ولاذوا بمصر. وفي النص الذي سنورده، يكشف إرميا عن مدى الكذب اللحوح الصفيق في كل ما قيل عن بغي المصريين ووحشيتهم تجاه «بني إسرائيل» قبل إخراج موسى لهم من أرض مصر. ففي ذلك النص، يتبين أن الذاكرة الجمعية لأولئك الناس كانت قد ظلت محتفظة بصورة حية لمصر كملاذ من الموت ومن العنف، وبالأخص من الجوع الذي كان من ألصق خصائص أولئك القوم بهم: .

«وكان بعد عشرة أيام أن كلمةالرب صارت إلى إرميا. فدعا إرميايوحانان بن قاريح وكل رؤساء الجيوش الذين معه وكل الشعب من الصغير إلى الكبير وقال لهم: هكذا قال الرب إله إسرائيل الذي ارسلتموني إليه كي ألقي تضرّعكم أمامه. إن كنتم تسكنون في هذه الأرض فإني ابنيكم ولا انقضكم واغرسكم ولا اقتلعكم. لأني ندمت على الشر الذي صنعته بكم. لا تخافوا ملك بابل الذي انتم خائفوه. لا تخافوه، يقول الرب، لأني أنا معكم لأخلصكم وانقذكم من يده. واعطيكم نعمة فيرحمكم يردّكم إلى ارضكم.

«وإن قلتم لا نسكن في هذه الأرض ولم تسمعوا لصوت الرب إلهكم قائلين لا بل **إلى ارض مصر نذهب حيث لا نرى حرباً ولا نسمع صوت بوق ولا نجوع للخبز وهناك نسكن**. فالآن لذلك اسمعوا كلمة الرب يا بقية يهوذا. هكذا قال رب الجنود إله إسرائيل. إن كنتم تجعلون وجوهكم للدخول إلى مصر وتذهبون لتتغربوا هناك يحدث أن السيف الذي أنتم خائفون منه يدرككم هناك في أرض مصر والجوع الذي انتم خائفون منه يلحقكم هناك في مصر فتموتون هناك. ويكون أن كل الرجال الذين جعلوا وجوههم للدخول إلى مصر ليتغربوا هناك يموتون بالسيف والجوع والوباء ولا يكون منهم باق ولا ناج من الشر الذي أجلبه انا عليهم. لأنه هكذا قال رب الجنود إله إسرائيل. كما انسكب غضبي وغيظي على سكان اورشليم هكذا ينسكب غيظي عليكم عند دخولكم مصر فتصيرون حلفا ودهشا ولعنة وعاراً ولا ترون بَعْد هذا الموضع ثانية. قد تكلم الرب عليكم يا

بقية يهوذا لا تدخلوا مصر. اعلموا علما اني انذرتكم اليوم.. فالآن اعلموا علما انكم تموتون بالسيف والجوع والوباء في الموضع الذي ابتغيتم أن تدخلوه للتغربوا فيه».

(إرميا ٤٢: ٧ ـ ١٩ و ٢٢)

والشواغل العسكرية الكهنوتية واضحة في النص. فابتداء، الإله إلـه محارب، و «رب الجنـود». ولندع حاليا كون التسمية ـ حتى هذه التسمية ـ مستعارة من بعض أوصاف الإلـه في الديانـة المصرية القديمة، فالذي يعنينا هنا أن الكاهن المتنبيء إرميا يحكي لـ «بقية يهوذا» أن رب الجنـود كلّمه وأمـره بـأن يقول لهم أن يصمـدوا في الأرض التي أعطاهـا لهم، أرض كنعان، ولا يفـروا من وجه نبـوخذ نصر ملـك بابـل ليلوذوا بمصر التي ـ من خبرة من سبقوهم ـ كانت ملاذاً من الموت والجوع. فالكـاهن المتنبيء منشغل هنـا بالحفاظ على المكاسب الإقليمية التي تحققت حتى ذلك الوقت، ومنخرط في تخويف «الشعب» بانتقـام الإله إذا ما عصى أمر الإله وهرب إلى مصر تاركاً الأرض، بل وتاركـا الإله، (الجـديد) ذاتـه، يهوه، ليعـود إلى عبادة إلهه القديم بعل صفون «في مجدل وفي تحفنحيس وفي أرض فتروس» (ارميا ٤٢: ١) ولذلك يهددهم إرميا قائلاً:

«أخبـروا في مصر واسمعوا في مجـدل واسمعوا في نـوف وفي تحفنحيس قولـوا انتصب وتهيأ لأن السيف يـأكل حواليك» ثم يغلبه الحقد على مصر، فينفجر صائحا: «نادوا هناك فرعون ملك مصر هالك. قد فات الميعاد. مصر عِجْلةٌ حسنة جدا. الهلاك من الشمال جاء جاء. ايضا مستـأجروهـا في وسطها كعجـول صغيرة.. قـد أخزيت بنت مصر».

(ارميا ٤٦: ١٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤).

ومنذ ذلك الوقت الموغل في القدم، ٦٣٠ ق. م.، ارتبط خراب مصر ودمار فلسطين، بغير فكـاك، في رؤى المتنبئين (النبييم) اليهود. فبينما تنبجس كراهيات الكهنة المسمومة لمصر عـلى شكل نبؤات خـراب وحرب أهلية وتخبط وفشل وتدهور وموت ودمار، تتدفق كراهياتهم للفلسطينيين في رؤى مثيلة، افصاحـا ربما عن أن دمار هذه مترتب على خراب تلك:

«كلمـة الرب التي صـارت إلى إرميا عن الفلسطينيـين (عن) اليوم الآتي لهـلاك كل الفلسطينيـين لينقـرض من صـور وصيدا كل بقية (للفلسطينيين) تُعِين (تعينهم) لأن الرب يهلك الفلسطينيين بقية (كـل من بقي منهم).. غزّة واشقلون أُهلكت مع بقية وطائهم».

(إرميا ٤٧: ١ و ٤ و ٥).

وهو، قبل ذلك، قد وصف «هلاك كل الفلسطينيين» بإنتشاء ديّان يحكي للأحفاد عن أمجاد مذابـح قبية ودير ياسين وصبرا وشاتيلا مثلاً:

«ها مياه تصعد من الشمال وتكـون سيلاً جـارفا فتغشى الارض وملؤهـا المدينـة والساكنـين فيها فيصرخ الناس ويولول كل سكان الأرض من صوت قرع حوافر أقويـائه من صرير مركبـاته وصريف بكـراته، لا تلتفت الآباء إلى البنين من ارتخاء الأيادي. أه يا سيف الرب حتى متى لا تستريح. انضم إلى غمدك اهدأ واسكن. (ولكن) كيف يستريح (السيف) والرب قد أوصـاه. على أشقلـون وعلى سـاحل البحـر هناك واعَـدَه (الرب واعـده على اللقاء هناك)».

(إرميا ٤٧: ٢ و ٣ و ٦ و ٧)

وحتى يعم الخراب، يرى المتنبيء رؤيا لدمشق:

«عن دمشق. خـزيت حمـاة وارفـاد. قـد ذابـوا لأنهم سمعـوا خبـراً رديئـاً. في البحـر اضطـراب لا يستطيـع الهدوء. ارتخت دمشق والتفتت للهرب. امسكتها الرعـدة وأخذهـا الضيق والأوجاع كمـاخض (امرأة جـاءها المخاض). كيف لم تترك المدينة الشهيرة قرية فرحي. لذلك تسقط شبانها في شوارعها وتهلك كل رجـال الحرب (فيها) في ذلك اليوم. (هكذا) يقول رب الجنود: واشعل نارا في سور دمشق فتأكل قصور بنهدد».

(إرميا ٤٩: ٢٣ ـ ٢٧)

و «بنهدد» تعني «بن حداد»، وهو الاسم الذي كان يضيفه إلى أسمائهم ملوك السـوريين تيمنّـا باسم الإله حداد، الذي كان إله الأراميين وأخذه عنهم من عرفوا باسم «بني إسرائيل» وعبدوه بـاسمه حـداد، وباسم بعل صفون، قبل أن يأتيهم موسى من عند المديانيين بالإله «يهوه». وهكذا نجـد أن الكهنة والنبييم

اليهود عندما استغلّوا اسم الإله في رؤاهم المنبجسة من كراهياتهم للشعوب التي اقتحموا أراضيها وطمعوا في ازاحتها والحلول محلها، مزجوا بين كراهياتهم وطموحاتهم وبين كراهية الإله الجديد يهوه لمن أسماهم الكهنة دائماً بـ « الآلهة الغريبة» وبخاصة بعل حداد أو بعل صفون. ولهذا يقول إرميا وهو يحلم بخراب دمشق «المدينة الشهيرة»، أن الإله، ربّ الجنود، سيحرق أيضاً قصور «بنهدد»، بن حداد، تصفية للحسابات مع ذلك الإله القديم المنافس «حداد» أو «هدد» كما يسميه «العهد القديم» أحياناً.

والكاهن المتنبيء، إرميا آخذ هنا ـ وهو منساق على عباب جارف من الشهوات الكهنوتية إلى أراضي الغير وضروب الحقد والحسد الحضاري وما تولّد عنها من كراهيات ـ في الهمهمة بـ «رؤى» يضرب فيها يمنة ويسرة وفي كل اتجاه «متنبئاً» بأشياء فظيعة هى في حقيقتها أشياء تمنّى هو وقومه دائما أن تحدث للأقوام المتمدينة المستقرة في أوطانها، مؤكداً أن يهوه، رب الجنود، سوف يفعلها بتلك الأقوام كيما تقوم مملكة صهيون، واضعا في مقدمة من سيفعل بهم رب الجنود تلك الأفاعيل، مصر وأهلها:

«هكذا قال الرب. هأنذا أدفع فرعون حفرع (خفرع) ملك مصر ليد أعدائه ليد طالبي نفسه كما دفعت صدقيا ملك يهوذا ليد نبوخذ نصر ملك بابل عدوّه وطالب نفسه».

(إرميا ٤٤: ٣٠)

أي أن مصر سيحدث لها ما حدث لـ «مملكة» يهوذا على يد البابليين، فتخرب وتهدم ويسبى أهلها كما سُبي اليهود وخرب «ملكهم» الذي أقاموه وقتا على ما أخذوه من أرض جنوب فلسطين، ولكن:

(١) صدقيا، «ملك» يهوذا (٥٩٧ ـ ٥٨٦ ق. م.) الذي تمرّد على البابليين سنة ٥٩٧ ق. م. وعجّل بذلك بنشوب الأزمة الأخيرة التي أودت بتلك «المملكة» وسقوط أورشليم سنة ٥٨٦ ق. م.، لم يكن معاصرا لخفرع فرعون مصر، ولم يكن ممن حكموا مصر في زمنه أو بعده فرعون اسمه خفرع.

(٢) فخفرع، باني الهرم الثاني، ثالث ملوك الأسرة الرابعة، أسرة الأهرامات، حكم مصر من سنة ٢٧٥٨ إلى سنة ٢٧٤٠ ق. م.، أي قبل زمان صدقيا وإرميا بقرون عديدة، فلم يكن من الممكن أن يدفعه يهوه ربّ الجنود «ليد أعدائه وطالبي نفسه كما دفع صدقيا ليد نبوخذ نصر».

والواضح أن هذا خطأ تاريخي آخر من الأخطاء التي وقع فيها كهنة العهد القديم وهم في حالة نشوة وتنبؤ، والواضح إن اسم الفرعون المصري العظيم كان قد علق بذهن إرميا، وفي عنفوان هذيانه بما فجره الحقد على مصر وتمني الخراب لها كما خربت «مملكة» يهوذا، قال أن رب الجنود أخبره انه سيفعل بالفرعون خفرع تلك الأشياء الفظيعة عينها التي حدثت لصدقيا «ملك» يهوذا. والذي حدث لصدقيا انه هرب بعد سقوط أورشليم، لكن البابليين ما لبثوا أن أسروه، وذبحوا أبناءه أمامه واحدا بعد آخر، ثم فقأوا عينيه وأخذوه مكبلاً بالأغلال إلى بابل. وبطبيعة الحال، اغتاظ إرميا لحدوث تلك الأشياء لـ «مملكة» يهوذا و «ملكها» صدقيا بينما مصر ما زالت قائمة مستقرة مزدهرة، فانتابته الرؤى، وأعلن ان رب الجنود سيفعل بخفرع ملك مصر مثل ما فعله بصدقيا الذي عزا إرميا سقوطه إلى عصيانه إله إسرائيل وإغضابه إيّاه، أي خروجه على طاعة الكهنة. وفي قبضة ما تسلّط عليه من حقد وهياج، لم يتوقف المتنبيء عند تفصيل عديم الشأن كاسم الفرعون الذي كان حاكما لمصر وقت أن انتابه ذلك الهياج، أو تاريخ حكم خفرع لمصر وتاريخ مماته. ومن الواضح طبعاً أنه لو كان من قال له تلك الأشياء التي تنبأ بها أحد غير حقده وكراهياته، أو كان من أوحى بها إليه إلّها، كما ادّعى، لما وقع وأوقعه في ذلك الخطأ التاريخي الغريب.

ونحن إذ نورد هذه الاستشهادات ونناقشها لا ننشغل بـ «تلك التواريخ القديمة» انشغالاً مجانيا، بل **نفعل ذلك إدراكاً منا للحقيقة الماثلة في أن الحركة الصهيونية قد وحّدت دائماً بين «فكرها» وبين تلك التنبؤات والرؤى، ووعياً بأنه يكون من الغفلة الا نحاول الوقوف على ما افصحت عنه تلك المنابع التي استمدت منها الصهيونية «فكرها» ونحاول ان نتبين ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الصراع الراهن.**

وتدليلاً على ذلك، يحسن أن نتوقف لحظة عند القدس، أو «أورشليم» وبالأحرى «يروشلايم» في تلك التسمية. **فما أكثر من ظلوا يحلمون بإمكان استخلاص القدس سلمياً من براثن إسرائيل عن طريق «تسوية» ما تعقد تحت جناح الأصدقاء الأميركيين.** لكن أحداً، فيما يبدو، لم يفكّر في الرجوع إلى

الأصول الكهنوتية للمسألة أو يخطر له التنقيب قليلاً في تلك المنابع التي نتحدث عنها. ولو عني أحد بأن يكلف النفس تلك المشقة لتبين له بوضوح وجلاء ما بعدهما وضوح أو جلاء، وبغير لبس أو إساءة فهم، وبلا أي مجال لخداع النفس أو خداع أحد بادّعاء إمكان إجراء «تسوية» بشأن القدس، واقع الموقف الصهيوني فيما يخص المدينة المقدسة التي انتزعت من كل البشر، لا من الفلسطينيين وحدهم، لتكون عاصمة لمملكة صهيون المسماة حتى الآن إسرائيل. ولنضع، مثلاً، إلى إشعياء:

«استيقظي استيقظي البسي عزّك يا صهيون. البسي ثياب جمالك يا أورشليم المدينة المقدسة لأنه لا يعود يدخلك في ما بعد أغلف ولا نجس. انتفضي من التراب قومي اجلسي يا أورشليم انحلّي من رُبُط عنقك أيتها المسبية ابنة صهيون، فإنه هكذا قال الرب».

(إشعياء ٥٢: ١ -٣)

«لا يدخلك أغلفُ ولا نجس»، أي لا يدنسك أممي من غير اليهود فيطأ ترابك بقدمه. فاليهود بعد أن أخذوا عادة الختان من المصريين ادعوها لأنفسهم علامة وجعلوها علامة على خصوصيتهم وكونهم «الأمة المقدسة للرب» وجعلوا كل من عداهم، بها، نجسا من الأمميين. ويمكننا أن نتأمل قليلاً، إن شئنا، في مغزى القول وأبعاد الوضع الذي ينشأ عن تحريم القدس على غير اليهود، وهو ما شرع الحاخام مائير كاهانا منذ الآن في تنفيذه فعلاً وعلنا بحركته النضالية الداعية إلى تطهير كل أرض إسرائيل، لا القدس وحدها، من غير اليهود، وبخاصة ـ مرحليا ـ من العرب.

فهذه الأشياء تحدث في الحقيقة والواقع. تتحقق «رؤى» الكهنة والنبييم سياسيا وعسكريا حولنا على الأرض. ويمكننا، بطبيعة الحال، أن نختار الطريق الأسهل، فندفن رؤوسنا في رمال عدم التصديق، ونقول أن هذا هذيان أو كلام أناس جعلتهم الحميا الدينية «يتحمسون أكثر مما يجب»، أو أي شيء من هذا القبيل. إلا أننا، نحن وغيرنا من الأمميين في الواقع، يجمل بنا، كنوع من رجاحة العقل والحرص على البقاء، أن نصيخ السمع جيداً لمثل هذه الأقوال التي نجهلها أو نصّر على تجاهلها بينما الحركة الصهيونية، بمساعدة قوية نشطة من الأميركيين، آخذة في تنفيذها، حرفيا، كلمة بكلمة، وحرفا بحرف، حولنا، وتحت أنوفنا، ونحن لا نريد أن نرى، وإن رأينا لا نريد أن نصدق. ولنتدبر، مثلاً، قول اشعياء:

«هوذا الرب يخلي الأرض ويفرغها ويقلب وجهها ويبدد سكانها.. تفرغ الأرض إفراغا وتنهب نهبا لأن الرب قد تكلم بهذا القول».

(اشعياء ٢٤: ١ و ٣).

«في المستقبل يتأصل يعقوب. يزهر ويفرع إسرائيل ويملأون وجه المسكونة ثمارا.. ويكون في ذلك اليوم أن الرب يجني من مجرى النهر (الفرات) إلى وادي مصر، وأنتم تلقطون واحداً واحداً يا بني إسرائيل».

(اشعياء ٢٧: ٦ و ١٣).

«اقتربوا أيها الأمم لتسمعوا وأيها الشعوب اصغوا. لتسمع الأرض وملؤها. المسكونة وكل نتائجها. لأن للرب سخطا على كل الأمم وحموا على كل جيوشهم. قد حرّمهم دفعهم إلى الذبح. فقتلاهم تطرح وجيفهم تصعد نتانتها وتسيل الجبال بدمائهم.. لأن للرب يوم انتقام سنة جزاء من أجل دعوى صهيون.. فتشوا في سفر الرب واقراوه. واحدة من هذه (التنبؤات) لا تفقد (لا تخيب) (وإذ ذاك) تفرح البرية والأرض اليابسة ويبتهج القفر ويزهر كالنرجس. يزهر ازهارا ويبتهج ابتهاجا ويرنم. يدفع إليه مجد لبنان. بهاء كرمل وشارون. هم يرون مجد الرب بهاء الهنا. شددوا الأيادي المسترخية والركب المرتعشة ثبتوها (يا بني إسرائيل). قولوا لخائفي القلوب تشددوا ولا تخافوا. هوذا إلهكم. الانتقام آت. جزاء الله. هو يأتي ويخلصكم. حينئذ تتفتح عيون العمي وآذان الصمّ تتفتح. حينئذ يقفز الأعرج كالأيل ويترنم لسان الأخرس.. وتكون هناك سكة وطريق يقال لها الطريق المقدسة. لا يعبر فيها نجس (غير يهودي) بل هي لهم.. يسلك المفديون (بنو إسرائيل) فيها. مفديو الرب يرجعون ويأتون إلى صهيون بترنم وفرح أبدي على رؤوسهم».

(اشعياء ٣٤: ١ ـ ٣ و ٨ و ١٦ ٣٥: ١ ـ ٦ و ٨ ـ ١٠)

فنحن نرى. كل ما يحدث الآن «مكتوب» من قبل في مخطط العهد القديم، وكل ما يجري في المنطقة تنفيذ حرفي لتلك الخطة «الإلهية» لإقامة ملك صهيون على أشلاء كل الأمم. واشعياء قد أقسم:

«من اجل صهيون لا اسكت ومن اجل اورشليم لا اهدا حتى يخرج برّها كضياء وخلاصها كمصباح يتقد. فترى الامم

برّك (يا صهيون) وكل الملوك مجدك وتسمين باسم جديد يعينه فم الرب. وتكونين إكليل جمال بيد الرب وتاجاً ملكيّا بكف إلهك».

(اشعياء ٦٢: ١ ـ ٣)

وفي مقدمة الأعداء الذين سيبيدهم الرب من وجه مجد صهيون الصاعد، يظل لمصر مكان الصدارة:

«لانه هكذا قال لي الرب إله إسرائيل. خذ كأس خمر هذا السخط من يدي واسق جميع الشعوب.. فرعون مصر وعبيده ورؤساءه وكل شعبه. وكل اللفيف وكل ملوك أرض عوص وكل ملوك أرض فلسطين واشقلون وغزّة وعقرون وبقية أشدود وادوم ومواب وبني عمون. وكل ملوك صور وكل ملوك صيدا وملوك الجزائر التي في عبر البحر. ودان وتيماء وبوز وكل مقصوصي الشعر مستديرا. وكل ملوك العرب. وكل ملوك اللفيف الساكن في البرية.. وكل الممالك التي على وجه الأرض. هكذا قال رب الجنود إله إسرائيل. اشربوا واسكروا وتقيأوا واسقطوا ولا تقوموا من أجل السيف الذي أرسله انا بينكم.. لأني أنا ادعو السيف على كل سكان الأرض. هكذا يقول رب الجنود إله إسرائيل».

(إرميا ٢٥: ١٥ و ١٩ ـ ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩)

هذا كله، والذي أوردناه بعض يسير من كل غزير، تحت أعيننا في «العهد القديم»، لكن أحداً رغم كل ما هو حادث، لا يعني بأن يقرأ، وإن قرأ يفكر، وإن فكر يفهم. ولعل المثال المميت على ذلك العمى، ما قاله الرئيس المصري أنور السادات عن الرئيس الأميركي جيمي كارتر:

«كان (السادات) يقول عن كارتر: إن الثقة كاملة بيننا. لأنه رجل متدين مثلي. ولذلك فإننا لم نختلف»[١٠].

وكارتر متدين فعلاً. ولكن هل خطر للرئيس المصري، قبل أن يذهب ليسلمه عنق مصر، أن يمعن النظر، ولو قليلاً، في نوعية ذلك التدين؟ بطبيعة الحال، لم يخطر ذلك للرئيس المؤمن ببال. لأنه كان يكفيه أن يكون ذلك الرئيس الأمريكاني الطيب «رجلاً متديناً مثله». ولو كان السادات قد عني بالنظر في تدين كارتر لتبين أن كارتر من شيعة دينية تدعو نفسها «المسيحيين المولودين من جديد» (born again Christians)، وهي شيعة ينبني إيمانها على مسلّمة اساسية هي أن غرض الله لن يتحقق إلا إذا عاد اليهود إلى أرض الميعاد، فلسطين، وأقاموا فيها مملكة إسرائيل اليهودية الخالصة التي لا يشاركهم فيها أو يقيم على أرضها، كمواطن من مواطنيها، أحد من غير اليهود. وهو عين ما يقوله الحاخام كاهانا وينادي به في الكنيست وفي وسائط الإعلام الأميركية ومن مختلف منابر الولايات المتحدة وإسرائيل. وربما ـ لو كان السادات قد عني بتكليف «ولد» من «الأولاد العفاريت» ضباط المخابرات بأن يقتطع من وقته أياما ينصرف فيها عن مراقبة «السادة المواطنين» ويذهب إلى أمريكا فيتحقق من طبيعة تدين صديقه كارتر ـ كان سيصبح بوسع السادات، إذا ما وجد فسحة من الوقت، وهو جالس على المصطبة في استراحة القناطر، أن يفكر قليلاً في مؤدى ذلك الالتزام الديني لصديقه جيمي كارتر، وربما ـ لو كان قد ضيع بعض الوقت في ذلك ـ كان حرياً بأن يكلف أحداً بالتنقيب له في هذه الخلفيات الدينية لما هو حادث الآن، وربما ـ لو كان قد فعل ذلك ـ كان حرياً بأن يربط بين كلام اشعياء وإرميا وغيرهما وبين تدين جيمي كارتر وما قد يترتب عليه بالنسبة لمصر وفلسطين وكل العرب. ولكن هل تظن انه كان يمكن ان يفعل ذلك؟ وهل تظن أنه ـ لو كان فعل ـ كان سيفهم؟ أو كان سيصدق؟ ومنذا الذي يمكن أن يصدق أن أولئك «الأصدقاء الأميركيين» الطيبين المتحضرين يمكن أن يكونوا ممتلئين، من بئر العهد القديم، بكل تلك المشاعر تجاه مصر، وهي مشاعر لا سبيل إلى إجمالها، في النهاية، إلا في تسمية أيوب لها بـ «رهب» أي «راحاب» تنينة البحر العظيمة و «الحية المتحوّية»، في قوله أن إله إسرائيل «بفهمه يسحق رهب» فـ «رهب»، تنينة البحر هذه، أخطر أعداء الإله في الأسطورية اليهودية، وإسباغ هويتها في كلام أيوب ناطق بمدى العداء الذي انطوى عليه قومه لمصر من قديم، والخوف الذي بعثته في قلوب كهنتهم ونبييهم.

وبطبيعة الحال، لم تعد مصر اليوم مخيفة لأحد. لكن الكراهية القديمة المسمومة مترسبة في العروق والعقول. فوق أن مصر اليوم، بعدد سكانها، وموقعها، وحجمها، ووجودها العربي، تشكل حجر عثرة من المحتم أن يرفع من الطريق. وفي هذا تتوحد الكراهيات القديمة بالضرورات المعاصرة، فتظل مصر طريدة رئيسية لإسرائيل وأصدقاء إسرائيل «المؤمنين» الاتقياء كجيمي كارتر وغيره من زعماء الاممين الذين تربوا على تعاليم «العهد القديم» وآمنوا بأن مخطط الإله لخليقته لن يتحقق ويرضى الإله إلا إذا قامت

مملكة إسرائيل على كل الأرض التي وعد بها الإلّه «ابنه البكر» إسرائيل، وهو ما لن يتحقق إلا بخراب مصر، كما تنبأ ميخا:

«لا تشمتي بي يا عدوّتي. إذا سقطت أقوم. إذا جلست في الظلمة فالرب نور لي. أحتمل غضب الرب لأني أخطأت إليه حتى يقيم دعواي ويجري حقي. سيخرجني إلى النور. سأنظر برّه. وترى عدوّتي فيغطّيها الخزي وهي التي قالت لي أين هو الرب إلّهك. عيناي ستنظران إليها. الآن تصير للدوس كطين الأزقة.. من أشور ومدن مصر ومن مصر إلى النهر (الفرات) ومن البحر إلى البحر. ومن الجبل إلى الجبل.. تصير الأرض خربة بسبب سكانها من أجل ثمر أفعالهم».

(ميخا ٧: ٨ - ١٠ و١٢ و١٣)

(٢/١) مصر في القصص الديني اليهودي

يعزو القصص الديني اليهودي الكراهية والعداء اللذين تنضح بهما تواريخ اليهود وكتابات كهنتهم ومتنبئيهم في «العهد القديم» وغيره من كتبهم إلى اجرام المصريين ووحشيتهم في معاملة «اليهود» أيام كانوا يقيمون في مصر قبل أن يخرجهم موسى منها. وبصرف النظر عن أن «اليهود» لم يقيموا في مصر، بل أقام فيها الآراميون قوم إبراهام وإسحق ويعقوب ويوسف الذين انحدروا من نفس الأصل الذي انحدرت منه العرب العاربة والذين انتسب إليهم من ألفوا التوراة وحرروا أسفار العهد القديم الأخرى، اغتصاباً، حتى يصبح لهم عمق تاريخي يتيح الإدعاء بوجود تعاقدات بين «الآباء» وبين الإلّه من أقدم الأزمنة، اتصفت كل تلك الحكايات بالاختلاق.

فلم يكن الآراميون الذين عاشوا في مصر وعرفت سلالتهم بعد الخروج بـ «بني إسرائيل» والموسويين يعرفون الإلّه الذي عبده اليهود، يهوه، بل كانوا يعبدون الإلّه حداد، أو «هدد رمّون» كما يسميه العهد القديم، وهو إلّه جاءوا به إلى مصر وسوريا وكنعان من أرض الكلدانيين، وعبدوه حينما استقروا في تلك البلدان باسم «بعل صفون» الذي كان مركز عبادتهم له في مصر ببلدة بلزيوم على ساحل المتوسط بالقرب من بلدة مجدل(*). ولم يسمع أولئك الآراميون بـ «يهوه» إلا بعد أن تعلم موسى عبادته من كهنة المديانيين. وقد استغرقت عملية إخراج «الموسويين» من عبادة بعل صفوان وإدخالهم في عبادة يهوه أجيالاً عديدة بدأت محاولات التثقيف الديني اليهيوي فيها على يد موسى واستمرت بعده على أيدي الكهنة القواد الذين كانوا قد باتوا «صفوة» حاكمة أصبح من صالحها ترسيخ تلك الديانة الجديدة تأميناً لمكاسبها وتحقيقاً لخطة توحيد القبائل والأسباط في «أمــة» واحدة يشتملها تنظيم سياسي/ ديني يقوم على هيكل موحد وعبادة واحدة.

ومما ترويه التوراة ذاتها في سفر «الخروج» وما بعده، يتبين أن المصريين لم يعاملوا الآراميين (الذين ذوبت حكايات الكهنة اليهود فيهم عبر «العبرانيين») معاملة إجرامية أو وحشية، بل - على العكس تماما - توقفنا التوراة على أن المصريين كانوا، حتى في تلك الأزمنة السحيقة، متصفين بـ «عبطهم» المعهود وكرمهم الزائد.

فالمفروض عقلاً ومنطقا، ولو كانت ادعاءات الإجرام والوحشية صحيحة، أن تكون العلاقات بين المصريين وأولئك الدخلاء الأغراب متوترة وعدائية، بالأقل في المرحلة التي حدث فيها الخروج من مصر. فحكاية التوراة تقول أن المصريين **«استعبدوا بني إسرائيل بعنف ومرروا حياتهم بعبودية قاسية»** (خروج ١: ١٣) وتقول أن موسى، **«لما كبر وخرج إلى اخوته** (بني إسرائيل، من بيت فرعون حيث تربى) **لينظر في اثقالهم.. راى رجلاً مصرياً يضرب رجلاً عبرانياً من اخوته. فتلفت هناك وهناك وراى انه لم يكن يراه احد فقتل المصري وطمره في الرمل»** (خروج ٢: ١١ و ١٢) غير أن التوراة تحكي بعد ذلك مباشرة أن يهوه قال لموسى **«حينما تمضون لا تمضون فارغين**. بل

(*) انظر كتابنا «قراءة سياسية للتوراة» رياض الريس للكتب والنشر ١٩٨٨.

تطلب كل امرأة من جارتها ومن نزيلة بيتها (المصرية) **أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً وتضعونها على بنيكم وبناتكم. فتسلبون المصريين**». (خروج ٣: ٢١ و ٢٢) وهذا لم يكن من الممكن أن يحدث بين أناس غرباء مضطهدين وبين مضطهديهم ومعذبيهم أهل البلد الأصليين. بمعنى أنه لو كانت ادعاءات الإجرام والوحشية صحيحة لاستحال على من خرجوا مع موسى أن يخدعوا المصريين ويسرقوا منهم أموالهم «**حتى لا يمضون فارغين**». وتحكي التوراة أن يهوه عاد فأكد على موسى، قبل الضربة الأخيرة، وهي «**موت كل بكر في أرض مصر من بكر فرعون الجالس على كرسيه إلى بكر الجارية التي خلف الرحى وكل بكر بهيمة** (حتى) **يكون صراخ عظيم في كل أرض مصر لم يكن مثله ولا يكون مثله أيضاً**» (خروج ١١: ٥ و ٦)، ألا ينسى ما اتفق عليه معه وقال له «**تكلم في مسامع الشعب أن يطلب كل رجل من صاحبه** (المصري) **وكل امرأة من صاحبتها** (المصرية) **أمتعة فضة وأمتعة ذهب**»(خروج ١١: ٢) وبالفعل، حسب حكاية التوراة، **ضرب الرب في نصف الليل كل بكر في أرض مصر، من بكر فرعون الجالس على كرسيه إلى بكر الأسير الذي في السجن** (بل) **وبكر كل بهيمة**. (فكان) **أن قام فرعون ليلاً هو وكل عبيده وجميع المصريين. وكان صراخ عظيم في مصر. لأنه لم يكن بيت ليس فيه ميت. فدعا** (فرعون) **موسى وهرون ليلاً وقال قوموا اخرجوا من بين شعبي انتما وبنو إسرائيل جميعاً. اذهبوا اعبدوا إلهكم كما تكلمتم. خذوا غنمكم أيضاً وبقركم كما تكلمتم واذهبوا. وباركوني أيضاً**. وألحّ المصريون على الشعب **أن يعجّل** بالخروج من مصر. لأنهم قالوا **إن لم يخرج الشعب سنصبح** جميعنا أموات. (فكان) أن حمل الشعب عجينهم قبل أن يختمر ومعاجنهم مصرورة في ثيابهم وعلى أكتافهم. وفعل بنو إسرائيل بحسب قول موسى لهم. طلبوا من المصريين **(الذين فقدوا ابكارهم ولم يكن في بيت من بيوتهم بكر قد ظل حيا)** أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً. وأعطى الرب نعمة للشعب في عيون المصريين حتى أعاروهم **الفضة والذهب والثياب** فسلبوا المصريين». (خروج ١٢: ٢٩ ـ ٣٦).

فحتى في غمار تلك المناحة القومية الكبرى وقد فقد المصريون كل أبكارهم، حتى أبكار البهائم، لم يضنوا على «الشعب» بفضتهم وذهبهم وثيابهم، فأعاروه إياها، وسلبهم الشعب كما قال لهم موسى وكما اتفق يهوه مع موسى.

وبصرف النظر عن أن هذه حكاية مشينة لكل المشتركين فيها، ومخالفة لوصية «لا تسرق»، لم يكن من الممكن أن تتصور المخيلة المتقدة بنار الحقد واشتهاء الخراب والموت لمصر حتى تتحول إلى مأتم واحد كبير أنه كان بوسع «الشعب» أن يسلب المصريين لو كانت تلك المخيلة صادقة فيما ادعته من إجرام المصريين ووحشيتهم تجاه «الشعب».

غير أن ذلك فهم يمليه المنطق ويفرضه العقل، بينما المنطق والعقل يغيبان تماما ويتلاشيان في ضباب الأهواء عندما تحتدم والعواطف عندما تتوهج بنار الكراهية والحقد.

لذلك، لا يمكن لأحد أن يتوقع وجوداً لعقل أو لمنطق في القصص الديني اليهودي فيما يتعلق بمصر وشعبها، أو ـ في الواقع ـ بأي بلد آخر من البلدان المشتهاة أراضيها ودماء شعوبها وفضتها وذهبها.

وإن كان حبر متنبيء جليل كحزقيال قد وجد في مكنته أن يضمّن كتاب اليهود الديني تأكيداً إلهيا بأن «**المصريين لحمهم كلحم الحمير ومنيّهم كمنيّ الخيل**» (حزقيال ٢٣: ٢٠)، فإنه ليس مما يثير دهشة أحد أن نجد قصص اليهود الديني مليئا بالسباب العنصري الصريح للمصريين، والتمجيد لـ «العبرانيين». وسنورد هنا أمثلة مختصرة محدودة على ذلك:

«بعد موت يوسف، لجأ المصريون إلى اللؤم والغش والخداع ومعسول الكلام لاستدراج سلالة يعقوب إلى وضع العبودية. أما في حياة يوسف، فكان «بنو إسرائيل» يتمتعون بوضع طيب في مصر، لأن يوسف كان قد أصبح «نائب ملك» لفرعون الذي ترك له إدارة كل شؤون الدولة، ولم يحتفظ إلا باللقب. وكان السواد الأعظم من المصريين يحب يوسف، ولم يجرؤ على المجاهرة بالعداء له إلا قلة من المصريين أزعجها أن تصبح في يد رجل أجنبي كل تلك السلطات الواسعة. غير أن الأمور تغيرت بسرعة بعد ممات يوسف. ولم يكد ينقضي على وفاته نصف قرن حتى كان العبرانيون قد بدأوا يجردون تدريجيا من امتيازاتهم

السابقة ويتلاشى حب المصريين السابق لهم. ورويداً رويداً بات العداء تجاه الأجانب الدخلاء كما بات المصريون يعتبرون بني إسرائيل، مكشوفاً، والكراهية مستعرة لا هوادة فيها. وكلما حاول بنو إسرائيل الإندماج في المصريين بتعلم طريقة حياتهم ومحاكاة تقاليدهم وعاداتهم، بل وتكلم لغتهم والذهاب في محاولة استرضاء المصريين إلى حد التخلي عن عادة الختان المقدسة، ازداد المصريون رفضاً لهم وتشككاً في أولئك الأغراب الدخلاء»[11].

ومتعين أن نقطع سياق الاستشهاد هنا حيث أن الصفاقة تقف أحياناً في الحلق. فالقصص الديني الذي أوردنا الاستشهاد منه، بعد أن يقول أن «بني إسرائيل» حاولوا تعلم طريقة حياة المصريين وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم (بعد أكثر من أربعة قرون من الإقامة الطفيلية في مصر) يذهب في معرض الإدعاء إلى حد القول أن «بني إسرائيل «تخلوا عن عادة الختان المقدسة محاولة منهم لاسترضاء المصريين، الذين كانت تلك العادة من أهم ممارسات ديانتهم وحضارتهم وكانوا يقطعون أيدي الأسرى عندما يجدونهم غير مختنين إذ اعتبروا كل من لم يكن مختتناً «لا بشر». غير أن ذلك، بالنسبة للدارس الذي التقى المرة تلو المرة بهذا الضرب بالغ الاجتراء على الحقيقة، المعن في الصفاقة، من قلب الحقائق وتزييفها، لا يستغرب مثل هذا القول، وان توقف عنده مفكراً في نوعية العقل الذي أمكن أن يجعل من مثل ذلك التزييف طريقة حياة.

ويقول راوية هذه الحكاية وهو معاصر يحكيها عن مصادرها القديمة المذكورة في هوامش كتابه كما أوردناها، أن «ما بات يعرف في العصور الحديثة باسم «معاداة السامية» كان شائعاً متفشياً بين المصريين» وإذ يشعر بما في كلامه من اختلاق، يسرع فيستند بظهره إلى الحائط الصلد الذي لا يخيب، فيقول أن «الله كان قد قضى بأن ينقلب حب المصريين لبني إسرائيل كرهاً، حتى يرغم بني إسرائيل على الاتجاه إليه»! وقد لاحظنا ذلك الاستخدام عينه لرغبات الإله في حكاية سلب المصريين، إذ بررت الحكاية إعطاء المصريين ذهبهم وفضتهم وثيابهم إلى بني إسرائيل التي قالت نفس الحكاية أن المصريين «مرروا حياتهم بعبودية قاسية»، بأن «الرب أعطى نعمة للشعب في عيون المصريين» فأعطوه ذهبهم وفضتهم ومكنوه من أن يسلبهم «كما علمهم موسى».

ونعود إلى الراوية المعاصر الذي لم يتوقف ليحاول التوفيق بين قوله أن «معاداة السامية كانت متفشية بين المصريين»، وبين قوله أن يهوه رأى أن «يقلب حب المصريين لبني إسرائيل كرهاً حتى يرغم بني إسرائيل على الاتجاه إليه»، فنجده منطلقاً في طريقه جذلاً غير عابيء لعقل أو منطق، لا يعوقه شيء: «وهكذا بدأ اضطهاد بني إسرائيل في مصر. ففرضت عليهم ضرائب مجحفة ثقيلة بعد أن كانوا لا يدفعون أي نوع من الضرائب التي كان المصريون يدفعونها (والتي كان يوسف، حسب حكاية التوراة، هو الذي فرض معظمها). وسرعان ما أصدر فرعون أمره إلى شعبه بأن يبني له قصراً فاخراً. واضطر «العبرانيون» هم أيضاً، بعد أن كانوا معفين من مثل تلك الأعمال، إلى تقديم عملهم بغير أجر، بل وأرغموا على بناء تلك القلعة على نفقتهم الخاصة.

«وقد كان لاوى (ليفي) ابن يعقوب الذي امتد به العمر بعد أن مات كل أخوته، إذ مات بعد وفاة يوسف باثنتين وعشرين سنة. وقد عانى لاوى من تغير الأحوال كثيراً. لأن كل الاحترام والتقدير والمعاملة المميزة التي كان أبناء يعقوب قد تمتعوا بها قبلاً تلاشت تماماً. فاضطهد بنو إسرائيل واستعبدوا، وصودرت ممتلكاتهم من قصور وكروم ومزارع، وهي الممتلكات التي كان يوسف قد أغدقها عليهم عندما كان حياً ونائباً لفرعون. فقد ادعى المصريون أن تلك كانت أموالهم، واستولوا عليها لأنفسهم. وكان المصريون يكرهون العمل الشاق لأنهم كسالى، ومخنثون، ومولعون باللذات، وكانوا نقيضاً للعبرانيين المجدين الأذكياء الذين عاشوا حياة نظيفة وعملوا بجد فأثروا وأثار ثراؤهم الحسد. فالعبرانيون، لأنهم عاشوا حياة نشطة ملتزمة بقواعد الفضيلة ومحاسن الأخلاق، كانت أحوالهم قد ازدهرت ازدهاراً كبيراً في إقليم جاسان (محافظة الشرقية الآن)، وكانت أعدادهم تتعاظم من يوم إلى يوم لأن نسائهم، من بركة الله، كن يلدن ستة، واثنى عشر، بل وأحياناً ستين طفلاً في البطن الواحدة. وكان كل أطفالهم أصحاء أقوياء، وبفضل العمل الجاد الدؤوب، وحسن التدبير، والنشاط، اكتسبوا مكانة عظيمة وثراء ما بعده

ثراء في تلك البلاد. وسرعان ما بدأ المصريون يحسدونهم وفي الوقت ذاته يخافون منهم، إذ توقعوا أن يصبح تعداد الإسرائيليين أكبر من تعداد المصريين فيهددوا ملكهم ويستولوا على السلطة ويستعبدوا المصريين. (وهذا ما تقوله التوراة أيضاً: «**قام ملك جديد على مصر لم يكن يعرف يوسف. فقال لشعبه هوذا بنو إسرائيل شعب أكثر وأعظم منا. هلم نحتال لهم لئلا ينموا فيكون إذا حدثت حرب أنهم ينضمون إلى أعدائنا ويحاربوننا ويصعدون من الأرض**» (خروج ١: ٨ ـ ١٠) ولو أن هناك اختلافاً طفيفاً فيما يتعلق بمخاوف المصريين من «عظمة بني إسرائيل» بين حكاية التوراة وحكاية القصة الدينية). ففي القصة، رغم تلك المخاوف، حاول المصريون عبثاً أن يجعلوا فرعون يستعبد بني إسرائيل استعباداً كاملاً، إذ قال لهم فرعون «**يا أغبياء لقد ظل بنو إسرائيل حتى اليوم يطعموننا، وأنتم تريدون مني أن أجعلهم عبيداً؟ ألا تعرفون أنه لولا يوسف لما كنا أحياء اليوم ولكننا قد متنا جميعاً أثناء سنوات الجوع؟**» **غير أن كلمات فرعون الحكيمة لم تجد آذاناً صاغية عند المصريين. فقد أنزلوه عن عرشه وسجنوه، ولم يفرجوا عنه ويعيدوه إلى العرش إلا بعد أن امتثل لهم واستبعد بني إسرائيل**[١٢].



٢ مصر كطريدة رئيسية للحركة الصهيونية

ليس العداء لمصر نابعاً من الجذور التاريخية التي جسدها «العهد القديم» والقصص الديني وحدها، فهو نابع أيضاً من الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في إفساد المشروع الصهيوني ـ أو بالأقل ـ تعطيله.

وبطبيعة الحال، سيظل من أصعب الأمور على أي بلد من بلدان المنطقة بمفرده، حتى وإن كان مصر، أن يتصدّى لذلك المشروع أو يتعامل معه تعاملاً فعالاً. لكن مصر أظهرت استعداداً للوحدة، واتّحدت بالفعل مرتين. فوق أن مصر، في ظل عبدالناصر، رغم كل ما اتصف به عهده من سلبيات، فطنت إلى أهمية دعوة القومية العربية.

وإن شئنا أن نتصور الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في مواجهة الغزوة الاستيطانية التي لا يجب أن نفكر فيها تفكيراً جديا إلا بوصفها غزوة شاملة لا تشكل فيها فلسطين إلا مرحلة أولى ومنصة قفز، فما علينا إلا أن نتصور وعيا مصريا حقيقيا بأبعاد الصراع ومراميه يفضي بمصر إلى الاندماج في وحدة حقيقية مع البلدان التي يتهددها المشروع الصهيوني بالفناء. وما علينا ـ بعد ذلك ـ إلا أن نتصور ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك الاندماج الوحدوي من نتائج تقلب كل الحسابات الصهيونية والأميركية في المنطقة.

وليس هناك ما هو أدعى للحزن، بل للشعور بالفجيعة، من ضياع تلك الفرصة في عهد عبدالناصر. وبطبيعة الحال، لم يكن الوزر كله وزر عبد الناصر ونظامه، فقد شاركه في ذلك الوزر كثيرون في بلدان عربية عديدة. ومبعث الحزن والشعور بالفجيعة، بصرف النظر عمن تحمل بالقدر الأكبر من الوزر في تضييع الفرصة، أن عبد الناصر ـ بفضل ما تمتع به من جاذبية للجماهير العربية وما اكتسبه من شعبية ـ كان أقدر على تحقيق حلم الوحدة. غير أن الشعوب عندما تجد أنفسها مواجهة بالخيار الأقصى: إما البقاء وإما الفناء، لا يعود لديها وقت تضيعه في التحسر على ما فات، وإن تعين عليها أن تستخلص العبر مما فات، ولا يظل بمكنتها أن تطمع في البقاء ما لم تكن قادرة على أن تفرز من داخلها من يقودها عبر المهالك التي تنتظرها، صوب تأمين البقاء.

والذي تواجهه مصر وتواجهه كل الشعوب العربية معها لا سبيل إلى وصفه إلا بأنه خيار بين البقاء أو الفناء. فالصراع مع إسرائيل لا مدار له إلا من الذي سيبقى، ومن الذي سيباد. وأي تصور لذلك الصراع خارج ذلك النطاق ضرب من الهذيان، من خداع النفس، من النكوص عن مواجهة الواقع، من الجنون. فالولايات المتحدة عندما مكنت الحركة الصهيونية من القيام بالمرحلة الأولى من مشروعها للاستيلاء على كل الأرض المتعاقد عليها مع الإله حسب الادعاء التوراتي، كانت ـ عن وعي وقصد وتدبير ـ تعيد خلق نفسها مجدداً في الكيان الذي يدعى حتى الآن «إسرائيل»، بنفس الأسلوب الذي وجدت به الولايات المتحدة أصلاً على أرض القارة الأميركية.

ونحن إذا ما شئنا أن نكون واقعيين وجادين في فهم ما هو حادث لنا، لا ينبغي أن نفصل لمدى لحظة، بين تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ المشروع الصهيوني. فمنذ البداية، أعلن رؤساء الولايات المتحدة وساستها ومشرّعوها وكتّابها ومفكروها أنها «إسرائيل هذا الزمان»، وكما قلنا، اعتبروا إنشاء اتحادهم على الأرض الأميركية إنشاء لـ «أورشليم الجديدة». والرئيس الطيب المتدين الذي أعجب أنور السادات كثيراً بتديّنه، جيمي كارتر، لم يفعل، في الحقيقة، عندما مكن إسرائيل من عنق مصر والشعوب العربية باتفاق كامب ديفيد، إلا أنه أوصل الالتزام الأميركي التاريخي الديني والأخلاقي إلى مداه الطبيعي تبعا لما أملته عليه عقيدة الشيعة الدينية التي ينتمي إليها. وبطبيعة الحال، لم ير الرجل ذنبا ولا خطيئة فيما فعل. فهو ـ من وجهة نظر شيعته ـ قد ساعد على فتح الطريق صوب تحقق «مخطط الله للخليقة» بإعادة إقامة دولة صهيون ـ كما سيصبح اسم إسرائيل عندما تحكم ـ على «أرض الميعاد». وفي الوقت نفسه، «أنقذ» الرجل أولئك المصريين المساكين من عبء الصراع.

ولقد ظل الخطأ المميت الذي تردى فيه العرب أنهم صدقوا حكاية أن إسرائيل «حليف استراتيجي

هام للولايات المتحدة» وركيزة لها في منطقة الشرق الأوسط، إلى آخر ذلك الكلام الذي ظل العرب يُلقّنونه منذ تكشف دور الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع الصهيوني في منطقتهم. غير أن الحقيقة التي يعرفها جيداً الأميركيون، والغرب والشرق، وكل من يتعمّق جذور وطبيعة «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تخالف ذلك الفهم المغلوط. فإسرائيل ليست «حليفاً» للولايات المتحدة أو قاعدة استراتيجية لها في الشرق الأوسط. إسرائيل هي التحقق الأقصى للحلم الأميركي، والامتداد العضوي للولايات المتحدة. والذي يجب أن يعيه العرب وكل من يعاني من آثار المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط ويتفهمه جيداً، أن العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة الصهيونية لم تنشأ من فراغ، أو بحكم ضرورات سياسية أو متطلبات استراتيجية، ولم تبدأ من مؤتمر بلطيمور سنة ١٩٤٢، فهي علاقة جذرية متأصلة في العقل الأميركي والروح الأميركية من البدء وستظل كذلك حتى اليوم الذي تصحو فيه الأمة الأميركية - إن تركتها القبضة الصهيونية الخانقة على روحها وفكرها، تصحو - لتجد أن مصالحها كأمة ومصالح بلدها كقوة عالمية كبرى متجهة إلى فرض امبراطوريتها على كوكب الأرض كله متصادمة لا محالة مع مصالح «صهيون حاكمة الأمم»، أي مع الحركة الصهيونية المتجهة إلى فرض امبراطوريتها على العالم تحقيقاً لـ «غرض الله من خلق العالم» وتنفيذاً لمخططه الحكيم لخليقته. وإلى أن تأتي لحظة الصحو المروعة هذه، إن أتت، ستظل إسرائيل ومشروع الصهيونية جزءاً لا يتجزأ من الولايات المتحدة ومن المشروع الأميركي كله.

ومع الاحترام الكامل لكل تنظير أو «بحث» أو دراسة أو استقصاء لجذور وأبعاد العلاقة بين الصهيونية وبين «الامبريالية الأميركية»، وكل التقدير لفطنة الباحثين والمنظرين وأمانتهم، يتعين في النهاية القول أن تصوير العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (المرحلة الأولى من المشروع الصهيوني) بأنها علاقة مصلحة تمليها استراتيجية الأمبريالية الأميركية يشكل قصوراً عن فهم حقيقة العلاقة ونوعيتها ويغيرها اصطناعياً مما هي حقيقة، أي من كونها علاقة عضوية حية متأصلة في بنية الولايات المتحدة كأمة، وقوة حاكمة للولايات المتحدة كمجتمع، إلى علاقة مصلحة، يمكن أن تكون مرحلية بين الولايات المتحدة كدولة وإسرائيل «كدولة صديقة وحليفة». وفي جذور الحيرة العربية والتخبط العربي في فهم المواقف الأميركية من «الصراع العربي الإسرائيلي» يكمن ذلك التصور الخاطىء للتلاحم الأميركي الصهيوني كعلاقة منفعة استراتيجية بإسرائيل. ومحك صدق ما نقول هو أن ننحي جانباً ذلك الفهم الذي لُقّن للعرب والعالم، ولو لمدى لحظة، وننظر في تناقضات السياسة الخارجية الأميركية ومواقف السياسة الداخلية الأميركية من القضايا المتعلقة بإسرائيل والحركة الصهيونية على ضوء فهم يقول أن العلاقة ليست بين «دولة» وأخرى، بل علاقة عضو من أعضاء الجسم الحي للأمة الأميركية والكيان النشط للمجتمع الأميركي وبين الجسم كله والكيان برمته.

وأعراض الحيرة العربية في فهم «الانحياز» الأميركي لإسرائيل رغم مصالح الولايات المتحدة الكثيرة والحيوية في العالم العربي، عديدة لا تحصى في تصريحات وخطب وكتابات الزعماء والساسة العرب، وهي تتراوح بين الاستغراب والمصمصة بالشفاه والعتاب، وبين الاستفظاع وعدم التصديق والغضب الشديد. ويمكن لمن شاء أن يضع مبحثاً متعمقاً في ذلك أن يرجع إلى خطب قادة مصر وساستها، على سبيل المثال. ويكفي هنا لتوضيح ما نعني أن نورد ما كتبه وزير خارجية مصر محمود رياض عن مواقف الأميركيين في أواخر سنة ١٩٧٠، أثر دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«كان الجو داخل كواليس الامم المتحدة جو معركة ديبلوماسية كاملة بيننا وبين الولايات المتحدة بكل ثقلها في الميدان الدولي كقوة عظمى.. وقبيل التصويت على مشروع القرار الذي كان معروضا على الجمعية العامة، بادرت بعقد اجتماعات متعددة متتالية مع وزراء الخارجية الذين جاءوا من مختلف القارات لترأس وفود بلادهم في الدورة، كيما أجيب على أسئلتهم وأشرح لهم بمزيد من الايضاح موقفنا وأفند الموقف الأميركي الإسرائيلي.. وكان صدور القرار عن الجمعية العامة (وتنديده باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وتأكيده على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها، واعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها كشرط أساسي لإقرار سلام عادل في الشرق الأوسط، وتأكيده على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وإنهاء حالة الحرب) كان صدور القرار، بغير شك، هزيمة قاسية للولايات المتحدة.. وقبل عودتي إلى القاهرة، اجتمعت بويليم روجرز، وزير الخارجية الأميركي، مرة أخرى..

وذكرت له أنه توجد الآن أمام الولايات المتحدة فرصة ذهبية (!) للتقدم نحو السلام في المنطقة، وانه إذا كانت العلاقات قد ساءت بين الولايات المتحدة وعبدالناصر لأسباب لا داعي للخوض فيها الآن مما حدا بالولايات المتحدة ان تتخذ (آنئذ) موقفا معاديا لمصر، فإن الولايات المتحدة تستطيع على ضوء تجارب الماضي أن تبادر إلى السعي من أجل بناء الثقة وتحقيق الحل الشامل (!) (ووقتها) أظهر ويليم روجرز اهتمامه بهذا الحديث، لكن يبدو أن اهتمامه لم يكن كافيا لتغيير موقف الولايات المتحدة (!) أو (إغراء) الإدارة الأميركية بانتهاز الفرصة لإعادة بناء الجسور مع العالم العربي بهدف السعي بجدية نحو تحقيق السلام (!) (ذلك رغم أن ويليم روجرز كان في الواقع شخصية تدعو للاحترام، وكان - بحكم رئاسته لوزارة (الخارجية) تضم خبراء محترفين متخصصين في شؤون الشرق الأوسط - ملما بطبيعة وحجم المصالح الأميركية في المنطقة وتحكمه الرغبة في المحافظة على تلك المصالح وتنميتها ويتمنى التوفيق بين تلك المصالح وبين السلام العادل بين العرب وإسرائيل (!!)، ويرى ان هذا ممكن فعلاً لو استطاعت (أو رغبت؟) الولايات المتحدة كبح جماح رغبة إسرائيل في التوسع على حساب الآخرين.. (إلا أن الذي حدث) أن الولايات المتحدة (بدلاً من أن تسعى لصون مصالحها والتوفيق بينها وبين إقرار «سلام عادل» بين العرب وإسرائيل) صعدت في الشهر التالي حالة التوتر معنا بإعلانها عن تقديم المزيد من الأسلحة لإسرائيل بالرغم من إعلان إسرائيل رفض اي اتصال مع السفير يارنج (وسيط الأمم المتحدة)، (بل) وتحدث ويليم روجرز في اللجنة المالية لمجلس الشيوخ الأميركي يوم ٨ ديسمبر/ كانون الأول قائلاً «ان الميزان العسكري قد تعرض للخطر بفعل الانتشار الكثيف للصواريخ أرض/ جو في منطقة قناة السويس، وهو العمل الذي قامت به مصر بالمشاركة مع الاتحاد السوفياتي، والاعتمادات المالية المطلوبة لإسرائيل سوف تستخدم أساسا من أجل الطائرات والمعدات الالكترونية التي ستساعد على استعادة التوازن العسكري». وفي نفس اليوم، صرح وزير الدفاع الأميركي بقوله «إننا نحتاج إلى (اعتماد من الكونجرس بمبلغ) خمسمائة مليون دولار لتمويل مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل هذا العام». وقد أثار هذا الموقف الأميركي الدول العربية جميعا لأن مصر أقامت شبكة الصواريخ للدفاع عن أرواح أبنائها، بينما رأت الولايات المتحدة في ذلك خطيئة كبرى ولذلك عملت على تزويد إسرائيل بالمزيد من قاذفات القنابل والأجهزة الالكترونية لتتيح لإسرائيل الاستمرار في الإغارة على الأراضي المصرية»[١٣].

وكلام وزير الخارجية واضح وليس بحاجة إلى تعليق، اللهم إلا فيما يتعلق بما أنبأ عنه كلامه من عدم القدرة على فهم حقيقة الموقف الأميركي، رغم قوله أن مجرد استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعزز قرار مجلس الأمن بضرورة إعادة الأراضي الإضافية التي احتلتها إسرائيل كان «معركة ديبلوماسية كاملة»، لا بين مصر وإسرائيل، أو بين العرب جميعا وإسرائيل، بل بينهم وبين الولايات المتحدة. وقد اتضح عدم الفهم، أو بالأحرى عدم القدرة على التصديق تحت تأثير المواصفات التي استقرت في الأذهان عن طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في كلام محمود رياض عن «الفرصة الذهبية التي أتيحت للولايات المتحدة للتقدم نحو السلام في المنطقة» وعن إمكان تحسين العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر بعد أن مات عبد الناصر، وتوقعه لأن «تغير أميركا موقفها» فـ «تنتهز الفرصة لإعادة بناء الثقة وتحقيق حل شامل للصراع وإعادة بناء الجسور مع العالم العربي والسعي بجدية نحو تحقيق السلام». فكل هذه التصورات منبثة عن خطأ أساسي في فهم نوعية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي دور الولايات المتحدة في تنفيذ مراحل المشروع الصهيوني.

وفي اشارة محمود رياض الى أن موت عبد الناصر كان ينبغي أن يكون منفذاً للولايات المتحدة لتغيير «موقف العداء الذي اتخذته من مصر» ما قد يوقفنا على بعض الحقيقة فيما يخص الموقف الأميركي، وان لم يبد أنه كان كافياً لجعل محمود رياض يعيد نظراً في القناعات التي أرسيت في عقول الجميع عن ذلك الموقف. ومما يوقفنا على مدى قوة تلك القناعات أن محمود رياض نفسه هو الذي كتب هذا الكلام:

«على أن كيسنجر يزداد وضوحا بعد ذلك حينما يكتب مستغربا «أن عبد الناصر يضعنا في اعتباره لكي ننتشله من عواقب تهوره سنة ١٩٦٧، لكنه - مع ذلك - غير راغب في الكف عن دوره كنصير للقومية العربية الراديكالية التي وضعته في مركز خشن معاد للولايات المتحدة بالنسبة لكل القضايا الدولية تقريبا»[١٤].

ولم يكن «الصديق» هنري كيسنجر، كما دأب السادات على تسميته، مطالبا - بطبيعة الحال - بإمعان النظر أو مصارحة قراءه بالدوافع الحقيقية «الزعامية» لعبد الناصر فيما يتعلق بـ «القومية العربية»، لأنه، فيما يخص كيسنجر كأحد أعضاء المؤسسة الحاكمة الأميركية، يكفي أن عبد الناصر ارتكب خطيئة التحدث عن القومية العربية، حتى وإن كان كلامه عنها من قبيل التكتيكات الزعامية لا أكثر وظل - في

النهاية ـ كلاماً لم يتمخض عن أي شيء إيجابي بالنسبة لتحقيق الوحدة التي ينبغي أن تظل المحصلة النهائية لأي إيمان حقيقي بما تدور حوله حكاية القومية العربية. فالوحدة مع سوريا فشلت، وكان السبب الرئيسي في فشلها النظام الناصري ذاته بأخطائه التي كشفت في النهاية عن أنه لم يكن لديه أي وعي حقيقي وأصيل بمطلب الوحدة كتحقق جوهري لتلك القومية العربية التي لم يكف الزعيم عن استخدامها تكتيكياً. والوحدة الطبيعية مع السودان أهدرت نتيجة للغباء والتخبط والعشوائية و «الرقص». والوحدة مع العراق أجهضت حتى من قبل أن تبدأ. غير أن شيئاً من كل ذلك لم يكن يعني هنري كيسنجر في شيء بطبيعة الحال، إذ كان يكفيه التحدث عن القومية العربية أو الوحدة العربية أو حتى «التضامن» العربي، مجرد حديث، كيما يصبح المتحدث «معادياً للولايات المتحدة بالنسبة لكل القضايا الدولية تقريباً».

ولقد كان ذلك كله حرياً بأن يفتح العين على حقائق الوضع، لكنه ـ حتى الآن ـ لم يفعل، ومتى أخذنا بالفهم الذي تفصح عنه مذكرات محمود رياض، لن يفعل شيئاً صوب فتح الأعين خلال المستقبل، وهو مستقبل لن يطول كثيراً إذا ما نفذ المشروع الصهيوني طبقاً للخطة الموضوعة له. فذلك الفهم التقليدي ظل مسيطراً على تفكير الزعامة المصرية رغم لحظات الوعي التي من هذا القبيل:

«ويكفي أن أشير هنا إلى الفقرة العاشرة من المقترحات الإسرائيلية (التي قدمتها إسرائيل في ٩ يناير/كانون الثاني ١٩٧١) حول عناصر السلام بين مصر وإسرائيل واشترطت فيها على مصر «عدم المشاركة في تحالفات عدائية ومنع تمركز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى تكون في حالة حرب مع إسرائيل». والمعنى العملي لتلك الفقرة هو أن تنسحب مصر من اتفاقية الدفاع المشترك مع الدول العربية، بل ومن الممكن أيضاً أن تعتبر إسرائيل أن عضوية مصر في الجامعة العربية عمل عدائي نحوها، **وفي النهاية فإن الهدف الإسرائيلي الواضح هنا هو عزل مصر عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذي تسعى إليه منذ البداية**... وكان ويليم روجرز، وزير الخارجية الأميركية قد بعث إليّ برسالة في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٧١ (بعد تقديم إسرائيل لمقترحاتها بأيام) طلب مني فيها ألا أنظر «فقط إلى ما تقوله المقترحات الإسرائيلية.. لأنه من المهم أيضاً النظر فيما لم تقله». وكان ذلك اقتراحاً طريفاً من جانبه أصبح محل مناقشة ساخرة في اجتماع لجنة التخطيط بوزارة الخارجية (المصرية)، فقد كان لدينا ملف ضخم يضم الخطط الإسرائيلية كما وردت على ألسنة المسؤولين الإسرائيليين فيما يتعلق بالتوسع الإقليمي أو الاستيلاء على مياه الأنهار العربية أو الأهداف الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها في العالم العربي. وقد علق أحد أعضاء اللجنة بقوله إننا لو نظرنا، كما طلب روجرز، فيما لم تقله إسرائيل، لتعين علينا أن نعود إلى هذا الملف الضخم، وعندئذ سوف نجد أنفسنا أمام مخطط إسرائيلي كامل للسيطرة على المنطقة»[١٥]

ورغم ذلك، لم يخطر ببال وزير الخارجية أو أي عضو من أعضاء لجنة التخطيط، وبين أيديهم ذلك «المخطط الإسرائيلي الكامل للسيطرة على المنطقة»، التوقف لحظة للتفكير في طبيعة الدور الأميركي في كل ذلك والسبب الذي جعل وزير الخارجية الأميركي يبعث برسالته إلى وزير الخارجية المصري معرباً عن «شدة تفاؤله وتحمسه» للمقترحات الإسرائيلية التي لم يكن لها مؤدى إلا «عزل مصر عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذي تسعى إليه من البداية».

ولقد ظل عزل مصر عن «الصراع العربي الإسرائيلي» الهدف الأساسي لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل منذ البداية، وطيلة الوقت:

«ففي مؤتمره الصحفي الذي عقده بلندن قبيل مغادرته لها إثر انتهاء مؤتمر «الاشتراكية الدولية» في أواخر يونيو/ حزيران ١٩٧٤، قال اسحق رابين، وجه إسرائيل (الذي كان وقتئذ) جديداً اختير وأعدّ بعناية ليخلف جولدا مائير ويكون صورة لعهد ما بعد جولدا:

«في رأينا أن أفضل أمل للسلام هو السير في المفاوضات، في المرحلة المقبلة، بنفس الطريقة التي اتّبعت حتى الآن، **طريقة التفاوض ثنائياً مع كل طرف على حدة**. وفي حين كان إنجاز كل الخطوات السابقة على ايدي الولايات المتحدة، قامت بالخطوة الأخيرة إسرائيل، وجها لوجه، مع مصر، ثم مع سوريا. **وهكذا هو ما يجب أن يكون: إسرائيل ومصر، وإسرائيل وسوريا، وهكذا**. وما مؤتمر جنيف إلا مجرد إطار لتلك المفاوضات الثنائية».

«وفي ذلك المؤتمر الصحفي، ركّز رابين على مصر بالذات:

«إن التفاوض مع مصر هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط ككل: إلا أننا، عندما نتحدث عن السلام، لا يجب أن ننسى أننا لا نتحدث عن أي انسحاب آخر تقوم به إسرائيل في سيناء، بل نتحدث عن التحرك قدماً صوب السلام. فلن تكون هناك أية تنازلات إسرائيلية جديدة فيما يتعلق بالأرض بغير تحرك ذي قيمة يقوم به الطرف الآخر صوب السلام»(١٦).

وقد كان رابين واضحاً وصريحاً بما فيه الكفاية فيما قال، وبيّن أن:

١ ـ الهدف الأساسي لكل «الخطوات التي أنجزت على يدي الولايات المتحدة» وتلك التي قامت بها إسرائيل بنفسها، كان عزل مصر، استفرادها، وإخراجها من ساحة الصراع.

٢ ـ إن عزل مصر واستفرادها وجرها إلى التفاوض ثنائياً مع إسرائيل هو «مفتاح السلام (الأميركي/ الإسرائيلي) في الشرق الأوسط ككل».

٣ ـ إن «الأرض» (أي الأراضي المصرية التي أخذت في سنة ١٩٦٧) هي التي استخدمت في إخضاع مصر وجرها إلى التفاوض (إذ جعلت الولايات لمتحدة من المستحيل عليها استرداد تلك الأراضي بالحرب)، وبذلك القول كشف رابين عن حقيقتين جوهريتين بالغتي الخطورة:

أولاً ـ أن شرك الأيام الستة الذي استدرجت إليه مصر بالتواطؤ الكامل من جانب الولايات المتحدة وآخرين كان الهدف الأساسي منه اخذ تلك الأرض لإرغام مصر على التفاوض ثنائياً مع إسرائيل حول استردادها.

ثانياً ـ إن حرب اكتوبر حجّمت حتى لا تفسد ذلك التخطيط. فرابين كان يقول هذا الكلام بعد سنة كاملة من حرب اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، و«الثغرة» التي أوقفت الجنود وصغار الضباط المصريين بعد الخط الذي كان متفقاً عليه عندما أعطى السادات الضوء الأخضر بالعبور «تحريكاً» للعملية وتليينا للزعامة الإسرائيلية.

وقد استطرد رابين، بعد ذلك، فقال:

«إننا نريد السلام ونسعى إليه. لكننا لا نفهم السلام كلاما، ولا نصدقه إلا افعالاً. إن السلام الذي نفهمه ونصدقه ونقبل به هو سلام الحدود المفتوحة، حتى تختلط الشعوب وتلتقي وتتعارف وتتفاهم».

وهكذا، فإنه بقفزة كقفزات الحواة والأكروبات في السيرك، عاد كل شيء إلى ما كان عليه أصلاً (قبل حرب اكتوبر/ تشرين): الإسرائيليون في الوضع الذي يستطيعون أن يملوا منه شروطهم ويمنحوا ويمنعوا، والعرب ـ بغتة وبعد كل شيء ـ في الوضع الذي ينتظرون فيه رحمة إسرائيل. **«إننا لا نتحدث عن انسحابات»**، هكذا يقول رابين. **«إننا نتحدث عن سلام كامل. فلنجلس معاً، كل دولتين على حدة، إسرائيل ومصر، وإسرائيل وسوريا، ولنفتح الحدود»** وربما اشترط رابين عما قليل، كيما ينسحب، أن ترجع البلدان العربية إلى اسرائيل فتطلب منها الإذن وتسألها النصح والمشورة والرأي قبل الشروع في تنفيذ أي خطة من خطط التنمية الوطنية في تلك البلدان عملاً على التنسيق بين الاقتصاد العربي والاقتصاد الإسرائيلي، حتى لا يكون هناك تضارب أو ازدواج في الإنتاج. **«وعلى أي حال، لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي، أي انسحاب، إلا إذا غير المصريون تفكيرهم ـ ولا أقول غيروا قلوبهم تجاهنا نحن الإسرائيليين ـ وغيروا موقفهم تجاه السلام».**

«ومنذا الذي يكره السلام؟ ومنذا الذي يستطيع، أن يلوم رجلاً يستميت كل هذه الإستماتة في طلب السلام؟ وما الذي يريده العرب؟ هل يريدون أن يذبحوا إسرائيل المسكينة البطلة بينما هي تعرض عليهم السلام السلام السلام؟ ماذا يريد العرب المتوحشون أيضاً»(١٧).

وبإزاء تلك الخلفية من التدلّه في حب السلام من جانب الإسرائيليين والأميركيين، وحب الحرب والرغبة في إلقاء الإسرائيليين المساكين في البحر، من جانب العرب الأشرار، سار بخطى ثابتة صوب التنفيذ الشامل المخطط التوراتي القديم الذي وضعه الإله ذاته للآباء وتعهد لهم بإنجاحه وجعل تحققه الهدف

الذي يتحرك التاريخ صوبه. وفي غمار الهجمة الأميركية الإسرائيلية لتنفيذه، باتت مصر طريدة رئيسية تحلقها ضاربو الطبول الذين يحيطون بالفريسة دافعين إياها بما يحدثونه من ضجيج صوب الصيادين الذين يطلبون دمها.

هوامش المدخل

(١) «**عبد الناصر وما بعد**» ـ كتاب قضايا عربية، باشراف الدكتور أنيس صايغ ـ «**الدين في فكر عبد الناصر**»، عبد العاطي محمد احمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٥٣.

(٢) المرجع نفسه، **عبد الناصر وقضية الصلح مع اسرائيل**»، الدكتور حسن حنفي، ص ١٤.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، استشهاداً من الجزء الأول من «**مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**»، الناشر وزارة الارشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، القاهرة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) ص ١٢٥ في ١٩٥٤/٤/١٩، ص ١٨٧ في ١٩٥٤/٧/٢٩، ص ٢٢٠ في ١٩٥٤/٩/١٣.

(٤) المرجع نفسه، «**تصور القيادة الناصرية لأسلوب تسوية الصراع العربي الاسرائيلي**»، يوسف حسن شوقي، ص ٦٠، استشهادا من كتاب جاك كوبار «**من حرب الأيام الستة الى حرب الساعات الست**» ترجمة كمال السيد، الوطن العربي، بدون تاريخ، ص ١٠٧. وقد عزز ذلك انور السادات في مصارحاته لموسى صبري، فيما يخص اللوذ بحضن الولايات المتحدة.

(٥) المرجع نفسه، المبحث السابق نفسه، ص ٥٧.

(٦) المرجع نفسه، المبحث السابق نفسه، نفس الصفحة، استشهادا من «**وثائق عبد الناصر**»، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص ١٧٢.

(٧) محمد ابراهيم كامل: «**السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**»، الناشر الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، بدون تاريخ، ص ص ٢١ و ٢٢.

(٨) «**عبد الناصر وما بعد**»، المرجع السابق الاشارة إليه، المبحث المشار إليه في الهامش رقم (٤)، ص ٥٥.

(٩) محمد حسنين هيكل: «**عبد الناصر والعالم**»، مترجم، دار النهار، بيروت، ص ٥١.

(١٠) موسى صبري: «**السادات، الحقيقة والاسطورة**»، الناشر المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، ٢٠ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٥، ص ١٩٤.

(١١) Angelo S. Rappaport: «**Ancient Israel - Myths and Legends**», The Mystic Press, London, 1987, Vol. II, pp. 189/190 (Midrash Tanchuma, section Shemot; Midrash Agadah, section Shemot; Sepher Hajashar).

(١٢) Ibid, pp. 190/191

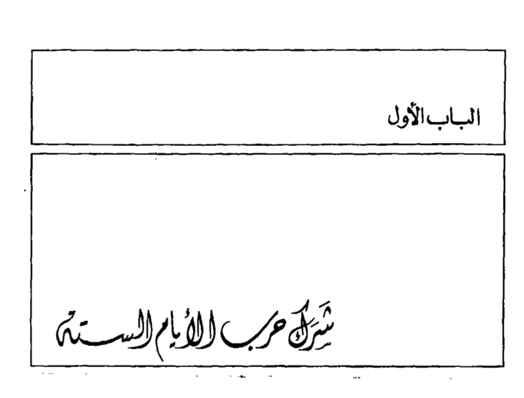
(١٣) «**مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية المنقحة، ١٩٨٥، ص ص ٢٠٧ ـ ٢١٢.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٣٠٠.

(١٥) المرجع نفسه، ص ص ٣٢٥/٣٢٦.

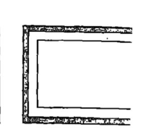
(١٦) شفيق مقار: «**باليه السلام الامريكي على مسرح الشرق الأوسط**»، المثقف العربي، بغداد، السنة السادسة، العدد الثامن، اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٤، ص ص ١٤٩/١٥٠.

(١٧) المرجع نفسه، ص ص ١٥١/١٥٢.



الباب الأول

شرك حرب الأيام الستة



١

مصر «عزبة من؟»

استُدرجت مصر إلى مصيدتين على مدى عقد واحد، باستغلال ذكي ومدروس لنفسية جمال عبدالناصر، ونفسية خَليفته أنور السادات. ففي سنة ١٩٦٧، كان شرك حرب الأيام الستة. وفي سنة ١٩٧٧، كان شرك «الصلح».

وليس هذا الكتاب عن جمال عبدالناصر و «حرب» ١٩٦٧. لكنه لا مهرب، لارتباط الأحداث وتسلسلها، من وقفة متأنية عند تلك «الحرب» والدور الذي لعبه في تنفيذها وجني ثمارها استغلال من استدرجوا مصر إليها لتركيبة جمال عبدالناصر، واستجاباته لما ظلوا يصبّونه باتجاهه من مثيرات.

«لما دبّ الخلاف بين الرئيس محمد نجيب والضبّاط الشبّان ـ وعلى رأسهم المرحوم جمال عبدالناصر ـ استحال مجلس الوزراء إلى حلبة صراع عنيفة. وكان الصراخ يتسرب من قاعة الاجتماعات إلى الخارج، فيسمعه الصحفيون وموظفو المجلس. ومن ذلك الصراخ أن الرئيس نجيب أبدى يوماً رأياً معيناً في أمر من الأمور، فاعترض عليه جمال سالم. فحسمها محمد نجيب، وقال: «هذا أمر متفق عليه بيني وبين جمال عبدالناصر». فانتفض جمال سالم وصاح صارخاً في وجهه: «هي عِزْبة أبوكم أنتم الاثنين»؟»[1].

ومنذ البداية، وحتى اليوم، وإلى المستقبل المعتم المتربص بمصر، سيظل ذلك هو السؤال الأخطر والأهم: عِزْبة من هي؟

وبطبيعة الحال، ليس أحد منا، نحن المصريين، على استعداد لأن يسلم ـ حتى فيما بينه وبين نفسه ـ بأن مصر، البلد العظيم العريق الذي أعطى العالم الحضارة وإبتدع العيش المتمدن بينما كانت أمم أخرى كبيرة اليوم وعظيمة شبه قبائل من قرود تعيش في الأشجار والكهوف، يمكن أن تكون عِزْبة أحد. وكثيرون منا ينفون أن مصر عِزْبة أحد لأن المسألة ليست مسألة عِزْبة أو تملك، بل مسألة أن الحاكم «يجسّد الشعب الذي اختاره، يجسّد مصر، يصبح هو مصر، كما أعلن بمنتهى الوقار أحد كبار أساتذة القانون قائلاً:

> «هذا الرجل (السادات) قد اخترناه جميعاً زعيماً لهذا البلد. واختيار زعيم فيه تجسيد للشعب الذي اختاره، وبالتالي فإن كل ما يقال عن الزعيم يعتبر في حقيقته نيلاً من الشعب الذي اختاره!».

قائل هذه الكلمات أستاذ كبير في القانون، قالها في اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة خُصِّص لمناقشة كتاب محمد حسنين هيكل «خريف الغضب»، ونشرت كلامه جريدة الأهرام في ٢٩ أبريل/ نيسان الماضي. والأساس الذي انبنى عليه تفكير أستاذ القانون هو أن الحاكم تجسيد لبلده، ما دامت قد اختارته بإرادتها، ومن ثم فإن أي هجوم من هيكل أو غيره على السادات هو هجوم على مصر كلها»[2].

وقد عني الدكتور فؤاد زكريا، الذي أوردنا هذا الاستشهاد من كتابه «كم عمر الغضب؟»، بمناقشة هذا «المفهوم» مناقشة عقلانية هادئة صبور أملتها طبيعته كأستاذ فلسفة ومثقف مستنير، فقال:

> «هذا النوع من التفكير بلغ، في السنوات الأخيرة، من الانتشار حداً يحتّم علينا أنه نتوقّف عنده طويلاً. فما من أحد منا إلا وتعرّض لتلك التجربة المثيرة والمستفزّة، تجربة المناقشة مع شخص يؤكّد أن أي انتقاد للحاكم هو إنتقاص من قدر بلاده، وأن الوطنية الحقّة تحتّم على المرء الا يسيء إلى الحكام».

«ولا شك أن عبارة أستاذ القانون السابقة تعبير نموذجي عن وجهة النظر هذه:

أ ـ فهو يستخدم لفظة «الزعيم» مرتين، وهي نفس الكلمة التي كان يطلقها النازيون على هتلر (الفوهرر)

والفاشيون على موسوليني (الدوتشي). وليس هذا استخداماً اعتباطياً، إذ كان يمكنه أن يقول: الحاكم، أو رئيس الدولة. لكنّ إصراره على لفظ «الزعيم» جزء لا يتجزأ من العقلية التي توحّد على نحو مطلق بين شخص الحاكم وبلده.

ب ـ وهو يرى هذا الزعيم «تجسيداً» للشعب، ولم يقل «رمزاً»، لأن الرمز لا يتعين أن يكون مشابهاً لما يرمز إليه.. أما التجسيد فهو **اندماج كامل**، بل إن الزعيم يصبح في هذه الحالة «خلاصة» شعبه وأنقى تعبير عنه. وهذا يفترض، بطبيعة الحال، أن الشعب كتلة متجانسة لا تمايز فيها ولا اختلاف ولا تباين في الرأي أو الاتجاه، حتى يستطيع شخص واحد أن يكون تجسيداً له.

جـ ـ وأخيراً، فإن أستاذ القانون الكبير يتحدث أربع مرات، في أقل من ثلاثة أسطر، عن «اختيار» الشعب للزعيم. وهكذا فإنه، بكل وقار القانون وهيبة الأستاذية، يعلن ثقته المطلقة وتصديقه الكامل لاستفتاءات ٩٩,٩٪، ويرى فيها أساساً يسمح للمرء بأن يقول باطمئنان تام وضمير مستريح: «هذا الرجل قد اخترناه جميعاً»[٣].

والحادث دائماً أن الإنسان الشريف ـ إذ ينظر إلى الآخرين ـ لا يمكن أن يصدِّق إلا أنهم كلهم مثله، إلى أن تعلّمه الخبرة المتكررة أنهم قد لا يكونون كذلك دائماً وبالضرورة. والخطأ الغريب الذي انقاد إليه كاتب هذا الكلام النظيف أنه تصور الأمر مناقشة حول مبادىء وقيم. ويبدو أنه تصوّر حقيقة أن أستاذ القانون قال ما قال لأنه مؤمن بالسادات أو بغيره، ومقتنع حقاً بأن هناك شيئاً يقام له وزن أو يتوقف المرء عنده وهو مهرول وراء مصالحه، اسمه «الشعب»، وأن ذلك «الشعب» المبارك قد اختار السيد الزعيم وجعله بذلك تجسيداً لمصر، أو بالأحرى جعله مصر.

فذلك الأستاذ الكبير ليس بكل تلك السذاجة، وإلا لما كانت كلمته قد باتت مسموعة في اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة أو غيرها. وهو عندما قال ذلك الكلام كان، بكل بساطة، يردده وعينه على «الريس»، ولسان حاله يقول «سامعني يا ريِّس»؟. وأولئك الذين مرّ أستاذ الفلسفة بتلك «التجربة المثيرة والمستفزة» إذ حاول أن «يناقشهم» فأكدوا له أن «أي نقد للحاكم هو انتقاص من قدر بلاده، وأن الوطنية الحقة تحتّم على المرء الا يسيء إلى الحكام»، لم يكونوا ـ بكل تأكيد ـ بكل ذلك القدر من العفة والوطنية والسذاجة، بل كانوا ـ ببساطة ـ حذرين وحريصين على أنفسهم ومصالحهم. لأنه ما أدراهم مع من يعمل ذلك الذي يحاول استدراجهم إلى مناقشات «مشبوهة» حول تصرفات الحاكم وسياسات النظام، وما أدراهم إلى من سيقدّم ذلك الذي يحاول «مناقشتهم» تقريراً أو تسجيلاً لكل ما يكون قد استدرجهم في غمار «النقاش» إلى قوله؟ فالعاقل من لاذ. العاقل من دخل جُحْره. وأفضل جُحْر هو «الوطنية». الغيرة على سمعة الوطن والتعفف عن «شتيمة مصر». لأن العاقل لا يريد أن يضرب، أو ينفخ، أو «يوضع وراء الشمس»، أو تؤخذ منه عملاته الصعبة التي تغرب عن مصر ليحصل عليها. وذلك أدى إلى أن يصبح «لذلك اللون» من «التفكير»، أعني التوحيد بين الحاكم والوطن، وجه آخر ربما كان أشدّ حدّة، هو ذلك الذي يشيع بين المصريين المغتربين على وجه «التخصيص». واعتقادنا أنه ليس ما افترض الكاتب ـ بحسن نية ونقاء سريرة ـ أنه «ظروف الاغتراب التي تزيد من قوة التوحيد بين البلد وحاكمها»، وهي الظروف التي تراءى له أنها كانت المتسببة في «ردود الفعل الأكثر شيوعاً بين المصريين العاملين في البلاد العربية بوجه خاص (من) استنكار لما كتبه محمد حسنين هيكل باعتباره «شتيمة لمصر»!»[٤].

فأستاذ الفلسفة، المثقف، الذي تعامل مع قضايا المصير تعامل الشرفاء، ظل مصراً على أنه، فيما يخص أولئك السادة الذين تحدث عنهم، كان يناقش ضروباً من «التفكير» هي التي أفضت بأستاذ القانون إلى قول ما قال في المجلس الأعلى للصحافة، وجعلت المغتربين المصريين يستنكرون «شتيمة مصر»، بينما ظل تفكيره العقلاني المنطقي وولاؤه لمصر يصطدمان بحائط صلد راسخ من «المصالح»، لا «التفكير»، ومن الإخصاء لآدمية البشر، لا ولائهم المشبوب لمصر.

والغريب، مع ذلك أن كتابه الذي أوردنا هذه الاستشهادات منه، ليس في النهاية إلا استظهاراً كاوياً للنفس، يكسر القلب، لأغراض ذلك الإخصاء.

وهو ما يعود بنا إلى مسألة مصر/ العِزْبة، التي انفجر الثائر العظيم جمال سالم صائحاً في وجه الثائر

الكبير محمد نجيب قائلاً «هي عِزْبة أبوكم أنت وجمال عبدالناصر»؟ باعتبار أنها عِزْبته هو أيضا.
فالمحزن في الأمر فعلاً أن المسألة لا هي مسألة توحيد للحاكم ببلد اختاره «زعيما» له، ولا هي مسألة إدماج لهويّة ذلك «الزعيم» أو «الحاكم» وهوية بلده، بل هي ـ رغم أنف أستاذ القانون وكل «الغيورين» على شرف مصر ـ مسألة عِزْبة، تماماً كما قال بصراحته المشهورة الثائر العظيم جمال سالم، رحمه الله.
والرئيس الراحل محمد أنور السادات عندما تحدث عن «أخلاقيات القرية» وأصدر قوانين «العيب»، كان يجاهر بذلك فعلاً، بأسلوب رجل الدولة الرصين. فالقرية هنا، هي العِزْبة، وهي مصر. والعيب كان ـ في فهم كل من صاحب العِزْبة وأستاذ القانون الكبير ـ تجرّؤ أحد أفراد القطعان على الخوار في وجه صاحب العزبة وولي النعم الذي يمكنه بإشارة من يده أن يذبح خروفا أو عجلاً أو بقرة، أو يبيع قطيعا، أو يأمر باحتجازه في حظيرة بعيدة. فمالك القطعان يفعل بقطعانه ما يريد، ونعمته الكبرى عليها أن يتركها ترعى في الحقول، أو يسمح لها بالذهاب للرعي في حقول بعيدة، وألا يحبسها في الحظائر أو يذبحها. وهكذا، فإن أفراد القطعان، حتى في «الغُرْبَة»، تظل حريصة على عدم إتيان ما من شأنه أن يجعل صاحب العِزْبة يشحذ سكينه ويترقب وصولها، أو يمنع عنها العلف. وربما جال شيء من هذا كله برأس نجيب محفوظ عندما تساءل على لسان احدى شخصياته: «لماذا تمتلئ عيون الأبقار دائما بالطمأنينة»؟[5] لكن الأبقار، ربما «لتدنّي مستوى الوعي السياسي والاجتماعي»[6] لديها، كما يقول الدكتور فؤاد زكريا، وربما بسبب الإخصاء الذي يسببه العيش في رعب مقيم من «المخابرات» و«المباحث» و«الأجهزة»، وكل تلك الأشياء التي يروض بها صاحب العِزْبة قطعانه، وربما خوفا على العلف، أو لكل هذه الأسباب وغيرها، تخطيء تماماً في ذلك الامتلاء بالطمأنينة. لأن صاحب العِزْبة لا أمان له ـ إلا إذا انكسر ظهره.
عندما بوغت جمال عبد الناصر بوقوع العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وهو العدوان الذي ظل حتى اللحظة الأخيرة مطمئنا إلى أنه لن يقع، «أوشك على الانهيار» وقد سمعت ـ نقلاً عن المرحوم أنور المفتي ـ أن عبد الناصر قال: «لقد انهار ايدن، فاعملوا أقصى ما في وسعكم لكيلا أنهار مثله».. وساد اليأس حوله، حتى اضطر إلى أن ينقل أسرته وأولاده إلى إحدى الفيلات التي كانت مملوكة لأحد أمراء البيت المالك، بعيدا عن مصر الجديدة، وسمعته يقول لزكريا محيي الدين: «الناس تود أن تخرج من القاهرة، فسهلوا لها سبل الخروج»!.. وكان طبيعيا أن نفكر في المصير الذي كانت مصر موشكة على أن تؤول إليه.. وكان هناك فريق رأى أن مصر باتت مهددة بالخراب، وبالرجوع إلى الوراء خطوات وخطوات. فقد تدخل جيوش بريطانيا وفرنسا، وربما جيوش إسرائيل، القاهرة. وربما فكر هؤلاء المعتدون أن يعيدوا النظام القديم. وربما تركوا للفتنة المجال لكي تنطلق فتعيث في مصر فساداً، ليكون تأديب مصر على أيدي المصريين أنفسهم، فإن وقع خراب، ونهب، وسلب، كانت أيدي الانجليز والفرنسيين، وحتى اليهود، بريئة منه. هذه الجماعة تداولت، في هدوء وخلوص نية، وانتهت إلى ان أفضل الحلول لهذه الأزمة أن ينزل عبد الناصر عن الحكم ومعه زملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعوانهم وأتباعهم، وأن ينادَى بالرئيس السابق محمد نجيب رئيسا مؤقتا للجمهورية، ليدخل مع الغزاة في مفاوضة الغاية منها ألا يدخلوا القاهرة، وألا يتقدموا في زحفهم، وأن يضمن لجمال عبدالناصر وإخوانه معاملة محترمة، وخروجا آمنا من مصر، هم وزوجاتهم وعائلاتهم ومن يرغب في اللحاق بهم، (وأن يتفق مع الغزاة أيضا) على احترام ما كان قد نفذ من إجراءات الثورة وإصلاحاتها، وفي مقدمتها النظام الجمهوري، والإصلاح الزراعي»[7]. بلا ذكر لقناة السويس.
وهذا ـ بأي معيار، ومهما كان الرأي في شخص الحاكم ونوعية نظامه ـ تآمر صريح على ارتكاب جناية الخيانة العظمى. فمصر كانت في حرب، وحرب بقاء لا أقل لأن أهداف التحالف الثلاثي لم تكن لتتوقف عند اسقاط نظام عبدالناصر واسترداد قناة السويس لحملة الأسهم من المليونيرات اليهود، والآكلين تحت موائدهم.
«ولم تجد هذه الجماعة ـ التي لا أعلم حتى اليوم ممن تكوّنت، لمجرد كسل في السؤال (!) ـ رجلاً منحته السماء شجاعة قلب الأسود، سوى سليمان حافظ، الذي كان نائبا لرئيس الوزراء في حكومة الرئيس

محمد نجيب، ووزير الداخلية، ووكيل مجلس الدولة من قبل. تـوكّل سليمـان حافظ ـ كعـادته ـ عـلى الله، وطلب موعداً من مكتب عبدالناصر، ليأخذ رأيه في هذه المحاولة. لكن عبد الناصر رفض أن يحدد له موعداً لأنه ـ أي عبدالناصر ـ لم يكن يملك، في تلـك الظروف، من الـوقت، ولا من الأعصاب، مـا يسمح لـه بأن يلقى رجلاً كسليمان حافظ. ولم يكن عبدالناصر ليتصور أن وراء سليمان حافظ شيئاً ذا بال يخـرجه هـو من الأزمة، فأحاله إلى زميله عبداللطيف البغدادي.

«وذهب سليمـان حافظ إلى البغـدادي.. ورشف فنجان القهـوة الذي قُـدِّم له، وأخـذ يدخن سيجـارته المصرية الرفيعة والمتواضعة، ووضـع ساقه النحيفـة، فوق سـاق، وقال بطـريقته المعهـودة: «أيوه، يـا أخ عبداللطيف. عاوزك تسمع كلامي لآخره. وتفهم أني جئت من أجل المصلحة العامـة. مصلحة البلـد كلها، ومصلحتكم أنتم أيضاً». واستمع عبد اللطيف البغدادي لاقتراح سليمان حـافظ حتى نهايتـه، ثم قال في حدة: «لولا أنك في بيتي لطردتـك». ولم يشأ سليمـان حافظ أن يشعـر بالإهـانة أو يغضب لهـا، ولم يفقد حلمه، فأعاد الكلام بنفس الهدوء، وكرر العرض، ثم خرج، لا تطـرف له عـين ولا يهتز فيـه عصب.. ولقد كان من حق عبدالناصر، بلا شك، أن يقبض على سليمان حافظ وعلى من أوفدوه. وكان من حقه، بلا شك، أن يحاكمهم محاكمة سريعة بتهمة الدعوة إلى الهزيمة. **ولكن عبد الناصر، في تلك الفتـرة، كان اضعف من أن يقدم على شيء من ذلك. ولعل اعظم ما اضعفه انه كان يرى الخطر محدقاً به من كل جـانب، وربما جال بخاطره انه قد يحتاج غداً إلى مثل هذه الوساطة المرفوضة الآن.**

«ثم زال الخطر، وتدخلت الولايات المتحدة، في الأمم المتحدة، لتضع حداً للغزو الانجليزي/ الفـرنسي/ الإسرائيلي، وذهب الجنرال آيزنهاور، رئيس الـولايات المتحـدة، بنفسه، إلى مقـر الجمعية العـامة لـلأمم المتحدة ليدمغ الحملة الانجليزية/ الفرنسية/ الإسرائيلية بأقبح النعوت. وتململت لندن وباريس، لكنهمـا أدركتا أن زعيمة الغرب تعمل، في نهاية الأمر، لصالح الغرب، رغم المنافسات داخل المعسكر الغربي، وأن هذه الحماقة يجب أن تنتهي على وجه أو آخر، وأن الباب إذا ما ترك مفتوحاً على عبـاب تلك الأزمـة فإن أول من سيدخل منه سيكون الاتحاد السوفياتي.

«و (بذلك) اطمأن جمال عبد الناصر على مكانه رئيساً لمصر، وزعيمـاً لشعبها. وعنـدئذ تـذكّر ان سليمان حافظ جاءه في غمار المحنـة، عارضـاً ذلك العـرض الذي يتلخص في كلمتـين: عبد النـاصر يذهب. وألقى القبض على سليمان حافظ، وزج به في المعتقل»[8].

وقد تكررت عملية انكسار الظهر هذه في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ولنسمع للسادات:

«اتصلت بجمـال عبد النـاصر يوم ١٠ يـونيو. قلت لـه: «لقد أعلنت قـرار عـدولـك عن التنحّي في مجلس الشعب». قال لي (وكأنه كان يتكلم من الغياهب، لأنه كان في حالة نفسية منهارة، وكان في قمـة الإجهاد): «نعم. سمعت من الراديو». قلت لـه: «لقد اتصلت بـالجميع، وطلبت منهم استقـالاتهم، وأنك تبـدأ تغييرا شاملاً ولا تكون مقيداً بأي وضع. لا بد من أسلوب جديد. لأن الشعب أسقط كل اللافتات إلا جمال عبـد الناصر وأنا قلت هذا الكلام عند اجتماعي بالطلبة قبل ذلك (؟) بأيام». وردّ جمال قائلاً: «يا أنور. العملية ستأخذ شكلاً وكأنه انهيار. أنـا شخصياً لم أعثر بعد على نقطة البداية (!) كيف أبدأ»؟ وانتهينا من ذلك الحوار إلى أنه لا بد من التغيير. ولم يحدث التغيير»[9].

بعد خمسة عشر عاماً من امتـلاك العِزْبـة، يقول محمـد أنور السـادات لجمال عبـدالناصر لا بـد من أسلوب جديد فيرد عليه عبدالناصر قائلاً أنا لم أعثر بعد على نقطة البداية. كيف أبدأ، يا أنور؟

قد نتفق على أنه مهما كان «الزعيم» الذي «اختاره الشعب ليجسّده»، رجلاً فريداً وعبقرياً لا نظير له، يظل من الخطر المميت بالنسبة للشعب الذي يجسّده ألا يكون زعيمه متواجداً في العصر، متواصلاً مع ذلك العصر. وأول متطلبات التواجد في العصر والتواصل معه أن يكون «الزعيم» مثقفاً، أو مطّلعاً على الأقل.

وفيما يخص جمال عبدالناصر، «كتب المؤلف الفرنسي فوشيه أن عبد الناصر ـ طالع ـ وهو ما يزال طالبا بالكلية الحربية ـ عدداً من الكتب أورد بها قائمة في كتابه عن عبدالناصر، منها كتاب أرمسترونج عن كمال أتاتورك، وعنوانه «الذئب الأغبر». وقد حدثني الأخ حلمي سلام أن عبد الناصر كان ذات يوم في زيارة له بمنزله، فلما همّ بالانصراف، وقف أمام مكتبة الأستاذ حلمي، ثم مدّ يده إلى كتاب «الذئب الأغبر»، في نسخته المترجمة، وأستأذن في أخذه ليقرأه. ومعنى هذا أن قائمة الكتب التي وردت في كتاب فوشيه، والتي أمليت له عناوينها، لم تكن تحوي (بالضرورة) الكتب التي قرأها جمال عبدالناصر فعلاً، بقدر ما كانت تحوي الكتب التي كان عبد الناصر يتمنى قراءتها. ولست أعرف مدى قدرة عبدالناصر على القراءة بعد أن وُلّي شؤون مصر، وزادت أعباؤه، وكبر مقامه. ولكن الذي أستطيع أن أؤكده أنه كان حريصا أشد الحرص على تثقيف نفسه، وتثقيف الضباط الذين حوله، وأنه كان صاحب فكرة ترجمة وتلخيص كتب ذات أهمية خاصة في السياسة والاقتصاد وطبعها على الآلة الكاتبة وتوزيعها ـ بعد نسخها على الرونيو ـ على الضباط والوزراء، وهي الكتب التي كوّنت بعد ذلك سلسلة «اخترنا لك». والمتابع لهذه السلسلة يرى تنوع الموضوعات فيها، وشدّة اتصالها بمنطقة الشرق العربي، وبتطور الأحداث السياسية الكبرى في زماننا، وبالأفكار والمذاهب الاشتراكية. وأحسب أن هذه الكتب كانت من بين ما قرأه عبدالناصر. ولكن المؤكد أن عبد الناصر كان يقرأ الصحف الأوروبية المحررة باللغة الانجليزية بنهم شديد، وأنه كان حريصا على قراءة كل ما يكتب عنه في صحف بريطانيا»[١٠].

ويبدو مما كتبه من كانوا متصلين بعبد الناصر أن مصدراً رئيسيا من مصادر ثقافته كان السينما: «وأذكر، في صدد السينما... يوم ألّفنا وزارة الثورة الأولى في السابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢. فقد كان حريصاً على أن يتم تأليف الوزارة في ذلك اليوم، وكان يستبعد كل شيء من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل تأليف الوزارة ولو ليوم واحد. فلما اطمأن إلى أن الوزارة أُلّفت، قال وهو يتنفس الصعداء، حقيقة لا مجازاً»، الآن أستطيع أن أذهب إلى السينما! تصوّر أني لم أر فيلما واحداً منذ شهرين! «وعرفت يومها أن الحرمان من السينما لمدة شهرين هو عقاب شديد بالنسبة له»[١١]. «وذات يوم، فوجئت به ينادي لي زوجته السيدة تحية، وكنا نجلس معاً في قاعة السينما (ببيته بمنشية البكري)، وبالمناسبة السينما كانت تحت أولاً ثم نقلت إلى أعلى حتى لا يستخدم المصعد أيضا، لأن حالته الصحية كانت لا تسمح»[١٢].

غير أن تلك الثقافة السينمائية التي بدأت منذ وقت مبكر للغاية واستمرت حتى الفصل الأخير، لم تفد كثيراً في **إيقاظ وعي حقيقي لدى عبد الناصر بخطر السلاح الذي مكّن «العدو الغادر» من تحقيق انتصاراته المتتالية على جبهات الحرب الإعلامية**. (وهناك ذكرى أخرى عن السينما)، كانت، بالنسبة لعبدالناصر، حرجاً مفرطا. فقد طلب المخرج السينمائي العالمي سيسيل دي ميل أن تُقدَّم له تسهيلات هائلة في مصر عند إعادة إخراج الفيلم الضخم «الوصايا العشر»، على أن يبذل سيسيل دي ميل جهوداً خاصة لسرعة إدخال التلفزيون في مصر. ونفّذ عبد الناصر وعده (لسيسيل ب. دي ميل أحد عمد عملية غسل المخ العالمية التي تمارسها الحركة الصهيونية من هوليوود) وتم إخراج الفيلم الذي يروي قصة خروج بني إسرائيل من مصر، وعلى رأسهم موسى عليه السلام، وعبورهم البحر الأحمر(*). ولما عرض

(*) إرجع في شأن هذه الحكايات إلى كتابنا «**قراءة سياسية للتوراة**»، الناشر رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٨.

الفيلم في الولايات المتحدة، ورآه العرب، صاحوا: «إنّ هذه أكبر دعاية لإسرائيل، وأخطر دعاية ضد مصر». فاضطر عبد الناصر لإيقاف عرض الفيلم في مصر»[١٣].

فكما كان رواد الغزوة الاستيطانية للقارة الأميركية ينزلون أرض القارة ومعهم حبات من الخرز الملون وبعض المرايا وزجاجات من الخمر المغشوشة لينصبوا بها على زعماء قبائل الهنود الحمر ويأخذوا الأرض منهم ثم يبيدونهم هم وقبائلهم، نزل «المخرج العالمي» سيسيل دي ميل، الذي كان ينبغي لثقافة جمال عبدالناصر السينمائية الواسعة أن توقفه على أنه صهيوني عضوض، أرض العِزْبة، مصر، حاملاً إلى «الزعيم» خرزاته الملونة التي تتلاءم ومدى التحضر الذي وصلت إليه العِزْبة، والمرآة التي لم يغب عن فطنة الزعيم أنها ستعكس صورته في كل لحظات الليل والنهار وتصبها في أدمغة قطعانه: التلفزيون، لينضم إلى الراديو كسلاح بالغ المضاء في عملية «تهدئة» القطعان وإخضاعها لعملية غسل مخ لا تهمد. وبصرف النظر عن كل الخطب والتصريحات عن غدر «العدو الغادر»، قُدِّمت للمخرج الصهيوني «تسهيلات هائلة في مصر» ليُخرج فيلمه الذي صوّر «بني إسرائيل» (باعتبارهم أسلاف يهود هذا الزمان) في صورة الضحية، من قديم، لبغي المصريين وإجرامهم. «وقد قلت لعبد الناصر وقتها «أنا مع العرب (الذين اعتبروا الفيلم ضربة دعائية كبرى لإسرائيل)، لأن إظهار شعب مصر ـ ولو من آلاف السنين ـ في صورة المضطهد للأقلية اليهودية، وإظهار فرعون مصر في ثوب الطاغية، يُكسِب القضية الصهيونية عطفا، وعرضه الآن لَيس عرضا لعمل فني، فهو عمل سياسي بحت»، وسكت عبد الناصر (ومُنِع الفيلم)»[١٤]. وكاتب هذا الكلام كان الوزير المسؤول، في «حكومة» عبد الناصر، عن الثقافة والإرشاد والسينما وكل تلك الأشياء.

وفي كتابه عن عبدالناصر، المعنون فرعيا بعنوان «وثائق القاهرة»، يقول محمد حسنين هيكل أن الشيء الأهم في حياة عبد الناصر، منذ كان طالباً بالكلية الحربية، وبعدها عندما بات ضابطاً صغير الرتبة، كان القراءة، وأنه كان منسحراً بالتاريخ، بتوحيد ألمانيا وبالأخص بالثورة الفرنسية، وأن «الروايات التي تمكن من قراءتها عن الثورة الفرنسية كان لها أثر بالغ العمق في سلوكه بعد ذلك»، و «قد تأثر تأثراً عميقا برواية «قصة مدينتين» (لتشارلس ديكنز ـ ١٨٥٩) وما جاء فيها عن حكم الإرهاب الذي ساد باريس، وربما كان لذلك التأثر الفضل في انقاذ الشعب المصري من حمام دم كبير إثر نشوب الثورة التي قام بها عبد الناصر، لأن تلك القراءات جعلته على وعي بخطر الإرهاب الذي تستتبعه كل الثورات»[١٥].

ولا نملك، نحن قطعان العِزْبة، إلا أن نشعر بالامتنان العميق لذلك الرجل الطيب تشارلس ديكنز لأنه ـ في منتصف القرن الماضي، ومن منطلقات ليبرالية مدخولة باعتبارات سياسية بحتة ـ صوّر الإرهاب الدموي الذي مارسته الثورة الفرنسية تصويراً أنقذنا ـ كما يقول الأستاذ هيكل ـ من حمام دم فظيع إثر نشوب الثورة التي قام بها عبد الناصر. ولا نملك أيضا إلا أن نشعر بالامتنان لعمر عبد العزيز أمين، صاحب سلسلة «روايات الجيب» التي أوصلت إلى «الزعيم» تلك الرواية مترجمة ترجمة تجارية، نعم، لكنّها مترجمة على أي حال فقرأها بين «ماتمكن» (كما يقول هيكل) من قراءته من روايات عن الثورة الفرنسية. ومما يفتقده المرء فيما كتبه الأستاذ هيكل أنه لم يعنَ إلا بالإشارة إلى تلك الروايات، ولم يورد ـ مثلاً ـ قائمة بعناوين المؤلفات التي تمكّن «الزعيم» من قراءتها منذ كان طالباً بالكلية الحربية وفيما تلا ذلك من مراحل حياته، وبخاصة في مجال التاريخ «الذي إنسحر به»، وعن توحيد ألمانيا، وكل تلك الأشياء المهمة. فمثل تلك القائمة كانت حرية ـ والأستاذ هيكل يؤرخ لذلك الرجل العظيم ـ بأن تكمّل الصورة، وتعطي القارىء منفذاً إلى المسارب الفكرية والمنافذ الثقافية التي تواصل الزعيم من خلالها بالعصر وتواجد فيه، غير سلسلة «روايات الجيب».

ففيما يخص «الزعيم» الأول إذن، جمال عبد الناصر، رحمه الله، الرجل الذي نهض بعبء تزعم مصر أخطر وأحرج فترة من تاريخها، وهي مواجهة بعدوان «العدو الغادر»، ومحاطة بمؤامرات ومكائد ذلك الشيء الذي تجمد في أذهاننا، نحن القطعان، تحت الماركة التجارية «الإمبريالية والاستعمار»، فيما يخص هذا الزعيم، ماذا لدينا، على جبهة الثقافة والإطلاع؟

لدينا، بترتيب الأهمية، إن كان لنا أن نصدق ما كتبه المتصلون به المؤرخون لـ «عصره»:

أولاً: أفلام السينما، وبالأخص أفلام هوليوود.
ثانيا: الروايات المترجمة في سلاسل شعبية كروايات الجيب وما إليها.
ثالثا: قراءات(غير محددة للأسف) في التاريخ، عن توحيد المانيا، والثورة الفرنسية، وما إلى ذلك.
رابعا: ملخصات مترجمة (على طريقة «ريدرز دايجست» أو «المختار») في السياسة والاقتصاد مطبوعة على الآلة الكاتبة ومنسوخة على الرونيو لتعميمها على الضباط والوزراء، وهي المادة الثقافية الدسمة بحق التي كوّنت بعد ذلك سلسلة «اخترنا لك»، إشراكا للقطعان فيما استمتع صاحب العِزْبة وأعوانه بالاطلاع عليه من علوم الفرنجة. وقد كان بعضها مما قرأه الزعيم.
خامساً: بتقدم الزعيم في تعلُّم «اللغة»، الصحف الأوروبية المحررة باللغة الانجليزية، وبخاصة ما كانت تنشره تلك الصحف عن الزعيم.

وعندما نشبت أزمة تأميم قناة السويس، «احتاج عبدالناصر، إثر احتدام المعركة السياسية، إلى استشارة مجلس وزرائه في واقعة محددة هي: «هل يسافر إلى لندن ليعرض على الرأي العام العالمي موقف مصر من قناة السويس وحرصها على سلامة واستقرار واستمرار الملاحة العالمية وازدهارها. وكان ذلك في إبان الدعوة التي أعلنتها بريطانيا، والتي كانت الغاية منها طرح تصرف مصر على الدول التي وقعت على معاهدة حياد قناة السويس ١٨٨٨. وكان عبد الناصر توّاقا إلى أن يسافر إلى لندن، حيث «بؤرة التآمر السياسي» ضد مصر، وحيث عاصمة الدعاية السياسية لقضية انتزاع قناة السويس من مصر. **وكان عبد الناصر شاعرا بثقة بالنفس عظيمة، أوحت إليه بأنه سيكون قادراً، إذا ما وصل إلى لندن، وحوله هالة الشهرة العالمية والضجيج الذي صاحبه منذ خمس سنوات، أن ينزع عن شخصه صورة هتلر الحديث التي ألصقت به من أذهان البريطانيين العاديين الذين سوف يرونه إنسانا بسيطاً تهمّه مصلحة بلده، ولكن دون أن يدمر مصالح الآخرين، ويعمل على رخاء مواطنيه، دون أن يلقي بالعالم في أتون الحرب، وينزع الفتيل من القنبلة التي أعدها بإحكام أنطوني ايدن، رئيس وزراء بريطانيا، ودهاة السياسة العالمية الذين هم في الأغلب الأعم يهود ذوو أنياب زرقاء يحسنون الدس والوقيعة والتآمر الدولي. ومن هنا كان السؤال المطروح على مجلس الوزراء هو: «هل يسافر عبد الناصر إلى لندن، أم لا يسافر؟**

«وتكلم كثيرون، ولكن بدون أن يكون كلامهم حاسما. فقد أحس الوزراء أن عبد الناصر توّاق لأن يسافر، واثق من نتائج سفره، وفرح بهذه الجولة التي أتاحها له تطور الأحداث ليجرِّب سحره على مستوى عالمي. وكان هذا الإحساس وحده كافياً لأن يتحفَّظ المتكلمون»(١٦).

في هذه الرواية للأحداث، يقول من يرويها، وقد كان عضوا بـ «حكومة» عبد الناصر، أن «الزعيم» كان توّاقاً أشد التوق للسفر إلى لندن لمنازلة إيدن وعتاة السياسة «ومعظمهم يهود زرق الناب» في عقر دارهم، واثقاً من نفسه، أو بالأحرى متصوراً أنه سوف «يجرِّب سحره على مستوى عالمي» كما لو كان آخذاً، داخل العِزْبة، لا في العالم الخارجي، في إعطاء التعليمات لـ «الأخوة المواطنين»، كما كان يسميهم، متوقعاً من كل أخ مواطن منهم أن يصفق ويهتف بأعلى عقيرته وهو يتلفت حوله كيما يتيقن من أن المخابرات قد رأته وأثبت أنه أثار غباراً بحوافره وخار خواراً عظيماً استحساناً لكل ما قاله صاحب العزبة. ورغم أن «السادة» الوزراء فطنوا إلى أن الأمر لن يكون كذلك، في العالم الواقع الخارجي، بعيداً عن العالم الموهوم داخل العِزْبة، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على أن يقول للزعيم، لا تسافر، فتكلموا «ولكن بدون أن يكون كلامهم حاسما».

غير أن «الدكتور محمود فوزي (الذي كان وقتها وزيراً للخارجية) تكلم. وعلى النقيض مما يقوله عنه خصومه، ويروجونه بكل وسيلة، من أنه رجل **يؤثر السلامة** (من بطش الزعيم) ويفر من مواقف المسؤولية، ويخفي رأيه إرضاء لصاحب السلطة (صاحب العِزْبة)، مستعملاً أسلوبا لولبيا في التعبير عن الرأي، على النقيض من هذه الصورة الثابتة، كان محمود فوزي يومذاك حاسماً. فقد أعلن، وبلا تحفّظ، أنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر (ولم يقل ضد سفر جمال عبد الناصر) إلى لندن.

«وحمدت الله على هذا القول القاطع. ثم اتجه عبد الناصر إليّ، وكانت العلاقات بيننا فاترة لسبب

نسيته تماماً (!)، وقال بأسلوب خال من الودّ: «ورأي الأستاذ فتحي رضوان»؟ ولم أكن في حاجة إلى أكثر من هذه الدعوة المتحفظة لأندفع قائلاً: «يأبى الله ورسوله». وعقد عبد الناصر ما بين حاجبيه، وقال: «ماذا تعني؟»، فأجبته قائلاً: «المسلمون يقولون هذا القول عن كل ما هو حرام»، فقال، وقد تحسن مزاجه قليلاً: «يعني السفر إلى لندن حرام»؟ قلت: «بالتأكيد»، وأضفت: «لقد عشنا ندير أمورنا في لندن، وتفرض علينا المعاهدات والفرمانات منها، أو من باريس، أو استنبول، فإذا كان موضوع قناة السويس لا بد أن يناقش هذه الأيام، فليناقش في مؤتمر تدعو إليه مصر، ويعقد في القاهرة».[١٧] فالأستاذ فتحي رضوان، السياسي المخضرم، يلجأ هنا، قبلنا، في روايته لبعض من تاريخ تلك الفترة الحافلة بالأحداث الجسام، إلى مثل ما لجأ إليه من دهاء ولباقة في ردّه على الزعيم ذلك الرد المهدّىء الذي «حسّن مزاجه قليلاً». فهو لا يكف عن التلميح إلى أنه، وكل العقلاء كالدكتور محمود فوزي، أفزعتهم فكرة سفر جمال عبد الناصر إلى لندن. وهو يعبّر عن ذلك الفزع الذي خالجه بوضوح، فيقول «وحمدت الله على قول الدكتور محمود فوزي القاطع بأنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن». وكما أشرنا في صلب الاستشهاد بين قوسين، عني بأن يقول «رئيس جمهورية مصر»، لا «الرئيس جمال عبدالناصر»، لإعطاء انطباع بأن الاعتراض كان على أن يذهب رئيس جمهورية مصر إلى لندن، بعد أن انتهت الأيام الرديئة التي كانت أمور مصر تدار خلالها في لندن. وتفرض عليها المعاهدات من لندن، إلى آخر هذا الكلام.

غير أن هذا الكلام يناقضه تماماً ما ظل فتحي رضوان مصراً على إرسائه في ذهن القارىء بالطريقة «اللولبية» التي قال أن أعداء الدكتور محمود فوزي كانوا يتهمونه بها. والذي ظل فتحي رضوان يحاول توصيله إلى القارىء دون أن يخرج إلى العراء فيقوله بالصوت العالي هو أنه، ومحمود فوزي وكل العقلاء، أفزعتهم فكرة سفر جمال عبد الناصر إلى لندن ليقارع «أنطوني إيدن ودهاة السياسة العالمية الذين هم، في الأغلب والأعم، يهود ذوو أنياب زرق، يحسنون الدسّ، والوقيعة والتآمر الدولي» وعبد الناصر، كما عرفوه، إنسان محدود الثقافة، عظيم الثقة بالنفس، قليل التواجد في العصر الذي أخذ على عاتقه قيادة مصر خوضاً لمهالكه، «فرح بهذه الجولة التي أتاحها له تطور الأحداث ليجرب سحره (الذي يمارسه على «الاخوة المواطنين») على مستوى عالمي». ويعلم الله إن كانت الواقعة التي ساقها فتحي رضوان صحيحة أم كانت من ابتكاره ليقول بها ما أراد قوله، لكنه يقول أن صلاح سالم، رحمه الله، اخبره بأن «الذي ثنى عزم عبد الناصر عن السفر» في النهاية، لم يكن كلام فتحي رضوان عن الحلال والحرام، أو معارضة محمود فوزي، أو لف ودوران السادة الوزراء المرتعبين، بل كان السفير الهندي! وإن كانت الواقعة صحيحة، فلا بد أن يدا ديبلوماسية متمرّسة كانت قد دفعت ذلك السفير إلى اداء تلك الخدمة الكبرى لمصر. ولا يستبعد المرء أن تكون تلك اليد المشكورة يد الدكتور محمود فوزي.

والحكاية كما يرويها فتحي رضوان أن السفير الهندي حكى لعبد الناصر أن غاندي «عندما سافر إلى لندن سنة ١٩٢٧، وكانت الكتب التي كتبها الانجليز، والأمريكان، والألمان، والفرنسيون عنه وترجمت إلى الانجليزية، قد بلغت المئات، وكانت الصورة التي رسمتها له تلك الكتب قد أظهرته بأنه التجسيد الحديث للمسيح، ومع ذلك فإن جرائد ومجلات الدوائر الاستعمارية نجحت في أن تجعل منه بهلوانا، وبدلاً من أن يبدو للجمهور البريطاني سياسياً متقشفاً زاهداً سلاحه المحبة والدعوة إلى الإخاء الإنساني، اتخذت هذه الصحف من عريه مادة للسخرية به، وترويج الدعايات عنه، وسرد الوقائع غير الحقيقية والملفقة، وضاع سحر غاندي غير المنكور، وانطفأت أضواء شهرته الساطعة، وعاد مهزوما مغلوبا على أمره».

«ولقد أشفق عبد الناصر من أن يصل إلى هذه النتيجة، وقد نُبِّه إلى الفارق العظيم بين قدرة غاندي على استعمال الانجليزية حديثا، وكتابة، وخطابة، وبين قدرته هو في ذلك المجال»[١٨].

ففتحي رضوان ـ وهو محام متمرّس من كبار المشتغلين بتلك المهنة أيام كان في مصر مجال لها ـ «يضرب هنا ويلاقي»، كما يقول المصريون. بمنتهى البراءة والحيدة وأمانة الرواية، يحكي ما دار بين سفير الهند وعبد الناصر من حديث، نقلاً عن المرحوم صلاح سالم، فيوقف القارىء على تفاصيل المناورة الذكية التي لجأ إليها الدكتور محمود فوزي أو غيره باستخدام «المساعي الحميدة» لذلك السفير، في إقناع «الزعيم» بألا يذهب، من فضله، إلى ذلك المكان الفظيع لندن الذي يفترسون فيه الزعماء ويعيدونهم

إلى أوطانهم مهزومين مغلوبين على أمرهم، حتى وإن كانوا في شهرة غاندي وبمكانته العالمية، دون أن يعرِّضوا أنفسهم لمحنة وضع الجرس حول عنق القط كما تقول قصة الفئران والقط الشرس. وفي الوقت ذاته، بمنتهى البراءة وحسن الطوية، يضع فتحي رضوان الذنب كله على عاتق اللغة الانجليزية الشريرة التي كان غاندي يجيدها حديثاً وكتابة وخطابة، ولم يجدها عبد الناصر مثلما أجادها غاندي. فهو، في موضع من سرده، يُرجع المعارضة العاقلة لسفر عبد الناصر إلى لندن إلى أنه لم يكن يليق إطلاقاً أن يذهب رئيس جمهورية مصر إلى ذلك المكان «لأن مجرد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن هو نصف الطريق إلى الاعتراف بشرعية موقف بريطانيا وفرنسا غير الشرعي، وهو سفر لن ينقذنا من شيء: فهو إن اعتُبر ملاينة منا وملاطفة، أغراهم بالعدوان، وإن اعتُبر **تحرشاً ومخاشنة**، أعلنوا أن مصر تتحدى العالم»[٣٠]، وفي موضع آخر من نفس السرد، يضع الوزر على عدم إجادة رئيس جمهورية مصر للغة الانجليزية إجادة غاندي لها. وكلا القولين، كما هو واضح، يندرج تحت تصنيف أنصاف الحقائق. فالقول الأول ليس فيه من الحقيقة شيء إلا ما ذكره فتحي رضوان عن «التحرش والمخاشنة»، إذ يبدو أن ذلك بالذات هو ما تخوّف محمود فوزي وغيره من أن يذهب عبد الناصر إلى لندن فيفعله متصوراً أنه يلقي خطبة من شرفة قصر عابدين فيتيح لبريطانيا وفرنسا القول بأن «مصر تتحدى العالم». وما من شك في أن جميع العاملين مع عبد الناصر كانوا قد اكتشفوا فيه خطة الانسياق وراء شهوة القيام بأدوار البطولة إلى حد التكلم أولاً والتفكير فيما بعد، على نحو ما فعل في هذه الواقعة التي رواها الرئيس محمد أنور السادات:

«.. عندما خطب عبد الناصر وقال للأمريكان إذا ما كانش عاجبكم روحوا اشربوا من البحر الأحمر والأبيض المتوسط، الأمريكان اتصلوا بهيكل. هيكل كان صلة الوصل. وعبد الناصر قال له الحق يا هيكل روح صالحهم، وطلب من عبد الحكيم عامر أن يذهب مع هيكل لمصالحة السفير الأمريكي، وكان السفير يستعد للسفر. وعبد الحكيم أصرّ على ذهابي معهم. وذهبنا إلى منزل هيكل، واستمرينا إلى ساعة متأخرة من الليل لاسترضاء السفير الأمريكي»[٣١].

وما من شك في أن كثيرين منا، نحن القطعان، ما زلنا نذكر كيف انتشت جماهير الشعب الكادح لحظة أن جلجل صوت صاحب العزبة «وأنا باقول للأمريكان إذا ما كانش عاجبهم يروحوا يشربوا من البحر»! كان هناك شعور بأننا انتصرنا على الأمريكان و «العدو الغادر» وكل أولئك الصهاينة والإمبرياليين والاستعماريين. ألم يقل لهم جمال بالفم الملآن «روحوا اشربوا م البحر»؟ وذلك الانتصار الساحق عينه هو ما كان الدكتور محمود فوزي وغيره من أعضاء «حكومة» عبد الناصر يخشون أن يذهب فيحققه لمصر إبان أزمة قناة السويس، فيضيّع أهم عمل وطني حقيقي قامت به الثورة بعد اتفاقية الجلاء. ولذلك تنفس فتحي رضوان الصعداء عندما عدل الزعيم عن السفر.

أما القول الثاني، عن عدم إجادة عبد الناصر للغة الانجليزية، فنصف حقيقة مضلل. لأنه حتى وإن لم يكن يجيد تلك اللغة أو غيرها، لا يعيبه ذلك إطلاقاً أو يجعله عند كبار معاونيه سوأة يخافون من عرضها على أنظار العالم في لندن أو غيرها. فرؤساء الدول - كنوع من التمسك بالكرامة القومية لبلادهم - يخاطبون المؤتمرات واجتماعات المحافل الدولية بلغاتهم الوطنية، ويتولى الترجمة مترجمون محترفون. وحتى في المحادثات الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات يتّسع أسلوب التخاطب عن طريق مترجمين محترفين مؤتمنين باعتبار ذلك وسيلة مأمونة لإثبات نصوص المباحثات تماماً كما جرت، بالنسبة للطرفين. وحتى رئيسي القوتين العظميين الرئيسيتين في عالم اليوم، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، لا يجد أحد عيباً في تحادثهما عن طريق المترجمين، بل يعتبر ذلك ضرورة ملزمة. فحكاية «اللغة» هذه، وعدم إجادة الزعيم لها حجة واهية. والثابت من الحكاية كلها:

أولاً: أن كبار معاوني عبد الناصر أفزعهم أن يتصوروا مجرّد تصوُّر خروج السيد الرئيس إلى الساحة الدولية لـ «يجرِّب سحره على مستوى عالمي».

ثانياً: أنهم، وهم أكبر معاونيه ووزرائه والمشتركين معه في تسيير شؤون العِزْبة، أفزعتهم فكرة التصدّي له بالمعارضة، فلجأوا إلى الحيلة، ولو على حساب ماء وجوههم. فما من شك في أن الدكتور محمود فوزي، إن كان هو الذي ساق سفير الهند على عبد الناصر ليخوِّفه من السفر إلى لندن لئلا يفعلوا به هناك ما قيل لعبد الناصر أنهم فعلوه بغاندي، لقي عنتاً شديداً وإذلالاً في اضطراره للجوء إلى ذلك السفير طالباً منه

أن يؤدّي لمصر ولمحدِّثه تلك الخدمة التي لا يُعقل - ديبلوماسيا - أن يكون ذلك السفير قد أقدم عليها متبرعاً من تلقاء نفسه في حديثه مع رئيس الدولة التي مثّل بلاده لديها. وإراقة ماء الوجه هنا ماثلة في اضطرار من لجأ إلى ذلك السفير، سواء كان محمود فوزي أو غيره، إلى مصارحة السفير بقدر معقول من الأسباب التي دعت إلى الاستعانة به، وهي: الخوف من عملية وضع الأجراس حول عنق القط الشرس، أي أن من طلب إليه القيام بتلك الخدمة فأر مذعور من القط، أي رئيس الدولة، والخوف من أن رئيس الدولة، إذا ما سافر، سيتسبب في كارثة باندفاعه، وقلّة ثقافته، وانقطاع صلته بالعصر ومعادلاته المعقّدة، واعتياده، وهو داخل العزْبة، أن يقول للشيء كن فيكون.

ثالثاً: أنهم عرفوا - وأشركوا ذلك السفير معهم في تلك المعرفة بحكم لجوئهم إليه - المنفذ إلى عقل الزعيم، والوسيلة الوحيدة لإثنائه عن نيته. وليس صحيحاً أنهم «خوّفوه» بذلك الحديث عما حدث لغاندي، لكن الصحيح أنهم نفذوا إليه من أهم منافذ شخصيته: **حساسيته الفائقة لكل ما تبدّى له كمساس بكبريائه. وقد كان ذلك المنفذ المميت عينه هو الذي تسرب إليه منه من استدرجوا مصر ممثلة في شخصه إلى مصيدة حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ عندما أخذوا يدقون بإلحاح وتركيز على وتر تلك الكبرياء الخائفة أبداً - من فرط حساسية - أن يجرحها أحد. فأولئك الذين ساقوا السفير الهندي على عبد الناصر، لم يخوفوه هو، بل أرعبوا كبرياءه. وكان ذلك «كعب أخيل» الذي لم يخفَ عن المتربصين بمصر.**

ذلك إذن كان تقييم أكبر معاوني الزعيم وألصق الناس به لقدراته، وثقافته، وما نسميه بـ «تواجده في العصر»، وهو عصر خطر تصدّى لقيادة سفينة مصر في مياهه العميقة المتلاطمة. فقد ارتعب أولئك الأعوان، وهم يستبصرون ما سوف يحدث إذا ما تُرك الزعيم ليذهب خارج العزْبة، إلى العالم الواقع، فيصبح ملء السمع والبصر - لا وهو في حمى مخابراته وأجهزته التي تلهب ظهور القطعان بسياط الرعب - بل عارياً ممّا قد يكون الله قد أنعم عليه به من حكمة ومهارة وبُعد نظر وإلمام بحسابات العصر المعقّدة وقدرة على التعامل مع ساسة الأمم الأخرى وحكامها، كما ينبغي للحاكم أن يكون نادراً. ويبدو أن الزعيم نفسه أحس بثقل العبء في بعض لحظات الصحو. فقد «قال جمال عبد الناصر يوماً: «أنا أعيش في كابوس طويل لا أدري متى ينتهي. لم أكن أعرف. لم أكن أتصور أن الأمور ستكون هكذا»، وصمت طويلاً. وكان ذلك في خلال أزمة من الأزمات التي لم تكن تنتهي الواحدة منها إلا لتبدأ غيرها» (وان تصورنا أنها أزمات متعلقةبمصير مصر وقضاياها، فلنواصل القراءة:) «وكانت تدور كلها حول جذب وشد، مع واحدمن أقرب الناس إليه (فهي أزمات صراع على السلطة، لا صراع مع وحوش الغابة العالمية) وفي يوم آخر، عيّن أحد المحامين وزيراً، فقال له: «الحكم أكثر صعوبة بمراحل من المحاماة.. إنه عذاب عظيم»!(٢٢).

وكان ذلك - فيما يبدو من تسلسل الوقائع الذي جاء القول في سياقه - قبل أن «تتسبب معاملة من حوله له، وهي معاملة وصلت إلى درجة التأليه في مضاعفة شعوره بذاته.. وهو بشر» على أي حال، فيما حكى السادات(٢٣). فتأليه الزعيم أوصله إلى التألّه، وهو ما عناه السادات بقوله «مضاعفة الشعور بالذات». وإن كان الزعيم - وقد أله فتألّه فنظر إلى وزرائه النظرة التي تفصح عنها هذه الواقعة: «ودُعينا لنؤدّي اليمين الدستورية في أعقاب تعديل وزاري.. فلاحظت أن عبد الناصر كان يستمع إلى الوزراء وهم يحلفون اليمين - الواحد في أثر الثاني، وعلى وجهه من آيات الضيق والتبرم ما لا تخطئه العين»(٢٤)، فكيف كانت نظرته إلى «القطعان»؟ ولقد كان ذلك التألّه حرياً بأن يغتفر في حالة زعيم ملهم حقيقة وخادم لأمته حقيقة، كغاندي مثلاً، ولو أن غاندي، بدلاً من أن يتألّه، تعرّى وسحب وراءه عنزة وتقشف فبات - كما وصف، حقيقة - قديساً زاهداً وظلّ خادماً لشعبه إلى أن أُريق دمه. لكن الزعيم الذي أله فتألّه في حالة مصر كان هذا شأنه، فيما رواه «خليفته»:

«أخطر حوار جرى بيني وبين عبد الناصر كان في شارع الهرم.. وكنا نزور المرحوم جمال سالم في المعادي.. وكان مشلولا تماما إلا من رقبته ورأسه. وكان في قمة الوعي.. ويتدفق في حديث مع عبد الناصر كله صفاء.. صفاء الموت.. وانتقد كل اعضاء مجلس قيادة الثورة. وقال لعبد الناصر البلد مصيرها خطير، ويجب ان يتركوا لك كل شيء (!) وخرجنا من هذه الزيارة إلى الهرم لكي نزور الدكتور محمود فوزي وقد كان مريضا..

وكان عبد الناصر مشتّت الذهن في شـأن خطوات المستقبل، فقلت له يـا جمال، لا تتصـور انك ستحكم بعـد موتك.. ودعك من ترتيبات الأشخاص. حاول أن تقيم حكم البلد على قواعد. وبعد ذلـك اترك كـل شيء لمشيئة الله. الله أكبر منا جميعـا. وكان عبـد الناصر مـرتاح النفس تمـاما.. لهـذا الحديث الـذي خرج من قلبي إلى قلبه.. لأنني كنت أشفق عليه من الحسابات المعقّدة»[٢٥].

كنت أشفق عليه من الحسابات المعقّدة. وقد لا نختلف حول كون الحسابات في الداخل غير معقدة، لأن حلّها متاح دائما، ببساطة: بقرار جمهوري، بالاعتقال والتعذيب والقتل متى لزم، وبمجـرد التخويف بكل تلك الأشياء بشكل جعل الإرهاب الأميري طريقة حياة لشعب مصر، ابتداء من قـاعدة الهـرم الى ما دون القمة المتربـع عليها الـزعيم. أما في الخـارج، في عالم الـواقع، العـالم الخارجي الـذي لا سبيل إلى حـل معضِلاته عن طريق المخابرت والمعتقلات، فالحسابـات دائما معقّـدة تعقيداً بـالغا، ومـركّبة، ومتـداخلة، ومؤثرة في بعضها البعض بشكل جعل الحكّام من غير أصحاب العِزَب في ذلـك العالم الخـارجي على وعي دائم بأن الحاكم منهم، مهما كانت ثقافته رفيعة، ومهما كان نابهـا وعبقريـا ومتمرسـا بشغلة الحكم، في **حاجة دائمة إلى مؤسسات** (وهو ما حاول السادات أن يجدد فيتظاهـر به في مصر عنـدما أعلن عمـا بدا كاختراعـه لما أسمـاه بـ «دولة المؤسسـات») **وإلى مستشارين ومتخصصين ووزراء حقيقيين** يسيّرون شؤون بلده، **ونواب حقيقيين** يمثلون شعبه. ولن ينسى المرء ما عاش تلك التجربة الكابوسية التي سبقت «نكسة» ١٩٦٧، وكل أجهزة الدعـاية و «الإعـلام» في مصر تتابـع بانبهـار مسيرة أعضـاء مجلس الغُمّة، «نواب» الشعب، وعلى رأسهم أنور السادات رئيس المجلس، وإلى قصر القبة، ليعلنوا أنهم، بوصفهم نواب الشعب المصري، جاءوا يسلمونه مِصر ليفعل بها ما يشاء ويذهب بهـا إلى حيث شاء. ومـا زال المرء، رغم معـايشته لعمليـة الإخصاء التي أخضِـع لها كـل من عاش في مصر منـذ اقتُنيت كعِزْبـة، لا يستطيع أن يتصـور كيف أن شعبا يعيش في القـرن العشرين لم يرتفـع فيه صـوت واحد مطـالبا بمحـاكمـة أولئك «النواب» بتهمة الخيانة العظمى بعد أن تمخضت عملية تسليم مصر للزعيم عن كارثـة يونيـو/ حزيـران ١٩٦٧ التي وضعت عنق مصر تحت حذاء إسرائيل اليوم وإلى عقود طويلة مقبلة.

وفي سياق وضع مريض ومهترىء كهذا، كان بوسع السادات أن يقول لعبد الناصر في تلك الليلة، وهما يتناجيان حول مصير العِزْبة، بعد المشوار الطويل الذي كانت الثورة قد قطعته (إذا ما أخذنا بتحديد وقت الحديث أيام مرض المرحوم جمال سالم الذي أفضى إلى مـوته) وقـد وجد عبـد الناصر «مشتّت الـذهن في خطوات المستقبل»، ما معناه بالعامية المصرية ـ التي كانا يتحدثان بها ـ «يا شيخ! خلّيها على الله. اضبط الموضوع تماما، وخلّيها على الله!»، نقول كان بوسع السادات أن يقول ذلـك لعبد النـاصر لأنه كـان يتكلم من منطلق أن البلد عِزْبته الخاصة، أو أنه هو البلد. وقد قال هيكل نفس الشيء للسادات بعدها بسنوات: «**أنت يا أفندم.. سيادتك.. أنت البلد.. أنت مصر**»![٢٦] وكان ذلك طبيعيا. فبحكم معايشة هيكل لما كـان يجري في القمة، كان يتكلم من منطلق أن صاحب العِـزْبة السـابق، جمال عبـدالناصر، ورّثهـا لصاحبهـا الجديد، السادات، ولم يتمكن عندما وافاه الأجل أن يغيّر عملية نقل الملكيـة، وتبعا لـذلك، وبحكم نـوعية النظام الذي ظل هيكل جزءاً منه، بات السادات هو مصر.

فهل كان السادات أكثر تواجداً في العصر من سلفه العظيم الذي جعله خليفة له؟

يخصص مـوسى صبري ثـلاث صفحات كـاملـة من كتـابـه الـذي أوردنـا منـه الاستشهـادات السـابقـة، لاستعراض ثقافة السادات، فيخبرنا أنها «بدأت خلال السنوات الثلاث الأولى التي أمضاها في السجن»، مؤكداً أن تلك «كانت سنوات لقاء مع النفس، وكانت سنوات قراءة في فلسفة الحيـاة وتجارب الإنسـان.. وقد أثّر في تكوينه مقال قرأه في مجلة «الريدرز دايجست» («المختار») كتبه طبيب عن غنى النفس»[٢٧].

ومن ملاحق الكتاب، يتبين أن عنوان المقال الذي نشرته مجلة المختصرات، ريدرز دايجست، بطريقتهـا التبسطيـة المعروفـة والمفروض أنهـا تسقي عامـة القراء «الثقـافة» بجـرعات سهلـة، كـان، بـالإنجليـزيـة[٢٨]:

«How to keep out of the Psychiatrists' Hands!!» (Essential Conditions of a Healthy Life)

أي : «المتطلبات الجوهرية للحياة الصحية ـ كيف تظل بمنجاة من أيـدي الأطباء المشتغلـين بعلاج الأمراض النفسية»، ولم يكن، كما قال موسى صبري في كتابه «مقالاً عن غنى النفس». ولا ندري ما الذي استوقف السادات وهـو في زنزانتـه بالسجن في ذلـك المقال، اللهم إلا إذا كـان قد شعـر بثقل الضغـوط

النفسية الواقعة عليه في تلك الفترة المتجهمة من حياته، التي يقول موسى صبري أنها «كانت سنوات تعبُّد وابتهال إلى السماء أن ينقذه الله من حبل المشنقة»[٢٩].

ويخبرنا موسى صبري أن السادات «ظل يذكر هذا المقال طوال حياته. وعندما التقى الرئيس السادات مع أحد رؤساء الريدرز دايجست في عام ١٩٧٤.. وقد حضرت هذا اللقاء (التاريخي) في المعمورة. كان أول ما طلبه منه موافاته بهذا المقال وحدد له سنة نشره، وأرسلته إليه إدارة المجلة العالمية التي تنشر طبعات في ٢٨ لغة.. المقال بكل هذه اللغات»[٣٠].

وقد عني موسى صبري بأن يذكر بأن المجلة عالمية، وأنها تصدر طبعاتها بعدد كبير من اللغات، ربما عن شعور لم يستطع التخلص منه بأنه ـ بهذه المصارحة الغريبة، والأغرب منها الحجم الذي أعطاها إياه في كتابه ـ لم يكن يؤدّي خدمة للسادات. لكنه ـ بغير شك ـ أدّى خدمة للقارىء. فقد أوقفه ـ عن غير قصد ـ على ضحالة المنابع «الفكرية» التي «أثّرت في تكوين» السادات. وقد يجد المرء توافقاً غريباً في نوعية المصادر الفكرية بين السادات وسلفه. فالأول كان يستقي المعرفة ويسقيها لمن حوله ـ تبعاً لما يحكيه فتحي رضوان(*) ـ من المختصرات المكتوبة على الآلة الكاتبة والمطبوعة على الرونيو، بنفس طريقة مختصرات مجلة «المختار»، والثاني بدأ رحلته الفكرية مما تساقط في فمه من فتات «شبه الثقافة» الذي يشكل مادة تلك «المجلة العالمية التي تطبع بكل تلك اللغات».

ويبدو أن هيكل، عندما شعر بأن الأمور كانت قد بدأت تدلهم بطريقة منذرة بالخطر، حاول تدارك ما كان يعرفه من نقص في «ثقافة» السيد الزعيم، تبعاً لما يرويه السادات نفسه:

«ثم جاءت أحداث الطلبة الجامعة في عام ١٩٧١. وهو (هيكل) كان يريد أن يستجدي الطلبة والشباب.. وكان الطلبة يذهبون إلى «الأهرام»، وفي مركز الدراسات بالذات الذي كنت أسميه «مجلس الحكماء»، وكانوا (أي الطلبة) يستمعون إلى تفسيرات خاطئة تشجعهم على الشغب في الجامعة. وكان هيكل يريد أن يجعل رياسة الجمهورية (أي «يريد أن يجعلني أنا، الزعيم») تابعة (تابعاً) لمركز البحوث والدراسات. وقد جاءني في يوم، عام ١٩٧٢، ليقول لي أنهم (أعضاء مركز الدراسات) صفوة المفكرين في البلد، والبلد انتهت، ولا حلَ إلا أن تحضر وتستمع إليهم. فأجبته.. ماذا تقول؟ يا بني دول فقاقيع! قال بقى الفتنة الطائفية، والطلبة، وكل ما يجري، وتقول فقاقيع يا سيادة الرئيس؟ قلت نعم فقاقيع وتفكيرهم محدود على الورق»[٣١].

وبهذا التعبير الواضح أفصح الزعيم عن تقديره للمعرفة التي على الورق، فقال عن أعضاء مجلس الدراسات أنهم «فقاقيع». والأهم من ذلك أنه أفصح عن نظرة الزعيم إلى مسألة الاصغاء لمشورة الغير: «هيكل كان يريد أن يجعل رياسة الجمهورية تابعة لمركز البحوث والدراسات». وهيكل لم يطلب منه أن يصبح تابعاً لمركز البحوث والدراسات، ولم يكن يملك، كما لم يكن يملك أي شخص آخر في مصر، أن يجعله تابعاً لأي مركز كان، بل كل ما أراده منه هو أن «يستمع إلى من وصفهم بأنهم صفوة المفكرين في مصر». وهيكل، في عملية تشكيل مركز البحوث والدراسات هذا، كان يحاول أن يصبح «عصرياً» كالأميركيين والأوروبيين وغيرهم، فيضع تحت تصرف الحاكم المشورة المتخصصة التي تقدمها المراكز التي من هذا النوع والمسماة عادة في الغرب بالـ«Think tanks»(**) أي «مستودعات الأفكار»، إلى المشتغلين بشغلة الحكم عند الفرنجة. وكان رد الزعيم عليه عندما اقترح أن «يستمع إليهم» أنهم «فقاقيع يا بني تفكيرهم محدود على الورق، وأنا عشت الشارع السياسي منذ شبابي المبكر واستطيع أن أحس نبض الشعب. أنا مؤمن بحكم الشعب! أما حكم الصفوة «الأليت» فلا أعترف به»[٣٢]!.

وبهذا النوع من التفكير الغوغائي أنجزت كل المنجزات الكبرى: استُدرجت مصر إلى مصيدة ١٩٦٧، ثم استُدرجت إلى مصيدة كامب ديفيد: «أنا عشت الشارع السياسي» أيَ أنا «طالع من تحت السلاح»

(*) أنظر الهامش رقم (١٠).

(**) كالـ «Brookings Institution» ، مثلاً الذي كان تقريره عن الشرق الأوسط أول ما اهتم جيمي كارتر بقراءته إثر توليه الرئاسة واتخذه أساساً للسياسات التي تُوِّجت بانجازه في كامب ديفيد.

كما يقولونَ في مصر، أو أنا قد تعلمت في مدرسة الحياة، ولا حاجة بي إلى ذلك العِلْم المكتوب في الكتب. و «أنا أستطيع أن أحس نبض الشعب». أي نبض هذا؟ نبض القلوب المتسارعة ضرباتها رعباً من النفخ وخلع الأظافر والكي والجَلْد وصدمات الكهرباء، وشبح المباحث والمخابرات وأمن الدولة وكل تلك الهولات الأفظع من أمّنا الغولة في حكايات الريف وقصص ألف ليلة؟ وأمنا الغولة ـ بالأقل ـ كانت تتسامح إذا ما أخذ الضحية يفلّي القمل من فروتها، وكانت تقول «لولا سلامك سبق كلامك لأكلت لحمك قبل عظامك»، أي أنها، في المخيلة الشعبية، كانت تستحي أحيانا ممن يبادرها بالسلام. أما الأجهزة فلم يعرف عنها أنها تستحي أو تتورع. والشعب الذي كان السادات قادراً على الإحساس بنبضة كان يموت خوفاً ويدافع عن نفسه بالإبلاغ عن بعضه بعضاً. و «أنا مؤمن بحكم الشعب». طبعاً مؤمن بحكم الشعب، بفضل «نواب الشعب» الذين قطعوا الطريق من القصر العيني إلى قصر القبّة بقيادته ليقولوا لجمال رحمه الله خذ مصر يا ريّس. افعل بها ما تشاء، ففعل، ومددها تحت نعل موشي ديان، ثم قال سأتنحّى، ثم قال لا، لن أتنحّى. وتصل الصفاقة الوحشية إلى ذروة فُجْرها عندما يقول الزعيم أنه «لا يعترف بحكم الصفوة، أنه ضد حكم الإيليت!» ثم يقول بعد ذلك، بمنتهى الغيرية والإيثار وحب الوطن المفدى «أنا لا أريد من الصحافة أن تقول للناس قفوا مع أنور السادات. كل ما أريده من الصحافة أن تقول قفوا مع البلد. قفوا مع مصر. اصمدوا من أجل مصر»![٣٣] وهو يقول ذلك لمن؟ يقوله لمن قال له «أنت يا أفندم.. سيادتك.. أنت البلد.. أنت مصر!»، فهو يقول وهو مطمئن تماما إلى انه هو البلد، وهو مصر، لأن كل من عداه من تلك الملايين التي تتناطح وتخور وتلوذ بجحورها عند أول بادرة خطر أو هياج من جانبه أو احمرار في عينيه، لا وزن له ولا وجود. وبذلك استطاع ـ بضمير نقي ـ أن يقول «لا أريد من الصحافة إلا أن تقول قفوا مع البلد. قفوا مع مصر. اصمدوا من أجل مصر»!.

ماذا لدينا إذن، في حالة السادات وحالة سلفه العظيم الذي ورّثه العِزْبة؟ لدينا في كلتا الحالتين ضابط جيش. رجل تعلم أن يكون تعامله مع العدو من فوهة المسدس أو البندقية أو المدفع. وهذا حسن، وفي موضعه تماما، فقط لو ظل العدو هو من عادى الوطن وأراد بأمنه وأهله شراً كـ «العدو الغادر»، و «الامبريالية»، و «الاستعمار»، وكل تلك العفاريت الشريرة الخارجية. وفقط لو أفلح الضابط فعلاً في التعامل بالسلاح مع ذلك العدو، ولم يلق السلاح ويجر أمامه، ثم يقعد يسمع أخبار خيبته في الراديو وبيكي، كما وصف السادات حالة عبد الناصر «وكانت قمة مأساته الشخصية (!) في ٥ يونيو. وكان يستمع إلى الراديو وبيكي. والغريب أنه كان يستمع إلى كل الإذاعات الشامتة التي تؤلمه وتثير غيظه. والعواصم العربية شامتة. والقصص عن الجيش المصري الذي عاد جنوده إلى مصر حفاة».[٣٤] لكنه لا يكون حسناً على الإطلاق أن يصبح التعامل من فوهة المسدس أو البندقية أو مدفع الدبابة أو السيارة المصفحة مع «القطعان» المقتناة في العِزْبة وقد تحوّلت إلى العدو الذي يمارس معه الضابط مهامه العسكرية التي لم يفلح في ممارستها في مواجهة «العدو الغادر».

ولدينا، في كلتا الحالتين، ضابط محدود «الثقافة» محدود التعليم يستقي معلوماته من مجلة المختار والموجزات المماثلة لها المطبوعة على الرونيو، ومن أفلام السينما، ومما يُحكى له من بعض المنتفعين عن السياسة والاقتصاد ومشاكل السياسة الخارجية وكل تلك الأشياء المعقّدة، أو «الحسابات المعقّدة» التي قال السادات أنه كان يخشى منها على عبد الناصر. وإن بدت حكاية أفلام السينما كضرب من الافتراء، فلنصغِ لموسى صبري:

> «وقبل حرب اكتوبر شاهد السادات جميع الأفلام الأجنبية التي صدرت عن الحرب العالمية الثانية. وكان يراجع الحقائق التاريخية العسكرية في هذه الأفلام مع الكتب التي وصفت المعارك. **ولذلك كانت لديه ذخيرة ضخمة (من المعارف) عن فنون القتال واشهر معارك التاريخ**»[٣٥].

ويقول موسى صبري أن السادات قد «يكون أخذ هذه العادة (الولع بالسينما كمصدر للمعرفة) عن جمال عبد الناصر»، وأن «رجال الثورة كانوا، في الأشهر الأولى للثورة، يذهبون إلى دور السينما، ولكن بعد أن عرفت الجماهير صورهم، وبعد أن زادت أعباؤهم، بات ظهورهم في الأماكن العامة مستحيلاً، وبدأ عبد الناصر يشاهد الأفلام في منزله. الأفلام الأجنبية والمصرية. وكذلك عبد الحكيم عامر»[٣٦]. ويبدو أن المشير

عبد الحكيم عامر لم يتزود قبل حرب ١٩٦٧ بذخيرة كافية من المعلومات «عن فنون القتال» وكيفية إدارة «أشهر معارك التاريخ» كما فعل السادات قبل حرب ١٩٧٣، فكانت النتيجة سيئة للغاية.

وفيما يخص السادات، على أية حال، يبدو أنه كان أشد الجميع ولعاً بالسينما وعالم الوهم الذي تختلقه تلك الصناعة المميتة التي أحكمت اليهودية العالمية والحركة الصهيونية قبضتها عليها من مبدأ أمرها باعتبارها أداة خطيرة من أدوات عملية «غسل المخ» العالمية وعملية إعادة كتابة التاريخ. فالسادات، كما قال في كتابه «البحث عن الذات» أراد، من شدة ولعه بتلك الصناعة، أن «يكون ممثلاً في شبابه، ولم يُقبَل عند اختباره»[٣٧]، وعندما أطلق العنان للفلاحين المصريين من عساكر وجاويشية وضباط صغار، في حرب ١٩٧٣، فانطلقوا كإعصار أوشك أن يقلب كل «الحسابات المعقدة» المتفق عليها مع الأصدقاء الأميركيين قبل العبور، مما استلزم «لَمهم» بفتح الثغرة والتفاف «العدو الغادر» حول مؤخرة الجيش الثالث، وصور «الإعلام» للقطعان في العِزْبة السادات بوصفه «بطل العبور»، اكتمل تواجُد السادات السينمائي في العصر، فتمنى «أن يرى فيلماً سينمائياً عالمياً عن نصر اكتوبر. وكان في ذهنه دائماً فيلم «أطول يوم في التاريخ» الذي ظهر عن الحرب العالمية الثانية وبه أكبر عدد من نجوم السينما العالميين»[٣٨].

لدينا إذن، في كلتا الحالتين، ضابط سينمائيّ التواجُد في العصر، يستقي معلوماته عن فنون القتال وأشهر معارك التاريخ من أفلام هوليوود، وينظر إلى صراع الحياة والموت الذي تصدى لقيادة مصر في غماره مثلما ينظر المنتج السينمائي، الذي يمثل دوراً في فيلم من إنتاجه، إلى كادر سينمائي.

ولدينا، في كلتا الحالتين، ذلك الضابط الممارس لشغلة الضبطية مع «شعبه»، المتعامل مع «العدو الغادر» من منطلقات زوّدته بها خلفية «ثقافية» فقيرة للغاية ومحدودة وسينمائية بالقدر الأكبر، وقد «ألّه فتألّه» كما قال السادات عن عبد الناصر ولم يقل عن نفسه، وأصبح «هو الدولة»، هو البلد، هو مصر. وهذا ضرب من التطور الارتجاعي، إلى الوراء لا إلى الأمام، يعود بمفهوم الحكم إلى ما قبل الثورة الفرنسية، عندما كان اللويسات يعتقدون بحق في صحة قولهم «أنا الدولة»، وظلوا ممتلئي الرؤوس به إلى أن طارت تلك الرؤوس تحت سكين المقصلة. وهذا ـ جنباً إلى جنب مع الغياب الثقافي من العصر ـ غياب سياسي خطر ارتد «الزعيم» على عبابه إلى رؤية لدور الحاكم وعلاقته بـ «الرعية» أو القطعان مماثلة لرؤية الحاكم بأمر الله، مثلاً. والحاكم بأمر الله لم يحكم في النصف الثاني من القرن العشرين. ولم يحكم بلداً مستهدفاً تحلقته «مخططات العدو والامبريالية والاستعمار»، متى استخدمنا كلمات العهدين كليهما.

وقد حاول السادات أن يقول أنه لم يكن، وأيم الحق، كذلك، وأن عبد الناصر ربما كان كذلك، لكنه كان له عذره «صحيح أنه كان يريد أن يحكم بخطته وأسلوبه وفلسفته، ولكنه صاحب حق «(!)[٣٩] ثم تحدث عن معاوني عبد الناصر وقال «وإذا التمست لهم بعض العذر في حياة عبد الناصر، وأنهم كانوا مقيدين، محرومين من إبداء الرأي (فإني لا أستطيع أن التمس لأحد العذر في مخالفتي الآن) ها أنت تراهم الآن، أي قرار اتخذه لا بد أن يهيلوا عليه التراب.. لماذا؟.. إن أبسط مواطن في مصر يتمتع (الآن، في عهدي) بالحرية الكاملة.. فماذا يضايقهم؟.. هي النفس البشرية.. وهذا أمر من أسرار خلق الله. طبيعة بشرية، ماذا أقول»؟[٤٠](!).

فالذي يبدو من كلام السادات أنه كان مقتنعاً اقتناعاً كاملاً بصدق رؤيته السينمائية لما كان يدعوه بـ «الحرية» وهو يؤكد أن «أبسط مواطن في مصر يتمتع (في عهدي) بالحرية الكاملة»، وبخيرية كل تصرفاته ومعقوليتها. ولقد كان السادات معذوراً، بطبيعة الحال، وقد قالها قبلاً الدكتور جوبلز عن تلك الكذبة التي إذا كررتها بما فيه الكفاية ستنتهي بأن تصدقها أنت نفسك. وقد ظل كل من حول السادات، وكل الأتباع والأعوان و «صنّاع الرأي» من صحفيين وكتاب وأساتذة قانون (كأستاذ القانون الذي أشار إليه الدكتور فؤاد زكريا) يؤكدون للمصريين وله (فقد كان يقرأ ذلك الكلام بطبيعة الحال، أو بالأقل يسمع به) أنه يفعل كل ما هو صواب ويقوم بمسؤوليته كاملة من حيث أنه «هو البلد، هو مصر» لا مجرد «صاحب مصر» و «وليّ النعم». وكمثال صغير واحد على ذلك، نتوقف عند فقرات من الحديث الصحفي

الذي أجراه رشاد كامل ونشره بمجلة «روز اليوسف» تحت عنوان «موسى صبري يتذكر ـ السادات.. المعارضة والغضب»:

رشاد كامل : **ما هي خطايا السادات التي قادته إلى الاغتيال عبر المنصة؟**

موسى صبري : (بحسم وسرعة) خطايا لا.. مفيش خطايا للسادات.. إنما أخطأ ممكن.. فكل حاكم له أخطاؤه.

رشاد كامل : **ما هي الأخطاء التي تسببت في اغتياله.. هل أحسست في حديثه معك بأسف أو أسى لاتخاذه أية قرارات (يكون قد اتخذها)؟**

موسى صبري : تقصد قرارات تأمين البلد؟

رشاد كامل : **أقصد قرار سبتمبر ١٩٨١ الذي اعتقل بموجبه حوالي ١٥٣٦ مواطناً من كافة الاتجاهات.**

موسى صبري : ما هي دي القرارات التي اتخذها لتأمين البلد، لأن الحاكم في اتخاذ قراراته يتجرد تماماً من العواطف.

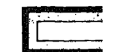
رشاد كامل : **هل قرأ السادات أسماء الذين اعتقلوا بموجب قرارات سبتمبر؟**

موسى صبري : بقي معقول السادات حيقرأ كل الكشف الطويل العريض ده؟

رشاد كامل : **كانت بالكشف أسماء لامعة سبق أن أشاد السادات نفسه بها وبماضيها الوطني، بل أن بعضها كان بجواره في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١.**

موسى صبري : هناك أخطاء حصلت! وعندما علّقت على هذه القرارات بعد ذلك قلت أنه حدثت أخطاء في الأشخاص. مثلاً المرحوم عبد العزيز الشوربجي كان مريضاً. المرحوم عبد العظيم أبو العطا كان مريضاً عدد من الصحفيين الذين اعتقلوا لم يكن لهم لا في العير ولا في النفير، وخرجوا أبطالاً بعده هذه القرارات وكأنهم كانوا منفيين في سيشل. ولا تعقد مقارنة بين عهد عبد الناصر وعهد السادات، يعني في سنوات حكم عبد الناصر، جرت اعتقالات، وجرى تعذيب حتى الموت بالنسبة للشيوعيين بالذات: بل كان المعتقلون يربطون من أرجلهم بالسلاسل في القطار ويسير القطار بهم (يجرهم وراءه). وضرب بعضهم حتى الموت. شهدي عطية الشافعي، مثلاً، مات داخل المعتقل ضرباً بالشوم والعصي. ولكن ما حصلشي شيء من هذا في أيام السادات. والقرار الذي اتخذه كان مجرد إجراء وقائي لم يكن سيستمر أكثر من شهرين لتأمين عملية انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء. وفي ذلك الوقت كانت إسرائيل تتلكك (تماحك) بأي شيء حتى لا تنسحب. لم تكن تريد الانسحاب بأي ثمن. فكان الرجل يريد تأمين هذا الانسحاب وتحرير الأرض لا أكثر ولا أقل»[٤١].

فالصحفي المعروف يقول أثناء كلامه ما معناه أنه كان ـ بالأقل ـ على علم بقرار الاعتقالات: «كان مجرد إجراء وقائي لم يكن سيستمر أكثر من شهرين»، ويتحدث عن الفظاعات التي ارتكبت، والتي يقول أنها كانت في حق الشيوعيين بالذات، تخفيفاً لفظاعتها، باعتبار الشيوعيين أشرار الحلقة، وينسى تماماً أنه كان من كبار رجالات الاعلام في ظل النظام الذي كان يربط البشر من أرجلهم بالقطارات ليسحلوا وراءها، والذي قُتل أناس آخرون لحسابه، كشهدي عطية الشافعي، داخل المعتقل، بالشوم والعصي، كما تقتل الكلاب في الريف.



٣ تشكيل حكومة ثورية

كانت الثورة نبتة شيطانية في تربة السياسة المصرية. وككل النباتات الشيطانية، لم تكن ذات جذور ضاربة في تلك التربة. وصِفَةُ «الشيطانية» هنا لم يُقصد بها أن تكون تعبيراً عن «الشر» أو سوء النية، ولو أن التاريخ علمنا دائماً بأن الطريق إلى جهنم يكون مرصوفاً في أحيان كثيرة بالنوايا الطيبة. والذي لا شك فيه أن جمال عبد الناصر ومن معه كانوا أناساً وطنيين، فليس هناك ما يبرر الشك في تلك الوطنية. لكنهم جاءوا من فراغ، ولم يكن وراءهم فكر أصيل أو رؤية حقيقية لما يتعين على من يتصدَّى لتخليص مصر مما كانت قد وصلت إليه في العهد الملكي، أو «العهد البائد» كما سمي بشاعرية ما بعد الثورة، أن يتسلَّح به من فكر، أو إلمام بالأبعاد الحقيقية للمشكلة وما انطوت عليه من «حسابات معقَّدة».

ولقد كان عبد الناصر متآمراً جيداً، فوق كونه وطنياً مخلصاً، وكان ـ فوق هذا وذاك ـ رجلاً مجدود الحظ. وبطبيعة الحال، كان قدر كبير من ذلك الحظ المجدود راجعاً إلى تداعي النظام القديم وتفسُّخه. فقد كان نظاماً اهترأ ووصل إلى قرب نقطة النهاية، وبات بوسع أي تنظيم مسلح متصف بالتصميم وشيء من التخطيط أن يباغته ويطلق على رأسه رصاصة الرحمة. وكان «عبد الناصر هو الذي بدأ بالعقلية التنظيمية : خلايا لا تعرف بعضها البعض، وهو الذي يجتمع بكل خلية على حدة.. واستطاع في عام ١٩٥١ أن يكوِّن الجمعية التأسيسية، وهي رأس التنظيم، أي أنه وصل بالتنظيم إلى أن يشكل له قيادة».[٤٢] ورغم أن «٦ أجهزة أمن كانت تتعقبنا»[٤٣]، لم يتوصَّل النظام القديم إلى كشف أمر التنظيم رغم ما ظل يُرتكب من أخطاء ورغم كل ما كان يدور من صراعات. فمن الواضح من رواية السادات للأحداث أن السريَّة لم تكن مطلقة : «وبعد ذلك (بعد تشكيل الهيئة التأسيسية) قررنا استبعاد عبد الرؤوف لأنه طلب أن ننضم إلى الأخوان المسلمين، وكان له منطق في ذلك هو من الذي يرعى عائلاتنا إذا حدث لنا شيء. وكان يقول هذا الكلام عن تجربة لأنه عانى الأمرَّين بالنسبة لأسرته بعد عملية عزيز المصري. لكننا رفضنا ذلك، وكما قلت لحسن البنَّا على انفراد.. وقاله له جمال عبد الناصر أيضاً أن التنظيم للبلد.. لمصر.. وليس لهيئة أو لحزب»[٤٤] وبطبيعة الحال، كان وجود عبد المنعم عبد الرؤوف في التنظيم وإلمامه بكل خباياه وضعاً عرَّض التنظيم لمخاطر كبيرة، كما كان الإنفراد بحسن البنَّا وإفهامه أن «التنظيم ليس لهيئة أو لحزب»، إجراء أشد خطورة على سريَّة التنظيم من سابقه. ومع ذلك، وبالرغم من الثغرات الأخرى في نطاق السريَّة، لم يتمكن النظام القديم من كشف أمر التنظيم الذي كان عبد الناصر آخذاً في تكوينه لقلب نظام الحكم.

وكما هو واضح من كل ما كتب عن ثورة يوليو وما سبقها من إعداد للإطاحة بالملك ونظامه الذي كان قد تأكل وتداعت خيامه، كان الهمّ الأساسي لعبد الناصر تشكيل التنظيم الذي يستولي به على الحكم، بلا أدنى توقف عند أية انتماءات فكرية أو عقائدية تكون لدى من يضمون إلى ذلك التنظيم. فقد اتسع التنظيم لضباط كانوا منتمين إلى الأخوان المسلمين (أقصى اليمين الفاشي) أو متعاطفين معهم، ولضباط منتمين إلى الشيوعيين (أقصى اليسار العقائدي)، ولغيرهم ممن لم تكن لهم إنتماءات فكرية أو عقائدية، أو كانت لهم انتماءات افترشت الساحة الواسعة الواقعة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار.

ومن أولئك الشيوعيين كان يوسف منصور صديق، وخالد محيي الدين. وكان صدّيق معروفاً كشيوعي عامل لأجهزة الأمن، وبالتالي تحت المراقبة، لا من جانب السلطات المصرية وحدها، بل ومن جانب الإستخبارات البريطانية أيضاً :

«وعرفني كافري (السفير الأميركي) بمستر ليتلاند او ليكلاند، وهو شاب اعور يعمل ملحقاً في السفارة اكتشفت أنه أقوى موظفيها وأن له نفوذ على كافري، رغم انه ملحق صغير فيها، وكان يجيد العربية إجادة تامة، وكان يزورني في مكتبي وبيتي باستمرار، واعتقد ان له فضل كبير في التأثير على كافري وعلى سياسة أمريكا نحو مصر (نحو نظام عبد الناصر).. وشعرت بحكم اتصالي به بأهميته وقوته رغم صغر سنه، وأبلغت المرحوم صلاح سالم برأيي، وهو أن ليتلاند هو السفير الحقيقي (للولايات المتحدة في مصر)، وعقب ذلك نشأ اتصال مستمر بين ليتلاند وبين الرئيس جمال عبد الناصر وصلاح سالم وبعض رجال الثورة. وكان

ليتلاند هو الواسطة بين الثورة والسفير الأمريكي. ولمست من ليتلاند، خلال اجتماعاتي المتكررة معه، انه كثير الأسئلة، ولاحظت أنه يتظاهر بالخوف وبأنه لا قيمة له، بينما شعرت أنه صاحب أكبر نفوذ على السفير، وأكثر علماً بالسياسة الأمريكية من جميع موظفي السفارة الذين اجتمعت بهم.. وكان - كما قلت - يسألني أسئلة كثيرة جداً، ولكنه كان يبدو متحمساً للثورة ومؤيداً لها، ولم أشعر في علاقتي الوثيقة به انه كان يخدعني أو يضللني أو يستغلني أو يوهمني بأنه مع الثورة بينما هو ضدها. وأعتقد أنه قام بخدمات جليلة جداً في شأن علاقات أمريكا مع الثورة في بدء قيامها.. وكان أهم ما يسأل ليتلاند عنه هل هناك بين قادة الثورة من له ميول شيوعية. وعرفت منه أن الإنجليز كانوا يقولون لهم (للأمريكيين) باستمرار أن لديهم معلومات مؤكدة بأن عدداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة من الشيوعيين، وأن اتجاههم كلهم ضد الغرب، ومن ليتلاند عرفت أن الإنجليز يؤكدون أن يوسف صديق شيوعي، وأن خالد محيي الدين شيوعي..»[٤٥].

وفي موضع آخر من كتابه، يقول صلاح نصر :

في سبتمبر/أيلول ١٩٥٠، كان عبد الحكيم عامر أركان حرب سلاح المشاة، وقد أخبرني أن التنظيم عني بأمر تعييني في الكتيبة ١٣ مشاة التي كانت متمركزة حينئذ في منطقة ابو عجيلة، وكان مقرراً أن تنقل بعد ذلك التاريخ بشهرين إلى العريش، كما أخبرني بأنه هو نفسه سينقل إلى الفرقة الرابعة في رفح، وأصدر لي تعليمات بأنني سأنضم إلى خلية رئيسية مقرها العريش، وكانت الخلية تتكون من عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وكانا يعملان في الفرقة الرابعة في رفح، ويوسف صديق، وكان قائد كتيبة مدافع الماكينة بالعريش، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وكان قائد كتيبة مشاة وجمال سالم قائد الطيران بالعريش، وقائد سرية بالكتيبة ١٣ وهو صلاح إبراهيم سعده، والطيار بهجت. وكانت اجتماعاتنا تعقد في منزل يوسف صديق بجوار محطة العريش، وقد سهل ذلك الإلتقاءات بعد انتقال الكتيبة ١٣ من أبو عجيلة إلى العريش في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥١، وكنت وقتها أعمل أركان حرب للعمليات والتدريب. ومن الطريف انه التحق بالكتيبة ملازم ثان، قدم من القاهرة منقولاً من المخابرات الحربية، هو كامل نور الدين، وكان من عادته أن يذهب يومياً إلى محطة العريش يسأل عن خطابات خاصة يحضرها مندوب له من القاهرة يصل في القطار، ولمح سيارتي الجيب بجوار منزل يوسف صديق، فسألني في أحد الأيام «ماذا تفعل في منزل يوسف صديق؟ ألا تعرف انه شيوعي؟» وأخبرته أن يوسف صديق قديم، لكني أبلغت زملائي في التنظيم بما حدث فاتخذنا إجراءات أمن شديدة حتى لا يعرف أحد شيئاً عن اجتماعاتنا»[٤٦].

فانتماءات أعضاء الخلايا السرية بالتنظيم لم تكن مجهولة، لكنها كانت غير ذات وزن لدى عبد الناصر فكل همَّه كان تجنيد عدد كاف من الضباط المتذمرين الناقمين على قيادات الجيش، وبالذات على أذناب الملك، كحسين سري عامر وغيره، وتأمين ولاءهم وما يحتكمون فيه من أفراد وسلاح للقيام بعملية الإستيلاء على الحكم. وفي سبيل ذلك خاطر بإئتمان عدد من العقائديين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بتجمعات سياسية ذات طموح إلى السلطة على أسرار تنظيمه، بل وعلى القيام بعمليات ليلة الثورة التي كان يتوقف على نجاحها من عدمه مصير التنظيم وكل من فيه، **مما يقطع بأن الانتماء العقائدي لم يكن له أدنى وزن في صوغ مواقف قيادة التنظيم وتحديد المعايير التي اختارت تلك القيادة على أساسها من ينضمون إليه من ضباط. ولو كان التنظيم قد انشيء على أساس من خلفية فكرية وسياسية، على أساس الرغبة في هدم النظام القديم وإحلال اي شيء آخر محله، لما أمكن لقيادته أن تجند لعضويته ضباطاً ذوي انتماءات عقائدية متضادة تضاداً هو بمثابة التناطح بالرؤوس، كالشيوعيين والإخوان** ، بل وتسليم عنق التنظيم وقادته لأولئك الضباط عن طريق تكليفهم بمهام رئيسية حيوية من عملية الإطاحة بالنظام الملكي.

«في خضم الظروف التي كانت تسود مصر في ذلك الوقت، نشط تنظيم الضباط الأحرار، وكان من المقدَّر أن يستمر التنظيم عاماً أو أكثر حتى يقوم بثورته. لكن الظروف السياسية كانت مواتية لأن تقوم الثورة»[٤٧]. فحتى توقيت التحرك الذي قام به التنظيم، أملته الظروف السياسية المواتية، وتوافر الفرصة للتحرك نتيجة لتهالك النظام القديم وتخبطه، وقطعاً للطريق على أي تحرك آخر يُسقط ذلك النظام الذي كان قد بات كالثمرة العفنة ينتظر أقل هزة ليسقط وينجرف إلى بالوعة التاريخ. فالأمر كله، منذ البداية، كان «لعباً بالسماع»، واغتناماً للفرص، واعتماداً على أن المشتركين في التنظيم احتكموا في البنادق والدبابات والأفراد. **ولقد ظل ذلك النمط من التعامل مع الأوضاع القائمة من فوهات المدافع لا من الفكر أو الرؤية الواضحة لمستلزمات التغيير واتجاهاته وأساليبه وأهدافه نمطاً سائداً في «العالم**

الثالث»، وبسببه ابتلي ذلك العالم وبلدانه حديثة الاستقلال بوباء الديكتاتوريات العسكرية المميت الذي يتبين أنه أفضل خدمة أدّاها افتقار الشعوب إلى النضج السياسي لسادتها القدامى من المستعمرين وأعوانهم المحليين.

ونحن نعرف الآن أن حركة عبد الناصر لم تكن حركة شيوعية، أو حتى يسارية بالمعنى الحقيقي للكلمة، كما لم تكن حركة سلفية. والذي لا يجب أن ينكره أحد على عبد الناصر، مهما كان رأيه فيما فعله الرجل وترك مصر في مخاضته، أن عبد الناصر كان وطنياً مخلصاً، وكان - على الأرجح - يريد الخير لمصر. ومما لا يختلف حوله إثنان أن إسقاط النظام العفن القديم وتخليص مصر من بقايا الحكم العثماني ثم من الاستعمار البريطاني كانا أعظم خير يمكن أن يطمح إليه وطني مصري. وهذا بالذات هو ما فعله عبد الناصر، وزاد عليه أنه كانت لديه الشجاعة والقدرة على تأميم قناة السويس وإعادتها لمصر. غير أن وطنية عبد الناصر التي لا حق لأحد في التشكك أو التشكيك فيها، ومنجزات مصر في ظل نجاحه الأول، لا تنفي إطلاقاً كونه ضابطاً محدود الثقافة محدود الفكر استخدم كل ما وجده في متناول يده من وسائل ليصل إلى السلطة، مؤملاً - فيما بدا - أن يتمكن بعد أن يصل إليها من أن يتمكن من التوقف ريثما يسأل نفسه «إلى أين نذهب من هنا؟».

والأدلة على ذلك لا تكاد تحصى، لكن كثيرين تعاموا وما زالوا يتعامون عنها. فابتداء، في ليلة الثورة، وجد تنظيم عبد الناصر من الممكن له أن يسند بعض أخطر مهام تلك الليلة لشيوعيين وإخوان :

«كان من المفروض ان تقوم الثورة ليلة ٢٢ يوليو، لكن بعض الإمدادات تأخرت، وكانت مهمة الكتيبة ١٣ (التي كان الاعتماد عليها كبيراً لأنها تضم عدداً كبيراً من الضباط الأحرار) محددة في أربعة نقاط رئيسية :

* سرية مشاة بقيادة الصاغ صلاح إبراهيم سعده، وتحت قيادته «تروب» دبابات لمحاصرة سلاح الحدود بالقبة، لمنعه من التصدي لحركة الجيش. فقد كان اللواء تحت قيادة اللواء حسين سري عامر الوثيق الصلة بالملك.

* سرية مشاة بقيادة اليوزباشي عمر محمود علي، وعليها واجب محاصرة المبنى واعتقال كل من بداخله من القادة، وبجانب السرية، قامت سرية يوسف صديق للمعاونة في هذه العملية، وشاعت الظروف أن يجتمع قادة الجيش في هذا المبنى للقيام بعمل ما لضرب الثورة بعد أن تسربت معلومات عنها في تلك الليلة، وقد سهّل ذلك اعتقال هؤلاء القادة.

* فصيلة بقيادة اليوزباشي جمال القاضي - وواجبها الإستيلاء على الإذاعة..

«وفي يوم ٢٤ يوليو، صدرت لي التعليمات بالاستعداد للتحرك إلى مدينة الاسكندرية بكتيبتي، بعد أن وُضعت تحت قيادتها مجموعات من المدفعية والمدرعات. وكانت التعليمات قد صدرت إلى عبد المنعم عبد الرؤوف أن يتولى قيادة مجموعة مماثلة.. و(في الإسكندرية) توجه عبد المنعم عبد الرؤوف بمجموعته إلى قصر رأس التين، وكان الملك قد انتقل إليه ليلاً، وأطلقت بعض الأعيرة النارية من حرس قصر رأس التين»[٤٨].

ومما يرويه فتحي رضوان، أنه «شاءت الظروف أن ينفرد يوسف منصور صديق، وهو بطل بكل ما تعنيه الكلمة، بدور حاسم في الثورة»[٤٩] ويبدو أن فتحي رضوان يكنُّ إعجاباً خاصاً لهذا الضابط، فهو يقول أنه «تعرض للموت أو الخطر الجسيم أثناء قيامه بالمهمة التي كلف بها، في وقت لم تكن الثورة قد استقبلت نور الحياة بعد ولم يصدر القدر حكمه في شأنها : تبقى أم تطوى صفحتها وتنكس رايتها»[٥٠]. إلا أن الذي يعنينا هنا أن قيادة الحركة - وهي لم تكن بكل تأكيد حركة شيوعية أو حتى شبه يسارية، بل مجرد حركة عسكرية بلا فكر أو رؤية لما يمكن أن تجابهه بعد الإستيلاء على السلطة وما يمكن أن تفعله حيال ما قد تجابهه - أسلمت عنقها وأعناق كل من في التنظيم الذي قام بها لضابط كان كل أعضاء التنظيم يعرفون أنه شيوعي، كما بعثت بضابط ذي انتماء إخواني لمحاصرة قصر الملك، والملك بداخله، في رأس التين. فالبعد الأيديولوجي، يميناً أو يساراً، غائب تماماً.

ويكمل فتحي رضوان روايته عن الضابط الشيوعي يوسف منصور صديق، فيقول «ومع أنه أدى دوره، واحتمل عبئه، واجتاز بالثورة مرحلة الخطر، فإن بقاءه بين زملائه لم يطل (بعد الإستيلاء على السلطة) ولم يستمتع بالسلطة ويتذوق لذائذ الشهرة(!)، ولم يصعد في مراقي المجد كما صعد إخوانه وزملاؤه الذين لم يبذلوا بذله، ولم يجاهدوا جهاده، بل كان بعضهم (إلى أن نجحت الحركة) أبعد ما يكون من الخطر، يتلهى في مكان للتسرية وإزجاء الفراغ، أو في خارج القاهرة كلها، بعيداً بمئات أو ربما

آلاف من الكيلومترات ينتظر الأنباء بقلق، ولكنه مع ذلك آمن على حياته.

«كان على يوسف منصور صديق أن يقود طابوراً ميكانيكياً من معسكر الهاكستب، وكانت ساعة الصفر المتفق عليها هي الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٣ يوليو. لكن المقدم صديق تصور، لسبب ما أن الساعة الثانية عشرة لا الواحدة كانت الساعة الموعودة، فحرك قواته في اتجاه ضاحية هليوبوليس (مصر الجديدة) حيث مقر قيادة الجيش الملكي في كوبري القبة وكان سر الثورة قد كُشف، فطلب القائد العام أعوانه وأمرهم بالاجتماع في مقر القيادة والاتصال بمعاونيهم، ليذهبوا إلى مكاتبهم في المعسكرات المختلفة ويراقبوا الأحوال ويتخذوا الإجراءات التي يستدعيها الموقف. ولو تأخر الطابور الميكانيكي الذي كلف يوسف صديق بقيادته حتى ساعة الصفر التي كانت محددة له اي الواحدة صباحاً، لكان المعسكر الملكي قد سبق إلى المواقع الرسمية وتمكن من قطع الطريق على الثورة، لكن رحمة الله ووقوع يوسف صديق في الخطأ جعله يعجل بالذهاب إلى مقر القيادة العامة حيث اجتمع كل القادة الرسميين، ولم يكن الوقت قد اتسع لهم بعد ليصدروا الأوامر ويستدعوا رؤساء الفرق والوحدات. وهناك فوجيء القادة بالطابور الميكانيكي يحاصرهم، وعلى رأس هذا الطابور بطلنا يوسف صديق»[٥١].

ويفيض فتحي رضوان في وصف العمل الذي قام به يوسف صديق في خدمة الثورة، ويصفه بأنه كان عملاً عظيماً، ثم يقول «ولكن يوسف صديق كان يسارياً شديد الانحياز لليسار، ولذلك لم يكن ممكناً أن يتفق مع عبد الناصر وأخوانه»[٥٢]، وبالمثل، لم يكن ممكناً أن يتفق عبد الناصر وإخوانه مع دعوة عبد المنعم عبد الرؤوف إلى الإئتلاف مع الإخوان، فكان أن أستبعد من التنظيم، وقام كل من عبد الناصر والسادات بإفهام حسن البنّا أن الثورة لم تقم لتكون أداة لحزب أو تنظيم آخر. ولقد كان طبيعياً أن تنبذ الثورة يوسف صديق وعبد المنعم عبد الرؤوف على حد سواء، وعلى ما بين أيديولوجيتيهما من تضاد، وتحتفظ بصلاح نصر، وحمزة البسيوني، على سبيل المثال.

يقول فتحي رضوان أن :

«تاريخ ثورة ٢٣ يوليو إثنان، أحدهما يذكر أحياناً، ولكن دون أن يظفر بما يستحق من الإجلال والتقديم، هو يوسف صديق، وقد حاولت أن أرد إليه بعض حقه ولكني اعتبر أني لم انجح تماماً في ذلك، أما الثاني فإنسان غريب حقاً، عُرف بين الذين احتكوا بالثورة وعانوا منها، او احتكوا بها ولم يخاصموها أو تخاصمهم، ومع ذلك لا يقف أمامه المؤرخون، ولا يحكمون ضده، ولا يحكمون لصالحه كما فعلوا مع أشباهه الذين كانوا من أصحاب الأدوار التي تتم في الخفاء ولا يقع عليها النور، ولا أقول الأدوار الثانوية، لأن دوره كان خطيراً إلى أبلغ الحدود، وهو حمزة البسيوني، الذي وصل إلى رتبة اللواء، والذي أسنِد إليه منصب مدير السجون الحربية، والذي نسب إليه من الأعمال أو قل الجرائم ما يرفضه الشيطان ذاته، ومع ذلك لم يظفر من الشهرة وذيوع الإسم بما ظفر به زميله صلاح نصر مدير المخابرات»[٥٣].

فهي ظاهرة ملازمة لا لثورة ٢٣ يوليو وحدها، بل ولنظم عديدة أوجدتها تغيرات عنيفة في العالم الثالث، يحلو للإعلام العالمي أحياناً أن يمارس الإثارة الصحفية قبل جماهيره الأسيرة بإبراز عوراتها وفضح مخازيها، كنظام الجنرال بينوشيه في شيلي مثلاً، وتضج الشعوب أحياناً فتفضحها بالتمرد عليها، كما حدث في الفليبين وكوريا الجنوبية في الماضي القريب. ونعني بتلك الظاهرة «اختصار الطريق»، والاستغناء عن الفكر والمبادىء والعقائد وكل تلك الأشياء الهوائية التي يتشدق بها الكتّاب والمنحرفون والمفكرون الذين كل أفكارهم من الورق كما قال السادات لهيكل، والاستعاضة عن كل ذلك بالحزم العسكري والضبط والربط بتسليط أناس كصلاح نصر وحمزة البسيوني على القطعان لإرهابها وذبح بعضها وتعذيب البعض الآخر ليكون من يذبح أو يعذب عبرة للآخرين إذا ما جنوا وخطر لهم أن يتصوروا مجرد تصور أنهم بشر حقيقة ومواطنون حقيقة ولهم حقوق قبل صاحب العزبة. ولكم كان مغثياً للنفس أن يحاكم النظام صلاح نصر عندما ضُرب النظام ضربة قاصمة بهزيمة يونيو ١٩٦٧، وأن يعلن الزعيم «سقوط دولة المخابرات المنحرفة» وكأن أحداً لم يكن يعلم شيئاً عماكانت تلك «الدولة» تفعله منذ ١٩٥٢. وقد قال صلاح نصر عندما سئل في ذلك :«تلك قضية سياسية بالدرجة الأولى. ولقد قلت لك من قبل أني لن أخوض في تفاصيلها، وإن كنت قد سجلت هذه التفاصيل وأودعتها.. سجل التاريخ»[٥٤].

ونقول أن مسرحية إسقاط دولة المخابرات ومحاكمة صلاح نصر في محكمة رأسها حسين الشافعي كانت مغثية لأنها أنبأت عن مدى ازدراء صاحب العزبة وأعوانه لآدمية «القطعان» واستهانتهم بعقولها.

فطيلة الوقت، أديرت شؤون العزبة بفضل أنشطة الأعوان الذين من نوعية صلاح نصر وحمزة البسيوني، ثم لما انكشف صاحب العزبة بعد أن استدرجه «العدو الغادر» إلى مصيدة «حرب» ١٩٦٧، استدار فجأة ليقول للقطعان أنه لم يكن يعرف، وأن ذلك الزميل الغادر عبد الحكيم عامر هو الذي تسبب في الهزيمة، وقد دفع حياته ثمناً لها، وذلك المعاون الغادر صلاح نصر هو الذي تسبب في كل البشاعات التي ارتكبت في حق القطعان، وها هو يحاكم على ما جنت يداه. وكان ذلك مماثلاً لما فعله خليفة الزعيم، السادات، عندما ضرب ضربته ضد الشلة المنافسة له فتحول فجأة، بين يوم وليلة، إلى نصير مشتعل بالحميا المتوهجة للديمقراطية : «المهم صعَّدوا الصراع. وساعة إقالة علي صبري صعَّدوه بشكل رهيب. ووضح من تحقيقات القضية أن علي صبري كان يتصل بشعراوي جمعة يومياً، وشعراوي يقول له : بس سيادتك إدينا وقت يا افندم وإحنا حنعمل كل حاجة. وهو يقول لهم : السادات حياخدكم واحد واحد وحيضيعكم واحد واحد ومتخافوش منه.. ده ما يخدش قرار. ده يخاف من خياله. كان متصوراً أني لا أستطيع اتخاذ قرار.. استدعيت جمعة وأبلغته : لقد قررت تصفية الإتحاد الاشتراكي كله وحلّه. وتجري الانتخابات من القاعدة إلى القمة بحيث تبدأ في مايو آخر هذا الشهر.. ويجتمع المؤتمر القومي في ٢٣ يوليو، وبوصفك أمين التنظيم، روح جهز نفسك واشتغل»[٥٥] وكانت تلك «النشوة» الديمقراطية الفائقة التي انتابت «الريّس» من حيث لا يعلم إلا علّام الغيوب بداية لعملية فرم، كما كان السادات يحب أن يقول عن فعله بمن يقف في وجهه أو يزعجه: «أنا بالي طويل صحيح.. لكني أفرم في الوقت المناسب»![٥٦] والتعبير مطابق لمقتضى الحال وصادق تماماً، فالذي «يُفرَم» لحم الضأن والماشية، وفي هذا السياق، «يفرم» صاحب العزبة لحم من «يخرج من طوعه» (أي يخرج على طاعته) من أفراد القطعان التي يقتنيها، سواء كان من العامة أو من الأعوان.

وفيما يخص الأعوان، من أكبرهم، «رئيس الوزراء»، إلى أصغر ذيل من ذيول النظام، كان الرعب من غضب «الرَّيّس» طريقة حياة. وقد بدأت طريقة الحياة هذه مبكرة، منذ طرد الزعيم الملك الفاسد، وامتلك العزبة : «على أن الوزارة التي دعيت للاشتراك فيها (في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢) هي أولى الوزارات التي يمكن أن تحول الثورة التي قامت في مصر ـ قبل أقل من شهرين من تشكيل تلك الوزارة ـ من آمال وأحلام إلى حقائق وواقع. فهي ليست مجرد وزارة. إنما هي «نقلة» في تاريخ بلدي، لن تلبث أن تكون نقلة في تاريخ العرب، وربما خطوة في طريق الإنسانية كلها (!) باعتبار أن العالم مترابط، وأن ما يحدث في جانب منه لا يلبث أن يترك آثاره وصداه في جوانب الدنيا الأخرى.. فلماذا إذن هذا الشعور بالإنقباض وخيبة الأمل، والملل؟ لعل المساومات التي شهدتها في الصباح جعلت نظرتي للأمور متسمة بالتشاؤم. فها نحن أولاء في أعقاب ثورة ضخمة، ولكننا ـ مع ذلك ـ عندما نتكلم في تأليف وزارة تبدو المطامع الشخصية والحزبية.. حينما ندعو الناس للوزارة لا نجد مظهراً للمبادىء، وحين نتهيأ لتشكيل حكومة وطنية نرانا مضطرين إلى جمع عدد من الناس من هنا وهناك دون أن تربطهم علاقة من راي، ولا صلة من جهاد سابق، بل دون أن يجلس بعضهم إلى بعض ولو لمدة نصف ساعة يتساءلون فيما بينهم «ماذا سيفعلون» ثم يجيبون على هذا التساؤل، ولو بكلمتين!»[٥٧].

فالمالك الجديد، وقد استولى على العِزْبة من المالك القديم وطرده، بدا كما لو كان قد بوغت بتلك الواقعة، واقعة كونه قد أصبح مالك العِزْبة. ونظراً لأنه لم يكن لديه مشروع محدَّد أو فكر مسبَّق لما يمكن أن يفعله بها، أو لها، أو فيها، حيث كان كل همه فيما سبق أن يستولي عليها ويطرد مالكها القديم دون أن يمتد فكره إلى شيء مما بعد ذلك، أُسقط في يده عندما وجد العِزْبَة وقد باتت ملك يمينه، يفعل بها وبقطعانها ما يشاء، ولكنه يُسأَل أيضاً، أمام نفسه على الأقل، عما قد يحدث لها فيفسِد الغنيمة أو يضيِّعها. وليس هناك ما هو أكثر مهزلية وإيلاماً للنفس من الوصف الذي يورده فتحي رضوان الذي عاش تلك المرحلة وما قبلها وما بعدها من تاريخ مصر :

«في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، تقررت إقالة علي ماهر (باشا) من رئاسة الوزارة التي اسندت إليه يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ والثورة لا تزال في يومها الأول.. وكانت عقلية علي ماهر ملكية وكان الرجل بكل مكوناته وخلفياته أبعد الناس عن أن يمثل ثورة شابة خلعت الملك الذي كان علي ماهر نفسه هو الذي قام بتسريع إجراءات إجلاسه على العرش! وكان الذين حول علي ماهر، ومنهم بعض وزرائه، ممن لا يرقون كثيراً على

مستوى الشبهات، ولم يتمتع العديد منهم بالكفاءة التي ترشحهم لتولي مناصب الوزراء في حكومة كان عليها أن تنهي الملكية وان تدخل في صراع سياسي واجتماعي ضد جميع أفكار ومبادىء وتقاليد المجتمع القديم الذي كان علي ماهر (باشا) واحداً من صانعيه وواحداً من كبار ممثليه!»[٥٧].

«تدخل في صراع سياسي واجتماعي ضد جميع أفكار ومبادىء وتقاليد المجتمع القديم». ولكن بماذا تدخل الحكومة الثورية الجديدة ذلك الصراع؟ بأية أفكار ومبادىء وتقاليد جديدة تناقض بها القديم وتحل محله؟ هذا ما لم يتوقف عنده فتحي رضوان، وإن كان إبرازه لكون علي ماهر باشا «أحد صانعي النظام القديم وأحد أبرز ممثليه» فيه الكفاية. فاضطرار الثورة، في اليوم التالي لنجاحها، إلى إسناد الحكم لأحد صانعي النظام الذي نشبت لتقضي عليه وتحلّ نظاماً جديداً محله، يفصح عن أن الثورة كانت لعباً بالسماع، وانتهازاً للفرص، واستفادة من اهتراء النظام القديم الآيل للسقوط، وأنها استولت على مصر بلا أي تخطيط لأي نظام جديد ولا أي فكر يحل محل فكر النظام القديم، ولا أية مبادىء وتقاليد تحل محل مبادئه العفنة وتقاليده المهترئة.

ويواصل فتحي رضوان روايته المفجعة:

«وفي هذا اليوم (٧ سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، إثر إقالة/استقالة علي ماهر) كان يجري أول تشكيل وزاري من نوعه. فقد عانت مصر، منذ احتلها الإنجليز سنة ١٨٨٢، وكانت لعبة الوزارة والوزراء وتشكيل الوزارات وإقالتها مقصورة على الملك وعدد من رجال قصره.. واستمر الحال يتدهور إلى أن أصبح أحد خدمه صاحب الكلمة الأولى في إقامة الوزراء وخلعها.. أما في ذلك اليوم فكان يشتغل بالحكومة وبنائها ضباط صغار لا يزيد عمر أكبرهم عن الثانية والثلاثين.. دخلت القاعة التي كان يشغلها رئيس مجلس قيادة الثورة، لأرى فيها مشهداً عجيباً: اناس مدعوون للوزارة، وعلى وجوههم من علائم الخوف والفزع ما لم يعلُ وجه مصري دعي للوزارة من قبل. فقد تصوروا انهم مقبوض عليهم! إذ أن الدعوة التي وصلتهم لم تبين لماذا دعوا إلى «مجلس قيادة الثورة المخيف».. ولقد رأيت أحد المرشحين متجهاً إلى القاعة ومن خلفه ضابط من الشرطة العسكرية، والمرشح المسكين يتلفت حوله وكأنه يطلب الغوث والنجدة. فلما رآني، وكان يعرفني، هتف باسمي، واندفع نحوي، ولولا الحياء لألقى بنفسه على صدري!»[٥٨].

وكانت عملية الترشيح والمداولة والإتفاق في النهاية على من يُقبَل ترشيحه مهزلية ومفجعة في آن معاً: «فقد شهدت هذه القاعة مشهداً طريفاً حقاً (!) فعندما كانت المداولات بين الضباط، من جهة، والمدنيين من جهة أخرى، تسفر عن الاتفاق على إسم من الأسماء، يصبح على رئيس مجلس قيادة الثورة الإتصال به تليفونياً ليدعوه للإشتراك في الوزارة. وقد قام الرجل بتلك المهمة، ودعا أشخاصاً لم يكن قد سمع بأسمائهم من قبل، للإشتراك في (حكم مصر) فكان يتلقى الإسم، ثم يُطلَب له صاحب الإسم على التليفون، وإذ يهمّ بالكلام يكون قد نسي الإسم، فيطلب أن يذكّر به، فيذكر له الإسم وسط ضجيج القاعة، فلا يسمعه جيداً، فينادي من طلبه في التليفون باسم غير اسمه، فيصحّح له الإسم، ويصحّحه هو بدوره، والمرشح الذي على الطرف الآخر من التليفون مندهش لا يدري منذا الذي يعابثه على هذه الصورة، ويحسب أن الأمر مزاح كله بينما هو، في واقع الأمر، جدّ خالص»[٥٩].

جدّ مميت، في الواقع. فالحكومة التي شكّلت بهذه الطريقة الشبيهة بما يفعله المهرجون في حلبة السيرك بين فصول العرض ليضحكوا الناس ريثما يستعد اللاعبون على الحبال أو آكلوا النيران للفصل التالي، شكّلت من أولئك الناس المرتعبين مما قد يفعله بهم ضباط «مجلس قيادة الثورة المخيف»، أو المندهشين لتلك المكالمات التليفونية التي ظنوها مزاحاً عابثاً، وتألفت من أناس لم يكن بعضهم «يعرف أسماء البعض الآخر»، بل لعله لم يسمع بها من قبل، وكان بعضهم، لو قيل له قبل الاشتراك فيها بنصف ساعة، أنه سيشتغل بالسياسة، (حرياً بأن) يستلقي على قفاه من الضحك، بل وكان منهم من لو قيل له أنه سيشترك ـ مع بعض الذين زاملهم فيها ـ في رحلة راحة واستجمام (لا في حكومة تحكم مصر) لرفض مجرد السير معهم في الطريق. كما كان منهم من دخل الوزارة لمجرد أن صديقاً (من أصدقاء الضباط) رشحه لدخولها»![٦٠].

وبطبيعة الحال، لم تنته ـ بتشكيل تلك الحكومة الثورية الأولى ـ عمليات الترشيح والاستبدال والإقصاء: «فالبقاء في الوزارة ـ خصوصاً في أوقات الأزمات ـ يحتاج إلى قدرة «سياسية». فلا تنفع

الكفاءة الفنية وحدها. ولا ينفع الخلق القويم وحده. فالمرونة التي ترتفع أحياناً، أو تهبط (بالأصحّ)، إلى المداورة، ثم المنافقة وضبط النفس حتى لا يندفع السياسي إلى معارضة ومهاجمة كل ما لا يعجبه، قد تتحول، مع الزمن، إلى وصولية تبرر كل خطأ، وتؤيد الحاكم في كل ما يقول ويعمل. ولكن الظروف، وأيضاً الحظوظ، لهما دورهما، وكلمتهما، فيما يرفع الناس وما يهبط بهم. **فقد يكون الفرق بين دخول الوزارة، أو دخول السجن، بل صعود درج المشنقة، مجرد حركة صغيرة، أو دخول زائر غير متوقع، أو تعطل خط تليفوني!.**

«ولديّ على ذلك أمثلة كثيرة. فمرشح حسن الهضيبي الأول للوزارة في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، كان كمال الديب، محافظ الاسكندرية في ذلك الوقت. لكنه لم يدخل الوزارة لمجرد وجوده في الإسكندرية يوم تأليفها، وكان جمال عبد الناصر حريصاً على أن يتم تأليف الوزارة في تلك الليلة (حتى يستطيع الذهاب إلى السينما لأنه لم يكن قد شاهد فيلماً واحداً منذ شهرين)(*) رغم أنه كان من الممكن تأليفها وتأجيل حلف اليمين بالنسبة لكمال الديب إلى اليوم التالي»(٦١).

ولقد كان ذلك كله طبيعياً ومتماشياً مع منطق الأشياء. فالثورة قد «أمسكت» العِزْبَة، بالتعبير الذي استخدمه الضباط دائماً، وأمّنتها كعِزْبَة خاصة. وذلك ـ من مبدأ الأمر كان الهدف، وقد تحقق. أما من يستخدم كخولي زراعة في العِزْبَة لـ «يمسك» مسائل العلف (وزارة التموين) أو تدريب صغار القطعان (وزارة التربية)، فمسائل ثانوية. وهكذا «استمر اختيار الوزراء وأشباههم من (المسؤولين) للمصادفات»(٦٢).. وقد لا يكتمل الكلام إلا إذا ذكرنا مستشاري الرئيس جمال. فالناس كانوا يحكمون على الأمور بظاهرها، فيظنون، مثلاً، أن السيد حسن صبري الخولي، «ممثل الرئيس الشخصي»، هو واحد من أقرب الناس إلى الرئيس، ومن أكثرهم تردداً عليه واختلاطاً به. لكن الواقع كان أبعد ما يكون عن هذا التصور الذي له ما يبرره تماماً. فقد قال الأستاذ حسن صبري الخولي نفسه لصديق مشترك اعتاد أن يفضي إليه بمتاعبه : «هل تصدِّق أني لم أرَ جمال عبد الناصر على انفراد، خلال أكثر من عشر سنوات، إلا مرتين فقط؟ وكانت مقابلتي له على هذه الصورة في المرتين بناء على طلبي، أما فيما عدا هاتين المرتين، فقد كنت أقابله مع غيري من الزائرين الكبار!» وقد قال «مستشار» آخر للرئيس، هو السيد حسين ذو الفقار صبري، لنفس الصديق، وكان حسين قد نقل من منصب وكيل وزارة الخارجية إلى منصب مستشار الرئيس للشؤون الخارجية، وكان قد انقضى على تعيينه بهذا المنصب أكثر من تسعة أشهر : «السؤال الوحيد الذي وجهه إليّ الرئيس جمال هو سؤاله عن صحتي، حينما التقينا، مصادفة، في حفلة زفاف ابنة أحد كبار الضباط. وأراد الرئيس أن يمر حول مائدة الشاي لسبب ما، وكنت على رأس المائدة، وكان المكان ضيقاً، فالتقى وجه الرئيس بوجهي، فقال لي : إزيّ صحتك يا حسين؟»(٦٣).

(*) انظر الهامش رقم (١١).

٤
من الرمضاء إلى النار

ليست الديكتاتورية داء طارئاً من أدواء العالم الحديث. فالديكتاتور أو «الطاغية» (Tyrant) بلاء عرفه اليونان والرومان في العالم القديم. إلا أن الطغاة في العالم القديم كانوا يعطون سلطاتهم الشمولية لفترات محدودة تحت ضغط ظروف استثنائية واستجابة لحالات طارئة. وفي حالة اليونان، كانت لفظة «طاغية»، أصلاً، لفظة محايدة تعني أن من تطلق عليه رجل استولى على السلطة وحازها بغير حق دستوري مشروع (على العكس ممن ينصَّب ملكاً، على سبيل المثال)، ولم تكن تعني الحكم على نوعيته كشخص أو كحاكم. والواقع أن الطغاة اليونان تباينوا كثيراً، فبعضهم، كبيسيستراتوس في أثينا، حكم حكماً خيِّراً واحسن سياسة أمور المدينة، فوضع حداً للحرب الأهلية، وساعد على حل المشكلات الاقتصادية وتقدم مدينته في مجالات عديدة. «إلا أن السطوة العسكرية غير المتحكم فيها كانت الشر المستطير الذي كمن في بنية تلك النظم الديكتاتورية، وحيثما لم تظهر آثاره في الجيل الأول، تبدت واضحة في الجيل الثاني أو الثالث مما انتهى بالطغاة عادة إلى حيث أصبحوا مستحقين للمعاني التي تنطوي عليها اللفظة الآن»[١].

ونحن هنا نتحدث عن «دولة المدينة» اليونانية، في تلك الأزمنة البعيدة، لا عن دولة كمصر تتقاذفها الأنواء وتهدد بابتلاعها مياه القرن العشرين في نصفه الثاني المخيف.

ولربما بدأ جمال عبد الناصر ـ وهو الوطني الذي لا شك في وطنيته ـ خيّراً، وبدأ غير راغب في أن يتحول إلى طاغية معاصر، إن لم يكن لشيء فلعلمه بمدى قدراته وضآلة معارفه في مواجهة المهمة التي تنوء بها الجبال : مهمة إقالة مصر من عثرتها، وإخراجها مما أوصلها إليه العهد الملكي الفاجر. إلا أن الذي حدث ـ والعبرة دائماً بالخواتيم ـ أنه، بحكم استعداداته الشخصية، وبفضل جبن المحيطين به وخنوعهم وغشم معاونيه الأقربين من الضباط الذين حملهم إلى السلطة معه، وتملق المنتفعين وتأليههم له، وجد نفسه في النهاية وقد تألَّه. فهو يقول للشيء (في العِزْبة) كن فيكون، ويفعل بقطعانها ما شاء وقت شاء كيف شاء، بلا معارضة ولا حساب، ويفعل بمن وضعهم حوله في وضع «خولي الزراعة»، من وزراء ومسؤولين، ما شاء وقت شاء وكيف شاء، فلا يترتب على ما يفعله بهم أو ما يعاملهم به من استهانة وازدراء أي رد فعل، لا من جانبهم، ولا من جانب «صناع الرأي» و«الحكماء» (فقاقيع القاموس الساداتي)، وبكل تأكيد من جانب القطعان. «وما دام النظام الديكتاتوري تحكمه أسود مهيبة وشامخة، فمن الطبيعي أن يكون هناك، على الطرف الآخر، فئران ـ وإلا فعلى أي شيء يستأسد الأسد»؟[٢].

وبطبيعة الحال، تظل غريزة البقاء أقوى غرائز الكائن الحي. فالجرذان تهرب من القطط، فما بالك بأسد مفترس؟ غير أن غرائز الحيوان تعدِّلها وتكيِّفها آدمية الإنسان. فحب البقاء لدى الإنسان يظل ـ ما لم ينحط الإنسان إلى مستوى السائمة ـ مرتبطاً بالعقل، وبالضمير، وبالروح. والعقل وحده، حتى مع استبعاد الضمير والروح، حري بأن يوقف من لم يتخل عنه على أن اللوذ بجحور الجرذان ليس ضمانة البقاء، وأن التفريط في كل الحقوق طلباً للبقاء (أي النجاة من وحشية الحاكم الفرد أو الطاغية/الإله) يؤدي إلى عكس المقصود منه تماماً، فيتهدد الفرد المتنازل المستسلم، والشعب المتنازل الخانع، في بقائه ذاته، فيكون الفرد أو الشعب قد تنازل عن آدميته وتحول إلى جرذ ليبقى، فحكم على نفسه بالفناء.

ولقد تركنا الرئيس جمال عبد الناصر، في آخر الفصل السابق، وهو يلتقي بمستشاره لشؤون السياسة الخارجية حسين ذو الفقار صبري، صدفة، في حفل زفاف كريمة أحد كبار الضباط، فيسأله عن صحته الغالية، ويكون ذلك هو السؤال الوحيد الذي يوجِّهه إلى مستشاره خلال الأشهر التسعة التي انقضت بين تعيينه في المعية الرئاسية وليلة ذلك الزفاف الميمون. فمن كان «الرَّيِّس» يستشير في شؤون السياسة الخارجية؟ لا بد أنه كان يستشير الدكتور محمود فوزي. لكن هذا ما يحكيه فتحي رضوان :

«.. حدث أثناء انعقاد اللجنة (التي كانت تناقش بيان الوحدة مع سوريا) وكان معنا بعض الموظفين المصريين في رياسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، أن دفع باب الغرفة التي كنا مجتمعين فيها برفق، وظهر من خلف الباب الدكتور محمود فوزي، وزير الخارجية المصرية. فلما رآنا أغلق الباب بسرعة وكأنه أتى أمراً

إدارياً (مستنكراً)!! وكانت هذه الحركة من جانب الدكتور فوزي كافية لأن تثير عفيف البزري - وكان على ما أذكر قائد الجيش السوري ووزير الحربية بسوريا - فقد صرخ «كيف.. كيف سيدي! وزير الخارجية المصرية يتحرج من أن يدخل علينا وأن يسألنا إلى ما وصلنا ويمنحنا بعض توجيهاته؟ أليس ذوبان بلده في كيان أكبر عملاً من أخص اختصاصات الخارجية؟ ما بيصير هدا». فرد عليه البيطار قائلاً «ولكن الدكتور فوزي يعلم أن المجتمعين شكلوا لجنة رباعية لوضع البيان، فلا يجوز له أن يقحم نفسه على هذه اللجنة». (وهذا كلام سليم. فالدكتور فوزي لم يكلف بالإشتراك في اللجنة، رغم أن العملية من أخص اختصاصات وزارته، بل كلف بالاشتراك فيها فتحي رضوان وعلي صبري، ولم يحضر علي صبري).. وكان ذلك داعياً لأن نترك البيان لفترة غير قصيرة لمناقشة شخصية الدكتور فوزي. وقد انضم إلينا في الحديث الموظفون الفنيون الذين كانوا معنا في الحجرة، وقد بدأوا الحديث أول الأمر على استحياء، ثم لما اطمأنوا إلى أن أحداً لم يمنعهم، أفاضوا في الحديث عن أسلوب الدكتور فوزي وخطته. وذكروا أنه ترك وزارة الخارجية للسيد حسين ذو الفقار صبري - وكيلها - وأنه تقريباً لا يأتي إلى مكتبه، وأن سكرتيره الخاص نقل في إحدى حركات التنقلات دون أن يعرف الدكتور فوزي فضلاً عن أن يستأذن في ذلك..»[٦٦].

والمعروف الآن مما كتب عن تلك الفترة من تاريخ العِزّبة أن الدكتور فوزي كان رجلاً حصيفاً، وأنه بقدر ما استطاع تباعد - لئلا يدهمه قطار أو تصبه قذيفة، فوق أن أحداً لم يسأله. فالزعيم كان «رأيه من دماغه» كما يقول المصريون. ومعارضته وإزجاء النصح إليه مجازفة حمقاء يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة.

ومنذ البداية، اتضحت آثار كل ذلك جلية. فقد اجتمع فقر الخلفية الثقافية، وانعدام الفكر وراء حركة الاستيلاء على السلطة، والعنجهية العسكرية التي تتعامل مع الأشياء والناس من فوهة المسدس، والشعور بالسطوة التي لا تحد أثر الاستيلاء على العزبة واعتبارها غنيمة حرب **والاستغناء عن الرأي والاستعلاء على المشورة**، ومن جماع كل ذلك ارتكبت الثورة أول أخطائها المميتة : استجارت من رمضاء الاحتلال البريطاني ووعثاء النظام القديم المتحالف مع ذلك الإحتلال، بنار أميركا. **ومن وجه بعينه، يمكن القول أن تاريخ ثورة ٢٣ يوليو تألف من سلسلة من الأخطاء نبعت كلها من تلك «الخطيئة الأصلية»، إن صح التعبير، خطيئة جعل مصر تقفز من المقلاة إلى النار، أي إلى حضن أميركا، وما ترتب عليها من تخبُّط - عندما بدأت أميركا تطالب النظام بسداد ديونها في عنقه - بين أرجل القوى العظمى، والارتماء لوقت في حضن أفظع من حضن أميركا، هو الحضن السوفياتي، الذي ما لبثت أن خرجت مولولة منه لتعود فترتمي - لا في حضن أميركا هذه المرة - بل تحت قدميها، وبالتبعية تحت قدمي إسرائيل.**

عندما خطَّط جمال عبدالناصر لحركته، وبعد أن نجحت الحركة واستولت على الحكم، ظل التفكير السياسي لعبد الناصر منحصراً في بريطانيا. وبطبيعة الحال، كان لذلك ما يبرره - سياسياً ووطنياً. فبريطانيا كانت القوة الأجنبية التي احتلت مصر عسكرياً منذ ١٨٨٢، وعاش في حماها وبالتواطؤ معها النظام القديم الذي نشأت الحركة أصلاً لتنتزع السلطة منه، ومارس فساداً وطغياناً ما من شك في أنه كان من مصلحة الدولة القائمة بالاحتلال أن تغض الطرف عنه، بل تشجعه وتحميه. وفي أواخر أيام ذلك النظام، كانت مصر تدار علانية وصراحة من دار المندوب السامي البريطاني.

لكن المشكلة، فيما يخص الفكر السياسي للثورة وما تسبب فيه قصور ذلك الفكر، أن التركيز - فيما يخص وضع مصر في عالم معقد متراكب المؤثرات متداخل المطامع والصراعات - انحصر في بريطانيا، وتوقف عندها، كما لو كانت هي كل المشكلة، رغم أن **بريطانيا، عندما نشبت الثورة في سنة ١٩٥٢، كانت قد فقدت مكانتها الأمبراطورية القديمة، وتخلت عن معظم دورها في العالم للولايات المتحدة الأميركية.**

والمشكلة الأخطر أن الافتقار إلى فكر سياسي ومستنير لم يكن كل السبب فيما لا سبيل إلى تسميته إلا بحُواذ أو وسواس عبد الناصر البريطاني. ولعل أنور السادات، في كتابه «قصة الثورة» الوحيد من **اللصيقين** بعبد الناصر الذي ألقى بعض ضوء - غير مقصود في الواقع - على خلفية **ذلك الحُواذ الذي بدا دائماً كحزازة شخصية بأكثر مما تحدد كموقف سياسي**. والحكاية التي رواها السادات في كتابه

القـديم ذاك الذي ألفـه ونشره في ظل عبـد الناصر، وعلقت منـه تلك الحكـاية بـالذاكـرة، أنه زامـل عبد الناصر في مستهل الحياة العسكرية بمعسكر من معسكـرات الجيش ببلدة منقباد بالصعيـد، كان قـائده وكبار ضباطـه من الإنجليز، وأن ذلـك القائـد أمر عبـد الناصر ذات ليلـة بالخـروج من «ميس» الضباط بالمعسكر لأنه لم يظهر بالمظهر الذي كان قـائد المعسكـر يعتبره لائقـاً. ويطيل السـادات في كتابـه وصف الليلة الليلاء التي قضاها عبد الناصر تحت نخلة أو شجرة في أرض المعسكر وهو يغـلي من الإهانـة التي لحقت به على يد ذلك الضابط البريطاني المتعجرف، متسائلاً المرة تلو المرة «بلد من هي؟».

ومن كـل ما كتب عن عبـد الناصر، وكـل ما اتضـح من تصرفاتـه السياسيـة والداخليـة، كان الـرجـل رحمـه الله يتمتع بكبرياء عارمة مفرطة في الحساسية. والذي لا شك فيه أن مثل هذه المعاملة المتعجرفة المتعـالية من ضباط أجانب (أو حتى غير أجانب، فيما يتضح من مشكلة «نادي الضباط» وحسين سري عامر) كانت ذات أثر بالغ العمق طويل المدى في تشكيل اتجاهاته ومواقفه وضروب كـراهياتـه. ولقد بـدا دائماً في كـل تصرفات عبد الناصر وخطبه ومواقفه كما لو كان قد تصرف حيـال بريطـانيا بـالذات بقـدر من الكراهيـة والضغينـة جعله شبـه مُصِرّ على استفـزازها وتحقـيرها كـدولة وأمَّـة، حتى ولو عـلى حساب مـا تقتضيه متطلبات الحكم والديبلوماسية في مجالات التعامل بين الدول، وإصراره على تعييرها بأنها «الدولة الذيل».

وعبد الناصر، كأي مصري وطني آخر، لا يلام على تلك الحزازة المبررة تجاه دولـة أجنبية احتلت بلـده وعاملته كمستعمرة واستغلته في السلم والحرب على السواء بقدر كبير من الاستهانة والعجرفة :

«ولقـد بلغت أهمية مصر بـالنسبة لـلاستراتيجيـة البـريطـانيـة حـداً جعـل وينستـون تشرتشـل يـأمـر، في سبتمبر/أيلول ١٩٤٠، ولم تكد تنقضي ثلاثـة أشهر عـلى دنكرك، والجيـوش الألمانيـة تحشد لغـزو بريطـانيا، بإرسال تعزيزات، تضمنت أعداداً من الطائرات، أخذت من القوات المدافعة عن الجزر البـريطانيـة، إلى مصر عملاً على الاحتفاظ بمصر وقناة السويس. فلقد كان بالوسع التضحية بسنغافورة، مثلاً، أما مصر فلم يكن من الممكن التخلي عنها.

«وكانت القاهرة مدينة مشتعلة بالنور تضج بالحركة والنشاط، توافرت فيها كل ما يتطلبـه جيش حديث من خدمات للقوات البريطانية، والاسترالية، والهندية، وقوات كينيا، ونيوزيلندا، وجنـوب إفريقيـا التي احتشدت فيها. وكان الضباط السادة(«Officers and Gentlemen») الذين قادوا تلـك القوات الضخمـة يستمتعون في القاهرة بالأنبذة، والكـافيار، وطيـور الصيد، وقـاعات القمـار، وحلبات سبـاق الخيل، ومـلاعب البولـو، وكذا بصحبة أعداد كبيرة من الصحفيين والسـاسة والممثلـين والممثلات من فـرق الترفيـه التي كانت تتـوافد عـلى مفترق الطرق الأمبراطوري ذاك، مما جعل الحرب أكثر قابلية لأن تطاق.

«ولقد كان أمراً طبيعياً بالنسبة للبريطانيـين أن يعاملـوا الحكام الإسـلاميين التقليـديين كـأمراء نيجـيريا الشمالية، وأمراء السعودية، وسلاطين الملايو، معاملـة متصفة بـالإحترام. أمـا مصر، فعلى العكس من ذلـك، أدى الاعتياد على الخنوع للحكم الأجنبي منذ آلاف السنين، والاستعداد لـلإنحناء، والـرفض غير المتعقـل ـ فيما رآه البريطانيون ـ من جانب القيادات الوطنية للقبول بواقـع القوة، وميـل الملك والقـادة السياسيـين إلى التآمر والغدر، إلى جعل كثيرين من البريطانيين يعاملون المصريين بإزدراء. فبـالنسبة إليهم لم تكن مصر بلـداً حليفاً في الحرب، إذ لم تعلن مصر الحرب إلا في فبراير/شباط ١٩٤٥، عنـدما بـدا واضحاً من الـذي سيكون الرابح المنتصر فيها، بل ظلت مجرد تابع وخادم. وبالنسبة لمعظم المصريين، ظلت بريطانيا قوة احتلال مكروهة متصفة بالعجرفة، وبذا كان عدم الاكتراث لمـا قد تنتهي إليـه الحرب النـاشبة بـين القوى الأوروبيـة موقفـاً طبيعياً ومعقولاً فيما يخصهم»[١٧].

وقد وصل ذلك الإزدراء لمصر إلى ذروته في أحداث ٤ فبراير/شباط ١٩٤٢ المشهـورة، التي يقول نفس المرجع البريطاني أن :

«مايلز لامبسون تصور أنه حل مشاكله المباشرة، لكنها، كحفلـة الإعدام والجلـد العلنية في دنشـواي، كان مقدراً لها أن تؤدي إلى جعل المواجهة التالية بين الإمبريالية البريطانية والوطنية المصرية أشد قبحاً من كل ما سبقها. وقد كتب ضابط مصري شاب كان قد عاد لتوه من الخدمة بالسودان، وهو الملازم جمال عبد النـاصر، في رسالة إلى صديق له، قائلاً عن أحداث ٤ فبراير/شباط هذه : «ما الـذي يمكن عمله الآن وقـد حدث هـذا وتقبلناه باستسلام وخنوع؟... إنني مؤمن بأن الاستعمار، إذا ما شعر بأن بعض المصريين على استعداد فعلاً للتضحية بحياتهم ومقابلة القوة بالقوة، سوف يتراجع كعاهرة»[١٨].

فعبد الناصر، الضابط المصري، ابن الشعب، الوطني، الشاب، لم يكن يلام ـ كالآلاف، بل الملايين غيره

من المصريين ـ على رفضه لكل ذلك الخنوع والاستسلام. ولم يكن يلام على تمرده على النظام القديم العفن الذي حكم في حمى الاحتلال وبفضل ذلك الخنوع والاستسلام. ومما يشرِّف عبد الناصر أنه كان ـ كمصريين كثيرين غيره ـ على استعداد للتضحية بالحياة إنقاذاً لمصر مما كانت فيه. لكنه لم يكن مما يخدم مصر وينقذها أن يتصدى عبد الناصر لمشكلتها المخيفة المتمثلة في الضعف والتخلف والفساد في العالم الغابة، ويتصدى لقيادتها عبر مخاضات العصر، بفكر منحصر في بُعد واحد من أبعاد عديدة متداخلة متشابكة، محاصر بحزازة منغلقة على ذاتها وجدت لها منطلقاً في توجُّهات كانت ـ رغم عشوائيتها المرتبكة وقيامها على أسس عاطفية ـ مفضية إلى نتائج اعتبرت منجزات ضخمة.

وفيمايتعلق بالجلاء عن مصر، كانت تلك عملية من عمليات تصفية الأوضاع الإستعمارية القديمة وإخلاء الساحة أمام الأمبراطورية الأميركية الصاعدة. فعندما تولَّت حكومة العمال الحكم في بريطانيا بعد أن أحال الشعب البريطاني وينستون تشرتشل إلى بدايات الاستيداع السياسي، تمسّكت بريطانيا بوجوب إنهاء الوضع الاستعماري القديم في سوريا ولبنان، بالاستقلال عن فرنسا، وفي مصر، بإجلاء القوات البريطانية التي كانت متواجدة إلى برقة، بليبيا. وكانت بريطانيا تتطلع إلى وضع ليبيا تحت وصايتها عن طريق الأمم المتحدة، معتمدة على العلاقات الطيبة التي كانت قد أقامتها مع أسرة السنوسي أثناء لجوء تلك الأسرة إلى مصر إبَّان الحرب. وعندما فشل مشروع الوصاية على ليبيا، بفضل المناورات الأميركية في الأمم المتحدة، اتجه تفكير أرنست بيفن، وزير خارجية حكومة العمال، إلى إجلاء تلك القوات من مصر إلى فلسطين، التي كانت ما زالت تحت الإنتداب البريطاني، وإلى أماكن أخرى كقبرص، ومالطة، في البحر الأبيض المتوسط، وشرق الأردن وعدن، في الأراضي العربية. وفي مايو/أيار ١٩٤٦، أعلن بيفن في مجلس العموم أن الحكومة البريطانية مستعدة لسحب القوات التابعة لها من مصر، حتى بدون الاتفاق مع الحكومة المصرية على أية ترتيبات مستقبلية تكفل الدفاع عن أمن المنطقة، مستعيضة في ذلك بتمركز قوات بريطانية في بلدان أخرى بديلة. وكان أن هبَّ وينستون تشرتشل، الذي كان قد بات رئيساً للمعارضة، للقيام بدوره القديم الذي كان العصر قد تخطاه : دور المدافع عن بقاء الأمبراطورية، فاشتبك في ساحة مجلس العموم، في شجار برلماني حاد مع أرنست بيفن، أخذ كل منهما، في غماره، يهز قبضته في وجه الآخرة، بالخلاف لأسلوب التعامل البريطاني. غير أن بيفن فشل في تحقيق ما كان يرجوه من الاتفاق الذي عقده مع إسماعيل صدقي (باشا)، رئيس وزراء مصر، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٦، والذي تعهد بموجبه بسحب القوات البريطانية من المدن المصرية الرئيسية بحلول مارس/آذار ١٩٤٧، وسحبها من منطقة القناة بحلول سبتمبر/أيلول ١٩٤٩. ففي مصر، عارض حزب الوفد الاتفاق باعتباره منقوصاً، وتمسك بأن يشمل الإنسحاب خروج القوات البريطانية من السودان وأن يُعتَرف بملك مصر ملكاً على مصر والسودان. ولما عجز صدقي (باشا) رحمه الله، عن الوفاء بالمطلبين، رفض البرلمان المصري التصديق على اتفاق صدقي/بيفن، واضطر صدقي إلى الاستقالة. وأثر ذلك، سحب البريطانيون قواتهم من المدن المصرية، وركزوا تلك القوات في منطقة القناة. إلا أنه بدلاً من أن يلتزم البريطانيون بنص معاهدة ١٩٣٦ الذي قضى بألا يتجاوز عدد جنودهم المتواجدين على الأراضي المصرية عشرة آلاف جندي، حشدوا في منطقة القناة ثمانين ألفاً من الجنود.

وبقية القصة ما زالت ماثلة في الأذهان، وبخاصة عملية دفع عساكر الشرطة المساكين بثيابهم المهلهلة وبنادقهم العتيقة، باسم الوطنية، إلى مذبحة قال البريجادير إكسهام، قائد القوة البريطانية التي اشتركت فيها أنها «كارثة، أشبه بإطلاق النار على سرب من البط قاعد في بِرْكَتِهِ، يوم «السبت الأسود»، ٢٦ يناير كانون الثاني ١٩٥٢، الذي أعقبها، وعرف بيوم حريق القاهرة.

إلا أن غير المعروف وراء كل ذلك ـ ويبدو من تسلسل الأحداث أنه كان غير معروف ولا متصور، بوجه خاص، لدى الضباط الأحرار الذين أخذوا على عواتقهم تخليص مصر مما كانت فيه ـ أن وزارة العمال البريطانية التي تولت الحكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن وزارة خيرية أخذت على عاتقها تحرير الشعوب المحتلة في الشرق الأوسط من الاحتلال البريطاني والفرنسي، وأن ارنست بيفن لم يكن محسناً كبيراً. فتلك كانت مرحلة تغير رئيسي في «تنظيم» العالم بعد تغير أوضاع القوى الكبرى. ولقد كان

المؤشر الأول على ذلك، «ميثاق الأطلسي» الذي صدر على شكل بيان مشترك إثر اجتماعات مطولة عقدت على ظهر السفينة الحربية الأميركية «أوجسطا»، والسفينة الحربية البريطانية «برينس أوف ويلز»، بخليج أرجنتيا، بنيوفاوندلاند، خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ أغسطس/آب ١٩٤١، قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بشهور، بين الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرتشل واتفقت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على ما يلي بين ما اتفقتا عليه من مبادىء أخرى تضمنها الميثاق :

«١ ـ تعلن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تخليهما عن الاتجاهات التوسعية الإقليمية وغير الإقليمية.

٢ ـ تعلنان تأييدهما لحق الشعوب في اختيار نظم الحكم الخاصة بهما».

وبطبيعة الحال، لم يكن «ميثاق الأطلسي» تعبيراً عن غيرية الولايات المتحدة وبريطانيا وتجسيداً لرغبة مباغتة حارة انتابت روزفلت وتشرتشل لمنح البلدان غير المستقلة استقلالها، بل كان رسماً كروكياً للمستقبل ما لبثت خمس عشرة دولة من الدول المشتركة أنئذٍ في محاربة المانيا وإيطاليا، على رأسها الاتحاد السوفياتي، أن أيدته. وقد تجسد جوهر ذلك الإعلان عن «شكل الأشياء القادمة» واتخذ شكله النهائي في «إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٦٠ تنفيذاً لما نص ميثاق المنظمة الدولية عليه من «الحقوق المتكافئة وحق تقرير المصير لكل الشعوب».

ولقد كان ذلك كله، ابتداء من «ميثاق الأطلسي»، إلى «ميثاق الأمم المتحدة»، إلى «إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة»، بمثابة تقنين دولي للتغير الذي ترتب على خروج الولايات المتحدة الأميركية منتصرة، من الحرب العالمية الثانية، على الحلفاء قبل الأعداء، وتربُّعها على قمة عالم خرجت أمبراطورياته القديمة من الحرب محطمة مهلهلة ومفلسة، وتمتعت الولايات المتحدة فيه بوضع القوة الرئيسية الأعظم والأثرى والأقوى، بغير منافس إلا الاتحاد السوفياتي.

وكان الوضع الذي اتخذته الولايات المتحدة في ذلك العالم وضعاً جديداً في العالم الحديث، لم تكن له سابقة في العالم القديم إلا الأمبراطورية الرومانية، وهو وضع حلت فيه محل الأمبراطوريات الأوروبية القديمة في إدارة شؤون العالم ومحاولة تشغيله لحسابها بغير حاجة إلى الإحتلال العسكري الاستعماري القديم، مستعيضة عن ذلك الاحتلال الأجنبي للمستعمرات باحتلال «أقاليم الأمبراطورية» احتلالاً داخلياً بالوكالة عن طريق النظم «الوطنية» الحاكمة والقوات العسكرية وقوات الأمن التابعة لتلك النظم.

غير أن كل تلك التغيرات في أوضاع الكوكب والقوى المسيطرةعليه كانت أبعد ما تكون عن اهتمامات ضباط شباب لم يكونوا، فيمابدا، يرون أبعد من مشكلة نادي الضباط، والعساكر الإنجليز في منطقة القناة.

ولنصغ إلى ما رواه محمد حسنين هيكل في كتابه «عبد الناصر ـ وثائق القاهرة»، وقد استخدمنا نسخته الفرنسية التي خاطب هيكل من خلالها العقلية الأوروبية متحرراً من أية محاذير قد تكون مارست «الرقابة الذاتية» باللغة العربية.

«في ليلة الثورة، بعث قائدا المعسكرين، الرئيس عبد الناصر والملك فاروق، رسلاً إلى السفير الأميركي جيفرسون كافري. فلقد كان من الممكن، كما هو واضح، أن يتدخل الجيش البريطاني المتواجد بمنطقة القناة، لصالح النظام القديم، وكانت لذلك التدخل المحتمل سابقة، نظراً لان الإنجليز كانوا قد بحثوا جدياً مسألة التدخل من عدمه، بمناسبة حريق القاهرة الذي كان قد وقع قبل خمسة أشهر فقط من الإنقلاب (وقد استخدم هيكل هنا، في النص الفرنسي لفظة «الإنقلاب» لا لفظة الثورة، وهو ما لا يمكن أن يفعله في نص عربي)، وكان سير رالف ستيفنسون، السفير البريطاني وقتها، ضد التدخل، بينما كان الجنرال ارسكين راغباً فيه، وفي النهاية، لم يتدخل الإنجليز. غير أن فرصة جديدة للتدخل كانت قد اتيحت لهم، في هذه المرة (ليلة الثورة) وكان على الرئيس عبد الناصر أن يأخذها في الحسبان. وهكذا فإنه اتخذ كل الاحتياطات العسكرية بان بعث بلواء كلف بقطع طريق السويس، كما ارتجل خطاً دفاعياً، ووضع عدداً من القوات كاحتياطي للتصدي لأي هجوم محتمل من جانب البريطانيين.

«غير أن الأمر كان يتطلب جهداً سياسيا يتواكب مع الإحتياطات العسكرية. فقد أراد ناصر أن يعرف العالم أن الثورة مسألة داخلية لا تخص إلا المصريين وأنها لن تؤثر على مصالح الأجانب الذين يعيشون في مصر أو تمس سلامتهم. وكان ذلك السبب في أنه قرر، في يوم الإنقلاب، في الساعة الثالثة صباحاً، أن يبعث برسالة إلى السفير الأميركي يشرح له فيها أهداف الثورة.

«إلا أن المشروع اعترضته عقبة غير متوقعة. فلم يكن أحد من الضباط الشباب (القائمين بالحركة) يعرف كافري، وقد بدت صعوبة توصيل رسالة كهذه إليه في ساعة متأخرة كهذه جلية للجميع، كما بدا أنه سيكون من الصعب أيضاً أن يصدقها. وإذ ذاك قال علي صبري أنه على معرفة بالملحق الجوي الأميركي، فكان أن أركب بسرعة في سيارة انطلقت به إلى منزل الملحق، وبعدها بنصف ساعة كانت رسالة عبد الناصر التي شرح بها موقف الثورة وكونها قضية داخلية ودعا فيها إلى تحذير البريطانيين من التدخل، في يد المستر كافري»[٦٩].

والطريقة التي يطرح بها هيكل ـ الصحفي المتمرس في مجال «تلوين» وتمييل (Slanting) الأخبار ذلك الاتصال الاستهلالي بأميركا، توحي بأن الغرض منه كان «جهداً سياسياً يتواكب مع الاحتياطات العسكرية» التي اتخذها عبد الناصر لتأمين حركته من تدخل البريطانيين بجزء أو بكل قواتهم التي تجاوز عددها ٨٠ ألفاً من قواعدهم القريبة من القاهرة بمنطقة القناة. وهذا، كما هو واضح طرح يجب التوقف عنده والتفكير فيه. فلواء واحد من ألوية الجيش المصري لم يكن قادراً، بمساعدة عدد من عساكر «الخط الدفاعي المرتجل»، على صد هجوم بريطاني متصف بالتصميم، لو كان الجنرال أرسكين قد تلقى تعليمات من حكومته بالتدخل. وبذلك فإن الحماية الحقيقية للثورة في ليلتها الأولى جاءت من الولايات المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة كانت الجهة الوحيدة في هذا العالم الواسع القادرة على أن تكفّ الحكومة البريطانية عن إصدار تعليمات لأرسكين بالتدخل عسكرياً لضرب حركة عبد الناصر واجتثاثها بحمام دم صغير. ولقد كان ذلك التدخل الأميركي لدى بريطانيا منعاً لها من التدخل لصالح فاروق، أمراً متماشياً مع طبائع الأشياء في سياق العلاقات الجديدة التي كانت آخذة في التشكل والاتضاح في مجال الإدارة الكوكبية لشؤون عالم ما بعد الحرب بين الولايات المتحدة وحلفائها السابقين من البلدان التي كانت تقوم بإدارة شؤون عالم ما قبل الحرب عن طريق أمبراطورياتها التي كان خروج أميركا من تلك الحرب وهي في وضع القوة الأعظم الرئيسية إيذاناً بأفولها. وفي مصر كان القرار الأميركي بعدم التدخل لصالح النظام القديم، ذلك القرار الذي انصاعت له الحكومة البريطانية بلا تململ ولا مناقشة فيما بدا من همود قواتها ليلة الثورة، بداية لعملية تصفية الأمبراطورية البريطانية في ذلك الجزء من العالم، وتسليم المفاتيح للأمبرَاطورية الأميركية.

وبفضل الإفتقار، إن كان الإفتقار يمكن أن يتمخض عن فضل، إلى الوعي بحقائق العصر و«حساباته المعقدة» التي قال السادات أنه ظل يخشى منها على عبد الناصر، كان ذلك البعد الأمبراطوري الأميركي غائباً تمام الغياب من أذهان الضباط الذين تصدوا لقيادة مصر، بل ولقد ظل غائباً من أذهان من «تخصصوا» منهم في شؤون السياسة الخارجية. ولنصغ مثلاً إلى محمود رياض، الذي تحول من ضابط مخابرات، إلى سفير، إلى مستشار للشؤون السياسية لعبد الناصر، إلى مندوب دائم لمصر في الأمم المتحدة، إلى وزير خارجية، وشغل ذلك المنصب الأخير منذ أوائل ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٧٢ :

«كانت هناك أسباب للتوتر بين العالم العربي وبين الدول الغربية الكبرى (يعني الدول الأوروبية الكبرى) منذ مطلع القرن التاسع عشر، بسبب أطماع هذه الدول واحتلالها لأكثر البلاد العربية»[٧٠].

(وأطماع الدول الأوروبية الكبرى واحتلالها البلاد العربية، تعني «الوجود الامبراطوري لتلك الدول، بشكله القديم القائم على الاحتلال العسكري المباشر لمعظم البلدان العربية»).

«وقد ظلت الولايات المتحدة، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بمنأى عن هذا الصراع، مستغرقة في بناء مجتمعها وفي تطوير هويتها الوطنية، وتدعيم وحدتها والسيطرة على أراضيها المترامية الأطراف الحافلة بأسباب الثروة والنماء»[٧١].

وهذا، مع كل الاحترام الواجب لعلم وزير الخارجية السابق وإلمامه بالتاريخ، مخالف للحقيقة كثيراً، ويبدو أن الوزير عندما كتبه فاتته السنوات منذ ١٨٥٠ إلى ١٩٤٥، وفاته «قدر أميركا الجلي» الذي بدا يتضح بعد أن استكملت «تدعيم وحدتها والسيطرة على أراضيها المترامية»، بإعلان الاتحاد وشراء لويزيانا وضم تكساس ونيو مكسيكو وأوريجون وكاليفورنيا، وافتراش أرض القارة الشمالية من أقصاها

إلى أقصاها في القرن الماضي، لا في هذا القرن كما قال محمود رياض، وخروجها إلى العالم كقوة أمبراطورية صاعدة منذ سنة ١٨٩٨. فوزير خارجية مصر تصور أن الولايات المتحدة ظلت بمنأى عن الصراع الأمبراطوري رغم أن صعود الولايات المتحدة وروسيا كقوتين أمبراطوريتين عالميتين في أواخر القرن الماضي كان بمثابة البداية الحقيقية للمرحلة الخطرة من السياسات العالمية التي بلغت ذروتها بخروج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوتين أمبراطوريتين متنافستين على سيادة كوكب الأرض. ومن خلال ذلك التصور المغلوط لوقائع التاريخ الحديث وما أدى إليه من عدم فهم تاريخ العالم الذي نشبت فيه ثورة ٢٣ يوليو و«حساباته المعقدة»، استطرد الوزير قائلاً، (رغم كل مغامرات الولايات المتحدة الاستعمارية منذ ما قبل منتصف القرن التاسع عشر).

«وبالتالي، فلم يكن لها (للولايات المتحدة) مطمع عسكري أو اقتصادي ذو بال في المنطقة العربية، مما استتبع أن العرب ظلوا ردحاً طويلاً من الزمن يتطلعون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة دولية غير استعمارية لعلها تعينهم في نضالهم الدامي للتحرر من نير الاحتلال الأوروبي وخاصة بعد أن أعلن الرئيس الأميركي ويلسون، إثر الحرب العالمية الأولى، مبادئه القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها»![٧٢].

ومن الواضح أن وزير الخارجية خلط هنا بشكل غير مفهوم بين الفقرة ٢ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع في سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيو/حزيران سنة ١٩٤٥، وهي الفقرة التي تنص على أن مقاصد الأمم المتحدة تشمل «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل شعب منها حق تقرير المصير، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الكفيلة بتعزيز السلم العالمي»، وبين النقطة رقم ١٢ من نقاط ويلسون الشهيرة، وهي التي تنص على «التنمية الذاتية للشعوب غير التركية من شعوب الأمبراطورية العثمانية وحرية المرور في مضيق الدردنيل». وربما تسبب التقارب بين «Self - Determination»، أي تقرير المصير، في الفقرة ٢ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، و«Self - Development»، أي التنمية الذاتية، في النقطة ١٢ من نقاط ويلسون الأربع عشرة في ذلك اللبس الذي وقع فيه وزير الخارجية(*). والذي حدث، على أية حال، فيما يخص ويلسون ونقاطه التي لم يرد في أي منها ذكر لمفهوم «تقرير المصير» (Self - Determination)، والتي أعلنها في خطبة ألقاها في ٨ يناير/كانون الثاني سنة ١٩١٨ باعتبارها بياناً عن أهداف الحرب العالمية الأولى وظل يضيف إليها «مبادئ» و«تفاصيل» و«إعلانات» عديدة ومتباينة فيما ألقاه من خطب أخرى بين ذلك التاريخ وتاريخ الهدنة، أنها عُدِّلت تعديلات كبرى في مؤتمر السلام. ولعله كان يحسن بوزير الخارجية أن يتوقف طويلاً عند النقطة الأولى من تلك النقاط، وهي الخاصة بـ «حرية البحار»، ليدرك أن وودرو ويلسون، رئيس الولايات المتحدة، لم يكن بكل تلك الخيرية الغيرية المحسنة إلى الشعوب، وأن نقاطه الشهيرة كانت بمثابة إعلان من الأمبراطورية الأميركية الصاعدة إلى الأمبراطوريات الأوروبية بأن الولايات المتحدة قد قررت الدخول معها في تنافس على العالم. ولقد كانت نقطة «حرية البحار» هذه هي النقطة التي وقفت في حلوق الساسة البريطانيين وانصبّت عليها بالقدر الأكبر معارضتهم، من حيث أنهم كانوا قد ظلوا على إيمانهم بمبدأ السيادة على البحار، للأسطول البريطاني، وبمبدأ ميزان القوى الذي وصفه ويلسون ـ لأنه لم يكن قد بات مواتياً بعد لمرامي الولايات المتحدة ـ بأنه «لعبة كبرى، غير أخلاقية، قد باتت الآن معيبة ومدانة إلى الأبد»!.

غير أن محمود رياض لم يتوقف، للأسف، عند شيء من ذلك، في معرض تلهفه على القول بأنه «ومن ثم، فقد كان جمال عبد الناصر في السنين الأولى بعد ثورة ١٩٥٢، أكثر ميلاً للتعاون مع الولايات المتحدة منه للتعاون مع الإتحاد السوفياتي، فقد قامت الولايات المتحدة، من جانبها، بقبول الثورة والاعتراف بها، وعاونت في تحقيق الاتفاق مع بريطانيا (على) جلاء قواتها عن قناة السويس عام ١٩٥٤»[٧٣]. أي أن عبد الناصر، شأنه شأن سائر العرب، ظل «ردحاً طويلاً من الزمن»، هو الآخر، «يتطلع إلى الولايات

(*) وسنرى كيف اصطاد بيجين السادات والوفد المصري في كامب ديفيد بالخلط بين مصطلحي «Self - Rule» و «Self - Determination».

المتحدة باعتبارها قوة دولية غير استعمارية لعلها (تعينه) في نضاله للتحرر من نير الاحتلال الأوروبي».

ومن العجيب الغريب حقاً أن الوزير ما لبث أن ناقض نفسه لفوره في الفقرة التالية لذلك الكلام، فقال «على أنه أثر الحرب العالمية الثانية شرعت الولايات المتحدة في اتباع سياسة في الشرق الأوسط سيطر عليها عاملان كان لهما أكبر الأثر فيما نشأ، ثم تفاقم، من توتر في العلاقات العربية الأميركية، كان أولهما «قيام» اسرائيل في المنطقة (والأقواس للمؤلف لا للكاتب المستشهَد بكلامه، من حيث أن لفظة «قيام» هكذا وحدها في الخلاء تدعو إلى وضع أقواس حولها، وكان الأصوب والأصدق أن يقول «بعد إقامة الولايات المتحدة لإسرائيل») في المنطقة، والدور الذي مارسته الولايات المتحدة في تأييدها ودعمها بأسباب القوة والمنعة على حساب الشعب الفلسطيني»[٧٤].

والتسلسل في كلام محمود رياض هكذا :

أولاً : توترت علاقات العالم العربي بالدول الأوروبية الكبرى منذ القرن التاسع عشر بسبب ممارساتها الأمبراطورية.

ثانياً : ظلت الولايات المتحدة بمنأى عن ذلك الصراع.

ثالثاً : نتيجة لتباعد الولايات المتحدة عن ذلك الصراع، ظل العرب، ردحاً طويلاً، يتطلعون إليها باعتبارها قوة دولية لعلها تعينهم في نضالهم الدامي للتحرر.

رابعاً : ومن ثم ، فقد كان جمال عبد الناصر في السنين الأولى بعد ثورة ١٩٥٢ ميالاً للتعاون مع الولايات المتحدة.

خامساً : إلا أن الولايات المتحدة شرعت، إثر الحرب العالمية الثانية، في انتهاج سياسة قامت على دعم إسرائيل وتأييدها بأسباب القوة والمنعة.

وواضح من هذا التسلسل أن وزير الخارجية : إما أراد أن يقول أن جمال عبد الناصر لم يكن يعلم، طوال السنين الأولى بعد الثورة بانتهاج الولايات المتحدة لتلك السياسة الجديدة التي قامت على دعم إسرائيل وتأييدها، ولذا ظل طوال السنين ميالاً إلى التعاون مع الولايات المتحدة، وإما أن الحرب العالمية الثانية انتهت بعد السنين الأولى من ثورة ١٩٥٢، وأعقبت انتهاءها انتهاج الولايات المتحدة لتلك السياسة تجاه إسرائيل.

لكن الحرب العالمية الثانية انتهت سنة ١٩٤٥، وإثر انتهائها، انتهجت الولايات المتحدة سياستها الإسرائيلية. فكيف أمكن أن يظل عبد الناصر لسنوات بعد ١٩٥٢ ميالاً للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس التطلع العربي التقليدي إلى الولايات المتحدة كقوة دولية غير استعمارية لعلها تعينهم؟ لم يوضح محمود رياض هذه النقطة فتركها غامضة ومرهقة للعقل. وبخاصة العقل حسن النية الذي يبدأ تعامله مع المشكلة من افتراض «أنهم (الضباط الأحرار) لا بد كانوا يعرفون ما هم بسبيله»، واستبعاد أنهم كانوا يلعبون لعباً بالسماع ويسيرون على المبدأ الشعبي المصري العريق «اللي تغلِب به، إلعب به».

والذي حدث، فيما هو واضح من مسار العلاقة الخاصة التي نشأت بين الثورة والولايات المتحدة من أول ليلة للثورة، أن جمال عبد الناصر وصحبه الكرام كانوا قد راهنوا على أميركا : أميركا نقاط ويلسون الأربع عشرة وحق تقرير المصير (الذي لم يكن قد خطر لويلسون ببال)، أميركا القوة العالمية اللاإستعمارية نصيرة الشعوب، أميركا الغنية القوية التي ستساعدنا وتشد أزرنا وتحمينا من الإستعمار. وبقوة ذلك الإيمان، دُفِعَ علي صبري بمنتهى الاستعجال، كما يروي هيكل، بكل براءة وهدوء، إلى سيارة انطلقت تنهب به الأرض نهباً إلى بيت الملحق الجوي الأميركي، لتوصيل رسالة الثورة إلى السفير الأميركي. فهو تسابق بين النظامين القديم والجديد على «أميركا».

والواضح مما حدث بعد ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا كانتا قد بحثتا موضوع ذلك الإنقلاب العسكري الذي بدأ في مصر، وانتهى بحثهما إلى الأخذ بوجهة النظر الأميركية، وهي أن

بريطانيا كانت في مرحلة تصفية الأمبراطورية، وكانت آخذة بالفعل منذ وقت، منذ مبادرات أرنست بيفن(*) ووزارة العمال التي تولت حكم بريطانيا برئاسة كلمنت آتلي، سنة ١٩٤٥، في البحث عن بدائل لمصر لما قد تستبقيه من قوات في منطقة الشرق الأوسط. وأن النظام القديم في مصر كان قد انتهى على أي حال، ولم يعد من الواقعية السياسية المجدية أن يحاول أحد دعمه والإصطدام، نتيجة ذلك، بكل القوى الوطنية في مصر، وأن الاعتبار الرئيسي الذي ينبغي النظر إليه فيما يخص أولئك الضباط القائمين بالإنقلاب على فاروق هو اعتبار الشيوعية. وذلك اعتبار أعطى الضباط الأحرار أفضلية لدى الولايات المتحدة على كل من عداهم. فهم أولاً ضباط، وهم ثانياً قد خرج معظمهم إلى لعبة السياسة والحكم من معمل تفريخ يميني لا شك في يمينيته، هو معمل الإخوان المسلمين.

ويروي هيكل ما حدث خلال اليومين الأولين للثورة بوصفه :

«تسلسلاً للأحداث كان عظيم المغزى بالنسبة لوضع أميركا ونفوذها : فممثلها (سفيرها) كان آخر من شهد رحيل ما كان قد تبقى من النظام القديم (الملك) وأول من قام بينه وبين النظام الجديد اتصال. وقد هبت الولايات المتحدة على الفور لاغتنام فرصة ذلك الوضع، فزادت عدد الديبلوماسيين في سفارتها ـ وكان البعض منهم (وإن كنا لم نعرف ذلك وقتها) عملاء لوكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ وبرهنت على أنها كانت ممتلئة بالنوايا الطيبة تجاه مصر. وهكذا بات ثراء العالم الجديد (اميركا) وقوته معدّين لساعدة أحد اقدم بلدان العالم (مصر) على الخروج من شرنقة الإستعمار (!)»[٧٥].

فـ «النظام الجديد»، نظام ثورة يوليو، دخل الساحة تحت مظلة أميركا، فرحاً بكون «ثراءها وقوتها قد باتا معدين لمساعدة مصر في ظله على الخروج من شرنقة الاستعمار»، وفي غمرة ذلك الفرح والاستبشار بشكل الأشياء القادمة، وثب ذلك النظام الجديد جذلاً من الرمضاء إلى النار، من مقلاة الأمبراطورية البريطانية التي كانت آخذة في الإنحلال والزوال، إلى نار الأمبراطورية الأميركية الفتية المندفعة بكل قواها إلى وضع الأمبراطورية الكوكبية.

وبطبيعة الحال، لم يكن بالوسع أن يتوقع أحد من أولئك الضباط «الذين شغلتهم السياسة، وخرجوا من حصار الإنغلاق الذاتي، إلى التفكير في الآخرين، وارتبطوا ببعضهم البعض قبل تشكيل «الضباط الأحرار» بتنظيمات مختلفة : الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، والحركة الديموقراطية للتحرر الوطني، والمجموعات الإرهابية»[٧٦] أن يتسع وقتهم ويعلو وعيهم إلى إدراك الأبعاد و«الحسابات المعقدة» الجديدة للعصر الذي شاء حظ مصر أن يكونوا أقدر الجميع ـ لكونهم مسلحين ـ على إطلاق رصاصة الرحمة فيه على رأس نظام كان قد مضى عليه وقت طويل وهو يلفظ آخر أنفاسه، ويصبحوا بذلك، وفي حماية أعتى قوة أمبراطورية، مالكين لمصر، متصرفين فيها وفي شعبها تصرف صاحب «الإبعادية» في عِزْبَتِهِ.

في تسجيلات السادات التي أوردها موسى صبري في كتابه، «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ورد هذا القول المفزع بحق : «وقد قيل لي أن عبد الناصر، الذي كان من المتأثرين بعلم الأرواح، سمع في إحدى جلسات تحضير الأرواح أن الذي سيخلفه هو أنور السادات»[٧٧]، وهو قول بدا عصياً على التصديق، بل وبدا أقرب إلى الإفتراء. غير أن أحمد حمروش أورد في كتابه «شهود ثورة يوليو»، هذا الكلام الذي شرح

(*) والذي لا يجب أن يغيب عن الذاكرة في شأن إرنست بيفن أنه كان وزير خارجية بريطانيا المسؤول عن «معاهدة بروكسل» (١٩٤٨) وعن القبول الفوري لمشروع مارشال، ودعم إنشاء حلف شمال الأطلسي في إبريل/نيسان ١٩٤٩، وكل هذه خطوات رئيسية على طريق «تسليم المفاتيح» للقوة الأمبراطورية الكوكبية التي بزغت بعد الحرب، وكان حزب العمال البريطاني، وإرنست بيفن على وجه الخصوص، سبّاقاً إلى التسليم بواقعة حلولها محل الأمبراطوريات الأوروبية، وفي مقدمتها الأمبراطورية البريطانية. وكان ذلك التسليم العمالي من منطلق الـ Realpolitik، فرصة وينستون تشرتشل الأخيرة لشن معركة أخرى، كان يعلم أكثر من غيره بأنه كان مقضياً عليها بالفشل، دفاعاً عن «الأمبراطورية»، من منطلقات كانت في حقيقتها حزبية وعاطفية أكثر منها واقعية. فتشرتشل، بعد كل شيء، كان هو الذي اشترك مع روزفلت في إصدار «ميثاق الأطلسي» في سبتمبر/أيلول ١٩٤١، ولم يفعل بيفن وهو آخذ في تصفية الأمبراطورية «وتسليم المفاتيح» إلى الولايات المتحدة أكثر من تنفيذ تعهدات بريطانيا بذلك التسليم.

فيه إبراهيم بغدادي، الذي كان ضابطاً برتبة «يوزباشي» وقت بدء الحركة، وكان آخر عمل له منصب محافظ القاهرة، «نشاطه السياسي» قبل الثورة :

«كنت منتمياً للإخوان المسلمين أقوم بتدريب متطوعيهم على ضرب النار خلف السجن الحربي بكوبري القبة. كما كنا نعقد جلسات لتحضير الأرواح عام ١٩٤٦ و١٩٤٧»[٧٨].

وبعد نجاح الثورة، يقول نفس الضابط الحر إبراهيم بغدادي :

«نقلت إلى المخابرات التي كان الضباط يختارون لها بناء على نجاحهم السابق وتفوقهم في أعمال المخابرات، وبدأت دراستي (المتقدمة) مع **حسن التهامي**(*) وحسن بلبل وفريد طولان وعبد المجيد فريد في مدرسة المخابرات التي أقيمت بقصر الأميرة فايزة في حديقة الزهرية. وكنا نستمع فيها إلى محاضرات من رجال وكالة المخابرات المركزية الأميركية»[٧٩].

والسؤال هنا، بعد تلك النقلة من جلسات تحضير الأرواح إلى أنشطة المخابرات، هو من الذي كان محاضرو مدرسة المخابرات من رجال وكالة المخابرات المركزية الأميركية يدربون إبراهيم بغدادي وحسن التهامي وكل أولئك الضباط الشباب على تقنيات وأساليب التجسس ليتجسسوا عليه؟ إسرائيل؟.

والسؤال نفسه يثور عندما يقرأ المرء هذا الكلام لهيكل :

«وكان ذلك هو الجو (جو الاستبشار بأن «ثراء العالم الجديد وقوته باتا معدين لمساعدة مصر في ظل الثورة) على الخروج من شرنقة الاستعمار») الذي قام عبد الناصر في سياقة بالتصرف الذي ترتبت عليه أشياء كثيرة : فطلب السلاح من الأميركيين»[٨٠]».

والسؤال هو : من الذي تصور عبد الناصر أن الأميركيين كانوا سيزودونه بالسلاح ليحاربه؟ إسرائيل؟ وما لم نكن قد فقدنا صوابنا أو قررنا التنازل عن العقل، يتحتم أن يكون الجواب على السؤالين : من الذي درب رجال السي آي إيه إبراهيم بغدادي وحسن التهامي إلخ للتجسس عليه، ومن الذي كان يمكن للأميركيين أن يزودوا عبد الناصر بالسلاح ليحاربه؟ ـ يتحتم أن يكون الجواب : الشعب المصري، قطعان العزبة التي مكنت الولايات المتحدة عبد الناصر من حيازتها.

ولنعد إلى هيكل :

«وقد قال عبد الناصر للأميركيين أن أحد الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة أن مصر كانت ذات جيش ضعيف، وأن ذلك الجيش هزم في فلسطين سنة ١٩٤٨ لأنه كان يحارب بذخائر فاسدة، وذخائر كان قد اشتراها بأسعار خرافية من بعض البلدان الأوروبية وتسببت في قتل أعداد من الجنود المصريين أكبر بكثير ممن مكنت المصريين من قتلهم من جنود الأعداء»[٨١].

فمن الساذج في كل هذا، ومن الذي يبيع الهرم لمن؟ هيكل؟ أم الشعب المصري؟ أم جمال عبد الناصر؟ لأنه من هم الأعداء الذين كان المصريون يريدون قتلهم في ١٩٤٨؟ الإسرائيليون. فهل كتب هذا الكلام ولعابه يسيل على ذقنه؟ أم تصور أن كل المصريين سيسمعونه ولعابهم سائل على ذقونهم؟ أم ترى ما قاله عبد الناصر للسفير كافري ولم يكن قد فطن بعد إلى أن كافري كان سفير القوة العظمى التي أوجدت إسرائيل على أرض فلسطين، و«أيدتها ودعمتها بأسباب القوة والمنعة»، كما قال محمود رياض، فتصور ـ حقيقة وواقعاً ـ أن تلك القوة العظمى ستمده بالسلاح ليجعل جيش مصر قوياً ويقتل من الأعداء (الإسرائيليين) أكثر مما يقتلون هم من جنوده؟.

(*) يحكي محمد إبراهيم كامل أنه خلال إقامة الوفد المصري بكامب ديفيد «كان الوقت يمضي ثقيلاً مملاً حتى يفرغ حسن التهامي من جولاته المجهولة وينضم إلينا في الإستراحة. وكان الوحيد من بين أعضاء الوفود الذي ينزل في استراحة بمفرده.. فما أن يعبر التهامي مدخل الإستراحة حتى يتلاشى في لحظة جو الملل والتثاؤب والقلق، وكأنه ضغط على زر الكتروني، وينقلب إلى جو من البهجة والمرح والدعابة، وتدب الحياة في المجتمعين، ويشد انتباههم، ويصحو سمعهم، ويبدأ بآخر الأخبار. فيقول مثلاً أن موشي دايان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب. ثم يتكلم عن التصوف وتفسير الأحلام. وينتقل إلى القصص والروايات ويحكي كيف أنه حل مشكلة المسلمين في الفليبين، وكيف استطاع أن يؤجل الثورة في الملايو لمدة ثلاث سنوات، وكيف عالج نفسه من السم الزعاف الذي دس له في الطعام أثناء إحدى زياراته لبعض الدول العربية فانسحب إلى غرفته وهو يتلوى من الألم وأغلق عليه الباب بالمزلاج لمدة ثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب بينما هو يعالج نفسه بترياق السموم الذي يحمله معه دائماً. ثم يتكلم عن فوائد العنبر ومزايا عسل ملكات النحل، ثم يتوقف فجأة ويتكلم عن القدس، ويقول لي :«القدس أمانة في عنقك يا أخ محمد، فحذار أن تفرط فيها»

(محمد إبراهيم كامل :«**السلام الضائع**» ص ٥٢٨).

ويستطرد هيكل، جذلاً غير عابىء فيروي أن عبد الناصر :

«شرح (للسفير الأميركي) أنه وإن كانت الثورة ثورة شعبية، فإن رأس حربتها عناصر من الجيش، وان الجيش هو الذي يقود. ولما كان الضباط لم ينسوا فضيحة الأسلحة الفاسدة سنة ١٩٤٨، فإنهم قرروا أن يكون لديهم جيش قوي. فوق انهم بحاجة إلى ان يكونوا أقوياء نفسياً (سيكولوجياً) وكذا على الصعيد العملي، حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها. وقال عبد الناصر لكافري أنه إذا ما رغب الأميركيون في بيع السلاح لمصر، سيكون ذلك عملاً يرفع كثيراً من مكانة الولايات المتحدة، وتعهد له بأن تلك الأسلحة لن تستخدم إلا في الدفاع المشروع عن النفس»[٨٢].

وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع عبد الناصر أن يطلب من الأمريكيين سلاحاً ويقول لهم أنه سيستخدمه في ضرب بلد آخر، وكان من المقضي ب» أن «يتعهد بألا يستخدم ذلك السلاح إلا في الدفاع المشروع عن النفس». غير أن تلك هي المشكلة بالذات: الدفاع عن النفس ضد من؟ لم تكن ليبيا القذافي قد ظهرت في ذلك الوقت كـ «خطر» يتهدد مصر. ولم تكن مصر معرضة لهجوم من جانب أي بلد أوروبي، أو افريقي، أو أي بلد من آسيا ـ إلا إسرائيل. فإسرائيل البلد الوحيد الذي كان يمكن لمصر أن تتوقع منه هجومه وترغب في أن يكون لديها جيش قوي حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة هجومه. وبذلك فإن ذلك الدفاع المشروع عن النفس الذي تعهد به عبد الناصر لكافري كان - في قاموس الإندماج الأميركي الإسرائيلي ـ صنوا للعدوان. الدفاع عن النفس ضدإسرائيل = العدوان على إسرائيل. وحقيقة أن ذلك النظر الأميركي لم يكن قد اتضح في ذلك الوقت بمثل ما يتضح اليوم في تسمية أي دفاع عن النفس ضد إسرائيل بـ «الإرهاب»، إلا أن **جون فوستر دالاس قننه بعد تلك المناجاة بين عبد الناصر وكافري بوقت قصير في مبدأ «من ليس معنا فهو علينا»، وبطبيعة الحال «من ليس مع إسرائيل فهو علينا»، ومن يدافع عن نفسه ضد إسرائيل يعتدي عليها وعلينا**. فكيف أمكن أن تتوقع الثورة التي جعلت من نفسها رأس حربة وجعلت الجيش هو الذي يقود وقررت أن يكون لديها جيش قوي أن تمكنها الولايات المتحدة من أن يصبح لديها جيش قوي وتمكنها من الدفاع ضد إسرائيل؟.

ذلك ما تعين على عبد الناصر والضباط الأحرار أن يكتشفوه لأنفسهم بأنفسهم قبل أن ينقضي وقت طويل من ذلك اللوذ بحضن الولايات المتحدة «القوة العالمية التي ستخرج مصر من شرنقة الاستعمار».

إلا أن حكومة الثورة ظلت، إلى أن أشرق ذلك الوعي بأن أميركا لم تكن بكل تلك الخيرية وطيبة القلب، في الحضن الأميركي(*)، وظلت أميركا مفتوحة الذراعين :

(*) «(كنت أقوم) بمحاولة لتجميع الإخوان والشيوعيين للعمل تحت قيادة الثورة، وخاصة في الجامعة ففوجئت بأن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يحضران لي في منزلي بثكنات العباسية في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل ليبلغاني أن السفارة الأميركية لم تنم الليل قلقاً من تكوين جبهة متحدة (وطنية) للطلبة في الجامعة. بل وأذكر اني القيت خطبة مرة في بني سويف، وكان معي يومها الوزيران عبد العزيز علي وفتحي رضوان، فقلت إن «الثورة لا شرقية ولا غربية، بل ثورة مصرية». وسجلت الإذاعة تلك الخطبة، لكنها لم تذع. وبالليل جاءني عبد الناصر بنفسه متسائلاً : «إيه ده اللي عملته في بني سويف؟ أهي السفارة الأميركية متضايقة»!.

(شهادة يوسف منصور صديق، عضو سابق بمجلس قيادة الثورة. كتاب أحمد حمروش **«شهود ثورة يوليو»** ص ٤٨٣)».

«وكان قد رُشح للوزارة الدكتور السنهوري. لكن علي صبري قال إن تعيين السنهوري سوف يثير الأمريكان جداً، لأن السنهوري كان قد وقع ميثاق استكهولم الذي كنت قد وقعته مع زوجتي عام ١٩٥١.. وقد وجدت التيار في المجلس (مجلس قيادة الثورة) حذراً من إغضاب أمريكا التي اعترضت على تعيين فتحي رضوان ونور الدين طراف باعتبار أن الوطنية المتطرفة تلتقي مع الشيوعية. وفي لقائي بمنزل عبد المنعم (أمين) (وقد رأس المجلس الذي حكم على العاملين خميس والبقري بالإعدام في قضية كفر الدوار) بسباركس، مستشار السفارة الأميركية، قال لي هذا الأخير أن الوطنية المتطرفة تلتقي مع الشيوعية، وكان يشير بذلك إلى فتحي رضوان ونور الدين طراف»!.

«وأذكر أن الحذر من إغضاب الأمريكيين بدأ منذ مارس ١٩٥٢ (أي منذ ما قبل نجاح الحركة بشهور) عندما بدأت تثور مناقشات حول استخدام كلمة الاستعمار «الأنجلو ـ أميركي» في المنشورات، والرغبة في اقتصار الحديث على الإستعمار البريطاني».

(شهادة خالد محيي الدين، العضو المؤسس بحركة الضباط الأحرار. كتاب أحمد حمروش **«شهود ثورة يوليو»** ص ١٥٠).

«فخلال السنوات الأولى من وصوله إلى الحكم، لقي عبد الناصر تشجيعاً كبيراً من الولايات المتحدة، حيث اعتبره صانعو السياسة الأميركيون معتدلا، وزعيما من الممكن كسبه كصديق للغرب (لأميركا). وعندما أزاح عبد الناصر محمد نجيب وحل محله، عيَّن كيرمت روزفلت، رجل المخابرات الأميركية، مستشاراً دائماً لرئيس وزراء مصر (عبد الناصر)، هو مايلز كوبلاند، في المكتب المجاور لمكتب الرئيس. وحتى بعد أن عقد عبد الناصر صفقة الأسلحة مع روسيا، سنة ١٩٥٥، ظل المتخصصون في الشؤون العربية بوزارة الخارجية الأميركية ووكالة المخابرات المركزية الأميركية متشبثين بالأمل في أن يظل عبد الناصر، بالأساس، موالياً للغرب (للولايات المتحدة). والواقع أن كيرمت روزفلت صرح للصحفي البريطاني ستيفن باربر، من صحيفة الصنداي تلغراف انه، إذ يستعيد ذكريات تلك الأيام، يشعر بان «عبد الناصر كان قد بدأ يفسد» وقت عقد الصفقة الروسية. وعندما صحح باربر كلامه قائلاً «تقصد التشيكية»، أجاب قائلاً : «كلا، كلا. إنها لم تكن صفقة تشيكية على الإطلاق! فانا الذي اخترعت حكاية التشيكية هذه! وقد حدث الأمر هكذا : كنت جالساً مع عبد الناصر في مكتبه ذات صباح، عندما دخل أحد معاونيه وقال أن السير همفري تريفيليان، السفير البريطاني في مصر وقتئذ، والمندوب السامي في عدن حالياً (وقت جرى الحديث بين روزفلت وباربر) كان بالمبنى وقد جاء طالباً مقابلة عبد الناصر. فسألني عبد الناصر «ماذا تظنه يريد؟» «وقلت أنه جاء ولا شك بشأن الشائعات التي كانت قد بدأت تطن في الجو حول الصفقة الروسية. فقال عبد الناصر : «وما الذي سأقوله له؟» وقلت عفو الخاطر «أوه. قل له انها ليست صفقة روسية بل تشيكية. فذلك حري بألا يجعلها تبدو بكل ذلك السوء». فالسياسة الأميركية اتصفت بالتناقض مع نفسها بشكل غريب، وربما كان ذلك راجعاً إلى التنافس على صنع السياسات بين وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية(!)»[٨٣].

ويفسر محمود رياض ذلك التراوح في العلاقات الأميركية بالثورة بقوله أنه «رغم ما بدا من رغبة الإدارة الأميركية في تقبُّل الثورة في مصر ومدّ يد العون لها، كانت هناك أيضاً رغبة مستترة في تطويعها وترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأميركية في المنطقة»[٨٤]، وكأن في ذلك ما يدعو إلى الدهشة والاستغراب أو الاستهجان لـ «غدر الأميركيين». ويستطرد وزير الخارجية قائلاً :

«وقد ظلت السياسة الأميركية تتأرجح بين هذين الاتجاهين (أي «تقبُّل الثورة ومدّ يد العون لهـا»، و«الرغبة المستمرة في تطويعها وترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأميركية بالمنطقة»، وكأن هناك تعارضاً بين التقبل للثورة والرغبة في ترويضها، وكأن التقبُّل للثورة ومدُّ يد العون لها لم يكن إلا لترويضها ووضعها في خدمة الأهداف الأميركية بالمنطقة). فكلما كان يغلب عامل التفهم، كانت العلاقات مع مصر تزدهر كما حدث حين تصدَّى الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور للعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وخلال سنوات حكم كندي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣). وكلما تغلب عامل الضغط والتهديد، توترت العلاقات كما حدث عندما سحبت الولايات المتحدة عرضها لتمويل السد العالي عام ١٩٥٦، ثم بعد ذلك خلال حكم ليندون جونسون بسبب انحيازه البالغ لإسرائيل (!) وممارسته لأسلوب ثبت فشله من قبل في التعامل مع عبد الناصر. فقد قرر قطع المعونة الاقتصادية عن مصر سنة ١٩٦٥، ولم تكن تتجاوز مائة مليون دولار تستخدم في إمداد مصر بالقمح بشروط ميسرة في السداد. وكان دافعه في هذا الإجراء المتعسف موقف عبد الناصر المعارض لبعض سياسات الولايات المتحدة سواء في الشرق الأوسط، أو الكونغو، أو فييتنام. وفي الليلة التي علم فيها جمال عبد الناصر بهذا القطع، كنت معه في منزله، عندما قال لي معلقاً : « متى يفهم جونسون أن متاعب أمريكا في المنطقة ليست بسبب شخص جمال عبد الناصر أو بلد اسمه مصر. ولكن متاعب أمريكا هي بسبب سياسة أمريكا نفسها. انهم لا يجيدون التعامل إلا مع عملاء مثل كميل شمعون الذي انزلوا قواتهم بسببه في لبنان (١٩٥٨) ومثل شاه إيران الذي جعلوه يتحالف مع إسرائيل ضدنا. إن المجتمع الأمريكي مجتمع قوي وعظيم... ولكنهم جاؤوا لنا برئيس يتعامل بمنطق قطّاع الطرق مع شعوب تعيش في القرن العشرين (!) ثم خرج عبد الناصر ليلقي خطاباً جماهيرياً في بور سعيد في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٥ اعلن فيه موقفه من قطع المعونة الأميركية عن مصر بعبارته المشهورة : فليشرب الأمريكان من البحر، وإذا لم يكفهم البحر الأبيض، فليشربوا من البحر الأحمر»[٨٥]..

وقد أسقط وزير الخارجية ـ ربما لدواعي الديبلوماسية المهذبة ـ تفصيلين هامين من هذه الحكاية، أولهما أن عبد الناصر أعلن أنه، رداً على قطع المعونة، لن تسدد مصر ما عليها من ديون لأميركا، وإذا لم يعجب ذلك الأمريكان، فليذهبوا ويشربوا من البحر. أما التفصيل الثاني فهو واقعة المبادرة بالاعتذار للأمريكيين، وهو تفصيل لم يقترب منه محمود رياض إلا بمقدار قوله :

«إن مثل هذا التعبير كان قاسياً بالطبع في التعامل مع قوة عظمى كالولايات المتحدة. ولكن عبد الناصر كان رجل ثورة، وكان يرى أن قوته الأساسية لا تكمن في مركزه الرسمي كرئيس للجمهورية ولكن في إيمان رجل الشارع في الوطن العربي به، وفي قدرته على استثارته وتعبئته على مستوى شعبي مما كان يفرض عليه

مصارحته (مصارحة رجل الشارع) تماماً بحقائق الموقف دون اللجوء للدبلوماسية الهادئة داخل المكاتب المغلقة التي كانت تفيد الولايات المتحدة وتضرّ بموقفه هو»[٨٦].

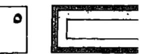
فوزير الخارجية، تماماً كما جعل استجابات عبد الناصر للسياسة الخارجية الأميركية ذات البعدين المتكافلين : «تقبل الثورة ومد يد العون لها» و«ترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأميركية» تبدو كما لو كانت «تأرجحاً للسياسة الخارجية الأميركية بين هذين الاتجاهين»، بقوله ان «العلاقات كانت تزدهر» (من جانب مصر) متى تغلب عامل «التفهم» (من جانب أمريكا)، وكانت تتوتر (من جانب مصر) متى تغلب عامل الضغط (من جانب أمريكا)، قال إن عبد الناصر استجاب لقطع المعونة بتحدي أميركا علناً، في مخاطبته للشارع المصري والعربي باعتبار ذلك التحدي «الذي كان قاسياً بالطبع في التعامل مع قوة عظمى كالولايات المتحدة»، شيئاً كان يفرضه على عبد الناصر واجب «مصارحة الشارع بحقائق الموقف! وتناسى وزير الخارجية تماماً أن تلك لم تكن «مصارحة» للشارع، بل جعجعة غوغائية قصد بها التمويه عن اللطمة التي وجهتها أميركا إلى مكانة «الزعيم» في أعين الشارع، وأن «الدبلوماسية الهادئة داخل المكاتب المغلقة» بدأت بعد تلك الجعجعة أمام الشارع، عندما سارع عبد الناصر بإرسال هيكل وعبد الحكيم عامر والسادات لمصالحة السفير الأميركي والاعتذار له على النحو الذي اعترف به السادات في معرض هجومه على هيكل في تسجيلات موسى صبري : «مثلاً عندما خطب عبد الناصر وقال للأمريكان إذا ما كانش عاجبكم اشربوا من البحر الأحمر والبحر الأبيض، الأمريكان اتصلوا بهيكل، وكان هو صلة الوصل، وعبد الناصر قال له الحق يا هيكل روح صالحهم. وطلب من عبد الحكيم أن يذهب مع هيكل لمصالحة السفير الأمريكي وكان السفير يستعد للسفر، وعبد الحكيم أصر على ذهابي معهم. وذهبنا إلى منزل هيكل واستمرينا إلى ساعة متأخرة من الليل لاسترضاء السفير الأميركي»(*) وبطبيعة الحال لم يتسع واجب «مصارحة الشارع تماماً بحقائق الموقف» ليشمل تلك الجلسة الليلية الطويلة لاسترضاء السفير الأميركي.

لكن ذلك كله لم يتمخض في النهاية عن «مد يد العون للثورة». ففيما يخص الأسلحة، يقول هيكل :

«والواقع ان الأسلحة النارية الوحيدة التي زودتها الولايات المتحدة لمصر كانت زوجاً من المسدسات كولت عيار ٣٨ مطعماً بالفضة جاء به دالاس إلى مصر لتقديمه هدية إلى الجنرال نجيب. وعندما سمع وينستون تشرتشل بأمر هذين المسدسين، تلفن ثانية إلى الرئيس الأميركي آيزنهاور محتجاً على المغزى الرمزي لتلك الهدية. فقد كانت تلك، فيما قاله لآيزنهاور، علامة سيئة سيكون من شأنها أن تشجع المصريين (وكان قد تلفن إلى آيزنهاور قبل ذلك محتجاً على فكرة قيام الولايات المتحدة بتزويد المصريين بأي جزء من الأسلحة التي طلبها عبد الناصر، لان المصريين سيقتلون بها الجنود الإنجليز الذين سبق أن قاتلوا تحت إمرة آيزنهاور في الحرب العالمية الثانية)»[٨٧].

وبعدها بقليل، سحب الأمريكيون عرض تمويل بناء السد العالي.

(*) ارجع إلى الهامش رقم (٢١).



٥
مخاطر «وحدانية» الحاكم

منذ نجحت حركة الضباط الأحرار في الاستيلاء على الحكم، لم يتوقف الحديث عن ذلك الشيء المبهر المسمى بـ «الديمقراطية». غير أن النشاط البالغ الذي اتصف به «المثقفون» و«صنّاع الرأي» و«الأمناء على شرف الكلمة وعفة الرأي» وكل تلك الأشياء السامقة، أضر كثيراً بالأشياء التي من هذا الصنف المستورد من المفاهيم. فالاستماتة في «الإلتزام» (بالزعيم وبالنظام ـ لا بـ «البلد» ومصالح الملايين التي تزحمه)، والتفاني في الولاء (طلباً للرزق أو خوفاً من «الأجهزة»)، والتفنن في الدفاع والتبرير والتمويه، تمخضت جميعاً عن ضرب غريب من التميع، من السيولة، أصاب اللغة. وضيع مضامينها، وشوه المفاهيم التي تعبر عنها الألفاظ. ومن أخطر تلك المفاهيم : الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والقانون وسلطته، والحرية الفردية والكرامة الإنسانية. فكل تلك مفاهيم لا تستقيم حياة إنسانية بدونها. بل ولا يبقى للحياة مبرر متى حرم الكائن الإنساني منها.

وفيما يخص الديمقراطية بالذات، كانت لمصر معها:

«تجربة فريدة بحق. فمنذ القرن التاسع عشر كانت هناك مجالس نيابية، حاول حكام مصر في ذلك الحين، وهم اتراك ونصف اتراك، أن يستغلوها لحسابهم، وجندوا بالفعل عدداً من الأعوان والأذناب، ولكن كان هناك دائماً من يتصدون للقهر والطغيان، وشهدت تلك المجالس مواقف مجيدة كان نواب الشعب فيها يدافعون عن الدستور ضد سلطة الحاكم، ويؤكدون سيادة الشعب ويحمون حقوقه. كانت تجربة ديمقراطية مبكرة، سبقت نظيراتها في كثير من البلدان الأوروبية، وكانت شادة بالغة الدلالة على أن الشعب يستطيع أن يجني من الديمقراطية مكاسب هامة، مهما كانت قوة التيارات التي تقف في وجه تطوره. ولقد كانت تلك التيارات قوية بغير شك. فقد كان هناك القصر (الخديوي في البدء، ثم الملوك بعد ذلك)، وكان هناك الانجليز. وكان هناك أعوان يستطيع الحكام شراءهم بالوعود والمصالح. ولم يكن الطريق سهلاً على الإطلاق. ومع ذلك، كان الشعب يؤكد حقوقه ويدافع عن حرياته في كل فرصة تتاح له.

«وحين قامت الثورة سنة ١٩١٩ في مصر، لم تكن الثورة التي عمت البلاد من اقصاها إلى اقصاها، والتي شاركت فيها الطبقات الدنيا والوسطى وكثير من شرائح الطبقة العليا، ولم تعرف تفرقة بين مسلم وقبطي في الكفاح من أجل الوطن ـ لم تكن ثورة ١٩١٩ كفاحاً ضد المحتل الأجنبي فحسب، بل كانت في الوقت ذاته جهاداً من اجل تأكيد الديمقراطية والحقوق الدستورية. وكان من ابرز مظاهر النضج السياسي في ذلك الحين وجود وعي كامل بأن الكفاح من أجل الاستقلال والكفاح من أجل الديمقرطية لا ينفصلان»[٨٨].

وهناك ما هو أهم من الكفاح من أجل الاستقلال : الكفاح من أجل أن يكون للاستقلال معنى. لأنه أي قيمة هناك لاستقلال شعب يتخلص من احتلال أجنبي ليجد نفسه في قبضة احتلال داخلي من جانب قواته المسلحة التي تعتبر أنها استولت على البلد كغنيمة حرب، وتعامل الشعب بعد ذلك باعتباره شعباً هزم أمامها في معركة وبات متعيناً عليه أن يخضع ويستسلم وينفذ ما يؤمر به؟ وكل ما هنالك من فرق بين مثل ذلك الاحتلال الداخلي والاحتلال الأجنبي أن المحتل الأجنبي يعتبر من يقاومونه «وطنيين متحمسين»، أو إذا كان احتلالاً كالإحتلال النازي، إبّان الحرب العالمية الثانية، للبلدان المحتلة، أو الإحتلال الإسرائيلي، بعدها، للأرض المحتلة، يعتبرهم «مخربين وإرهابيين»، بينما يعتبر الاحتلال الداخلي من لا يخضعون ويستسلمون «خونة» و«عملاء».

وفي حواره مع صلاح نصر، ظل الصحفي عبدالله إمام يدور حول ذلك السؤال، وامبراطور دولة المخابرات الذي أنزله النظام عن عرشه وحاكمه كإجراء ضرورة يراوغه ويفلت من بين أصابعه، المرة تلو المرة، كالزئبق :

«س ـ سؤال آخر يثور هنا عن مهمة المخابرات. مهمتها حماية من؟ الوطن أم النظام السياسي القائم فيه، وبمعنى آخر، هل هي عين الوطن أم عين الحاكم؟

جـ ـ إذا نظرنا نظرة موضوعية (!؟) فإنه يمكننا أن نقول أن النظام والحاكم في أي دولة هو الممثل الشرعي أمام دول العالم.. وقانون المخابرات العامة الذي كنت أعمل على أساسه صدر من «مجلس الأمة»

(أي «صدر من «البرلمان»، من الهيئة التشريعية، كما لو كان لمثل تلك الأشياء وجود حقيقي متجسد في «مجلس الغُمّة») وينص على أن من بين مهام المخابرات حماية نظامها الاشتراكي. ودعني أتساءل: من هم أعداء النظام الاشتراكي، ومن هو عدونا الأساسي (بمعنى أن كل عدو للنظام «الاشتراكي» = العدو الأساسي.. إسرائيل؟) إذن لقد أصبح من واجبي في خدمة الأمن القومي للدولة بموجب القانون الذي اقره ممثلي الشعب في مجلس الأمة أن أحمي أرض الوطن من أعدائه، وأن أحمي النظام الإشتراكي، وهنا لا تكون المخابرات عيناً ولا أذناً للحاكم، بل وأذناً للوطن الذي ارتضى النظام الاشتراكي..»(!)[٨٩].

فالجلاد القديم، قرين هيملر في النظام الهتلري، وبريا في النظام السوفياتي في عهد ستالين، يتحول فجأة إلى ديماغوج ويلوذ بأساليب السوفسطائيين التي قد يكون قرأ عنها في أحد التقارير السرية أو سمعها أثناء جلسة من جلسات التعذيب، ويضع المقدمة، وهي أن الحاكم هو الدولة، وينتهي إلى «النتيجة المنطقية»، وهي أن «المخابرات» عندما تحمي الحاكم، لا تكون عيناً له وأذناً (ومخلباً وأنياباً) فحسب، بل وأذناً وعيناً للوطن المفدّى الذي تحميه من أعدائه الخارجيين والداخليين على السواء، باعتبار أن كل من خالف الحاكم الرأي عدو للوطن.

وعندما سأله عبد الله إمام عن «قضية حرية المواطن، وأين تقف المخابرات من هذه الحرية ـ أو بمعنى آخر، ما هو مفهوم حرية المواطن من وجهة نظر المخابرات؟»، قلب السؤال، في إجابته، إلى «حرية المعلومات» :

«أنها فعلاً قضية هامة. ولكن لنبدأ بأرضية نظرية سريعة. الواقع أن هناك اجتهادات ونظريات تعبر عن مدى السرية التي يجب أن تتميز بها أعمال المخابرات. هناك من يقول أنه يجب أن يعرف المواطن الحقيقة بأكملها.. إننا لا ننسى الهجوم العنيف ـ في الستينات ـ على المخابرات المركزية الأميركية التي وصفها كتّاب الغرب بأنها «حكومة خفية أو مستترة» تمثل أحياناً اهمية قصوى في رسم السياسات والاستراتيجيات (!؟)»[٩٠].

وبالطبع، لم يتهور الصحفي فيسأله أن يجيب ولا يتوارى وراء ذلك الهراء. ولم يكن بوسعه أن يجيب، لأنه، فيما يخصه، أية حرية تلك التي كان يتحدث عنها ذلك الصحفي؟ وأي مواطن؟.

وعندما عاد الصحفي، فسأله «هل معنى ذلك أنكم لم تقوموا بالتعذيب؟»، أجاب :

«إن الحرب النفسية المسعورة التي تعرض لها الجهاز، سواء سنة ١٩٦٧ لأسباب سياسية محضة سأكشف النقاب عنها قريباً بإذن الله (وكان عبد الناصر نفسه هو الذي أعلن بعد هزيمة ١٩٦٧ عن «سقوط دولة المخابرات المنحرفة») وهنا نريد أن نقول أن المخابرات العامة ليست عصابة من الأفراد تتابع المواطنين وتقبض عليهم وتعذبهم ليعترفوا، إنما هي جهاز علمي أنشيء على أساس علمي مستفيداً من كل الخبرات في الدول التي سبقتنا.. المخابرات جهاز منظم تنظيماً علمياً على أساس التخصص وتوزيع المسؤوليات على الأفراد كلٌ فيما تؤهله له قدراته، وليست المخابرات مجموعة من ضباط الجيش أو الشرطة كما يتصور البعض، بلْ هي تضم كفاءات ومؤهلات علمية من خريجي الجامعات في مجالات متعددة، ففيهم القانونيون، وخريجو العلوم السياسية والآداب، والألسن، وكلية العلوم، والمهندسين إلخ (والمصريون ينظرون نظرة إعلاء واحترام لأمثال أولئك «المتعلمين» ولا يمكن أن يتصوروا أنهم يفعلون شيئاً رديئاً) وهنا تختص إدارتي التجسس والأمن بمكافحة التخابر والتآمر وهما اللذان قاما بجميع العمليات التي اكتشفتها المخابرات.. وهل من المعقول أن ينشيء قسم للتعذيب يرأسه رئيس الجهاز وهو بدرجة نائب رئيس وزراء وهو المسؤول عن المنشآت الضخمة التي شرحتها لك والتي تعد هذه القضايا (عمليات التعذيب وما إلى ذلك) جزءاً ضئيلاً منها. هل من المعقول أن يتفرغ رئيس الجهاز هذا ومعه نائب وزير ووكيل وزارة للتحقيق في بعض القضايا ومعهم جندي حراسة كما نشرت بعض الصحف؟»[٩١] أي أنه «كان أرفع من تلك القضايا الصغيرة كالتعذيب وما إليه، وإن كان قد وقع تعذيب فالذين قاموا به كانوا مرؤوسين من خريجي الجامعات والمتخصصين الساهرين على حماية الوطن المفدّى من التخابر (العدو الخارجي) والتآمر (العدو الداخلي)».

وفي تسجيلات موسى صبري، يسأل السادات قائلاً «إذا كان عبد الناصر بهذه القيم، لماذا قبل إجراء التعذيب للمعتقلين. بل وصل التعذيب إلى حد القتل؟» فأجاب السادات، الذي لم يكن بوسعه إلا أن يجيب كما أجاب وإلا ورط نفسه في مسؤولية تلك «التجاوزات»، متى استخدمنا التعبير الرقيق المهفهف الذي استخدم في الصحافة المصرية «إنني أقول أن هذه العملية (عملية التعذيب إلى حد الموت) مرت بمراحل عديدة.. ولا أعتقد أنهم كانوا يوصلون إليه عمليات التعذيب، وربما بعد ما تقع.. ويقنعونه أنهم اضطروا إليها لكي يعترف المتهم.. أو المعتقل.. إلى آخر هذه المبررات»[٩٢]. غير أن السادات ما يلبث أن

يعود إلى الحكاية من زاوية أخرى :

«خلاصة القول أن عبد الناصر بعد ١٩٦٥ وقع في قبضة الصراع ولم يستطع الإفلات.. ولكن الأجهزة كانت قد أخذت مداها في امتهان الكرامات («امتهان الكرامات» والحديث عن التعذيب والقتل) تحت بند الأمن والأمان. وشهادة لله أنا دخلت على عبد الناصر في فبراير ١٩٦٧ في حجرة مكتبه ووجدته واضعاً راسه بين يديه وهو يقول لي «البلد يا أنور تحكمها عصابة» (!) كان Conscious (هكذا بالانجليزية، بمعنى «كان واعياً» حتى يتجنب القول «كان يعرف») ولكنه كان عاجزاً عن اتخاذ اي قرار مع عبد الحكيم وجماعته (أي أن أشرار الحلقة كانوا عبد الحكيم عامر ـ الذي صعد إلى بارئه وقيل منتحراً ـ وبطانته، لا عبد الناصر والسادات) وكان عبد الناصر يعلم مدى ما وصلت إليه القوات المسلحة من تفكك وخاصة بعد حرب اليمن، وكان الهدف أن تكون هذه الحرب لتدريب القوات المسلحة لكنها تحولت إلى شراء ثلاجات وجمع ذهب (الرصيد الذهبي للجنيه المصري من خزائن البنك المركزي) وكلام فارغ..»[٩٣].

لكن السادات، في النهاية، لم يواصل التمويه :

«أقول مرة أخرى.. كل هذه العوامل.. الصراع.. والعوامل الشخصية (التربح والصراع على السلطة وجمع الذهب والكلام الفارغ) واستغلال نقطة الأمن (أمن الزعيم وبقاء النظام) ادت إلى ذلك الوضع.. كثرة الاعتقالات.. ثم وقائع التعذيب»[٩٤].

وأثر ذلك، عقد موسى صبري مقارنة بين أسلوب عبد الناصر وأسلوب السادات في التعامل مع من شكلوا خطراً على «أمن الزعيم وبقاء النظام»، قال خلالها :

«.. ومعروف تاريخياً أن عبد الناصر كان يقول دائماً : الحل في يدي، قرار باعتقالهم في ٢٤ ساعة»[٩٥].

ثم قال كلاماً مبهماً معناه أن تلك لم تكن طريقة السادات، لكنه، في حديثه إلى رشاد كامل بمجلة روز اليوسف، الذي أشرنا إليه قبلاً، قال بمنتهى البساطة أن السادات لم يعن حتى بإلقاء نظرة عابرة على كشف من ١٥٣٦ لمصريين اعتقلوا في سبتمبر/أيلول ١٩٨١ خلال ٢٤ ساعة، تماماً كما كان عبد الناصر يقول دائماً، لأنه ـ حسب كلام موسى صبري ـ لم يكن معقولاً أن يقرأ الرئيس كل ذلك الكشف الطويل العريض!.

فالإعتقالات والتعذيب وكل صنوف إرهاب الدولة المكونة أساساً من أناس مسلحين تحولوا إلى «عصابة» كما شكا عبد الناصر إلى السادات ورأسه يكاد ينفجر بين يديه اشتغلت بـ «جمع الذهب»، كما قال السادات، للمواطن الذي لم يستطع صلاح نصر أن يتذكره أو يتذكر شيئاً يخص «حريته»، فتحدث عن «حرية المعلومات» التي قرأ عنها في الصحف الأميركية، باتت طريقة حياة تصحو مصر و«تكدح» وتنام وهي تمارسها. وعندما يتعرض النظام لنكسة أو هزة أو يرتعب من شيء، يسارع بـ «تطهير» نفسه وتنظيف سمعته، كما حدث عندما أعلن عبد الناصر وهو جريح حتى الموت بعد «نكسة» ١٩٦٧، وكما فعل السادات بعده في مناسبة تلو مناسبة، عن «سقوط دولة المخابرات»، وزوال عهد «مراكز القوى»، واللوذ بالديمقراطية المقدسة والشعب «مصدر السلطات». وفي غمار تلك التشنجات التي ظل النظام يصاب بها، كان أبطاله يسارعون بتبرئة أنفسهم من كل «التجاوزات». مثلاً.. أحمد أنور، قائد الشرطة العسكرية بالجيش، ثم الوزير برئاسة الجمهورية، سارع بالرد عندما سئل «أنت متهم بتعذيب المعتقلين.. ما هي أقوالك»، فقال :

«لم يحدث تعذيب للمعتقلين مطلقاً بواسطة البوليس الحربي. كان ذلك يتم في السجن الحربي، بمعرفة حمزة البسيوني. وعندما علمت بما يحدث (!) طلبت حمزة البسيوني لمقابلتي فرفض الحضور، وأبلغت جمال سالم (متوفي) بذلك، ثم تخليت عن وضع السجن الحربي تحت إشرافي. إن جميع الضباط والسياسيين الذين وضعوا في المعتقل تحت إشراف البوليس الحربي لم يعذبوا إطلاقاً.. بل ان محمود عبد اللطيف الذي اعتدى على جمال عبد الناصر أمضي ايامه بعد الاعتداء في غرفة ملحقة بمكتبي ولم يدخل السجن. كان الجو غير ملائم لاجتماع المنشية في الإسكندرية، وقد فوجئنا بإطلاق النار على جمال عبد الناصر، وتم اعتقال محمود عبد اللطيف، وقد اعتدى عليه بعض الضباط بالضرب، لكنه رفض الاعتراف رغم أن كمال رفعت هدده بضرب الطبنجة حوله. وعندما أمرت بتغيير هدومه وغسيل وجهه بدأ يعترف بجراة وشجاعة وكان مثالاً للمصري الذي لا يخشى في الحق شيئاً. وقد قال صراحة انه اعتدى على عبد الناصر مقتنعاً ان اتفاقية الجلاء لم تكن لصالح البلد وأن معاهدة ١٩٣٦ احسن منها.. وبعد مناقشة طويلة معه اقتنع بخطأ رايه ونقم على المحامي هنداوي دوير الذي ضلله. وعندما فكرت في إرسال عشرة جنيهات لزوجته، قال لي جمال عبد الناصر «خليهم ١٥ جنيه كل شهر»..»[٩٦].

غير أن كل ذلك «التنظيم العلمي وتوزيع المسؤوليات على الأفراد» الذي تحدث عنه صلاح نصر، وكل ذلك النشاط المحموم المتصف بالتصميم والحزم في حماية «وحدانية» الحاكم، لم يكن ـ في النهاية ـ في مصلحة الحاكم/الألّه الواحد الأحد، أو في مصلحة «عباده»/رعاياه/قطعانه، أو حتى في مصلحة جلاديه. فبعد أن نزلت إسرائيل بالقبضة الأميركية الماحقة على رأس الزعيم/الإلّه الواحد في سنة ١٩٦٧، «كان الزعيم يستمع إلى الراديو ويبكي.. ويستمع إلى الإذاعات الشامتة.. والعواصم العربية الشامتة.. والقصص عن الجيش المصري الذي عاد جنوده إلى مصر حفاة، ويبكي»[٩٧].

وكان الزعيم قد عقد مؤتمراً صحفياً وعد الإعلام العالمي فيه بأننا «سندمر إسرائيل على كل الجبهات». ولم يكن الزعيم يصدق أنه سيدمر إسرائيل على كل الجبهات. لكنه كان محاصراً. كان قد أصبح «كعب أخيل» الذي تضرب منه مصر، الذي تستدرج إلى المصيدة بفضله وتدمَّر. يوضع عنقها تحت نعل إسرائيل، بلا مخرج إلا الاستسلام.

وفي كتاب موسى صبري الفاجع، تحت عنوان «شهادتان للتاريخ»، يورد «شهادة الفريق محمد فوزي» أمام «لجنة تسجيل التاريخ» في اجتماعها المغلق «ويقول أنها شهادة استمرت تسع ساعات، وأن السادات صرح له بالإطلاع عليها ليقف منها على أسباب هزيمة ١٩٦٧ الماحقة. تلك الشهادة التي تكسر القلب كشفت، ربما أكثر من أي شيء آخر، عن الكيفية التى أصبحت «وحدانية» عبد الناصر بها مقتل مصر. وإن كان هناك من لا تزال لديه الجرأة والصفاقة على القول بأن مصر لم تتلق في بداية العقد الرهيب الذي بدأ بمصيدة يونيو/حزيران ١٩٦٧، وانتهى بمصيدة كامب ديفيد، طعنة في مقتل طرحتها أرضاً، وأسلمتها لأعدائها ذبيحة معدة لتقطيع الأوصال، فلينظر إلى ما هو حادث لمصر اليوم، ويقفل فمه ويسكت أو يتكلم فيشير على المخرج من الجبّ الذي تدحرج إليه الذبيحة بإصرار.

وفيما يلي النقاط الرئيسية من شهادة الفريق فوزي كما أوردها موسى صبري :

١ ـ «فيما يخص أحداث النكسة ومسبباتها من ناحية الحكم (أي فيما يتعلق بمسؤولية الحاكم) ومن ناحية الوضع في القوات المسلحة لا وجود للكثير من الوثائق الرسمية. فهناك موضوعات (مسائل) بالغة الأهمية تاريخية ومصيرية، بعض هذه الموضوعات الخطيرة كانت تصدر (الأوامر في شأنها) من فرد.. أو كانت تصدر شفهية!!»[٩٨].

٢ ـ «وأقرر أن قادة القوات المسلحة ـ وأنا منهم كرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ـ كانوا بعيدين كل البعد عن الأمور السياسية التي لها علاقة بتحديد الاستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة (أي بعيدين كل البعد عن عملية اتخاذ القرار السياسي الذي تتحرك بموجبه القوات المسلحة)، وسبب ذلك البعد الكامل قمة الحكم السياسي والعسكري (عبد الناصر وعبد الحكيم عامر)، وهذا أدى إلى وجود ابتعاد فكري بين القيادة السياسية والعسكرية وبين القوات المسلحة كجهاز من أجهزة الدولة»[٩٩].

٣ ـ «والسؤال الهام هو كيف أمكن القيام للقيادة السياسية (عبد الناصر) أن تتجرا على المغامرة بإقحام القوات المسلحة وهي في الحالة التي كانت عليها في صراع مسلح مع عدو جهز قواته وشعبه على مدى عشر سنوات قبل ١٩٦٧؟ والجواب على هذا السؤال هو أن القائد لا يعرف قواته تماماً كما لا يعلم قدرة عدوه تماماً»[١٠٠].

٤ ـ «وأحب أن أثير هنا نقطة عسكرية صرفة خاصة بقواتنا.. إن حجم قواتنا لم يكن يسمح بفتح محور جديد (بعد حرب اليمن والتدخل في الكونغو) وبتكبير المهمة العسكرية امام القوات المسلحة في ذلك الوقت. وقد عقدت جلسة استمرت ٤ ساعات في ١٨ مايو/أيار سنة ١٩٦٧.. وكان موضوع الجلسة توفير وتدبير القوات المطلوبة.. لأن العمليات (التي كانت ستترتب على ما كان يجري التفكير فيه) ستكون عمليات مشتركة بحرية وجوية وبرية. وكان كل جهد القادة في هذه الجلسة مقصوراً على تدبير القوات فقط.. ولم تشمل الجلسة باقي الواجبات المفروض أن تناقش!! كان يجب أن نكون جاهزين.. بمعنى أني إذا اردت أن ارجِّع (أردّ) العدو فيجب أولاً أن أطمئن على عضلاتي وأطمئن على مقدرتي وأطمئن على إمكانياتي، لا أن تكون المسألة مجرد تهويش. التهويش يضر ولا ينفع. والمطبوع في ذهني أن حسابات الرئيس جمال عبد الناصر كانت تتجه إلى أن لا يتم شيء في موضوع الخليج أي لا يغلق ولا حاجة أبداً»[١٠١].

هذا تقييم رئيس أركان حرب القوات المصرية المسلحة لما كان الزعيم يرمي إليه : التهويش. فما الذي جعله يلجأ إلى ذلك؟.

العدو الذي قال عنه الفريق أول فوزي أنه كان يعد جيشه وشعبه لعشر سنوات قبل مذبحة ١٩٦٧

كان قد عمل على أساس الحقيقة الجلية الظاهرة لكل ذي عينين فيما يخص مصر، وهي أن مصر كانت قد أصبحت عبد الناصر، ولا أحد غيره، وعبد الناصر كان قد أصبح مصر.

ولقد يبدو ذلك كما لو كان شيئاً حميداً جميلاً تنتابنا هزة الشعر فيما يخصه، باعتبار توحُّد الزعيم بالأمة وتوحُّد الأمة بالزعيم بالمفهوم الرومانسي الذي وضعه توفيق الحكيم في «عودة الروح». لكن ذلك الذي نقول أن المتربصين بمصر العاملين على استدراجها إلى المصيدة فطنوا إليه كان شيئاً آخر غير ذلك التوحُّد. كان إلغاء لكل من في مصر وما في مصر، كل البشر وكل المؤسسات، وإحلال شخص الزعيم محلها. وحتى الفريق فوزي فطن إلى ذلك فيما يخص القوات المسلحة بوصفها «جهازاً من أجهزة الدولة». ألغي الجميع وألغيت كل المؤسسات، وبات التعامل سهلاً ميسراً، غاية في السهولة واليسر في الواقع، لأنه مع فرد واحد لا مع أمة فيها أصوات متباينة وعقول عديدة وأفكار تتصادم وتناقش وتحذر وتحاذر، ولا مع دولة حديثة فيها مؤسسات تشير وتناقش وتبحث وتعترض وتحذر وتحاذر، وحتى «مجلس الغمة» سارت قطعانه تخور من القصر العيني إلى قصر القبة لتقول للزعيم إفعل ما تراءى لك.

وبفضل تلك الوحدانية، بفضل تلاشي الأمة بأفرادها وعقولها وحرصها على مصيرها ومصير بلدها جبناً وخنوعاً أو غفلة أو انقياداً للتضليل المتواصل اللحوح من جانب «المثقفين» و«صناع الرأي»، وتلاشي الدولة بمؤسساتها، لم يعد على العدو الراغب في استدراج مصر إلى حيث يجهز عليها إلا أن يبحث عن كعب أخيل في ذلك الزعيم/الإله/الأمة/الدولة، ويتعامل معه من خلاله.

وكان كعب أخيل جمال عبد الناصر كبرياؤه. فنفذ إليه العدو من كبريائه، واستدرجه إلى مصيدة ١٩٦٧. وكان الزعيم قد خرج جريحاً قبل ذلك بسنوات من خبرة الوحدة مع سوريا وما يترتب عليها من انفصال كان بمثابة طعنة نافذة في الجناح العربي لوحدانيته، وإحباطاً لطموحه إلى أن يصبح زعيماً/إلهاً لكل العرب من المحيط إلى الخليج.

ولنعد إلى شهادة الفريق أول فوزي :

«سؤال: هل يعني هذا ان عبد الناصر كان يريد مظاهرة (مجرد التظاهر) كما قلت من قبل؟.

«جواب: أقول أن اللعبة سياسية كانت ربما في راس القائد السياسي (عبد الناصر) أن تجري المظاهرة في شمال سيناء فقط، لكن لا تحققت المظاهرة، ولا تحقق التجمع.

«سؤال: قيل ان الرئيس عبد الناصر كان يعاني من الضغط الذي كانت تقوم به إذاعات بعض الدول بالنسبة لعملية قفل المضيق وبالنسبة لمرور الملاحة فيه (وتعييره) بأن مصر لم تكن لها سيادة على ارضها؟.

«جواب: هذا صحيح.. وفي رأيي ان الأهداف السياسية الحقيقية وراء هذا الموضوع انحصرت في نقطتين : إزالة قوات الطوارىء الدولية، والسيطرة على خليج العقبة لا غلق المضيق. ولم يكن غلق المضيق هدفاً لغاية تاريخية.

«سؤال: من في رايك صاحب فكرة هذه الأهداف؟.

«جواب: استنباطا مني. كان الدافع السياسي في راس الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، والإثنين معاً.

«سؤال: ولكن من صاحب الفكرة منهما؟.

«جواب: في تحليلي للشخصيتين الإثنتين، أقول إن الإثنين كانا متفقين عاطفياً ووطنياً، متفقين على تحقيق اهداف الثورة، متفقين على تحقيق أهداف قومية، مختلفين ومتصارعين في قيادة القوات المسلحة صاحبة الثورة وباقي اجهزة الدولة. والسؤال هو : لو كان قد حدث زوال قوات الطوارىء الدولية وحدثت السيطرة على الخليج فقط، هل كان يمكن اعتبار الهدف السياسي قد تحقق ام لا؟.

«كانت إذاعات الدول العربية في ذلك الوقت، عام ١٩٦٧، في السعودية وفي عمان، توجهان ضغطاً على كلمة السيادة المصرية بانها ناقصة، وكانت معايرة (تعيير) إعلامية بأن قوة الطوارىء الدولية هي التي تحمي القوات المصرية ولا سيادة ولا سيطرة لمصر على الخليج.

«فذهاب القوات الدولية من شرم الشيخ كان يحقق هدفاً سياسياً موجوداً في راس كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وبمعنى آخر انه لو كانت المظاهرة العسكرية وصلت إلى هذا الحد فقط فقد كان هذا ما يرجى أن تنتهي عنده. لأنه حدث بعد ذلك تراجع عسكري في التخطيط. لقد ابتدا بتصرف محدود حتى يوم ٢٨ (مايو/أيار) ثم بدا يتراجع.. وأنا اسميه تراجعاً.. لأن الهدف السياسي منه كان إيقاف الصراع وانتهائه عند هذا الحد. وإذا ما حللت الموقف الآن كتاريخ أقول أنه ما دامت قد تمت السيطرة على الخليج دون غلق كان ممكناً إصدار إعلان دولي استجابة للمنطق العالمي بأن مضيق تيران يصبح ممراً

دولياً.. وأخيراً أقول أن أي تحرك يجب أن يكون معداً له وجاهـزاً، واختيار التـوقيت كان غـير موفق خـاصة وأنني «غارز» (موحول) في اليمن.

«سؤال: .ما السر، في رأيك، في اختيار ذلك التوقيت بالذات لكي تبدأ القاهرة تحركها؟.

«جواب: أستطيع القول إنه صراع سياسي وإعلامي تم من إسرائيل (استدراج قامت به إسرائيل) وارجـع بالفكر إلى موقفنا بعد الانفصال.. لقد حصل انحسار لزعامة الرئيس جمال عبد الناصر عربياً.. هيبة القاهـرة (هيبة عبد النـاصر).. زعامـة القاهـرة (زعامـة عبد النـاصر).. القوميـة العربيـة.. كلها انحسرت بعـد عملية الانفصال، وكانت هناك رغبة في إعادتها»[١٠٢].

هذا على الجانب المصري. كبرياء جريحة وزعامة منحسرة بعد محنـة الإنفصال التي نجمت عن رفض السوريين لأن تعامل سوريا كعزبة ملحقة بالعزبة المصرية، ومغامرة عسكرية في اليمن كان الـدافع إليها:

«أن كل مناسبة تأتي لإعادة الوضع إلى ما كان عليه (بالنسبة لزعامة العالم العربي) كانت مصر تستثمرها (=كان عبد الناصر يستثمرها) لكسر الحصار السياسي والاقتصادي.. ولقد دفعنا قوات جنوباً كذا ميل لكسر ذلك الحصار وكان هذا معناه «يا أمريكا مصر قادرة (= عبد الناصر قادر) على كسر حصاركم.. وكان هذا يوضح أيضاً أن مصر قادرة (= عبد الناصر قادر) على نقل جهد كبير بإمكانيات كبيرة من مصر إلى اليمن.. وهذا ما أظهرته السياسة الإعلامية المصرية عن مقدرة مصر على التحرك خارج النطاق المضروب حولها (حول زعامة عبد الناصر بعد عملية الإنفصال) وهو ما تذكرنا به مانشتات الصحف الكبيرة عن قدرة مصر، علماً بأن مسرح اليمن لم يكن في حاجة إلى كل هذا المجهود وكل هذا الحجم»[١٠٣].

وكان من نتيجتها، تلك المغامرة الإعلامية الاستعراضية التورط في صراع عربي ذي «حسابات معقدة» للغاية من نوع الحسابات التي قال السادات أنه كان «يخشى على عبد الناصر دائماً منها»، وبالتالي استجلاب رد فعل عربي تمثل فيما أشار إليه الفريق فوزي بشأن حملة الإذاعات العربيـة التي ظلت تدق على الـوتر الحسـاس في نفس عبد النـاصر وتجرِّح كبـرياءه بكثـرة الكلام عن «السيـادة المصرية المنقوصة»، والاحتماء من إسرائيل بقوات الطوارىء الدولية، وكما قـال الفريق فـوزي، استجاب عبد الناصر لذلك بـ «التهويش». لكنه كان تهويشاً مميتاً، مميتاً بكل معنى الكلمة، له ـ فقد مات بسببه ـ ولمصر، فقد وقعت في المصيدة بسببه، وكنتيجة لوقوعها استدرجت، في عهد خليفته السادات، إلى المصيدة النهائية، كامب ديفيد، فدخلت الجبّ الذي تقضي كلٍ «الحسابات المعقدة» بـألا تخرج منـه بعد أن وقعت فيه وثعبان الطريشة(*) في عبّها إلا مسمومة ميتة مقطّعة الأوصال.

أما على الجانب الإسرائيلي، فكان إعداد وترتيب بهدوء وبـرود وضغينة وسـوء نية لا حـدود لها لأنهـا وليدة كراهية خاصة تعود إلى ما قبل عبد الناصر وكبريائه بآلاف السنين.

وقد قلنا أن عبد الناصر كان مصرياً وطنياً لا شك في وطنيته ولم يكن تابعـاً لأحد أو عميـلاً لأحد كمـا حاول كثيرون أن يقولوا عنه رغم أن بعضهم كان من أشد المعجبين الموالين له وهو في عنفـوان قوتـه. لكن عبد الناصر لم يكن «ثائراً» بـالمعنى الحقيقي للكلمة. لم يمسـك بزمـام السلطة لينفـذ خطة أو يعمـل على أساس فكر أو عقيدة، بل قام بحركته ليتخلص هو وزملاؤه من قيادات عسكرية وأوضاع في الجيش كانوا يكرهونها، وقد تطلب ذلك منهم أن يسقطوا النظام القديم كله الذي كانت تلك القيـادات والأوضاع جـزءاً لا يتجزأ من وجوده. ولم تكن تلـك مهمة صعبـة، بل كـانت، كما قلنـا، وكما تشـير أحداث ليلـة الثـورة واليومين اللذين بعدها، مهمة تجار طالبة من يقوم بها فيطلق رصاصة الرحمة على رأس نظام فاسد منحل منهار ظل يثخن نفسه بالجراح منتحراً ومن فرط خيبته لا يفلح حتى في وضع حد لحياتـه بيده. وبعـدها، عندما وجد الضباط الأحرار أنفسهم وقد استولوا عـلى الحكم، بدأ مـا أسميناه «اللعب بـالسماع». وقـد حاول كثيرون «تقنين» فكـر للثورة، وترقيع أيديولوجية لها. ومن أولئك أستاذ فلسفة بكلية الآداب بجامعة القاهرة، كتب يقول أن «رؤية الزعيم تكشف عن بواعثـه»، ثم لما بحث عن مصـادر يخرج منهـا بـ «رؤية الزعيم» لم يجد إلا الخطب السياسية التي ظل عبد الناصر يلقيها في المناسبات، وقال «فالسياسة أحيـاناً إيحاء وبث في الردع وهو ما يسمى باللغة النووية «سلاح الردع»(!؟)». الخطابة السياسية ليست مجـرد

(*) الطريشة ثعبان سام صغير الحجم يقضي على ضحيته في ثوان.

ديماغوجية، «بل هي قناعات وجدانية لجيل بأكمله بالرغم مما يشوبها من حدة الإنفعال ونقص التصور النظري(!)» (والأستاذ يقول كل ذلك من منطلق التأييد لفكر «مؤسس نهضة مصر الحديثة ورائد القومية العربية»، فهو لا يهاجم كما قد يبدو من معنى كلامه. ومعنى كلامه أن عبد الناصر كان يمارس الردع «الذي يسمى باللغة النووية الردع النووي»، ويمارس التفكير عن طريق الخطابة السياسية التي «تعبر عن قناعات وجدانية لجيل بأكمله رغم ما فيها من حدة الإنفعال ونقص التصور النظري»). وفي تتبعه لمراحل فكر عبد الناصر يجد أن ذلك الفكر «يتضح من سلسلة المعارك المتتالية.. مثل ربطه بين الصهيونية والشيوعية إبَّان أزمة مارس/آذار ١٩٥٤ والصراع على السلطة، والأكثر خارجياً مثل ربطه أيضاً بين الصهيونية والشيوعية إبَّان خلافه مع قاسم العراق في ١٩٥٩.. إلا أن محاولة الصهيونية الوقيعة بين الثورة والغرب لمنع اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤، ومعركة كسر احتكار السلاح وصفقة السلاح التشيكي في ١٩٥٥، والعدوان الإسرائيلي على غزة في ١٩٥٥، والعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ هي ما جعل عبد الناصر يربط بين الصهيونية والاستعمار(!)»[١٠٤].

فعبد الناصر، في تشكل مراحل فكره، حسب ما يقوله هذا الأستاذ، ظل يكتشف حقيقة الصهيونية من خلال المعارك المتتالية التي خاضها، فربط بينها في مبدأ الأمر وبين الشيوعية، لأسباب داخلية مرة (الصراع على السلطة ١٩٥٤) وأسباب خارجية مرة (الصراع مع عبد الكريم قاسم الذي بدا كما لو كان في محاولة الوحدة العراقية المصرية قد أراد مزاحمة عبد الناصر على الزعامة العربية سنة ١٩٥٩)، ثم ما لبث أن اكتشف ـ بعد فشله في الحصول على السلاح من الغرب ـ أن الصهيونية مرتبطة بالاستعمار.

ويبدو أن عبد الناصر لم يصل إلى تلك القناعة إلا متأخراً، لأنه حتى بعد عقد صفقة السلاح «التشيكية» كان ما زال يأخذ المشورة من كيرمت روزفلت، ولأنه ـ فيما روى فتحي رضوان ـ غير مصدق أن عدواناً على مصر كان سيقع سنة ١٩٥٦، حتى اللحظة التي بدأ فيها الضرب فعلاً : «لم يحل وقار بريطانيا وفرنسا، وكونهما دولتين شابت رأساهما في تدبير أمور السياسة دون أن تعلنا الحرب على مصر وتأمرا إسرائيل في نفس الوقت بأن تبتعد جيوش كل منهما عشرة كيلومترات عن قناة السويس. والعجيب أن جمال عبد الناصر لم يفزع من كل هذا، ولم يصدق أن بريطانيا وفرنسا يمكن أن تشتركا في حرب ضده، وأن الخطر الوحيد الذي يعتبر احتماله قوياً هو أن تشن إسرائيل الحرب على مصر، وكان يعتقد أن مصر كفء لها، ولا خوف من حرب معها (وقد قال الفريق أول فوزي أن «القائد لم يكن يعرف تماماً مقدرة العدو ولم يكن يعرف قواته هو ومدى قدرتها»).. ولم يقل عبد الناصر هذا الكلام باللسان، بل قاله بأفعاله. (ففي الليلة التي تلقى فيها) أخطر الأنباء وأكثرها إزعاجاً، ومنها تقدم الأسطول البريطاني على شكل مروحة صوب ميناء الاسكندرية، أقام عبد الناصر حفلاً لوفود الدول العربية التي اشتركت في اجتماع مجلس الجامعة العربية في استراحة الهرم.. وكان معاونو عبد الناصر يبدون دهشة ممزوجة بالاحتجاج لكونه يتلقى مثل تلك الأنباء بأعصاب باردة ومزاج حسن، وأنه لا رغبة لديه في فض تلك الحفلة ليتفرغ لتلقي تفاصيل تلك الأنباء ودراستها، وتمحيصها واتخاذ قرار بشأنها.. وقد (عرف الجواب على كل ذلك بعد شهور) عندما انتهت أزمة القناة كلها وأذاع عبد الناصر ذلك السر ليبين للعالم كيف أنه استبعد تماماً ونهائياً أن تهبط بريطانيا وفرنسا إلى مستوى ذلك العبث الصبياني وأن يشركا معهما إسرائيل في مؤامرة حقيرة (!).. لكن الذي حدث بعد ذلك (الإطمئنان) بدد اطمئنان عبد الناصر، وبدل بالسِّكينة جزعاً، فقد أقدمت بريطانيا وفرنسا فعلاً على غزو مصر (على عكس القناعة الثابتة للزعيم) دون أن تقيما للأمم المتحدة ولا للرأي العام العالمي أي وزن، ولم تقفا عند حد التهديد بإنزال جيوشهما على أرض مصر، بل ذهبتا إلى أبعد من ذلك، فأنزلتا هذه الجيوش بالفعل.. ثم اتضح (!) أن للدولتين العظيمتين خطة كاملة للاستيلاء على (منطقة) القناة ومدنها، وأن هذه الخطة درست تماماً إلى حد أن الحليفتين طبعتا أوراق بنكنوت مصرية، مزيفة بطبيعة الحال، لتوزيعها في بور سعيد والاسماعيلية والسويس وما حول هذه المدن، لا لشراء البضائع والسلع ومواد الطعام فقط، بل وليشتروا أيضاً الذمم والرضاء السياسي.. وخيل لعبد الناصر أن كل أحلامه قد طارت في الهواء.. لكنه بقي يؤمل، فأرسل إلى السفير الأمريكي وإلى السفير الروسي يسأل كل منهما ماذا سيكون موقف بلديهما من هذا الغزو؟ هل

سيكون مجرد «الفُرجة» (بضم الفاء) والاكتفاء بالإعلان عن الاحتجاج والاشمئزاز والرفض؟ وذهب السفير الأمريكي بوعد أنه سيتصل بحكومته ثم يعود. لكنه لم يعد بخير ولا بشرّ. أما السفير الروسي فكان أكثر صراحة، إذ قال

«إن وقوفنا مع مصر معناه دخول الاتحاد السوفياتي في حرب عالمية ثالثة. ولا احسب ان الاتحاد السوفياتي على استعداد لذلك.. والقرار فيما أفضيت به إليَّ الآن لا تتخذه إلا الزعامة السوفياتية على اعلى مستوياتها، والزعامة السوفياتية بطيئة في مثل هذه الأمور. غاية في البطء. لانها تعنى بان تدرس كل التفاصيل وتجري كل الحسابات. والحسابات، في مثل هذه المواقف كثيرة ومعقدة وتأتي من مصادر مختلفة قد تتناقض مع بعضها البعض «ثم مضى وترك عبد الناصر وحده!»[١٠٥].

ترك عبد الناصر وحده، وجهاً لوجه مع التفاصيل والحسابات المعقدة التي اكتفى ـ بدلاً من إتعاب الرأس في دراستها وتمحيصها وإمعان النظر فيها على ضوء فكر متكامل ملم بأبعاد ما هو بسبيله وما يفكر فيه العدو ويدبره ـ بكنسها تحت السجادة بمكنسة الاقتناع المريح بأن «بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تنحطا إلى مثل هذا المستوي الوضيع من التآمر مع إسرائيل»! وواضح طبعاً أن ذلك الاقتناع استمد من عدم الإلمام بطبيعة العلاقة بين إسرائيل و«أصدقائها»، وعدم الربط «بين الصهيونية والاستعمار» الذي قال الأستاذ المعتذر المصري أنه توافر بعد خبطات محاولة تخريب اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤، وعدم قيام أميركا بتنفيذ ما كان مأمولاً من تسليح مصر «ليكون لديها جيش قوي تدافع به عن نفسها» فيما أوضحه عبد الناصر لكافري، والعدوان الإسرائيلي «الغادر» على غزة سنة ١٩٥٥، والعدوان الثلاثي «الغاشم» سنة ١٩٥٦، الذي كان مفاجأة مزعجة للغاية للزعيم ومصدر استغراب شديد من جانبه. وكما قال ذلك الأستاذ الباحث كان عبد الناصر مضطراً في النهاية إلى أن يفطن لـ «العلاقة بين الصهيونية والاستعمار» نتيجة للخبرة العملية «على الموقع» (In Situ) بما ظل الاستعمار يفعله من أشياء غير متوقعة :

«لم يترك الاستعمار لعبد الناصر فرصة لالتقاط الأنفاس وجره إلى معارك متتالية داخلية وخارجية لإنهاك قواه مما اضطره إلى الدخول في عدة معارك متتالية فرضتها الظروف (!) كل معركة تولّد أخرى (ومن هنا) أدرك عبد الناصر بالفعل أن محاربة الاستعمار هو في نفس الوقت محاربة لإسرائيل لانها كما اتضح له «رأس جسر» الاستعمار و«مخلب القط» له (!)»[١٠٦].

هذا النوع غير المسموح به للحاكم ـ خاصة في هذا العصر الرهيب ـ من شرود الذهن، من عدم العلم ومن تشوه الرؤية لما حوله، اتضح بشكل مهلك في شأن مصيدة ١٩٦٧، وكل ما سبقها من إعداد لها.

وقد بدأ الإعداد لاستدراج عبد الناصر، ومصر من خلال زعامته الواحدانية لها، إلى تلك المصيدة في أعقاب الانفصال. واتخذ الجهد الإسرائيلي في مجال ذلك الإعداد مسارين رئيسيين: المسار الأميركي، وهو الأخطر والأهم، والمسار المصري، وهو التكميلي. وفي معرض قيامها بذلك الجهد المنظم المدروس، ظلت إسرائيل تستخدم القضية ونقيضها استخداما فعالاً بالغ الأذى لمصر والعرب. ولقد برعت إسرائيل باستمرار في استخدام المحاولات الخائبة لصالحها على حساب من خابت محاولاتهم. فمفاعل أنشاص الهزيل (٢٠٠٠ كيلوواط) استخدم كمبرر لبدء برنامج نووي ضخم عندما «اكتشفت» إدارة ايزنهاور انخراط إسرائيل في ذلك البرنامج.[١٠٧] كما استخدمت في ذلك أيضا مهزلة «القاهر» و «الظافر» وحكاية «صنعنا كل شيء، من الإبرة إلى الصاروخ» ولعبة «الخبراء الألمان»، بادعاء أن مصر قد حصلت بذلك على قدرة إنتاج القذائف الحاملة لرؤوس نووية! ذلك رغم تقارير المسؤولين الأميركيين إلى الرئاسة الأميركية في ذلك الشأن، ومنها ـ على سبيل المثال ـ التقرير الذي وضعه جورج بول للعرض على الرئيس الأميركي ليندون جونسون قبيل زيارة ليفي اشكول، رئيس وزراء إسرائيل، لواشنطن سنة ١٩٦٤، بشأن «قدرات» مصر النووية وفي مجال القذائف:

«يشير تقييمنا إلى أن إسرائيل ستظل متمتعة بتفوقها العسكري الراهن على العرب لسنوات طويلة مقبلة. وبالرغم من ادعاءات إسرائيل المبالغ فيها بالنسبة للمستقبل المرئي، ستظل قدرة الجمهورية العربية المتحدة في مجال القذائف،بالدرجة الأولى، مسألة سيكولوجية، أما قدرتها النووية فستظل صفراً».

وقد حث جورج بول، الذي كان وزيراً للخارجية بالنيابة آنئذ، الرئيس الأميركي جونسون، في ذلك

التقرير على أن يضغط على ليفي اشكول «لتجنب كل ما من شأنه حفز سباق تسلح في الشرق الأوسط عن طريق حيازة إسرائيل لقذائف وأسلحة نووية».[١٠٨] غير أن إسرائيل كانت آخذة في ذلك فعلاً وجاهدة في حفز سباق التسلّح الذي أراد المسؤول الأمريكي إقناعها بتجنبه، عمداً. ففي اجتماع عقد بوزارة الخارجية الأميركية في مايو/ أيار ١٩٦٥، طلب السفير الإسرائيلي افراهام هارمان التعجيل بتسليم كميات ضخمة من دبابات إم ـ ٤٨ الأميركية إلى إسرائيل. وكانت إسرائيل قد بدأت في ذلك الوقت بتنفيذ المرحلة الأولى من مراحل استدراج مصر، فأخذت تحرك دباباتها إلى داخل المنطقة منزوعة السلاح بينها وبين سوريا، وواصلت عمليات إطلاق النار بشكل متكرر واستفزازي سافر على مشروعات الري المدنية السورية. ووقتها وصفت الخارجية الأميركية الوضع بأنه «متفجر». وفي اجتماع مايو /أيار ١٩٦٥، ذكر المسؤولون الأميركيون السفير الإسرائيلي هارمان بمعارضة الولايات المتحدة «لاستخدام القوة في المسائل المتعلقة بالمياه». إلا أن السفير الإسرائيلي تجاهل ذلك تماماً، وتمسك بوجوب الإسراع في تسليم الدبابات الجديدة، مما أدى إلى انفضاض الاجتماع بغير اتفاق في الرأي[١٠٩].

غير أن ذلك لم يفت في عضد السفير الإسرائيلي. فقد عاد بعد شهر واحد، في يونيو/ حزيران ١٩٦٥، وكأن شيئاً لم يحدث في اجتماع مايو/ أيار، طالباً التصريح لإسرائيل بشراء طائرات الفانتوم اف ـ ٤ التي كانت أحدث ما لدى سلاح الجو الأميركي آنئذ من طائرات حربية، إذ لم يكن قد انقضى عام على حيازة سلاح الجو الأميركي لها، وكانت متفوقة على ما لدى الاتحاد السوفياتي من طائرات، أو ـ بالأقل ـ على أي شيء يكونون قد أعطوه للعرب. ولما كان إعطاء ذلك الطراز من الطائرات حرياً في أن يتسبب في تصعيد خطير لسباق التسلح في الشرق الأوسط، فإن وزارة الخارجية الأميركية رفضت التصريح بذلك، خاصة وأن تقارير الاستخبارات الأميركية وتحليلات وزارة الخارجية الأميركية لوضع اسرائيل الأمني ظلت تؤكد أن قدرات إسرائيل العسكرية ظلت تفوق القدرات العسكرية للدول العربية مجتمعة.[١١٠] غير أن الأميركيين لم يتقاعسوا، بطبيعة الحال، عندما جد الجد، وبدأ الضرب، في إعطاء الإسرائيليين كل ما كانوا قد طلبوه وأكثر، من طائرات الفانتوم (بطياريها الأميركيين)، وغيرها من أحدث الأعتدة.

وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك التعفف الوقتي عن تسليح إسرائيل قد أدى إلى إيقاف التدفق العادي للسلاح الأميركي(*)، فبحلول نيسان/ ابريل ١٩٦٧، كانت قوة إسرائيل، العسكرية قد تعاظمت ـ بفضل ما حصلت عليه من سلاح من الولايات المتحدة التي كان عبد الناصر يريد أن تمكنه من جعل جيش مصر قويا وقادرا على الدفاع ـ إلى الحد الذي مكنها، وهي على مشارف المصيدة المعدة لمصر، من التفاخر علنا وبطريقة استفزازية صارخة بعظمتها العسكرية، مدركة تمام الإدراك من دراستها لشخصية عبد الناصر، تأثير ذلك عليه. ففي احتفال «يوم الاستقلال»، بالقدس، في ذلك العام، تعمدت إسرائيل أن يكون الاحتفال مظاهرة عسكرية ضخمة حشدت فيها الدبابات الحديثة وغيرها من آخر مستحدثات العتاد الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة. ولقد بلغ من استفزازية العرض أن اضطرت الولايات المتحدة ـ مراعاة لعلاقاتها بـ «الأصدقاء العرب» ـ إلى أن تأمر سفيرها والورث باربور، على عجل، شفاهة، بمكالمة من دين راسك، وزير الخارجية، بعدم حضور الاحتفال! وبطبيعة الحال، ذعر السفير المسكين و «خاف على مستقبله»، فسارع ـ تغطية لنفسه ـ بإرسال برقية إلى الخارجية إثباتا لصدور تلك التعليمات إليه من دين راسك[١١١]!.

تلك بعض ملامح المسار الأميركي الذي اتخذته إسرائيل في إعدادها لمصيدة ١٩٦٧. أما المسار المصري، فتركز أساساً على طموح الزعامة العربية لدى عبد الناصر. وقد قلنا أن إسرائيل ظلت تستخدم في ذلك القضية وضدها. فهي، من وجه، ظلت تتعلل لدى أميركا والغرب بعامة بتجربة الوحدة بين مصر وسوريا، مؤكدة أنها ـ وان خابت في هذه المرة لأسباب كانت تكون كلها شخصية بحتة ـ تشير إلى خطر حقيقي يتهدد إسرائيل هو أن يتوصل أولئك العرب إلى الوحدة حقاً. ورغم أن تقديرات أجهزة التحليل

(*) ففي ١٩٦٥، مثلاً، زود جونسون إسرائيل بكميات ضخمة من السلاح المتطور، منها صواريخ هوك المضادة للطائرات، وبعث برسالة إلى عبد الناصر يخطره فيها بأن تلك الصواريخ أعطيت لإسرائيل «للتصدي لقاذفات القنابل روسية الصنع التي تسلحت بها مصر»! (مذكرات محمود رياض ـ ص ـ ٢٢).

بوكالة المخابرات المركزية الأميركية أشارت باستمرار إلى أن «العرب لن تتحقق بينهم وحدة حقيقية لسنوات طويلة قادمة، وأنه ـ حتى إن تحققت تلك الوحدة التي لن تكون إلا شكلاً من أشكال الفدرلة (federation) ـ فإنها لن تؤدي بحال إلى الانتقاص من تفوق إسرائيل العسكري على العرب[١١٢]، فإن إسرائيل تمكنت، باستخدام «خطر الوحدة العربية» وضرورة الاستعداد لاحتمال ظهوره، من أن تظل تحصل على كميات متعاظمة من أحدث الأسلحة والأعتدة وغير ذلك من أشكال الدعم. وفي الوقت نفسه، استخدمت إسرائيل، بنفس الفعالية، نقيض قضية الوحدة، أو بالأحرى، خيبة مصر وسوريا في تحقيقها، في الإيقاع بالاثنتين معاً.

ويروى لنا محمود رياض ما حدث:

«بدأت سنة ١٩٦٦، وكل جسور التفاهم التي بناها دوايت آيزنهاور وجون كنيدي مع مصر تتهاوى واحداً بعد الآخر. وعبد الناصر قد يئس تماماً من تحسين العلاقات مع جونسون في ظل انحيازه المسبق لإسرائيل. ولم يعد الأمر قاصراً فقط على الضغط الاقتصادي الأميركي المباشر على مصر، وإنما امتد إلى الدعم العسكري المباشر لإسرائيل وهو الموضوع الملتهب، والمتفجر دائماً، في الوعي العربي. ولم تكمن قيمة الصفقة الأميركية لإسرائيل فقط في حجمها العسكري، فإسرائيل لم ينقصها التفوق العسكري في أي وقت، وإنما كانت تكمن بالدرجة الأولى في قيمتها السياسية. فها هي الولايات المتحدة تقرر لأول مرة أن تتولى بنفسها امداد إسرائيل بالسلاح في وقت لا توجد فيه اية اخطار أو توترات على الحدود العربية لإسرائيل. ولقد جاءت هذه الصفقة بعد صفقة عسكرية كبرى كانت إسرائيل قد عقدتها سراً مع المانيا الغربية، أدت إلى قيام معظم الدول العربية بقطع علاقاتها مع المانيا الغربية سنة ١٩٦٥، وكان المسؤولون الألمان يقولون لي بصراحة: إننا لم نبرم تلك الصفقة إلا بتعليمات اميركية. (والواقع أن بن جوريون توصل إلى عقد تلك الصفقة مع كونراد أديناور في غمار الضجة الكبرى التي اقامتها إسرائيل حول «العلماء الألمان الذين كانوا يصنعون القذائف (صواريخ «الظافر» و «القاهر» لعبد الناصر»)(*).

«وهكذا كان الموقف بالمنطقة في مطلع سنة ١٩٦٦، كما يلي: علاقات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. علاقات متدهورة بين مصر والولايات المتحدة. قيادة عسكرية عربية موحدة ما زالت في دور النمو تقابلها متاعب سياسية ومالية عديدة. انشغال جزء من القوات المصرية في اليمن. قيام خلافات عربية تؤثر على الجبهة الشرقية. وبذا أصبح المسرح السياسي والعسكري مهيأ لإسرائيل لتصعيد عملياتها العسكرية.

«وفي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦، قامت إسرائيل باستخدام قواتها الجوية والبرية في الهجوم على قرية السموع الأردنية، وهي قرية صغيرة تضم أربعة آلاف نسمة معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، وانزلت بهم خسائر جسيمة في الأرواح. وأعلنت إسرائيل انها تقوم بهذه الغارة الانتقامية في الأردن رداً على اعمال فلسطينية بدأت من سوريا!

«واثناء وجودي في مطار القاهرة للاشتراك مع عبد الناصر في استقبال أحد رؤساء الدول، تحدثت مع عبد الحكيم عامر عن توقعي استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، وأشرت إلى الاتفاقية العسكرية التي كنا قد وقعناها مع سوريا مؤخرا، وقلت أننا قد نجد أنفسنا فجأة في حرب مع إسرائيل. وطمأنني عبد الحكيم عامر إلى الاستعدادات المصرية.

(*) «في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١ اثارت حكاية وجود علماء ألمان يعملون بمصر لصنع «صاروخ عربي» ضجة كبرى. وقام بن جوريون بنفسه بتوجيه اقذع السباب إلى الألمان واشرف على شن حملة إعلامية عالمية النطاق اتخذت، كما وصفها أحد المراقبين، نبرة معادية للألمان بالغة العنف. وكانت المخابرات الإسرائيلية تعرف منذ سنوات، بطبيعة الحال، كل شيء عن ألمان عبد الناصر اولئك، بل وتمكنت في سنة ١٩٥٤ من الزج بأحد عملائها بين أولئك الألمان تحت ستار كونه مهندساً ألمانياً، فحصلت عن طريقه على تصميمات الصاروخ. وكانت إثارة الضجة من جانب إسرائيل حول تلك الحكاية المعروفة للإسرائيليين من وقت طويل محفوفة بالمكاسب والخسائر. فعلى جانب المكاسب، اعطت الضجة التي أقيمت حول المسألة مبرراً قوياً للتعجيل بتنفيذ برامج إسرائيل النووية باعتبار ذلك الرادع الوحيد لدى إسرائيل لإحباط استعدادات عبد الناصر لإبادة إسرائيل بالصواريخ التي يصنعها له الألمان. اما في جانب الخسائر، فقد أدى عنف الحملة المعادية للألمان التي شنها بن جوريون بنفسه إلى تهديد تدفق العون الضخم الذي ظلت المانيا الغربية تقدمه لإسرائيل في المجالات الاقتصادية، ومجال التسلح ومجال البحوث العلمية، وكان استمرار ذلك العون أهم بكثير من أي شيء كان أولئك الألمان يقومون به لعبد الناصر في القاهرة. وفي غمار الضجة، تكشف أن بن جوريون والمستشار الألماني كونراد اديناور كانا قد عقدا صفقة سرية أمدت المانيا الغربية بموجبها الجيش الإسرائيلي بما بلغت قيمته آنئذ ٨٠ مليوناً من الدولارات من الدبابات وزوارق الطوربيد والمدافع المضادة للدبابات والقاذفات المقاتلة».

Stephen Green: «**Taking Sides**», P. 161.

«وعقد مجلس الدفاع العربي اجتماعا بالقاهرة في شهر مارس سنة ١٩٦٧، برئاستي، للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، واستمرت اجتماعاتنا من الصباح حتى منتصف الليل. وكان الوفد السوري يلح على دعم سوريا بأسراب من الطائرات وبمدافع مضادة للطائرات تحسبا لهجوم إسرائيلي على الجبهة السورية. وشعرت بمدى قلق السوريين من وقوع مثل هذا الهجوم قبل أن تستكمل استعداداتهم الدفاعية. وتحققت مخاوف سوريا. ففي ٧ ابريل/ نيسان، تحولت إسرائيل إلى الجبهة السورية، فهاجمت الحدود السورية، واستخدمت في هجومها سلاح الطيران، وأسفرت المعارك الجوية عن سقوط ست طائرات ميج سورية. وواصلت إسرائيل تهديداتها لسوريا. ففي ١٢ مايو/ أيار ١٩٦٧، أعلن اسحق رابين، رئيس أركان حرب القوات الإسرائيلية قائلاً «إننا سوف نشن هجوما خاطفا على سوريا، وسنحتل دمشق لنسقط الحكم فيها ثم نعود». وجاءت تلك التصريحات الإسرائيلية بعد يومين من طلب ابا ايبان من سفراء إسرائيل أن يعلنوا عن أن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة لاستخدام القوة ضد سوريا. كما أعلن ليفي اشكول، رئيس وزراء إسرائيل، أن «إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة ضد سوريا»[١١٢].

هذا تسلسل الأحداث، كما رواه محمود رياض، بصدق واضح وبغير خطابيات، من الجانب المصري. فلنصغ أذن إلى رواية الباحث الأميركي ستيفن جرين:

«في مطلع ١٩٦٧، اتهمت كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الأخرى بحشد القوات على الحدود السورية. وتبادل جمال عبد الناصر وممثلو الحكومة الإسرائيلية الاتهامات، بلغة خطابية مشتعلة، حول تحركات تهديدية نسبها كل جانب إلى الجانب الآخر، محذرا من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب عليها بالنسبة للسلم في المنطقة. وكان أغرب ما في الوضع كله أن تلك الاتهامات المتبادلة كانت من قبيل الاختلاق على كلا الجانبين. ففي ١٩ مايو/ أيار ١٩٦٧، قدم يوثانت، أمين عام الأمم المتحدة، تقريرا إلى مجلس الأمن قال فيه إن «تقارير مراقبي الأمم المتحدة تقطع بعدم وجود أي حشد ذي قيمة للقوات أو تحركات كبيرة لها على كلا الجانبين». إلا أن يوثانت، عزا، في كلمته أمام المجلس، تصريحات» صدرت عن مسؤول إسرائيلي على مستوى عال متسمة بالتهديد إلى درجة تجعلها مثيرة للمشاعر بشكل خاص»(*). وبإزاء ذلك، لم يكن قد بات بوسع عبد الناصر أو أي زعيم عربي آخر من زعماء «خط المواجهة» التراجع على ساحة تلك الهجمات الكلامية، سواء كانت هناك حشود للقوات على الحدود أو لم تكن. وفي النهاية استجاب عبدالناصر. فقد طلب رئيس الأركان المصري سحب قوات الطوارىء الدولية التي كانت تفصل ما بين المصريين والإسرائيليين بامتداد الحدود بينهما، بما في ذلك استحكامات شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران»[١١٣].

وكيما نستوضح حقيقة ما طلبته مصر، نعود إلى ما رواه محمود رياض.

«توالت التقارير عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت موسكو أحد مصادر تلك التقارير، حين أبلغ السوفيات وفدا برلمانيا مصريا برئاسة أنور السادات كان في زيارة للاتحاد السوفياتي، بوجود هذه الحشود.

«وفي ١٦ مايو/ أيار، رأى عبد الحكيم عامر (؟) القائد العام للقوات المسلحة المصرية أن يتخذ خطوة أخرى في الضغط على إسرائيل، فطلب من الفريق فوزي رئيس أركان الحرب أن يرسل خطابا إلى قائد قوات الطوارىء في قطاع غزة وشرم الشيخ، الجنرال ريكي، جاء فيه: «أحيطكم علما بأنني أصدرت أوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بأن تكون مستعدة لأي عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيها إسرائيل أي عمل عدواني ضد أي دولة عربية. وطبقا لهذه الأوامر، فإن قواتنا تحتشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية. وحرصاً منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية، فإني أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور. وقد أصدرت أوامري إلى قائد المنطقة العسكرية الشرقية حول هذا الموضوع، وطلبت أن يبلغني تنفيذ هذه الأوامر».

«وعندما أرسل إلى الفريق فوزي صورة من هذا الخطاب الذي كان قد سلم فعلاً إلى قائد القوات الدولية، أصبح واضحا لديّ أن الأمر بدأ يتحول إلى مواجهة مع إسرائيل يحاول كل طرف فيها أن يضغط على الآخر مما قد يجرنا إلى مواجهة عسكرية. وحيث أننا نتصرف طبقا لحقوق والتزامات السيادة المصرية على اراضينا، فإن العامل الجوهري في الموضوع يعتمد على قدرتنا الفعلية عسكريا في مواجهة التهديدات الإسرائيلية.

«وقد طلب يوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة، عندما علم بالأمر، أن توجه مصر خطابها إليه، وليس إلى قائد القوات. هذا من الناحية القانونية. أما من الناحية الموضوعية، فإنه رأى انه لا يستطيع أن يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل، ويبقي تلك الخطوات في شرم الشيخ وقطاع غزة، وأنه مضطر إلى سحب كافة القوات من غزّة وسيناء بكاملها وإبلاغ الجمعية العامة بذلك.

(*) وربما كان يشير هنا إلى تصريحات إسحق رابين التي أوردها محمود رياض عن إسقاط الحكم في دمشق.

«وعندما ابلغني الفريق فوزي بأن الجنرال ريكي قائد قوات الطوارىء يطلب توجيه الخطاب إلى السكرتير العام للمنظمة الدولية عن طريق وزارة الخارجية المصرية، تحدثت مع عبد الناصر تليفونيا، فوافق على توجيه نفس الخطاب إلى يوثانت عن طريقي. ولقد كان الخطاب الذي ارسلته واضحا للغاية. فنحن لم نطلب سحب قوات الطوارىء الموجودة في غزة أو شرم الشيخ، وكان طلبنا قاصرا على سحب القوات الموجودة على الحدود المصرية مع إسرائيل. وعندما رفض يوثانت إجراء انسحاب جزئي لقوات الطوارىء، لم يعد في استطاعة مصر التراجع عن طلبها، ولم يكن أمامنا إلا أن نطلب الانسحاب الكلي لقوات الأمم المتحدة، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة في غزة وشرم الشيخ. وقد ادى انسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ إلى دخول قواتنا العسكرية إليها. وهذه الخطوة، بدورها، فرضت علينا العودة إلى المشكلة القديمة الخاصة بملاحة إسرائيل في خليج العقبة»[١١٥].

ومن وصف محمود رياض لتسلسل الأحداث، يكاد المرء يرى رأي العين الخيّة الإسرائيلية وهي تضيق تدريجيا حول عنق عبد الناصر/ مصر: بعد حرب الإذاعات وتعيير عبد الناصر بأنه خائف ومختبيء وراء قوات الطوارىء ومفرّط في سيادة مصر على أجزاء من أراضيها، الاستفزازات الإسرائيلية المتكررة لسوريا والتهديدات السافرة بغزو سوريا، التي كانت مصر متحدة معها منذ سنوات قليلة، وعقدت معها اتفاقية عسكرية مؤخرا، والدق بتلك الاستفزازات المتصاعدة وشائعات الحشود الإسرائيلية على الوتر الخطر في شخصية عبد الناصر، كبريائه بالغة الحساسية، وصورته كزعيم لكل العرب. وكما توقع الإسرائيليون تماما، ابتلع عبد الناصر الطعم والصنارة معاً كما يقولون، وتصرف بالطريقة التي أنبأت دراسة الإسرائيليين لشخصيته أنه سوف يتصرف بها لا محالة: أشاح بوجهه عن كل الحسابات المعقدة، وهب للدفاع عن كبريائه الجريحة. يقولون أني مختبيء وراء قوات الطوارىء الدولية؟ إذن تذهب قوات الطوارىء الدولية. يقولون أني خائف من مواجهة الإسرائيليين؟ إذن سأقول لهم. وفي المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقد يوم ٢٨ مايو/ أيار، قال لهم: إذا جرؤت إسرائيل سنضربها، وسندمرها على كل الجبهات. وأذهب يا عبد الحكيم ولقن أولاد الـ ..درساً.

وكما فات عبد الناصر أن يدرك أن يوثانت لن يقوم بانسحاب جزئي، وأنه سيجد نفسه متورطاً في المشكلة القديمة، مشكلة مرور سفن إسرائيل من مضيق تيران وملاحة إسرائيل في مياه خليج العقبة، فاته، كما قال محمود فوزي، أن يجري حسابات دقيقة يوازن بها بين قدرات قواته وقدرات قوات العدو، وفاته ـ بالقدر الأهم والأخطر ـ أن يجري الحسابات الدقيقة التي كانت كفيلة بأن توقفه على الخلفية السياسية للأحداث في كل من إسرائيل والولايات المتحدة. وإذ فاته ذلك، تصور حقيقة أن المسألة لن تتجاوز «التهويش» كما قال الفريق فوزي، وتصور أن إسرائيل سوف تتراجع أو أن الولايات المتحدة ستلجمها وتمنعها من الهجوم، تماما كما ظل متصوّراً إلى أن نزل المظليون البريطانيون في بور سعيد سنة ١٩٥٦ أن بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تقدما على غزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل. ويبدو أنه فاته أيضاً أن يوثانت، وهو هناك في نيويورك، قد يتصرف بما يرضي إسرائيل، لا بما يرضي الله وميثاق الأمم المتحدة. ومن كلام محمود رياض، يبدو أن نظام عبد الناصر اعتبر يوثانت رجلاً «طيباً» لكنه «غشيم». فوزير الخارجية يقول «ولم يكن هذا التصرف من جانب يوثانت (إصراره على توريط عبد الناصر بالانسحاب أيضا من شرم الشيخ وغزة اللتين لم يطلب إليه الانسحاب منهما) منطلقاً من سوء نية، بل كان ينطلق ببساطة (!) من عدم معرفته بالمنطقة، وبحقيقة التوترات القائمة فيها»[١١٦] (!) وربما لو كان محمود رياض قد كتب هذا الكلام بعد ما فعلته الصهيونية بكورت فالدهايم، أمين عام الأمم المتحدة، في وقتنا هذا، لأنه وهو أمين عام لم «يمش على الصراط»، لما افترض كل ذلك القدر من حسن النية لدى يوثانت، ولافترض لديه قدراً من الحيطة وبعد النظر أكبر مما تحلى به فالدهايم. إلا أن المهم في كل ذلك أن محمود رياض يقول أن قرار المطالبة بسحب قوات الطوارىء (وهو يعزوه إلى عبد الحكيم عامر) «كان قراراً متسرعاً يفتقر إلى أي قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط على إسرائيل»[١١٧] وهذا حقيقي. ولكن القرار كان محتوما، كما كان محمود رياض مدركا بغير شك وهو يقول هذا الكلام، لأن عبد الناصر قيل له على موجات الأثير أنه مختبيء وراء قوات الطوارىء الدولية. والدليل على أن كل ما سبق استخلاص ذلك القرار الأحمق من عبد الناصر كان بغية استدراجه على عباب الكبرياء إلى المصيدة ما يقوله محمود رياض ذاته بعد تأكيده بأن «القرار كان متسرعا ومفتقراً إلى أي قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط

عسكري على إسرائيل»، من أن إسرائيل لم تكد تتوصل إلى ذلك التطور الجديد حتى حولت «الأزمة التي بدأتها بتهديداتها لسوريا بالغزو العسكري واحتلال دمشق إلى قضية أخرى تماما وهي حرية الملاحة في خليج العقبة» وأن الأزمة، في صيغتها الجديدة «بدأت تحتل مكان الصدارة في عواصم عديدة، في مقدمتها واشنطن بالطبع»(١١٨) فالأزمة الأولى كانت طريقا إلى الأزمة الثانية.

ومن واشنطن، بعث دين راسك، وزير الخارجية الأميركية، برقية إلى كل سفراء الولايات المتحدة بالعواصم العربية طلب منهم فيها أن «يوجهوا أذهانهم إلى البحث عن حلول ممكنة يمكن أن تؤدي إلى منع نشوب الحرب»، محذراً إياهم، والدول العربية التي كانوا يمثلون الولايات المتحدة لديها بطبيعة الحال، من أن الإسرائيليين قد «يكونون موشكين على اتخاذ قرار باستخدام القوة» وأنه «لا جدوى من محاولة جعل اسرائيل تقبل باستمرار الوضع الراهن في المضيق، لأن إسرائيل ستقاتل ولن نستطيع نحن الأميركيين كبح جماحها كما أننا لن نستطيع، إذا ما نشب القتال، أن نهز اكتافنا ونقول دعهم يتقاتلون وسنظل نحن على الحياد. فنحن، كمبدأ، لا نستطيع التخلي عن حق السفن التي ترفع الراية الإسرائيلية في عبور المضيق»(١١٩).

وفي مذكراته، كتب الرئيس الأميركي ليندون جونسون يقول:

«لقد شعرت دائما بتعاطف عميق مع إسرائيل وشعبها الذي يبني ببسالة دولة حديثة ويدافع عنها في وجه صعاب شديدة وفي ظل الخلفية المأساوية للخبرة اليهودية. وبوسعي طبعا تفهّم الواقع الماثل في أن البشر قد يقررون التصرف بإرادتهم المنفردة عندما تجتمع عليهم وتتكاثر على حدودهم قوى معادية وتقفل في وجوههم ميناء رئيسيا، وعندما يملأ الزعماء السياسيون المعادون لهم الهواء من حولهم بالتهديدات بتدمير امتهم ورغم كل ذلك، لم أستطع أبداً أن أخفي أسفي لكون إسرائيل قررت أن تتحرك (سنة ١٩٦٧) في الوقت الذي تحركت فيه. وفي الوقت نفسه، أوضحت للروس ولكل أمة أخرى من أمم العالم اني لم اسلم أبداً بالاتهام المعن في التبسيط الموجه للإسرائيليين بالعدوان. فالتصرفات العربية في الأسابيع التي سبقت نشوب الحرب من طرد لقوات الطوارىء الدولية، إلى إغلاق ميناء العقبة، إلى حشد القوات على حدود إسرائيل، تجعل مثل ذلك الاتهام لإسرائيل بالعدوان اتهاما مفرطا في السخف»(١٢٠).



٦ من الجاني؟

يدعونا ما أُلّف في الغرب وغير الغرب من ملاحم، ووضع من «تقارير صحفية» وتواريخ ودراسات عن الانتصار الإسرائيلي فيما دعي بـ «حرب» الأيام الستة، وما أفصحت عنه الملاحم من جذل وتهلل ونطقت به التقارير والتواريخ والدراسات من فرح وشماتة، فاقت كلها ما جاشت به الصدور للانتصار على هتلر والتخلص من ورطة النازية الأوروبية سنة ١٩٤٥، يدعونا كل ذلك للتوقف عند الخطر الذي مثله جمال عبد الناصر بالنسبة لقوى كثيرة عاتية، وما مثله احتمال نجاح مصر في ظله وبفضل جاذبيته لكل العرب في التوصل إلى مواجهة تلك القوى بأمة واحدة متماسكة متصفة بالتصميم على المقاومة والإصرار على البقاء كان عبد الناصر يحلم بها مفترشة الأرض من المحيط إلى الخليج.

ولسنا هنا بمعرض اجترار المرارة والتحسر على ما كان أو التوجع على ما كان يمكن أن يكون. لكن الضراوة التي حوصرت بها مصر وخطة التآمر الذي استدرجت بفضله إلى الشرك، والجذل والشماتة اللذين اندفقا بعد ترديها فيه، توقفنا جميعا على ما كانت مصر قادرة على أن تحققه، لها ولكل العرب، ولا وجود لها إلا بهم ولا وجود لهم إلا بها، لو كان عبد الناصر قد استثمر الحب الغامر الذي أعطي له من القلوب والثقة التي بلا حدود التي منحت له، لا منا نحن المصريين فحسب، بل ومن عشرات الملايين من العرب في كل مكان، في قيادة حكيمة مستنيرة واعية بمهالك العصر و «حساباته المعقدة»، بدلاً من الانجراف على تيار الجبن والارتزاق والتربح والانتفاع ممن حوله، والتحول ـ لصالحهم ومصاب مصر ـ إلى زعيم إله واحد أحد لا شريك له، ولا ناصح أو معترض أمامه أو تحت قدميه.

ولا يتسع المجال هنا لإيراد نماذج مما كتب وقيل بعد الهزيمة الوحشية في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لكنه قد يكفي، على سبيل التذكرة، وسعيا إلى الفهم، أن نتوقف عند اندفاقه كهذه:

> «كثيرون من الفاتحين العظام وطأوا بأقدامهم فيافي سيناء، من الاسكندر الأكبر في طريقه لاحتلال مصر، سنة ٣٣٢ ق. م.، إلى نابوليون بونابرت، الذي قاد جيشه إلى عكا بعد معركة الأهرام التي ذكر جنوده فيها بأن «عشرين قرنا أطلت عليهم من فوق الهرم». وفي فيافي سيناء أيضا تاه بنو إسرائيل أربعين سنة قبل أن يدخلوا أرض الميعاد، وفيها تلقى موسى الوحي والشهادة اللذين تضمنا التقنين الأخلاقي لكل من اليهودية والمسيحية، وهو التقنين الذي قامت على أساسه الحضارة الغربية. وفي سنة ١٩٥٦، كانت سيناء هذه مسرحا لأول معركة بين المصريين ومؤسسي إسرائيل الحديثة. وفي سنة ١٩٦٧، كان مقدراً لها أن تصبح ساحة أعظم صدام مدو بين قوى الصهيونية والقومية العربية»[٢١].

وكاتبا هذا الشعر المتوقد بنيران الحماس ليسا يونانيين، وليسا ـ بكل تأكيد ـ فرنسيين، وليسا إسرائيليين، بل وليسا يهوديين. ولكن تفكر قليلاً فقط في كل تلك الضراوة، وتفكر في الربط بين غزو اليونان القدماء (الذين اعتبرهم الغربيون منشأ لأسس حضارة الغرب)، وغزو الأوروبيين المحدثين، حتى وإن كان على يدي نابوليون، الخصم التاريخي لقوم الكاتبين، وبين مؤامرة ١٩٥٦ الوضيعة التي وصفت بأنها أول معركة بين المصريين (أشرار الحلقة) و «مؤسسي إسرائيل الحديثة»، وانتصار قوى الصهيونية على قوى القومية العربية في سنة ١٩٦٧. وتفكر أيضا في الربط بين غزو مصر والانتصار الأوروبي الذي حققه نابوليون باطلاق قذيفة مدفع على أنف أبي الهول وتصوره أن ذلك كان انتصاراً على القرون الأربعين التي أطلت على عساكره من فوق الهرم، وبين غزو فلسطين ممثلة في عكا. وتفكر أكثر فأكثر في جعل اليهودية والمسيحية ديانة واحدة انبنت عليها أسس الحضارة الغربية. ثم تأمل في الجذل والتشفي وقد وصلا إلى حد الانجذاب وانبجاس اللعاب زبداً يغطي الأشداق. فكل هذا حري بأن يستوقفنا ويجعلنا نفكر فيما يبدو أن من كتبا هذا الكلام وكل من كتبوا كلاما مثله قد فطنوا إليه من حقائق لم نفطن نحن إليها: وهي أن مصر التي تآمر الكل عليها، كانت قادرة، رغم تكاثر الأعداء، ورغم الحزازة المرورة المتربصة بها من قديم صارخة من صفحات «العهد القديم»، أن تقلب موازين كثيرة، وتغير مخططات عديدة وتفسدها، فقط لو أصغى من تصدوا لقيادتها لما ظلت تحاول أن تقوله لهم بما أعطتهم إياه من حب وثقة، وسمحوا لها أن تتوحد بهم، وتستوعبهم، وتلهمهم، وتشد أزرهم، بدلاً من أن ترتعب منهم، وتخنع لهم وقد عاملوها

كضيعة، وعاملوا أهلها كقطعان.

الوعي بذلك هو ما ينبغي أن يستوقفنا ويجعلنا نمعن النظر والفكر طويلاً في كل ما بذل من جهود وأنفق من مال، وكل ما هو مبذول اليوم ببذخ ودأب وإصرار، بغية الإجهاز على مصر وتقطيع أوصالها.

والوعي بذلك هو ما ينبغي أن يجعلنا نتساءل: من الجاني؟ من الذي جنى على مصر.

عسكريا، يبدو أن هناك اجماعاً من جانب المسؤولين المصريين الذين «أرخوا» لما دعي، على سبيل التهوين، بـ «بالنكسة»، على القول بأن الجاني كان عبد الحكيم عامر، لأنه كان قائدا عسكريا خائبا ومنقادا لطغمة أحاطت به وانتفعت من سلطانه وتربحت وأبعدت من طريقها كل من كانوا قادرين على أن يقودوا القوات المسلحة قيادة عسكرية سليمة.

ولنعد إلى الحكاية كما رواها محمود رياض.

«كان موقفنا يتلخص في وقف التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا والحيلولة دون استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضد الدول العربية، وهي الاعتداءات التي وصلت إلى أقصاها خلال السنتين الأخيرتين»[١٢٢]. وقبل ذلك بقليل، قال «كان هدف عبد الناصر من الأزمة كلها امتصاص التهديد الإسرائيلي ضد سوريا»[١٢٣].

ويبدو أنه تصور أن «الأزمة» التي استدرجته إسرائيل بتعاون صادق من الرئيس الأميركي ليندون جونسون إلى اثارتها كانت ستنجح، كعملية «تهويش»، كما وصفها الفريق أول فوزي، في تخويف الإسرائيليين. ثم، لما تبين أن الحرب قد تنشب فعلاً.

«حاول تجنب الحرب، واتبع في ذلك خطين. الأول هو الموافقة على مقترحات يوثانت الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك اعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والرئيس الفرنسي شارل ديجول والسكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، وكذلك الصحافة العالمية في مؤتمر معهم يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ بأنه لن يبدأ الهجوم. والثاني اصدار الأمر بتعبئة القوات المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس إلى سيناء، تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلي على سوريا»[١٢٤].

ومما يقطع بصواب تقييم الفريق أول فوزي للعملية أن يوثانت، أمين عام الأمم المتحدة، عندما

«جاء إلى القاهرة، واستقبلته، فشعرت بأنه مع هدوئه كان يشعر بالانزعاج الشديد، جاء حاملاً معه مشروعاً اخطرتنا سفارتنا في واشنطن بأن الولايات المتحدة (تسانده)، مما أضفى جدية إضافية على المشروع.. وكان يعتمد على أفكار لتهدئة الموقف، وهي تتلخص في نقاط ثلاث: أولاً، يطلب من إسرائيل الا ترسل اي سفينة عبر خليج العقبة. ثانياً، يطلب من الدول التي ترسل سفنها إلى ميناء إيلات الا تحمل مواداً استراتيجية لإسرائيل. ثالثاً، يطلب من مصر عدم مزاولة حق التفتيش على السفن التي تمر عبر مضيق العقبة، ووافق عبد الناصر عليه. وعندئذ وجه يوثانت سؤالاً إلى عبد الناصر: «سيادة الرئيس. إن الإسرائيليين متخوفون (!) من قيامكم بهجوم عسكري ضدهم. هل تستطيع أن تعدني بأن مصر لن تهاجم إسرائيل»؟(!) فرد عليه جمال عبد الناصر قائلاً: «نحن لم نعلن في اي وقت اننا سنهاجم إسرائيل. إن اسرائيل هي التي هددت رسمياً بغزو سوريا. وما نفعله هو إجراء دفاعي لمنع مثل هذا التهديد من أن يصبح حقيقة. وعلى ذلك فلن نكون نحن البادئين ابداً بالهجوم»[١٢٥].

وإلى هنا، ظلت التصرفات سياسية بحتة، وظلت التحركات العسكرية تحركات أجريت بقرارات سياسية من عبد الناصر. ثم ينتقل محمود رياض إلى دور عبد الحكيم عامر:

«وفي يوم ٢٨ مايو/ ايار ١٩٦٧ دعاني عبد الناصر لتناول الغداء معه وآخرين. وحضر المشير عبد الحكيم عامر متأخرا بعض الوقت، وقال ضاحكا وهو يجلس ان إسرائيل قد اصيبت بالذعر قبل الظهر. فقد ارسل طائرتي ميج ٢١ للاستطلاع فوق بئر سبع، وأن الطائرتين التقطتا اشارات إسرائيلية تدل على مدى الذعر الذي أصابهم من وجود الطائرتين المصريتين. وقد أزعجني هذا الحديث كثيرا. لان بئر سبع لا تبعد عن الحدود المصرية اكثر من اربعين ميلاً، اي ان الطائرتين المصريتين لم تمكثا في الأجواء الإسرائيلية اكثر من بضع دقائق، وهو إجراء لا يقدم الدليل عن مدى قوة سلاح الطيران المصري.

«وفي اليوم التالي، زرت عبد الناصر في منزله بعد الظهر، وكان يوما قائظ الحر، فاقترح أن نتمشى في الحديقة. وأثناء سيرنا، اشرت إلى موضوع الطيران، وذكرت له انه لو (لو) اعتدت اسرائيل علينا، فإن كفاءة سلاح الطيران المصري عندنا ستكون هي الفصل الحاسم في المعركة. وسألته عن مدى استعداداتنا في ذلك المجال، فكان رد عبدالناصر ان عبدالحكيم عامر اكد له ان استعداداتنا كاملة»[١٢٦].

ويتعين أن يستوقفنا في رواية محمود رياض: أولا، كون الأزمة أديرت، حتى عندما بدأت تقترب من الصدام العسكري، من دوار العزبة، من بيت الرئيس، والاجتماعات تعقد، لا في مركز القيادة، بل على موائد الغداء، أو أثناء النزهة في حديقة الدوار. وحتى عندما ادلهمت الأمور تماما، ظل عبدالناصر يدير المسائل من منزله. ويعترف محمود رياض، فيما يخص ذلك: «خالجني شعور بالقلق. فقد كان عبد الناصر يتحدث وهو في منزله وليس من مقر القيادة العسكرية حيث يتوافر له متابعة سير القتال»[١٢٧]. وثانيا، أن عبد الناصر ذاته ظل يتسقط الأنباء ويستدر المعلومات عما كان جاريا حول مصر من كل وأي مصدر إلا المصدر الذي كان ينبغي أن «يضعه في الصورة» دقيقة بدقيقة، بل ثانية بثانية، وهو «المخابرات». وهذا الغياب الكامل للمخابرات واضح وضوحا لافتا للنظر في الأزمة كلها. فلم يرد في مذكرات أي مسؤول مصري ما يشير إلى أن القيادة السياسية أو حتى العسكرية علمت بشيء مما كان يدبره «العدو الغادر» لمصر أو للنظام، من تقرير نيّر مليء بالمعلومات والتحليلات وضعته مخابرات النظام، أو حتى من جزء من معلومة. وكما قال الفريق أول محمد فوزي «لم يكن عبد الناصر يعلم شيئا عن قدرات العدو، ولم يكن يعرف حقيقة قدرات قواته هو». وكانت كل تقديرات عبد الناصر عما يحتمل أن تفعله أو لا يحتمل أن تفعله إسرائيل، والولايات المتحدة، والغرب، والشرق، بل والعرب الآخرون، مجرد تخمينات واجتهادات شخصية. ويروي محمود رياض واقعة مفزعة تشير إلى الطابع المسرحي، الطابع التمثيلي للعملية كلها، فيقول:

> ويبدو أن عبد الناصر تحدث مع عبدالحكيم عامر ونقل إليه مدى قلقي (فيما يخص استعداداتنا). فقد فوجئت، بعد اجتماع لنا بقصر القبة، بعبد الحكيم عامر ينتحي بي جانبا ويقول: «يبدو لي أن هناك ما يقلقك، فما هو؟» وأجبته قائلا: «إنني أرى أن الموقف يزداد توترا. وليست لدي أية معلومات عن مدى استعدادنا العسكري». وضحك عبدالحكيم عامر قائلا: «اسمع لو حدث (!) وقامت إسرائيل بأي عمل ضدنا، فإننا نستطيع بثلث قواتنا فقط أن نصل إلى بير سبع. ولكي تتأكد بنفسك، ما رأيك أن تزورني في القيادة لكي تطلع على الموقف العسكري»؟[١٢٧].

ومن الواضح من الكلام أن القائد العام للقوات المسلحة المصرية لم يكن يعرف، حتى ذلك الوقت المتأخر، أي شيء عن نوايا العدو الغادر وتحركاته، فظل يخمن: «لو حدث وقامت إسرائيل بأي عمل ضدنا»، وأنه لم يكن يعرف شيئا عن قدرات العدو وحجم قواته: «نستطيع بثلث قواتنا فقط أن نصل إلى بير سبع»، وأن الاستعدادات العسكرية لم تبحث أو تناقش أو تستعرض في اجتماعات مجلس حرب أو وزارة حرب، وأن وزير الخارجية عندما سأل عنها، قيل له أن يتفضل بزيارة القائد العام في مكتبه ليرى بنفسه. والمفزع في كل ذلك ما يقوله محمود رياض بعد ذلك مباشرة «**ولقد وعدته بأن أفعل، فأزوره في القيادة. لكني لم أذهب لأني كنت أعلم أني سوف أرى مجموعة من الخرائط واستمع إلى بيانات وخطط لكني لن أكتشف** أبدا مدى **صحة البيانات ولا مدى قدرتنا على تنفيذ هذه الخطط**»[١٢٨].

والأدعى للفزع ما يقوله المسؤول الكبير الذي كان وزيرا لخارجية مصر في تلك الفترة «التاريخية». فهو يذكر أن أحد الوزراء (استجمع شجاعته فيما يبدو) ووجّه سؤالاً في اجتماع لمجلس الوزراء:

> «إلى وزير الحربية شمس بدران عن الموقف إذا ما تدخلت الولايات المتحدة عسكريا لصالح إسرائيل عن طريق الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط بعد أن أعلن ليفي اشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن الأسطول السادس هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل. وقد أجاب شمس بدران بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف. ولقد كان الرد مؤشرا خطيرا على التصور الخاطئ لدى القيادة العسكرية. وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية، الذي كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الاتحاد السوفياتي، لا يمكن أن يكون قد أعطى ذلك الرد لو لم يكن متأكدا بأن لديه السلاح الذي يواجه به الأسطول السادس الأميركي»![١٢٩].

وبطبيعة الحال، لم يكن لدى شمس بدران، «السيد الوزير» الذي كان المصريون تبتل سراويلهم كلما ذكر اسمه أو اسم أي من الآلهة الصغار أمثاله، أي «سلاح» أو أي علم بأي شيء يمكن أن يواجه به الأسطول السادس الأميركي. كل ما في الأمر أنه رد على ذلك الوزير الجريء الذي تجاسر وسأله بأن «القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف»، وضمنا بأن «هذه مسائل تخص أصحاب العزبة، أي العسكريين، وأن ذلك الوزير عليه أن يصمت أو - إن شاء أن يخور - أن يذهب فيخور بعيدا، هناك في

الحظائر، مع سائر مواشي العزبة.

أما «الموقف» في حقيقته، فكان هكذا:

«كانت هناك اشكال من المساعدة تطلبها الإسرائيليون من الحكومة الأميركية ـ لا ليكسبوا الحرب التي كانوا قادرين على كسبها بغير عون من أحد، بل لتمكينهم من تحقيق الأهداف الإقليمية التي حددوها لانفسهم من مبدأ الأمر. فأولاً، كان الإسرائيليون بحاجة إلى أن يتيقنوا من أن السوفيات لن يتدخلوا في قتال كانوا يعرفون من مبدأ الأمر أنه سيكون من جانب واحد. وهكذا، فإنه في صبيحة يوم ٥ يونيو/ حزيران، عندما بدات الهجمات الجوية الإسرائيلية على أربع بلدان عربية، بعث ليفي اشكول برسالة إلى ليندون جونسون طالبا فيها، تحديدا، من الولايات المتحدة، أن تحمي إسرائيل إذا ما خطر للسوفيات ان يتدخلوا. وفي يوم ١٠ يونيو/ حزيران، بات ذلك ضروريا. فعندما قامت إسرائيل بغزوها الضخم لسوريا صباح يوم ٩ يونيو/ حزيران، بعد أن قبل عبدالناصر رسميا قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار وكان قبوله لوقف اطلاق النار باسم الجمهورية العربية المتحدة التي كانت سوريا جزءا منها، بات الوضع غير مقبول حتى بالنسبة لا ليكسي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفياتي، الذي بادر باستخدام «الخط التليفوني الساخن» بين موسكو وواشنطن، في صباح اليوم التالي (١٠ يونيو/حزيران) ليقول لجونسون ان الإسرائيليين قد تمادوا كثيرا، وان الاتحاد السوفياتي سيضطر الآن إلى التدخل بشكل مباشر. وبعد اجتماع قصير عقده جونسون بالبيت الأبيض لفريق الحرب المخصص للشرق الأوسط، صدرت التعليمات للأسطول السادس برمته ان يستدير عائدا إلى شرق المتوسط. وكان ذلك عملاً استفزازيا صريحا محفوفا بمخاطر ضخمة يمكن ان تترتب على رد فعل السوفيات، لكنه اتخذ فورا وبغير أدنى تباطؤ عندما دعت اليه الحاجة كيما تمكن «قوات الدفاع الإسرائيلية» من اتمام المهمة التي كانت قد اضطلعت بها في سوريا.

«وفيما بعد، قال هاري ماكفرسون، احد معاوني الرئيس الأميركي: «كانت الجالية اليهودية الأميركية تعتقد ان جونسون لم يفعل شيئا لها، وانه كان في الواقع مستعدا لان يترك إسرائيل عرضة لمعاناة فظيعة. ولم يكن بوسعنا (في الرئاسة الأميركية) ان نقول شيئا عن إعادة الأسطول السادس إلى شرق المتوسط.. ولم يكن بوسعنا أن نقول علنا شيئا مما قلناه للسوفيات على الخط الساخن من انه كان من الأسلم لهم ان يرفعوا أيديهم عما كان حادثا في الشرق الأوسط، لان ذلك كانت ستصبح له اثار بعيدة على علاقاتنا بالروس. ولاننا كنا معنيين بتسوية الوضع في الشرق الأوسط»[١٣٠].

فالسيد الوزير شمس بدران لم تكن لديه ضمانات من الروس، ولم يكن يعلم شيئا عن نوايا الروس، ولم يكن لدى عبد الناصر نفسه أي تقييم واقعي حقيقي لما يحتمل أن يكون عليه موقف الأميركيين، أو موقف السوفيات، أو موقف أحد.

وقبيل الضرب بأيام ظل يسأل محمود رياض عن «تقييمه لاحتمالات الهجوم الإسرائيلي» ولاحظ رياض أن «قلقه كان يزداد يوميا (بذلك الخصوص، لأنه لم يكن يعرف)» ومن المضحك المبكي أن وزير الخارجية قال لرئيس الدولة في معرض رده أن «إسرائيل كانت لديها حاليا ولا شك صورة واضحة عن توزيع قواتنا العسكرية (وأنه ان) كانت البيانات التي سمعها من عبدالحكيم عامر ومن وزير الحربية عن استعدادات قواتنا المسلحة **حقيقية** فإن إسرائيل بغير شك سوف تتردد في القيام بأي عدوان علينا»![١٣١].

فوزير الخارجية في حكومة تدير شؤون بلد على شفا الحرب كان واثقا موقنا من أن العدو لا بد قد تكاملت لديه صورة واضحة عن القوات المصرية وتوزيعها، لكنه لم تكن لديه، لا هو ولا رئيس الدولة، أية معلومات، أو حتى مؤشرات يركن إليها، عن قوات العدو وتوزيعها، ولم يكن مطمئنا إلى أن المعلومات التي قدمها القائد العام ووزير الحربية عن استعدادات القوات المصرية «حقيقية». وبطبيعة الحال، لم يكن لديه ما جعله يتصور أن القائد العام أو وزير الحربية كانت لديه أية معلومات، حقيقية كانت أو نصف حقيقية، عن استعدادات قوات العدو.

وهذا وضع غريب في الواقع، والأغرب منه أنه ـ حتى في غيبة أي معلومات متيقنة ـ كانت التكهنات مغلوطة:

«كانت مقابلاتي مع عبد الناصر قد تعددت يوميا في تلك الفترة، وقد ذكر لي في إحدى المقابلات ان عبد الحكيم عامر أكد له أن سلاح الطيران المصري على استعداد كامل لمواجهة الموقف، واضاف قائلاً ان عبد الحكيم ابلغه انه ارسل سربا من طائراتنا إلى الغردقة على شاطىء البحر الأحمر لمواجهة «الهجوم الإسرائيلي على شرم الشيخ». ومرة أخرى، لم استرح إلى هذا التفكير المبني على أن إسرائيل سترتكب مثل هذا الخطأ بتوجيه هجومها الرئيسي، في حالة قيامها بالحرب، الى شرم الشيخ!»[١٣٢].

ومصدر الغرابة فيه أن دولة حديثة منظمة ذات قوات عسكرية وقيادات وكل ذلك يمكن أن تدير أزمة خطيرة كهذه بمثل هذا التخبط والتكهن والافتقار إلى المعلومات، وأن دولة يديرها ضباط متخصصون يمكن أن تسيّر أمورها في مسائل الحياة والموت بمثل ذلك الأسلوب الأعمى، وأن دولة يجلس على قمتها ضابط كان «أستاذ التحركات في كلية أركان الحرب.. وعلم التحركات هو أعقد علم.. وكان يرسب فيه الضباط كثيرا مرة أو مرتين وأربع مرات. هذا العلم هو عمل جدول مواعيد تحركات الجيوش وتموين مختلف الأسلحة وضبط تحركات القوات البرية مع البحرية مع الجوية.. علم معقد جداً، وأستاذ هذا العلم عبد الناصر»[133] يمكن أن تنجرف على عباب الكبرياء والاعتبارات العاطفية الناجمة عن فشل الوحدة مع سوريا التي «**كانت صدمة شديدة لعبد الناصر، فقد خلالها سوريا في غمضة عين وهو الذي كان يعشقها عشقاً خاصاً ولا تضيع من ذاكرته استقبالات الشعب السوري له وحمل عربته فوق الأكتاف في حلب.. وكانت ولا شك أول هزيمة سياسية تعرض لها عبد الناصر، فقد أفقدته الكثير من شعبيته التي كانت قد تدعمت بانتصارات متتالية، واوضحت له أن طبيعة نظامه لم تكن مستقرة على أسس راسخة**»[134].

ومصدر الغرابة أيضا أن هذه دولة عصرية استكملت عدتها اللازمة لمواجهة تحديات العصر بأجهزة مخابرات باتت ـ باعتراف عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة ـ دولة داخل الدولة. وعندما سئل امبراطور تلك الدولة، بعد انزاله عن عرشه (لمقتضيات سياسية كما أكد هو) لأن أحدا لم يكن يجرؤ على الاقتراب منه دع عنك توجيه الأسئلة إليه أيام كان محتكماً في رقاب المصريين وأرواحهم وعقولهم وأجسامهم، هذا السؤال: «هل للمخابرات ضرورة؟ ألا يمكن لأي دولة أن تستغني عن المخابرات»؟، أجاب على ذلك من بحر علم واسع: «الرد على ذلك بسيط للغاية. فالدول تعيش اليوم في عالم أشبه بغابة مليئة بالوحوش. ويبدو عمليا أن قانون الغابة هو الذي يتحكم في العلاقات الدولية «عش لتأكل أو تؤكل». فقد ازدادت الصراعات والخلافات بعد ان سادت المعمورة مذاهب ونظم جديدة.. كل طرف يحاول أن يدمر الطرف الآخر بلا هوادة ولا رحمة مستغلاً في ذلك أرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من أدوات الدمار ووسائل الإبادة. وهكذا أصبحت ضرورة جوهرية لأي دولة عصرية أن تحمي نفسها عن طريق المعرفة. والمخابرات، في سبيل تحقيق تلك المعرفة تحوي بين دروب نشاطها عملية ضخمة باهظة التكاليف، نتيجة لتلك الحروب.. ونحن في مصر وفي أية دولة عربية عشنا وما نزال نعيش ما يزيد على نصف قرن من الزمان نواجه عدوا شرسا له أطماع توسعية، كما تترصد بنا دول كبرى قاسينا من بعضها الاستعمار لحقبات من الزمان كل منها تتصارع الآن لفرض نفوذها في المنطقة محافظة على مصالحها، وعدونا الأول هو إسرائيل. ومن أولى المبادىء في أي حرب أن يعد كل جانب نفسه ليكون أقوى وأكثر تقدما (وأوفر معلومات بطبيعة الحال) من الجانب الآخر..»[135] وهذا عظيم. ولكن أين كانت المخابرات وكل تلك المؤامرات الشريرة تحاك والشراك تدبر ضد مصر، فإن لم تكن مصر مهمة، فضد النظام، وإن لم يكن النظام مهما، فضد الزعيم؟ الاغلب أنها كانت منشغلة بالعدو الحقيقي: المصريين. أوربما كانت في تلك الحال التي جاء وصفها ـ بطريقة غريبة في الواقع ـ على لسان صلاح نصر عندما قال «لنذكر ما جاء على لسان الملك جون بطل المسرحية التي كتبها وليام شكسبير حيث عبر عن رأيه في المخابرات بعد أن تخلى عنه عملاؤه وجواسيسه بقوله: هل كان رجال مخابراتنا سكارى؟ هل كانوا *نياما*»؟[136].

ومما يرويه من عاصروا تلك الأيام المعتمة في تاريخ مصر من داخل دهاليز السلطة، لا في الشوارع أو بجوار أجهزة الراديو، يتضح أن شخصا واحدا ممن كانوا محيطين بعبد الناصر أو مقعين تحت قدميه جرؤ على طرح السؤال الذي كان لا بد أن يطرح:

«قال لي صدقي سليمان أن اجتماعاً (للجنة التنفيذية العليا) عقد في ٢١ مايو/أيار ١٩٦٧، برئاسة جمال عبدا لناصر، حضره المشير عبد الحكيم عامر، وزكريا محيي الدين، وانور السادات، وحسين الشافعي، وصدقي سليمان رئيس الوزراء، وقال لي ان الاجتماع عقد في صالون منزل جمال عبد الناصر دون جدول اعمال أو تحضير، وأنه عندما عرض عليهم عبد الناصر قراره باغلاق خليج العقبة، لم يعترض احد منهم مطلقا، وكان الصمت تعليقهم الوحيد (!) فلم يتكلم إلا صدقي سليمان الذي تساءل بحسن نية عما إذا

كانت تقارير المعلومات والمخابرات(*) تظهر الصورة واضحة وعما إذا كانت احتمالات قفل خليج العقبة قد درست دراسة عميقة واقعية. وكان الجواب من جمال عبدالناصر مختصراً بالايجاب. ويقول صدقي سليمان انه يلوم نفسه لوما شديدا على عدم دخوله في مناقشة صريحة حول القرار. وقد أكد حقيقة ما رواه لي صدقي سليمان ما قاله جمال عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة للشهيد عبدالخالق محجوب، سكرتير الحزب الشيوعي السوداني، عندما سأله هذا الأخير عن السر وراء قفل خليج العقبة، فقال له عبدالناصر أن الوحيد الذي ناقش الأمر معه كان صدقي سليمان. وقد أكد لي زكريا محيي الدين حقيقة ما دار في هذا الاجتماع، **وفسر عدم تساؤلهم او مناقشتهم للقرار بانهم كانوا على ثقة من جمال عبد الناصر،** وان حضور المشير وموافقته دلا على الاطمئنان لقدرة القوات المسلحة»(٣١).

(*) يستعرض أحمد حمروش دور المخابرات (الحربية) في النكسة، فيقول:

«.. ثقة المشير عامر المطلقة بمعلومات المخابرات الحربية التي تبين أنها كانت **خاطئة ومضللة** منذ ١٥ مايو/أيار ١٩٦٧. ويدلل على ذلك (الخطأ والتضليل) أن المخابرات قدمت تقريراً يوم ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٦٧، بعد انتهاء العدوان كشفت فيه عن أن قوات العدو (التي قامت بالعدوان) كانت تزيد ٥٠٪ كما جاء في تقاريرها السابقة (!).

«كما ان تحليل المخابرات الحربية لعملية احتلال العدو لبعض المواقع الأمامية في الساعة الواحدة من صباح ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٧ استعداداً (للهجوم) كان مجرد إجراء من جانب العدو لـ «تدعيم وتقوية دفاعاته في الخط الأول». وكان وصول أنباء (احتلال تلك المواقع المتقدمة) متأخرة، إذا لم يعرضها على شفيق على المشير إلا في الساعة السابعة صباحاً، أي بعد ٦ ساعات من (احتلال العدو للمواقع)، وثقة المشير في ذلك التحليل (الخاطيء) للمخابرات، وتحدي قيادة القوات الجوية لـ «راي»؟ عبد الناصر في موعد الهجوم، كل ذلك ادى إلى ان يطير المشير في الثامنة من صباح ذلك اليوم ويترك القوات المسلحة بلا قيادة فعالة (وصدور التعليمات للدفاع الجوي بعدم اطلاق النيران لأن السيد المشير في الجو) في أدق لحظات الخطر.

وأتوقف قليلاً هنا لأنقل ما رواه الفريق أول محمد فوزي حول تقارير المخابرات الحربية وكشف فيه عن أن تكل التقارير كانت «**من اهم نقاط الضعف التي زيفت الحقيقة وخدعت القيادة العسكرية والقيادة السياسية معاً**. يقول الفريق أول محمد فوزي:

«دعونا نستعرض ما كانت ترسله المخابرات الحربية من يوم ١٥ مايو/أيار ١٩٦٧:

١ ـ يوم ١٥ مايو/أيار: «ما زالت هناك تجمعات عسكرية اسرائيلية في المنطقة الشمالية من ٥ إلى ٧ لواءات». وهذه معلومات خاطئة.

٢ ـ يوم ١٧ مايو/أيار: «الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي منخفضة. وهناك حالة منتشرة من الخوف والتساؤل في إسرائيل».

٣ ـ يوم ١٩ مايو/أيار: «الأحداث التي جدّت في المنطقة قد قللت من فرص إسرائيل في تحقيق المباداة، ودفعتها إلى اتخاذ موقف التريث والانتظار».

٤ ـ يوم ٢١ مايو/أيار: «ظهر نشاط نقل جوي إلى الجنوب. الظروف ليست مناسبة لشن عمليات شاملة نظراً لفقد عامل المباداة والمفاجأة، علاوة على حاجتها للدعم العسكري الخارجي».

٥ ـ يوم ٢٤ مايو/أيار: الفريق صلاح مرتجى، قائد الجيش الميداني، يقرأ تقرير المخابرات عن مقارنة قواتنا بقوات العدو: «تفوقنا على العدو في المدرعات: ٣ إلى ١ ـ تفوقنا على العدو في المشاة: ٣ إلى ١ ـ التفوق الشامل لقواتنا على قوات العدو: ٣ إلى ١».

٦ ـ يوم ٢٦ مايو/أيار: أخطر تقرير مضلل من المخابرات عن اهتمام إسرائيل بمنطقة ايلات ووصول قوات إضافية إلى تلك المنطقة مؤلفة من ٣ لواءات مدرعة، لوائي مشاة، وكتيبة دبابات».

٧ ـ يوم ٢٧ مايو/أيار: تقارير عن زيادة نشاط العدو تجاه الجنوب وتعزيز حشوده بلواء. وهذا استمرار في الخطأ.

٨ ـ يوم ٢٨ مايو/أيار: موضوع عن أسر مجموعة عمليات مدفعية. كانوا ثلاثة ضباط او اثنين، تاهوا فاسروا (وهل استجوبوا؟).

٩ ـ يوم ٢٩ مايو/أيار: المشير عبد الحكيم عامر يأمر بفتح مركز قيادة متقدم في الميدان، وتحريك عربات القيادة كلها إلى هناك وكانت عربات ضخمة. (ولا يبين أن كل ذلك القرار قد اتخذ بناء على تقارير المخابرات، كما لا يبين المآخذ عليه).

١٠ ـ يوم ٣٠ مايو/أيار: تأكيد (من المخابرات) عن نشاط للعدو في وادي الحران ووادي نصاف المعين، أي المحور الجنوبي، (وبالتالي) تعليمات من هيئة عمليات قيادة الجيش الميداني بتأمين الاتجاه التعبوي الجنوبي.

١١ ـ يوم ١ يونيو/حزيران: مكتب المخابرات في العريش يؤكد أن «عزم العدو وشيك على القيام بعمليات تعرضية ضد الاتجاه الجنوبي، واحتمال اسقاط جوي معاد جنوب الكنتيلا» ويؤكد التقرير شن عملية هجومية ضد الاتجاه الجنوبي.

١٢ ـ يوم ٢ يونيو/حزيران: (المخابرات تؤكد) أن «إسرائيل لن تقوم بأي عمل عسكري تعرض لأن الصلابة العربية الراهنة ستجبر العدو ولا شك على أن يقدر العواقب المختلفة التي سوف تترتب على اندلاع الحرب بالمنطقة (!)». (فتقرير المخابرات تحول إلى خطابيات إعلامية من قبيل ما كان يصبه «صوت العرب» مثلاً، وتمجيد الـ «الصلابة العربية الراهنة» = «صلابة الرئيس والمشير» يقدّر تقرير المخابرات ان إسرائيل لن تجرؤ على الهجوم!). =

ومعنى الكلام واضح، وهو أن الجميع لم ينـاقشوا رغم إدراكهم لكـون القرار لا بـد مؤد إلى الحرب، وأن وجود المشير وموافقته كانا دليلاً على أن القوات المسلحة قادرة على القيام بما سوف يؤدي إليه ذلـك القرار من اشعال لنيران الحرب ـ هكذا بغير مناقشة لقدرات القوات المسلحـة وقدرات العـدو وحسابـات الأوضـاع الدولية. على بركة الله. هيا يا ريس. منصورا بإذن الله.

ويستطرد أحمد حمروش قائلاً:

«ويشير أمين هويدي في كتابه «أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧» إلى حديث دار بينه وبين صدقي سليمان أثناء عمله معه وزيراً للدولة، فيقول: «أبديت قلقي الشديد من تصعيد الموقف، بل وأبديت عدم ثقتي في بعض القيادات العسكرية الموجودة، وعدم قدرتها عـلى مواجهـة الموقف، فكـان رد صدقي سليمـان، رئيس الوزراء، بهدوئه المعـروف عنه: «والله يـا أمين الـريس شايف ان وجـود قوات الطـوارىء الدوليـة (التي عيرتـه حرب الإذاعات بأنه كان مختبئاً وراءها) زي الدمل لازم ينفتح».

ولا شك أن اتخاذ هذا القرار الخطير، في هذا الوقت الحرج، وبمثل هذا الأسلـوب المنعزل البعيـد عن حيوية المؤسسات السياسية والديموقراطية يدل على أن نظام الحكم كان أوتوقراطيا يعتمد على جمال عبد الناصر اعتماداً كاملاً، وأن الثقة به ـ عن قناعة أو ممالأة ـ كانت مطلقة حتى من أقرب زملائه إليه وهم الذين تقاعسوا عن مناقشته وارتضوا قراره بلا تعقيب بينـمـا هم الذين كـانوا يملكـون وحدهم أو قبـل غـيرهم، بحكم الدسـتـورية في السلطـة، وبحكم الزمـالـة القـديمـة في العمـل، فـرصـة الحـوار معـه أو مناقشته»[١٢٨].

تلك «الثقة المطلقة» في صواب رأي عبد الناصر، وحكمة عبد الناصر، والتنازل لـه عن الحق في أن يتخذ من القـرارات ما يشـاء دون حوار أو منـاقشة أو معـارضة أو نصـح أو مشورة، بـل ودون «معلـومـات ومخابرات» كما تجرأ صدقي سليمان فذكّر وأسكته الريس برد مقتضب، ثقة لم تخدم مصر، ولم تخدم ـ في النهاية ـ عبدالناصر نفسه، بل قـد يقول التـاريخ أنهـا ثقة عميـاء ـ عن قناعـة أو ممالأة أو تـربح أو خنوع ـ كانت من العوامل التي دفعت عبد الناصر إلى المنـزلق الخطر الـذي أوقعه في الشرك المعد له عن دراسة متعمقة لشخصيته واستجاباته ونقط الضعف عنده وطبيعة نظامة الفردي ونوعيـات المحيطين بـه وتنازلهم حتى عن أول حقوق النقاش والاستفسار عن الحقائق. ولنصغ إلى عبد الناصر نفسـه «وهو يفسر رد فعلـه على تصريحـات أشكول ورابـين (التي أطلقت لاصطياده) والتي ذكـرا فيها أن إسرائيـل ستقوم بعمليات حربية ضد سوريا من أجل احتلال دمشق واسقاط النظام السوري، فقد قال «إن هذا التصريـح ـ الذي صدر يوم ١٣ مايو/أيار ١٩٦٧ ـ **تصريح وقح جداً** الواحد لما يقرأه يعتقد أن هؤلاء النـاس قد وصل بهم التبجح والغرور إلى الحد الذي لا يمكن السكوت عليه». (خاصة وأنه تعلق بـدمشق) «**المدينـة العزيزة عنـد عبد النـاصر التي الهبت قلبه بـالحب يومـاً.. وما زالت طبيعتـه المصرية الأصيلـة ترفض الرضوخ للتصريحات المهينة للكبرياء**»[١٣٩] فاشكول ورابين لم يصدرا تصريحاتهمـا اعتباطـا، بل أصدراها اعتماداً على «الطبيعة التي ترفض الرضوخ للتصريحات المهينـة للكبريـاء، وجعلاهـا «وقحة

= ويعلق الفريق اول محمد فوزي على ذلك (المسلسل المهزلي) بقوله:

«إنني أقول ان هذه التقارير (من المخابرات) مضللة جداً. وقد انتشر هذا التخريب بين القوات في ذلك الوقت. وتأثـيره طبعاً في الاتجاه المعاكس: خداع وتضليل. تقاعس وبلبلة. إسرائيل لن تهجم. وبالتالي، تقليل درجة الاستعداد (لـدى القوات المصريـة) تلقائياً، وقد حدث ذلك فعلاً من جانب بعض القوات وقادتها (اعتماداً على تقارير المخـابرات). وهنـا يجب أن نلاحظ مـلاحظة هامة وهي أن تقارير المخابرات الحربية كانت موضع الثقة الكاملة من المشير والمخابرات قالت في ٢ يونيو/حزيران أن إسرائيل لن تهجم! ويضيف احمد حمروش إلى كلام الفريق أول محمد فوزي قوله انه «لم تكن هناك طلعـات استطلاع جـوي متوافـرة كثيرة لتنفي أو تؤكد كـلام المخابـرات الحربيـة. خرجت طلعـة استطلاع واحـدة أو طلعتان في الجنـوب لتعرض (لتستطلـع؟) موضوع الحشـد، وجاءت منهـا صور عن العقبـة لا عن إيلات (!) والطلعـة الثانيـة لم تؤكد التـأكيد المضبـوط. ومن ذلك تم التصديق على تقرير المخابرات بأن هناك حشداً موجوداً كما قدره التقريـر، ثلاثـة لواءات مـدرعة، و٢ لـواء مشاة ميكـانيكي وكتيبة دبابات ثم قالت المخابرات انه عزز بلواء آخر».

(احمد حمروش: «خريف عبد الناصر» ص ١٤٦ ـ ١٤٨).

جداً» وملأها بـ «التبجح والغـرور اللذين بلغـا حداً لايمكن لتلـك الطبيعة ذات الكبـرياء أن تسكت عليـه «وجعلا مدارها سوريا التي ظل عبد الناصر يتوجع من انفصـالها عنـه، ودمشق المدينـة التي ألهبت قلبه بالحب يوماً. فكأننا نشهد مأساة رومانسية تحتـدم فيها العـواطف وتجيش وتصطخب وتعربـد الكبريـاء الجريحة، فتضيّع العقل وتخرس صوت المنطق. وهـذا، في الحياة الفـردية أقصر السبـل إلى الدمـار، وفي حياة الأمم أقصر السبل إلى وضع العنق تحت حذاء العدو الغادر، خاصـة إذا ما تواكب احتدام العواطف وعربدة الكبرياء مع الافتقار إلى المعلومات وضلال الأحكام: «ويفسر عبد الناصر لضبـاط القوات الجـوية التطور السريع للأحداث فيقول «أنه لم يكن هناك تفكير قبل يوم ١٣ مايو/ أيار ١٩٦٧ (الذي جلجلت فيه تلك التصريحات من إسرائيل) في اتخاذ أي إجراء، على أساس أن إسرائيل لم تكن تجرؤ على مهـاجمة أي بلد عربي»[١٤٠] تماماً كما كان عبد الناصر مقتنعاً وظل مقتنعاً حتى لحظة نزول المظليين البريطانيين في بور سعيد سنة ١٩٥٦ بأن «بريطانيا وفرنسا لن تنزلا إلى مستوى التآمر الـوضيع مـع إسرائيل ضـد مصر». وفي كلتا المرتين كان الحكم العاطفي منبنياً على غياب كامل للمعلومات السليمة وافتقار للرؤية.

وإلا فعلى أي أساس انبنت القنـاعة بـأن «إسرائيل لم تكن لتجـرؤ على مهـاجمة أي بلـد عربي» وقـد هاجمت صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أربـع بلدان عـربية، لا بلـداً واحداً؟ إن لم يكن ذلـك الأساس المطمئن تصور أن إسرائيل، هي الأخرى، كانت قـد باتت مثـل مصر، «تخاف من الـرئيس وأجهزتـه»، أو القناعة التي تولدت عن التأليه المفضي إلى التأله بـأن الريس كـان قد بـات قادراً عـلى أن يقول للشيء كن فيكون، أو يقول له لا تكن فلا يكون، فلا بـد أنه ـ ذلـك الأسـاس ـ كـان الجهل الكـامل بـأبعاد المـوقف، والافتقار الكامل إلى صواب الرؤية، والانخداع الكامل بالتأكيدات المغلـوطة والمكذوبة من جـانب السادة المسؤولين الكبار: السيد المشير عن مـدى قدرة القـوات المسلحة المصريـة، في مقابـل قدرة قـوات العدو، والسيد وزير الحربية شمس بدران عن تأكيدات الروس، والمستشارين السياسيـين، إن كان لهم وجـود، عن نوايا الأمريكيين.

وفيما يخص قدرات القوات المسلحة المصرية وقدرات قوات العدو، وهي من أهم «الحسابات المعقـدة» التي كان يجب أن تجري قبل الدخول في أي تناطح مع إسرائيل حتى بالخطب والتصريحات استعداداً لما قد يفضي إليه ذلك التناطح و «استعراض العضـلات»، لا حاجـة بأحـد للدخـول في تفاصيـل كثيرة، فقـد حسمت تلك الحسابات عسكرياً بالهزيمة الماحقة والطعنة النافذة التي لم تندمل في جسد مصر وروحها.

أما تأكيدات الروس، فقد أكد مصريون مسؤولون كثيرون، وأكد السوفيات أنفسهم أنها لم تعط. ويبدو أن السيد وزير الحربية شمس بـدران عالـج مسألـة «تأكيـدات الروس» بنفس الأسلـوب الذي كـان هو والسيد المشير يعالجان به مسألة «قدرات القوات المسلحة المصريـة».

ففي يوم ٢٥ مايو/ أيار ١٩٦٧، طار شمس بدران، وزير الحربية المصري، إلى موسكو.. وطار أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل، إلى باريس ولندن وواشنطن.. وعاد إيبان إلى تل أبيب، وهو الوزير الخبير المتمرس، بعد أن تعرف على حقيقة مواقف الدول الغربية من قضية المساندة للحكومة الإسرائيلية.

«وكانت زيارة شمس بدران لموسكو، في هذه الفترة الحرجة، ذات أهمية قصوى، مما يدعو إلى مناقشة نتائجها بتركيز شديد. وإذا ما تغاضينا عن قدرة شمس بدران على تحمل مسؤوليته كوزير لحربية مصر، في وقت كان أبعد ما يكون فيه عن متابعة التطورات العلمية الحديثة لوسائل القتال، وفي مستوى محدود وصلت إليه خبراته ودراساته، فإننا مع ذلك يجب أن نقف عند هذه الزيارة لما أحاط بما قاله شمس بدران في مجلس الوزراء بعد عودته من علامات استفهام وتعجب.

«وقد قال لي الدكتور مـراد غالب، سفـير مصر في موسكـو آنئذ، والـذي حضر مباحثـات شمس بدران مـع جريتشكو وكوسيجين، أنه أرسل تقريراً شخصياً إلى جمال عبد الناصر عـن نتائج الـزيارة ومـا ورد فيها من تحفظ سوفياتي على بعض الخطوات التي اتخذت، **والتي قد تؤدي إلى التورط في حرب غير محسوبة النتائج**.

«وقد أرسـل مراد غالب ذلك التقرير مع حمدي عاشور، محافظ الاسكندرية، الذي كان يقوم وقتها بزيـارة لـلاتحاد السـوفياتي، وذلـك خشية من أن يكـون شمس بدران لم يفطن تمـاماً إلى المـوقف السوفيـاتي على حقيقته، وتقديراً من السفير المصري لما أحاط بالموقف من أخطار.

«ويذكر أن شمس بدران أجاب على تساؤل في مجلس الوزراء المصري عما إذا كانت مصر قد ادخلت في حساباتها وجود الأسطول السادس الأميركي في شرق البحر الأبيض المتوسط، بقوله أنه «إذا تدخل سنحطمه»[١٤١].

والذي حدث في زيارة شمس بدران لموسكو أن:

«القيادة السوفياتية أكدت له أكثر من مرة أملها في عدم تصعيد الموقف، والاكتفاء بما حصلناعليه من انتصارات. وهذه حقيقة لا جدال فيها. وكان السفير الروسي في القاهرة يقوم بمثل هذا التأكيد أيضاً. أما ما قيل عن أن الاتحاد السوفياتي وعد السيد شمس بدران بالتدخل في حالة (وقوع) أي عدوان على مصر، فبعيد عن الحقيقة. بل وتؤكد الصحافة السوفياتية أن ألكسي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفياتي، أكد المرة تلو المرة على (وجوب) عدم تصعيد الموقف، والعمل على تعزيز الانتصارات السياسية التي حصلنا عليها دون التورط في القتال»[١٤٢].

«الأمر المؤكد أن خطأ ما قد حدث فيما نقله شمس بدران (عن موقف الاتحاد السوفياتي كما أوضحه له السوفيات على أعلى المستويات في زيارته لموسكو)، وفي عدم اطلاع جمال عبد الناصر على المحضر الرسمي للمحادثات»[١٤٣].

ويروي القصة الفريق أول محمد فوزي:

«كان الوزير شمس بدران قد كلف بمهمة للسفر إلى موسكو في الأسبوع الأخير من شهر مايو ١٩٦٧ ومعه وكيل وزارة الخارجية أحمد حسن الفقي، وانضم إليهما في موسكو سفيرنا هناك الدكتور مراد غالب. وتم اللقاء كالمعتاد، والهدف هو دعم جديد، أسلحة للقوات المسلحة. والمهمة انتهت سريعا، مثل باقي المهام الأخرى. وأثناء عودة الوزير شمس، كان وزير الدفاع السوفياتي جريتشكو يودعه، فحصلت منه لفتة تقليدية بكلمة مجاملة. خبط على كتف شمس بدران للمجاملة.. وشدوا حيلكم احنا معاكم.. حاجة من هذا القبيل.»

«وعاد الوزير شمس ومعه زميله وكيل وزارة الخارجية ومعهما المظروف الذي به محضر المباحثات. الوزير شمس اتجه راسا من المطار إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وقال له جملة.. ما معناه أن الحكومة السوفياتية والقوات المسلحة السوفياتية معنا. فذلك هو ما فهمه شمس بدران من اللفتة العاطفية التقليدية، لفتة المجاملة من وزير الدفاع السوفياتي في توديعه بالمطار... ثم اتضح بعد ذلك أن الظرف الرسمي الأكيد الذي احتوى جلسة موسكو لم يطلع عليه الرئيس جمال عبد الناصر إلا في ١٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ (أي بعد الحرب) لم يقراهجمال عبد الناصر إلا في ١٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. الظرف ظل مقفلاً وكان قد سلم من وكيل الوزارة احمد حسن الفقي لمكتب عبد الناصر وفيه محضر جلسات الوزير شمس مع القيادة السوفياتية، ومكتوب على الظرف «عاجل جداً ويسلّم». ولم يفتح الظرف. ولما فتح الظرف وقرىء (بعد الهزيمة) لم يوجد بالمحضر الرسمي اي إشارة سياسية أو معنوية او ادبية عن المساعدة أو التأييد في الصراع الي حاصل في ذلك الوقت إطلاقا. كله كلام عن التسليح. حتاخدوا كذا. حيِّدونا كذا. حاجة زي كدة. وأقول هذا للتدليل على الارتجال الشفوي غير الدقيق وتأثيره على الذهن وعلى الفكر»[١٤٤].

فعبد الناصر، وهو في المنزلق الخطير الذي استدرج إليه، لم يكن يعرف شيئاً عن حقيقة ما سوف يكون عليه موقف الاتحاد السوفياتي، ولم يعرف إلا في ١٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

ورغم كل المؤشرات، ورغم الانحياز الكامل الصارخ المستمر من البداية حتى النهاية إلى جانب إسرائيل ضد مصر، من جانب الولايات المتحدة، ظلت الزعامة المصرية

«في حيرة شديدة من موقف الولايات المتحدة. فها نحن لدينا في القاهرة مبعوثان من الرئيس الأميركي، معروف عنهما **الموضوعية وعدم التحيز** (!)، ليؤكدا ما جاء في رسالة جونسون (الرئيس الأميركي) من أن الولايات المتحدة لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر، وفي نفس الوقت فها هو السفير الأميركي في القاهرة يقول انه يرى ان احتمال ان تبدأ إسرائيل الحرب قائم بنسبة خمسين في المائة»[١٤٥].

فتلك «الحيرة الشديدة» ـ غير المفهومة إطلاقا نظرا لمواقف الولايات المتحدة التي لا تقبل التأويل أو تبيح الشك ـ في شأن مواقف الولايات المتحدة كانت، في النهاية، من أخطر العوامل في استدراج عبد الناصر إلى شرك ١٩٦٧، وشل يده عن التصرف حتى وقد استدرج إلى بداية المنزلق. وفي تقدير محمود رياض أن «الأمر الذي لا شك فيه أنه لو كان عبد الناصر» قد بادر بتوجيه ضربة «إثر قيام إسرائيل بالتعبئة كان حريا بأن يحول دون كارثة ١٩٦٧، لأنه كان سيمكّن سلاح الطيران المصري من تدمير جزء من سلاح إسرائيل الجوي ويحول دون تدمير الطائرات المصرية وهي على الأرض في مطاراتنا العسكرية

صباح الخامس من يونيو/ حزيران»[١٤٦].

والذي يقوله وزير الخارجية في مذكراته أن ما أقعد عبد الناصر عن محاولة انقاذ نفسه وإنقاذ مصر من الكارثة، وتخفيف قضاء إسرائيل المحموم عن طريق المبادرة بتوجيه «ضربة وقائية» كان الانخداع بموقف الولايات المتحدة والانسياق المريح للنفس إلى تصديقها عندما ادعت أنها «لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر» رغم ما ذكره محمود رياض من تشكك عبد الناصر في صدق نوايا ليندون جونسون. وفي النهاية، يقول محمود رياض عن تقاعس عبد الناصر عن توجيه ضربة وقائية والهمود في انتظار بدء إسرائيل بالضرب مع ما ترتب عليه من تدمير سلاح الطيران المصري وبالتالي القيام بما أسماه بعض المسؤولين الأميركيين «عملية صيد الديكة الرومية الكبرى» (The Great Turkey Shoot) في سيناء: «وهنا تبدو أهمية الدور الذي قام به الرئيس الأميركي ليندون جونسون في عملية الخداع الكبرى، بل ونجاحه في إشراك الاتحاد السوفياتي في السيناريو»[١٤٧].

ومما يشير إلى وحشية عملية الخداع التي يحكي عنها محمود رياض بعد الكارثة، هذه الردود التي رد بها نيكولاس كاتزنباخ وكيل وزارة الخارجية الأميركية اليهودي في إدارة جونسون الذي كان من أوائل المسؤولين عن العملية على الجانب الأميركي على الأسئلة التي وجهت إليه في عملية «تسجيل التاريخ» لمكتبة ليندون جونسون:

«**سؤال**: وماذا عن احتمالات الموقف لو كان القتال قد سار لصالح العرب؟ فأنا أعلم أن لديكم (في الإدارة الأميركية) خطط طوارىء لكل الاحتمالات. وسؤالي هو هل نظرت الإدارة في أي خطة من تلك الخطط بقصد وضعها موضع التنفيذ جديا، على مستوى الرئيس (الأميركي)؟

كاتزنباخ: كلا وأعتقد أنه لم يوجد أحد على الاطلاق توقع أية إمكانية لأن يسير القتال لصالح العرب.

سؤال: بمعنى أن ذلك كان احتمالا بعيدا للغاية..

كاتزنباخ: كانت كل تقارير المخابرات مجمعة اجماعا كاملاً على الحقيقة الماثلة في أن الإسرائيليين سوف «يمسحون الأرض بالعرب» وأن ذلك لن يستغرق منهم وقتا يذكر. ولهذا فإننا لم نكن بحاجة في الواقع لأن نقرر ما الذي كان سيتعين علينا أن نفعله إذا ما سارت الأمور على عكس ذلك»[١٤٨].

وفي الوقت الذي كانت الإدارة الأميركية مطمئنة فيه كل ذلك الاطمئنان القاطع إلى أن «الإسرائيليين سوف يمسحون الأرض بالعرب» وأن ذلك «لن يستغرق منهم وقتاً يذكر»، بعث الرئيس الأميركي ليندون جونسون رسالة إلى جمال عبد الناصر مع ريتشارد نولتي، السفير الأميركي الجديد الذي كان قد قدم إلى القاهرة ليقدم أوراق اعتماده، يوم ٢٣ مايو/ أيار ١٩٦٧. وقد أورد محمود رياض نص الرسالة والمذكرة المرفقة بها، بترجمة الخارجية المصرية[١٤٩].

قال جونسون لعبد الناصر، في الرسالة:

«لقد قضيت معظم الأيام الماضية أفكر في الشرق الأوسط وفي المشاكل التي تواجهونها والمشاكل التي نواجهها في المنطقة. وقد ذكر لي عدد من أصدقائنا المشتركين بمن فيهم السفير لوشيوس باتل أنكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة. وأود، بصورة مباشرة، أن تعلموا أن هذا أبعد ما يكون عن نوايانا.

«ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، واظنني أفهم كبرياء شعبكم وأمانيه وتصميمه على أن يدخل العالم العصري ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع ما يمكن وآمل أن نتمكن من إيجاد الوسائل العامة و الخاصة على السواء للعمل معا بطريقة أوثق.

«كذلك فإني أفهم القوى السياسية التي تعمل في منطقتكم وأفهم المطامع وأسباب التوتر وكذلك الذكريات والآمال.

«وبطبيعة الحال، فإن من واجبكم وواجبي في الوقت نفسه ألا ننظر إلى الوراء، وإنما ننقذ الشرق الأوسط ـ والمجتمع الإنساني كله ـ **من حرب أعتقد أنه هناك من يريدها**. ولست أعرف الخطوات التي سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، ولكني أحثكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه أمتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمي كله هذا **الهدف السامي: وهو تجنب أعمال القتال**.

«إن المنازعات الكبرى في عصرنا هذا **يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال**».

وفي الرسالة، لوح جونسون لعبد الناصر، عملاً على المزيد من التهدئة، بأنه «كان يتوقع أن يطلب إلى نائب الرئيس، هيوبرت همفري (أحد أشد أتباع إسرائيل في المؤسسة الأميركية ولاء وضراوة) أن يتوجه إلى الشرق الأوسط لأجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب وكذلك مع الزعماء الإسرائيليين، ووعده بأن

يقوم هيوبرت همفري بتلك الزيارة الميمونة «إذا ما خرجنا من هذه الأيام (أواخر مايو/ ايار ومطلع يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بدون قتال».

وفي المذكرة الشفوية الملحقة بالرسالة، قال جونسون ما يلي:

«ليس لدينا أي سبب للاعتقاد في هذا الموقف الحالي بأن أحداً من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه **النية في ارتكاب عدوان**». وعاد فأكد أن «حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع ـ في الموقف الحالي ـ أن تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية تعارض معارضة صارمة أي عدوان في المنطقة من أي نوع».

ويقول محمود رياض «وكان عبد الناصر قد سألني أكثر من مرة طوال الأيام العشرة السابقة (من ١٣ إلى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٧) **عن الموقف الأميركي**، لأن هذا العامل وحده هو الذي **سيشجع أو لا يشجع** إسرائيل على بدء حرب جديدة في المنطقة. وهكذا فإنني عندما تسلمت رسالة الرئيس الأميركي جونسون، توجهت على الفور إلى عبد الناصر»[١٥٠].

وبعد أن قرأ عبد الناصر الرسالة، سأل محمود رياض قائلاً: «ولكن، هل تعتقد أن هذه الرسالة تمثل موقفاً حقيقياً من جونسون؟» فقال رياض: «بالتأكيد. فأنا **لا أتخيل** أن يخدعنا رئيس الولايات المتحدة في رسالة رسمية موقعة بامضائه يقترح فيها إيفاد نائبه هيوبرت همفري إلى المنقطة (!)».. «وسكت عبد الناصر قليلاً قبل أن يقول معترضاً: «**أنا ما زلت أشعر بعدم الاطمئنان**. بل إني أشك في صدق هذه الرسالة من جونسون. فإذا كانت لديه كل تلك النوايا في الانحياز الكامل لإسرائيل ومعاداتنا لحسابها طوال السنوات السابقة، فهل سيتنكر فجأة لكل ذلك ويتخذ موقفاً عادلاً بيننا وبين اسرائيل؟» ويضيف محمود رياض قائلاً: «ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبين خطئي في التقدير، وصحة **شكوك** عبد الناصر. بل ان الأحداث سرعان ما أثبتت أن تلك الرسالة من جانب جونسون كانت في الواقع **أكبر عملية خداع يقوم بها رئيس اميركي على الإطلاق لصالح بلد، وضد بلد آخر**»[١٥١].

وربما تصور محمود رياض أنه أدى خدمة لذكرى عبد الناصر عندما أبرز «شكوكه» و «عدم اطمئنانه» في مقابل انخداعه هو كوزير خارجية، فيما يخص رسالة جونسون. والحقيقة أن الموقف كله ـ رغم الشكوك وعدم الاطمئنان ـ مفصح عن سوء الفهم الجوهري والمميت الذي وقعت فيه الثورة من أول ليلة لها عندما تصورت أن الولايات المتحدة الأميركية، بتركيبتها السياسية وتبعية ساستها وحكامها ومشرعيها لليهودية العالمية وحرص كل رئيس أميركي، أو عضو كونجرس أو وزير أو مسؤول حكومي على بقائه السياسي ومستقبله وازدهاره المالي بل وسمعته في حياته وبعد مماته، ذلك الحرص الذي جعل رئيس القوة العظمى الرئيسية في عالم اليوم، ليندون جونسون، لا يتورع عن النزول إلى مستوى الاحتيال والنصب لصالح أكبر استثمار لليهودية العالمية الحاكمة للولايات المتحدة خارج الولايات المتحدة: وهو إسرائيل.

والذي فعله جونسون لسادته في تلك الأيام التي كان سادته آخذين خلالها في استدراج عبد الناصر إلى شرك الحرب التي لم يكن يريدها ولم يكن مستعداً لها أو قادراً عليها، أنه ـ بمناوراته السياسية ورسالته إلى عبد الناصر وتلويحه بإرسال هيوبرت همفري ـ كان يعطي الإسرائيليين مزيداً من الوقت ليكملوا استعداداتهم ويحكموا الخناق حول عنق مصر والبلدان العربية. وقد كانت رحلة يوثانت ومقترحاته جزءاً من هذه الجهود الأميركية. فعند وصول يوثانت إلى القاهرة، أخطرت سفارة مصر في واشنطن وزارة الخارجية المصرية أن «الولايات المتحدة تساند مهمة يوثانت» مما أعطى «المشروع جدية إضافية بوصفه بداية لحل الأزمة». وبعد أن حققت رحلة يوثانت أغراضها المتمثلة في مزيد من التخدير لعبدالناصر، ومزيد من كسب الوقت، اهملت الولايات المتحدة مشروعه وكأنه لم يكن. والواقع أن الولايات المتحدة استغلت يوثانت استغلالاً عديم التورع في عملية استدراج عبد الناصر. فمنذ البداية، كان ذلك الأمين العام المطيع سبباً من أسباب تدهور الموقف لصالح الخطة الإسرائيلية الأميركية. وقد كشف عبد الناصر نفسه عن ذلك، كما يقول أحمد حمروش، «بعد فوات الأوان، في حديث أدلى به إلى الصحفي الفرنسي مصري المولد إريك رولو نشرته الموند يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠، وقال فيه:

«انا لم أرد شن الحرب سنة ١٩٦٧، والقادة الإسرائيليون يعرفون ذلك جيداً. ولم يكن في نيتي إقفال خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية. ولم أطلب إلى يوثانت أن يسحب قوات الطوارىء من غزة وشرم الشيخ

المشرف على خليج العقبة، لكن فقط من جزء من الحدود الممتدة من رفح إلى إيلات. إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة قرر ـ بناء على نصيحة موظف أميركي كبير في المنظمة الدولية (المرجح الآن أنه كان رالف بانش، المساعد الأميركي بيوثانت الذي أوحى إليه بأن يرد على طلب عبد الناصر قائلاً أن «عمل القوات الطوارىء مهمة سلام لا تتجزأ») ـ سحب جميع تلك القوات ليضعني في موقف المجبر على إرسال القوات المصرية إلى شرم الشيخ وفرض الحصار. **وهكذا وقعنا في الفخ الذي نصب لنا»**[١٥٢].

وبطبيعة الحال، لم يقتصر الدعم الأميركي لعملية «مصيدة الديكة الرومية الكبرى» على مناورات الرئيس الأميركي ليندون جونسون وخداعه للمصريين واستخدامه يوثانت في توجيه الأمور ـ استغلالاً لكبرياء عبد الناصر التي جرحتها حرب الإذاعات ـ الوجهة المطلوبة. فبينما جونسون أخذ في الغمغمة مهدئاً في أذن عبد الناصر، وهذا الأخير موزع بين «اسمع كلامك أصدقك، أشوف أمورك أستعجب»، وبينما الإسرائيليون: من نيويورك، ومن عواصم الغرب، ومن تل أبيب قد استدرجوا عبد الناصر إلى «موقف المجبر على إرسال القوات المصرية إلى شرم الشيخ، وفرض الحصار على خليج العقبة»، كما قال هو للموند، لأنه كان «صعبا، بل شديد الصعوبة أن يتراجع عبد الناصر بعدما أستدرج، لأنه عندئذ كان سيخسر كل شيء، وتنهال على رأسه الاتهامات (والإهانات)» كما قال احمد حمروش[١٥٣]، كانت الولايات المتحدة آخذة في تقديم هذا الضرب الحيوي من الدعم للعملية الإسرائيلية:

«في الساعات الأولى من صباح ٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أوقظ طيارو سرب الاستطلاع التكتيكي الثامن والثلاثين، التابع لجناح الاستطلاع التكتيكي السادس والعشرين من سلاح الجو الأميركي، مبكرا من مضاجعهم، وجهزت لهم طائراتهم على عجل، ثم صدرت إليهم التعليمات بالإقلاع إلى مورون باسبانيا، ووقتها تصور الطيارون انهم كانوا في طريقهم إلى عملية تدريب في الجو الصحو من عمليات حلف الناتو.

«وكانت طائراتهم الـ RF - 4 C طرازا مطوراً لأغراض الاستطلاع من مقاتلات الفانتوم اف ـ ٤، وكانت ـ في ذلك الوقت من سنة ١٩٦٧ ـ أحدث وأفعل الأعتدة الاستطلاعية الجوية، ولم يكن قد انقضى على استخدامها في سلاح الجو الاميركي أكثر من ثلاث سنوات.. وقد اقلعت أربعة من تلك «الطيور» من مطار رامستاين بألمانيا الغربية في ذلك الصباح (٣ يونيو/ حزيران) متجهة إلى قاعدة السلاح الجوي الأميركي بمورون، باسبانيا، ولحقت بها طائرة أخرى ضخمة طراز سي ـ ١٤١ المخصصة للشحن الجوي، من مطار ابر هايفورد، بالقرب من اكسفورد ببريطانيا حاملة منظومة كاملة من أحدث منظومات الاستطلاع الجوي دابليواس. ٤٣/١.

«وفي مورون، حطت الطائرات في ركن قصي من المطار الذي كان مجهزا بمهابط طولها ١٠ آلاف قدم لهبوط قاذفات القنابل الضخمة من طراز بي ـ ٥٢. وفي المطار، علم الطيارون والفنيون أنهم كانوا في طريقهم إلى ركن قصي من صحراء النقب للقيام بأعمال الاستطلاع الجوي دعما لقوات الدفاع الإسرائيلية ضد العرب، وأن مهمتهم على أعلى درجة من السرية، ويجب أن تظل كذلك. وزود الطيارون والفنيون الذين كانوا سيقومون بالطلعات بجوازات سفر مدنية وملابس مدنية، بل وسحبت من الطائرات مراجع تشغيل المعامل الطائرة التي تحمل علامات السلاح الجوي الأميركي واستبدلت بمراجع تشغيل مدنية تحمل شعار شعار شركة «ايرو ـ تك كوربويشن». الأميركية، وطليت الطائرات باللون الأزرق ورسمت عليها نجمة داود باللون الأبيض، لتصبح طائرات «إسرائيلية»، وسحبت من الطيارين والفنيين بطاقات الهوية العسكرية وكل المتعلقات التي قد تكشف عن كونهم من رجال سلاح الجو الأميركي، ولم يسمح لهم باستبقاء شيء من ثيابهم العسكرية إلا احذيتهم وجواربهم. وفي حالة اسقاط أي طائرة من تلك الطائرات، كان على أولئك الطيارين والفنيين الأميركيين أن يقرروا أنهم مستخدمين مدنيين لدى الشركة الأميركية يعملون بعقود لدى الحكومة الإسرائيلية...

«وفيما بعد، علم من اشتركوا في تلك العملية بالاتهامات التي وجهها العرب خلال الأيام الأولى من الحرب، بينما كانوا هم يقومون بعملهم في خدمة القوات الإسرائيلية، عن قيام الأميركيين بتقديم دعم للعمليات الإسرائيلية تمثل في طلعات استطلاعية متواصلة قامت بها طائرات أقلعت من حاملات الطائرات التابعة للأسطول السادس. وكان العرب، بتلك الاتهامات، قد وفقوا صدفة إلى حقيقة ما وقع، لكنهم اخطأوا في تحديد المكان الذي قامت الطائرات الأميركية منه بذلك الدعم الاستطلاعي لإسرائيل. فالذي حدث فعلاً أن الطائرات لم تقلع من الأسطول السادس(*). وقد أثارت تلك الاتهامات غضباً عارما في العالم العربي، واضطر الرئيس

(*) يروي أحمد حمروش هذه الواقعة التي تكشف ـ على ضوء ما أورده الكاتب الأميركي في هذا الاستشهاد ـ عن مدى افتقار القيادة المصرية الى المعلومات الدقيقة والصحيحة عما كان يجري حولها وفوق رأسها، فيقول:

«جاءت تقارير من القوات المسلحة تؤكد أن طائرات أميركية قد حلقت فوق الأرض المصرية (سيناء) وان اتجاه الهجوم للغارات =

جونسون إلى أن ينفي علنا تقديم أي مساعدة من أي نوع إلى إسرائيل، مما جعل تلك العملية التي وصفناها أشد حساسية مما كانت.

«ولهذا ظلت العملية في طوايا السرية. وعند انتهائها في ١٢ يونيو/ حزيران، بعد أن حولت من الجبهة المصرية إلى الجبهة السورية، عاد الرجال إلى مطار مورون باسبانيا حيث شرحت لهم الحساسية السياسية البالغة للخدمات التي أدوها لإسرائيل.

«فخلال الساعات الأولى من الحرب، ركز سلاح الجو الإسرائيلي على تدمير أكبر عدد ممكن من الطائرات العربية على الأرض وجعل معظم المطارات العربية غير صالح للاستخدام، مما أفضى بالجيوش العربية إلى قتال دار بين المدرعات والطائرات الإسرائيلية في الصحراء. وتنفيذا لذلك، ركزت طائرات الاستطلاع الأميركية خلال المراحل الأولى من القتال على القواعد الجوية العربية. وقد تطلب ذلك أن تقوم الطائرات بطلعات متوالية ليلاً ونهارا. وعندما دمرت القوات الجوية العربية، بات العرب مضطرين إلى تحريك قواتهم ليلاً بالقدر الأكبر عملاً على تجنب هجمات الطائرات الإسرائيلية ـ التي لم تعد لديهم طائرات تتصدى لها ـ قدر الإمكان. وبوقوع ذلك التحول، تغيرت مهام الطائرات الاميركية القائمة بعملية الاستطلاع الجوي للإسرائيليين من قاعدتها في صحراء النقب، فتركزت على طلعات ليلية لاكتشاف تجمعات القوات العربية وتحركاتها وإبلاغها للإسرائيليين، مما مكن سلاح الجو الإسرائيلي من القيام بهجمات مدمرة على تلك القوات بمجرد طلوع النهار. كما أدى ذلك التحول في مهام طائرات الاستطلاع الأميركية في يومي ٨ و ٩ يونيو/ حزيران إلى تمكين قادة قوات الدفاع الإسرائيلية من أن يقيّموا على وجه الدقة القدرات العسكرية التي كانت قد تبقت لدى المصريين والأردنيين، مما يسر كثيرا اتخاذ قرارات توجيه القوات الإسرائيلية شمالاً لمهاجمة سوريا، وعدم الاحتفاظ في مواجهة المصريين والأردنيين إلا بالقدر الكافي من القوات الإسرائيلية. وبتحول التركيز في القتال على سوريا، تغيرت مهام طائرات الاستطلاع الأميركية، وتركز نشاطها على المواقع السورية فوق مرتفعات الجولان وشمالها.

= الجوية كان من الشمال لا من الشرق، مما يعني مشاركة الأسطول السادس. وكان الفريق عبد المنعم رياض أحد الذين أبلغوا عبد الناصر باشتراك طائرات أميركية وبريطانية في العدوان على مصر، خلال مكالمة تليفونية من عمان. وقد تجاوبت هذه المعلومات مع تفكير عبد الناصر الذي استبعد تماماً أن تكون القوات الجوية الإسرائيلية قد تمكنت بمفردها من تدمير القوات الجوية المصرية في مدة لم تتجاوز ثلاث ساعات، فأجرى اتصالاً هاتفياً مع الملك حسين يوم ٦ يونيو/حزيران، سجلته مخابرات ياريف الإسرائيلية.. وفي المكالمة اتفق الاثنان على توجيه الاتهام إلى أميركا، وقد أذاعت إسرائيل تسجيلات لذلك الشريط في مؤتمر صحفي بعد يومين من التقاطه. وقد أكد ذلك لعبد الناصر ما سمعه من السفير السوفياتي خلال مقابلة جرت بينهما على غير موعد يوم ٧ يونيو/حزيران، أبلغه السفير خلالها بأن كوسيجين كان قد تلقى مكالمة من جونسون على الخط الأحمر تقول أن طائرتين أميركيتين اضطرتا للمرور فوق المواقع المصرية لإنقاذ الباخرة الأميركية «ليبرتي» التي هاجمها الإسرائيليون، وأن جونسون طلب من كوسيجين أن يبلغ ذلك إلى عبد الناصر».

(أحمد حمروش: **«خريف عبد الناصر»**، ص ١٦١/١٦٢).

وقد أورد الإخوان تشرشل نص المكالمة في كتابهما، **«حرب الأيام الستة»**، وعلقا عليه بقولهما أنه «مهما كان عدم تصديق عبد الناصر لواقعة تدمير قواته الجوية على يدي إسرائيل، فإن هذه المكالمة تجعل من الواضح تماماً أنه كان آخذاً في طبخ مزاعم ملفقة ضد بريطانيا والولايات المتحدة، وتوريط الملك حسين في تلك المحاولة العبثية. وقد كان يكذب أيضاً على حليفه فيما يتعلق بنشاط طائراته (فوق إسرائيل). وقد أعلن الملك حسين بعد انتهاء الحرب في لندن أنه لم يعد يصدق هذه الحكاية. وبعدها بيومين، في ٤ يوليو/تموز ١٩٦٧، سأل مراسل التايمز في القاهرة محمود رياض، وزير خارجية مصر، السؤال التالي: «هل تعتقدون حقيقة أن القاذفات البريطانية والطيارين البريطانيين أغاروا على الشعب العربي أثناء القتال؟»، وقد أجاب محمود رياض على ذلك السؤال بقوله أنه ليس لديه دليل على وقوع مثل هذه الغارات، وأضاف قائلاً ان العرب لا يعتبرون هذه المسألة مسألة هامة، لكنها يجب أن تكون هامة للغاية لدى الناس العاديين في بريطانيا».

(Randolph and Winston Churchill: «The Six Day War», pp. 90/91).

والأخوان تشرشل يكذبان هنا بصفاقة. فقد كانت هناك طائرات أميركية ـ لم تشترك في إلقاء القنابل حسب رواية الكاتب الأميركي الذي أوردنا الاستشهاد السابق من كتابه، لكنها قامت بدور أهم كثيراً من إلقاء القنابل. وكان ذلك الدور القيام بعمليات الاستكشاف لحساب سلاح الجو الإسرائيلي ضد الأهداف المصرية والعربية، من قاعدتها السرية بصحراء النقب، وتمكين الإسرائيليين من تحقيق النصر المبهر الذي أصيب الأخوان تشرشل بالحمى من فرط انتشاء به، ثم أخذت بعد ذلك ترصد لهم تحركات التشكيلات والوحدات المصرية ليلاً، كيما تحصد طائراتهم عشرات الآلاف من المصريين نهاراً. وبدون ذلك الدور الحيوي للطائرات الأميركية، كان النصر الإسرائيلي المبهر سيصبح عسيراً، نظراً لأن الإسرائيليين لم تكن لديهم مثل تلك الإمكانيات المتقدمة في مجال الاستطلاع الجوي وبخاصة ليلاً. ومن حق الأخوين تشرشل، بطبيعة الحال، أن يخفيا الحقيقة، ولكن هل كان من حق الزعماء العرب أن يجهلوها؟

«ولقد كانت عمليات الاستطلاع التي قامت بها تلك الطائرات الأميركية للإسرائيليين عمليات لا سبيل إلى المبالغة في تقدير قيمتها الكبرى بالنسبة إليهم، متى علمنا أن إسرائيل لم تكن تحتكم في سنة ١٩٦٧ في اية قدرات للاستطلاع الليلي.

«وعندما انتهت المهمة بنجاح، وعاد الطيارون والفنيون الأميركيون إلى قاعدة سلاح الجو الأميركي بمورون، صدرت التعليمات مشددة إلى كل منهم، وإليهم في مجموعات، بالحرص على سرية العمليات التي قاموا بها خلال الأسبوع المنقضي، وعدم التحدث عنها مع أي مخلوق وتحت أي ظروف، حتى فيما بينهم عندما يعودون إلى رامستاين وآبر هايفورد. وكان الضباط الذين قاموا بعملية استخلاص المعلومات (debriefing) من الطيارين والفنيين العائدين إلى موروون من صحراء النقب غير معروفين لأي منهم، وقد شعر الجميع بأنهم أوفدوا من واشنطن خصيصا للقيام بذلك.

«وفي ركن من المطار، خلع الطيارون والفنيون ملابس الطيران المدنية وكوموها أرضا ومعها بطاقات الهوية وجوازات السفر المدنية ومراجع التشغيل التي تحمل شعار شركة «ايرو ـ تك كوربوريشن» وسار الرجال عرايا إلى الجانب الآخر من القاعدة حيث استعادوا ملابسهم العسكرية وبطاقات هويتهم وعادوا من جديد ضباطا بسلاح الجو الأميركي. وقد وصل الحرص على سرية العملية إلى حد منع الطيارين والفنيين من أخذ صور تذكارية أو أية تذكارات أخرى من إسرائيل أو من إسبانيا.

«والسؤال الآن هو هل كان ذلك الاستطلاع الجوي هو الشكل الوحيد من اشكال الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل في مجال العمليات العسكرية. الواقع أن مؤلف هذا الكتاب علم بوجود أشكال أخرى من الدعم، وبخاصة في مجال الاستخبارات وفي مجال الشوشرة لحساب القوات الإسرائيلية باستخدام أفراد القوات المسلحة الأميركية والمعدات الأميركية على اتصالات القوّاد العرب بقواتهم وفيما بينهم في الميدان وتشويهها، إلا انه لم يتسن التيقن من صحة ذلك بشكل قاطع أو الحصول على تفاصيل العمليات في ذلك المجال.

«إلا انه، مما أورده ميخائيل بارزوهار في كتابه «سفارات في ازمة» بين أن اركان حرب القوات المسلحة الأميركية وضعت في أواخر/ أيار مايو ١٩٦٧ خطط طوارىء للتدخل العسكري الأميركي المباشر في الحرب التي كانت مرتقبة وقتئذ، إذا ما سار القتال لغير صالح إسرائيل. وقد انطوى ذلك على وضع خطط لسيناريوهين محتملين، تعلق أحدهما بإنزال ضخم للمظليين الأميركيين والقصف المكثف من الأسطول الأميركي لشبه جزيرة سيناء، أما السيناريو الآخر فتعلق بنقل قوات أميركية سريعة الحركة جوا إلى إسرائيل مباشرة لضرب حزام عازل حول السكان المدنيين في إسرائيل وتجميعهم وسط الأرض الإسرائيلية. غير أن القيادة الأميركية صرفت نظرا عن خطط الطوارىء هذه، فمما يقوله بارزوهار، عندما بدا واضحا لهيئة الأركان الأميركية والمخابرات الأميركية انه لم تكن هناك، تبعاً لتقارير الأركان والاستخبارات ـ أية إمكانية لأن يكسب العرب الحرب أو حتى من أن يتمكنوا من إطالة أمدها. ومن المحتمل جداً أن عملية الاستطلاع الجوي التي أوردت تفاصيلها فيما سبق كانت ـ أصلاً ـ عنصراً من عناصر خطة أميركية أكبر للقيام بتدخل أميركي مباشر، وعندما صرف نظر عن الخطة، استبقيت عملية الاستطلاع الجوي (وربما أيضاً الشوشرة على إشارات القوّاد العرب في الميدان و«طبخها» أي تشويهها) عملا على دعم القوات الإسرائيلية.

«والسؤال الآخر هو هل كان ليندون جونسون ومعاونوه على علم بالطائرات الحربية الأميركية التي أعيد طلاؤها ورسمت عليها نجمة داود وقامت بذلك الدور الحيوي من صحراء النقب؟ والجواب على ذلك أن جونسون ومعاونيه كانوا، فيما هو مرجح للغاية، يعلمون لأن هذه عملية كان سماح أي قائد متآمر في الأركان أو سلاح الجو الأميركي بالقيام بها دون علم الرئاسة الأميركية وأعلى السلطات في الإدارة الأميركية حرياً بأن يصبح عملاً من أعمال الانتحار فيما يخص مستقبله العسكري، خاصة بعد اتهامات العرب بدعم الأميركيين لعمليات إسرائيل في اليوم الأول من أيام القتال ونفي الرئيس الأميركي القاطع لوجود أي دعم.

«فالاحتمال الأعظم ترجيحا أن الرئيس الأميركي وعدداً من معاونيه المقربين في البيت الأبيض كانوا جميعا على علم بالعملية التي وصفتها، وأن تلك العملية كانت جزءاً من «سيناريو» أكبر كانت المشكلة في تنفيذه إحراج السوفيات عن طريق تمكين الاسرائيليين من **تحطيم الجيوش العربية والاستيلاء على مساحات من الأراضي العربية تمكنهم من إرغام العرب على التفاوض معهم مباشرة حول قضايا أكبر وأهم..**

«والذي تنبغي ملاحظته، حتى في زمن بتنا فيه قليلي الإكتراث، من فرط الاعتياد، لإساءة الحكومات استخدام سلطاتها، أن اولئك الذين سمحوا بالقيام بتلك العمليات وقاموا بتنفيذها بغير علم الكونجرس أو الشعب الأميركي، خاطروا في سبيل تقديم الدعم لإسرائيل مخاطرة كبرى بحياة الأميركيين وممتلكاتهم في العالم العربي. لأنه لو كان أمر عملية الاستطلاع هذه عرف للعرب في وقت كان الآلاف من الجنود والمدنيين يموتون فيه تحت وطأة الحرب الخاطفة التي مكنت إسرائيل من شنها عليهم، لتعرض الإميركيون في الشرق الأوسط لانتقام لا يصعب تصوره. ولا يملك المرء إلا أن يتساءل كيف ولِمَ أمكن السماح بالمخاطرة بشيء من

ذلك رغم التفوق العسكري الإسرائيلي التام على العرب في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وعلم وزارة الدفاع الأميركية الكامل بذلك التفوق [١٥٤].

على ضوء كل ما سبق، ماذا لدينا؟ لدينا جهل كامل بالأبعاد الدولية للصراع، أو تجاهل كامل لها. فموقف القوة العظمى الرئيسية، الاتحاد السوفياتي، لم يتضح لعبد الناصر على حقيقته إلا بعد الكارثة بأيام. لأن محضر مباحثات وزير حربيته شمس بدران، الذي أفهم مجلس الوزراء أن «الأسطول السادس الأميركي ليس مشكلة» استناداً إلى أن وزير الدفاع السوفياتي ربت على كتفه مشجعاً وهو يودعه بمطار موسكو، ظل في ظرفه مقفلاً لدى مكتبه برئاسة الجمهورية، فلم يفتحه ويطلع على ما فيه إلا يوم ١٣ يونيو/حزيران، رغم أن ما فيه ـ وما في تقرير سفير مصر مراد غالب ـ كان حرياً بأن يحذره من الانسياق على عباب الفروسية الإذاعية والإعلامية إلى «حرب غير محسوبة النتائج» حاول السوفيات بكل قواهم ـ حرصاً على مصالحهم هم قبل مصالح مصر ـ التحذير من الانزلاق إليها، وأوضحوا بجلاء أن أحداً لم يكن ينبغي له أن يتوقع منهم أن يستدرجوا إلى التورط والدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل خاطر مصر.

وموقف الولايات المتحدة الأميركية ذاته ـ وقد كان واضحاً تماماً للسوفيات ولغيرهم ـ لم يتضح لعبد الناصر، فيما بدا من تصرفاته، إلا بعد أن وقع في الفخ وحطمت قواته (ومات آلاف من شباب المصريين والعرب) ودمرت دفاعاته (وضاعت في بالوعة التاريخ كل تلك الأسلحة السوفياتية التي ما زالت مصر مدينة بسببها حتى الآن)، وضربت مصر في ظله ضربة قاصمة من أعدى عدو لها، ما زالت عواقبها تتعاقب وتتراكب وتتداخل وتتعاظم من يوم إلى يوم.

وقد حاول محمود رياض القول بأنه هو الذي أخطأ ولم يتبين حقيقة الانحياز الأميركي بينما فطن عبد الناصر إليه: «ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبين خطئي في التقدير، وصحة شكوك عبد الناصر (في مدى صدق موقف الرئيس الأميركي)[١٥٥].. وبدأت أشترك مع عبد الناصر لأول مرة في شكوكه حول مدى صدق الرئيس الأميركي جونسون وجدية تعهده الرسمي (بأن الولايات المتحدة «لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر»)..»[١٥٦].

لكنه فات محمود رياض ـ في معرض تحمسه للدفاع عن «الراجل» ـ فيما يبدو، أن إدراك عبد الناصر لحقيقة الموقف الأميركي يكون ـ في ظل إقدامه على ما أقدم عليه ـ ذنباً أعظم. لأنه إن كان عبد الناصر قد فطن إلى مدى «الانحياز» الأميركي (بتخمين أو بحدس من عنده، لأن وزير خارجيته ذاته لم يكن يعرف مدى ذلك «الانحياز») ثم ترك نفسه، رغم ذلك الحدس الصائب، يستدرج إلى حرب قال هو نفسه «أنه لم يكن يريدها»، أدرك أن القوة العظمى الرئيسية، الولايات المتحدة الأميركية، ستنحاز فيها «انحيازاً كاملاً» إلى جانب إسرائيل استمراراً لما ذكّر هو وزير خارجيته به من «انحيازها الكامل لإسرائيل، ومعاداتنا لحساب إسرائيل طوال السنوات السابقة»[١٥٧] ولم يكن لديه ما يطمئنه إلى أن القوة العظمى الرئيسية الأخرى، الاتحاد السوفياتي، ستقف إلى جانبه فيها ـ لا بانحياز كامل إلى مصر يماثل ويقابل انحياز الولايات المتحدة الكامل إلى إسرائيل ويوازنه بل حتى بقدر من الاستعداد للدفاع عن مصر إذا ما شرعت الولايات المتحدة في افتراسها لحساب إسرائيل ـ أكثر مما قاله شمس بدران عن جريتشكو وكيف أنه ربت على كتفه وهو يودعه وقال له ما معناه «شدّوا حيلكم»، نقول أن عبد الناصر، إن كان قد ترك نفسه يستدرج إلى الفخ رغم كل ذلك، فلا شك في أنه أساء إلى نفسه كثيراً، وسبب لمصر مصاعب شديدة. لأن إدراكه لمدى الانحياز الأميركي، وبالتالي تقييمه لما يمكن أن يؤدي ذلك الانحياز إليه، ثم انزلاقه ـ رغم ذلك ـ إلى الحرب على غير رغبة منه تحت تأثير «الدعايات والإذاعات العربية التي اتهمته باتباع سياسة ناعمة تجاه إسرائيل» وما سببته له تلك الإذاعات من «معاناة ضاعف من أثرها أيضا شعوره بأنه لا يمكن أن يلتزم الصمت إلى الأبد (لا يمكن أن يقف بلا حراك؟) وهو مرتبط مع سوريا بمعاهدة دفاع مشترك ـ وسوريا (كما أخرج السناريو الذي وضع لاستدراج عبد الناصر) معرضة لهجوم إسرائيلي كبير، وضاعف من أثرها أيضا حرصه على أن يبقى في موقعه التاريخي أملاً للأمة العربية في معركتها التحريرية (أي حرصه على الاحتفاظ بوضعه كأكبر زعيم عربي)»[١٥٨] إن كان عبد الناصر قد ترك نفسه ـ رغم إدراكه

لمدى الانحياز الأمـيركي وما يمكن أن يتـرتب عليه ـ يستـدرج، تحت تأثـير الإساءة إلى كبـريائـه وجرح مشاعره في غمار حملة الإذاعات، وحرصه على عدم التفريط في زعامته للعـالم العربي، إلى حـرب ١٩٦٧، وهو ما زال «غارزاً» (أي موحولاً) في اليمن، كما قال الفريق اول محمـد فوزي، وبغـير علم حقيقي ودقيق بمدى قدرات مصر وقدرات العدو، فإنه يكون قد أقدم على عمل من أعمال الانتحار، له ولمصر. وذلك هو ما حدث فعلاً. فقد قتلت هزيمـة ١٩٦٧ عبد النـاصر، وطرحت مصر عـلى ظهرهـا جريحـة متقيحة مكسـورة الساقين في الطين تحت أقدام إسرائيل.

وليس أحد بحاجة إلى القول هنا بأن معنى ما سبق قوله عن إدراك مدى الانحيـاز الأميركي لإسرائيـل ليس القول بأن عبد الناصر كان عليه، إدراكا منه لذلك الانحياز ومداه، أن يسلم أو يستسلم أو يبيـع أو يهادن. لكن معناه، ما دمنا نتناول ما حدث في سياق ما كانت تقتضيه سلامـة مصر ويتطلبه الحـرص على بقائها، أنه كان على عبد الناصر ـ ما دام قد اتخذ من مصر وضع الحاكم الفرد الواحـد الوحيـد صاحب القرار الذي يحسم المصير ـ أن يجري حسابات كثـيرة، ويتبصر بما كـان مقدمـا عليه، ويعـالج المـوقف كرجل دولة (ما دام قد أخذ على عاتقه القيام بدور رجل الدولة)، وفي أضعف الإيمـان ألا ينساق، مجـررا مصر وراءه كالذبيحة، فداء لكبريائه وخوفاً على مستقبله كزعيم أوحد لمصر ولكل العرب، إلى شرك مميت.

لكن عبد الناصر ـ فيمـا يبدو ـ كـان يعيش في عالم يخصـه وحده، في شرنقـة صنعتها حـوله الزعـامة ووحشية الأجهزة والجبن العام. وهكذا فإنه «إلى مـا قبل ٣٦ سـاعة من الهجـوم الإسرائيلي كـان موقف عبد الناصر يـدل على استبعـاده للمعركـة، ويدل أيضـا عـلى توافـر «قدر من الثقـة» لـديـه في القـوات المسلحة (؟!). وعندما قال أنطوني ناتينج، قبل ٣٦ ساعة من الهجوم الإسرائيلي أن لديه معلومات تلقـاها من لندن تفيد بأن إسرائيل قادرة على أن تقـوم وحدهـا بما قـامت به طـائرات كـانبيرا البـريطانيـة سنة ١٩٥٦، رفض عبد الناصر تصديق ذلك، مشـيراً إلى أن طائـرات النقل الإسرائيليـة ظلت طوال الأسـابيع الماضية تواصل نقل قطع غيار طائرات الميراج من مصانع داسو بفرنسـا لتركيبهـا في إسرائيل، وأوضـح عبد الناصر لناتينج أن أجهزة المخابرات المصرية أكدت له أن طائرات الميج والسوخوي أفضل من كـل ما لـدى إسرائيل من طـائرات.. ويقـول رودولف ووينستون تشرشـل في كتابهـما «حـرب الأيـام الستـة» أن «عبد الناصر كانت لديه فكرة خاطئة عن قوة إسرائيل الحـربية نظـراً للمعلومـات غير الأكيـدة التي كانت تزوده بها مخابراته المتهالكة» وأنه ليس هنـا من الأسباب مـا يشير إلى أن عبـد الناصر كـان يسعى فعلاً للتسبب في نشوب صراع مسلح»[١٤٩].

وفي نفس اللحظة التي كان ناتينج يحذر فيها عبد الناصر، قبل ٣٦ ساعة من بدء الهجـوم الإسرائيلي، وعبد الناصر يقول له إن «الميج والسوخوي أحسن من كل ما لدى إسرائيل»، كان قرار الهجوم على الدول العربية قد اتخذ في ساعة متأخرة من الليل، في مجلس الوزراء الإسرائيـلي، يوم ٣ يـونيو/ حـزيران، أي قبل ٣٦ ساعـة من الهجوم، حسبما جاء في روايـة الواشنطن بـوست الأميركيـة لتسلسل الأحـداث. وفي صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، عندما بدأت أبعاد الموقف تتضح، وتبين أن الهزيمة كانت محققة وأنهـا ستكون كارثة حقيقية، حدث تطور غريب. «خرج عبد الناصر من القيادة العامة للقوات المسلحة».

«ولم يكن خروج عبد النـاصر من القيادة مـوقفا انفعـاليا، بـل كان نتيجـة طبيعية لمـا استقرت عليـه الأمـور (؟) ومـا كـان عبـد النـاصر قـد ارتضـاه من صمت عـلى (مـا كـان يعلم أنـه) يـدور في القـوات المسلحة (؟). وعندما زار عبد النـاصر ورئيس الوزراء صـدقي سليمان المشير عبد الحكيم عـامر ووزيـر الحربية شمس بدران في مقر القيادة العامة، و «استمع عبد الناصر إلى الأخبـار من المشير»، وقـال: «يلا بينا. خلينا نسيب المشير يتصرف!» وعند خروجه، التفت إلى المشير، وقال له «طلّع حاجة للجرايد». ويقـول الفريق اول محمد فوزي أن شمس بدران وعلي شفيق (ياور المشير) كانا يصدران البيانات والتعليمات، لا إلى القيادات العسكرية، بل للإذاعة. وهكذا، أذاعت الإذاعة، في العـاشرة والنصف من صباح ٥ يـونيو/ حـزيران (بعـد أن كان المشـير قد قـال لعبد اللطيف بغـدادي أن «الحالـة زفت، وكل الطيـارات راحت في ضربـة واحدة») إننا أسقطنا من طائرات العدو (الغادر) ٢٣ طائرة. وفي الحادية عشرة وعشر دقائق، ارتفـع عدد الطائرات التي أسقطناهـا للعدو إلى ٤٢ طائرة. وفي بيان الحاديـة عشرة وتسع وثلاثين دقيقة، أعلن عن

اشتباك أرضي، وارتفع عدد الطائرات التي أسقطت للعدو ليصبح ٤٤ طائرة، بينما لم تسقط لنا أكثر من طائرتين اثنتين نجا طياراهما. وفي الحادية عشرة وثلاث وخمسين دقيقة أذيع أول بيان من القيادة العليا للقوات المسلحة تحدث عن غزو إسرائيلي شامل بدأ في التاسعة صباحا، وذكر أن الطائرات الإسرائيلية هاجمت مطارات سيناء والقناة وغرب القاهرة، وقال إن إسرائيل قد بدأت هجوما شاملاً في كل الميادين وأن تلك كانت قد باتت حقيقة واضحة.

«وفي الواحدة وثلاث وأربعين دقيقة، أذيع بيان وصل عدد الطائرات المسقطة فيه إلى ٧٠ طائرة. وفي الثامنة و ١٧ دقيقة مساء، أذيع بيان حدد إجمالي عدد طائرات العدو التي أسقطت بـ ٨٦ طائرة.

«كانت المبالغة الشديدة هي المحور الرئيسي للبيانات، وقد حجبت تلك البيانات الحقيقة عن الشعب بالتمويه والخداع. وإن كانت الحقيقة قد حجبت في البداية عن القائد الأعلى (عبد الناصر)، فقد كان طبيعياً أن تحجب عن جماهير الشعب أيضاً (!)»[١٦٠].

فعبد الناصر لم يكن يعرف «في البداية»، لأن الحقيقة حجبت عنه. والشعب هو الآخر لم يعرف، لأن «القيادة العسكرية المنهارة، التي يمكن إلقاء المسؤولية كاملة عليها لم تواجه الأمور بجدية ومسؤولية وطنية بعد مؤتمر ٢ يونيو الذي حدد فيه عبد الناصر موعد الهجوم (الإسرائيلي) وخشيت مواجهة القائد الأعلى بما يحمل لها الخزي والعار»[١٦١].

أما فيما يخص «الشعب»، نحن المصريين، قطعان العزبة، فبالمناقضة لهذا الكلام عن تضليل القيادة العسكرية المنهارة له، قال نفس المؤلف قبل ذلك بصفحات «أما بالنسبة للشعب، فإن الأمر كان غريبا وشاذاً. فمعروف أن الحروب الحديثة لا تشن بعيداً عن الإنسان المدني في القرية أو المدينة، وأنه من الواجب تجهيز أفراد الشعب للدفاع عن وطنهم في أماكن إقامتهم أو مراكز عملهم. لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق. فأفراد الشعب ظلوا يتابعون الأخبار في الصحف والإذاعة، وهم نهب القلق، في جو مشحون بالتساؤلات، وليس لديهم من عمل يقومون به، أو جواب على تساؤلاتهم يهدىء صدورهم.

«والمناطق الحيوية، حلوان، وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى، وكفر الدوار، والموانيء، تركت بلا حماية شعبية (وهذا طبيعي لأسباب عديدة منها أن عبد الناصر ظل مقتنعا إلى قرب النهاية بأن إسرائيل لن تقدم على شن الحرب) وجاء تعيين زكريا محيي الدين قائداً للمقاومة الشعبية متأخراً. فقد ظهر القرار في صحف يوم الأحد ٢٨ مايو/ أيار ١٩٦٧، وكان زكريا قد سبق له الاضطلاع بذلك الواجب إبان عدوان ١٩٥٦، ولكن الوقت الآن قد بات متأخراً للغاية.

«وكان مراسلو الصحف الأجنبية يلحون في السؤال عن التناقض الهائل بين تصريحات المسؤولين التي تؤكد قيام الحرب، والحياة العادية للناس في المجتمع، وكأنهم لا يواجهون خطراً رهيبا. وكان أولئك المراسلون الأجانب يتساءلون عن الفرق بين الحالة في إسرائيل، والحالة في مصر حيث ترك الشباب بلا واجب ولا مسؤولية. وفي ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٧، نشرت الصنداي تايمز اللندنية رسالة لمراسلها في القاهرة قال فيها أنه «ليس هناك في القاهرة ما يوحي بأن هذه دولة على حافة الحرب. فزيارات السياح اليومية للإهرامات لم تنقطع. والمقاهي والمطاعم مكتظة بروادها وكثير من المصريين في نادي الجزيرة الرياضي يلعبون الجولف ويسبحون ويستمتعون بالشمس».

«وبالمقابل، نشرت الصحيفة نفسها، في اليوم نفسه، رسالة لمراسلها في تل أبيب جاء فيها أنه «تكتيكيا، ما تزال إسرائيل آخذة في القيام بتوازن على حافة الحرب. إلا أن الزائر الأجنبي لتل أبيب يمكنه أن يتصور أن الحرب قد نشبت بالفعل. ففي مراكز جمع الدم، يقف المتطوعون على النواصي في طوابير طويلة. وفي الضواحي، يقوم تلاميذ المدارس بحفر الخنادق».

«فالجماهير في مصر كانت بعيدة تماماً عن جو المعركة وروحها. وكان الاتحاد الاشتراكي سادرا في عقد اجتماعاته غير المثمرة. وكانت أمانة طليعة الاشتراكيين التي كان مفروضا أنها قلب الحركة السياسية في الاتحاد الاشتراكي وجهازه السياسي (غائبة من الصورة)، لم تجتمع ولم تناقش الموقف. ولم توضح أبعاد الأخطار التي كانت تتهدد مصر. وعندما عدت من ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر، هرعت إلى شعراوي جمعة، أمين ذلك التنظيم، وإلى زملائي أعضاء الأمانة. فوجدت أنهم يتوقعون الحرب، لكنهم

حيارى لا يعرفون ماذا يفعلون»[١٦٢].

ولا يدري المرء ـ بعد كل ما حدث ـ بأي ضمير وأي عقل استطاع كاتب هذا الكلام المفزع أن يجد المبرر «المشروع» له في أن «هذه الصورة توضح، بكل تأكيد، أن جمال عبد الناصر لم يكن راغبا تماما (؟) في شن الحرب أو تدمير اسرائيل، وإنما كان يقوم بهندسة نصر سياسي غامر فيه بالوصول إلى حافة الهاوية (أي مارس كالخواجات عملية الـ «brinkmanship»!) ولم يستطع أن ينقذ نفسه (وماذا عن مصر؟) في اللحظات أو الأيام الأخيرة. فقد كانت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصقورها المتعطشة للحرب قد أعدت المصيدة للنظم التقدمية في مصر وسوريا بالتعاون مع المخابرات المركزية الأميركية»[١٦٣].

ومن «الشطارة» إلى الفهلوة: «وكانت رغبة جمال عبد الناصر أن «يلهف» شرم الشيخ، على حد تعبيره لزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين»[١٦٤].

وهذا الولاء لذكرى الزعيم الراحل محمود طبعا لأحمد حمروش الذي كان من «رجالات» العهد الناصري. لكن الولاء لمصر يقتضي شيئا من الصدق والأمانة. فحقيقة أن ما وصفه من بقاء الشعب خارج الصورة تماما قد يكون راجعا، جزئيا لكون «عبد الناصر لم يكن راغبا» تماماً «في شن الحرب أو تدمير إسرائيل»، ولو أن المرء يحق له التساؤل عن الكيفية التي يمكن أن يقدم بها رئيس دولة في النصف الثاني من القرن العشرين على مغامرة كهذه وهو غير راغب «تماماً» في الحرب. هل كان راغباً، مثلاً، نصف رغبة، في الحرب؟ أو ربع رغبة؟ أم تراه لم يكن راغباً فيها كلية. وإذ ذاك، فيما كانت قرقعة السلاح وفيما كان صليل السيوف في هذه الساحة الخطرة المليئة ـ كما ذكرنا صلاح نصر ـ بالوحوش والتي يسودها قانون الغاب ومبدأ إما قاتل أو مقتول؟

كما قد يكون ترك الشعب خارجا، تائها في الشوارع والمقاهي، متشمسا في نادي الجزيرة أو في أزقة الإمام الشافعي، آخذا في تسقط الأنباء (ومعظمها مكذوب ومحرف) من الإذاعة والصحف، راجعاً إلى أن عبد الناصر ظل إلى ما قبل ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بقليل غير مصدق أن إسرائيل ستضرب، أنها ستجرؤ على الضرب.

وقد يكون هذا وذاك، ويكون عبد الناصر، رغبة منه في «هندسة نصر سياسي» و «لَهْف» شرم الشيخ من إسرائيل، قد قام بعملية brinkmanship أفسدتها له، بغدرها المعهود، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ذات الصقور المتعطشة للحرب. ولو ان ذلك الإدعاء يناقض تماما ما قاله حمروش عن المصيدة. بمعنى أن الذين كانوا يلعبون اللعبة كانوا الإسرائيليين، وكان عبد الناصر، فيما قد يرى المرء، تلك الساكوديا، الحمامة، التي أطلقوا اسمها على العملية.

غير أن شيئا من كل ذلك لا يخفي أو يطمس أو يموّه أو يخفف الواقع الذي يصرخ من تفاصيل الصورة كما قدمها أحمد حمروش نفسه، وهي أن «جماهير الشعب» (قطعان العزبة) كانت خارج اللعبة تماما، ولم يكن لديها رأي يؤخذ، أو اعتبار يقام، أو مصلحة ـ حتى الحياة ذاتها ـ يقام لها وزن فيما يتخذه صاحب العزبة من قرارات، وظل دورها قاصراً على أن تُحشد في الشوارع لتخور وتعوي وتهتف للزعيم، أو تساق للذبح على أرض سيناء، عندما يلعب صاحب المزرعة لعبة الـ brinkmanship، ويحاول أن «يلهف» شيئا من العدو الغادر يرد به اعتباره الذي جرّحته حرب الإذاعات، ويؤمّن به زعامته التي باتت مهددة، وشعبيته التي بدأت تبرد. وليس هناك ما هو أدل على أن الشعب المصري كان خارج اللعبة، من أنه ذهب إلى سيناء لمقاتلة الإسرائيليين وجلاليبه معه، وأنه عندما انهار الضباط، خلع حذاءه الأميري، وبزته العسكرية، ولبس جلبابه وحاول أن يعود مهرولا إلى قريته أو حارته.

والمصريون ليسوا جبناء، وليسوا كما يحاول الإعلام الغربي أن يصورهم بصفاقة وإلحاح، من طينة أقل آدميا من طينة الإسرائيليين، يشهد بذلك ما فعله العساكر المصريون بـ «الأبطال الاسرائيليين» سنة ١٩٧٣ قبل أن «يلمهم السادات» ويحاول إعادتهم إلى الحظائر، ثم وقد بدأ يستعصي عليه ذلك، استعان بأريبل شارون، ويشهد به أيضاً عبد الناصر نفسه، عندما تذكّر فجأة بعد النكسة، «رجولة» الصعايدة والفلاحين، ونخوتهم وحاول أن يستجير بها. لكن أولئك الصعايدة والفلاحين كانوا قد ذهبوا إلى سيناء سنة ١٩٦٧ لأن «الريّس» أراد لهم أن يذهبوا، وأراد لهم أن يذهبوا بعد مغامرة نابوليونية لم يفهمها أو

يبتلعها أحد منهم في اليمن، سُرقت في غمارها أموال مصر وكُدِّست سبائك الذهب التي تغطي عملتهم، في بعض البيوت، وبعد مغامرة أغرب وأشد نابوليونية، في بلد آخر لم يكن للمصريين فيه عير ولا نفير، هو الكونغو(*) الذي كان ساحة صراع معقد بين القوى الكبرى، فكان أن ذهب الفلاحون والصعايدة، الذين هم مصر، ليقاتلوا الإسرائيليين لأنهم خافوا من غضب الريّس وجبروت أجهزته، إن هم عصوا أمره، أكثر مما خافوا من الأخطار المميتة والحقيقية للغاية التي تهدد بقاءهم ذاته بها وجود إسرائيل على حدودهم وفي قلب منطقتهم. فتلك الأخطار المميتة لم يفهمهم إياها أحد أو يشرحها لهم أو يفكر في بحثها معهم كبشر لهم ذلك الحق على من يحكمونهم. وكل ما علموه فيما يخصها أن «اليهود» أعداء الله وأعداء الريس ويساعدون الامبريالية والاستعمار. وهذه، بطبيعة الحال، أشياء سيئة. لكن الألصق منها بحياة «النفر» من الفلاحين والصعايدة وأبناء الشعب ظل البقاء العاجل، بالنجاة من غضب «الحكومة» وعمليات النفخ والتعذيب والحبس والاختفاء وراء الشمس وخراب البيوت التي يمكن أن تحل كقضاء الله المحتوم متى غضب الريّس. ولهذا لم تكد سلطة «حضرة الضابط» ممثل الريس وممثل النظام تنهار تحت وطأة الإسرائيليين، حتى خلع الفلاحون والصعايدة بزاتهم العسكرية وأحذيتهم الأميرية، وارتدوا جلابيبهم، فعادوا فلاحين وصعايدة «ظل ألوف منهم يتساقطون على رمال سيناء من رصاص الإسرائيليين أو العطش

(*) وكانت مغامرة الكونغو، بكل ما كبدته لمصر من خسائر في الأرواح والأموال والعتاد وما جرتها إليه من تورط في صراعات دولية أكبر من قدراتها لم تكن بها حاجة إلى التورط فيها، مغامرة لم يفكر ـ مجرد تفكير ـ أي زعيم من زعماء بلدان العالم الثالث وحركة عدم الانحياز وأصدقاء لومومبا الاشتراك فيها بالسلاح وإن اشترك فيها باللسان والمشاعر القلبية وكل ذلك. أما مصر، فجرّت إليها جرا، تحقيقا لهدفين:

أولاً: «تبرئة عبد الناصر من تهمة التواطؤ مع الأمريكان التي وجهتها إليه الدعايات»، و

ثانيا: «تعزيز دور مصر (دور عبد الناصر) القيادي البارز في أفريقيا».

ولنصغ إلى الدكتور مراد غالب:

«وجاءت أحداث الكونغو في يوليو ١٩٦٠. وسرعان ما تحولت الساحة الكونغولية إلى المركز الرئيسي الساخن عالمياً وافريقياً الذي تركزت حوله جميع الصراعات، وعلى راسها الصراع بين القوتين الاعظم.

«وكنا، في تلك المرحلة، نمر بفترة خلافات مع الاتحاد السوفياتي. وكانت الدعاية ضد جمال عبد الناصر قد اخذت تتسع على اساس انه متواطيء مع الأمريكان وانه تخلى عن سياسته الثورية. لكن احداث الكونغو (توريط مصر في الصراعات الناشبة حول الكونغو) اثبتت عكس ذلك (!).

«ولقد كان امام عبد الناصر خياران:

الأول: أن يهادن الاستعمار (في الكونغو) باعتبار ان المعركة مكسوبة فيه للدول الغربية لا محالة، وكان ذلك يعني تاكيد الاتهامات الموجهة إليه (بالتواطؤ مع الأمريكان) دون الحصول على مكاسب تذكر (اية مكاسب؟)

والثاني: تأييد حركة تحرير الكونغو ومؤازرة لومومبا والاستمرار في دور مصر (دور عبد الناصر) القيادي البارز في أفريقيا.

وقد اختارت مصر (!) الطريق الثاني.»

(شهادة الدكتور مراد غالب. كتاب احمد حمروش «شهود ثورة يوليو»، ص ٤٦٥/٤٦٦).

ومع كل الاحترام الواجب للدكتور غالب، يقع كلامه عن خياري مهادنة الاستعمار أو عدم مهادنته موقعا غريبا من الأذن. فعلى أي أساس من المنطق أو من مبادىء السياسة الخارجية للدول، والدكتور غالب كان سفيرا ووكيلاً ووزيراً للخارجية المصرية، كان متعينا على عبد الناصر أن يظل يبرهن باستمرار، المرة تلو المرة، أنه لا يهادن الاستعمار في اي مكان من العالم، وتحت أية ظروف، وبأي ثمن؟ ألم يكن يكفي أن يبين أنه لا يهادن ذلك الاستعمار فيما يتعلق بمصالح مصر والعالم العربي ومتطلبات البقاء وتحدياته التي فرضتها الهجمة الاستعمارية الاستيطانية التي بدأت على أرض فلسطين؟ وبأي معيار من المنطق، أو حتى رجاحة العقل العادية يمكن القول بجواز انخراط بلد صغير محاصر بكثرة المشاكل مشتبك في صراع حياة أو موت مع عدو شرس مفترس متربص به على حدوده في مثل تلك المغامرات النابوليونية الجانبية تدليلاً على عدم مهادنة الاستعمار. وبأي معيار، حتى المعايير الخيالية التي يمكن أن يمليها الاضطرار إلى البرهنة على كذب ما تقوله الدعايات كان سيصبح من الممكن لتلك الدعايات أن تدعي أن عدم إشراك مصر في تلك الصراعات «الساخنة عالميا وافريقيا» الدائرة حول الكونغو (البلجيكي ـ كينشاسا)، إشراكا فعليا بالقتال، وهو ما لم يقدم عليه أحد سوى عملاء القوى الكبرى المشتبكة في الصراعات، كان دليلاً على أن عبد الناصر «متواطيء مع الأمريكان»؟ أليست الحقيقة، في النهاية، أن هذا التوريط لمصر في ذلك الصراع كان إجراء اعتسافيا آخر اتخذ برعونة وبغير تدبر لما كان ينبغي من «حسابات معقدة»، من جانب الزعيم، بلا اعتبار لمصالح العزبة (مصر) وشعبها، تحقيقا لأحلام يقظة انصبت على تزعم أي شيء وأي مكان، مصريا، أو عربيا، أو افريقياً؟

وضربة الشمس.. وكان الأحياء يتعرضون لمهانة الهزيمة على أيدي القوات الإسرائيلية التي صورت كل ذلك في أفلام سينمائية كانت ترسلها يومياً إلى تلفزيونات أوروبا لتعرض على الجماهير التي بهرها النصر السريع المفاجيء (الذي كانت قد) سبقته دعاية ضخمة مدروسة أظهرت إسرائيل في مظهر الدولة الوديعة المعرضة (لوحشية) العرب المصممين (تبعا لما ظل قادتهم وزعماؤهم يعلنونه) على تدميرها وإلقاء اليهود (المساكين) في البحر»[١٦٥].

والمؤسف، فيما يخص أحمد حمروش، الذي توخى القدر الممكن من الموضوعية لرجل من «رجالات» عهد عبد الناصر «يؤرخ» لخريف ذلك العهد، أنه ـ وإن لم تفته حقيقة إبقاء الشعب خارج اللعبة، ولم يغفل عن الفجوة الهائلة، التي حفرها تأليه الزعيم وتقديس النظام وعمقتها ضرورات تأمينه عن طريق أعتى ممارسات إرهاب الدولة تجاه «السادة المواطنين»، بين صاحب العزبة، الزعيم، والشعب الذي عومل كقطعان ـ لجأ وهو الضابط «اليساري التقدمي» إلى التفسير الطبقي. فبعد أن تحدث عن «أهمية الحافز والشعور الوطني عند المقاتلين (أي الصعايدة والفلاحين الذين يقاتلون ويموتون)» وقال انه حافز «لا يجوز التهوين من أهميته»، مال فاستند بظهره فوراً، في تفسيره لما قاله ضمناً من افتقاد ذلك الحافز لدى المقاتلين المصريين، إلى «الثغرة الاجتماعية الهائلة التي ظلت باقية بين ضباط الرتب العليا وبين صغار الضباط والجنود» وقال إن «الثورة لم تنجح في تضييق تلك الثغرة (الطبقية) إلا بأمور ثانوية وشكلية، سواء في الناحية الفكرية أو الناحية الاجتماعية»، وأضاف قائلاً أنه بالرغم من أن «نوعية صغار الضباط (الطبقية) تجددت خلال حكم الثورة، إذ بات ممكنا لأبناء الطبقة العاملة والفلاحين أن يدخلوا الكلية الحربية، فإن عملية «التجديد»(؟) لم تصل إلى القيادات العسكرية العليا **التي تحولت مع الوقت ورسوخ المصالح** إلى فئة لا تهتم كثيراً بواقع المجتمع وتطوره (إذ) **ظلت** عقلية ضباط الرتب العليا جامدة وغير مستنيرة من الناحية الاجتماعية أو السياسية، ولم تصل مطلقاً الى المستوى الذي وصلت إليه القيادة السياسية للثورة. كان جمال عبد الناصر أكثر استنارة ووعيا. لكنه لم يفلح في رفع مستوى القيادات العسكرية إلى الحد المطلوب في قيادة معركة تحرر وطني ضد الامبريالية»[١٦٦].

وهذا، مع كل الاحترام الواجب لتنظير أحمد حمروش وعلمه وما حاول التحلي به من موضوعية، شيء أقل ما يقال فيه أنه غريب. ودع عنك أنه ناقض نفسه في طرحه عندما تحدث عن «القيادات العسكرية التي تحولت مع الوقت ورسوخ المصالح» وقال انها قيادات «ظلت عقلية أفرادها من الرتب العليا جامدة وغير مستنيرة». وهذه القضية تلغي تلك، كما هو واضح. لأنه إن كانت عقلية ضباط القيادات العسكرية قد **ظلت** جامدة وغير مستنيرة، فذلك يعني أنها **ظلت** ولم **تتحول** بمضي الزمن ورسوخ المصالح. أما إذا كانت قد **تحولت** بمضي الزمن ورسوخ المصالح، فذلك يعني أنها لم تكن قبل مضي الزمن ورسوخ المصالح جامدة غير مستنيرة، وأن الجمود وعدم الاستنارة طرآ مع التحول بفعل رسوخ المصالح ومضي الزمن.

وبصرف النظر حتى عن ذلك التناقض، لم يدّع أحد أن «ضباط الرتب العليا» أولئك كانوا من بقايا العهد الملكي أو أبناء الأرستقراطية القديمة فأولئك كانت الثورة قد طهرت الجيش منهم. وكل الضباط من الرتب العليا كانوا ضباطاً من رجالها أو أقاربهم أو أصدقائهم أو أنسبائهم أو أصهارهم أو أتباعهم، وكان معظمهم ـ باستثناءات محدودة للغاية، بحكم حذر عبد الناصر من تسلل مجتمع النصف بالمائة القديم إلى الثورة ليخربها ـ من أبناء الشعب العامل، كعبد الناصر نفسه، وكانوا قد رقوا إلى تلك الرتب العليا بقرارات ثورية، كعبد الحكيم عامر الذي كان يحمل، وقت نشوب الثورة، رتبة صاغ (رائد)، فرقي إلى رتبة لواء، ثم أصبح مشيراً فخيما وتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة المصرية اعتباراً من ١٨ يونيو / حزيران ١٩٥٣، فقادها كـ «صاغ» في حاجة لمن يقوده.

ولما لم يكن أولئك الضباط العظام من أبناء الارستقراطية أو الطبقات الاقطاعية القديمة، فإنهم لم يكونوا ـ في مبدأ الأمر ـ ذوي عقليات جامدة غير مستنيرة، بل كانوا ثوريين، يشهد بذلك اختيار زعيم الثورة لهم ليضعهم في أعلى مناصب القيادة العسكرية. لكن الذي حدث ـ تماما كما قال حمروش ـ انهم

تحولوا «مع الوقت ورسوخ المصالح»، أي مع حلول الثوريين محل السادة القدامى وتحولهم إلى «فئة ذات مصالح» فباتوا غير ثوريين اطلاقاً «لا يهتمون بواقع المجتمع أو تطوره»، وباتت عقلياتهم ـ تبعاً لذلك ـ جامدة وغير مستنيرة، واستكانوا، كما وصفهم حمروش ذاته، «إلى حياة بعيدة عن الروح العسكرية» وكان الأصوب أن يظل صادقاً مع النفس ومع القارىء حتى يصدقه القارىء، فيقول أنهم، بمضيّ الوقت ورسوخ المصالح، استكانوا إلى حياة بعيدة عن «الثورية»، باتوا على عبابها سادة مصر الجدد وأرستقراطييها الجدد بحكم مشاركة الزعيم صاحب العزبة في ملكية العزبة، أو بالأقل بحكم حمايتهم إياه ضد تمرد القطعان. وكان ذلك، وليس «البعد عن الروح العسكرية الصادقة» (لأنه ما دخل الروح العسكرية، صادقة كانت أو غير صادقة، في ذلك التحول الطبقي؟)، هو السبب في أن قيادات الجيش ورتبه العليا، كما قال حمروش، فقدت حسها الوطني، بل واستعدادها لأداء الواجب العسكري ذاته.

وبطبيعة الحال، كان ذلك «الرسوخ» في المصالح الجديدة قد بات طريقة حياة للضباط وللمجتمع المصري كله في الواقع، بحيث أصبح كل من دخل الكلية الحربية من أبناء الفلاحين والعمال يدخلها وعينه على ما يرفل فيه السادة الضباط من نعم وخيرات أغدقها عليهم النظام.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أي شيء كانت تلك «القيادة السياسية للثورة»؟ ولم كانت قد وصلت إلى مستوى من الاستنارة لم تصل إليه القيادة العسكرية؟ هل كانت تلك القيادة السياسية (باستثناء بعض من ركبوا الموجة من «منظرين» و «أكاديميين» و «صناع رأي») من غير الضباط؟ أم تراه أراد ان يقول من مفهوم الحاكم الإله الواحد الأحد، أن القيادة السياسية كانت قاصرة على عبد الناصر الذي وصفه بأنه كان أكثر استنارة ووعيا، أو أراد أن يقنعنا بأن عبد الناصر كان سياسيا ولم يكن ضابطا؟

والمرء ـ بطبيعة الحال ـ مدرك للصعوبة المرهقة التي واجهت حمروش وغيره في تصديهم لعملية التبرير والطلاء باللون الأبيض والاعتذار. إلا أن الوصف الذي قدمه حمروش نفسه للهزيمة وما أدى إليها وما لحقها (وهو على فظاعته أخف من فظاعة الواقع بكثير) هو بالذات ما يحتم مواجهة المسألة وجها لوجه، بغير مراوغة.

والمسألة أن الشعب المصري عومل في عزبة الثورة التي تحولت إليها مصر كقطعان فاستجاب كقطعان. وقد أريق مداد كثير في محاولة استخلاص ما يتيح الادعاء بأن الشعب كان هناك فعلاً من واقعة المطالبة الشعبية ـ إثر إعلان عبد الناصر لقرار التنحي ـ ببقاء عبد الناصر. ورغم أن تلك لم تكن في الأغلب مطالبة هندسها وحشد الجماهير لها الاتحاد الاشتراكي وغيره كما قيل، فإنها ـ للأسف ـ لا تشير إلى أكثر من أن القطعان وجدت نفسها فجأة، وقد جردت من كل ممارسة سياسية، وجردت من كل من يمكن أن يتصدى لقيادتها، وحدها في العراء، إثر تهديد صاحب العزبة بإخلاء الدوار والخروج من السلطة، فانتابها ذعر، وقالت للزعيم «لا تتنحى، لا تتنحى».

وبعد ذلك، برغم كل المناورات وتمثيليات الإصلاح والتجديد، عاد الشعب إلى الحظائر، وظل ـ كما جعلته الثورة وكما كان قبل الكارثة ـ خارج اللعبة، منشغلاً بـ «لهف» رزقه من بعضه البعض، كما يلهف الكبار الثروات من لحم مصر، و «لهف» بقائه وسلامته وسلامة صغاره من ضراوة الضباط والأجهزة. ولم يكن من قبيل القحة الشعبية أو الاستجابة الشعبية أن ظل الشارع المصري، طوال الأيام التي أعقبت الهزيمة وفقد الضباط طوالها توازنهم، يتعامل معهم كلما انفرد بواحد منهم في الطرقات بالبصق عليه، (حتى اضطر كثيرون وقتها إلى خلع البزات العسكرية على سبيل التخفي) والتعامل معهم كفئة، بالطريقة الوحيدة التي يعرف المصريون كيف ينفثون بها عن شقائهم: النكات.

وهذا كله فيه ظلم صارخ بغير شك لضباط مصريين شرفاء كثيرين من مختلف الرتب كانوا طيلة الوقت وظلوا دائماً رجالاً وضباطاً ومصريين وشرفاء، وقدم منهم من قدم حياته ثمناً لقيامه بواجبه في الميدان، وظل منهم من بقي بمنجاة من الغيلان بعد النكسة وطنياً ونظيفاً، وبمعايير طريقة الحياة التي خلقتها الثورة فقيراً. غير أن ذلك الظلم ألحقه بهم «الثوار» الذي تحولوا في ظل السلاح المشترى بدماء المصريين

وخبزهم إلى جيش احتلال داخلي عامل مصر كما لو كانت غنيمة حرب، وألحقوه هم بأنفسهم، تماما كما فعل معظم المصريين الشرفاء، بكونهم سكتوا.

وهذه كلها حقائق كريهة وكاوية. إلا أنه لا يجدي في التعمية عنها أي تنظير أو تفلسف أو تبرير أو طلاء باللون الأبيض أو الأحمر. ولا يجدي مسح الذنوب في جثة «المشير»/ الصاغ عبد الحكيم عامر أو جثث غيره ممن لحقوا به في العالم الآخر ليحاسبهم الله على ما فعلوا بمصر المسكينة، ومن ماتوا وظلوا يسيرون بين الأحياء. تماما كما أنه لا يجدي مسح ذنوب التسوية وكامب ديفيد في جثة السادات وجثث معاونيه الذين لم يلحقوا به بعد إلى دار البقاء.

لأنه ـ في النهاية ـ من الذي مكنهم من مصر؟ من الذي سلطهم على مصر؟ من الذي جعل «المشير» مشيراً وشمس بدران وزيراً وأوشك أن يجعله خليفة له ومن الذي جعل «جحا»، كما قيل أن الزعيم كان يدعو السادات في لحظات التجلي، نائباً للرئيس؟

ليس الشعب المصري، بكل تأكيد. لأن الشعب المصري ظل، من مبدأ الأمر، خارج اللعبة.

وليست، بكل تأكيد، أية مؤسسات يمكن الإدعاء بأنها كانت قائمة. لأنه لم تكن لدى الشعب المصري مؤسسات. كان كل شيء يحدث بـ «قرار جمهوري». وبمجرد صدور قرار الزعيم، كان كل من في مصر، من الرجل الذي يمثل دور رئيس الوزراء، إلى أصغر «نفر» مس الصعايدة والفلاحين، يقول آمين. وحتى زملاء «الكفاح» من الضباط الأحرار القدامى ما لبثوا أن «ركلوا إلى فوق»، وبات وجودهم شرفيا، وباتوا يخافون من مناقشة الزعيم أو الاعتراض على شيء يراه. وكذلك بات العسكريون أيضا.

ففي المؤتمر «العسكري السياسي» الذي رأى عبد الناصر عقده «مساء يوم ٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وحضره معه المشير عبد الحكيم عامر، وزكريا محيي الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعي، وعلي صبري، وقادة القوات المسلحة قال عبد الناصر أنه قرر ألا تكون مصر البادئة بتوجيه الضربة الأولى لأن «الظروف الدولية تحتم عدم اتباع استراتيجية (!) عدوانية **حتى لا نضحي بموقف أمريكا وباقي الدول الكبرى معنا**(*)، ولا سيما بعد أن أعلن الجنرال ديغول **ان فرنسا سوف تقف ضد البادىء بالعدوان**.. (وتبعاً لذلك القرار الذي اتخذه بعدم توجيه الضربة الأولى حتى لا يخسر موقف أميركا معه) طلب من العسكريين الاستعداد لتلقي تلك الضربة مع اتخاذ اللازم لتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى حتى يمكننا بعدئذ توجيه ضربة رادعة ضد قوات العدو الجوية»!(١٦٧).

في ذلك المؤتمر «العسكري السياسي»، «ساد الوجوم غرفة الاجتماع، واعترى العسكريين نوع من القلق والصمت»(١٦٨)!.

وكان الوجوم مبرراً، كما أثبتت الأحداث. فنتيجة لذلك القرار «السياسي» بانتهاج «استراتيجية غير عدوانية حتى لا نخسر أميركا والدول الكبرى، «دمرت على الأرض ٣٠٠ طائرة من بين ٣٤٠ طائرة عسكرية صالحة للعمل. ولم تقتصر الخسارة على الطائرات وحدها، بل لحقت بالطيارين أيضا الذين تدربوا فترات طويلة وقام بعضهم بعمليات بطولية رائعة.. وفي مساء ذلك اليوم (٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧)، كانت ٤١٦ طائرة حربية لأربع دول عربية قد دمرت وهي جميعا رابضة على أرض المطارات، عدا ٢٤ طائرة أسقطت أثناء المعارك في الجو. (وبالمقابل) خسرت إسرائيل ٣٧ طائرة فقط (خلافا لبيانات القيادة العامة المصرية في الإذاعة)ـ وكان ضياع القوات الجوية مؤشرا على نتيجة المعركة»(١٦٩).

(*) ومما يشير إلى أن الولايات المتحدة أدخلت السوفيات أنفسهم في اللعبة، ما يقوله محمود رياض: «ولقد كانت لدى موسكو قناعة مبكرة بأن إسرائيل تعد لهجوم شامل على الدول العربية، وخصوصا مصر وسوريا، وهو الأمر الذي ثبتت صحته فعلاً. ومع ذلك فإن سفير الاتحاد السوفياتي بالقاهرة كان هو الذي أيقظ عبد الناصر من نومه في فجر يوم ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٧ لإبلاغه برسالة عاجلة من القادة السوفيات يطلبون منه فيها الا تكون مصر البادئة بإطلاق النار. وفي تلك الليلة ذكر السفير السوفياتي أن الرئيس الأميركي جونسون أبلغ الكرملين بأن مصر ستقوم بالهجوم على إسرائيل في فجر ذلك اليوم. لكن الأمر اللافت للنظر هنا هو أن السوفيات طلبوا «الا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النيران».

(«مذكرات محمود رياض»: ص ٧١).

وهكذا تمخض القرار السياسي عن ضياع القوات الجوية. ولم يتمخض عن توجيه ضربة مضـادة، ولم يكسب (أو بتعبير عبد الناصر في المؤتمر العسكري السياسي «لم يستبق») موقف الولايات المتحدة والـدول الكبرى في صف مصر، فيما كشفت عنه مواقف تلك الدول الكبرى من مصر بعد الهزيمة.

ونتيجة لضياع القوات الجوية، بدأ ما وصفه والت روستو في تقريره اليومي الأول إلى جونسون عن سير العمليات بـ «عملية صيد الديكة الرومية الكبرى»:

«Mr. President:
Herewith the account, with map, of the first day's turkey Shoot».

Walt W. Rostow.(١٧٠)

بدأت قوات الدفاع الإسرائيليـة، تمامـاً، كما كـان بن جوريـون يحثها كلما خطب فيها، «تعيد أمجاد يشوع بن نون» السفاح التوراتي الأشهر. فأخـذت تصطاد المصريـين «الفلاحـين والصعايـدة» من الجو بالآلاف. وقد ساعدها على ذلك قرار الانسحـاب الذي «اتخـذ دون الرجـوع إلى المستشارين والمحتـرفين الذين ظلوا جاهلين به فترة من الوقت، حتى أحسوا برد فعله عن طريق المصادفة، فحاولـوا الأخذ بـزمام الموقف دون جدوى. وقد قال لي ضابط كبير مسؤول في هيئة العمليات أنهم سمعـوا أن قراراً بـالانسحاب صدر دون أن يعلموا به وأنهم كتبوا مذكرة (!) للمشـير بوجهـة نظرهم (!) لكنـه لم يطلع عليهـا إلا بعد ساعات نتيجة لتعذر مقابلته وهو في غرفة لا تبعد عنهم أكثر من أمتار قليلة (!) والمشير عبد الحكيم عامـر لم يصدر قرار الانسحاب وحده دون الرجوع إلى القائد الأعلى جمال عبـد الناصر، بـل اتفق الاثنان عـلى ذلك.. والمعروف أن الانسحاب مرحلة من أعقد مراحل القتال وهي تحتاج إلى دقـة وثبات في التنظيم. لكن الحالة النفسية التي سادت القيادة العامـة، وانفراد المشـير بإصـدار القرار أدى إلى «هـرجلة» تنظيميـة جعلت الأمر بالانسحاب يصل إلى بعض القـادة المقربـين من المشير قبـل أن يصل إلى القيـادات المسؤولة.. وبعد ذلك جاءت بلاغات من سيناء وطريق العريش عن إجراء انسحابات فردية وارتجالية.. ويقول الفريق أول محمـد فوزي «ثم علمت بتـدخل كـل القيادات وأجهـزة الأمن، شمس بـدران، علـي شفيق، الشرطـة العسكـرية، المخـابرات الحـربية.. كلهم تـدخلوا في تبليـغ أوامر فـردية بـالانسحاب، كـل حسب هـواه وبأسلوبه، إلى غرب القناة». وحدث انهيار لجميع القادة والأفراد الموجودين في القيادة بعد انهيار المشير.. لقد فقدت السيطرة تماماً على القوات المسلحة، كما فقدت الاتصـالات.. حصل انهيـار.. بدأت الـوحدات والتشكيلات تنسحب وحدها دون تنسيق.. تعتمد كل وحدة على أوامر قائدها.. تضاربت الآراء والأوامـر. وانسحبت الوحدات والتشكيلات في ظروف شديدة القسوة من الناحيتين المادية والنفسية. ولاقى الجنـود عذابا أثناء انسحابهم عبر سيناء في شمس يونيو/ حزيران الحارقة. وتعـرض الجيش لمهانـة حقيقية من العدو الذي تحقق له انتصار أضخم كثيراً مما كان يحلم به»(١٧١).

هذا ما كان من أمر العسكريين. لم يكن هناك وجود حقيقي لهم، ولم يكن لـ «المستشارين والمحترفين» دور(*)، ولم يكن بوسع كبار الضباط المسؤولـين في هيئة العمليـات إلا أن يغطوا أنفسهم في ظـروف بالغـة الخطر داعية إلى التصرف الفـوري بـ «مذكـرة» يثبتون فيهـا «وجهة نظـرهم» ولا يقدرون عـلى توصيلهـا للسيد المشير إلا بعد ساعات.

ولكن مـاذا عن «مجلس الغمّة» (ومعـذرة، فـلا سبيـل إلى تسميتـه بهـذا الاسم)؟ مـاذا عن «الهيئـة التشريعية» و «ممثلي الشعب»؟

(*) ويؤكد ذلك ما قاله الفريق اول محمد فوزي في شهادته أمام «لجنة تسجيل التاريخ»:
«مجلس الدفاع الوطني لم يجتمع (في ظل عبد الناصر) ولم يقرر أي شيء. اصبح جهازا على الورق فقط. ومن الناحية العمليـة، ترك اختصاص مجلس الدفاع الوطني لجهاز آخر اسمه المخابرات. وانتهى هذا الوضـع إلى نتيجته الطبيعيـة وهي ما أسميـه بخروج القوات المسلحة عن الإطار الطبيعي لأجهـزة الدولـة. خرجت بـرّة. وبدأت السيطـرة الفرديـة والجبريـة على القـوات المسلحة».

(موسى صبري: «السادات ـ الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٠/٢٧١).

«في يوم ٢٩ مايو/ أيار ١٩٦٧، توجه أعضاء مجلس الأمة، برئاسة انور السادات، إلى قصر القبة، لإعطاء عبد الناصر **تفويضاً كاملاً** بمواجهة الموقف **(على النحو الذي يراه)**. وكان هذا حدثاً جديداً في تاريخ الحياة السياسية، إذ ينتقل ممثلو الشعب جميعا من قاعتهم إلى قصر الرئيس، ثم يقدمون إليه تفويضا كاملاً كان كل فرد منهم **(بالضرورة)** مسؤولاً عنه **(عما يتخذ بموجبه)** مسؤولية ضمنية، بدلاً من المطالبة بمناقشة الموضوع من كافة جوانبه ومحاولة التعرف على حقيقة الأخطار التي يتعرض لها الوطن»[١١١].

وماذا عن زملاء الكفاح القدامى الذين «ركلوا إلى فوق»؟[*].

«وفي نفس اليوم، توجه عبد اللطيف بغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم لمقابلة عبد الناصر، وهم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين قدموا استقالاتهم خلال السنوات الثلاث السابقة.. وقد قال لي كمال الدين حسين أن المقابلة لم تطل. ثلث ساعة فقط، وأنه اتضح خلالها ان عبد الناصر كان يعرف حقيقة الجيش المصري، ولذا فقد اعتقد كمال الدين حسين انه **(عبد الناصر)** لن يجرؤ على إعلان الحرب.

«وقال لي حسن إبراهيم ان جمال عبد الناصر كان واثقاً من أن شبح الحرب ما زال بعيداً **(وكان ذلك في ٢٩ مايو/ أيار ١٩٦٧)**. فقد قال لهم «أنا لن أحارب». وقال ايضاً «لست انا الذي سيأخذكم إلى تل أبيب، إنه من سيأتي بعدي» **(والذي جاء بعده كان انور السادات الذي لم يأخذ احداً إلى تل ابيب، بل جاء من القدس وكامب ديفيد بالطريشة ووضعها في عب مصر)** لكنه قال «أنا بس عايز الهف شرم الشيخ»! **(رغم ان سحب قوات الطوارىء من شرم الشيخ لم يكن بطلب منه، بل كان مناورة قام بها رالف بانش عن طريق يوثانت لتمكين إسرائيل من تنفيذ خطة اصطياده هو ومصر)**.

«وعندما سأله حسن إبراهيم عما إذا كان سيترك الإسرائيليين يوجهون إلينا الضربة الأولى، قال إن «أمامهم ستة أسابيع» **(وقد وجهت إسرائيل الضربة الأولى والأخيرة في تلك الحرب بعد سبعة ايام)**. وقد عاد حسن إبراهيم فعدل ذلك في كتابه «الصامتون يتكلمون» فقال إن عبد الناصر قال إن إسرائيل امامها **(لن تضرب قبل)** ستة أو سبعة أشهر.

«وقال لي عبد اللطيف البغدادي أن المقابلة اثبتت أن جمال عبد الناصر لم يكن يدخل التحرك السريع نحو الحرب كعامل رئيسي **(في حساباته)** وأنه كان يعتقد ان الحرب ليست قريبة، وأن البغدادي وزملاءه كانوا يجسمون له الأخطار.

«ويقول ناتينج، في كتابه «ناصر»، عن هذه المقابلة **(بين عبد الناصر وزملاء الكفاح)** أن عبد الناصر افهم زملاءه أنه ليست هناك مناسبة لمثل حديثهم الانهزامي الذي ركز على نقط الضعف في القوات المسلحة المصرية، وأنه عندما سأل البغدادي عبد الناصر عما سيكون عليه موقف السوفيات، ردد له عبد الناصر ما كان شمس بدران قد قال له عن استعداد السوفيات لمساعدة مصر حتى النهاية حتى وإن ادى ذلك إلى تورط السوفيات في حرب عالمية. **(ولم يكن عبد الناصر قد قرا بعد محضر اجتماع شمس بدران والقادة السوفيات**

(*) وتوضح معنى ركل زملاء الكفاح القدامى إلى أعلى، نفس شهادة الفريق أول محمد فوزي، وتحكي كيف حدث ذلك.

«زعامة عبد الناصر تأثرت بعد الانفصال. وأقول أنه حدث انحسار لهذه الزعامة نتيجة الانفصال، سببه أن الانفصال هو فشل للجمهورية العربية المتحدة في تحقيق أول هدف قومي وهو الوحدة. ولذلك، صدر اقتراح من الرئيس عبد الناصر بإعادة تنظيم الهيكل القيادي والتنظيمي للدولة على أساس ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: يتكون مجلس قيادة الثورة القديم بشكل جديد ليصبح مجلسا آخر يسمى بمجلس الرئاسة وتكون وظيفته التخطيط والمتابعة فقط.

النقطة الثانية: تعتمد السلطة التنفيذية على كفاءات مسؤولة أمام مجلس الرئاسة.

النقطة الثالثة: تكون القوات المسلحة داخل الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة».

وفيما يخص النقطة الثالثة من ذلك المخطط الجديد، يقول محمد فوزي أنها لم تنفذ لأن عبد الحكيم عامر بعد أن قبلها عاد فرفضها وبعث بشمس بدران إلى عبد الناصر ليقول له «المشير يبلغك أنه رجع في كلامه وغير موافق». أما النقطة الأولى والنقطة الثانية، فيقول محمد فوزي أن معناهما الصريح «هو أن الأعضاء القدامى في مجلس قيادة الثورة، يطلعوا فوق («يركلوا إلى أعلى») ولا يتولون أي سلطة تنفيذية على الإطلاق». (نفس المرجع السابق، ص ٣٦٩).

وواضح أن عبد الناصر، بعد نكسة الانفصال، كان قد قرر الانفراد بالسلطة تماما، وعملاً على ذلك حاول القيام بـ «انقلاب قصر». وقد قبل زملاؤه القدامى بعملية ركلهم إلى أعلى خارج دائرة السلطة الفعلية، إلا أن عبد الحكيم عامر، بعد أن قبل بإخضاع القوات المسلحة لـ «الإطار الطبيعي للدولة» تمرد ورفض، وحتى لا يصطدم عبد الناصر به، «ترك له» القوات المسلحة كمزرعة خاصة له. وفي إدارته لمزرعة القوات المسلحة، فعل عبد الحكيم عامر ما كان عبد الناصر يفعله في إدارته للمزرعة الأكبر مصر، فأصبح القائد الفرد الواحد الأوحد، وبالضرورة استبعد كل العسكريين الحقيقيين من محترفين ومتخصصين، وأحاط نفسه بزمرة من المنتفعين كالزمرة التي أحاط عبد الناصر نفسه بها وقال السادات أنه اشتكى له منها قائلاً: «يا أنور. البلد بتحكمها عصابة»!

لأنه لم يجد وقتاً لفتح مظروفه وقراءته إلا في ١٣ يونيو/ حزيران، ووقتها أدرك أن شيئاً من ذلك لم يقله السوفيات لشمس بدران، بل قالوا له العكس بإلحاح).

«وقال لي حسن إبراهيم أنه (لم يكتف بالمقابلة، فـ) أرسل مذكرة إلى عبد الناصر بتاريخ أول يونيو/ حزيران.

«وقد كانت تلك المقابلة من المقابلات النادرة التي أتيح لجمال عبد الناصر أن يسمع فيها آراء صريحة بلا خوف أو تردد من زملاء قدامى أتيحت لهم فرصة العمل معه ١٢ عاماً وأكثر قبل أن يبتعدوا عن المسؤولية والحياة العامة، لكنها ظلت ـ مع ذلك ـ كنوع من الاستشارة فقط»[١٧٣].

فحتى زملاء الكفاح القدامى من الضباط الأحرار، كانوا يحجمون، عن خوف، ويترددون في إبداء الرأي وتقديم المشورة. ولقد كانت تلك مناسبة نادرة استجمعوا فيها شجاعتهم، وذهبوا ليبدوا رأيهم، فاستمع إليهم الزعيم، ثم قال لهم أن حديثهم انهزامي.

فإن كان ذلك وضع من «خرجوا» من الحياة العامة وابتعدوا عن المسؤولية من زملاء الكفاح القدامى، فماذا كان وضع «كبار المسؤولين» العاملين مع الزعيم؟

يقول أنور السادات (الذي قاد «نواب الشعب» من شارع القصر العيني إلى قصر القبة ليعطوا «الريسّ» تفويضاً كاملاً بأن يفعل بمصر ما شاء): «أنا شخصياً أعطيت صوتي لجمال عبد الناصر في جيبه. لقد رأيت أنه رجل في قمة الكفاءة. efficient تمام! يحضر ويعرض الموضوع بعد دراسة كاملة وتحليل مستفيض. وتجدنا، بعد مناقشات كانت تستمر ١٧ و ٢٠ ساعة ـ كنا شباب ـ نعود إلى الرأي الذي عرضه عبد الناصر في أول الأمر. وهكذا، قلت له «صوتي معك دائماً» (!)[١٧٤].

وعندما سأل موسى صبري السادات «هل اختلفت مع عبد الناصر؟»، أجاب السادات «من جانبي، لم أختلف أبداً»[١٧٥]. وهذا غريب حقاً، في سياق كل ما فعله السادات بعد أن أصبح رئيساً. فالأصح والأصدق: «أنا لم أعارض عبد الناصر أبداً».

وقد وصف أحمد حمروش حالة «الاتحاد الاشتراكي» (التنظيم السياسي للنظام) وأمانة طليعة الاشتراكيين التي قال أنها كانت ـ حسبما كان مفروضاً ـ «قلب الحركة السياسية في الاتحاد الاشتراكي وجهازه السياسي» في أواخر مايو/ أيار ١٩٦٧، بأنها كانت حالة غياب من الصورة. «فالاتحاد الاشتراكي سادر في عقد اجتماعات غير مثمرة، والأمانة لم تجتمع ولم تناقش الموقف ولم توضح بعد الأخطار التي كانت تتهدد مصر.. وعندما هرعت إلى شعراوي جمعة، أمين التنظيم الطليعي، وإلى زملائي أعضاء الأمانة، وجدت أنهم يتوقعون الحرب، لكنهم حيارى لا يعرفون ماذا يفعلون». وقد كان ذلك طبيعياً، وما من شك في أن أحمد حمروش أدرك أنه كان طبيعياً. فالزعيم لم يكن لديه وقت لذلك الاستعراض الجانبي، وكان منشغلاً بالدفاع عن زعامته وكرامته. وفي غيبة تعليمات أو مؤشرات واضحة تبين للاتحاد والأمانة «خط الزعيم» ونواياه (التي لم يكن الزعيم يعرفها بوضوح أو على وجه اليقين، إذ ظل يتعامل مع الأحداث لعباً بالسماع من لحظة لأخرى) لم يكن هناك بطبيعة الحال من تحلى بالشجاعة أو الرعونة إلى حد المجازفة بعنقه وقول شيء أو إتيان فعل قد يكون متناقضاً مع ما يريده الزعيم ويفكر فيه، ومن هنا كان الكل في الاتحاد والأمانة «حيارى لا يعرفون ماذا يفعلون»!

وتبقى بعد ذلك ثالثة السلطات وأهمها: القضاء. وتاريخ الثورة مع القضاء معروف. فقد أقال الزعيم ذات يوم الهيئة القضائية كلها عن بكرة أبيها بجرة قلم، وأعاد تشكيلها حسبما تراءى له. وقد بدأت علاقة الزعيم ونظامه بالقانون والقضاء هذه البداية:

«.. جاءت أنباء زحف مظاهرة إلى دار مجلس الدولة، وأن المتظاهرين أحاطوا بالدار ويمنعون من فيها من الخروج، وعلى رأسهم رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق السنهوري. فاقترحت أن يذهب في الحال عضو من أعضاء مجلس القيادة يكون معروفاً للجماهير، ليفض المظاهرة بسلام. واقترحت أن يندب صلاح سالم لهذه المهمة التي قبلها بارتياح. وقد سمعنا ـ بعد أن غادر صلاح سالم المنزل ـ أن المظاهرة يقودها ضابط مخابرات يدعى «حسين عرفة»، وأن السبب في المظاهرة وفي اتجاه المتظاهرين إلى مجلس الدولة نبأ نشر في جريدة الأخبار بأن الجمعية العمومية لمجلس الدولة منعقدة للنظر في الشؤون العامة، وتسربت إلى الناس إشاعة بأن المجلس سيصدر قرارات تؤيد عودة الحياة النيابية ورجوع الضباط إلى ثكناتهم.

«ولقد كذّب كثيرون ممن كتبوا عن هذه الواقعة، فيما بعد، هذه الإشاعة، وقالوا إن مصدرها كان مجلس

قيادة الثورة ليتخذ منها ذريعة لضرب الدكتور السنهوري، والاعتداء على مجلس الدولة كصورة من صور التأديب للقضاء والقضاة، والمؤسسات التي تقف في وجه الثورة».

«وقد أورد الرئيس نجيب في كتابه «كلمتي للتاريخ» «أن» «مجلس الدولة انعقد فعلاً، وأصدر قراراً بتأييد الديموقراطية والحياة النيابية وقرارات ٥ و ٢٥ مارس/ آذار» وقال، بالحرف الواحد «وقد اعتدى المتظاهرون على الدكتور عبد الرازق السنهوري وعلى باقي الأعضاء بالضرب الشديد، ومزقوا القرار الذي اتخذ»(١٧٧).

ففي ذلك اليوم، أطلقت بعض القطعان من الحظائر، وسيقت وعلى رأسها ضابط من المخابرات، لتبدأ عملية هدم السلطة القضائية. وقد استخدمت القطعان أيضا في تحويل البرلمان إلى مجلس غمة. واستخدمت لتخور وتنطح في الطرقات كلما أراد صاحب العزبة لها أن تخور وتنطح. وبذلك الولاء لصاحب العزبة، ذلك الفناء فيه، تحولت مصر إلى عبد الناصر، وأصبحت من بعده السادات، تماما كما قال هيكل لذلك الأخير «أنت يا أفندم. أنت البلد. أنت مصر»! وكانت تلك أعظم خدمة أداها الزعيم وأديناها، نحن المصريين، عندما قبلنا بأن يصبح هو البلد، هو مصر، ونصبح نحن قطعانه، لـ «العدو الغادر». فقد يسرنا لذلك العدو اصطياد مصر عن طريق اصطياد زعيم كان قد أصبح هو كل شيء وكل إنسان وبات كل من عداه غير كائن وغير موجود.

وبتأديتنا تلك الخدمة الكبرى، التاريخية بحق، لـ «العدو الغادر»، لم نؤد في الواقع خدمة حقيقية للزعيم أولاً لأنفسنا. فقد حطم العدو الزعيم، وبعث به إلى القبر كسير القلب مكسور الظهر. والواقع أن عبد الناصر كإنسان بدأ موته من ذلك الوقت.

«وفي الساعة التاسعة مساء (٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٧) طلبني الرئيس عبد الناصر تليفونيا في مكالمة لن انساها مطلقا، وبدأ يحدثني بنبرة مؤلمة ومفجعة في صوته كانت في حد ذاتها كافية لتصوير الموقف كله. لقد اخطرني بأن الانهيار في القوات المسلحة كان كاملاً وفوق اي تصور، وانه لم يعد في إمكاننا مواصلة القتال، وانه يجب ابلاغ مجلس الأمن بموافقتنا على وقف العمليات العسكرية»(١٧٨).

«كانت قمة مأساته الشخصية في يونيو/ حزيران.

كان يستمع إلى الراديو ويبكي. والغريب انه كان يستمع إلى كل الإذاعات الشامتة التي كانت تؤلمه وتثير غيظه. والعواصم العربية شامتة. والقصص عن الجيش المصري الذي عاد جنوده إلى مصر حفاة. هنا ارتفع السكر ارتفاعا خطيرا، وزادت كمية الأنسولين التي كان يتعاطاها. واذكر اني، وفي اغسطس/ آب ١٩٦٧، رأيت صفرة الموت على وجه عبد الناصر. كنا في رأس التين، وكان يزورنا تيتو. رأيت صفرة الموت كما رأيتها على وجه أمي وصهري، والاثنان ماتا أمامي. وبدأ يعاني الالآم المبرحة. لأن مرض السكر يكوّن املاحاً بين العصب والشريان، وأي حركة تسبب آلاما في الجسم كله. أربع وعشرون ساعة والالآم مستمرة، وكأن سكاكين تمزق جسده. ومن هنا جاءت أزمة القلب...»(١٧٩).

ومصر أيضاً. العزبة والقطعان. المصريون المساكين الذين أعطوا الحب كله والولاء كله فعوملوا كما لو كانت مصرهم قد أخذت منهم في معركة مع المسلحين وباتت غنيمة حرب، أنشب العدو أنيابه في أعناقهم ولم يخلها. فلم يغنموا، بالاستسلام للزعيم، السلامة، ولم يغنموا لبلدهم النجاة.

والذي مكن المصريون سلالة يشوع بن نون من أن تفعله بهم أبشع من أن نجترة فليس الكتاب نواحا على ما حدث أو إعمالاً لمبضع الذاكرة في الجراح. فالزعامة التي أسلموها أعناقهم ومستقبل بلدهم لم تكتف بجرهم إلى مصيدة كان بوسع حاكم أمي، أو أعشى، أو فاقد الصواب، أن يراها، بل أسلمتهم كالذبائح للعدو بانهيارها وتفككها وجبنها وتخطبها وتعاملها مع العالم من خلال الخطابيات. فعندما صدر الأمر يوم ٦ يونيو/ حزيران ١٩٦٧،أي بعد ٣٦ ساعة فقط من بدء القتال، بالانسحاب إلى غرب القناة، أي الانسحاب الكامل من سيناء، قبل صباح اليوم التالي، ٧ يونيو/ حزيران، أي خلال ١٢ ساعة، كان

«تنفيذ ذلك الانسحاب مستحيلاً، لوجود آلاف الدبابات والعربات ووحدات المدفعية وعشرات الآلاف من الجنود في سيناء بينما الطرق محدودة، والأرض وعرة، والعبّارات في قناة السويس قليلة العدد. ولو اريد تنفيذ ذلك الانسحاب خلال ثلاثة أيام، لا ١٢ ساعة، تحت نيران الطائرات الإسرائيلية، لبات عملية شاقة. اما الانسحاب خلال ١٢ ساعة، فهو بمثابة حكم إعدام على القوات المنسحبة. ومثل ذلك الأمر لا يمكن أن يصدر من شخص في حالة

طبيعية. ونتيجة لذلك الأمر العشوائي بالانسحاب، اكتظت الطرق القليلة في سيناء بالدبابات والمعدات، وتعطل العديد منها على الطرق، ولم يكن هناك من ينظم سير الوحدات، فتداخلت مع بعضها، توقف التحرك تماماً.

«وهكذا وجد سلاح الطيران الإسرائيلي تحته على ارض سيناء صيدا سهلاً، ففتح نيرانه على العربات والجنود المكتظين على طرق سيناء، ووصلت خسائرنا في ذلك اليوم وحده إلى ما لم يقل عن عشرة آلاف جندي، ودمرت كافة المعدات والعربات الموجودة شرق المضايق. وعاد الكثيرون من الجنود مشيا على الأقدام في حالة سيئة للغاية. ومات بعضهم في الصحراء جوعا وعطشا، الأمر الذي جعل طائرات الصليب الاحمر تواصل العمل طوال أيام بعد الحرب بحثا عن الأفراد الباقين على قيد الحياة لإنقاذهم.

«فقدت مصر جيشها واصبح ميسرا لإسرائيل، من الناحية العسكرية البحتة، ان تعبر قناة السويس وتتقدم صوب القاهرة»[١٨٠].

فالخنوع والمداراة والاستسلام لم تجد في النهاية شيئا، ولم تعد على مصر إلا بالدمار. وحقيقة أن إسرائيل التي اعتبرت مصر دائما أكبر خطر تهددها في سعيها لإقامة بداية امبراطوريتها على أرض الشرق الأوسط لتكون تلك الأرض منصة انطلاق لها، وإسرائيل التي انطوى كتابها الديني على أفظع الحزازة لمصر، لم تغتنم فرصة ما كان قد بات ميسراً لها، ولم تعبر القناة فتتقدم صوب القاهرة. لكنها لم تفعل ذلك لأنها تتحرك عبر مخططات مدروسة ومعدة سلفا على أساس من حسابات كثيرة معقدة. ولم تكن حرب ١٩٦٧ حرباً استدرجت إسرائيل عبد الناصر إليها لتحتل مصر عسكريا. لكنها كانت حرباً أريد منها أن تضع مصر الموضع الذي استدرجت إليه بعد عشر سنوات من حرب ١٩٦٧.

وعندما انتهت حرب ١٩٦٧، غرق العرب في الظلام، كما قال أحمد حمروش:

«استطاعت دولة صغيرة يسكنها مليونان ونصف مليون من السكان أن تهزم جيرانها العرب، بعد أن تحولت إلى أكبر ترسانة للأسلحة في المنطقة.

«ضاعفت إسرائيل مساحتها (في ستة ايام) أربع مرات بما احتلته من الأراضي العربية، واحتوت مليونا ونصف مليون من المدنيين. وضمت داخل حدودها آباراً من البترول (آبار سيناء) تكفيها للاستهلاك والتصدير معا.

«(وثمنا لذلك الكسب الإسرائيلي) سقط اكثر من ٢٥,٠٠٠ جندي عربي قتيل، واخذ ٥٩٢٠ من الجنود العرب أسرى، بينما لم يسقط إلا ٦٧٩ جنديا إسرائيليا قتلى، و ٢٥٦٣ جرحى، ولم يؤخذ منهم إلا ١٨ جنديا اسرى، تسعة منهم في مصر.

«وفي مقابل ١٣٠ دبابة دمرت لإسرائيل، فقدنا ١١٠٠ دبابة و ١٥,٠٠٠ عربة نقل.

«الهزيمة بشعة، والخسائر جسيمة»[١٨١].

غير أن العقل يجب أن يتوقف عند لجؤ أحمد حمروش، وهو المطلع على كل خبايا الهزيمة، بحكم كونه من «رجالات العهد» (الثوري)، إلى الخطابيات، وتأكيده «بأن الهدف الرئيسي من العدوان لم يتحقق، ولم تستطع الخطة (الإسرائيلية) «الحمامة»، رغم روعة انتصارها، ان تسقط النظام التقدمي في مصر.. نجحت الخطة عسكريا، لكنها لم تحقق بعد أهدافها سياسيا (!)»[١٨٢].

ومعذرة. لكن «الحمامة» أسقطت. ومصر أدخلت، والعرب من حولها، الدرب الوحيدة التي تمثلت فيها الأهداف السياسية للخطة العسكرية. درب كامب ديفيد.

وفي النهاية، لا يمكننا أن نختتم هذا البحث عن الجاني، بغير استشهادين كاشفين من مذكرات محمود رياض:

«(وقد) أكد عبد الناصر أن عبد الحكيم عامر هو الذي كان يقود المعركة العسكرية، وأنه هو أيضا (عامر) الذي أصدر الأمر العشوائي بالانسحاب الشامل من سيناء، وهو القرار الذي كان، كما ذكرت قبلاً، بمثابة حكم بالإعدام على قواتنا ومعداتنا المنسحبة من الجبهة.

«وبالطبع فإن هذا لا ينفي الخطأ الفادح في التقدير السياسي (لعبد الناصر)، ليس فقط فيما يتعلق بنوايا إسرائيل نفسها، ولكن أيضا فيما يتعلق بالطرفين الأكثر اهمية في الأزمة، وهما الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة»[١٨٣].

أما في الاستشهاد الثاني، فيقول وزير الخارجية:

«.. وفي الوقت الذي كان يوجين روستو يستدعي فيه السفير المصري في واشنطن ليؤكد له ان الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بالقوة، ويؤكد له ـ باعتباره وكيلاً لوزارة الخارجية الأميركية ـ أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقا، وفي الوقت الذي يحدد لنا فيه الرئيس الأميركي جونسون يوم ٥ يونيو/ حزيران بالذات

موعداً لاستقبال زكريا محيي الدين في واشنطن، كان جونسون وكبار معاونيه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل ستشن الحرب علينا يوم ٥ يونيو/ حزيران، بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى «الحرب»[١٨٤].



خلاصة

وقعت مصر في الشرك، أخذها اليه من يدها حاكم تصوّر ـ من فرط ما انصاع له شعب مستسلم ـ أنه مستطيع، بغير مخاطرة، وبلا عواقب سيئة، أن يفعل في العالم الواقع الخارجي ما ظل يفعله طوال سنوات حكمه في العالم الموهوم الداخلي، مصر، فينفذ مشيئته، أيا كانت مشيئته، بقرار جمهوري، واذا ما استعصى عليه ذلك، سلط المخابرات والأجهزة، فنفذتها له، بالإرهاب، بالاعتقال، بالتعذيب، باهدار الآدمية، أو بالقتل اذا ما اقتضى الأمر. ولم يكن ما أشار اليه الفريق أول محمد فوزي عندما تحدث مغتاظاً عن «اعطاء اختصاصات الدفاع الوطني الى جهاز يدعى المخابرات» مجرد اجراء عفوي اعتسافي آخر اتخذ عشوائياً أو اتخذ لأن مصلحة فئة أو أخرى من فئات النظام اقتضته، بل كان استمراراً منطقياً للممارسة التي أثبتت فعاليتها المطلقة داخلياً بما حققته من اخضاع للمصريين بكل فئاتهم، وتصوراً لامكانية وجدوى توسيع نطاق تلك الممارسة الإرهابية الفجة الممكنة في سياق التعامل مع شعب طيّع بات أشبه بشعب بلد محتل وظل كل همه أن يغنم السلامة (كما قال الدكتور فؤاد زكريا، يحصل على «الستر») واستخدامها في ساحة العلاقات الدولية.

وقد قال محمود رياض في مذكراته أن قرار الانسحاب الشامل الذي كان بمثابة حكم بالاعدام على عشرات الآلاف من الصعايدة والفلاحين الذين أخرجوا من حظائر العزبة وحشدوا فوق رمال سيناء لم يكن مما يمكن أن يتخذه أي انسان في حالة طبيعية. ولقد كانت تلك ـ طيلة الوقت ـ مشكلة النظام: أنه ظل في «حالة غير طبيعية» وظل الكثير من قراراته التي اتخذها فرد واحد لا رادّ لقضائه، غير طبيعي. وليس هناك ما هو أبعد عن السوية من الانزلاق الى حرب ـ رغم العزوف عنها ورغم وجود ٧٠ ألفاً من الصعايدة والفلاحين بأسلحتهم وعتادهم «غارزين» في اليمن ـ حرصاً على الزعامة الآخذة في الانحسار، ومداواة للكرامة الجريحة، ودرءاً لاتهامات حرب الإذاعات. وليس هناك ما هو أبعد عن السوية من إسناد مسؤولية الأمن الوطني، في سياقه العسكري المتعلق بحياة أو موت المصريين، وحياة أو موت مصر كبلد وكأمة وكدولة، إلى جهاز انحصرت كل خبرته في ممارسة إرهاب الدولة تجاه مواطنيها والتحكّم فيهم، ولم يكن له أي دور حقيقي في تزويد العسكريين المحترفين أو القادة السياسيين بما لا سبيل إلى الدخول في منازعة دولية ـ دع عنك خوض غمار حرب ـ بغير توافره من المعلومات والتحليلات. ولقد أوضح كل من كتب عن «حرب» ١٩٦٧ من مصريين وأجانب كما أوضح محمد فوزي في «شهادته للتاريخ»، أن سبباً من أخطر أسباب كارثة ١٩٦٧ كان جهل الزعامة السياسية والقيادات العسكرية على السواء بحقيقة قدرات العدو ونواياه ومواقف الأطراف الدولية الأخرى المتصلة بالنزاع، وأن ذلك الجهل المهلك نجم عن عجز المخابرات وعدم قيامها بمهمتها الحيوية والحقيقية وهي تزويد صانعي القرار السياسي والقرار العسكري بما يمكنهم من صنع القرار على ضوء خلفية متكاملة ـ وصادقة ـ من المعلومات والتحليلات الدقيقة عن كل ملابسات الصراع واحتمالاته وما يحف به ويؤثر فيه ويترتب عليه. إلا أن الزعيم، فيما بدا، رجحت لديه كفة نجاح المخابرات في تأمين بقائه داخلياً واحكام قبضته على مصر ومن فيها، وتصور أنها ـ ما دامت نجحت في ذلك ـ سوف تنجح في تأمين بقائه واستمرار زعامته في مواجهة العدو الخارجي. فلا تفسير هناك إلا هذا لإسناد اختصاص الأمن الوطني في سياقه العسكري الى «جهاز يدعى المخابرات».

ولقد كان ذلك في الواقع عرضاً من أعراض مرض الموت الذي ابتلي به النظام نتيجة للخنوع الغريب من جانب شعب مصر. وهو ما وصفه السادات بأنه «التألّه» الذي أصاب عبد الناصر، فحوله من ضابط وطني ثائر، الى حاكم مطلق، الى آله واحد أحد، لا رأي لأحد سواه، ولا قرار لأحد غيره، ولا وجود لمصر الا به وفيه وله.

وفيما كشفت عنه بشكل متواصل النكسات الخطيرة التي تعرضت لها مصر في سياق ذلك الخنوع، أدى التنازل من جانب المصريين عن أبسط وأول حقوقهم كبشر وكمواطنين الى تحويل الحياة في مصر الى حياة موهومة أشبه بما تختلقه صناعة السينما على أفلام السليلويد. وقد ساعد على ذلك مساعدة ينبغي

أن يتحاسب كثيرون من الصحفيين والمشتغلين بالاعلام من المصريين مع ضمائرهم عليها، ما ظلت الصحافة والاذاعة والتلفزيون سادرة فيه من كذب متواصل لحوح صفيق لم يتوقف لحظة، حتى في أشد المواقف خطورة، والصقها بالبقاء ذاته. وقد رأينا الاذاعة والصحف ابان مذبحة «حرب» ١٩٦٧ تواصل باصرار وبلاهة خلق ذلك العالم الموهوم، بحيث تحولت الحرب الحقيقية المخيفة التي كانت جارية في العالم الواقع الخارجي الى حرب «سينمائية» موهومة انقلب فيها الخراب الى انتصار وتدمير طائرات مصر الى تدمير أعداد مهولة من طائرات العدو. ولقد كانت هذه اللحظة البشعة في تاريخ مهنة الصحافة وشغلة الاعلام طبيعية ومحتومة. فعملية اختلاق عالم موهوم لـ «السادة المواطنين» استمرت حتى اللحظة الأخيرة، لتكون اختلاجة قميئة لنظام محتضر أقام دعائمه على الكذب وطمس الحقيقة حيثما لم يتيسر لوي عنقها.

ومن الحقائق الموجعة التي تكشف عن تلك الطبيعة الملازمة للنظام حتى في أشد الأوقات مدعاة لمواجهة الواقع، ما جاء في المكالمة التليفونية التي دارت بين عبد الناصر والملك حسين في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم ٦ يونيو حزيران ١٩٦٧ والتي التقطتها المخابرات الاسرائيلية وأذاعت تسجيلها على العالم، ففي تلك المحادثة، وهو يعلم أن سلاح الطيران المصري دمر على الأرض، وجد الزعيم المصري من المناسب أن يقول للملك حسين:

«لا تياسوا. اننا معكم بكل قلوبنا. وطائراتنا الآن فوق اسرائيل. طائراتنا آخذة في ضرب مطارات اسرائيل منذ هذا الصباح»(٨٨).

وبطبيعة الحال، كان ذلك مستحيلاً. وكان عبد الناصر يعلم أنه مستحيل. وعندما قاله للملك حسين لم يكن يقوله للشارع المصري ليرفع معنوياته، بل كان يقوله لرئيس دولة مسؤول أخذ على عاتقه مهمة الحرب بجانب مصر، وكان بذلك يخدعه. لكن ذلك كان خداعاً للنفس في الوقت ذاته. كان من قبيل استمرار عالم الوهم الذي أودى بالزعيم الى تلك الكارثة. فالطيران المصري كان قد دمر صباح الاثنين ٥ يونيو/حزيران، ولم يعد قادراً على تقديم أي غطاء جوي للقوات المصرية ذاتها. ومع ذلك، أكد عبد الناصر للملك حسين في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي أن ذلك الطيران كان آخذاً في تلك اللحظة في ضرب مطارات اسرائيل.

وحتى يتضح الفرق بين الوهم والواقع، ويتضح الاختلاف بين أناس يذهبون الى الحرب وهم في حلم يقظة طويل لا يبدون راغبين في الاستيقاظ منه حتى بعد كارثة ماحقة، وبين عدو ذهب الى تلك الحرب التي استدرج أولئك الحالمين اليها ليكسر ظهورهم، مسلحاً بيقظة حادة واستعدادات طويلة، نصغي الى هذا الكلام الذي قد يكون موجعاً، لكنه ـ بغير شك ـ مفيد:

«فكيف استطاع الاسرائيليون تحقيق مثل ذلك النجاح المطلق في مثل ذلك الوقت القصير للغاية؟ قدم الجنرال هود الأسباب التالية:

١ ـ ١١ سنة من التخطيط والاعداد استثمرت في تلك الدقائق الثمانين الأولى من الحرب: «لقد عشنا الخطة. نمنا والخطة في رؤوسنا، وصحونا وهي في رؤوسنا. وأكلنا الخطة مع طعامنا، وباستمرار عملنا على ايصالها الى حد الكمال.

٢ ـ الاستخبارات وتوافر المعلومات عن تحركات العدو الجوية، ومواقع قواعده الجوية وكل التفاصيل المتعلقة بها، وتوزع طائراته، ومواقع راداراته وقواعده التي يطلق منها الصواريخ المضادة للطائرات. كل هذه كانت استخبارات جيدة.

٣ ـ ادارة العمليات، والقدرة على استيعاب كل ما يرد من معلومات جديدة وادماجه في الخطة وابلاغ الطيارين، حتى وهم في الجو، بتلك المعلومات وبالأهداف الجديدة. كل ذلك لعب دوراً حيوياً في نجاح العملية.

٤ ـ تنفيذ الطيارين للخطة.. وفي احدى الطلعات، تمكنت طائرتان اسرائيليتان من تحطيم ١٦ قاذفة مصرية على الأرض خلال أربع دقائق.

وكان الاسرائيليون قد ظلوا يتدربون على ذلك النوع من الهجمات طوال سنوات. وهناك اربع أماكن تدريب في صحراء النقب القيت عليها عدة آلاف من القنابل خلال الغارات التدريبية. وكان الاسرائيليون يغيرون على تلك المواقع في صحراء النقب غارات شاملة، مرة في السنة على الاقل، وهكذا فإنه عندما أصبح

الأمر حقيقة واقعة لا مجرد تدريب، لم تكد تقصر طائرة واحدة عن الوصول الى هدفها المحدد لها في اللحظة المحددة لضرب ذلك الهدف»[١٨٦].

والذي يعنينا في كل ذلك ما سبق الضربة من تخطيط واعداد وتدريب (جعله ممكناً بطبيعة الحال الكرم الأميركي في تزويد اسرائيل بأحدث الطائرات وبتلك العشرات من آلاف القنابل التي استخدمت في طلعات التدريب غير ما استخدم منها فعلاً في ضرب المصريين عندما آن الأوان لوضع كل ذلك التدريب موضع التنفيذ)، يقول القائد الاسرائيلي للمراسل البريطاني المنبهر انه استمر لأكثر من عشر سنوات كانوا خلالها «يعيشون الخطة، ينامون الخطة، ويأكلون الخطة»، بينما العدو المسكين في مصر يعيش حلم يقظة طويل تغذيه هستيريا الاذاعة ونفاق الصحفيين وجبنهم وارتزاقهم أو ـ فذلك البديل الوحيد ـ جهلهم المطبق، والأناشيد الحماسية التي يجأر بها المطربون وتتأوّه المطربات عن «المجد والخلود» وهيا هيا هيا يا عرب.

والمحزن أن النظام الذي صنع للمصريين ذلك العالم الموهوم ليعيشوا فيه مخدرين، انتهى بأن استُوعِب هو نفسه في الوهم، وصدقه، وبات يتعامل مع العالم الخارجي المحفوف بالمهالك على أساس خبرته وهو تحت تأثير تهاويم ذلك العالم الداخلي الخرافي الذي حُوِّلت اليه مصر وانقلب كل شيء فيه الى خطابيات وموضوعات انشاء وتطريب حماسي.

ومثلما فطن الاسرائيليون وهم آخذين في «ايصال الخطة الى حد الكمال» طوال سنوات من الاعداد والتخطيط كان ذلك التدريب المتواصل لسلاحهم الجوي مجرد جزء من أنشطتها، الى «كعب أخيل» عبد الناصر، وهو كبريائه وحساسيته الفائقة تجاه زعامته للمصريين ولكل العرب، وأدركوا أنهم مستطيعون اصطياده بطعنة في ذلك الكعب الحساس، وأنهم متى اصطادوه سيكونون قد اصطادوا مصر كلها، لأنه قد بات هو مصر، فطنوا أيضاً الى أن عبد الناصر ونظامه وكل المنتفعين بنظامه كانوا قد نوموا أنفسهم مغناطيسياً وهم آخذين في تنويم الشعب المصري، فصدقوا عالمهم الموهوم الذي صنعوه للمصريين، وغفلوا تماماً عما يتطلبه التعامل مع العالم الواقع من حسابات معقدة.



(هوامش الباب الأول)

(١) فتحي رضوان. «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، كتاب الحرية ٢، الناشر دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٥.
(٢) الدكتور فؤاد زكريا: «كم عمر الغضب ـ هيكل وازمة العقل العربي»، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص ص ٢٤/٢٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ص ٢٥/٣٦.
(٤) المرجع نفسه، ص ٢٧.
(٥) شفيق مقار: «الحسّ بالعبث في عالم نجيب محفوظ»، الأقلام، بغداد، السنة السابعة، العدد ٩، ١٩٧٢، ص ص ٤ ـ ١٢.
(٦) «كم عمر الغضب»، ص ٢٧.
(٧) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ص ٨٩ ـ ٩١.
(٨) المرجع نفسه، ص ص ٩١ ـ ٩٢.
(٩) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٤٩.
(١٠) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ص ١٤٧/١٤٨.
(١١) المرجع نفسه، ص ١٤٩.
(١٢) «السادات، الحقيقة والاسطورة»، ص ٢٧٣.
(١٣) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١٥٠.
(١٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٥) Heikal, Mohammed Hassanein: **«Nasser, les documents du Caire»**, Editions J'ai Lu, Flammarion, 1972, p. 363.
(١٦) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ص ٨١/٨٢.
(١٧) المرجع نفسه، ص ص ٨٢/٨٣.
(١٨) المرجع نفسه، ص ٨٢.
(١٩) المرجع نفسه، ص ٨٣.
(٢٠) المرجع نفسه، ص ٨٣.
(٢١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٢.
(٢٢) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١٩٣.
(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
(٢٤) «السادات، الحقيقة والاسطورة»، ص ٢٨٠.
(٢٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٦.
(٢٦) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.
(٢٧) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.
(٢٨) المرجع نفسه، ص ٧٧٠.
(٢٩) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.
(٣٠) المرجع نفسه، ص ٢٠٣.
(٣١) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.
(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٣٤) المرجع نفسه، ص ٢٨٤.
(٣٥) المرجع نفسه، ص ص ١٩٥/١٩٦.
(٣٦) المرجع نفسه، ص ١٩٥.
(٣٧) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٠.
(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٤١) رشاد كامل. «موسى صبري يتذكر ـ السادات.. المعارضة والغضب»، روز اليوسف، ص ص ٢٣/٢٤.

(٤٢) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٧.
(٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٨.
(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٤٥) عبد الله امام: «صلاح نصر يتذكر ـ المخابرات والثورة»، الناشر مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ١٦٠ ـ ١٦٢.
(٤٦) المرجع نفسه، ص ص ١٠/١١.
(٤٧) المرجع نفسه، ص ١٢.
(٤٨) المرجع نفسه، ص ص ١٢ ـ ١٥.
(٤٩) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١٧.
(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٥١) المرجع نفسه، ص ص ١٧/١٨.
(٥٢) المرجع نفسه، ص ص ١٨/١٩.
(٥٣) المرجع نفسه، ص ص ١٦/١٧.
(٥٤) «صلاح نصر يتذكر ـ المخابرات والثورة»، ص ١٣٥.
(٥٥) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ص ٢٦٨/٢٦٩.
(٥٦) المرجع نفسه، ٢٠٩.
(٥٧) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١١١.
(٥٨) المرجع نفسه، ص ص ١١٥/١١٦.
(٥٩) المرجع نفسه، ص ١١٧.
(٦٠) المرجع نفسه، ص ٥٢.
(٦١) المرجع نفسه، ص ١١٩.
(٦٢) المرجع نفسه، ص ١٢١.
(٦٣) المرجع نفسه، ص ١٢٤.
(٦٤) Finley, M. I.: «**The Ancient Greeks**», Penguin Books, Peregrine Edition, 1986, p. 40.
(٦٥) «كم عمر الغضب ـ هيكل وازمة العقل العربي»، ص ٤٩.
(٦٦) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ص ١٠٦/١٠٧.
(٦٧) Lapping, Brian: «**End of Empire**», Granada Publishing Ltd. London, 1985, p. 241
(٦٨) Ibid, p. 243
(٦٩) Heikal: «**Nasser**», op. cit. p. 13.
(٧٠) «مذكرات محمود رياض»، ص ٢٩.
(٧١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٧٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٧٥) Heikal: «**Nasser**», op. cit. p. 15.
(٧٦) احمد حمروش: «قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ الجزء ٤، شهود ثورة يوليو»، الناشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ٧.
(٧٧) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٥.
(٧٨) «شهود ثورة يوليو»، ص ١١.
(٧٩) المرجع نفسه، ص ١٢.
(٨٠) Heikal: «**Nasser**», op. cit. p. 15.
(٨١) Ibid, P. 16.
(٨٢) Ibid, p. 16.
(٨٣) Churchill, Randolph S. & Winston S. «**The Six-day War**», Heimann, London, 1967, pp. 19/20.
(٨٤) «مذكرات محمود رياض»، ص ٣١.
(٨٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٨٦) المرجع نفسه، ص ٣٢.
(٨٧) Heikal: «**Nasser**», op. cit. p. 24 & p. 20.

(٨٨) «كم عمر الغضب ـ هيكل وازمة العقل العربي»، ص ص ٧٢ ٧٣.
(٨٩) «صلاح نصر يتذكر ـ المخابرات والثورة»، ص ص ٥١ ، ٥٢.
(٩٠) المرجع نفسه، ص ٦٠
(٩١) المرجع نفسه، ص ص ٨٥/٨٦.
(٩٢) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٩ و ٢٨١.
(٩٣) المرجع نفسه، ص ٢٨١.
(٩٤) المرجع نفسه، ص ٢٨١.
(٩٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٨.
(٩٦) احمد حمروش «شهود ثورة يوليو»، ص ٢٣.
(٩٧) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٤.
(٩٨) المرجع نفسه، ص ٣٦٨.
(٩٩) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
(١٠٠) المرجع نفسه، ص ٣٨١.
(١٠١) المرجع نفسه، ص ص ٣٨٦/٣٨٧.
(١٠٢) المرجع نفسه، ص ص ٣٨٧/٣٨٨.
(١٠٣) المرجع نفسه، ص ٣٨٩.
(١٠٤) «عبد الناصر وما بعد»، «عبد الناصر وقضية الصلح مع اسرائيل»، الدكتور حسن حنفي، ص ٩.
(١٠٥) ٧٢» شهراً مع عبد الناصر»، ص ص ٦٥ ـ ٦٨.
(١٠٦) «عبد الناصر وما بعد»، «عبد الناصر وقضية الصلح مع اسرائيل»، ص ٢٨.
(١٠٧) «Secret» memorandum of conversation between Ben Gurion and the President of the United States (D. Eisenhower) dated March 10,1960, in record of the White House Office, Office of the Staff Secretary, Box No. 8, International Series, Folder: Israel, Dwight D. Eisenhower Library, quoted by Stephen green in «Taking Sides».
(١٠٨) «Secret» memorandum for the President from Acting Secretary of State, George Ball, subject: «Visit of Israel Prime Minister Levi Eshkol», undated, in Carrolton Press Declassified Documents Reference System, 1979x193D.
(١٠٩) «Secret» Department of State memorandum of conversation by H. Earle Russell Jr., dated May 19/ 1965 NSF Country File: Israel, Vol. 4, Memos Miscellaneous 2x65, Lyndon Johnson Library.
(١١٠) «Secret» memorandum for the President from Robert W. Komer, dated January 18, 1966, NSF Country File: Israel, Vol. 5, Memos 12/65 to 9/66, Lyndon Johnson Library.
(١١١) «Unclassified» State Department telegram 3419 from US Embassy T TelAviv ɔ Secretary of State, dated April 28, 1967, NSF Country File: Israel, Vol. 6, Memos 12x66 to 7x67, Lyndon Johnson Library, (Re: Dean Rusk's instructions to Walworth Barbour, American Ambassador to Israel).
(١١٢) «Secret» White House Memorandum for McGeorge Bundy from William H. Burbeck, dated May 9, 1963, in Carrolton Press Declassified Documents Reference System, 1979/193B.
(١١٣) «مذكرات محمود رياض»، ص ص ٣٣/٣٦.
(١١٤) Green, Stephen: **«Taking Sides** - America's Secret Relations with a Militant Israel», William Morrow & Co. Inc., New York, 1984. p. 195.
(١١٥) «مذكرات محمود رياض»، ص ص ٣٦/٣٨.
(١١٦) المرجع نفسه، ص ٣٨.
(١١٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١١٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١١٩) Spiegel, Stephen L.: **«The Other Arab - Israeli Conflict** - Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan», The University of Chicago Press, 1985, pp. 148/149.
(١٢٠) Ibid, p. 149.
(١٢١) Churchill & Churchill, **«The Six Day War»**, op. cit., p. 101.
(١٢٢) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٢.

(١٢٣) المرجع نفسه، ص ٣٨.
(١٢٤) المرجع نفسه، ص ص ٥١/٥٢.
(١٢٥) المرجع نفسه، ص ٤٢/٤٣.
(١٢٦) المرجع نفسه، ص ٤٤.
(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٢٨) المرجع نفسه، ص ص ٤٤/٤٥.
(١٢٩) المرجع نفسه، ص ٤٥.
(١٣٠) Green, Stephen: **«Taking Sides»**, op. cit. pp. 200/201 - Oral History Project, Lyndon Johnson Library, first interview, with Harry McPherson, recorded December 5, 1968.

وقد انتهج الاسلوب نفسه في تسجيل التاريخ في مصر تحت اسم لجنة تسجيل التاريخ، ومن تسجيلاتها شهادة الفريق أول محمد فوزي المستشهد بها، عن كتاب موسى صبري «السادات».

(١٣١) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ٤٥.
(١٣٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٣٣) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٧٧.
(١٣٤) احمد حمروش «**قصة الثورة**» الجزء ٥ «**خريف عبد الناصر**»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٨.
(١٣٥) **«صلاح نصر يتذكر، المخابرات والثورة»**، ص ص ٣٧/٣٨.
(١٣٦) المرجع نفسه، ص ٣٧.
(١٣٧) **«خريف عبد الناصر»**، ص ص ١١٩/١٢٠.
(١٣٨) المرجع نفسه، ص ١٢٠.
(١٣٩) المرجع نفسه، ص ١٢١.
(١٤٠) المرجع نفسه، ص ١٢١.
(١٤١) المرجع نفسه، ص ١٢٢.
(١٤٢) أمين هويدي: «**أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧**»، استشهد به احمد حمروش، «**خريف عبد الناصر**» ص ١٢٢.
(١٤٣) **«خريف عبد الناصر»**، ص ١٢٦.
(١٤٤) أورد رواية الفريق أول محمد فوزي لهذه الواقعة احمد حمروش في كتابه «**خريف عبد الناصر**»، ص ١٢٤/١٢٥.
(١٤٥) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ٥٠.
(١٤٦) المرجع نفسه، ص ٥٢.
(١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٤٨) Green, Stephen: **«Taking Sides»**, op. cit. document referred to in footnote 130 above.
(١٤٩) **«مذكرات محمود رياض»**، الرسالة ص ص ٣٩/٤٠، والمذكرة ص ص ٤٠/٤١.
(١٥٠) المرجع نفسه، ص ٤١.
(١٥١) **«خريف عبد الناصر»**، ص ١١٧.
(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٥٣) Green, Stephen: **«Taking Sides»**, op. cit. pp. 204 - 211.
(١٥٤) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ٤٢.
(١٥٥) المرجع نفسه، ص ٥١.
(١٥٦) المرجع نفسه، ص ٤٢.
(١٥٧) **«خريف عبد الناصر»**، ص ١١٤.
(١٥٨) المرجع نفسه، ص ص ١٣١/١٣٢.
(١٥٩) المرجع نفسه، ص ١٥٢.
(١٦٠) المرجع نفسه، ص ١٥٣.
(١٦١) المرجع نفسه، ص ص ١٥٣/١٥٤.
(١٦٢) المرجع نفسه، ص ص ١٤٣/١٤٤.
(١٦٣) المرجع نفسه، ص ١٤٤.
(١٦٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٦٥) المرجع نفسه، ص ١٦٧.
(١٦٦) المرجع نفسه، ص ١٦١.

(١٦٧) المرجع نفسه، ص ١٤١.
(١٦٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٦٩) المرجع نفسه، ص ص ١٥٦/١٥٧.
(١٧٠) «Secret» note to the President from Walt Rostow, dated June 5, 1967, National Security File, NSC History - Middle East Crisis, May 12 - June 19, 1967, Vol. 4, Tabs. 111 - 127, Lyndon Johnson Library.

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

~~SECRET~~

Monday, June 5, 1967
9:05 p.m.

Mr. President:

Herewith the account, with a map, of the first day's turkey shoot.

W. W. Rostow

~~SECRET~~

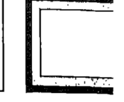
[illegible]
BY DLH ON 10-18-8_.

(الصورة الزنكوغرافية للوثيقة)

(١٧١) «خريف عبد الناصر»، ص ص ١٥٧ ـ ١٦٠.
(١٧٢) المرجع نفسه، ص ١٢٧.
(١٧٣) المرجع نفسه، ص ص ١٢٧/١٢٨.
(١٧٤) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٩.
(١٧٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
(١٧٦) المرجع نفسه، ص ٣١٢.
(١٧٧) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ٤٨.
(١٧٨) «مذكرات محمود رياض»، ص ٦٤.
(١٧٩) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٤.
(١٨٠) «مذكرات محمود رياض»، ص ٦٨.
(١٨١) «خريف عبد الناصر»، ص ١٧٠.
(١٨٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٨٣) «مذكرات محمود رياض»، ص ٧٠.
(١٨٤) المرجع نفسه، ص ٥٧.
(١٨٥) Churchill & Churchill: «**The Six Day War**», op. cit. p. 90
(١٨٦) Ibid, pp. 91/92.

الباب الثاني

مصيدة كامب دافيد



١

العمدة يرث العزبة

ما زال اختيار جمال عبد الناصر لأنور السادات «خليفة» له يرث مصر من بعده، من أكثر تصرفات عبد الناصر مدعاة للحيرة. فابتداء، لم يكن أنور السادات من أعضاء «الحلقة الداخلية» التي دبرت لحركة عبد الناصر. كان، بتعبيره هو، «خارج الحلقة، أو خارج الميدان» فيما يخص ذلك التنظيم الذي انبنت عليه حركة «الضباط الأحرار» من أواخر ١٩٤٢ أو أوائل ١٩٤٣، حسب روايته هو، ولم يدخله عبد الناصر «الجمعية التأسيسية» التي شكلها للحركة سنة ١٩٥١، وبالتالي في «الحلقة الداخلية» لمدبري الحركة، إلا بعد ذلك التاريخ. فهو ـ بذلك المعيار ـ دخيل على الحركة، بالأقل في نظر أناس كعبد اللطيف بغدادي، وخالد محي الدين وغيرهما من القدامى المؤسسين.

وانتهاء، يبدو أن رأي جمال عبد الناصر في السادات لم يكن مما يرجِّح اختياره وتفضيله على غيره لشغل منصب نائب الرئيس. فالشائع أن عبد الناصر كان يدعوه «جحا»، وكان يطلب استدعاءه ليضحكه، على النحو الذي سجلته في «قطار الملك» الذاهب الى بلدة المنصورة عدسة المصور الصحافي المشهور محمد يوسف.

وقد أرجع السادات ـ في مصارحاته لموسى صبري ـ تأخُر جمال عبد الناصر في تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية الى «الأرواح».

* * *

تعامل أنور السادات مع مشاكل الحكم، من مبدأ أمره، تعامل رجل ريفي لديه مجموعة أساسية من «القيم» والمبادىء يتصرف على هديها، ولديه أيضاً كمية لا يستهان بها مما يسميه المصريون «الخبث الريفي». ولعل شيئاً في تاريخ رئاسة السادات لمصر لا يفصح عن تلك الطبيعة الريفية قدر ما يفصح عنها تشريعه الغريب الذي عرف باسم «قانون العيب»! والواقع أن الرجل عندما تحدث عن وجوب التحلي «بأخلاقيات القرية»، كان يعني تماماً ما قال، وعندما ركز في خطبه وأحاديثه على دور «كبير العائلة» (باعتبار «الرئيس» أبا لبلده)، كان يفصح عن تصور باترناليستي(*) (أبوي) لعلاقة الحاكم بالمحكومين يماثل تصوراً يضع عمدة القرية في مكانة الأب ممن فيها من فلاحين باعتبار القرية «أسرة واحدة» متكافلة في السراء والضراء. وبهذا الفهم، أصدر السادات تشريعه الغريب الذي لا مؤدى له إلا أن حرونة الأبناء (المحكومين = القرويين) على الأب (الحاكم = العمدة) عيب، وضد أخلاقيات القرية.

وهذا شيء رومانسي وجميل، لكنه ـ كما قد لا نختلف ـ لا يصلح لحكم بلد حديث في الثلث الأخير من القرن العشرين، بل وغير مأخوذ به في العالم الواقع ـ كما يعرف أي قروي ـ في إدارة شؤون قرية صغيرة من «دوّار» العمدة.

وقد أورد موسى صبري في ذكرياته عن السادات وصفاً أراد به أن يعبِّر عن «شعبية» السادات وعدم تعلّقه بـ «المظاهر»، وما إلى ذلك، فقال:

«وكان يفضل الاقامة معظم الوقت في استراحة القناطر لأن حولها فضاء كبيراً من الزرع، وهو يحب الهواء الطلق.. لكنه كان يحب منزله في (قرية) ميت أبو الكوم اكثر من أي مكان آخر، وفي حجرة نومه في استراحة القناطر التي كان يقضي بها معظم أيامه وضع كنبة (أريكة) تشبه المصطبة في القرية، ويبدا من السابعة (صباحاً) في مباشرة اعماله (كرئيس للجمهورية)، بقراءة التقارير والاتصال بالمسؤولين»[1].

(*) Paternalistic

وفي موضع آخر، يقول موسى صبري وهو في منتهى التأثر أن:

«شعور الأبوة تضخم في قلب السادات حتى أنه سرح بخياله في الحلم بالشعب المصري كعائلة واحدة هو كبيرها وهو المسؤول عن كل أبنائها مهما اختلفت دياناتهم ومشاربهم وطوائفهم ومراتبهم»(٢).

ورغم أنـه عني بأن يقـول «ديانـاتهم»، فاتـه أن يقول «ومهمـا تضاربت مصـالحهم». ورغم ان موسى صبـري صحفي، ومفروض ـ بحكم اشتغـاله بتلـك المهنة ـ أن يكـون أميل الى التشكـك منـه الى سرعـة التصـديق، وأقرب الى امعـان النظر واعمـال الفكر منـه الى سرعة التصفيق، ومفـروض أيضاً أن يكـون «واعياً» وملماً بما يتعلق بما يكتب عنه من عبر التاريخ، فاته ـ مثلما فاته أن تباين المصالح وتضاربها بين أفـراد المجتمع من أهم وأفعـل العوامـل في مجالات السيـاسة والحكم ـ أن الهمهمـة عن مشاعـر الأبوة وتضخمهـا في قلب الحاكم (وهـو الـذي استقـر الـرأي في مصر، بمنطق الأغـانى «الـوطنيـة»، من أيـام عبد الناصر، على أنه «الريّس كبير القلب»!)، والحكي بجدية عن أن شغلة الحكم يمكن أن تمارس من منطلق «الحلم بأن الحاكم أب لشعبه وكبير الأسرة» وأنه عندما يحكم يدير شؤون «أبنائـه المواطنـين»، كلام قـد يبدو جميلاً وأخلاقياً في دروس الانشاء بالمدارس، بل وقـد يمس شغاف القلب وتـدمع لـه العين من عظم التأثر والانفعال بكل ذلك الحدب الأبوي وكل ذلك العطف وتلك المحبة، لكنه كـلام يظل هـراء فارغـاً فيما يتعلق بلعبة السياسة وشغلة الحكم. والذي يقوله التاريـخ وتقننه العلـوم السياسيـة أن الموقف الأبـوي (الباترناليستي) في الحكم، وهو الموقف الذي ينبني على الادعاء بخيرية الحاكم المطلقة وقدرته الكاملة على التوفيق بين كل المصالح على قدم مساواة لأنه «أب لكل المحكومين» عليـه التزام تـوفير كـل احتياجـاتهم، وبالمقابل، ضبط سلوكهم في كل ما يؤثر على حياتهم كأفراد وما يشكل علاقتهم بالدولة وعلاقة الدولة بهم، وكل ما يحكم علاقاتهم ببعضهم البعض كأفراد وكطبقات، موقف برهن ـ المرة تلو المرة تلو المرة ـ على أنه الوصفة الأكيدة المؤدية الى قيام أعتى أشكال الحكم الفردي المطلق (لأنه منذا الذي يعصى أباه)؟ وأقصر الطرق الى جهنم الحكم الشمولي.

وذلك بالذات هو ما حدث لمصر وأودى بها فترك عنقها تحت نعل اسرائيل. فـ «ثورة» ٢٣ يـوليو ١٩٥٢ لم تكن، كما استوضحنا في الباب الأول، أكثـر من «حركـة». لم تكن تجسداً لـ «عقيـدة»، أو «مذهب» أو «أيديولوجية»، أياً كانت تلك الأيديولوجية. وحتى «الأيديولوجية» الوحيدة (ان جاز أن تدعى كذلـك) التي خرج من تحت ابطها معظم ضباط الحركة، وهي دعوة الاخوان المسلمين، مـا لبثت «الثورة» أن انسلخت منها وانقلبت عليها فاشتعلت بينهما حـرب لا هوادة فيهـا. أما الأيـديولـوجية الشيـوعية، فقـد تخلصت «الثورة» بسرعة وحسم من أي ضابط اشتبهت في أنه كانت له عـلاقة بهـا، ثم ظلت بعد ذلـك تتربـح من «الأمريكان» بافتراس «الحمر» لحسابهم.

(١/١) ـ الخصومة مع الديموقراطية النيابية

ومن وجه بعينه، يمكن القول أنه خيراً فعلت «الثورة» بمحاولتها التباعد عن كلتا الشموليتين: شموليـة اليمين السلفية، وشمولية اليسار «التقدمية». غير أن مشكلة «الثورة» ظلت، بعد ذلك التبـاعد، أنهـا بقيت مفتقرة الى المحتوى، الى ما يملأ الفـراغ الذي تـركه في بنيتهـا التخلص من نزوعـاتها الاخـوانية الأولى، ونكوصها عن نزوعات بعض ضباطها المؤسسـين، كيوسف صـديق، صوب المـاركسية، بـل وتخلصها من نزوع محمد نجيب صوب الديموقراطية البرلمانية. وفي تخلّصها من كل ما له عـلاقة بكـل تلك التـوجّهات، ظلت «الثورة» حركة، مجرد تحرّك مسلّح تعامل مـع كل الظـروف وكل الاتجـاهات: (١) استنـاداً الى قوة السـلاح، (٢) بالتخفف من كـل فكر أو محـاولة لايجـاد فكر أو «مـذهب» أو «عقيدة»، و(٣) عن طـريق اللعب ـ كما أسلفنا ـ بالسمـاع، أخذاً بالمبـدأ الشعبي المصري القائـل «اللي تغلب بـه العب به». وفي كـل ذلك، ظل رد «الثورة» على كل «الأفكار»، و«المذاهب»، و«الأيديولوجيات»، رداً انبنى على مـا قد يكـون بدا للمصريين وقتها كما لو كـان رفضاً حميـداً لكل المعتقـدات والأفكار الـدخيلة المستـوردة من الخـارج، أو المستوردة من الماضي. وما من شك في أن ذلك بدا جميلاً وحميداً لكثيرين لم يتوقفوا ليفكروا، فيما يحتمل، في تلك الحقيقة المزعجة المتمثلة في أن «الثورة المباركة» لم يكن لديها ما تحله محل تلك الأشيـاء المرفـوضة،

بدليل أنها لم تطرحه، وأن ردها على كل ما رفضته ظل عشوائياً من قبيل التبجح والتظاهر بالشجاعة واصطناع موقف من لديه ما هو أفضل مما يرفضه:

«ذات يوم، زار الرئيس محمد نجيب وحدة من وحدات الجيش، وتحدث هناك عن ضيقه بـاجراءات الكبت التي تعاني منها البلاد، وقال انه «مؤمن بوجوب اطلاق الحـريات». وبلـغ أمر ذلـك الحديث مسـامع زملائـه الضباط (في مجلس قيادة الثورة)، فلم يكد نجيب يصل الى قاعة مجلس الوزراء، ويهم بأن يجلس، حتى وقف جمال سالم وصاح في وجهه:

«أهلاً أهلاً بميرابو! ازيّك، ياسي ميرابو! حريّة؟ حرية ايه اللي انت عايزها؟»[٣].

وميرابو، كما نعلم، هو «الكونت» أونوريه جابرييل دي ميرابو «الثائر» الـذي اعتبرتـه الثورة الفـرنسية مرتداً لأنه طالب باعادة الملكية على أسس دستورية تحد من سلطة الملوك، فاتهم بأنه كـان مديناً بمبالـغ كبيرة من المال للعناصر المعادية للثورة وأن معتقداته السياسية كـانت مرتبطـة أشد الارتبـاط بمصالحـه المالية، وفي النهاية، أعدمته الثورة.

ولا نعلم ان كان جمال سالم قد قرأ تاريخ ميرابو أم أنه سمـع به سمـاعاً من شخص كـان قد سمـع عنه. لكن المؤكد ان التلميح الى وجود أي شبه بين مـيرابو ومحمـد نجيب المسكين كـان، بلا أدنى شـك، ظلماً صارخاً لمحمد نجيب. فالرجل لم يطالب باعادة الملكيـة. ولم يكن مدينـاً لأحد، ولم يكن يملـك شيئاً، وقد مات عن اثني عشر فداناً ونصف فدان[٤]، فكل ذنبه أنه جرؤ على التحدث عن «الحرية».

وقد ظل التحدث عن «الحرية»، و«الديموقراطية»، وكل تلك الأشياء، سلاحاً استخدمه أعضـاء مجلس قيادة الثورة في اغاظة بعضهم بعضاً والابتزاز من عبد الناصر في غمار صراعاتهم الداخلية على نصيب كل منهم من الغنيمة، مصر:

«عبد الحكيم عامر أراد أن يثبت نفسه في البلد، وليس في القوات المسلحة فقط، (ولذا فإنه) في ١٩٦١ كتب استقالة (مسببة) نشرها له أصدقاؤه، ألح فيها على ما **يثير غيظ عبد الناصر، اي الديموقراطية والأحزاب**. وطبعاً هذا كلام تهديدي وعن غير ايمان، وقد رأينا عبد الحكيم يرأس في ١٩٦٦ و١٩٦٧ لجنة الاقطاع، يعني لا ديموقراطية ولا أحزاب. (كل ما في الأمر) انه أراد أن يسجل موقفاً ضد جمال عبد الناصر»[٥].

(٢/١) ـ البديل: الصيغة الفاشية

هذا هو الموقف إذن من «الديموقراطية»، وقد لجأت «الثورة» في محاولتها ايجاد البديل لها الى الصيغة التي استخدمتها الفاشية، صيغة ائتلاف المصالح المتعارضة قسراً تحت ضغط ما أملاه «الفكر» الأساسي الجوهري للفاشية: «الايمان، الطاعة، النضال». وقـد حاولت «الثـورة» تجسيد تلـك الصيغة، مصريـاً، في «تحالف قوى الشعب العامل»، و«الاتحاد الاشتراكي». وقد حددت «امـانة الـدعوة والفكـر» أهم أهداف الاتحاد الاشتراكي بـ «تسليح الشعب بوعي سياسي عميق يساعده على فهم الأحداث التي تمر بـه سواء في حياته أو في حياة العالم من حـوله».[٦] أي أن الاتحـاد الاشتراكي أداة تثقيف وتلقـين سياسي هـدفها صوغ «الوعي» السياسي للشعب المصري حتى يتعامل من خلال ذلك الوعي مع مجـريات الأمـور داخلياً، في مصر، وخارجياً، في العالم من حولها.

وقد كان «الاتحاد الاشتراكي»، في الواقع، تنظيماً فريداً لا مثيل له في أي مكان من العـالم الا التنظيم الفاشي الذي حاول موسوليني أن يحول بـه الشعب الايطالي، ابتـداء من سنة ١٩١٩، الى حـزمة واحـدة متماسكة ـ برغم كل التناقضات ـ في كل واحد تتوسطه بلطة الزعيم أو القائد، عـلى النحو الـذي نطق به شعار التنظيم.

وبطبيعة الحال، لم يرد ذكر في محاولات التنظير المتعالمة التي حـاول عدد من المنتفعـين من حملة القلم والأكاديميين أن يتربحوا بها، من ناحيـة، عن طريق استجـلاب رضاء الـزعيم وما يستتبعـه ذلك الـرضى السامي من نعم، وأن يوجدوا لأنفسهم، من ناحية أخرى، مستقراً ثابتاً ومواقع مأمـونة ومـربحة في ظـل النظام، لم يرد ذكر في تلك الضروب من «الفهلوة» المتشحة بوقار العلم وهيبة الأكاديمية المتخمة بالعبارات والمصطلحات ثقيلة العيار، لكون ذلـك التنظيم الفريـد الذي لم يكن لـه مثيل في الشرق أو الغـرب، مجرد شبح باهت متهالك، وفقير كالشعب الذي أنشيء لـ «يقوده»، للتنظيمـات الفاشيـة التي استشرت في أوروبا

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٤٥، وتلبث بعضها الى ما بعد ذلك، كنظام فرانكو في اسبانيا.

والذي قاله المنظّرون «للاتحاد الاشتراكي»، أنه «في أي تنظيم سياسي في الشرق أو الغرب، ينبع (التنظيم) دائماً كتعبير عن مصالح طبقة أو فئة معينة في المجتمع تنظم صفوفها وتناضل حتى تصل الى مواقع السلطة، ويكون أعضاء هذه التنظيمات السياسية في العادة منتمين الى الطبقة أو الفئة التي يعبر التنظيم عنها وعن مصالحها بغض النظر عن مصالح الطبقات الأخرى التي لا ترتبط بذلك التنظيم السياسي»[٧].

وككل اللغو الديماجوجي الذي فاض في تلك الآونة حتى غطى العقول في طوفان من القيء الفكري لفضلات نصف مهضومة، هذا كلام من قبيل نصف الحقيقة. فالأحزاب السياسية في الديموقراطيات البرلمانية تمثل مصالح. هذا لا شك فيه. وقد قلنا أن تناقض المصالح (الذي غفل عنه أو أغفله مفهوم «الحاكم/الأب» كبير العائلة) من أهم وأفعل العوامل في الساحة السياسية لأي بلد ولشغلة الحكم فيه. لكن ادعاء منظري «الاتحاد الاشتراكي» (أخذا من دعاوى الماركسية التي رفضوها هي الأخرى لكنهم لم يروا مانعاً عندما احتاجوا للتظاهر بوضع «تنظير علمي» الى الاستعارة منها) بأن «أي تنظيم سياسي» يعبر عن مصالح طبقة أو فئة بعينها وحسب، مخالف للحقيقة. فحزب العمال البريطاني، مثلاً، يمثل ائتلافاً واسعاً لمواقف سياسية معبرة عن مصالح اقتصادية واجتماعية، تفترش الساحة السياسية البريطانية من يسار يسار الوسط الى يمين ذلك الوسط. وبالتالي، لا سبيل الى الادعاء الى أن ذلك الحزب «يعبر عن مصالح طبقة بعينها»، بمفهوم «الطبقة» كتكتّل لأفراد ذوي مصالح متماثلة.

فحزب العمال البريطاني، منذ ظهر الى الوجود في ١٨٩٢، ظهر بدخول عضوين عماليين، هما جون بيرنز وكير هاردي، مجلس العموم، مع ١٣ نائباً آخرين حددوا هوياتهم السياسية آنئذٍ بأنها «عمالية/ليبرالية». وفي سنة ١٩٠٠، ضم الحزب الاتحاد العام لنقابات العمال، وحزب العمال المستقل، والجمعية الفابيّة، جنباً الى جنب مع الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي.

ونفس الشيء يقال عن حزب المحافظين البريطاني. فهو ـ على خلاف ما قد يوحي به تنظير منظّري الاتحاد الاشتراكي ـ ليس حزباً يعبر عن مصالح طبقة، باعتبار تلك الطبقة طبقة تضم الارستقراطيين الذين كان حزب الـ Tories، الذي حل محله حزب المحافظين، يمثلهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتضم كبار الصناعيين وكبار المولين فحسب، فـ «الطبقة» التي تنتخب حزب المحافظين وتسلمه زمام السلطة في بريطانيا «طبقة» أوسع من ذلك بكثير إذ تشمل قطاعات من المجتمع البريطاني لا سبيل بأي معيار الى حشرها في وعاء سياسي واحد مع الاستقراطيين وكبار المولين وكبار الصناعيين. ومن تلك القطاعات أعداد كبيرة من «طبقة» العمال، وأعضاء نقابات العمال، والطبقات متواضعة الدخول. والواضح طبعاً أن الحزب بذلك يفترش رقعة من الخريطة السياسية للمجتمع البريطاني تمتد من يمين الوسط إلى الحافة الخارجية ليسار الوسط.

وقد سقنا هذا عملاً على ايضاح الخطل الذي وقع فيه منظرو ذلك الاختراع الفريد الذي لا مثيل له في شرق أو في غرب، «الاتحاد الاشتراكي»، عندما تحدثوا عن «الطبقة» بمفهومها المستعار من التنظير الماركسي دون أخذ بذلك التنظير الماركسي، مما أدى بهم الى جعلها مرادفاً لـ «الفئة» (؟) من فئات المجتمع.

ومن المضحك أن المنظّرين وجدوا بوسعهم القول، باعتبار ذلك من مآخذ النظام الديموقراطي البرلماني، أن تلك التنظيمات السياسية التي «تعبر عن مصالح طبقة أو فئة معينة في المجتمع»، تنظم صفوفها **«وتناضل حتى تصل الى مواقع السلطة»**. ونحن نعرف أن الأحزاب في الديموقراطيات البرلمانية «تناضل» حقيقة للوصول الى السلطة. وهذا يشرفها ولا يعيبها. لأنها لا تغتصب السلطة أو تستولي عليها من أعلى بانقلابات مسلحة، بل تناضل لتصل اليها عن طريق الانتخابات العامة، فاذا ما انتخبتها أغلبية جمهور الناخبين، وصلت الى السلطة، واذا ما خذلتها تلك الأغلبية، خرجت من السلطة وأفسحت المجال للحزب الذي انتخبه الناخبون بملء حريتهم. وان كان ذلك النوع من الديموقراطية قاصراً عن بلوغ الكمال، فانه خير ما أمكن التوصل اليه حتى اليوم، وهو ـ بغير شك ـ أفضل من

الوصول الى السلطة على عربات مسلحة.

وفي صميم النظام الديموقراطي البرلماني، تظل هناك تلك المسلمة الجوهرية التي لا خلاف عليها، وهي ان المصالح في المجتمع الواحد تتضارب وتتناقض وتتصارع، وأن المجتمع مطالب، كيما لا يتحول الى غابة تقتتل فيها المصالح ويتسيدها الأقوى والاشرس، بالتوصل الى ما يظل جوهر الديموقراطية البرلمانية: توافق الراي الممكن بين أصحاب تلك المصالح (Consensus)، وبذلك التوافق للآراء، والقبول (Consent) من جانب اغلبية جمهور الناخبين، يتولى حزب بعينه، أو ائتلاف من مجموعة أحزاب، الحكم، ويعارضه ويناقضه ويحاسبه حساب الملكين حزب أو مجموعة أحزاب المعارضة في البرلمان، عملاً على إلزام الحزب أو الائتلاف الحاكم بقواعد اللعب ومنعه من ركوب متن الشطط أو التمادي في تغليب مصالح على مصالح. والحَكَم بين الحكومة والمعارضة، في النهاية، هو جمهور الناخبين، الذين يتعلق الأمر، في النهاية، بمحاولة التوفيق بين مصالحهم في مجتمع متحضر منظم، وهم يصدرون حكمهم بالتصويت انتخابياً.

غير ان شيئاً من ذلك لم يشفع للديموقراطية البرلمانية عند منظّري «الاتحاد الاشتراكي». وبطبيعة الحال، ظلت الممارسة الفجة للديموقراطية والحياة النيابية في ظل العهد الملكي ـ وقد كانت فاسدة ككل شيء أخر في ذلك العهد، باستثناء بعض محاولات حزب الوفد للتعامل مع الواقع السياسي لمصر من خلال حكم نيابي سليم ـ الحجة التي لا تدحض لدى أولئك المنظرين على أن «الديموقراطية النيابية قد جرّبت في مصر وثبت انها لا تصلح(*)! وفي مكان تلك الديموقراطية (المستوردة على أي حال) طرح المنظّرون الجهابذة صيغة «الاتحاد الاشتراكي»، باعتباره التنظيم «اللاطبقي» المثالي (فهم قد وصلوا الى ما طمحت النظرية الماركسية الى بلوغه في خاتمة المطاف بعد قرون وقرون من «ديكتاتورية البروليتاريا»، في غمضة عين، بوثبة «فكرية» واحدة) وعلّموا المصريين بأن ذلك التنظيم اللاطبقي الفريد هو «الذي سيجمع «قوى» الشعب العاملة و«فئاتها» (فئاتها بدلاً من طبقاتها) المختلفة «وهو الذي» **«ستنصهر فيه وتعمل معاً تلك «القوى» لحل التناقضات والمشاكل التي «قد تظهر» (وقد لا تظهر) فيما بينها، وتسير فيه معاً، وترتبط ببعضها البعض مصلحياً ومصيرياً في تحالف شرعي»**(٨).

ولقد كان من المحتم أن يتعثر أولئك المنظرون الجهابذة عند مسألة التناقضات. غير أنهم ـ ببساطة ـ وجدوا لها الحل في التأكيد القاطع على أن «الاتحاد الاشتراكي» من حيث أنه «تنظيم فريد في نوعه يضم كافة «قوى» الشعب العاملة بتناقضاتها وعلى اختلاف «فئاتها»، من المحتم، حتمية تاريخية، أن يؤدي الى «تذويب» تلك التناقضات. **«فوفقاً لفلسفة ثورة يوليو (!) ليست هذه التناقضات تناقضات رئيسية (أساسية؟ جوهرية؟)، أي انها لا تتسم بالعداء ولا تؤدي الى الصدام، وانما هي تناقضات فرعية يمكن اذابتها بالعمل السياسي المنظم في اطار الاتحاد الاشتراكي، لأن مصلحة (بصيغة المفرد، لا مصالح بصيغة الجمع) «قوى» الشعب العاملة تتجسد في النهاية في التحول الاشتراكي»**(٩).

أي أن «قوى» الشعب العاملة، على أختلاف فئاتها، وتناقض مصالحها، ستجد من الممكن، متى نوّرها العمل السياسي في اطار «الاتحاد الاشتراكي» ووعّاها، التنازل عن مصالحها والتغاضي عن تناقضات المصالح لأنها ليست «رئيسية» بل «فرعية»، لأنها، تلك الـ «قوى»، ستجد أن لها مصلحة واحدة تعلو على كل مصالحها الأخرى الفرعية، هي أن تترك الدولة تحقق لها «التحول الاشتراكي»، ولذا فإن ادراكها لتلك المصلحة «الرئيسية» سيجعلها تكف عن وضع مصالحها «الفرعية» وما يترتب عليها من تناقضات لتصبح الدرب ميسرة أمام التحول الاشتراكي بغير عثرات.

(*) يقول خالد محي الدين، وهو بغير شك من أكثر مؤسسي حركة الضباط الاحرار نضجاً ووطنية وأبعدهم ـ في النهاية ـ نظراً: «كنا نطالب بعودة الحياة البرلمانية والديموقراطية.. وعندما قلت أني أطالب بعودة الحياة النيابية دون شروط، صور المجلس ذلك بأنه ردّة الى ما قبل حركة الجيش.. والجماهير كانت ترحب بالديموقراطية، لكن حملة الصحافة أعطت ايحاء بأن ذلك يعني عودة الأحزاب القديمة على حساب الثورة، ولم يوضحوا ان المطلوب كان ديموقراطية جديدة مغايرة تماما ـ نتيجة لتطور الظروف ـ للديموقراطية القديمة».

(شهادة خالد محي الدين ـ أحمد حمروش **«شهود ثورة يوليو»** ص ١٥٨).

وهذا، بطبيعة الحال، كلام أناس يهومون في سحب الدخان الأزرق، ويحلمون كما حلم أنور السادات بأن يصبح الشعب المصري بكل طبقاته، معذرة، «فئاته»، أسرة واحدة متحابة متوائمة، ويصبح هو أبا لذلك الشعب وكبيراً لأسرته.

ولقد كان من الضروري أن تقع «أحداث ١٨ و١٩ يناير» التي أدت الى «الانتفاضة الشعبية»، وقد أسماها السادات «انتفاضة حرامية»، لكنه قال في الوقت ذاته أنها «مثل عملية استيلاء لينين على موسكو ووثوبه الى السلطة سنة ١٩١٧»[١٠] كيما يتبين، على الموقع، في الممارسة العملية، أن كل ذلك الصرح من التلفيقات شبه الأيديولوجية الفريدة في نوعها حقاً والمبتكرة بكل تأكيد كان تكتلاً كثيفاً لكل ذلك الدخان الأزرق، وأن تناقضات المصالح لم تكن «فرعية» اطلاقاً، ولم تكن قابلة للتذويب عن طريق العمل السياسي في اطار الاتحاد االاشتراكي بل كانت، وظلت باصرار وصفاقة رغم كل الوعود بجنان التحول الاشتراكي العظيم، تناقضات أساسية جذرية جوهرية بالغة الضراوة مفعمة بأشد العداء ومؤدية الى أشد أشكال الصدام ضرراً.

ولقد كان ذلك سيئاً بما فيه الكفاية، لأنه بعد سنوات وسنوات من الاستماتة في احتواء المصريين في ذلك العالم الموهوم الذي أقامته «الثورة» لهم ولها، تبين أن التناقضات لم تكن قد أذيبت، وأن هناك، تحت السطح الذي دكته المخابرات والأجهزة بأقدامها الثقيلة فجعلته يبدو مستوياً ورائقاً، كان سم يغلي وحقد يتوقد.

لكن الأسوأ من ذلك أن أحداً في السلطة لم يفطن الى تلك الحقيقة، وحاول الزعيم باستماتة تعليق الذنوب على مشجب الشيوعيين الأشرار، ربما استجلاباً لرضاء الأمريكيين، وامعاناً منه في التشبث بالعالم الموهوم الذي ورثه عن سلفه. أما الأشد من كل ذلك سوءاً، فيما يخص مصر، فهو أن الذي فطن الى حقيقة الوضع كان «العدو الغادر»، بيقظته المعهودة، واذ فطن اليه، أدمجه بسرعة وكفاءة، من قبل «أحداث ١٨ و١٩ يناير» بوقت طويل، في خطة مصيدته الثانية لاستدراج مصر، ممثلة في شخص صاحبها، مالكها، زعيمها، الى مصيدة جديدة مميتة، كانت النتيجة المحتومة لشرك «حرب» ١٩٦٧، هي مصيدة «السلام». مصيدة «الصلح». لأن هذه سنة الكون، أليس كذلك؟ بعد الشحان يكون وئام. وبعد الحرب يكون سلام. والمثل عندكم، يا مصري، (كما دأب جنود اسرائيل على مناداة المصريين عبر الاستحكامات) يقول أن «الصلح خير»!.

(٣/١) ـ رفض صيغة الديموقراطية الشعبية

هذا، إذن، ما كان من شأن الديموقراطية البرلمانية، وما انتهت اليه محاولة «الثورة» الاستعاضة عنها بصيغة «تذويب التناقضات» عن طريق «الاتحاد الاشتراكي» واعطاء عرض ديموقراطي عن طريق «الانتخابات» لعضوية مجلس الغمة الذي أصبح مجلس الشعب، وباستخدام نظام «الاستفتاءات».

فماذا كان شأن الديموقراطية الماركسية؟ هل نجحت «الثورة» في أي وقت الى اقامة «ديموقراطية شعبية»؟ الجواب الواضح القاطع هو، بالطبع، لا. فهذه «ثورة» جرت من فوق، لا من تحت. قام بها مسلحون من النظام الحاكم خرجوا على ذلك النظام، وانتزعوا السلطة منه، وظل دور «الجماهير» كما يدعوها الماركسيون، قاصراً على التفرج من بعيد، بتوجس، أو الاشتراك في «مظاهرات» يسيرها المسلحون ويدفعون لمن ينظمون اشتراك الجماهير فيها ويسيرونها بعض النقود:

> «كان الملك سعود قد حضر في زيارة لمصر، وانتهز أعضاء المجلس انشغال محمد نجيب معه فدبروا مظاهرات قابلتنا أثناء السفر للاسكندرية في محطات بنها وطنطا ودمنهور هاتفة «لا أحزاب، ولا برلمان!» وقد قال لي جمال عبد الناصر فيما بعد أن كل المبالغ التي صرفت على تلك المظاهرات والتي دفع معظمها لصاوي أحمد صاوي لم تتجاوز مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) جنيه»![١١].

فمنذ البداية، كانت «الجماهير» غائبة، وقد ظلت غائبة حتى النهاية، وعندما قتلها الغياب، لاذت بالغيبيات.

> «ان أحداث يوليو/تموز ١٩٥٢ في مصر دفعت بالتطور أشواطاً فتخطى الشكل القديم المهترىء والمتخلف من الديموقراطية (التي كانت قائمة في العهد الملكي). لذا لم تكن المسألة المطروحة على الثورة هي العودة الى

تلك الديموقراطية، بل كانت ايجاد شكل جديد من التنظيم الديموقراطي لسلطة جماهير الشعب. ولقد كان مطلب الجماهير ديموقراطية أسلم وأمتن وأكثر جدية، ديموقراطية تلجم الرجعية وتكون تعبيراً جماعياً للمسؤولية الشعبية في الوقت نفسه. ان مطامح الجماهير كانت تتجه الى شكل جديد للديموقراطية أوسع وأعمق وأكثر جدوى. الا ان الثورة اكتفت بمجرد الرفض للشكل القديم واخذت تدور حول نفسها في حلقة مفرغة وهي تمضغ وتردد أفكاراً تنتقد الديموقراطية البرلمانية، صحيحة من حيث المبدأ، الا أنها تحولت مع الزمن الى دعاوى ديماجوجية لستر فشل الثورة في بناء ديموقراطية شعبية جديدة. «فالثورة لم تثق، ممثلة بقياداتها، بقدرة الجماهير على حمل عبء الثورة وتطويرها وحمايتها، ولذا عجزت عن تلمس كلمة السر في أزمة بناء ديموقراطية جديدة. وكلمة السر هذه هي الايمان بالجماهير، وافتقاد ذلك الايمان هو الذي منع وسيمنع خلق أي شكل جدي للديموقراطية الشعبية.

«ولقد كان لفشل الثورة في اقامة ديموقراطية شعبية نتيجة هامة وواضحة، الا وهي بروز الطابع الفردي للحكم. واذا كانت الصفات الشخصية لعبد الناصر وما تميز به من ثورية وايمان بالعروبة وحب عميق للشعب وامكانية للتطور وانفتاح على التيارات الانسانية وفهم للواقع واستيعاب لروح العصر.. اذا كانت هذه الصفات قد أهلته للقيام بدور ايجابي في تاريخ تطور مصر بخاصة، وتطور الامة العربية بعامة، إلا أن لهذه الظاهرة مظاهرها السلبية ايضاً، لأن مقتضيات النضال الثوري (الذي لا بد أن يكون شعبياً منظماً) اكبر واعظم واعمق واشمل من أن ينهض بها فرد مهما امتلك من صفات ايجابية خارقة، لأن حكم الفرد.. يحول الثورة الى غارة تحمل طابع المغامرة المهدد دوماً بالتطويق والابادة»[١٢].

والواقع أن أهم «اختراع» وفق اليه منظّرو الكواليس الذين أمّدوا الضباط على مسرح الأحداث بما بدا كـ «فلسفة» للثورة، كان لفظة «اشتراكية». فتلك اللفظة ضللت كثيرين وخلقت ضباباً كثيفاً تسرب داخل العقول وأعمى العيون. ولولا متاهة «التطبيق الاشتراكي»، ولولبيات «التحول الاشتراكي»، لبدا الوجه الفاشي للتجربة كلها واضحاً فلم يغلفه ذلك الضباب. وفي النهاية، كيف يمكن الخلط بين «الاشتراكية» و«رأسمالية الدولة»؟ أو، متى اتصف القائمون بالعملية بالتصميم، واتصف من يروجون لهم بالقدر الكافي من الكلبية (Cynicism)، كيف يمكن للواقفين خارجاً (الشعب) التمييز بين ما هو اشتراكي وما هو رأسمالية دولة؟

(٤/١) - الربط بين «الديموقراطية» و«الاشتراكية»

والمشكلة أن «التغيير الاجتماعي ليس حصيلة دعاية أو اثارة أياً كانت قوتهما، إذ ينبغي للجماهير ان تقتنع، انطلاقاً من واقع تجربتها، لا بامكانية التغيير فحسب، بل وبضرورته. كما ينبغي للجماهير أن تمتلك خبرتها السياسية الخاصة بها. واذا سارت الأمور على خلاف ذلك، فمن الممكن أن يضيع كل شيء»[١٣].

والمشكلة الأخطر أن «الثورة» لم تكن، عندما نشبت، ثورة «اشتراكية». ففوق أنها ظلت حركة قام بها من أعلى ضباط كان كل همهم «الدفاع عن وجودهم»: «وفي هذا الاجتماع قال جمال عبد الناصر: يجب أن نتكتل كضباط دفاعاً عن وجودنا حتى لا نساق الى حرب أخرى (كحرب فلسطين سنة ١٩٤٨) وندخل في لعبة السياسة»[١٤]، ولم يكن لمن تدعوهم الماركسية بـ «الجماهير» أي دور فيها، لم تكن لدى من قاموا بـ «الثورة» فكرة عن ذلك الشيء المسمى بـ«الاشتراكية» الا فيما بعد، وهم في الحكم: «لقد تحقق اعتناق الأفكار الاشتراكية من قبل القادة الثوريين، عندما كان هؤلاء يمسكون زمام الحكم، ومن هنا تظهر أولوية الحركة التي تقوم بها الدولة (الانقلاب من أعلى) على حركة الجماهير.. ويكفي أن نتذكر أن جهاز الدولة يخضع للقيادة السياسية التي تتولى تسيير الأمور، وأن كثيرين لا يزالون مصرين على الدفاع، علانية، عن الفرضية القائلة أن الدولة ينبغي عليها أن تكون في خدمة الجميع، دون تمييز طبقي. والواقع أن هذه الفرضية ليست سوى الفرضية الخاطئة التي تقول بحياد الدولة» (على ساحة تناقضات المصالح وما ينجم عن تلك التناقضات من صراع)[١٥].

وهو ما يعود بنا الى الحاكم قائماً بدور الأب كبير العائلة ويسيّر الأمور فيذيب كل التناقضات. وفي ظل هذا التصور الذي لقن للمصريين بالحاح، واستسلم له المصريون تجنباً لأذى الأجهزة وشر المخابرات، الغول الذي يمضغ اللحم ويسحق العظام، أمكن للنظام «الثوري» الذي أخذ مكان النظام الرجعي القديم

أن يعلن ملء الفم رفضه للديموقراطية البرلمانية (الغربية) والديموقراطية الشعبية (الشرقية) على حد سواء. لماذا؟ لأن «الديموقراطية الغربية اقترنت منذ نشأتها بالنظام الرأسمالي، وأصبحت بالتالي الوجه السياسي للرأسمالية، وفي ظلها سيطر الرأسماليون على أداة الحكم وتحكموا في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية، وتمكنوا بذلك من استصدار القوانين المختلفة التي تحافظ على السيطرة الطبقية، وبذا فإن الديموقراطية لا يمكن أن تتحقق في ظل النظام الرأسمالي.. (ولأن) المفهوم الماركسي التقليدي للديموقراطية الذي يقوم على ديكتاتورية البروليتاريا لا يتسق مع الواقع العملي في الدول الماركسية (بدليل) عدم تحقق ما قالت به الماركسية من ذبول الدولة مع تقدم النظام الاشتراكي. فالعكس هو الذي حدث، اذ ظهرت أداة الدولة الماركسية كأكثر ما تكون قوة بلا أي شيء يشير الى ذبولها، (ولهذا) يتعين أن تسير الديموقراطية السياسية جنباً الى جنب مع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية (التي اعتبرت مصر مثلها الناصع) كضمان لعدم الوقوع في براثن الديكتاتورية»[16].

وليس هناك ما هو أشد صفاقة وتبجحاً من ذلك: أن تسير الديموقراطية السياسية جنباً الى جنب مع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية كضمان لعدم الوقوع في براثن الديكتاتورية! وهذا الكلام يقال لشعب رازح تحت نير ديكتاتورية عسكرية شرسة وفجة من أبشع ما عرفه العالم الثالث في عصر ما بعد الاستعمار. لكنه كلام قاله من قالوه وسمعه من سمعوه وهم في تهاويم عالم الوهم الذي حولت اليه مصر وبات من الممكن فيه التحدث ملء الفم عن وجوب الحرص على الديموقراطية، والادعاء بأن «ثورة يوليو تعد نموذجاً مثالياً للربط بين الديموقراطية والاشتراكية»![17] بل وبات من الممكن لـ «الميثاق»، الذي وصفه السادات بأنه كان مجرد مناورة سياسية «الهدف منها امتصاص كل آثار الانفصال»[18]، أن يقنن لما هو ديموقراطية وما هو ليس بديموقراطية، ويتحدث عن «ديموقراطية الواجهات» ويطالب بـ «نوع جديد» من الديموقراطيات لم يعرفه الأقدمون ولا المحدثون ولم يوفق اليه نبوغ المعاصرين «لا يتحقق الا بـ «تذويب الفوارق الطبقية وضمان حرية التصويت (!)،» بل ويتحدث، بلا خجل أو تورع عن «جماعية القيادة وحرية النقد ووجوب ممارسة النقد الذاتي»![19] فالأقلام الشاطرة المرتزقة الدؤوبة كانت تتسلق صوب حذاء الزعيم باستماتة، مستخدمة في ذلك كل مفهوم تكون قد التقطته في الطريق أثناء مرور أصحابها بمكتبة «الشرق» التي كانت أرففها قد بدأت تكتظ بالكتب المترجمة المستوردة من موسكو. وفي عالم الوهم، ظل ذلك ممكناً، وظل بالوسع طرحه كما لو كان أولئك الناس يفكرون حقيقة، ويتوقون الى تلك الأشياء الخطرة التي من قبيل «جماعية القيادة» وحرية النقد، حقيقة، وكما لو كان هناك وجود حقيقة لذلك الشيء المسمى في الكتب الماركسية بـ «الجماهير(*)»، أو ذلك الشيء الذي لا ينقطع الكلام عنه باسمه القديم: الشعب. وبطبيعة الحال، لم يتوقف أحد من «المنظّرين» والملتزمين ليبحث عن ذلك الشعب، علّه يعثر له على أثر في الجحور حيث دفعه النظام وردمه بقدمه، ولم يفكر النظام في إخراجه منها إلا بعد أن تهشم رأسه اثر «النكسة»، فتحول ذلك الشيء الحبيس في جحوره الى «الشعب القائد»، و«الشعب المعلم».

وكان قد ظل بالوسع التحدث عن الشعب في غيبته وهو قابع في جحوره، والادعاء المتواصل بوجوده، انطلاقاً من وضع شبه ميتافيزيقي غريب أشبه بما كان توفيق الحكيم يلغو به في «عودة الروح» وهو يتحدث عن «الكل في واحد» (وهو مفهوم ربما بدا مؤثراً للغاية في غيبوبة رومانسية الفكر لكن الأرجح أن

(*) «وقال عبد الناصر لاكرم الحوراني في مناقشة بينهما: لا تحدثني عن الشعب، فانا اعرف كيف تتحرك الجماهير!
«(والحكاية) أنه عندما خرجت جماهير الشعب في فبراير/شباط ١٩٥٤ مؤيدة لمحمد نجيب بعد استقالته، في محاولة لاجبار مجلس قيادة الثورة على اعادته، تمكنت هيئة التحرير وبعض الضباط الموالين للمجلس قبل انقضاء أسابيع من خروج تلك المظاهرات من تحريك جانب آخر من الجماهير بمساعدة صاوي أحمد صاوي سكرتير اتحاد عمال النقل حتى وصل الأمر الى حد التظاهر والاضراب، الأمر الذي سهل لهم انتزاع محمد نجيب من موقعه والرجوع عن قرارات مارس المعروفة.
«هذا الحدث في ذاته، ورغم دور الجماهير في دعم وجود المجلس واستمراره، ترك تأثيراً مباشراً في جمال عبد الناصر، إذ أشعره بأنه يمكن التلاعب بالجماهير وانها امام القوات المسلحة يصبح دورها محدوداً.
«وقد قال جمال عبد الناصر لعدد كبير من أصدقائه ومنهم خالد محي الدين أن الخروج من ازمة مارس لم يكلفهم سوى بضعة آلاف من الجنيهات دفعت للمتظاهرين والمضربين».
(أحمد حمروش: «مجتمع جمال عبد الناصر»، ص، ص ١٢٥/١٢٦).

توفيق الحكيم التقطه بمهارة من قول الكساندر ديماس في روايته المشهورة «الفرسان الثلاثة»: «الكل للواحد، والواحد للكل»!).

(٥/١)ـ «الكل في واحد»

وكان ذلك الوضع شبه الميتافيزيقي هكذا: الأمة = الدولة. الحكومة هي الدولة. إذن الأمة (الشعب) هي الحكومة. الزعيم هو الدولة. إذن الزعيم = الشعب = الحكومة. وهذا، أن بدا لمن درس العلوم السياسية كهذيان المصاب بالحمى أو هيمان من امتلأ رأسه بضباب أزرق، هذيان فعلاً، لكنه ـ في الوقت ذاته ـ التقنين الثوري الاشتراكي التقدمي الذي لا هو غربي ولا هو شرقي بل «ديموقراطية الشعب العامل التي التزمتها ثورة يوليو». الكل في واحد. الكل في الزعيم. الزعيم هو الكل.

وانطلاقاً من ذلك، بات بالوسع، مثلاً، القول دون أن يطرف لأحد رمش: «ان نقل ملكية الصحف للشعب من أبرز مظاهر الديموقراطية». وبطبيعة الحال، لم تنقل ملكية الصحف الى الشعب، بل نقلت ـ بلا لف ولا دوران ـ الى الزعيم(*). بات الزعيم مالكها الحقيقي والمتصرف في ضمائر وأقلام المخلوقات التي تأكل عيشا فيها. وبات لكل من الزعيم، ولخليفته من بعده، «محتسب» على «أبعادية» الصحافة: هيكل في ظل عبد الناصر، وموسى صبري، في ظل السادات. وبطبيعة الحال، لم يرأس هذا ولا ذاك تحرير كل الصحف والمجلات في مصر، إلا أن ما كان هيكل يكتبه في الأهرام في عهد عبد الناصر، وما كان موسى صبري يكتبه في الأخبار في عهد السادات، ظل «الفنار» الذي استرشد بضوئه كل من أراد أن يغنم السلامة ويظل طليقاً ويأكل عيشاً في خدمة الشعب الذي انتقلت اليه ملكية الصحافة وسائر وسائط الاعلام. وفي مصارحاته لموسى صبري، يقول السادات ببساطة:

> «اتخذت قراراً باخراج ١٢٠ صحافياً وكاتباً ونقلتهم الى هيئة الاستعلامات لأنهم مصدر التشهير بحقيقة الاوضاع في البلد، وكانوا يتصلون بالمراسلين الاجانب (!) ويقدمون اليهم معلومات كاذبة، وهم من اليسار واليمين ومن اتباع هيكل. وهيكل، في ذلك الوقت، كما ذكرت لك، كان مؤمناً بأن الأوضاع قد انتهت، بدليل انه جاء لي وطلب مني أن أستمع الى آراء «مجلس الحكماء» اياه.. لكي يحل لي ذلك المجلس مشاكل البلد! كلام غريب. كما اني أخرجت أحمد بهاء الدين مع هذه المجموعة. وقيل لي وقتها أن له مكانة بين الصحافيين العرب، فقلت عرب عجم هذا شيء لا يهمني»[٢٠].

وبطبيعة الحال، لم يتجن الزعيم عندما قال «عرب عجم أنا لا يهمني». لأنه الشعب، ولأنه الحكومة، ولأنه الدولة، والشعب هو الذي يمتلك الصحافة، أليس كذلك؟ والسادات قد أكد باصرار أنه «مؤمن بحكم الشعب، أما حكم الصفوة، «الايليت»، فلا أعترف به»[٢١].

وقد كان السادات على حق فيما يخص «الصفوة الايليت»، لأنه لم تكن هناك صفوة. كل ما كان هنالك طغمة من المنتفعين، يقول السادات أن عبد الناصر شكا له من أنها «عصابة» وأنها «تحكم البلد»! إلا أنه لم يكن هناك «شعب» أيضاً. كان هناك «الزعيم» فقط.

ولقد كانت تلك، منذ البداية، مشكلة «الثورة»، ومصيبة مصر. وفيما يخص «الثورة»، تمثلت المشكلة في أن حركة عسكرية استولت على الحكم لصالح أفرادها من الضباط بلا عقيدة ولا فكر ولا تصور مسبق، تحولت الى نظام حكم، ما لبث ـ بحكم انقطاع الصلة بينه وبين أية جذور شعبية حقيقية ـ أن تحجر على شكل نظام فاشي عسكري. وفي فترة رئاسة عبد الناصر، اتخذ الزعيم ـ ووحدانيته مطلب جوهري في أي نظام فاشي ـ صورة البطل. أما في فترة رئاسة السادات، فاتخذ صورة الأب، كبير العائلة.

وأوجه التطابق بين النظام الذي تحجرت فيه «الثورة» التي قامت بها حركة الضباط الأحرار، وبين النظام الفاشي تجعل من «الثورة» والنظام الفاشي شبه نسختين من رسم هندسي واحد.

يمكن تركيز الخصائص الاساسية للنظم الفاشية فيما يلي:

أولاً: الحكم الفردي المطلق الذي يمارسه «الزعيم».

(*) «كان اهتمام جمال عبد الناصر بالسيطرة على أجهزة الاعلام والصحافة أمراً ملحوظاً، بل إن تعييناته في مجال الصحافة كانت تعتبر (مؤشراً) للتنبؤ بحركته السياسية مستقبلاً».

(أحمد حمروش: «مجتمع جمال عبد الناصر»، ص ١٣٣).

ثانياً: الادعاء بأن الزعيم دائماً على حق. وقد كان أهم شعار رفعته الحركة الفاشية الايطالية شعاراً ادّعى أن (Mussolini ha sempre ragione) «موسوليني دائماً على صواب».

ثالثاً: الادعاء بإمكان دمج كل المصالح والقضاء على ما بينها من تناقضات مولدة للصراعات عن طريق الانصياع لما يمليه الزعيم، والايمان به، والعمل بمقتضاه. وكان الشعار الذي رفعته الفاشية في ذلك الخصوص شعاراً دعا الايطاليين جميعاً، على اختلاف طبقاتهم وتباين مصالحهم، الى «الايمان، والطاعة، والنضال».

رابعاً: تحويل العدوان من جانب المحكومين الى أهداف داخلية وأهداف خارجية.

خامساً: اعطاء وهم مشاركة الشعب في السلطة، في الوقت الذي يستبعد فيه الشعب تماماً من العملية السياسية اللهم الا في دوره كقطيع «الشارع السياسي» الذي تحركه وفقاً لمراميها السلطة الحاكمة.

(٦/١)ـ ملامح التطابق مع الفاشية

«في مبدأ الأمر، كانت الفاشية تفاخر بأنها «حركة لا عقيدة». وقد أكد موسوليني أن «الفعل هو المهم، أهمية تعلو على كل ما عداها، حتى وان أدى الى ارتكاب أخطاء، وأن التنظير أو الهدف من وراء العمل غير ذي موضوع»! فالمعركة هي الأهم وهي ما له قيمة، بصرف النظر حتى عن القضية التي تشن المعركة من أجلها. وكان شعاره الأساسي للايطاليين «آمنوا، أطيعوا، ناضلوا» الشعار الأهم المكرس في المادة الرابعة من دستور الحزب الفاشي. غير أن الايمان الذي تحدث عنه لم يكن الايمان بعقيدة أو بمبدأ، بل الايمان بشخص، هو الزعيم.

«وقد كان نجاح الفاشية في ايطاليا خلال السنوات من ١٩١٩ الى ١٩٢٢، راجعاً الى الفراغ الذي خلفه في الساحة السياسية الايطالية فشل الأحزاب الأخرى، أكثر مما كان ناشئاً عن أي ميزة أو جدارة أو منطق امتاز بها الحزب الفاشي على غيره من أحزاب. ومن هنا، لم يكن الفاشيون بحاجة الى فكر أو عقيدة أو مذهب، بل ويمكن القول في الواقع أن افتقار الفاشيين الى أية «فلسفة» كان مما ساعدهم على النجاح، من حيث أن افتقارهم ذاك الى المبادىء والمواقف المحددة انقذهم من اثارة حفيظة أو مخاوف أحد. ولقد كانت حياة بنيتو موسوليني في الواقع سلسلة من المواقف السلبية، ضد الدولة، وضد الاشتراكيين، وفيما يخص الحرب الليبية، وفيما يخص القانون والنظام، وفيما يخص حوادث الشغب، والبرلمان، والليبرالية، ومعاهدة فرساي، وعصبة الأمم، والبلشفية، والديموقراطية. وعندما طلب منه أن يضع في مكان تلك المواقف السلبية شيئاً ايجابياً، لجأ الى المراوغة ووقع في التناقض، لأنه لم تكن في رأسه أية معتقدات جادة تخصه نابعة من تفكيره، فوق أن أي تصريح ايجابي محدد يصدر عنه كان حرياً بأن يغضب حليفاً ممكناً ما قد يحتاجه في وقت ما. وبهذه الطريقة، وصل موسوليني الى الحكم دون أن تكون لدى أحد أية فكرة واضحة عما يمثله. والواقع انه ان كان مفكر ليبرالي كبير كبنيديتو كروتشي وجد بوسعه أن يقتنع بأن الفاشية، نظراً لأنها مفرغة من أي محتوى فكري، كانت لا ضر فيها، فإن ذلك الافتقار إلى الفكر والعقيدة كان عاملاً قوياً أدى إلى تحييد ما كان يمكن للفاشية أن تصطدم به من معارضة قوية.

«الا ان موسوليني تمكن، من تلك البداية غير الواعدة، من ان يناور بمهارة بحيث وصل خلال بضع سنوات الى الوضع الذي مكنه من أن يدعي أن الايطاليين كانوا قد أعطوا العالم من خلاله، لأول مرة في تاريخهم الحديث عقيدة، وفلسفة، وأسلوباً جديداً للحياة. وقد توصل الى ذلك بترقيع خليط من نتف وأشتات جمعها من هنا وهناك، من أفكار الأصدقاء وأفكار الخصوم على السواء. وكان قد تعلم النظرية والممارسة الثورية من الاشتراكيين، بينما أخذ من القوميين، حرفياً، سياسته الخارجية، ومن الليبراليين استمد مصطلحاته شبه الفلسفية، كما اكتشف مما كانت تفعله احزاب شمولية في بلدان أخرى كيف يمكن استخدام الدين (الكاثوليكية في حالة ايطاليا) كركيزة ترسخ دعائم دولة شمولية تقوم على النظام الصارم والطاعة العمياء.

«ولم يكد ذلك الخليط المتنافر يتراكم ويتكتل لدى موسوليني حتى أخذ الزعيم، قبل أن يتماسك خليطه ويتخذ شكلاً محدداً، في الاضافة اليه بتصريحات وأقوال عديمة المعنى من قبيل الكلام المزدوج الذي

تعني اللفظة من ألفاظه الشيء ونقيضه والقضية وضدها. ولحظتها، بدأ الزعيم يتحول عن كون الفاشية حركة لا عقيدة، الى الادعاء بأنها، في حقيقة الأمر، عقيدة، بقدر ما هي حركة.. وقد كان سنده الأكبر ميل الناس الى سرعة التصديق وسرعة النسيان. وبالاعتماد على ذلك، أمكنه أن يقول عن بريطانيا أنها بلد صديق، وفي اللحظة نفسها يصف نفسه بأنه ألد عدو لها، وأمكنه أن يدعي لنفسه صفة النصير المنزه عن الهوى لعصبة الأمم، وفي نفس الوقت يقوم بدور العدو المدمر لها، وعلى الحالين يفاخر بالشيء ونقيضه. ولنصغ الى بعض تعاليمه:

«اننا نمثل مبدأ جديداً تمام الجدّة في العالم. فنحن (الفاشيين) نمثل النقيض الخالص المصفى النهائي والقاطع للديوقراطية، والبلوتوقراطية (حكم القلة الثرية)».

«ان الفاشية انقى وأخلص أشكال الديموقراطية».

«ان الروح الفاشية هي الارادة، لا العقل، ولذا فإن المثقفين الفاشيين لا يجب أن يكونوا عقلانيين، بل فاشيين فحسب».

«ان سلطان الدولة وحرية الفرد المحكوم متكاملان ولا انفصام بينهما»[٣٢].

(ومن هذا الخليط من «التعاليم» والأفكار المستعارة من كل حدب وصوب) أمكن في النهاية «الادعاء بجسارة أن الفاشية لديها عقيدة وفلسفة، وأن العقيدة والفلسفة تجسدا في مفهوم «الدولة الأخلاقية» التي تصنع لنفسها نسق الأخلاقيات الخاص بها والتي لا تدين بالولاء لأي شيء سوى ذاتها».

ولنقارن الآن هذه الملامح المميزة للفاشية في صورتها الأصلية التي تفرعت عنها النازية وغيرها من النظم الشمولية في أوروبا من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٤٥، بالكثير الجوهري من ملامح «الثورة» التي قامت بها حركة الضباط الأحرار وتمخضت عن النظام الذي حكم مصر منذ يوليو ١٩٥٢.

(١/٦/١ أ)ـ حركة لا عقيدة

قال جمال عبد الناصر، في مناقشات اللجنة التحضيرية، يوم ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١:

«لم يكن مطلوباً مني في يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ أن اطلع ومعي كتاب مطبوع واقول أن هذا الكتاب هو نظرية. مستحيل! كان يقدر ينزل مع سيدنا جبريل كتاب مطبوع ومجلد ويقول هذه هي النظرية، هذا هو القرآن. ابتدأ الاسلام بأشهد ان لا اله الا الله وأن سيدنا محمداً رسول الله. الإسلام ابتدأ بهذا. جملتان. لم يبدأ بكل ما هو موجود في القرآن»[٣٣].

«كتاب فلسفة الثورة»، اذا جاز لنا أن نعتبر ما فيه فلسفة، يشخص حالة المجتمع بكلمات عبد الناصر: «اننا نعيش في مجتمع لم يتبلور بعد، ومازال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق».

«ثم يتساءل: واذن ما هو الطريق؟ وما هو دورنا على هذا الطريق؟ أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية. وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط، لا يزيد ولا ينقص. الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة الأجل».

«لكن الحراس أصبحوا حكاماً، والأيديولوجية غائبة. و «فلسفة الثورة» ليست أكثر من خواطر شاب وطني يحمله الأمل الى آفاق محلية وعربية، ولكنه لا يقدم دليلاً للعمل أو نظرية للتجمع. الكتاب يتحدث عن دوائر عربية وافريقية واسلامية كمجال لاهتمام مصر، ولكن ولا كلمة عن القومية العربية كتأصيل للفكرة، ولا كلمة أيضاً عن الاشتراكية»[٣٤]. فخواطر «القومية العربية» و«الاشتراكية»، التقطت فيما بعد على الطريق. وسوس بها مرتزق ما من مرتزقة «الفكر» طمعاً في الرضا والنعم. قال للزعيم يا زعيم هناك أشياء مفيدة يمكن استخدامها. هناك شيء اسمه القومية العربية. هناك شيء اسمه الاشتراكية. وكل الأشياء كانت التقاطاً، خطفاً هكذا، على الطريق. الاصلاح الزراعي كان التقاطاً من كفاح محمد خطاب ومشروعه الذي قدمه الى مجلس الشيوخ في العهد الملكي، وتأميم القناة كانت فكرته قد طرحها من قبل «الثورة» مصريون كثيرون، كفتحي رضوان(*) الذي يذكّر في كتابه «٧٢ شهراً مع عبد الناصر» بأنه دعا الى

(*) «فكرة تأميم قناة السويس لم تكن طارئة، ولم تكن رد فعل فورياً، وانما كانت فكرة تعيش في رأس جمال عبد الناصر امتداداً لنداءات رفعها مصريون آخرون من قبل، وتعبيراً عن مشاعر مكبوتة في نفوس المصريين منذ عشرات السنين. فبرنامج الحزب الشيوعي المصري كان يدعو صراحة الى تأميم قناة السويس. واحمد حسين، رئيس الحزب الاشتراكي بدأ حملة مطالباً =

تأميم القناة من قبل «الثورة»: «ونشرت في صحيفة «اللواء الجديد» عنواناً بعرض الصفحة عن «تأليف لجنة وطنية لدراسة تأميم قناة السويس»، ويقول أنه ذكر لعبد الناصر «لقد أصدرنا كتيباً بعنوان «أضواء على قناة السويس» انتقدنا فيه بشدة ما تروجه دوائر الغرب من أن مساهمة مصر في حفر واعداد وتنفيذ مشروع قناة السويس كان بالأيدي العاملة الرخيصة فقط، وأثبتنا أنه كان في أوراق وملفات حكومة مصر دراسة كاملة من الناحيتين الهندسية والطبوغرافية لمشروع حفر قناة السويس وضعت في عهد محمد علي، وساهم فيها المهندسون والمساحون المصريون مساهمة علمية ذات شأن»، وأن عبد الناصر «سرح بخاطره، وقال «وأين هذه الدراسة»؟ فأجبته «عندنا هنا في مصر، وقد عرضناها للبيع وراجت كثيراً» فقال «حسنا، ارسل لي نسخة منها فقد نحتاج اليها في المستقبل»..»[٢٥].

فمنذ البداية، «كانت الأيديولوجية غائبة، وكانت الحيرة طابع التصرفات، والتجربة أساس الحركة»[٢٦]. ومنذ البداية «كان الجيش في خدمة نفسه، ليثبت سلطته ويؤكد دوره.. وكانت حركته تمثل تقدماً الى الأمام، ولكن في خط متعرج غير مستقيم، يميل أحياناً الى اليمين وأحياناً الى اليسار فغياب الأيديولوجية كان يخفي الطريق، ويجعل من التجريب السبيل الوحيد لمجابهة الأمور. الحيرة كانت تتجسد كثيراً أمام المشاكل، والاختيار كان يبدو صعباً. والقوة السياسية الوحيدة المتوافرة كانت قوة العسكريين. والمجتمع الطيّع في يد الزعيم لم يتشكل سياسياً أو اقتصادياً بطريقة مستقرة ثابتة. ويصدق خلال هذه المرحلة قول ابن خلدون: «ثمة بلدان لا يعرف القلق منها سبيلاً الى قلب السلطان لندرة الثورات فيها. ففي مصر، مثلاً، لا تجد غير السيد المطاع، والرعية المطيعة». والسيد المطاع، الزعيم، قد سمح بزحف العسكريين الى مراكز السلطة تاركاً الرعية المطيعة بلا تنظيمات حية تطلق طاقاتها وتعبر عن ارادتها»[٢٧].

فباختصار، كانت «ثورة يوليو» حركة عسكرية بلا فكر ولا عقيدة ولا توجه سياسي واقتصادي محدد رغم الوعي بوجوب تحقيق «الحرية السياسية» بمعنى التحرر من الاحتلال الأجنبي. و«الحرية الاقتصادية»، بمعنى التخلص من السطوة الاقتصادية للطبقات التي كانت تدير المجتمع قبل نجاح الحركة في انتزاع السلطة السياسية منها.

«ولقد كانت الفرصة متاحة وكاملة أمام جمال عبد الناصر لاختيار الطريق الذي يمضي فيه المجتمع (بعد الاستيلاء على السلطة، وانتهاء الاحتلال، وبعد التحييد والعزل والابعاد للطبقات والفئات التي كانت مسيطرة على المجتمع في العهد الملكي) وسلوك الأسلوب الذي تستقر عليه القيم الجديدة، وتنمية الأفكار والأيديولوجية التي يقتنع بها. كان ممكناً لزعامة عبد الناصر أن تحقق كل ذلك، لو كانت هناك أيديولوجية واعية مدركة لحركة التاريخ، مؤمنة بالتفاعل العلمي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولو كان هناك تنظيم سياسي»[٢٨].

(٦/١/ب) ـ الزعيم يختار خليفته

لم ينقض وقت طويل على وصول حركة الضباط الأحرار الى الحكم حتى بدأ اتجاه وحدانية الزعيم يتضح في التخلص من كل من اعتبر وجوده تهديداً لتلك الوحدانية. وكان أول ضحايا ذلك الاتجاه ـ كما هو معروف ـ محمد نجيب(*).

= بتأميم قناة السويس فوراً أثناء حركة الكفاح المسلح في القناة، وخطب منادياً بذلك، وكتبت مجلة «الاشتراكية» داعية الى ذلك في الكثير من أعدادها، كما نشرت الدعوة في كتاب فتحي رضوان «الأرض الطيبة». وكان محور تفكير الدكتور مصطفى الحفناوي وكتاباته في مجلته الدعوة الى تأميم قناة السويس. وقد أكد جمال عبد الناصر نفسه ذلك فيما بعد بتصريح لمجلة «لوك» الأميركية يوم ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٥٧، قال فيه «لقد كنا ندرس مسألة تأميم القناة، لكننا لم نكن قد وصلنا الى قرار، فجعلتمونا انتم نستقر على قرار».

(أحمد حمروش: «مجتمع جمال عبد الناصر»، ص ٩٠).

(*) وتكاد مأساة محمد نجيب مع حركة الضباط الأحرار تتطابق، في أحداثها ومسبباتها الحقيقية المتعلقة بتأمين وحدانية الزعيم، بل وعواقبها بالنسبة لمحمد نجيب ذاته، مع محنة القائد العسكري الألماني اريك لودندورف، الذي تعاون مع النازيين واستخدمه هتلر ببراعة في مرحلة الوصول الى السلطة، ثم تخلص منه كمنافس بإرغامه على التقاعد والانسحاب، لا من الحياة السياسية فحسب، بل ومن الخدمة العسكرية. (ارجع في ذلك إلى: Alan Bullock: «Hitler - A Study in Tyranny», pp. 122 - 128).

وقد استخدمت في التخلص من محمد نجيب ـ الذي كان قد بدأ يكتسب شعبية هددت مشروع وحدانية الزعيم ـ تكتيكات الشارع التي استخدمها الفاشيون الايطاليون والنازيون الألمان بكفاءة وفعالية، فنظمت الاضرابات والمظاهرات الممولة من «مجلس قيادة الثورة» والتي قادها «عملاء محرّضون» (Agents Provocateurs) من ضباط المخابرات كما حدث في المظاهرة التي اعتدت على مجلس الدولة ومزقت قراراته وضربت بالنعال كبار رجال القانون في مصر كالدكتور السنهوري. وقد تكون «الثورة» تمكنت من استخدام تلك التكتيكات دون أن تنزلق الى الولغ في الدماء، وهو ما يحسب لجمال عبد الناصر بالذات الذي عارض ـ بقدر كبير من الحكمة وبعد النظر ـ الاتجاه الدموي لدى زملائه حتى من قبل نجاح الحركة* ، إلا أن ذلك التعفف لا ينفي التماثل الواضح بين استخدام «الجماهير» غوغائياً لتحقيق مرامي النظام لدى الفاشيين والنازيين وفي حالة «ثورة» يوليو.

وربما لم يكن الطموح الى الزعامة والوحدانية قد راود عبد الناصر في مبدأ الأمر. وربما كان تصوره لدور الحركة أنها ستخلص مصر من عفن العهد الملكي، فتقوم بدور وطني ثم تنسحب أو لا تنسحب. الا أنه ما من شك في أن السلطة مفسدة، ولا شك أيضاً في أن السلطة المطلقة أفسدت دائماً، على مر عصور التاريخ، كل من حازها ـ حتى وان كان ملاكاً ـ فساداً مطلقاً.

والشاهد، على أية حال، أن عبد الناصر بعد أن ذاق طعم السلطة بات غيوراً عليها:

«حدث ونحن نتناقش في أحد اجتماعات المؤتمر المشترك الذي كان يضم الوزراء المدنيين والوزراء العسكريين، أن قلت عبارة لا أذكرها الآن بالضبط، لكني اذكر اني استخدمت فيها كلمة «لواء»، وكان ما قلته أن كل حركة تحتاج الى وعاء يضم أفكارها ويحتوى رجالها ولا بد لها من «لواء» يرمز اليها ويشير عليها، فتحفز عبد الناصر وسأل «لواء؟... (ذلك اللواء؟)» فقلت أني لم أعن احد لواءات الجيش (وكان عبد الناصر في رتبة بكباشي) إنما قصدت بلفظة «لواء» العلم، الراية، الرمز، فقال، وقد استراح «آه. مفهوم»!»[19].

ورويداً، بدأت الغيرة على السلطة تتحول الى غيرة من الزملاء:

«لم تكن العلاقة بين عبد الناصر وزميله عبد اللطيف البغدادي حسنة معظم الوقت. (ومما يكشف عن خلفية ذلك) اني أعددت يوماً الخطاب السنوي الذي يلقى في مساء يوم ٢٢ يوليو/تموز من كل عام، وقد جرت العادة في اعداده أن ينبني على سرد الأحداث الكبرى التي وقعت في العام المنصرم. ولما كان انشاء كورنيش النيل من أكبر الأحداث التي شهدها العام الأسبق، فقد ذكرته في الخطاب، ووصفته بأنه «نافذة عريضة تطل منها القاهرة على النيل»، فأمسك عبد الناصر بالقلم وكاد يشطب تلك الجملة. فسألته «لماذا تود أن تشطب هذا الكلام»؟ فقال «لقد سئم الناس الحديث عن الكورنيش بعد أن أسرفت الصحافة في الكلام عنه وفي التحدث عن «عصا البغدادي السحرية» و«مشروعات البغدادي».. «فقلت «وهذا سبب أدعى للابقاء على هذه الجملة. إذ ما دام الناس تكلمت عنه كثيراً، فهي تنتظر أن تقرأ أو تسمع عنه في الخطاب السنوي، ولو جملة. فإذا خلا الخطاب من مثل هذه الجملة، كان التفسير الوحيد لذلك انك غير راض عن المشروع أو عن القائم به».

«ولم أرد أن أقول المعنى الذي عنيته بالضبط، وهو ان الاضراب عن الاشارة الى المشروع يمكن أن يفسر بأنه نوع من الغيرة منه، ومن نجاحه ومن صاحبه. لكن عبد الناصر فطن الى ذلك المعنى دون أن أقوله، فبقي ممسكاً بالقلم فترة، ثم قال «وهو كذلك. لندعها. ولو اني غير مرتاح لها»!.. وبعد ذلك قال لي «هل تصدق ان بغدادي كان مقاطعني وبعيداً عن تنظيمنا الى ما قبل الثورة بستة أشهر فقط، وأنه كان يقول دائماً انه اسبق في الحركة لأنه أسس، من قبل، تنظيماً سابقاً على تنظيم الضباط الاحرار»؟»[20].

بدأ عبد الناصر، بعد الاستقرار في السلطة، يشعر بأنه «قائد الثورة وزعيمها». بدأ يتذوق طعم السلطة، وتتراءى لعينيه الآفاق التي لا تحد لما يمكن أن تنطوي عليه حيازة تلك السلطة بلا شريك أو منافس. وبدأت الأزمات والمشاحنات تنبجس من ذلك الشعور وما أوقده من طموح، وكانت:

(*) «لقد حاولوا مثلاً توريط عبد الناصر واقترحوا القيام بعمليات اغتيال (قبل القيام بالحركة)، وانتظر عبد الناصر عودتي من الاجازة، وسألني رأيي.. وكنا قد تناقشنا في احدى المرات: هل تسبق الثورة عمليات تسخين أم لا؟ وقلت له رأيي. وكان رأيي عدم القيام بأيّ عمليات قبل الثورة والتركيز كله يكون على (انجاح) الثورة.. (وعندما سألني رأيي عن الاغتيالات)، وكان الموضوع محل خلاف (بينه وبين زملائه)، قلت له: يا جمال! الجهد الذي يبذل في عملية الاغتيالات مثل الجهد الذي يبذل في (القيام) بالثورة. اذن نأخذ الأصح. ثم، ما هي القيمة لو نجحت الاغتيالات أو فشلت»؟.

(مصارحات السادات لموسى صبري في كتاب «**السادات ـ الحقيقة والاسطورة**»، ص ٢٧٨).

«الأزمات لا تكاد الواحدة منها تنتهي إلا لتبدأ غيرها، وكانت تدور كلها حول جذب وشد مع واحد أو آخر من أقرب الناس إليه. ولقد كانت أول أزمة من ذلك القبيل أزمة الرئيس محمد نجيب. وقد حث قبل أن تتفجر تلك الأزمة لتصبح زلزالاً هدد الثورة من اساسها اني كنت جالساً بجوار عبد الناصر في نادي السيارات بعد تناول العشاء في الحفل الذي أقيم على شرف الرئيس السوري شكري القوتلي. وكان الرئيس نجيب يجلس في الطرف الآخر من الدائرة التي انتشر فيها الضيوف والمضيفون، فرأيت عبد الناصر ينظر صوب محمد نجيب طويلاً، ثم سمعته قائلاً «لم اعد اطيق النظر إلى وجه مطره! ولم أكن أعرف أن المقصود باسم مطر كان الرئيس محمد نجيب، فسألته «ومن يكون مطر»؟ فضحك عبد الناصر ضحكة خالية من البهجة، وقال «أذن أنت لا تعرف؟ انه نجيب. بقدر ما كنت احبه واثق فيه أصبحت لا أطيق مجرد النظر اليه»!(٣١).

بدأ الاتجاه الى وحدانية الزعيم يتبلور في ذهن عبد الناصر ويتحدد في تصرفاته منذ مـا قبل ١٩٥٤. ثم تضافر نجاح ضربة تأميم قناة السويس وفشل مؤامرة العدوان الثلاثي ضد مصر سنـة ١٩٥٦ على: (١) تغيير صورة الحركة من انقلاب عسكري الى «ثورة»، و(٢) اكساب عبد الناصر شعبية ضخمة، لا في مصر وحدها، بل وفي الوطن العربي كله، و(٣) ترسيخ قبضة العسكريين على السلطة.

ولعب النظام تلك الورقة الرابحة بمهارة، وفي الوقت ذاته، بالأسلوب التقليدي للنظم الفاشية. فـأجرى «استفتاء» كان جمال عبد الناصر المرشح الوحيد فيه لـرئاسـة الجمهوريـة، وفاز فيـه «الزعيم» بـالنسبة التقليدية من الأصوات: ٩٩,٩٪، يوم ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٥٦. وانتهت بذلك المرحلة الانتقالية لـ «ثورة يوليو».

«وكانت مواقف أعضـاء مجلس قيادة الثـورة، بعد انتهـاء المرحلـة الانتقاليـة في ٢٣ يوليـو/تموز ١٩٥٦، متباينة... وكان قد حدث تجمع داخل مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٥ من ضباط الطيران الثـلاثة فيـه، جمال سالم، وعبد اللطيف البغدادي، وحسن ابراهيم، وانضم إليهم صـلاح سالم، وقـرروا ـ حسبما يـرويه حسن ابـراهيم ـ عدم الاشتـراك في الحكم بعد انتهـاء المرحلـة الانتقاليـة، وإلا يستقيلوا قبـل انتهائهـا. وكـانـوا يستهدفون بفكرة الاستقالة الجماعية تنبيه الجماهير لانفراد جمال عبد الناصر بالسلطة، ممـا مثّل في نظـرهم بعثاً لحكم الفرد. غير أن ذلك الترتيب لم ينفذ بسبب استقالة صـلاح سالم قبـل الموعـد المتفق عليه، وبسبب اعتقاد البغدادي (الذي احتوى فيمـا بدا) أنـه كان سيقـدر من موقعـه كرئيس لمجلس الأمـة ـ حسب ما تم اتفاقهم عليه ـ على خلق روح وحياة ديموقراطية.. وهكذا طـويت صفحة مجلس قيـادة الثورة، وطـويت معها أيضاً صفحة الفرصة المتاحة للمناقشة المحدودة في مركز إصدار القـرار، وانتهت بنهايتـه إمكانيـة مراجعـة المواقف من وجهات نظر مختلفة، وتحول الأمر من سلطة المجلس الى سلطة الفرد»(٣٢).

وكان لذلك التطور أثره الواضح في:

(١) ترسيخ وحدانية الزعيم، على النمط الفاشي التقليدي الذي ينفرد الزعيم فيه بالرأي وصنع القرار، فلا يستبعد من الوجود السياسي الشعب المحكوم وحده، بل وكل من عدا الزعيم، حتى أكبر المعاونين له والموكلين بتسيير شؤون الحكم. وقد اتضح ذلك في استبعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة، وفي التبعية الكاملة للزعيم وخلق فجوة واسعة بين مركز السلطة المتمثل في جمال عبد الناصر، الزعيم، وبين (أكبر المسؤولين) كالوزراء.

«وقد كان بعض أولئك الوزراء أبعد ما يكونون عن السياسية، ولم يكن وصولهم إلى مناصب المسؤولية الوزارية عن طريق النضال السياسي بل عن طريق الاختيار الشخصي لهم (من قبل الزعيم) وبذا اصبحت تبعيتهم كاملة لشخص الزعيم وخاصة في غيبة التنظيم السياسي الفعال»(٣٣).

(٢) جنوح الزعيم، تأميناً لاستمرار وضعه المهيمن، إلى انتقاء من يضعهم في «المناصب العليا»، كمنصب نائب الرئيس، مثلاً، من العناصر التي يرى أنها لا يمكن أن تشكل منافسة له أو تحدياً لزعامته. وهو ما يقودنا إلى اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائباً له. ويفسر السادات الأمر تفسيراً ربما كان مختلطاً عن عمد، فيقول:

«وقيل لي أن عبد الناصر ـ وقد كان من المتأثرين بعلم الأرواح ـ سمع في احدى جلسات تحضير الأرواح أن الذي سيخلفه هو أنور السادات. وربما اقتنع بذلك، واقتنع ايضاً بأني لن اخلفه إلا بانقلاب (!)»(٣٤).

والسادات، بذلك القول، يسيء إلى نفسه في الواقع، وربما لم يفطن إلى ذلك، ولم ينبهه أو ينتبه اليه موسى صبري. فقوله أن «عبد الناصر اقتنع بأنه لن يخلفه، عندما قالت له الأرواح أنه سيخلفه، إلا بانقلاب» معناه الوحيد أن عبد الناصر كان لا يتصور ـ من معرفته بشخصية السادات ومدى قدراته ـ أن يخلفه

السادات، فيصبح رئيساً لجمهورية مصر بعمل ارادي من جانب عبد الناصر، وأن الطريقة الوحيدة التي يمكن للسادات بها أن يخلفه هي أن يقوم بانقلاب. ويواصل السادات كلامه لموسى صبري، دون أن يفطن إلى هذه المعاني، فيقول:

«ولعل ذلك أثر فيه من ناحية تأخير تعييني نائباً لرئيس الجمهورية إلى ما قبل وفاته بسبعة أشهر فقط، وفي هذه الأشهر السبعة الأخيرة لم نكن نفترق ليل نهار»[٣٥].

ومما يقوله موسى صبري بعد ذلك الكلام عن الأرواح والاستيلاء على الخلافة بانقلاب، يتبيّن مما بين السطور أن عبد الناصر كان يعامل السادات باستخفاف ولا يأخذه مأخذاً جدياً، فهو يقول أن السادات «كان يحب عبد الناصر (لأنه) كان يرى فيه قائداً فذاً، رغم علمه بعيوبه الشخصية وأهمها الشك (فيمن حوله) و«الدوران حول الذات» (التألّه)» ولم يفض موسى صبري في وصف تلك العيوب، لكنه يتضح من قوله أن السادات «لم يكن يأخذ من تلك العيوب ما يجعله يشعر بكراهية أو حقد تجاه عبد الناصر حتى لو أساء معاملته»[٣٦] ان المعاملة التي تمخضت عنها عيوب عبد الناصر كانت من القسوة والامعان في الاساءة بحيث كان من الممكن أن يشعر السادات من جرائها بالكراهية والحقد تجاه عبد الناصر، لولا أن السادات، فيما يقوله موسى صبري «كان يرى زعامة عبد الناصر أشمل وأكبر وأقوى»، وأنه كان «شخصاً عاطفياً في أعماقه الانسانية، وكان لا يميل أبداً الى الايذاء (!)»[٣٧] وأنه «كان يتمتع بميزة الصبر الطويل والاحتمال والقدرة على التحكم في أعصابه، بدليل أنه أمضى هذا الوقت الطويل مع عبد الناصر في قمة أزمات الصراعات»[٣٨].

وربما كانت الأرواح هي التي وجهت تفكير عبد الناصر الى اختيار أنور السادات نائباً للرئيس، وتركه في ذلك المنصب بينما الرئيس يقترب من الموت، مما كان يستتبع أن يصبح نائب الرئيس رئيساً. لكن الذي لا شك فيه أن عبد الناصر، خلال تلك الأشهر الأخيرة من حياته، كان في أضعف حالاته، صحياً وسياسياً، وكان «الروس»، حسب ما يقول السادات، «يعرفون حقيقة حالته الصحية، وكانوا يعدون لمن يخلفه، علي صبري. ولذلك فإنني أعتقد أن الروس، وهم يعلمون بمرض عبد الناصر، كانوا مخططين لمن يخلف عبد الناصر. وطبعاً أنا لا أرضيهم»[٣٩]. ويقول السادات أن علي صبري، وسامي شرف، وشعراوي جمعة، علموا من الروس بخطورة مرض عبد الناصر، وان «الهجوم بدأ على عبد الناصر في بعض اجتماعات الاتحاد الاشتراكي وهو مريض، وكأنهم يعدون العدة لمن يخلفه»[٤٠].

وكان مرض عبد الناصر قد أصبح خطيراً ومنذراً بقرب نهايته في سبتمبر/أيلول ١٩٦٩. ويبدو أن المناورات كانت قد بدأت في قمة النظام للفوز بزعامة العزبة من بعده. ومما يرويه الجميع عن عبد الناصر أنه لم يكن ممن يستسلمون بسهولة، حتى للمرض. فالسادات يحكي أنه، بعد الأزمة القلبية الخطيرة، والآلام المبرحة التي كان يعانيها «كان يتحدى «نفسه» (وربما كان يتحدى من حوله ممن شعر بأنهم ينتظرون موته) ويذهب الى الاجتماعات العامة للخطابة. وكان يسير بصعوبة، وكان يشعر بالآلام. لكنه بمجرد أن يبدأ خطابه وتلتحم مشاعره مع الجماهير (يتوهج شعوره بالزعامة) ينسى كل شيء، ويخطب وكأنه معافى مائة بالمائة»[٤١].

ويقول السادات ما معناه أن عبد الناصر كان قد بدأ يشعر بما دار حوله من تهافت على الزعامة، وأنه عني بأن يعطي اشارات واضحة لمن كانوا حوله بأنه لم يكن ينوي أن يذهب ويترك مصر لهم: «وفوجئت به يوماً في استراحة المعمورة يمشي بخطوة الأوزة المشهورة، وكان سعيداً بذلك، وبدأ يمارس رياضة التنس ٤٥ دقيقة يومياً بعد حالة العجز الكامل (التي كان فيها قبل الاستشفاء في الاتحاد السوفياتي).. لكن هذا أثر على القلب»[٤٢]. ولم يعن السادات بأن يفسر المعنى الذي أراد عبد الناصر الايحاء به عندما اختار أن يبين لمن حوله أنه كان قد عاد سليماً معافى بأن أخذ يمشي «بخطوة الأوزة المشهورة»، مع ما في ذلك من ايماءة نازية واضحة. هل كان يريد القول أن الزعيم قد عاد، وعاد ليبقى؟ وعاد ليبطش؟

وفي سياق مثل هذه الرؤية لحالة الزعيم النفسية وهو يعاني المرض، ويستبصر النهاية، ويشعر بأن من حوله كانوا قد بدأوا يتقاتلون على الزعامة، ليس من غير المنطقي الافتراض أن اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائباً للرئيس قبيل وفاته بسبعة أشهر، كان اجراء أمنياً بالقدر الأكبر، اطمئناناً منه الى خصال

السادات التي جعلته مطمئناً الى أن هذا الأخير كان سيصبر وينتظر قضاء الله فلا يحاول ازاحته، وهو حي، بالقوة. وربما كان في ذلك الاختيار أيضاً قصد انتقامي لدى الزعيم تجاه الطامعين في خلافته من زملائه القدامى، تمثل في اختيار السادات، الدخيل، «وجحا» كما كان يسميه، نائباً للرئيس بدلاً من أي منهم. وإن كان ذلك القصد الانتقامي قد راود عبد الناصر وكان من عوامل اختياره للسادات، فقد تحقق، لأن السادات نكل بعد موت عبد الناصر بكل أولئك الزملاء القدامى. فمنذ اللحظة الأولى لرحيل الزعيم، كان من المحتم أن ينشب الصراع، وأن ينكل الأشد شراسة وإصراراً والأقدر على التآمر، بكل الباقين، ويربح الجولة. وهذا، في الواقع، ما قاله السادات: «بعد موت عبد الناصر.. كنت أدرك أن هناك صراعاً مقبلاً. وكان يهمني أن أصل الى كل تفاصيل الموقف حتى أكون مستعداً للصراع»[٤٣].

وقد قيل الكثير في محاولة تبرير اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائباً للرئيس وتركه في ذلك المنصب حتى اللحظة الأخيرة.

(١ / ٦ / جـ). عوامل أثرت على اختيار الزعيم لخليفته

والواقع أن المتدبر لكل ما قيل، وبخاصة ما قاله محمد حسنين هيكل في الكتاب الذي اختار له عنواناً ميلودرامياً، «خريف الغضب»(*)، لا يملك إلا أن يشعر، بعد أن يمتلىء حلقه بكل ذلك الكلام الذي لا يبتلع، أن «الزعيم» كان يتصرف في مصير العزبة بالاستهانة التي عولجت بها كل قضايا الحياة والموت المتعلقة بالعزبة وقطعانها.

ولعل خير من عبّر عن طبيعة الفترة التي وقع اختيار الزعيم خلالها على «الدخيل» ليورثه العزبة، أحمد حمروش، وبخاصة في قوله أن:

> «جميع الاقوياء، في ذلك الوقت، لم تكن الأرض ثابتة تحت أقدامهم. فلم يكن أحد منهم يستمد سلطته إلا من الزعيم الذي كثيراً ما كان يوجه اليهم كلمات النقد سواء في حضورهم أو غيابهم.. وكانت الخلافات التي بدأت تظهر بين (الكبار) على مسرح الثورة خلافات لم تجذب الجماهير اليها، ولم ينفعل بها احد من المشاهدين.فكل(المشتبكين فيها)كانوا يتحركون من موقع السلطة دون اعتماد على الجماهير أو ارتباط بها»[٤٤]

وذلك تحديداً كان السياق الذي قر قرار الزعيم فيه على اختيار السادات خليفة له. ولم يكن الزعيم جاهلاً بماضي السادات السياسي أو الشخصي، والأغلب أنه كان مستطيعاً أن يخمن بقدر كبير من الدقة المسار الذي كان من المحتم ـ بحكم ماضيه وتركيبته الشخصية ـ أن يتخذه السادات عندما يمتلك مصر. غير أن شيئاً من ذلك لم يثنه عن اتمام فضله على مصر والمصريين بتمليكهم للعمدة. لصفيّه «جحا» الذي كان يستقدمه ليحكي له النكت ويقوم في حضرته بدور «مهرج الملك». وقد اقترب محمد حسنين هيكل كثيراً من مصارحة قرائه في «خريف الغضب» بهذه الخاصية في السادات، عندما ذكر أن بيت السادات في الهرم كان المكان الوحيد الذي ظل عبد الناصر مستطيعاً الذهاب اليه بين الحين والحين للراحة، لقضاء ساعات مع صديق لم يكن يرهقه بالمناقشات والمعارضة. وقد أكد السادات نفسه ذلك المعنى في مصارحاته لموسى صبري عندما قال أنه كان يشفق على عبد الناصر «من الحسابات المعقدة» وأنه كان يريحه بحديث القلب للقلب.

وقد قلنا أن السادات كان متمتعاً بقدر كبير ـ أنبأت عنه تصرفاته ـ من ذلك الشيء الذي يسميه المصريون «الخبث الريفي». والذي لا شك فيه أنه التقى وعبد الناصر في تلك الخاصية التي جعلت من كل منهما «متآمراً» بالسليقة. وكان السادات يسمي الطبيعة التآمرية «هذه لعبة عبد الناصر»، وعلى سبيل البراعة، أسماها موسى صبري «المناورة»، وقال «أما السادات المناور السياسي فقد كانت تغلب عليه طبيعة التدبير الخفي بعيد الأجل، خاصة في الشؤون الخارجية، وكان يعتقد أن عبد الناصر من قمم المناورين السياسيين في السياسة الخارجية.. ولقد كانت حسابات السادات بالغة الدقة في المناورة السياسية»[٤٥]. وفي موضع آخر من كتابه، يقول موسى صبري «هذا الحب (لعبد الناصر) أورث السادات شيئاً ربما لم

(*) وقدرد عليه وقام بمهمة تشريحه بما لم يدع زيادة لمستزيد الدكتور فؤاد زكريا في كتابه «كم عمر الغضب؟ هيكل وازمة العقل العربي».

يحس به السادات طوال حياته، لكني أحسست به من لقاءاتي وأحاديثي معه، وهو أنه كان في شخصيته - أي السادات - جزءاً مستتراً (النّصْب لموسى صبري) هو عبد الناصر. ولذلك، ورغم دعوته للديموقراطية وايمانه بأنها الطريق الوحيد لاستقرار الحكم في مصر، فانه عندما أراد أن يواجه المعارضة لجأ - ولو مضطراً - الى أسلوب عبد الناصر، وهو الاعتقال.. على الرغم (ولو انه) كان مقرراً أنه اعتقال لفترة محدودة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من سيناء»[٤٦].

السادات، المتآمر البارع، «طويل البال»، الصبور، «حمال الأسّية» حمال المكاره هذا، كما يصفه موسى صبري بوله ظاهر، لم يكن ساذجاً. من مبدأ الأمر، وقف على خصال الزعيم، ومن فوره، تأقلم لها، ولعب اللعبة تبعاً لقواعدها التي لا تحدث اصطداماً بالزعيم:

«في أحد الاجتماعات الأولى للثورة، اشتدّ الحوار بيني وبين عبد الناصر، فقال لي انك تتحدث وكأنك رئيس المجلس (مجلس قيادة الثورة). وبعد ذلك تفهمت شخصيته وتفهم شخصيتي ولم اطلب أي منصب رسمي. وعندما رشح عبد الناصر عبد اللطيف بغدادي رئيساً لمجلس الأمة (أثر مشروع الاستقالة الجماعية الذي اجهضه عبد الناصر بتلك المناورة) قبلت انا بدون تردد أن أكون وكيل المجلس (تحت البغدادي)»[٤٧].

وفي موضع آخر، يقول السادات لموسى صبري

وقد حدثت واقعتا (خلاف) مع عبد الناصر من ناحية المنصب، لم أقصدهما: «الواقعة الأولى أني اقترحت عليه أن أتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكي لتحويله إلى حزب سياسي. وكنت مخلصاً في ذلك الاقتراح لسابق خبرتي في الشارع السياسي. لكنه تجاهل اقتراحي، وقال لي «لماذا لا تذهب إلى بور سعيد لتستريح مع أسرتك بعض الوقت؟» (بمعنى أن عبد الناصر نفاه نفياً داخلياً). وفعلاً سافرت في نفس اليوم على أول طائرة إلى بور سعيد، ولم افتح ذلك الموضوع معه ثانية أبداً. أما الواقعة الثانية، فكانت بعد الهزيمة. طلبت منه أن «يطلق يدي» (!) في الجهاز التنفيذي (يعني: «يسيبني على الجهاز التنفيذي»، بالعامية المصرية البليغة) لمدة ٦ أشهر فقط. وكنت قد درست الوضع الداخلي، ورأيت أنه من الممكن إصدار قرارات شعبية تنفيذية هامة (؟) تصلح الأوضاع، بعد أن اجتمعت بالوزراء فرادى وعلى هيئة مؤتمرات صغيرة. وتقبل عبد الناصر الفكرة في مبدأ الأمر، لكنه عاد فقال لي «نرجىء ذلك إلى ما بعد ازالة العدوان (الغاشم)»[٤٨].

ويفسر السادات رضوخه الفوري لارادة الزعيم، وعدم اقدامه على اثارة أي اقتراح يتبين أنه لا يروق له مع الزعيم «ثانية أبداً»، بزهده الطبيعي في المناصب: «لم أجد في ذلك أي حرج لأن المناصب لا تهمني»[٤٩] وعندما تذرع موسى صبري (على الأرجح بالاتفاق مع السادات كيما يتيح له قول ما قال) بصفاقة الصحفي، فسأله: «اذا كان ذلك منطق عبد الناصر (فيما يخصك) فما الذي جعله يرفض بعد ذلك أن تكون أمين الاتحاد الاشتراكي وتشكل له حزباً سياسياً بحكم خبرتك السياسية؟»، أجابه السادات قائلاً: «هنا تدخلت وبمرور الوقت متاعب السلطة. والدسائس وحسد الزملاء. ووالله، وأنا أتحدث اليك بهذا الصفاء (وكان يتحدث اليه وقد بات رئيساً للجمهورية)، لم تعد السلطة تهمني في حياتي اطلاقاً. ولم تعد زينة الحياة لها قيمة. لا سلطة ولا غير سلطة. أنا دائماً أقول لمن حولي «السيارة الفيات الصغيرة التي ركبناها سنة ١٩٣٩، ألم تكن تقوم بمهمة التوصيل مثل الكاديلاك؟ دي بتوصل، ودي بتوصل، ايه الفرق»؟.

ويتحمس السادات لموضوعه التقشفي، فيستطرد قائلاً:

«والله ما عرفت في حياتي أكلة أطعم وأروع من شوربة العدس عندما ينتهي يوم العمل مع الصعايدة (ها هو الزعيم يتذكر الصعايدة ثانية - وكانت المرة الأولى عندما تذكرهم عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧) أيام كنت هارباً واشتغل نفر مقاولات. كنا نعمل من طلوع الشمس حتى الغروب، وكان ذلك في الشتاء في يناير. وفي آخر اليوم، كنا نجتمع في مطعم قذر في قرية مزغونة على الطريق العام، نقعد ونشرب شوربة العدس. والله في حياتي ما عرفت اطعم منها. تقول لي ديك رومي والا حفلات في البيت الأبيض، والا كافيار. كل هذا لا مذاق له امام شوربة العدس هذه»[٥٠].

والمرجّح أن هذه الموهبة الكوميدية والقدرة على التهريج خفيف الظل كانتا من الأسباب التي جعلت عبد الناصر يدعو السادات «جحا» ويطلب استدعاءه ليرفه عنه كلما ضاقت الدنيا في وجهه(*). الا أن

(*) ولعل ذلك هو ما حدث أيضا فيما يخص علاقة السادات بحسن التهامي الذي وصف بخفة الظل واشاعة جو من البهجة حوله =

التهريج، مهما كان خفيف الظل، لا يستطيع أن يطمس الحقيقة. والحقيقة ـ كما قد لا نختلف ـ ليست أن السادات كان زاهداً في المناصب متقشفاً لا يحب حفلات الغداء في البيت الأبيض، أو الكافيار والفودكا على موائد السوفييات، وشعبياً يموت حباً في شوربة العدس وفحل البصل مع الصعايدة في المقاهي القذرة، ويعشق العربات الفيات الصغيرة مفضلاً إياها على الكاديلاك، بل هي أن السادات كان ذكياً ومتآمراً بارعاً وصبوراً و«حمّال أسيّة» كما وصفه موسى صبري، وكان فاشياً متمرساً عارفاً بقواعد اللعبة ومتطلبات البقاء البدني والسياسي في ظل زعيم يستطيع أن يفعل به، مثلما ظل يفعل بغيره، فيرسله الى «ما وراء الشمس»، أو يسلّمه لمن يفعلون به أشياء غير مستحبّة اطلاقاً في السجن الحربي أو في القلعة أو في الواحات، أو «يفرمه» كما ظل السادات يقول أنه مستطيع أن يفعل بمن يعصاه عندما أصبح مالكاً للعزبة وقطعانها، وبالنظر الى تلك الحنكة الفاشية والدراية بأصول الشغل في عمليات الاستيلاء على بلد بأكمله وتحويله الى ضيعة خاصة للزعيم ومن حوله من مسلحين، خضع السادات، وأطاع، وهادن، ولاين، واكتفى شر أنياب الزعيم ومخالبه، فنجا، وبقي، وناور، وتسلق، فوصل. وعندما ذهب الزعيم الى بارئه، ورث عنه العزبة ومن فيها. وقد كان ذلك الارث، لا شوربة العدس، أو الزهد في المناصب وعدم الاكتراث لزينة الحياة الدنيا، هو الذي مكن السادات من النجاة والبقاء والنجاح، لأنه لم يتوقف عن التفكير فيه لحظة، ولم يرفع عينيه عن أفقه الباهر ولو ثانية واحدة، فوضع نفسه تحت قدم الزعيم، وعاش، وبات زعيماً يضع الآخرون أنفسم تحت قدمه ليعيشوا. والارث، بطبيعة الحال، مصر. والذي يحكي عن السادات أنه عندما دعاه الأميركيون لزيارتهم سنة ١٩٦٦، وذهب الى نيويورك، أصابته لوثة، فظل شاخصاً بعينين ذاهلتين الى قمم ناطحات السحاب وهو لا يكف عن الغمغمة: «يا سبحان الله! يا سبحان الله!» والذي لا شك فيه أن السادات طيلة هموده تحت نعل عبد الناصر، ظل شاخصاً بعينيه الى العزبة، مصر، وهو يغمغم كلما تراءت له صورته وهو مالك لها بمن فيها وما فيها: «يا سبحان الله! يا سبحان الله!».

وبذهاب عبد الناصر وخلافة السادات له، أمنت الفاشية استمراريتها وبقائها. وان كان الملكيون يهتفون عندما يموت ملك ويصعد الى العرش ملك جديد: «مات الملك، يحيا الملك!» تعبيراً عن الاستمرارية والبقاء للنظام الملكي، فما من شك في أن النظام الذي ملّكته «الثورة» مصر كعزبة له، هتف هو أيضاً «مات الزعيم، يحيا الزعيم!» حقيقة أن الصورة تغيرت، فقد مات الزعيم الذي اتخذ صورة البطل مصارع الجبابرة، وامتلك العزبة الزعيم الذي أفصح منذ أول لحظة له عن كونه لا أكثر من عمدة لا يتورع. لكن ذلك، في عرف النظام وعند المنتفعين ببقائه واستمراره، لم يعن أكثر من تغيير الثياب المسرحية، وتغيير بعض الشعارات، واستبدال بعض المقاطع التي كانت تتغنى بالحرب وبالبطل «الذي يهد الأرض بالطول والعرض»، بمقاطع جديدة تغنت بمباهج السلام، وبالعمدة الذي لبس لبوس البطل لحظات ثم تحول الى حاصل على جائزة نوبل للسلام بالتشارك مع الارهابي مناحم بيجين، رأس حربة الحركة التي تعد لتقطيع أوصال جثة مصر.

(١/٦/د) ـ الزعيم دائماً على حق

غير الاقتصار على الحركة دون الفكر، واللعب بالسماع، والادعاء بإمكان «تذويب» التناقضات ودمج «قوى» الشعب في كل واحد متناغم متآزر يجسده الزعيم، والحرص شبه الديني على وحدانية الزعيم، تطابقت حركة الضباط الأحرار مع الفاشية في الايمان ـ الذي ما لبث أن اتخذ هو الآخر طابعاً شبه ديني جعل من الممكن لـ «محاكم تفتيش» النظام، أي أجهزته الأمنية، أن تحرق كل من جنح الى الهرطقة والكفر بمجرد التشكك ـ بأن الزعيم دائماً على حق، وأن الزعيم يعرف، ودائماً على صواب، ويكاد يستبصر الغيب، ولذلك فإن الرأي يجب أن يكون رأيه، والكلمة كلمته، والقرار قراره، وأن كل ما يخرج من فمه يتحول بمجرد الخروج من فمه الى نصوص مقدسة.

وهذه سمة من أوضح سمات النظم الفاشية. فالزعيم، لأنه على حق دائماً، يرسي القانون. ولما كانت

= انظر ما يقوله عنه محمد ابراهيم كامل في «السلام الضائع». (انظر الهامش بأسفل ص ٧٤).

الحركات الفاشية دائماً حركات انتهازية تخرج من فراغ لتستولي على السلطة بالديماجوجية والغوغاء بغير فكر حقيقي ولا عقيدة، فان «فلسفاتها» ومذاهبها وقوانينها وشرائعها تظل تستمد ويضاف اليها يوماً بعد يوم بعد يوم مما يجود به الزعيم من جوامع الكلم وما يتساقط من فمه من درر الفكر وجواهر الحكمة خلال ما يلقيه من خطب وما يتصايح به من شعارات، و«فلسفة» الفاشية الايطالية تكونت، بهذه الطريقة الغوغائية من خطب بنيتو موسوليني، الزعيم، وسفسطائيته التي تلقفها باستمرار «منظرو» الحزب الفاشي الايطالي كجيوفاني جنتيلي وغيره من «الأساتذة»، وجعلوا منها «فكراً وفلسفة» ونظرية شاملة جامعة، بل وصنعوا منها دائرة معارف بأكملها من ٣٥ مجلداً فخيماً نشرت في ميلانو فيما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٧. وكذلك فلسفة النازية التي أنبنت على كتاب هتلر الرومانسي «كفاحي»، وخطبه وأقواله وتصريحاته وأوامره التي كانت في معظم الأمر ملتاثة. ولنصغ، فيما يخص «الفكر الثوري المصري»، لهذا الكلام:

«ولا خوف أيضاً من الوقوع في (شرك)؟ الخطابة السياسية. فهي، على كل حال، قد شكلت مفاهيم جيلنا ورؤيته للصراع. **وقد لعبت (تلك الخطابة السياسية) دور الأيديولوجية لدى الجماهير العربية نظراً لغياب أيديولوجية نظرية محكمة بديلة**. وقد كانت خطب عبد الناصر، وتصريحاته، وأحاديثه، ومؤتمراته الصحفية، أحداثاً في عالمنا العربي وعلى الصعيد الدولي.. لذلك اعتمدنا أساساً على هذه المادة (الخطب والتصريحات الخ) لتحليل رؤيته لقضية الصلح مع اسرائيل. ورؤية الزعيم تكشف عن بواعثه، وتبين دوافع قراراته السياسية وليست مجرد موضوع نظري لا صلة له بالأحداث السياسية. فالسياسة هي البواعث. والبواعث هي التي توجه الرؤية وتبين «الحالة النفسية». فالسياسة أحياناً ايحاء وبث في الردع وهو ما يسمى باللغة النووية «سلاح الردع» (؟) الخطابة السياسية ليست مجرد ديماجوجية، بل هي قناعات وجدانية لجيل بأكمله بالرغم مما يشوبها من حدة الانفعال ونقص التصور النظري. وقد اعتمدنا على المجلدات الخمس التي نشرتها وزارة الارشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، بالجمهورية العربية المتحدة، بعنوان «مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر»، ومجلدي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام بعنوان: «وثائق عبد الناصر ـ خطب، أحاديث ـ تصريحات»..[٥١].

وكاتب هذا الكلام الذي له وزنه أستاذ فلسفة.

ذلك على المستوى «الفكري»، صاغ الزعيم الفكر للمصريين، حتى الأكاديميين منهم، في خطبه الموجهة الى الشارع، وتصريحاته التي كان جلها استعراضياً الهدف منه تعميق أسس زعامته.

أما على الصعيد العملي، صعيد تسيير شؤون المزرعة.

«فربما كانت الآراء تختلف يميناً ويساراً، وربما كانت الآراء تتنافر حول القضايا المعروضة. لكن الأمر في نهايته كان يقتضي من القائد (عبد الناصر) اما تطويع زملائه لآرائه وأفكاره، والصبر على مناقشاتهم حتى تتوافر لهم في النهاية وحدة فكرية (مع أفكارَه) في القضايا الاستراتيجية الكبيرة، واما (اذا لم يتسن ذلك) التخلص منهم لينفرد برأيه سواء كان رأيه صواباً او اكثر اندفاعاً.. وكانت الشعبية الجارفة التي رفعت عبد الناصر الى القمة قد جعلته في مركز الواثق من سلامة رأيه وصحة رؤيته»[٥٢].

تلك الشعبية الجارفة، مضافاً إليها الخنوع التقليدي للمصريين تجاه الحاكم، مضافاً اليهما «معاملة من حوله له.. التي وصلت إلى درجة التألية»[٥٣] جعلت «عبد الناصر يحكم» بخطته وأسلوبه وفلسفته (ينفرد برأيه) وجعلت معاونيه ووزرائه «مقيدين محرومين من أبداء الرأي»[٥٤].

وفي حضرة الزعيم، وهو الحاضر في كل مكان وكل صعيد من أصعدة الحياة العامة، لم يعد هناك مكان لأحد. فالشعب مستبعد تماماً من ممارسة أي نشاط سياسي حقيقي خلا النشاط المزيف المتمثل في تصرفات الواجهة السياسية للنظام، «الاتحاد الاشتراكي»، وليس له أي دور في تسيير شؤونه، اللهم الا من خلال الادعاء بوجود تمثيل نيابي له بفضل وجود البرلمان المزيف الذي عرف باسم «مجلس الأمة» ثم «مجلس الشعب». وبهذا الغياب الكامل للجماهير، كما سميت دائماً بورع بالغ، تركزت في قبضة الزعيم كل سلطات الجهاز التنفيذي (الحكومة)، وكل شرعية وصلاحيات السلطة التشريعية (البرلمان). ولم يبق الا السلطة الثالثة، السلطة القضائية، والسلطة الرابعة، الصحافة.

(١/٦/هـ) ـ مجلس الغُمّة

كان مجلس الغُمَّة (الأمـة ـ ومعذرة من القـارىء لاصرار على تلـك التسمية مـرجعه الـوعي بوحشيـة الخديعة المتمثلة في الادعاء بأن ذلك المجلس شكل تمثيـلاً نيابياً) ضرورة فاشية من ضرورات النظـام. وقد استخدمت في اختلاقه صيغة تحالف قوى الشعب العاملة. وهي نفس الصيغـة التي انبنى عليها النظـام الفاشي الايطالي والنظام النازي الألماني، وكان لكل منهما مجلس غمته الخاص به، مجلس النواب، في حالة النظام الايطالي، والرايخستاج، في حالة النظام الألماني. وبطبيعة الحال، ليس من المقبول عقلاً أن يسمح نظام ديكتاتوري قائم على أشد أشكال الحكم الفردي ضراوة وتمسكـاً بـوحدانيـة الزعيم بتـواجد أناس يمكن أن يركبوا رؤوسهم ويخالفوا الزعيم الرأي أو يجنوا فيتصوروا أن من حقهم كممثلين للشعب أن يناقشوا الزعيم أو يحاسبوه. فمن المحتم أن يكون «النواب» في ذلك الضرب من التهـريج الفـاشي دمى تحركها خيوط من قمة النظام.

ويحكي لنا أحمد حمروش ما حدث عندما بدأت مسرحية تشكيل «برلمان» لمصر بعد «ثورة يوليو»:

«زرع الضباط في أول برلمان منتخب بعد ٢٣ يوليو/تموز.. صدرت التعليمـات لعدد من الضبـاط بترشيـح أنفسهم في دوائر معينة، حتى في الدوائر البعيدة مثل الـوادي الجديـد (محمد ابـو نار) (!)، وسينـاء (فتحي رزق)، ومرسي مطروح (فؤاد المهداوي)، وشكلت لجنة خاصة من العسكريين ضمت زكريا محي الـدين، وعلي صبري، وعدداً من ضباط المخابرات (!) لفرز التـرشيحات للمجلس واستبعـاد الذين لا يتـلاءمون مـع ارادة السلطة العسكرية (الحاكمة). وقد استبعـد نتيجة لـذلك عـدد كبير من المـرشحين.. ولم تكن المسـألة مجـرد ادخال الضباط في المجلس، بل ادخال الضباط الموالين والسائرين في ركب السلطة، تجنبـاً للمعارضـة. وهكذا قضى، منذ البداية، على فرصة وجود معارضة، واستخدم في ذلك الحق الذي أعطاه «الدستور» للاتحاد القومي بالاعتراض على المرشحين. وقد اعترض على ١١٨٨ مـرشحاً من جملـة ٢٥٠٨ مرشحـين (أي على ٤٧٪ ممن جازفوا بترشيح أنفسهم).

وكان عدد الدوائر التي أغلقت ٤٣ دائرة، وعدد الضباط من الجيش والبوليس الذين دخلوا مجلس الأمـة ٥٩ ضابطاً، وانتخب عبد اللطيف البغدادي رئيساً للمجلس، وأنور السادات وكيلاً له.

وقـد أضفى مجلس الأمة شرعيـة ديموقـراطية عـلى نظام الحكم، لكنـه ظل في مضمـونه عسكـرياً يقبض العسكريون فيه على زمام السلطة التي أصبحت مركزة في يد جمال عبد الناصر»[٥٥].

وفيما بعد، عندما ورث أنور السادات وضع الزعيم وسلطته الشاملة الكاسحة، ظل يتحدث بورع بـالغ عن مـدى ولعه بـالديمـوقراطيـة وشدة حـرصه عليهـا، وكان السـادات هو الـذي كشف عن نوعيـة تلك الديموقراطية الممثلة في مجلس من الأذناب والتـوابع والمنتفعـين ذهب هو عـلى رأسه يـوم ٢٩ مايـو/آيار ١٩٦٧ الى قصر الزعيم ليعطيه تفويضاً كاملاً من «نواب الأمة» بأن يفعل بمصر ما قد يتراءى له.

وعندما تحول مجلس «الأمة» الى مجلس الشعب، وخرج الشعب الى الشوارع صـارخاً من الفقـر فيما أسماه السادات بـ «انتفاضة الحرامية»، يخبرنا مؤرخ السادات وصفيه والناطق بلسانه، موسى صبـري، أن «أعضـاء مجلس الشعب تهربـوا من مواجهـة الموقف ولم يقـابلوا أي مسـيرة» (من مسيرات الشعب الجائع الذي وضعهم تحت قبة «البرلمان»). ويضيف موسى صبري الى ذلـك قولاً كـاشفاً آخـر يفصح عن أن تلك المسيرات التي تهرب من مقابلتها نواب الشعب، وضربتها السلطة بـالنار وسلطـة الشرطة، كـانت حركة شعبيـة خطرة عـلى النظام جعلت «قيـادات الأمن تهتز، وجعلت أحـد كبار المسؤولـين عن الأمن في القاهرة يقول لوزير الداخلية «العملية راحت خلاص»! وعندما نوقشت فكرة الاستعانة بالقوات المسلحة في اجتمـاع بين رئيس الـوزراء ووزير الـداخلية (بينمـا السادات لائذ باستراحته بعيـداً في الجنوب، بـأسـوان، استعداداً للهرب الى أميركا عن طريق السودان اذا ما تبين أن العملية راحت فعلاً وأن العزبة خرجت من يد الزعيم) كانت هناك خشية أن ينضم أفراد من القوات المسلحة أو الشرطة الى المتظاهرين»[٥٦].

وفي غمار ذلك، لاذ «نـواب الشعب» بجحورهم. فهم يعلمـون جيداً أنهم لا يمثلـون أحداً(*). ويـدركون

(*) «كـانت قيادة الثـورة على حـذر دائم من ناحيـة حريـة العمل السيـاسي والتنظيمي للعمال والفـلاحين.. فقيـادات العمال استمرت في أماكنها عدة سنوات دون انتخابات للتجديد خشية ظهور عناصر تكون أقل التزاماً وخضـوعاً للثـورة وأكثر حيـوية = وتعبيراً عن مصالح الطبقة العاملة.

أنهم مجرد خدم وتوابع تزحف تحت مائدة الزعيم. وقد كان الزعيم في أسوان. ولم يقل لهم أحد ما الذي كان عليهم أن يفعلوه أو يقولوه فلا يطأهم الزعيم بحذائه وهم تحت مائدته، ولذلك «تهربوا من مواجهة الموقف».

(١/٦/و). مذبحة الهيئة القضائية

أخطر عدو لقوى الفوضى والطغيان هو القانون. وفي البلدان التي نضجت سياسياً، يقترن الحرص على الديموقراطية دائماً بالحرص على سيادة القانون. وليس في الأمر ما يتطلب الاكثار من الحجج أو سوق البراهين. فالسد المنيع ضد الغابة ظل، على مر عصور التاريخ، القانون. وكلما ضعف ذلك السد أو انهار أو أصابته تفسخات، تسربت الغابة وافترشت الأرض، واجتاحت كل تمدين وحرية. فبغير القانون لا وجود لحياة انسانية متحضرة تستحق أن تعاش.

لكن قوى الفوضى والطغيان عندما تستولي على السلطة وتتربع في مقاعد الحكم، تصبح محتاجة الى القانون. وذلك هو ما فطن اليه هتلر من قبل استيلائه على السلطة، فأصر باستمرار على وجوب اصطناع المشروعية.

«عندما أعيد تشكيل الحزب النازي في فبراير/شباط ١٩٢٥، حدد هتلر لنفسه هدفين، كان أولهما فرض سيطرته المطلقة على الحزب بطرد كل من لم يبد استعداداً للقبول بزعامته بلا ادنى تساؤل. وكان الهدف الثاني بناء الحزب بشكل يجعله قوة لها وزن في الحياة السياسية لالمانيا، في اطار الدستور. ويروي لودكه(*) حديثاً دار بينه وبين هتلر وقت أن كان سجيناً في سجن لاندزبرج، قال هتلر اثناءه «عندما استانف العمل في بناء الحزب سيصبح من المتعين انتهاج سياسة جديدة مغايرة لما كنا نفكر فيه قبلاً. فبدلاً من العمل على الوصول الى السلطة بانقلاب مسلح، سينبغي علينا أن نسد أنوفنا بأصابعنا (اتقاء لرائحة الترعية الكريهة) وندخل الرايخستاج ضد النواب الكاثوليك والشيوعيين عن طريق الانتخاب. وان استغرق الانتصار عليهم انتخابياً أطول مما قد يستغرقه التغلب عليهم بالعنف، فان النتيجة ستكون مكفولة بحكم دستورهم ذاته. فالعملية القانونية بطيئة، لكننا ـ طال الزمن أو قصر ـ سنصبح الأغلبية، وبعد ذلك ستصبح المانيا لنا»[٣٧].

ويعلق آلان بولوك على ذلك بقوله:

«غير أن كلام هتلر عن الشرعية كان من قبيل أنصاف الحقائق. فالشرعية، فيما يخصه، كانت مجرد حيلة للاستيلاء على السلطة بثمن بخس، وخدعة تقنع الجنرالات وغيرهم من حماة الدولة بتسليمه السلطة بدلاً من أن يضطر الى انتزاعها قسراً. فالذي كان هتلر يتحدث عنه كان تكتكة بالشرعية، لأن كل ما تعلق بحركته كان مفصحاً بجلاء عن ازدراء صفيق للقانون»[٣٨].

وقد فسر هتلر، في خطاب مفتوح بتاريخ ١٣ ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٣١، تصوره للشرعية وحكم القانون، وكان الخطاب موجهاً الى هاينريش برونينج، مستشار الرايخ في ذلك الوقت:

«انك، ايها الهر المستشار، ترفض ـ كرجل دولة ـ التسليم بأننا اذا ما وصلنا (نحن النازيين) الى الحكم عن طريق الشرعية، سيصبح من حقنا أن نخترق حاجز الشرعية. وانت في ذلك تنسى يا سيدي المستشار أن القضية الجوهرية للديموقراطية تقوم على أن «الشعب مصدر كل السلطات». والدستور ذاته يحدد الطريقة التي يمكن بها لأي مفهوم أو فكرة، وبالتالي اي تنظيم، الحصول على الشرعية من خلال قبول الشعب بتحقيق أهداف المفهوم أو الفكرة أو مرامي التنظيم. ولا يجب أن ننسى أن الشعب، في التحليل النهائي، هو الذي يملي الدستور»[٣٩].

= «وكذلك ترك الفلاحون يمارسون دورهم التاريخي الذي امتد آلاف السنين في فلاحة الأرض، دون أن تتاح لهم فرصة التجمع في تنظيمات ونقابات واتحادات معبرة عن مصالحهم الحقيقية تحت قيادات شرعية منتخبة منهم في ديموقراطية كاملة.

«ورغم حرص قيادة الثورة على وجود نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين في مجلس الأمة وبعض مستويات الاتحاد الاشتراكي التنظيمية، الا أن هذه العناصر لم تكن مفرزة بطريقة ديموقراطية، ولم تكن تحتل مواقعها بارادة الجماهير، وانما برضاء السلطات العليا في الاتحاد الاشتراكي أو أجهزة الدولة، وبذا فهي لم تكن تؤدي دوراً معبراً عن مصالح طبقتها.

«ويلاحظ ايضاً أن الاتحاد الاشتراكي بقي، منذ تشكيله عام ١٩٦٢، الى ما بعد صدور بيان ٣٠ مارس/آذار ١٩٦٨، وهو بغير لجنة مركزية أو لجنة تنفيذية عليا. كانت هناك امانة فقط لا تصدر أي نوع من القرارات، بل تثير اسئلة فقط يرد عليها جمال عبد الناصر وينتهي الموضوع. «وكانت خطب جمال عبد الناصر ومناقشاته هي مؤشر التوجيه».

(أحمد حمروش: «خريف عبد الناصر»، ص ٧٠/٧١).

(*) Kurt Ludecke: «I Knew Hitler» London, 1939.

وبهذه الاشارة الى كون «الشعب مصدر كل السلطات»، سبق هتلر في الواقع شعارات «الشعب القائد» و«الشعب المعلم» بأجيال، وبحديثه عن الشرعية و«اختراق حاجز الشرعية»، وضع الأساس «الفقهي» للفاشية فيما يخص علاقتها بالقانون.

وفيما يخص «ثورة يوليو»، لم تلجأ المجموعة العسكرية التي قامت بها الى تكتيكات الشرعية التي لجأ اليها النازيون للاستيلاء على السلطة، بل ذهبت الى غايتها رأساً واستولت على السلطة بانقلاب عسكري. غير أن «مجلس قيادة الثورة» لم يكد يستقر في مقاعد الحكم حتى بدأ يفطن الى ذلك الغريم الخطر المسمى بالقانون. وكان أول اصطدام بالغريم في واقعة مجلس الدولة التي قامت خلالها عناصر من «الشعب مصدر السلطات» بقيادة ضباط من المخابرات بتأديب الدكتور السنهوري وأعضاء مجلس الدولة تأديباً شعبياً أصيلاً. أما الاصطدام الثاني، فلم يأخذ ذلك الشكل الشارعي (نسبة الى الشارع) بل اتخذ الشكل «الدستوري»، إذ أجرى عن طريق ممارسة السيد الرئيس لسلطاته التي منحها لنفسه في الدستور الذي أعطاه للشعب. شكل الرئيس لجنة عليا «لجنة من قمة السلطة، برئاسة أنور السادات، وعضوية شعراوي جمعة، وأمين هويدي، وسامي شرف، وعمر الشريف، المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية.. وفوجيء الناس يوم ٣١ أغسطس/آب ١٩٦٩ بصدور أربعة «قوانين» باعادة تشكيل الهيئات القضائية، وتعديل قانون مجلس نادي القضاة.. وعندما أعيد تشكيل الهيئات القضائية من جديد، تجاوز التشكيل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و١٥ مستشاراً بمحكمة النقض، وكل أعضاء نادي القضاة»[٦٠].

فصل الزعيم بجرة قلم، باشارة من أصبعه، كل قضاة مصر، وعندما أعاد «تشكيل السلطة القضائية» طرد من جناته ١٨٩ من كبار رجال القضاء. ويقول أحمد حمروش، رغم ما يبديه من استغراب واستياء واضح لهذه الواقعة الملتاثة بجنون القوة، أن الزعيم قد يكون استثير «واعتبر أن ما يقوم به بعض القضاة نوع من التخريب الذي كان قد صبر عليه سنة كاملة»[٦١].

وكانت أعمال التخريب متمثلة في جنوح بعض القضاة الى إصدار أحكام أملاها القانون والضمير رغم تعارضها مع رغبات السلطة الحاكمة ومصالحها وسمعة بعض أعضاء النظام. وبطبيعة الحال، لم يشر أحد في كل ذلك الى «حادث سقوط» المستشار لطف الله من فوق سطح العمارة التي كان يقيم بأحد مساكنها بشارع الخليفة المأمون بمنشية البكري، على بعد أمتار من بيت الزعيم، وتهشم جسده المسكين ورأسه العنيد المتسمك بقداسة القانون على أرض الشارع. لكن البعض، كحمروش، أشار الى ما جاء في بيان لنادي القضاة تلي على الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية للنادي يوم ٢٨ مارس/آذار ١٩٦٨، واستقبله القضاة أعضاء النادي بالتصفيق الشديد:

> «وبعض كلمات البيان لا يمكن أن يعترض عليها احد، فقد دعت الى ان «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» (لكن البيان أكد ايضاً) **انه لا بد من صون مبدا الشرعية الذي يعني بالدرجة الأولى كفالة الحريات لكل المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على السواء، وضرورة سيادة القانون واستقلال القضاء»** [٦٢].

وهذا كلام خطر ما من شك في أن الرئيس استثير بسببه. وربما كان من أسباب استياء الرئيس وغضبه أيضاً أن أولئك القضاة قالوا في بيانهم أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة». وهذا هو الشعار الذي رفعه الزعيم عالياً بعد الهزيمة في سنة ١٩٦٧ ليؤكد أنه كان جاهداً في استرداد ما ضاع وأخذه الاسرائيليون. الا أن عقلية الزعيم التآمرية وحساسيته الأمنية قد تكونان سبباً في أنه تصور أن استخدام القضاة لذلك الشعار، وهم رجال قانون وليسوا رجال طعن ونزال وأسوداً في حومة الوغى، كان ضرباً من «اللؤم» وتحريضاً للسادة المواطنين على اعلان العصيان وشق عصا الطاعة لاسترداد ما أخذ منهم بالقوة وهو الحرية وسيادة القانون والمساواة أمامه بين الحاكم والمحكوم وكل تلك الأشياء المريبة التي تحدث عنه أولئك القضاة الخبثاء في بيانهم المشبوه.

ومن المحتمل كثيرا أن يكون ما قاله القضاة في بيانهم عن «رفض منح سلطة الحكم الى غير القضاة المتخصصين المتفرغين» قد قوى الشعور لدى الزعيم بأن أولئك القضاة كانوا يعدون لـ «ثورة مضادة ويمارسون ضرباً مستكناً خبيثاً من التخريب وينخرون في أسس النظام. ومن الغريب أن أحمد حمروش

جنح في كلامه عن هذه النقطة بالذات الى نوع من «الاستعباط» الغريب. فقد قال أن هـذا الكلام في بيـان القضاة مثير للجدل لأنه بمثابة «رفض لمبدأ اشراك الشعب في القضاء، ذلـك المبدأ المعـروف في بعض دول الغرب بنظام المحلفين والمعروف في الدول الاشتراكية وكذلك رفض الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي»!(٦٣).

و«الاستعباط» أو ادعاء العبط واضح هنا في أن «المحلفـين» في بعض دول الغرب لا يمـارسون «سلطـة اصـدار الاحكام»، وكـل دورهم أنهم يصغون لمـا يقدمـه الاتهام والـدفاع من أدلـة ثم يستمعون جيـداً لتلخيص القاضي، ويقررون ما اذا كان المتهم مذنباً أو غير مذنب. وذلك ما يعـرفه أحمـد حمروش جيـداً، ويعرفه بغير شك القضـاة المصريون الـذين يعرفـون أيضاً أنـه لا مكان لـه في النظام القضـائي المصري المنبني على أسس تشريعية لا تأخذ بنظام المحلفين. وتبعاً لذلك، لم تكن بالقضـاة المصريين حـاجة لقطـع الطريق على نظام يعرفون سلفاً أنه لا مكان له في التشريع المصري. أما الذي عناه القضاة واعتبره الزعيم «ثورة مضادة» وتخريباً، فكان متعلقاً بميـل الثورة الى تجـاوز القضاء والـدوران حول القـانون بـاختلاق «محاكم خاصة» غوغائية في الواقع لنظـر ما دعـاه حمروش بـ «القضـايا التي تحتـاج الى رؤية وأحكـام سياسية ـ من وجهة نظر الثورة ـ وقد أوكلت تلك القضايا الى محاكم خاصة رأسها بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، مثل «محكمة الثورة» برئاسة عبد اللطيف بغدادي وعضوية أنور السادات وحسن ابـراهيم، و«محكمة الشعب» لمحاكمة الاخوان المسلمين، برئـاسة جمـال سالم، وعضـوية أنـور السادات، وحسـين الشـافعي، ثم المحاكم العسكـرية التي حـاكمت الشيوعيـين وغيرهم من السيـاسيين ورأسهـا ضباط من الجيش كان أشهرهم الفريق محمد فؤاد الدجوي»(٦٤).

فالذي أراد القضاة في بيانهم الشجاع تحريمه، وربما تجريمه لو استطاعوا، كان أسلـوب تشكيل مـا يعرف في الغرب باسم محاكم القنغر (Kangaroo Courts!)، المحاكم الغوغائية التي «تأخـذ القانـون في أيديها» وتصـدر «أحكامـاً» ليس من حق أحد من المشتـركين فيهـا أن يتصدى لإصـدارها. وفي كـل تلك المحاكم الغوغائية، كما نلاحظ، كـان الرئيس الـديموقـراطي المؤمن بشرعية القـانون و«دولـة المؤسسات» (فيما بعد)، محمد أنور السادات، عضواً دائماً ونجماً ساطعاً من نجوم تلك المحاكم التي كانت تعمـل على نسق الانتاج بالجملة (Mass Production) في تصفية خصوم الزعيم وأعداء النظام.

ورغم ما كتب دائماً ـ عن حق فيما تنبىء مواقف عبد الناصر ـ عن عزوفه عن إراقة الدماء، فإن تلـك المحاكمات الغوغائية (والتي لم يكن هناك ما يدعو الى اجرائها أمام «محاكم خاصـة» لو تكـاملت للادعـاء العناصر القانونية التي تنتهي المحاكم الحقيقية من النظر فيها الى إصدار أحكام بـالادانة) تمخضت عن كمية لا بأس بها من الدماء.

فقد وجد أولئك الضباط أنفسهم فجأة في وضع سمـح لهم بممارسـة سلطة الحيـاة والموت عـلى رقاب المصريين، وطاش صواب عدد منهم لذلك الشعور بالقوة التي لا تحد.

ويروي خالد محي الدين، الذي ظل من تلك الزمرة العسكرية كلها أقرب أفرادها الى التعامـل السوي مع الواقع، كيف «شكلت» محكمة الثورة «بعد أن أعلن صلاح سالم أمـر وثيقة ثبت أنهـا مدسـوسة من المخابرات البريطانيـة»، وكيف أن تلك المحكمـة «أعلنت حكمها الأول، بـرئاسـة عبد اللطيف البغـدادي، باعدام ابراهيم عبد الهادي»، وكيف تباعـد محمد نجيب «ذاهبـاً الى الاسكندريـة رافضاً التصـديق على الحكم الذي لم أوافق عليه أنا أيضاً ولم يوافق عليه جمـال عبد النـاصر» وكيف أن عبد النـاصر «اختلف مع صلاح سالم بسبب اعلانه تلك الوثيقة (المدسوسة) قائلاً ان ذلك سيحرج الحركة كلها»(٦٥).

ومن هذه الشهادة، يتبين مرة أخرى عزوف عبد الناصر، بقدر كبير من الحكمة وبعد النظر، عن السير على خط العنف واراقة الدماء، ويتبين أيضاً وجود تيار قوي بين الضباط الذين قاموا بالحركة صوب ذلـك الخط، كما يتبين أن أنور السادات ـ الذي اتخذ بعد استيلائه على الرئاسـة صورة الحـاكم المستنير غـير المستبد المحب للحرية والديموقراطية وكل تلك الأشياء التي يستجلب التشدق بها رضاء الأميركيين ـ كان هناك دائماً في قلب كل تلك المحاكمات الغوغائية، بحكم عضويته في «محكمة الثورة» و«محكمة الشعب».

وقد يكون عبـد الناصر عـازفاً عن العنف ـ عن حكمـة وبعد نظـر كما قلنـا، فروبسبيـير نفسه أكلتـه المقصلة التي حول فرنسا بها الى بحر من الدماء في عهـد الارهاب ـ لكنـه، بغير شـك، لم يكن عازفاً عن

جعل مشيئته قانون مصر وجعل كلمته الفيصل في كل شأن من شؤونها. ولـذلك كـانت «مذبحـة القضاء» التي لم تتمخض عن إراقـة دماء، لكنهـا ـ بغير شـك ـ أريقت فيها دمـاء العدالـة ذاتها وأهـدر سلطان القانون ومرغت وجوه القضاة الذين لم يقولوا «آمين» في التراب.

(١/٦/ز)ـ الاستيلاء على السلطة الرابعة

وباخصاء القضـاء وإهدار سلطـان القانـون، وضع الـزعيم السلطات الثـلاث تحت مقعده: السلطـة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وتحققت له بذلك الوحدانية المطلقة، بـات هو الـدولة، وهـو الشعب، وهو الحكـومة، وهـو القانـون. وبقيت «السلطة الـرابعة»، كمـا تسمى أحيانـاً على سبيـل التشاعر، أي الصحافة وغيرها من وسائط الاعلام وأدوات صنع «الرأي» والتعتيم والتضليل وهتك العقل. ولقد كانت النظم الفاشية والنازية في أوروبا سباقة الى الوعي بأهمية تلـك الوسـائط والأدوات. فالفـاشية والنازية وكـل نظم الحكم الاستبدادي المطلق لا سبيـل الى أن تقوم لهـا قائمـة الا بخلق عالم من الـوهم يغمس الشعب فيه ويظل واقعاً تحت وطأة حملة لا تهدأ من الغـوغاء والتضليـل والكذب واستثـارة أحط النوازع وأقربها الى الغرائز الحيوانيـة. فمهما كـان النظام من النظم ضـارياً وقـوياً عسكـرياً ومسلحـاً بأجهزته الأمنية، لا سبيل له الى البقاء والاستمرار الا بتحويل جماهير الشعب وكل السكان في الواقع الى قطعان شبه منومة مغناطيسياً شبه مخدرة بجـرعات متـلاحقة من الكـذب والغوغـاء والتضليل تضخهـا وسائط الاعلام في عقولها ليل نهار بلا انقطاع. وكما قلنا قبلاً، واصل النظام تلك العملية ـ بحكم الاندفاع الـذاتي ربما، وبحكم الحـيرة والارتباك والتخبط أيضـاً ـ في عنفوان مـذبحة ١٩٦٧، وبـدلاً من أن تعلن الحقائق ولو على دفعات، تساقطت طائرات العدو كالذباب، على موجات الأثير.

لهذا كان من المتعين على «الثورة» أن تستولي على «السلطة الرابعة». و«كانت الصحافـة ما زالت حتى ذلك الوقت ملكاً لأصحابها حرة في تصرفاتها وتوجهاتهـا بعد أن ألغيت الـرقابـة تمامـاً بعد سنـة ١٩٥٦ (اطمئناناً الى ما حققه اندحار مخطط العـدوان الثلاثي من شعبيـة فائقـة للزعيم). لكنـه لم يكن مرضيـاً لطبيعة النظام أن تنفرد بعض الصحف باتجاهات لا تسايـر رغبة قيـادة الثورة في «تغيـير المجتمع». وكـان الوضع مثيراً للدهشة فعلاً. فكل أجهزة الدولة تعـرضت للتطهير مـع بدايـة الثورة، حتى الجيش نفسـه، وأخرج الذين أحاطت بهم الشبهات أو اعتبروا في موقف عداء (من الثورة). لكن الصحافة ظلت ملكـاً لمن كانوا يملكونها قبل الثورة، فلن تحدث مصادرة ولا تأميم خارج نطاق قانون الاصلاح الـزراعي.. غير أن قيادة الثورة تريد أن تشق طريقاً خاصاً، **وأجهزة الاعلام والصحـافة هي مـدفعيتها الثقيلـة**.. وكانت الصحافة المصرية التي تعتبر من «**أجهزة الدعاية**» (!) شديدة التـأثير في العـالم العربي قـد ظلت بعيداً عن التجاوب الحقيقي الفعال مع «**أفكار الثورة المتوهجة**» (!)، خاصة وأن الرقابة كانت قد ألغيت تماماً عام ١٩٥٦.. لذلك لم تكتف الثورة بما أصدرته من صحف ومجلات أسبـوعية وشهـرية(*)، فتقـرر تنظيم

(*) أصدرت«**الثورة**»عدداً من الصحف والمجلات وضعت رئاستها وتحريرها في أيدي الضباط الذين ظهر نبوغهم الصحفي وتفتحهم الثقافي فجأة: «**الشعب**» ـ التي ضمت فيما بعد الى «الجمهورية» ـ تولى رئاستها صلاح سالم، و «**المساء**» رأس تحريرها خالد محي الدين و«**الجمهورية**»،تشرفت برئاسة أنور السادات لها. وبذلك «الاشتغال بالصحافة»، التقى مسار السادات بمسار بنيتو موسوليني، الذي عمل هو الآخر «صحفياً» قبل أن يستولى على ايطاليا ديكتاتوراً، وبعد السادات، تولى«**الجمهورية**» برعـايته الصـاغ محسن عبد الخالق، ثم القائمقام عبد الرؤوف نافع، ثم الصاغ صلاح سالم.

ومن المجلات،أصدرت«**الثورة**» مجلة«**التحرير**». وتشرفت برئاسة السيد الأستاذ الدكتور ثروت عكاشة، ومن بعده ـ بعد ضمها الى دار الجمهورية ـ أنور السادات.كما صدرت مجلة«**الثورة**»لتكون لسان حال «منظمات الشباب»، ورأس تحريرها الصاغ وحيد الدين جودة رمضان.كما اصدرت«**بناء الوطن**» ورأسها الضابط أمين شاكر، و«**الفجر**»ورأسها الضابط أحمد حمروش.

ويقول حمروش أن «كل الصحف والمجلات التي صدرت عن الحكومة رأسها عسكريون» وأن «العسكريين تولوا المراكز الحساسة في توجيه الرأي العام ، لأن جمال عبد الناصر «حرص دائماً على وضع العسكريين في رئاسة مجالس ادارات الصحف ورئاسة تحريرها.

وربما خطر لدارس جاد لتطور الصحافة في مصر أن يعد بحثاً أكاديمياً عن الدور الذي لعبه العسكريون في تدمير الصحافة في مصر، والمنجزات التي حققوها في إفساد العقل المصري وتشويه رؤية السادة المواطنين لما ظل يحدث لهم وللعزبة التي اقتنوا فيها قطعاناً.

الصحافة في سبتمبر/أيلول ١٩٦٠، أي تملكيها للاتحاد القومي واعطائه «**سلطة الاشراف عليها**» (!)، وكان ذلك من مؤشرات التأميم المبكرة **مثل بنك مصر الذي أمم أيضاً هو والبنك الأهلي في ١١ فبراير/شباط (١٩٦٠)**»[٦٦].

والغريب أن حمروش الذي أصر في كل تأريخه لـ «الثورة» على أن يندب «غياب الأيديولوجية والافتقار الى الفكر، والذي وصف المرحلة التي «أممت» فيها الصحافة بأنها «اتسمت بعدم توافر الوضوح لشيء، وغلبة الحيرة على كل شيء، واختلاط الأمور الفرعية بالأمور الرئيسية، وغيبة الوعي بصراع القوى الاجتماعية»[٦٧] وجد من الممكن الحكي عن «أفكار الثورة المتوهجة» التي قصرت الصحافة دون التجاوب معها، ثم وضع «تأميم» الصحافة على قدم مساواة مع تأميم بنك مصر والبنك الأهلي!.

وكانت الأسباب التي تعللت بها «الثورة» في عملية «تنظيم الصحافة» متعددة ومتضاربة. فعبد الناصر عقد اجتماعاً لرؤساء تحرير الصحف وانتقد الصحافة بشدة لأنها «دأبت على نشر اخبار الطبقة البورجوازية في نوادي القاهرة وانصرفت عن نشر أخبار الفلاحين والكادحين». وكانت المجلات ـ ككل مجلات العالم، والمجلات المصرية والعربية الآن ـ تنشر صفحة «اجتماعيات». ولم يكن لـ «الفلاحين والكادحين» أي دور أو تواجد سياسي أو اجتماعي في ظل «الثورة» يجعلهم مادة اخبارية. فوق أن الصحف والمجلات التي اهتمت بأخبار «الكادحين» و«الفلاحين»، من زاوية يسارية أغلقت وصودرت. وبذلك بدا واضحاً لما كان قد بقي دون اغلاق أو مصادرة من الصحف والمجلات أن أخبار الفلاحين والكادحين هذه خطرة للغاية، فتجنبها رؤساء التحرير اتقاء لارتكاب خطأ ما أو اغضاب أحد من «السادة المسؤولين». لكن ذلك لم يدخل في حساب الزعيم الذي كان قد قرر «تأميم» الصحافة ونقل ملكيتها الى «الشعب» أي اليه هو، لهذا السبب الوجيه: «ان بلدنا هي كفر البطيخ. واللي عايز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس اللي لابسين برانيط قش الأرز طول النهار علشان يعيشوا. كنت أفضل بدلاً من الكلام اللي من هذا النوع عن السيدات أن يكتب عن العاملات فقط. فيه عاملات طلعوا يأكلوا عيش بعرق جبينهم ويكافحوا بشجاعة وشرف».

ونظراً لعدم اهتمام الصحافة بكفر البطيخ والعاملات اللواتي خرجن ليأكلن عيشاً بعرق جبينهن ويكافحن بشجاعة وشرف، شكلت مجالس ادارات جديدة للصحف بعد «نقل ملكيتها الى الشعب». وعين محمد حسنين هيكل رئيساً لمؤسسة الأهرام، ومؤسسة دار الهلال بعد ضمها الى مؤسسة الاهرام، وتولى رئاسة مؤسسة أخبار اليوم. وتولى منصب العضو المنتدب للمؤسسات الصحفية ضباط: القائمقام عبد الرؤوف نافع في دار الهلال، ويوسف السباعي في روز اليوسف. وكانت روز اليوسف هي التي فجرت تحت عرش الملك قضية الأسلحة الفاسدة، فلم تكن من «صحف العهد البائد»، بل كانت ـ على طول تاريخها ـ متصفة بطول اللسان والجرأة وعدم المهادنة في نقد السلطة، لكنها ـ كما يقول أحمد حمروش ـ كانت داراً صحفية «**لا يمكن ـ بآرائها السياسية وأسلوبها الصحفي المتميز بالنقد أن تكون تابعة (للزعيم والنظام) في سكون**»[٦٨]. وحمروش على حق. فالمعيار الجوهري كان «**التبعية في سكون**». وبنقل ملكية الصحافة الى «الشعب» وتمليكها للزعيم ووضع الضباط على رأس اداراتها وتحريرها، أمّنت «الثورة» السلطة الرابعة، كما أمّنت السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبات كل شيء في يد الزعيم، وباتت ارادة الزعيم القانون المطلق لكل مصر. «وكان الجميع قد باتوا ينظرون الى جمال عبد الناصر نظرتهم الى الزعيم الذي أصبحت المسافة بينه وبينهم شاسعة»[٦٩]. فالبعد بينه وبين الجميع كان قد أصبح كالمسافة ما بين السماء، حيث الإله الواحد الأحد الذي لا مشيئة الا مشيئته ولا كلمة الا كلمته، وبين الأرض، حيث المخلوقات الفانية التي تأتمر بأمره وتستسلم لمشيئته ولا تطلب الا عدم اثارة غضبه.

ولقد كانت مشكلة «حرية الصحافة» دائماً مشكلة بالغة الأهمية بالنسبة لأي زعيم واحد أحد. فالزعيم يتطلب من رعيته، كيما تكتمل زعامته وتحقق، أن تكون به كتلة هلامية مدمجة في بعضها البعض، منضبطة انضباطاً عسكرياً صارماً، ومطيعة. لأن الزعيم لا وقت لديه يضيعه على محاولة الأستجابة لما تمليه اختلافات المصالح بين المحكومين، والأهم من ذلك أنه لا فكر لديه ولا أيديولوجية يتعامل بها مع تلك

المصالح. «وكان جمال عبد الناصر يعتمد على «تأييد الشعب» (على انضباط الشعب) كما يعتمد على (انضباط) الجيش. ولم يجد في ذلك تناقضاً. فالجيش طيّع بين يديه، والشعب مؤمن به (مطيع له). ولقد كان بوسع جمال عبد الناصر في هذه المرحلة أن يفتح الطريق أمام القوى الوطنية والديموقراطية، وأن يبني أسس النظام على حريات تؤمّن مستقبله، وكان متاحاً له أن يستوعب الطبقات المختلفة في جبهة وطنية (موحدة) بعد الاعتراف بكياناتها المستقلة على غير الأسس الحزبية القديمة. كان (الزعيم) قادراً خلال هذه المرحلة على تجميع القوى مختلفة الاتجاهات والمواقع السياسية والاجتماعية والطبقية، وله في ذلك تجربة ناجحة هي قيادته لتنظيم الضباط الأحرار وهم من اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة. لكنه آثر أن يطور المجتمع بأجهزته الخاصة وشعبيته الهائلة.. وقد وصل (الزعيم) الى براعة تكتيكية في مواجهة المشاكل والمواقف اليومية، لكنه لم يحدد بعد خطأ استراتيجياً، ولم يضع برنامجاً نظرياً.. والموقف الداخلي في المجتمع ليس مستقراً بما يفرض أيديولوجية معينة، والقيادة (الزعيم) في حركتها اليومية تختار الطريق البسيط (الأسهل والأيسر) ولا تعتبر غياب الأيديولوجية قضية رئيسية»[٧٠].

وذلك ـ تحديداً ـ هو ما حدث لهتلر عندما استولى على السلطة وبدأ يفكر في تنظيم ألمانيا. فالتاريخ يوقفنا على أن ذلك الزعيم اعتبر الدولة اداة للسلطة من أهمّ خواصها خواص «الانضباط، والوحدة، والتضحية» وأن المثال الذي وضعه نصب عينيه لتنظيمها كان تجييشها، أي تحويلها الى فيالق يحكمها الانضباط العسكري.

وتبعاً لرؤية هتلر، تمثل ضعف الديموقراطية في أنها تترك اتخاذ القرارات للأغلبية المجهولة المبهمة، وتتجنب بذلك مسؤولية اتخاذ من بالسلطة للقرارات الصعبة أو التي لا تتقبلها الجماهير. وتبعاً لتلك الرؤية، مثل نظام تعدد الأحزاب ومثلت حرية الصحافة وحرية المناقشة أخطر العوامل التي أدت الى استنزاف وحدة الأمة في أي بلد أخذ بالنظام الديموقراطي. وقد وصف هتلر عملية مناقشة الآراء والقرارات بأنها عملية لا نتيجة لها الا التآكل والتحاتّ. وعلى هذا الأساس، كان قوله لمنظمات الشباب الهتلري «يجب علينا أن نتعلم هذا الدرس، وهو أننا يجب أن تسودنا ارادة واحدة، يجب علينا أن نندمج كلنا في وحدة واحدة، ويجب أن ينتظمنا جميعاً انضباط واحد، ويجب أن تملأنا طاعة واحدة وخضوع واحد، لأننا، كأفراد، تعلو علينا الأمة»[٧١].

وقد كتب أكبر رجالات القانون في ألمانيا النازية، الدكتور هانز فرانك، قائلاً: «ان دستورنا هو ارادة الفوهرر (الزعيم)». وفي ظل ذلك المفهوم، استمتع هتلر بقدر من السلطة الفردية المتطرفة فاق أي شيء حازه نابوليون، أو ستالين، أو موسوليني، نظراً لأنه عني بألا يسمح بظهور أو بقاء أي مؤسسة يمكن أن تشكل ـ عند أي طارىء ـ حجراً على سلطته. غير أن هتلر عني دائماً، في الوقت، نفسه بالاصرار على أن سلطته نبعت من الشعب. وبذلك الاصرار حكم ألمانيا بديكتاتورية «شعبية» قائمة على الاستفتاء باعتبار ذلك الاستفتاء منهجاً ديموقراطياً أصيلاً. وقد أصر هتلر دائماً على أن الرايخ الثالث امتاز بذلك على ألمانيا الامبراطورية: «ففي ذلك العهد (البائد) لم يكن لمن قادوا ألمانيا أية جذور شعبية، اذا كانت الدولة دولة طبقية»[٧٢] والمشاهد أنه عني، بعد كل خبطة من خبطات سياسته الخارجية باخضاع ما كان قد اتخذه من اجراءات وما أقدم عليه من تصرفات «لحكم الشعب» في استفتاء. وفي الحملة الانتخابية التي أعقبت الغاء معاهدة لوكارنو واعادة احتلال الراينلاند، أعلن هتلر:

«ان الرماح في ألمانيا لا ترهب الشعب. فهنا تقوم الحكومة على دعامة الثقة الكاملة التي يوليها اياها الشعب كله. وانا (كزعيم) حريص على ما فيه خير الشعب الالماني. ولقد ظللت أعمل طوال خمسة عشر عاماً وأصعد الى السلطة مع هذه الحركة. فأنا لم يفرضني احد على الشعب. فأنا من الشعب، وقد ظهرت من قلب الشعب، وظللت في الشعب، والى الشعب اعود. ومصدر فخري اني لا أجد رجل دولة في العالم كله يستطيع ان يدّعي لنفسه حقاً حقاً أعظم من حقي في أن يعلن ما أعلنه أنا من اني ممثل شعبي»[٧٣].

ويعلق آلان بولوك على هذا الكلام بقوله: «ان مثل هذا الكلام يمكن أن يبدو كمبالغة، الا أنه من الواضح أن هتلر كان يشعر ـ وكان لديه ما يبرر ذلك الشعور ـ بأنه بالرغم من الجستابو ومعسكرات الاعتقال كان زعيماً قامت سلطته على شعبية هائلة ودعم شعبي حاول الكثيرون انكاره، وما زالوا ينكرون»[٧٤].

والى اليوم، ما زال كثيرون مصرين، فيما يخص عبد الناصر، لا على انكار شعبيته، بل على تأكيدها وعلى القول، كما قال حمروش، أن عبد الناصر اختار أن يفعل كل شيء بنفسه، وبطريقته الخاصة التي تمخضت «عن اشتراكية مستعارة للتغيير الداخلي»[٧٥] وبأجهزته الخاصة (= الجستابو ومعسكرات الاعتقال والقرارات الجمهورية ومجلس الغمة واخصاء القضاء وامتلاك الصحافة ووسائط الاعلام) معتمداً على «شعبيته الهائلة».

(٦/١/حـ) ـ تمليك مصر للعسكريين كغنيمة حرب

وإن كان هتلر، اعتماداً على شعبيته، قد عمل على «تجييش» الشعب الألماني وجعل الطاعة والانضباط والتضحية فضائله العليا، فإن الذي حدث في ظل «الثورة» في مصر كان العكس. ففي الوقت الذي ظل الزعيم يؤكد فيه على أن سلطته مستمدة من تأييد الشعب له، استبعد الشعب تماماً من العملية السياسية، وفي محل ممارسة الشعب لحقوقه وسلطاته، وضع ما أسماه «الشيخ عاشور» بـ «مسرح مجلس شعب»[٧٦]، وما قاده أنور السادات يوم ٢٩ مايو/ ايار ١٩٦٧ كالخراف من القصر العيني الى قصر القبة لإعطاء تفويض وصك على بياض للزعيم ليفعل بمصر ما تراءى له، واختلق وهم مشاركة «الشعب» في الحياة السياسية عن طريق الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي وكل تلك التنظيمات «الواجهة»، وهو وهم عمقته ورسخته عمالة «الملتزمين» من «المثقفين» وأكلة العيش من الصحفيين. وبينما «الشعب» الذي بنى الزعيم وحدانيته على طاعته وخضوعه يركل خارجاً باصرار، وجد الزعيم أن «الجيش ظل مؤسسته الرئيسية، رغم انتصاراته الشعبية، ورغم أنه كان قد بدأ يخلع، مع زملائه، ملابسهم العسكرية بعد انتهاء فترة الانتقال»[٧٧].

وجنباً الى جنب مع دبابات الجيش ومدافعه الرشاشة ومصالح ضباطه، أحاط الزعيم نفسه، زيادة في تأمين موقعه في مواجهة شعب مستسلم خاضع، بالأجهزة والاعتقال. «كان الاعتقال بلا تحقيق، بمجرد أمر اداري بسيط كاد من فرط تكراره (يصبح طريقة حياة). وأجهزة الأمن ـ ابتداء من ٢٣ يوليو/تموز ـ بدأت تنمو وتزدهر.. ومنذ اللحظة الأولى، قدم الأميركيون خبرتهم ومساعداتهم لتنظيم المخابرات بعد أن كانت في عهد الملك محدودة الأثر محصورة في البوليس السياسي.. فقبل ٢٣ يوليو/تموز، لم يكن هناك جهاز أمن يعرف باسم المخابرات العامة، وكان عدد ضباط المخابرات الحربية في الجيش ١٥ ضابطاً فقط، أما عدد ضباط القسم المخصوص بالبوليس السياسي فلم يكن يتجاوز ٢٤ ضابطاً (من الشرطة). وقد استعان زكريا محي الدين بعدد من الخبراء الألمان (وكانوا من بقايا العهد الهتلري) الى جانب (خبراء) وكالة المخابرات المركزية الأميركية.. وفي سنة ١٩٥٥، تحول ضباط المخابرات العامة الى مدنيين، وأنشىء في نفس العام «المعهد الاستراتيجي» بجوار برج القاهرة الذي دفعت وكالة المخابرات المركزية الأميركية ٣ ملايين دولار ثمن انشائه. وكانت تدرّس في «المعهد الاستراتيجي» محاضرات وكالة المخابرات المركزية عن طريق شركة بوز ألف وهاميلتون، لضباط المخابرات والمباحث وضباط أمن الوزارات وبعض أعضاء السلك الديبلوماسي بوزارة الخارجية، وذلك حسب رواية فريد طولان مدير المعهد في ذلك الوقت.

«وقد كان النموذج الأميركي هو المثال الذي تهتدي به أجهزة المباحث والمخابرات في ذلك الوقت (منتصف الخمسينات)، وقد تسربت أجهزة المخابرات الأميركية الى بعض ضباط هذه الادارات (كيف «تتسرب» وهي التي تحاضرهم وتدربهم؟ ـ لا يقول).. وقد حدث «التسرب الأميركي رغم أن وزارة الداخلية لم تحتفظ في المباحث العامة سوى بأربعة ضباط فقط من رجال البوليس السياسي السابقين، ورغم أن العسكريين فرضوا إشرافهم على وزارة الداخلية منذ الأيام الأولى (لاستيلاء «الثورة» على الحكم) بل وتولاها جمال عبد الناصر نفسه اثر اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو/حزيران ١٩٥٣.. وكان جمال عبد الناصر يعتمد على أجهزة الأمن (رغم أنه) كان يشك في موقفها واخلاصها للثورة بل ويشك في احتمال وجود صلة بين بعض ضباطها وأجهزة المخابرات الأجنبية. وقد كانت تلك الشكوك تعيش في نفسه وتنمو مع الوقت. ولعل هذا هو الذي دفعه الى الموافقة على تعدد أجهزة الأمن والمخابرات بقيادات مختلفة على أن **تصب كافة معلوماتها في النهاية عنده** وحده، بل انه انشأ في مكتبه فيما بعد جهازاً خاصاً للمخابرات والعمليات والاتصالات الخاصة، كان يشرف عليه سكرتيره الخاص للمعلومات سامي شرف دون اي تبعية لأي جهاز آخر من أجهزة الأمن»[٧٨].

والذي يحكي هذا كله كان من ضباط النظام ومن كبار المسؤولين فيه عن بعض أوجه الحياة الثقافية

والصحفية في مصر. وهو يحكي بأمانــة، ويروي مـا حدث (أو عـلى الأرجح بعض مـا وجد من الممكن أن يقول أنه كان يعلم أنه كان يحدث في مصر ولمصر) لكنه في نفس الوقت: (١) لا يتوقف ليتساءل تسـاؤلات تفرض نفسها فرضاً، و(٢) يعمـد مضطراً الى التمـويه واختـلاق الاعذار وفي بعض المـواضع الى اربـاك الصورة.

وفيما يخص التساؤلات، يبرز بالقدر الأكبر هذا التساؤل: فيم كان اهتمام وكالة المخـابرات المـركزيـة الأمـيركية بتبني عمليـة ايجاد أجهـزة مخابـرات لمصر الى الحد الـذي جعلها تتبـرع بثلاثـة ملايـين من الدولارات لبناء برج اتصالات (برج القاهرة) وتبعث بخبرائهـا تحت ساتـر شركة مـدنية أمـيركية لالقـاء المحاضرات على ضبـاط تشكل منهم أجهـزة النظام؟ هـل يمكن الادعاء بـأن وكالـة المخابـرات المركـزية الأميركية كانت تفعل كل ذلك لتـزود القوات المسلحـة المصرية والنظـام الحاكم في مصر بـإمكانيـة القيام بنشاط المخابرات العسكرية على العدو، اسرائيل؟ لا نظن أحـداً مهما بلغت بـه الصفاقـة سيجد بـوسعه الادعاء بشيء كهذا. وما دامت تلك الاستخبارات لن تكون على العدو الخارجي، فعلى من كانت؟ الرد بغـير حـاجة الى كثـير لف ولا دوران: على «الشعب»، عـلى المصريين، عـلى قطعان العـزبة. فحقيقـة أن النظـام استمتع بـ «شعبية الـزعيم الهائلـة» لدى المصريـين، واستفاد ـ ككـل من حكم مصر ـ بخنوع المصريـين التقليدي للسلطة وميلهم الى تأليه الحاكم. الا أن «الزعيم» كان بطبيعته شكاكاً لا يطمئن الى أحد، والنظم بطبيعتها تعرف ـ حتى وان استنامت القطعان ـ أن ما تفعله بتلك القطعان قـد يجعلها تحـرن في النهايـة وتتمرد. ولهذا كان لا بد للنظام، وللزعيم، وللمخابرات المركزية الأميركيـة، من «تأمـين» استمرار الـوضع القائم الذي كانت الولايـات المتحدة قـد تقبلته وراهنت عليـه، عن طريق تـزويد النظـام والزعيم بسـلاح «ارهاب الدولة»، الأجهزة.

أما فيما يخص التمويه واختلاق الأعذار وتعمد إرباك الصورة، فالكاتب يعمد الى افهامنا بـأن الزعيم قبل بوجود الأجهزة على مضض، باعتبارها «شراً لا بد منـه»، وأنه ظـل يشك فيهـا وتتعاظم شكـوكه الى الحد الذي جعله يكثر منها حتى تتجسس على بعضها البعض مثلما تتجسس على الرعيـة و «تصب كافـة معلـوماتهـا (حصيلة كـل ذلك التجسس المتبـادل والتجسس الشامـل على «الشعب») عنـده وحده، «وفي النهـاية لم يجد بدأ من خلق نظـام تجسس مركب لم يكتف فيـه بالأجهـزة التي دربتها لـه المخـابـرات الأميركية بل أنشأ جهازاً للتجسس خاصاً بـ «رئاسة الجمهورية». ويقول الكاتب بعد ذلـك أن «عدم ثقـة عبد الناصر الكاملة في تلك الأجهزة خلقت ازدواجية متكررة وكبـدت الدولـة تكاليف بـاهظة» ويضيف أنه بالرغم من «ايمان عبد الناصر واعتقاده بأن أجهزة الأمن لم تسر «في خط متـوافق مع أفكـاره»، وبالـرغم من أنه كان يقول ساخراً ـ حسب رواية أحمد أنور وحسين عرفه «لولا أني رئيس الجمهـورية وقلت كـذا أو كيت لكانت المباحث وضعتني في السجن»!، فانه لم يبذل، مع ذلك، جهداً ايجابياً لـ «تسييس» أجهـزة الأمن، بل تركهـا تنمو وتـزدهر ويتسـع نفوذهـا بـ «أيديـولوجيتهـا» (!) الجامـدة المتخلفة (الفـاشية؟) ووسائلها الوحشية وأطماعها الذاتية.. فقـد أخذ نفـوذ أجهزة الأمن المختلفـة ينمو ويستشري (حتى) في الجيش حيث أصبح الضباط مطـاردين بعناصر منهم (زمـلاء لهم) منبثة في صفـوفهم، تدفـع الجميع الى الحذر والحرص ثم ايثار السلبية والبعد عن السياسة.. وكان تنظيم الضبـاط الأحرار قـد انتهى تمامـاً، وانفضت الـرابطة التنظيميـة لأعضاء مجلس القيـادة (انتهت محاولـة «القيادة الجمـاعية») وأصبحـوا أفراداً.. وأصبح جمال عبد النـاصر هو القـوة الوحيـدة القادرة عـلى اعطائهم فـرص العمل التي يـراها مناسبة لهم سواء في الوزارة أو خارجها»[٧٩].

وجنباً الى جنب مع ممارسات ارهـاب الدولـة عن طريق «الأجهـزة»، استخدم النظـام بكفاءة أسلـوب تحويل العدوان، موجهاً نوازع العدوان التي كان من المحتم أن تتفجر في قلوب القطعان وأدمغتها ـ برغم كل ما مـارسته الاذاعـة والصحافـة ووسائـل الترفيـه من عمليات التنـويم والتخديـر واغراق «السـادة المواطنين» في عالم موهوم ـ بفعل الاحباط والحسد الاجتماعي والهوة المتعاظمة بين الفقر الطـاحن للكثرة والثراء الفاحش للقلة، بعيداً عن النظام والزعيم وفيالق المنتفعين بالنظام المتـربحين من «الـولاء» للزعيم. وفي هذا التحويل للعدوان، استخـدمت بإلحـاح شعارات الـديموقـراطية والعـدالة الاجتمـاعية ودعـاوي

«الاصلاح»، واستثيرت كراهيات الأكثرية تجاه «القوى المعادية للثورة» التي عملت على احباط وتخريب جهود «الثورة» لتحقيق العدالة الاجتماعية» وتنفيذ «التحول الاشتراكي» لصالح الشعب. وحددت تلك القوى بالاقطاع، والرجعية، والبورجوازية، وعملاء الاستعمار، وبطبيعة الحال، «العدو الغادر»، والامبريالية والاستعمار، ومجتمع النصف في المائة.

وبوضع كل تلك القوى المعادية كالغيلان مصطفة في طريق «الشعب الكادح»، توصل النظام الى تحويل العدوان صوب كل الأعداء الأشرار الذين تهددوا ما كانت «الثورة» قد حققته من مكاسب لـ «جماهير الشعب». وذلك الأسلوب عينه متبع ومجرب في «تهدئة» (pacification) الشعوب المحكومة حكماً يستبعدها من العملية السياسية ويضعها موضع «الرعية» التي تتلقى التعليمات من القمة وتنفذها بغير مناقشة وبغير نظر فيما اذا كانت تلك التعليمات محققة لمصالحها أم مؤدية الى الحاق أفظع الضرر بها. وفي هذا السياق من تحويل العدوان كان الموقف الأساسي للنظام من اسرائيل، التي سميت دائماً بـ «العدو الغادر»، والصراع العربي الاسرائيلي الذي لم يحاول أحد أن يشرح لـ «الجماهير» أبعاده الحقيقية أو يوقفهم ـ رغم التصايح من حين الى حين وحسب الظروف بالشعارات المعادية لـ «أميركا» واطلاق بعض القطعان من الحظائر لتتصايح في الشوارع «والأمريكان، يا ريّس، ولا يهمّوك يا ريّس»! ـ على ارتباطه العميق المميت بكيان الأمة الأميركية والتركيبة السياسية للمؤسسة الحاكمة الأميركية. ونتيجة لذلك، ظل هناك ذلك «الغريب العجيب» الذي يشير اليه هذا الباحث العربي:

«والغريب العجيب، والذي لا يفهمه ابن الشارع العربي، هو هذا «التعامي» العربي، أو هذه «الغفلة» العربية عن الحقائق التاريخية والسياسية التي تحتويها طبيعة العلاقة الاستراتيجية الأميركية الاسرائيلية.. وطريقة التعايش العربي مع هذه الحقائق، وتحويلها من حقائق سلبية ـ من.وجهة النظر العربية ـ الى حقائق حيادية، ومن ثم ايجابية «في صالح» القضية العربية. ولقد طرح شعار «تحييد» أميركا في الستينات كشعار عربي، خاصة بعد حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧. ولكن هذا «التحييد» لم يتحقق حتى الآن، لأن مضمون الشعار كان مضموناً سياسياً عاطفياً، أكثر من كونه مضموناً سياسياً علمياً عقلانياً. فـ «التحييد» الذي طرح في الستينات كان خالياً من أي خطة أو تخطيط استراتيجي عربي موحد. فلم يتعد شعار «التحييد» أن يكون شعاراً رومانسياً، أدواته «الرجاء»، و«المناشدة»، و«التوصية»، و«الطلب»، أكثر من أن يكون خطة عربية موحدة تتسم بالواقعية السياسية، والعقلانية السياسية، والعبرة التاريخية»[٨٠].

وقد قال عبد الناصر في خطبه أنه «لم يدرك أن اسرائيل مسألة حيوية للدول الغربية (!) إلا قبيل ذهابه الى مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥) ولم يدرك قبل ذلك المؤتمر أن الغرب يريد حماية اسرائيل قبل كل شيء»[٨١].

وفيما يخص «أمريكا»، قال ان العرب راغبون في اقامة علاقات المودة معها، لكنهم ينتظرون أن يعاملوا نفس المعاملة التي تحظى بها اسرائيل (!) وأكد «للأمريكان» ان العلاقات بين مصر وأمريكا لن تتحسن حتى توقف أمريكا انحيازها الى اسرائيل، وأنه «لن يجدي في ذلك أن نبدي النوايا الطيبة من ناحيتنا أو من ناحيتكم، وانما الحقائق العملية هي وحدها التي يعتد بها»[٨٢].

وفي نفس الوقت، «ربط عبد الناصر بين الصهيونية والشيوعية. فالاستعمار واحد بصرف النظر عن مصدره، من الغرب أو من الشرق. وقد ظهر ذلك الربط بين الصهيونية والشيوعية في أوج معركته مع الشيوعيين سنة ١٩٥٤ في مصر، وسنة ١٩٥٩ في مصر والعراق. فالشيوعيون، في رأي عبد الناصر أكبر عون للصهيونية، كما أن الصهيونية تعمل على ايجاد تنظيمات شيوعية تخدع الناس تحت بعض **الأسماء الخلابة البراقة مثل الحرية والديموقراطية** وتخدر الناس بكلام معسول عن المساواة ورفع مستوى العامل والفلاح والأخذ بيد الفقير.. وهم (الشيوعيون المصريون) يثيرون بعض الشغب وينسبونه الى الشعب باسم الشيوعية وهم في الحقيقة جماعة صهيونية قامت بعمل حرائق في بعض المدن والمنشآت الوطنية»[٨٣].

فالزعيم، وقد اشتبك مع الشيوعيين في معركة لتأمين وحدانية زعامته، مماثلة للمعركة التي اشتبك فيها

مع الاخوان لتأمين تلك الوحدانية وابعاد أي شريك عن حيازة السلطة المطلقة، قد أسقط صراعه المحلي الداخلي على الغزوة الاستيطانية اليهودية للعالم العربي والشرق الأوسط كله بدءا بفلسطين، منصة القفز الى ما بعدها. وفي نفس الوقت، ظل «يغري» أمريكا التي أعلن مؤسسوها منذ ظهرت الى الوجود بأنهم «اسرائيل هذا الزمان وشعب الله المختار الجديد»(*) بأن تقيم علاقات مودة واخاء مع المصريين والعرب وتعاملهم نفس المعاملة التي تحظى بها اسرائيل، غير مدرك أن اسرائيل لا «تحظى» بمعاملة مميزة أو غير مميزة من «أمريكا»، بل انها (اسرائيل) جزء من لحم «أمريكا» الحي، وفي الوعي القومي الأميركي تتمة واستكمال المشروع الأميركي الذي بدأ بالغزوة الاستيطانية للقارة الأميركية وابادة سكانها الأصليين، واتخذ تحققه الأعلى وذروته باقامة ملك اسرائيل القديمة على أرض الميعاد، فلسطين لتكون بداية التنفيذ الحرفي لميثاق الاله وتعهداته لابراهام ويعقوب واسحق باعطاء «شعبه المختار» كل الأرض من النيل الى الفرات كما هو مصور بالنحت البارز على حيطان الكنيست.

فكل ما يعني الزعيم هنا، في هذا «التنظير الفلسفي» عن الصهيونية والشيوعية، وهو الذي قال أنه لم «يدرك أن اسرائيل مسألة حيوية بالنسبة للدول الغربية» أي الولايات المتحدة وتوابعها، أن يوسع نطاق تحويل العدوان ليضم من كان مشتبكاً معهم في صراع لتأمين وحدانية زعامته، أي الشيوعيين. فاسرائيل ظلت، من البداية الى النهاية، ورقة مربحة في يد النظام يلعبها على أي وجه رأى أنه تواءم مع مصالحه ومنطلقاته في أي مرحلة بعينها. وقد قيل دائماً أن «فلسطين ظلت الشاغل الأول والهم المقيم» للزعيم. وهذا حقيقي، ولكن كنصف حقيقة فقط. فالنظام كله، ابتداء من الزعيم الى أصغر المروجين الصحفيين و«المثقفين» له، لم يكف لحظة عن ذكر فلسطين. غير أن فلسطين هذه ظلت العذر لكل اجراءات الطوارىء، وكل أنواع العسف واعدام الحريات حيث لا «يعلو صوت على صوت المعركة»، كما قال الزعيم في وقت ما من أوقات الاستخدام المفيد لتلك الورقة الفلسطينية، وظلت تنتقل على رقعة شعارات النظام، وتنتقل معها بطبيعة الحال اسرائيل، من مكانة الى مكانة تبعاً لمتطلبات اللحظة وضرورات المرحلة. فبعد هزيمة ١٩٦٧ الماحقة، استخدم «الصراع العربي الاسرائيلي» كبرهنة على: (١) أن في مصر «ثورة»، بل و«ثورة اشتراكية»، و(٢) أن تلك «الثورة الاشتراكية» في مصر بلغت من الجدية حداً جعلها تشكل خطراً على العدو الغادر، و(٣) أن قيام العدو الغادر المتحالف مع الامبريالية والاستعمار بـ «عدوان» ١٩٦٧ كان لضرب تلك الثورة الاشتراكية واجهاضها، و(٤) تبعاً لذلك تكون كل العواقب الوخيمة (أو ما أسمي بـ «آثار العدوان») التي ترتبت على اندفاع الزعيم حرصاً على زعامته الى شرك يونيو/حزيران ١٩٦٧، عواقب لم تترتب على ترك الزعيم نفسه يستدرج الى الشرك، بل حتمية تاريخية تمثلت في ضرورة قيام العدو الغادر بضرب «الثورة الاشتراكية» في مصر لحساب الامبريالية والاستعمار، و(٥) تأسيساً على ذلك يكون الشعب، لا الزعيم، هو الذي استهدفته الضربة، وتكون «آثار العدوان» هي الثمن الذي تعين على الشعب الباسل أن يدفعه ثمناً لـ «ثورته الاشتراكية المجيدة».

وقد قال عبد الناصر ذلك تحديداً في خطاب ألقاه بجامعة القاهرة يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٦٧، بعد أسابيع من كارثة يونيو/حزيران من ذلك العام، وأوضح فيه أننا «اذا سألنا أنفسنا ايه كان القصد الحقيقي لعملية العدوان المرتبة التي تعرضنا لها أخيراً، اذا سألنا أنفسنا هذا السؤال، الرد يكون أن القصد الحقيقي كان القضاء على الثورة الاشتراكية الموجودة في مصر». وبعد أن شرح الزعيم لمستمعيه في الجامعة أبعاد ذلك المخطط الشيطاني لضرب «الثورة الاشتراكية» وحرمان الشعب المصري الباسل المناضل من مكاسبها الثورية الكبرى، أكد لسامعيه أن هدف المصريين المباشر، تأسيساً على ذلك، «لا ينبغي أن يكون ازالة آثار العدوان فحسب، بل وينبغي أن يكون أيضاً حماية نظامنا الثوري (الابقاء على النظام) وتعميق نظامنا الثوري (المزيد من الايمان بالزعيم والتسليم بمشيئته)».

ويفسر أحد المنظّرين ذلك بقوله (الذي جاء كاشفاً عن غير قصد منه لعملية استخدام «الغيلان» المختلفة في تحويل العدوان:

(*) ارجع في ذلك إلى دراستنا عن **البعد الأميركي للمشروع الصهيوني**. المرجع السابق الاشارة إليه.

«ونظرية العدو (أي نظرية من هو العدو) ازداد رسوخها النظري عند عبد الناصر بعد نكسة ١٩٦٧، (وتلك النظرية قامت) على العلاقة بين الاستعمار الامبريالي والثورة المضادة، ولكن ما حدث بعد ١٩٦٧ هو اعادة ترتيب الأعداء ومصادر الخطر، فأصبحت الصهيونية واسرائيل على قمة مصادر الخطر، وفي المكانة التالية لهما يأتي الاستعمار الامبريالي، أما بشأن الثورة المضادة، فعبد الناصر، ادراكياً، لم يتهاون معها، بل كان ذلك على مستوى الحركة التكتيكية» (!)[٨٤].

وسنعود الى استظهار الأبعاد الكاملة لمشكلة النظر من جانب النظام والزعيم الى اسرائيل والصهيونية والصراع معهما باعتبار كل ذلك ورقة مفيدة في خلق أوضاع تأزم وطوارىء دائمة، وتحويل العدوان، مع عدم العزوف في الواقع عن التصالح و«التسوية» (متى أزيلت آثار العدوان وأعيدت الأراضي التي أخذت في غمار عدوان ١٩٦٧)، في معرض استظهارنا لخلفيات كامب ديفيد وكون السادات عندما انساق الى مصيدته لم يكن ناشزاً ولا مرتداً بل كان عمدة استكمل ما ورث عندما ورث العزبة ومشاكلها من الزعيم.

أما الذي يعنينا هنا، فاستظهار المستفيدين الحقيقيين من «الثورة الاشتراكية» التي أكد الزعيم في خطابه بالجامعة يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٦٧ أن القضاء عليها وحرمان الشعب المصري من مباهجها كان الدافع والقصد الحقيقي وراء عدوان العدو الغادر في يونيو/حزيران.

وقد استعرضنا فيما سبق كيف ركز الزعيم كل السلطات في يده وكيف وضع تحت مقعده أو في درج مكتبه سلطات أي دولة متواجدة في العصر حقيقة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وكيف نقل اليه (= الى الشعب) ملكية «السلطة الرابعة» كما تسمى، أي الصحافة والاعلام وأدوات صنع الرأي.

وكما لاحظ القارىء، اعتمدنا في استظهارنا للحقائق منهجاً قام على الاصغاء بدقة لما قاله «نجوم» من النظام عايشوا الأحداث من الداخل عن كثب، وعاشوا كل التيارات وشهدوا كل الصراعات ولم يكن من سبيل لباحث أو دارس لأن يقف على شيء من ذلك الا من خلال ما شاءوا الافضاء به، بالقدر الذي سمحت لهم مصالحهم وأدوارهم السابقة واللاحقة مصارحة القراء به، من أحداث وتطورات ومواقف واتجاهات.

ومن أهم أولئك «النجوم» في الواقع، أحمد حمروش. فهو ـ فيما بدا من كتبه ـ رجل مثقف ومستنير، ورغم كونه ضابطاً من ضباط النظام، اتخذ لنفسه موقفاً فكرياً ناقداً، وانتهج نهجاً ظل في معظم الوقت متشبثاً بضرورة أن يكون موضوعياً، بازاء خلفية فكرية يظل يذكرنا بأنها يسارية ماركسية. ومع الوعي بأن الانتماء الى مثل ذلك الموقف العقائدي أملى منطلقات معينة وفرض حدوداً وخطوطاً لم يكن لحمروش مهرب منها، فان مصارحاته ـ التي خلت لحسن الحظ من التقعر الأيديولوجي الذي اصطنعه كثيرون ـ ومشاعره الوطنية التي نطقت دائماً من بين سطوره، تجعله مصدراً جديراً بالثقة لقدر هام من المعلومات عما كان يجري داخل النظام.

وفيما يخص «الثورة الاشتراكية» التي قال الزعيم أن ضربها واجهاضها كانا القصد الحقيقي من عدوان ١٩٦٧ الغاشم الذي قام به العدو الغادر، يقول حمروش ان:

«الاشتراكية هي أكثر الكلمات بريقاً واغراء (للشعوب) في مجال التقدم الاجتماعي، لكنها استخدمت احياناً في غير مجالها. فهتلر (مثلاً) أطلق على حكمه النازي اسم «الاشتراكية الوطنية». و(فيما يخص مصر) لم تتحول كلمتا الديموقراطية والتعاونية الى جناحين تحلق بهما الاشتراكية في مصر الى آفاق جديدة رغم قول جمال عبد الناصر في «المؤتمر التعاوني» بجامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٧ «اننا نهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي». فقد كان الموقف يزداد صعوبة امام قيادة طموح، وكان الذين بشروا بالاشتراكية في مصر من قبل الثورة معتقلين في السجون من ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٩ تلاحقهم الاتهامات بأنهم شيوعيون وأنهم عملاء. غير أن تلك الحقيقة لم تقف عقبة في وجه عبد الناصر، فقد أبقى الشيوعيين، أو «الاشتراكيين الحقيقيين» في المعتقلات وبدأ يدبر ثورة جديدة بسرية كاملة، بصورة تختلف قليلاً عما حدث قبل ٢٣ يوليو/تموز، ثورة اجتماعية تدبر من السلطة (من أعلى، أي انقلاب جديد لكنه «اجتماعي») بعيداً عن المناقشة الحرة المفتوحة، والذين اشتركوا في تدبيرها عددهم محدود. ويقول زكريا محي الدين وعبد اللطيف البغدادي ان تأميمات ١٩٦١ لم تعرض على أعضاء مجلس القيادة السابقين في جلسات عمل رسمية، وانما أثير الموضوع للمناقشة في جلسة واحدة خاصة بالاسكندرية حضرها جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر،

وعبد اللطيف البغدادي، وزكريا محي الدين، وكمال الدين حسين فقط. ولم تكن الصورة واضحة عن المدى الذي كان عبد الناصر يراه في موضوع التأميم» (!)[85].

وهكذا جاءت الاشتراكية إلى مصر. قرر الزعيم بين يوم وليلة أن «يقلبها» اشتراكية. سمع الزعيم من صديقه جوزيف بروز تيتو عن «الاشتراكية»، وعاين بنفسه كيف كانت تلك «الاشتراكية» تتيح لجوزيف بروز تيتو أن يكون رب اليوغوسلاف الأعلى، والهمم الوحيد الواحد الأوحد. «ولم يكن هناك يسباري واحد مقرب من عبد الناصر خلال هذه الفترة. يوسف صديق وخالد محي الدين كانا بالمعاش في المنزل، وأحمد فؤاد لم يكن مقرباً»[86] ولم يكن مشروع «الاشتراكية» قد خطر للزعيم ببال أو دخل في تخطيطه لـ «الثورة» أو اتضح في أي مسار اتخذته «الثورة». لكن المصادرة والتأميم كانا سلاحاً لم يغفل الزعيم عن مضائه. وقد نجح في تحطيم سطوة «الاقطاع» بمصادرة المال والأرض في ظل القانون الذي كان آخرون قد دعوا اليه بإلحاح من قبل الثورة، تحديد الملكية الزراعية و«الاصلاح الزراعي». والآن جاء دور «البورجوازية المصرية»، وكانت «تحاول أن تفرض حول عبد الناصر حصاراً وتقيده به، فهي لم تكتف بالاستقرار الذي كان الحكم العسكري يثبت دعائمه، بل وأرادت **المشاركة في السلطة** ووقف تدخل الدولة»[87] وبذلك وقعت في «الخطيئة الأصلية»، تطلعت الى ما اعتبره الزعيم عدواناً على وحدانيته، وطمعت في المشاركة في السلطة، فبات من المحتم أن تضرب بالمصادرة ونزع الملكية. ومن ذلك الباب دخلت «الاشتراكية» دماغ الزعيم، وقعدت هناك. فـ «اشتراكية» نظام «الثورة» لم تتعد حدود استيلاء الدولة (والدولة هنا = السلطة العسكرية الحاكمة التي جسدها شخص الزعيم) على أموال «البورجوازية». فهي لم تتعد التأميم، وخلق ابعاديات اقتصادية كابعاديات المماليك عرفت باسم «القطاع العام»، ولم تذهب الى ما وراء تحول الدولة الى الرأسمالي الأكبر والأقوى، فلم تشمل اعطاء أي دور حقيقي لمن جرت المصادرة باسمهم، أي الشعب. كل ما حصل عليه «الشعب» كان نصاً في قوانين التأميم المجيدة وعد الشعب بأن تكون له نسبة ٢٥٪ من أرباح الشركات تصرف للموظفين والعمال. وكل من عايش أبعاديات «القطاع العام» في مصر يعرف ما الذي كان «الكادحون» يحصلون عليه اعمالاً لذلك النص البراق، ويعرف أيضاً ماذا كان دور «أعضاء مجالس الادارة المنتخبين من الموظفين والعمال».

فالمستفيد الحقيقي من «الثورة الاشتراكية» التي أحدثها الزعيم «فجأة، وبلا أي تمهيد، ودون حشد للجماهير أو تعبئة للأفكار»[88] لم يكن «الشعب الكادح»، بل أتباع الزعيم من الضباط والمتسلقين المدنيين، وقد «رتب جمال عبد الناصر قوانين التأميم مع عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي، وكلاهما غريب عن الاشتراكية بعيد عن الإقتناع بها»[89]. ونتيجة لتلك «القوانين» وقعت مذبحة الاقتصاد المصري التي لم ينج من آثارها المدمرة حتى اليوم. فبعد مذبحة الديموقراطية البرلمانية، ومذبحة القضاء، ومذبحة الصحافة، كانت مذبحة الإقتصاد. أممت ١٤٩ شركة منها ١٧ مصرفاً و١٧ شركة تأمين، فباتت ملكاً للدولة، ووعدت الدولة مساهميها بتعويضهم بسندات اسمية لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤,٥٪، ودخلت الدولة شريكاً بحصص لم تقل عن ٥٠٪ في رساميل ٩١ شركة. وبدأ كابوس المؤسسة العامة والشركات التابعة، وكابوس «السيد الأستاذ رئيس مجلس الادارة» وأعوانه وأجهزته «الأمنية» في كل ركن وثقب من أركان وثقوب الحياة الاقتصادية لمصر. وبدأ الخراب. وكدست ثروات، وأفلست شركات وراء شركات، وتكاثرت الحسابات السرية في بنوك سويسرا، ورويداً رويداً، اكتشف الزعيم، كما قال أنور السادات لموسى صبري، ان البلد كانت قد أصبحت تحكمها عصابة، يا أنور!.

ونترك الضابط أحمد حمروش يروي ما حدث:

«خلال أربعة أيام بدأت من ١٩ يوليو/تموز ١٩٦١ وانتهت يوم الاحتفال بعيد الثورة التاسع، كانت قد صدرت قوانين التأميم التي تمت بطريق الصدمة وغيرت من واقع المجتمع وتلقاها الناس المسؤولون والبسطاء كمفاجأة سعدت لها الأغلبية وصدمت منها الاقلية. وقد سميت هذه القوانين باسم القوانين الاشتراكية. فمن هم الذين سيقودون المجتمع بعد هذا التغيير؟ قال عبد الناصر في مناقشات اللجنة التحضيرية «من الذي سيقوم بالقيادة؟ عندما نقول اشتراكية لا بد لها من اشتراكيين. انا أريد للاشتراكية اناساً لا هم رجعيون ولا هم رأسماليون مستغلون». فجمال عبد الناصر يريد أن يعزل الرجعيين والراسماليين، لكنه لا يريد التعاون مع الاشتراكيين الحقيقيين، ولا يريد للاشتراكية كادراً من الاشتراكيين، اكتفاء منه بمن هم في السلطة.

فالاشتراكية يبدأ تطبيقها بالمجموعة الحاكمة المسيطر عليها العسكريون (بينما) الاشتراكيون الحقيقيون في معتقل الوادي الجديد يرسلون برقيات التأييد لجمال عبد الناصر على خطوته التقدمية الثورية، والمديرون والمسؤولون يتحولون فجأة الى اشتراكيين فيغيرون افكارهم كما يغيرون ثيابهم، والاتحاد القومي ما زال التنظيم السائد للتغيير الحادث في المجتمع مهتدياً بفكرة المصالحة بين الطبقات، والزعيم يعلن إن «السلام والتعاون بين الطبقات قد تحقق لأول مرة في التاريخ»[٩٠].

ولقد كان الزعيم مخطئاً في ذلك الادعاء. فـ «السلام والتعاون بين الطبقات» كان قد تحقق بقوة تحت وطأة الرعب النازي والفاشي في بلدان أخرى كثيرة بأوروبا خلال سنوات غيمة الحكم الفردي المطلق التي أظلمت بها القارة من ١٩١٨ الى ١٩٤٥. ولقد كان حرياً بالزعيم أن يفطن الى وشائج الرحم التي ربطت نظامه بتلك الأنظمة، ان لم يكن بتماثل الوسائل والأساليب والدعاوي والمنطلقات، فبكون نظامه، كنظم الفاشيين جميعاً، تألف من عناصر من البورجوازية الصغيرة، وظل - في حقيقة أمره وفيما اتصف به من كراهية للطبقات الاجتماعية الأخرى التي كانت فوقه (الاقطاع والبورجوازية الكبيرة) وتحته (الفلاحون والعمال) وما أظهره من ضراوة في الاستيلاء لا على السلطة وحدها بل على كل ما مكنته السلطة من الاستيلاء عليه.

فالطبقة المتوسطة الدنيا التي أنجبت الزعيم وكل من عاونه من ضباط كانت تقليدياً معمل تفريخ اشد العناصر والحركات السياسية رجعية وفي الوقت ذاته أشدها ادعاء للرغبة في التغيير والاصلاح. وبحكم وجود مجموعة متذمرة من أبنائها (الضباط الأحرار) في مواقع عسكرية آتاحت لهم في ظل نظام محتضر القيام بانقلاب من أعلى للاستيلاء على السلطة، تمكنت تلك الطبقة من احداث انقلاب في الهرم الاجتماعي، فتربعت على قمته. ورغم القوانين «الاشتراكية» التي أصدرها النظام الحاكم بعد سنوات من استيلائه على السلطة وهدم الارستقراطية الاقطاعية القديمة، بغية هدم البورجوازية الكبيرة، «ظل النظام الحاكم عازفاً عن تفجير أي صراع طبقي، لأن النظام كان قد بدأ يعبر فعلاً عن واقع (ومصالح) البورجوازية الصغيرة (التي أنجبته) والتي أخذت في ظله تنمو وتتدعم، ذلك لأن تفجير الصراع الطبقي كان حرياً بأن يغلب فرصة الطبقة العاملة النامية والمتعاونة مع الفلاحين في تحقيق منع الاستغلال (حقيقة) ونهائياً و(الأخطر من ذلك) المشاركة في السلطة»[٩١].

وبلعبة «التحول الاشتراكي» الذي ظل وعداً تباعد باستمرار منسحباً الى الأفق البعيد لكنه ظل في نفس الوقت - كوعد الانتصار على الصهيونية والامبريالية والاستعمار واستعادة فلسطين الحبيبة والأرض السليبة - ورقة مفيدة ومربحة في ادامة أوضاع طوارىء دعمت قبضة الزعيم على عنق مصر ووطدت سلطة النظام وأمنت مكاسب ضباطه والمستفيدين من المدنيين منه، بتلك اللعبة البارعة التي أوحت بها للزعيم أوضاع يوغوسلافيا في ظل زعامة جوزيب بروز تيتو (الذي ظهر بعد موته أنه ترك ثروة لا يستهان بحجمها بفضل كل تلك الاشتراكية)، أحكم وثاق المصريين احكاماً لم يكن منه أدنى فكاك. فخارجاً، العدو الغادر متربص بالثورة الاشتراكية والثوار الاشتراكيين يريد أن يجهض الثورة ويطيح بالثوار، وذلك يتطلب أن تظل اليد العليا للعسكريين المتصدين لذلك العدو الغادر والذين لولا وجودهم لدخل ذلك الغول مصر وأكل لحوم المصريين وهشم عظامهم. وداخلاً، الرجعية والاقطاع والثورة المضادة وعملاء الامبريالية والاستعمار وبقايا مجتمع النصف بالمائة متربصين جميعاً بمكاسب الشعب العامل التي حققتها له ثورته الاشتراكية العظيمة، وبالمستقبل الزاهر الذي تعد تلك الثورة جماهير الشعب الكادح به، فقط اذا ما تركت لتواصل مسيرتها المظفرة، وتأمين الثورة، وتأمين المكاسب، وتأمين المستقبل الوضيء الذي ينتظر الأجيال القادمة يقتضي أن تظل لأجهزة الأمن التي تدافع عن الثورة وتحمي الوطن اليد العليا والقول الفصل فيما يحدث داخل الوطن المفدي.

وفي ظل هذه الأوضاع، أوضاع العدو أمامكم والرجعية وعملاء الاستعمار وراءكم، أصبح الجيش «المصدر الرئيسي لتوريد الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الادارات ووكلاء الوزارات والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية.. معظم المراكز القيادية والوزارات أخذت تسقط بالتدريج في أيدي العسكريين وأصبحوا هم الكادرات التي اعتمد عليها النظام. ويقول مكسيم رودنسون أن «الأمر احتاج الى وقت طويل ليتبين ان الجيش (الضباط) جماعة أنانية متلهفة الى الاستمرار في السلطة والزيادة في

امتيـازاتها وأنهـا بعيدة عن الطبقـات العاملـة وغير جـديرة لأن تهب نفسهـا لأهـداف تلـك الطبقـات».
(والحقيقة) أن التفكير في الطبقات العاملة (جماهير شعبنا الكادح التي لم ينقطع التشدّق باسمها) لم يكن وارداً حتى هذه اللحظة (لحظة اصدار قوانين التأميم وبدء عمليـة «التحول الاشتـراكي») وكان الادعـاء بأن العسكريين يعبرون عن أهداف الطبقات العاملة (عن مصالحها) تصوراً بعيداً عن الحقيقة والواقـع. فالجيش ظل السند الرئيسي للنظام وتبعاً لذلك منح ضباطه كثيراً من الامتيازات»[٩٢].

ولقد كان ذلك الوضع العسكري للنظـام محتومـاً منذ البـداية. فـالنظام وصـل الى السلطة عسكـرياً، واستولى على مصر ـ كما قلنا ـ بغير فكر أو هدف أو خطة خلا التخلص من القيادات العسكـرية القـديمة التي تطلب التخلص منها التخلص من النظام الملكي المنهار كله. وعندما استقـر في السلطة، استقـر فيها عسكرياً، وتعامل مع كل ما اعترض طريقة عسكرياً. وعندما انفرد الزعيم بـالسلطة، ظـل سنده الحقيقي عسكرياً متمثلاً في الضباط الذين وجدوا أنفسهم، في ظل الزعيم، قد استولـوا على غنيمـة حرب، عـلى بلد كسبوه عسكرياً بغير قتال، وأسلم لهم شعبه، عن انبهار بالزعيم وخوف من أسلحة الضباط واتقـاء لشرور الأجهزة، رقابه. ونسوا بعـد وقت أن ذلك البلـد كان بلـدهم وأن شعبه كـان شعبهم وليس شعباً هـزموه واحتلوه. وبطبيعة الحـال، ظل متعينـاً طمس ذلك الـواقع الغـريب ـ واقع احتـلال جيش لبلده عسكـرياً وادارته كما لو كان غنيمة حرب ـ عن طريق عالم الوهم الذي عاون العسكريين على خلقه واغراق «جماهير شعبنا الكادح» فيه كتبة الصحافة وأرتال كثيرة من أساتذة الجامعات والفلسفين والمنظرين وآكلي العيش ومرتزقة الصحافة والاعلام ممن لم يجدوا عيباً في التـواطؤ على تـرسيخ ذلـك الاحتلال واعطـائه صـورة اجتهاد في حماية البلد من العدو وتحسين ظروف معيشة أهله. وكما قلنا، كانت لعبة «التحول الاشتراكي» من ابـرع الحيل التي لجـأ اليها النظـام في مجال خلق ذلـك الوهم. وفي ظـل عالم الـوهم، بدأ «السـادة الضبـاط» يتحولـون الى أرستقراطيـة جديـدة تمادت ـ لكـونها محـدثة نعمـة ـ فتجاوزت كـل تجـاوزات الارستقراطية القديمة. وقد اجتهد كثيرون ممن أرخوا لتلك الأيام في القـول بأن ذلـك نجم عن «طيبة قلب السيد المشير»:

«كانت شخصية (الصاغ) عبد الحكيم عامر الذي حصل على رتبة المشـير في أول يونيـو/حزيـران ١٩٥٨، بعد الوحدة (التي لم تطل) مع سوريا وأصبح نائباً لـرئيس الجمهوريـة، مسانـدة لذلـك الاتجاه. فهـو بحكم تكوينه ودود يغدق على كل من يلجأ اليه من الضباط (يغدق عليهم من مال من؟) ويهتم بالمسائـل الاجتماعيـة اكثر من اهتمامه بالمسائل العسكريـة.. وكانت «الحاشيـة» (= حاشية الملك أو بـلاطه) التي أحـاط بها المشـير نفسه قد عرفت فيه هذه الخصال فتمـادت في سلوكهـا اللاأخـلاقي واستغلت أموال الـدولة أسـوأ استغلال. وكان كل من اقترب من رجال مكتب المشـير تأخـذهم الدهشـة من الجموح المكشـوف في مجال اللهـو والبذخ المبالغ فيه. الأمر الذي اثر تأثيراً شديداً على قمة القيادة العسكريـة وانعكس على بقيـة مستويـات الضباط.. وظهرت فئة جديدة من الضباط المؤهلين خريجي الجامعـات وخاصـة المهندسـين الذين تـدفقوا عـلى الأعمال المدنية بعد بداية الحركة ثم وصلوا الى المناصب الرئيسية.. وقد بدأ هؤلاء الضباط «التكنوقراط» يشكلون فئة جديدة من فئات السلطة العليا. كما بدأ الضباط يتولون أعمـالاً بعيدة عن اختصـاصاتهم ولا تـدخل حتى في مجال العمل السياسي وانما تحتاج الى تخصص وتأهيل.. وقد كانت استعانة مركـز السلطة (زعـامة النظـام) بالعسكريـين اختياراً للطـريق الأسهل بـدلاً من الطريق الصعب وهـو تكوين كـادرات من خارج الجيش عن طريق الانفتاح على الجماهير واتاحة الفرصة لظهور العناصر ذات الطاقات والمواهب (من صفوف الجمـاهير). ومن الظواهر الأخرى التي لازمت اختيار الضباط لمناصب السلطة العليا كون معظمهم ضباطـاً في المخابـرات العامة أو المخابرات الحربية، بحيث يمكننا القول أنه باستثنـاء التكنوقـراط أمثال صـدقي سليمان ومحمـود يونس وعبد الوهاب البشري كانت بقية العسكريين الـذين وضعوا في المنـاصب العليا من المـدربين في أجهـزة المخابرات المتخرجين منهـا، الأمر الـذي انعكس على أسلـوبهم في الحكم والادارة حيث اعتمدوا عـلى السرية والانغلاق والتقارير ولم ينفتحوا انفتاحاً حقيقياً على الجماهير. وكـانت أجهزة الأمن والمخـابرات تـزداد عدداً وامكانيات بصفة مستمرة. وكان طريق الوصول الى السلطة كتابة التقاريـر (عن الغير) فهي معيـار الاخلاص وميزان الولاء (للزعيم) وقد كان مطلوباً من الجميع في مراكز السلطة ان يسهموا في ذلك كل عـلى قدر طـاقته. وكان هذا دافعاً الى اهتمام أجهزة العمل السيـاسي على مختلف تشكيـلاتها (من هيئـة التحريـر، الى الاتحاد القومي، الى الاتحاد الاشتراكي) بكتابة التقارير (الاستخبارية عن الناس) مسـاندة لأجهـزة الأمن في عملها. ولم يقتصر هذا الأسلوب على الضباط وحدهم بل وامتد أيضاً الى المدنيين، فقد كان عـدد من الوزراء المـدنيين يعملون في المخابرات أصلاً أو يتعاونون معها. (وقد امتد ذلك النشاط الى الصحافة) ويبدو انه كان قد اصبح

قاعدة طبيعية (طريقة حياة) وعملاً مطلوباً من كل من يعهد اليه بعمل مسؤول. فعندما عهد جمال عبد الناصر للصاغ لطفي واكد برئاسة تحرير جريدة «الشعب»، قال له انه عندما طلب بعض المعلومات عن عدد من الوزراء، احضرها له مصطفى امين في نصف ساعة، بينما اقتضى ذلك من المخابرات أكثر من أسبوع، وقال (الزعيم لرئيس التحرير) ان هذا دليل على أن مصطفى أمين كان عنده جهاز معلومات قادر ونشيط. وهكذا كان بعض المسؤولين عن الصحف يلعبون دور أجهزة الأمن للمعلومات أيضاً (في خدمة الزعيم) وكانت بعض المؤسسات الصحفية تؤدي هذا الدور ايضاً، وكانت تلك التقارير سلم الترقي. وقد طلب الزعيم من لطفي واكد أن يعد جهازاً خاصاً في صحيفته للحصول على مثل هذه المعلومات.

«وهكذا نمت أجهزة الأمن والمعلومات (المخابرات) واتسعت شباكها حتى كادت تستوعب المجتمع كله. وفقد المصريون الثقة في بعضهم البعض (فالكل بات يتخابر على الكل)، وبذر الخوف في قلوبهم، فانعقدت السنتهم وأثروا الصمت والسلبية والبعد عن المخاطر.

«وفي هذا الجو أعليت فكرة تغليب الولاء على الكفاءة والاخلاص على الخبرة، ولم يعد غريباً ظهور عنصر العسكريين وخاصة المرتبطين منهم بأجهزة الأمن والمخابرات في مواقع تبعد تماماً عن طبيعتهم وخبراتهم ومعارفهم. وكما حدث في مناصب الحكم حدث في الكثير من المناصب الأخرى الحساسة»(٩٣).

(١/ ٦ ط). كيف حقق العمدة اختراقه؟

ذلك اذن كان المجتمع الذي أوجدته «الثورة» والذي جعل من الممكن أن يحقق رجل كأنور السادات فيه اختراقاً بوصله الى أن يصبح رئيساً لجمهورية مصر.

وكما قلنا، كان أنور السادات، منذ البداية، مدركاً لقواعد اللعبة. ولم يكن في ذهنه ما يضلله من الأوهام. كان يعرف تماماً أي انسان هو، ومن الاحتكاك اليومي بعبد الناصر، عرف تماماً أي انسان كان عبدالناصر، وفطن إلى ما كان يجعله يتك (What made him tick) كما يقول الأميركيون. وكما قال عن نفسه لموسى صبري، كان السادات يعرف جيدا كيف «يفكر» وكيف يحرّك الشارع السياسي المصري. فقد عاش بين أفقر طبقات المجتمع وعمل معها ووقف على «التركيبة» الاجتماعية والانسانية لنماذج متعددة من الناس العاديين الذين يتكون منهم ذلك «الشارع»، كما عاش في السجون، وعاش في جو الصحافة الذي ما من شك في أنه يفتح العينين على حقيقة الأوجه التي تواجه الناس العاديين متخفية وراء أقنعة عديدة. كان رجلاً من عامة الشعب، تربى ـ كما يقولون ـ في «مدرسة الحياة»، مدرسة الشارع ثم مدرسة «الثورة» والزعيم، ووعى كل ما تعلمه من دروس جيداً.

«لم يكن السادات، طوال **السنوات التي قضاها قابعاً في ظل عبد الناصر** يضيّع وقته هباء. كان لديه الوقت والفرصة للاختلاط بالناس والتعرف على مشاعرهم. وكان يدرس ويحلل في صمت صدى أعمال وتصرفات عبد الناصر لدى المصريين، ويعرف ما يثير شكاواهم وما يبعثهم على السخط، وكان يختزن كل ذلك في رأسه بهدوء»(٩٤).

وقد كان الهدوء والطاعة منفذ السادات الى المكان الذي «قبع فيه» في ظل الزعيم. في مصارحاته لموسى صبري، قال:

«عبد الناصر له دين في رقبتي.. ما هو دين عبد الناصر الذي في رقبتي؟ لقد خرجت من الجيش في منتصف ١٩٤٢. وبقيت خارج الحلقة أو خارج الميدان في اعتقال وسجن وهرب (أي كنت خارج الحلقة، لكني كنت مناضلاً وتحملت الكثير) وكل هذا استغرق من منتصف ١٩٤٢ الى ١٩٥٠. عدت الى الجيش في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠. عدت ولا أحد يعلم عني شيئاً في القوات المسلحة. سنوات طويلة. دفعات جديدة. والأمور تطورت. عبد الناصر طوال سبع سنوات ونصف وهو ينظم.. عبد الناصر هو الذي بدأ بالعقلية التنظيمية. أما أنا فلم يكن لدي وقت لعمل تنظيم محكم. كنت أريد أن أنتهز فرصة الأحداث لعمل أي شيء. (أما عبد الناصر) فشكل خلايا لا تعرف بعضها. وهو الذي يجتمع بكل خلية على حدة. كان ضابطاً محترماً جداً. ليس له أصدقاء ولكن له هيبة. ودائماً يضع فاصلاً بينه وبين الآخرين. صداقاته قليلة، وله كلمة (مسموعة). وهكذا استطاع في عام ١٩٥١ أن يكون الجمعية التأسيسية، وهي رأس التنظيم. أي انه وصل بالتنظيم الى أن يشكل له قيادة. وفي كل هذه المراحل أنا بعيد عن الجيش. وأجيال جديدة تدخل كل عام. الدفعة من الف على الأقل. أي سبعة آلاف على الأقل. ولذلك لم يكن لي مكان في هذا الوضع الجديد. وكان من الممكن أن يخشاني عبد الناصر. كيف يضع في تنظيمه شخص له ماض سياسي وماض في التنظيمات؟ كان من الطبيعي أن يشك. ورغم ان هذه كانت طبيعة عبد الناصر (الشك فيمن حوله) فانه لم يشك فيّ، وأدخلني قيادة

التنظيم، وأنا لم يكن لي أي مطلب. قلت له: أنا معاكم وخلاص. ولم أسأل عن أي شيء. وعندما جاء وزارني هو وعبد الحكيم (عامر)، وطلب مني عدم التحرك أو القيام بأي نشاط. قال لي: أنت معروف لدى جهات الأمن وهم يتعقبونك الآن بعد عودتك للجيش. وقلت له: صح. واستمررنا بعد ذلك في لقاءات، نتحدث عن الخطوط العامة للحركة.. الدين الذي لعبد الناصر في رقبتي هو أنه أولاً أطلعني على أن هناك تشكيل هيئة تأسيسية، ولو لم يقل لي، لما عرفت. كما أنه ضمني الى الهيئة التأسيسية ولم يكن لي مطلب من هذا النوع. وكان يهمني علاقتي معه. وهو القائم بكل شيء. وكنا نتقابل ونتشاور باستمرار.. قلت له انا معك في هيئة أو غير هيئة. المهم ان تقوم الثورة. وأنا أثق فيك كأخ وصديق ووطني مصري. وكل نصيحتي يا جمال ان تعمل عملية متكاملة هذه المرة لا أنصاف عمليات ولا أنصاف حلول. واللي يعيش يعيش واللي يموت يموت. لأن الناس (المصريين) سوف تواجه بهدلة اذا اقدمنا على عملية جزئية وفشلت»[٩٥].

وفي روايته لكيفية التقائه بالسادات، يقول محمد ابراهيم كامل أنه اشترك مع عدد من الشباب المصري من أقربائه وأصدقائه في تكوين جمعية سرية سنة ١٩٤٣ للقيام بعمليات ضد القوات البريطانية في شوارع القاهرة كان من زعمائها ابن خالته حسين توفيق، وأن حسين توفيق عرض على الجمعية في سنة ١٩٤٥ اقتراحاً بالتعاون مع جمعية سرية أخرى..

«ولم تمض ايام قلائل حتى تم اللقاء في أحد المقاهي الكائنة بميدان الأوبرا، حيث قابلنا أنا وحسين توفيق الشخص الذي كان قد فاتحه في الانضمام الى تلك الجمعية الأخرى، وقدم لنا ذلك الشخص شاباً كان يرافقه لفت نظري أنه كان يكبرنا في السن، كان أسمر اللون، ممشوق القوام، ذا شارب ضخم وصوت أجش عميق النبرات، الا انه كان يلبس ثياباً غريبة اذ كان يرتدي بدلة رمادية داكنة، وتحتها صديري فاتح اللون به مربعات حمراء، وربطة عنق فاقعة اللون، وحذاء أبيض، وقدمه لنا الشخص الآخر باسم«أنور السادات»[٩٦]..»

ذلك كان أول لقاء لمن أصبح وزير خارجية مصر في مرحلة كامب ديفيد بزعيمه المقبل أنور السادات. وكان اللقاء في سنة ١٩٤٥، أي قبل أن «يدخله عبد الناصر في الجمعية التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار بست سنوات، وكان وقتها هارباً من الشرطة وأجهزة الأمن بعد احالته الى التقاعد في سنة ١٩٤٢، وكان ـ تبعاً لمصارحاته لموسى صبري ـ يشتغل «نفراً في المقاولات» ويعمل من طلوع الشمس حتى الغروب وفي آخر النهار يشارك بقية الانفار طعامهم في «مقهى قذر في قرية مزغونة»[٩٧]. وفي ذلك اللقاء الأول بمحمد ابراهيم كامل، كذب عليه أنور السادات وعلى ابن خالته حسين توفيق كذبتين: «استمر اللقاء نحو ساعة ونصف ساعة تبادلنا فيها الحديث عن أوضاع البلد، **وأفهمنا السادات بطريقة غير مباشرة أنه ينتمي الى جمعية من رجال القوات المسلحة**، وأنه كان (يوزباشي) بالجيش وأحيل الى التقاعد للشك في ميوله المتعاطفة مع الألمان، **وأنه «يعمل» الآن في المقاولات والنقل**»[٩٨]. وفي سنة ١٩٤٥، لم يكن السادات قد اتصل بجماعة الضباط الأحرار التي ضمه عبد الناصر الى جمعيتها التأسيسية في ١٩٥١. كما لم يكن يعمل في المقاولات والنقل بالمعنى الذي يفهمه أي مصري من قول القائل «أنا اشتغل حالياً بالمقاولات والنقل» أي أنا مقاول. ويبدو أن تغيير الواقع تحقيقاً لمتطلبات اللحظة ظل سمة ملازمة للسادات طوال حياته. فهو في مصارحاته لموسى صبري وهو رئيس جمهورية يقول أنه نصح عبد الناصر بالابتعاد عن فكرة الاغتيالات التي كان بعض زملاء عبد الناصر من الضباط الأحرار يحاولون توريطه فيها، وقال له «يا جمال! الجهد الذي يبذل في عملية الاغتيالات مثل الجهد الذي يبذل في الثورة. اذن نأخذ الأصح. ثم، ما هي قيمة أن تنجح الاغتيالات أو تفشل؟»[٩٩] لكن محمد ابراهيم كامل يقول «أدخل السادات على تفكيرنا تعديلاً لم يكن وارداً. وهو أن الطريقة الفعالة لتحقيق أهدافنا هي القضاء على الزعماء المصريين المتعاونين مع الانجليز، وأننا اذا تمكنا من اغتيال عدد منهم فسيأتي اليوم الذي لن يجد فيه الانجليز مصرياً واحداً يتعاون معهم في حكم البلاد»[١٠٠]. وهكذا فانه ـ بالمناقضة للموقف الذي يقول السادات في مصارحاته لموسى صبري أنه نصح عبد الناصر باتخاذه عزوفاً عن أسلوب الاغتيالات، كان هو ـ طبقاً لرواية المسؤول الذي أصبح وزير خارجيته ـ الذي نصح حسين توفيق وجماعته من الشباب الوطني بانتهاج ذلك الاسلوب «الذي لم يكن وارداً في تفكيرهم» الى أن اقترحه عليهم السادات.

ويروي محمد ابراهيم كامل هذه الواقعة الكاشفة فيما يخص الطريقة التي تصرف بها السادات بعد أن أقنع حسين توفيق باغتيال النحاس باشا رحمه الله:

«تم وضع خطة لتحقيق تلك العملية اعهد فيها بالدور الرئيسي الى حسين توفيق الذي كان يتمتع بأعصاب فولاذية، ويشترك فيها من جمعيتنا سعد الدين كامل وأنا، ومن الجمعية الأخرى انور السادات وعمر ابو علي كمساعدين لتغطية العملية.

«وكان دور السادات أن يحضر سيارة وينتظر بها بجوار مبنى الجامعة الأمريكية في القاهرة الذي يقع بالقرب من مكان تنفيذ العملية، وكان أنور السادات قد زودنا بطرد يحوي مسدسين ماركة برتا عيار ٩ ملليمتر وبعض الطلقات، وقنبلتين يدويتين من طراز انجليزي.

«وبالفعل، تمت المحاولة، الا انها فشلت.. فلم يصب أحد من راكبي سيارة النحاس باشا التي فرت بسرعة، **الا أن حسين توفيق عندما توجه الى المكان المتفق على (أن ينتظره السادات فيه بالسيارة بعد محاولة الاعتداء) لم يجد لأنور السادات أو السيارة اثراً حسبما كان متفقاً، وعدنا جميعاً الى منازلنا دون أن يتطرق الشك الى اي منا**»[١٠١]..

أي أن السادات: (١) بعد أن أقنع أولئك الشبان الوطنيين بأنه كان «منتمياً الى تنظيم بالقوات المسلحة»، (٢) أقنعهم بأن أسلوب النضال الوطني كان الاغتيالات، (٣) ووضع لهم خطة لاغتيال مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد والزعيم الوطني الكبير، (٤) زودهم بـ «عدة» الشغل: بمسدسين وبعض الطلقات وقنبلتين يدويتين، (٥) اتفق معهم على أن ينتظرهم بسيارة الهرب من مكان الجريمة، (٦) لكنهم عندما ذهبوا الى المكان الذي كان متفقاً أن ينتظرهم فيه بالسيارة لم يجدوا لأنور السادات ولا للسيارة أثراً، (٧) ويقول محمد ابراهيم كامل أنهم عادوا الى منازلهم «دون أن يتطرق الشك الى أي منهم».

وبعد نجاح حسين توفيق في اغتيال أمين عثمان، قبض على الجميع، واعترف الجميع إلا أربعة كان السادات في مقدمتهم. وكان السادات أذكى الجميع وبالتالي أعظمهم استفادة من الجريمة. فهو في السجن استفاد من كون محمد ابراهيم كامل ابنا لنائب رئيس محكمة الاستئناف الذي يقول كامل أنه «كان يتمتع بشخصية قوية ومحبوبة في أوساط القضاء والنيابة العامة، مما كفل لي بعض الامتيازات، (منها) السماح لي بأن أتلقى الطعام من منزلي، فكانت والدتي ترسل لي طعاماً يكفيني والعديد من زملائي في القضية حيث كنت أقوم بتوزيعه بيننا بالعدل. وكان أنور السادات شغوفاً بالطعام، فكان يطلب مني أن أبلغ والدتي باعداد أصناف معينة مثل طواجن الحمام بالأرز.. وكان هناك تعاطف شعبي واسع النطاق مع المتهمين حيث كانوا من طلبة الجامعات الشبان صغيري السن، وكان الشعور الوطني ضد الانجليز فياضاً، وقد ظلت القضية وما حفلت به من مفاجآت تشغل الصفحات الأولى في جميع الصحف المصرية على مدى سنتين استغرقتهما القضية، **ولمع فيها اسم أنور السادات واشتهر حيث كان التركيز عليه لأنه كان ملفتاً للنظر بصوته الجهوري وحركاته، فضلاً عن تصديه لمرافعة النائب العام بالهتاف بشعارات وطنية أثناء المحاكمة**.. (وعند صدور الحكم، قضي بالحكم غيابياً على حسين توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات، وعلى باقي المتهمين بالسجن مدداً تراوحت بين خمس سنوات وثلاث سنوات، **وبراءة كل من أنور السادات** وسعد الدين كامل ونجيب فخري وأنا»[١٠٢].

وبميزان الأرباح والخسائر من هذه العملية، كان السادات أعظم كسباً من أي شاب آخر من الشبان الجامعيين صغار السن الذين جرهم اليها وتخلى عنهم باختفائه لحظة أن احتاجوه ليهربوا بتلك السيارة التي وعدهم بأن ينتظرهم فيها. فهو في السجن تمتع بالطعام «الذي كان شغوفاً به»، من بيت محمد ابراهيم كامل، وفي قاعة المحكمة اكتسب شهرة وشعبية وتركيزاً من جانب الصحف عليه، ولم يكلفه ذلك الا التصايح ببضعة «شعارات وطنية»، **ثم خرج من القضية «كما تخرج الشعرة من العجين»، كما يقول المصريون، وقد بات «ثورياً وطنياً» معترفاً به. ولا غرو أن «ظلت تلك القضية الموضوع المحبب لدى السادات بعد توليه رئاسة الجمهورية، وظل يتلمس الفرص ليشير اليها في عشرات من خطبه العامة وأحاديثه مع الصحافة كبرهان عملي على كفاحه الوطني من أجل مصر والذي بدأه وهو في شرخ شبابه**. وقد خصص في كتابه «البحث عن الذات» الذي نشره وهو رئيس للجمهورية عام ١٩٧٨ عدة فصول عن تلك الحادثة»[١٠٣].

فالرجل، من مبدأ الأمر، كان ـ كما وصفه موسى صبري ـ «حيواناً سياسياً» بكل معاني الكلمة، ومؤهلاً ـ بتلك الكلبية Cynicism التي لا تقيم وزناً لشيء أو لقيمة الا لتحقيق مصلحة من يتصف بها ـ

لأن يصبح «الزعيم» الأوحد الذي يخلف عبد الناصر. وفي طريق ذلك التحقق للذات، لم يكن يقف شيء. فمنذ «شرخ شبابه»، كان على استعداد لارتكاب أي فعل، حتى خيانة «العيال» الذين لم يتورع عن جرهم الى تلك الساحة المميتة، وعلى استعداد للقيام بأي دور مسرحي، وبخاصة دور «الشاب الوطني المتحمس الذي لا يتورع عن شيء في سبيل مصر»، وعلى استعداد لأي كذب واختلاق. ويبدو أن محمد ابراهيم كامل راوده شك قوي في أن السادات كان «يتحلى» بتلك القدرة على اختلاق الوهم وجعله واقعاً كيما يتواءم وما أراد أن يقنع الآخرين، ويقنع الذات في النهاية، به. فهو يقول:

«رغم الصلة الوثيقة التي ربطت بيني وبين السادات في السجن، الا أنه لم يصرح لي بشيء عن الجماعة (التي قال) انه ينتمي اليها، أو عن أي من أعضائها، وان كان قد نقل الي انطباعاً غامضاً بأنها جماعة كبيرة تضم العديد من ضباط الجيش من مختلف الأسلحة. وكثيراً ما كانت تتملكني الحيرة في أمره (وأتساءل) هل هو حقيقة عضو حقيقي في مثل تلك الجماعة أم أنه شخص يعمل بمفرده (ويدعي وجود مثل ذلك التنظيم)(١٠٤)؟».

وبطبيعة الحال، هناك العذر الأبدي: وجوب التمسك بالسرية وعدم الكشف عن أفراد التنظيم لشاب في السجن قد يفضفض بما يقال له تحت الاقناع أو التعذيب. لكن كلام السادات نفسه في مصارحاته لموسى صبري وقوله أنه كان، بعد ١٩٤٢، قد ظل

«خارج الجيش، خارج الحلقة أو خارج الميدان.. ولا يعلم أحد شيئاً عني في القوات المسلحة.. سنوات طويلة.. دفعات جديدة.. والأمور تطورت»(١٠٥).

وبهذه التركيبة، بهذا النوع من التعامل الخيالي مع الواقع والقدرة على تطويع الواقع المعاكس باختلاق وهم يكسوه ويحتويه ويبتلعه فيحل محله، كان أنور السادات، نفر المقاولات الذي ادعى أنه مقاول، الشاب الذي صدم محمد ابراهيم كامل اذ رآه في ثيابه الغربية الشبيهة بما يرتديه البلطجية في أفلام العصابات الأميركية، والمتآمر الذي يتصيد الشباب الوطني المتحمس الغر ليدفعه الى خضم الاغتيالات ويتخلى عنه ساعة الحاجة فيهرب تاركاً اياه لمصيره ثم يعود فيستغل محنته في المحكمة ليتصايح بالشعارات الوطنية ويرسم لنفسه صورة المناضل الوطني الذي يموت جوى في حب مصر، كان ذلك «النفر» الآتي من فراغ، السادر في خلق عالم موهوم حول نفسه واختلاق شخصية موهومة لنفسه، خير من يرث العالم المفتعل المكذوب القائم على الادعاء والتلفيق الذي تمخضت عنه «ثورة» يوليو/تموز. والأهم من كل ذلك، كان السادات متمتعاً بتلك الخاصية الثمينة التي لا غنى عنها لـ «الزعيم» في كل نظام يقوم على الحكم الفردي المطلق ووحدانية الحاكم الذي لا شريك له ولا معارض له ولا مقاوم له، خاصية «الكلبية»، نسبة الى الفلاسفة الكلبيين Cynics الذين تشككوا وشككوا في كل القيم والمواضعات، وراجت تعاليمهم في القرن الثالث قبل الميلاد، وبخاصة في الاسكندرية، فتحولت الى نوع وضيع من «الكلبية الشعبية» نجد صدى غريباً له في كلام السادات عن الادعاء بتمجيد «الحياة الفقيرة البسيطة» والتلذذ بشوربة العدس أكثر من الديك الرومي في البيت الأبيض!. ولا نريد أن ندعي للسادات أنه كان فيلسوفاً، كلبياً أو غير كلبي. الا انه مما لا شك فيه أن الرجل كان ديماجوجياً من الطراز الأول، جعجاعاً من طينة فريدة، و«حيواناً سياسياً» أصيلاً جمع بين خصائص «الكلبي الشعبي»، والديماجوج، والانتهازي، والحالم. وتلك تركيبة مميتة، له ولمن حكمهم.

ولعل طبيعة «الحالم» كانت أخطر مكونات ذلك الزعيم. ففي كل تصرفاته مواقفه المعروفة عنصر واضح وقوي من «الحلم» و«التمني». وربما كانت لنشأة السادات المتواضعة يد في ذلك. فتلك النشأة الموجعة للنفس اقترنت بطموح عارم ظل محبطاً بشكل متواصل لسنوات طويلة.

وقد ربط علماء النفس باستمرار بين الاحباط والعدوان، من جانب، وبينه وبين أحلام اليقظة والميل الى تغيير الواقع المعاكس المحبط عن طريق التفكير بالتمني والحلم بواقع أفضل وأكثر ملاءمة للنوازع والتطلعات، من جانب آخر. وبطبيعة الحال، تتوقف أي استجابة نفسية على شخصية من يتعرض للمثير. فالشخص الشره الى الطعام، مثلاً، يكون أكثر استعداداً للعدوان كاستجابة لاحباط شهيته للطعام. والشخص الطموح الى الشهرة أو السلطة يكون أكثر استعداداً للعدوان متى اعترضت طريقه الى الشهرة أو السلطة صعاب أو عقبات أو أناس. ومن الطبيعي في مثل تلك الحالة أن يكون ذلك الشخص

الطموح المحبط طموحه أكثر استعدادا للعنف كيما يزيل العقبات والصعاب وللقتل (الاغتيال) كيما يزيح الأشخاص من طريقه الى تحقيق الطموح.

ويختلط بذلك الميل الى العدوان، ميل الى الحلم والتفكير بالتمني استعجالاً لتغيير الواقع المعاكس، وربما أيضاً، تعويضاً عما يشعر به الحالم من أنواع الضعف أو الجبن أو الخوف التي قد تعرض تحقق طموحه للاحباط حتى وان جنح الى العنف ـ خاصة متى كانت ممارسته للعنف بالوكالة، أي بدفع الآخرين الى ارتكاب العنف لحساب طموحه، والهرب بنفسه مما قد يترتب على ذلك من مخاطر.

وليس هذا مبحثاً في علم النفس، وليس مجالاً للاطالة في محاولة «تحليل» شخصية السادات ـ على ما لتلك الشخصية من أهمية في استظهار ما نحن بسبيله، أي استظهار الكيفية التي تصيد بها الاسرائيليون والأميركيون مصر من خلال استغلال ذكي ومدروس لشخصية الزعيم. ولذلك قد يجدينا أن نتوقف قليلاً عند بعض ملامح تلك الشخصية التي لا شك في أنها كانت فريدة.

يحكي لنا موسى صبري أن «السادات كان يحب أن يقرأ ما (ظل) يكتب عنه في صحافة العالم ومن كل كبار الكتاب في المؤلفات التي صدرت عنه»[١٠٦] وأنه «كان سعيداً بالمكانة العالمية الشامخة التي وصل اليها وكذلك بشعبيته داخل مصر بعد قرارات الروس (اخراج الخبراء السوفيات) والحرب (حرب اكتوبر/تشرين) والسلام (كامب ديفيد) وفتح قناة السويس»[١٠٧].

وهذا كله طبيعي. وليس هناك سياسي أو رجل دولة أو انسان مشهور الا وفيه قدر من النرجسية وعبادة الذات والاقتيات داخلياً على ما يكتب عنه. الا أن ذلك الضرب من النرجسية اتخذ دائماً في حالة الزعماء الفاشيين وممارسي الحكم الفردي المطلق طابعاً مرضياً جعله أشبه بالورم الخبيث في الروح والعقل والضمير. والورم الخبيث يلتهم كل ما حوله ويبتلعه فيتورم أكثر. ولقد كان واضحاً باستمرار للمحيطين بالسادات، مما سمحوا لأقلامهم أن تدعه يفلت من انطباعاتهم عنه، أنه عانى دائماً من ذلك الورم بدرجة غير عادية من الالتهاب بسبب نشأته المتواضعة. فلا شك أن وجوده وسط زعماء الدول وتعامله معهم فيما بدا له (وأوهموه هم به) كتعامل الند للند، أشبع لديه ضروباً من الجوع الداخلي الذي لم يكن يشبع، وعوضه كثيراً عما ظل يعانيه (كاظماً الغيظ متحملاً لكل الاساءات) وهو «قابع في ظل عبدالناصر ومضطهد من ضباط الثورة الآخرين الذين نظروا اليه دائماً نظرتهم الى الدخيل الذي اقتحم دائرتهم المقفلة عليهم بغير وجه حق.

وهذه، هي الأخرى، خاصية من خواص شخصية أنور السادات وعاها الاسرائيليون والأميركيون جيداً وعرفوا كيف يستغلونها أفعل استغلال في تعاملهم مع ذلك «الزعيم» المنهوم الى اشباع الذات.

«كان الأميركيون الذين تحادثت معهم مقتنعين بأن شخصية السادات، بقدر لم يقل عن تفكيره وحساباته، كانت عاملاً هاماً في عملية صنع قراراته. فقد كان شديد التفرد والاستقلال، وكان ـ متى اختار درباً معيناً ـ يظل متشبثاً بها بقدر عظيم من التصميم، حتى عندما كان أكبر معاونيه ومستشاريه والمقربين اليه في أعلى هرم السلطة يخالفونه الرأي. كما كان لا يقيم أدنى وزن لوجهات نظر الزعماء العرب الآخرين. فلم يكن ينسى لدى لحظة أنه رئيس جمهورية مصر التي تفخر بحضارة تعود الى خمسة آلاف عام مضت، ولا سبيل لأن تضاهيها ثقافة أو قدرة على الفهم السياسي الدول العربية الأخرى حتى أغناها بالنفط أو تلك المزودة بأحدث الأسلحة السوفياتية»[١٠٨].

قائل هذا الكلام موشى ديان، وهو ـ بطبيعة الحال ـ لا يكون موشى ان لم يستغل فرصة كهذه، وهو يعرف أن بعض العرب قد يضيعون وقتهم في القراءة، للدس والوقيعة بين مصر و«الدول العربية الأخرى حتى أغناها بالنفط وأعظمها تسلحاً بالأسلحة السوفياتية»، بتصوير مصر كبلد يعتبر نفسه متحضراً وغيره همجاً. الا أن ما قاله دايان، غير ذلك صحيح، وهو أن السادات كان معتداً أكبر اعتداد بأنه «رئيس جمهورية مصر»، كان لا يصدق أنه قد أصبح فعلاً، في النهاية، رئيس جمهورية مصر، وكان مقتنعاً بأنه ما دام قد أصبح كذلك فانه بات من حقه ألا يكون هناك رأي الا رأيه ولا تكون هناك درب غير دربه، وأن مشورة المستشارين والمعاونين مهدرة بجانب رأيه، ووجهات نظر الزعماء العرب الآخرين غير متواجدة طالما كانت وجهة نظره مخالفة لها. فالسادات قد لا يكون طمح كعبد الناصر الى وضع «زعيم كل العرب»، الا انه ـ بغير شك ـ تصور أنه، وقد انضوى منذ بداية أمره تحت ابط «أمريكا، يا سبحان الله»،

كان قد بات «في غنى عن أولئك العرب».

وذلك ضرب من التفكير بالتمني وتغيير الواقع بالحلم والوهم. فمصر لا وجود لها في هذا العصر الوحشي الا كجزء حي متفاعل متكامل من الجسم العربي كله، وذلك الجسم العربي كله لا بقاء له بغير مصر. ولقد كانت تلك بالذات الضربة الاسرائيلية الأميركية التي بدأت باستدراج مصر عن طريق كبرياء عبد الناصر الى هزيمة ١٩٦٧ الماحقة، واستدراجها عن طريق شخصية العمدة وتفكيره في بنية السادات الى صلح كامب ديفيد المميت، وهي ضربة تمثلت في انتزاع مصر، كما ينتزع اللحم الحي بجلده وعضلاته وأنسجته وعظامه وشرايينه وأوردته، من الجسم الحي، حتى تضمر مصر وتذوي وتسمم وتمزق فتموت، وحتى يضرب الجسم العربي ضربة مميتة في الضميم بانتزاع مصر منه تحت وهم الصلح تتيح تمزيقه وتسميمه وافتراسه هو أيضاً.

وكما كان السادات متعاملاً مع الواقع بالحلم والوهم والتفكير بالتمني في اختلاقه لما ظل يحكيه لمن استدرجهم من شبان وطنيين، وما ظل يورطهم فيه وينجو بنفسه، مسبغاً على نفسه من خلال ذلك الخداع والهرب والتلفيق صورة المناضل البطل شديد المراس، وكما تطلع دائماً، في مسار آخر من مسارات التفكير بالتمني، الى تصور نفسه كصحفي وحامل قلم (**«كم أتمنى أن أعيش لأكتب فقط. انها أسمى مهنة في الوجود، كتبت في شبابي مسرحية لم أكملها. لي ذكريات تملأ مجلدات. يا بختكم يا من تتفرغون لمهنة القلم»**)(١٠٩) وهو الوهم الذي حققته له «الثورة» بجريدة «الجمهورية»، ظل متعاملاً مع الواقع المخيف لمصر ـ بغير توقف للتفكير، بغير تبصر، بلا وازع من الضمير أو حتى رجاحة العقل ـ بنفس الأسلوب: الضيق بصلابة الواقع ومناوأته لطموح من عودته تركيبته الشخصية وعززت ذلك الاعتياد في نفسه ممارسته للسلطة الفردية المطلقة التي تقول للشيء كن فيكون، بالتصميم على تغيير الواقع حيثما بدا صلداً ومعاكساً وغير طيّع اما بالتفكير بالتمني واختلاق الوهم، وإما بالهرب من مواجهة حرونته والتعامل بنفاد صبر مع تفاصيله ومتطلباته وتعقيداته ومساربه الخطرة المتشابكة.

ورغم ما لا شك في أنه كان متوافراً لرؤوس المنظمة الصهيونية ومعاونيها الأميركيين من معلومات وتحليلات وافية عن شخصية السادات، دهش موشى دايان لذلك الضرب الأحمق من نفاد الصبر والتأفف من مواجهة الواقع وجهاً لوجه والهرب مما يتطلبه التعامل معه بجدية:

ففي أول لقاء بالسادات في القدس المحتلة «أبدى مناحيم بيجين عدداً من الملاحظات العامة، فقال انه آن الأوان لإحلال السلم، لكن المشاكل التي يتعين حلها كثيرة ومعقدة، ولذا يجب وضع اجراءات وانشاء آليات تتيح بحث تلك المشاكل عن طريق المناقشة. فكان أن بدت خيبة الأمل على وجه السادات وقال انه لم يأت (الى القدس) للتباحث في وضع اجراءات، فهو لا يريد اجراءات بل يريد المضمون. وأوراق العمل لا تثير اهتمامه، كما انه لا يعتقد ان ذلك «الاعداد المناسب» الذي تحدث عنه بيجين ضروري. وقد كانت كلمات السادات واضحة بما فيه الكفاية روحاً، الا أنها لم تكن كفيلة بالتوصيل الى أي معنى محدد. لأنه ما الذي كان يقترحه تحديداً، على الصعيد العملي؟ لذلك، سألته ان كان ـ بما قال ـ يعني أنه يريد مناقشة المسائل المضمونية، كالمشكلة الفلسطينية، ومرتفعات الجولان، والاتفاق مع الأردن، للتو واللحظة، أثناء الزيارة الراهنة؟ وكان جوابه قاطعاً بالايجاب. قال أن ذلك ـ تحديداً ـ كان ما جاء الى القدس لأجله. واذ ذاك قلت أنه ما دام الأمر كذلك، الا يرى أننا يجب أن نتفق على ما يتخذ من اجراءات تنفيذاً لما جاء لأجله، كأن ننشيء هيئة خاصة مشتركة تكفل استمرار المحادثات؟ فكان جوابه القاطع بالرفض. قال ان مثل تلك الهيئة لا لزوم لها. لأن المضمون هو ما ينبغي أن يبحث، لا أية اجراءات، وكل ما يريده منا هو أن نوقفه على ما نحن على استعداد لتقديمه، وما نحن على غير استعداد لتقديمه.

«ولحظتها بدا واضحاً أن رئيس جمهورية مصر كان قد تملكه الغضب. وأنا أيضاً. لذلك اجبته بخشونة قائلاً أنه، ان كان قد جاء ليبحث المسائل الاساسية، يجب أن يكون مدركاً لكون برنامج الزيارة المشحون لن يتيح لأحد وقتاً لذلك.. وعندئذ بدا يلين وقال اذن ينبغي أن نبدأ المحادثات العملية على الفور ونواصلها بعد عودته الى القاهرة. فالمهم هو أن نذهب الى مؤتمر جنيف ببرنامج متفق عليه.

«وعندئذ سألته من الذين سيكونون الأطراف التي تضع ذلك «البرنامج المتفق عليه»؟ هل سيكونون السوريين؟ الأردنيين؟ الفلسطينيين؟ الولايات المتحدة؟ ومرة أخرى، عيل صبره، ومرة أخرى لم يحر جواباً واضحاً. قال فقط «أنا لا يهمني من يكونون. ولا يهمني من الذي سيحضر ومن الذي لن يحضر. كل من أراد الحضور يمكنه أن يحضر. وكل من لم يجد لديه الرغبة في الحضور يمكنه أن يظل حيث هو. فبوسعنا أن

نواصل بحث المسائل بدونه. «كلام مبهم»(١١٠).

انفعل العمدة وانحمق. استثاره موشي الخبيث ـ الذي فطن لتوه الى نفاد صبره فيما يتعلق بمتطلبات التعامل مع الواقع ـ بالحاحه على مسائل «الاجراءات» وما الى ذلك. ففي مصر، لم يكن السادات يتوقف كثيراً عند أية اجراءات أو نقاش للآراء. كل الاجراءات والآراء كانت تنسحب وتنوى مرتعبة تحت وطأة نظرته أو «غضبته المفزعة» التي تحدث عنها موسى صبري وكأنه يتحدث عن غضب الله: «كانت للسادات غضباته المفزعة.. داخل منزله.. وفي الاجتماعات السياسية الضيقة.. وهو اذا غضب فإن صوته الجهوري يعلو ويطلق اتهاماته الهادرة»(١١١) ووقتها، في مصر، كان الكل يدخل الجحور. أما في القدس المحتلة، فكان الوضع مختلفاً، ومع ذلك لم يكد السادات يتمكن من أن يكظم غيظه ويلجم صوته الجهوري الا بشق الأنفس وبعد أن أغلظ له موشي دايان القول.

وقد لاحظ تلك الخصلة المتمثلة في نفاد الصبر لدى الزعيم المعتاد على أن تكون كلمته أشبه بكلمة الإله (Fiat) تخرج من فمه فيكون الشيء، كل من احتك به من «الأميركيين الساعين في الخير»:

«وكانت أول محطة في رحلة فانس (سايروس فانس وزير خارجية كارتر) الاسكندرية. وهناك اجتمع بالسادات. فوجده نافد الصبر، غير معني حتى بأن يصغي لما قيل له عن أفكار بيجين، لأن رأسه كان ممتلئاً بأفكاره هو التي كان يريد وضعها موضع التنفيذ»(١١٢).

وقد قال فانس عن السادات أنه:

«كان بارعاً في خلق المواقف الدرامية وذا حس قوي بدوره في التاريخ ومنظور استراتيجي عريض، وأكثر انقياداً للحدس منه الى استخدام المنهج، مفضلاً السيولة واستمرار الحركة في ديبلوماسيته. وكان نافد الصبر فيما يخص التفاصيل أكثر انشغالاً بالمبادىء منه بالتنفيذ. وقد بدا دائماً كما لو كان قد توقع أن تتدفق الحلول الملموسة تلقائياً بشكل أوتوماتيكي من مجرد الاتفاق على نقاط جوهرية..»(١١٣).

وذلك ما يعززه قول محمود رياض أنه عندما حاول الرئيس السوري حافظ الأسد تنبيه السادات الى رد الفعل العربي العدائي الشديد لاقدامه على زيارة القدس عندما ذهب السادات الى دمشق محاولاً اقناع الرئيس السوري بجدوى مشروعه اعلامياً وسياسياً، كان جواب السادات «أنه حتى ولو حدث مثل ذلك العداء لخطوته، فانه سوف يزول قطعاً قبل أقل من ثلاثة أشهر (حيث أنه توقع) حل الصراع العربي الاسرائيلي برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة لأن اسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الأراضي العربية (!!)»(١١٤).

وفي هذا القول المعن في السذاجة الريفية الغشيمة التي تصورت أنها انقلبت الى شطارة ديبلوماسية واقتدار لا يرقى اليه الا رجل الدولة العظيم، تلخص فهم النظام الحاكم في مصر «للمسألة». فالسادات تصور أنه بـ «تحركه الجريء البارع» سيحرج اسرائيل، ويضع حداً لـ «الصراع العربي الاسرائيلي» ويحله نهائياً لأنه، بمجرد أن يزور القدس ويراه العالم وقد ذهب بنفسه الى القدس وخطب في الكنيست وأعلن رغبة مصر (= رغبته هو) في تنفيذ القول الريفي «الصلح خير يا رجالة» لن تجد اسرائيل بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الأراضي العربية. فالعمدة قد ورث العزبة، وسيذهب الى العزبة المجاورة ليحرج المعتدين الذين يهاجمون عزبته منها ويردعهم عن العدوان بشهامته، ويفهمهم أن الصلح خير، ويقبل تلك المرأة جولدا مائير على وجنتيها.

٢ العمدة يحاول أن يصبح زعيماً

من الأمراض المميتة التي تصاب بها الأمم بفعل فيروس الحكم الفردي المطلق مرض ينشأ عن التواطؤ على تحويل الحياة الى أكذوبة، تحويل الواقع اليومي المعاش الى وهم يومي. فالنظام يكذب باستماتة واصرار، مجتهداً في اعطاء مبررات مشروعة وأسانيد أخلاقية لاجراءاته وتجاوزاته، واختلاق أهداف وطنية حميدة لكل ما يفعل وكل ما يتخذ من قرارات، والشعب المحكوم يتواطأ مع النظام على تصديق كل ذلك، أو بالأحرى التظاهر بتصديقه من حيث أن الكل يعرف أن النظام يكذب بصفاقة وأنه لا يهدف الا لإدامة سلطته، وتأبيد زعامة زعيمه ومزايا معاوني الزعيم والمنتفعين من زعامته. لكن الشعب المحكوم ـ تحت وطأة الحكم المطلق، في غيبة الديموقراطية وحكم القانون، وفي ظل سيادة قانون القوة وفي مواجهة الصلاحيات التي لا تحد للأجهزة والشرطة بل والقوات المسلحة، ونتيجة لاغتيال النظام للسلطتين التشريعية والقضائية ـ ليس أمامه الا أن يعلن العصيان ويتمرد فيمحق، أو يستسلم وينصاع فيتواطأ مع النظام على اغتيال حقوقه واهدار آدميته كشعب من البشر لا قطعان من الماشية، والتضحية بكل مصالحه في سبيل مصالح الزعيم ونظامه بحجة أن تلك المصالح هي الخير الأعظم والمصلحة الحقيقية للوطن المفدّى.

وبشكل ما، يمكن تلمس العذر للشعب المحكوم، خاصة متى كان نظام الحكم فردياً مطلقاً قائماً على تحالف الزعيم مع العسكريين. فذلك تحالف يضع الشعب المحكوم موضع الشعب الذي انهزم بلده في حرب لم يخضها، وبحكم تلك الهزيمة بات شعب بَلدٍ محتل احتلالاً عسكرياً. حقيقة أن محتلّيه لا يكونون جنود عدو خارجي، بل أبناؤه الذين علمهم وسلحهم ودربهم على نفقته كيما يؤمّنوه من أن يحتله عدو خارجي، فظلوا ينهزمون أمام العدو الخارجي ويهربون، ولا يجدون من يستأسدون عليه الا الشعب الذي أعطاهم أسلحتهم ومزاياهم كيما يحموه ويتعاملوا مع أعدائه وفق ما تقرره أغلبيته، فيفعلون بذلك الشعب ما كان مفروضاً أن يفعلوه بالعدو فعجزوا عن فعله ـ حقيقة أن محتلّي الشعب يكونون ـ بذلك الانقلاب البذيء للأدوار ـ أبناؤه أولئك، لكن احتلالهم له يظل في النهاية احتلالاً عسكرياً. ولو كان ذلك الاحتلال بقوات عسكرية أجنبية لأمكن للشعب أن يقاوم مستعيناً بقواته الوطنية وشرطته وحكومته، كما قاوم الشعب المصري قوات الاحتلال البريطاني، مثلاً. لكنه ما حيلة الشعب في احتلال تمارسه قواته الوطنية ويدعمه ـ بدلاً من «تحالف قوى الشعب العامل» الذي كان ينبغي أن يقف هو وقواته الوطنية في جبهة واحدة ـ تحالف العسكر والشرطة والأجهزة و«السادة المسؤولين» والجهاز البيروقراطي؟

عندما مات عبد الناصر، في ٢٨ سبتمبر/أيلول سنة ١٩٧٠، مُتمما فضله على مصر بترك أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية كيما يخلفه عليها، كانت مصر قد أخضعت للحكم الفردي المطلق قرابة عقدين من الزمان، وبحكم التواطؤ استنامت اليه، وأغرقت في حياة موهومة مكذوبة أشبه بحياة من يظل ـ طوال ساعات صحوه ـ ممتلىء الرأس بدخان الحشيش، فلا يفيق منه لحظة.

وكان السواد الأعظم من صحفيي مصر ومثقفيها بل ومربّيها وأكاديمييها قد قاموا ـ اما ابتغاء للسلامة أو ابتغاء للربح ـ بدور قيادي رائع ومشرّف حقيقة في ملء رؤوس المصريين من كل الأعمار والفئات والمشارب بذلك الدخان الأزرق، وتحويل الحياة في مصر الى سيناريو «أوبرا صابون» ضخمة لم تكن تتوقف لحظة.

وعندما يكتب تاريخ الفكر والثقافة في مصر بعد ١٩٥٢، قد يتضح ـ تبعاً لأمانة وشجاعة من قد يتصدون لكتابة ذلك التاريخ ـ مدى الاسهام القيّم الذي قدمه كثيرون من المصريين من حملة القلم و«صناع الرأي» في ذلك المجال الخطر.

فبفضل تواطؤ أولئك الكتاب والمفكرين الذين تحولوا في خدمة النظام الى كتبة ومزّيفي فكر ومفسدي رأي ومشوّهي رؤية، تمكن النظام من أن يضع موضع التنفيذ العملي الخلاق، قبل سنة ١٩٨٤ بوقت طويل، أسلوب الحكم الشمولي المنبني على أشياء من قبيل الحرب هي السلام، والجحيم هو النعيم،

والكذب هو الصدق، والطغيان هو الحرية، والوهم هو الواقع.

وبفضل جعل الشيء نقيضه، أمكن لنظام قائم على الغياب الكامل للديموقراطية وحكم القانون أن يدّعي لنفسه صفة الحكم النابع عن ارادة الشعب القائد والشعب المعلم، وأن يدعى لنفسه المشروعية.

وعندما مات عبد الناصر وورّث مصر تركة لأنور السادات، بات بوسع السادات الذي شارك مشاركة نشطة ومستمرة في كل ما فعله النظام منذ استولى على حكم مصر أن يدعي أنه جاء ليحقق الديموقراطية ويعيد حكم القانون.

(١/٢). اعادة القانون من عطلته

وفي حقيقة الأمر، لم يكن السادات قد أصيب بلوثة أو لحقه عطب. كل ما في الأمر أنه أراد أن يخرج من ظل عبد الناصر، ورغب في أن يجعل من نفسه ـ هو الآخر ـ زعيماً.

وكان السادات قد بدأ حكمه «شخصية باهتة مهتزة بالنسبة لشخصية عبد الناصر الجبارة، وتراوحت التقديرات (حول امكانية) بقائه في منصبه كرئيس للجمهورية (وقد قدرها البعض) بعدة أسابيع (والبعض الآخر) بعدة شهور. وكان هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأميركي نيكسون للأمن القومي من بين من راهنوا على ذلك. فقد كان السادات طوال حكم عبد الناصر ـ الذي دام ١٨ عاماً ـ قابعاً في الظل ولا يكاد أحد يعرف عنه شيئاً خارج مصر، رغم اشتراكه في ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ وعضويته في مجلس الثورة وشغله لمنصب رئيس مجلس الأمة ثم لمنصب نائب رئيس الجمهورية»[١١٥].

ترك عبد الناصر السادات في مركز نائب رئيس الجمهورية. وبطبيعة الحال، كانت تلك صدمة مفزعة لكل معاوني عبد الناصر و«رفاق نضاله» الكبار الذين لا شك في أن كلا منهم راودته أحلام تملك العزبة بعد رحيل الزعيم. والذي لا شك فيه أن كل رفاق عبد الناصر من الأعضاء المؤسسين لـ «الحركة» بل وممن سبقوه الى التخطيط لحركة يقوم بها الضباط، كعبد اللطيف البغدادي، كانوا يعتبرون السادات دخيلاً على دائرتهم المقفلة عليهم أو التي رأوا ـ بحكم «الأقدمية المطلقة»، بالتفكير البيروقراطي الذي ما من شك في أنه يشكل أساساً جوهرياً من أسس التفكير لدى المصريين بمختلف فئاتهم ـ أنها كانت لا تتسع الا لهم، وهم كُثُر. والذي يقوله محمد حسنين هيكل في كتابه المحزن «خريف الغضب» أن السادات، عندما أدخله عبد الناصر في الجمعية التأسيسية لتشكيل الضباط الأحرار سنة ١٩٥١، قوبل بمعارضة شاملة وقوية من كل أعضاء التنظيم. ويقول هيكل أن تلك المعارضة لدخول السادات واقتحامه الدائرة المقفلة كان منشؤها الملم الضباط الأحرار، بما فيهم عبد الناصر، بـ «سجل السادات».

وهيكل يؤكد أن ذلك السجل لم يكن يشرف أحداً، لكنه لا يفسر السبب في أن عبد الناصر تغاضى عنه، منذ سنة ١٩٥١، في وجه معارضة قوية من جانب كل زملائه. والسادات، في مصارحاته لموسى صبري، لا يذكر بطبيعة الحال شيئاً عن معارضة سائر الضباط الأحرار دخوله الجمعية التأسيسية، مقتصراً على الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف: «وقال لي جمال أن عبد الرؤوف اعترض على دخولي»[١١٦] لكنه، في تلك المصارحات ذاتها، يفصح ـ وان لم يقل ذلك صراحة ـ عن أنه، منذ اللحظة الأولى، وجد نفسه في جانب، والضباط الأحرار زملاء عبد الناصر ومؤسسي الحركة، في جانب آخر مضاد، ويصور الأمر كما لو كان ـ بحكمته وحنكته وتمرسه بـ «العمل السياسي» ـ قد أنقذ عبد الناصر من مشاكل كثيرة كان أولئك الضباط الأحرار سيوقعونه فيها بـ «غشمهم» وتهورهم: «مثلاً حاولوا أن يحرجو عبد الناصر واقترحوا القيام بعمليات اغتيال».. «ومرة أخرى، حدثني عبد الناصر عن صراعات في اللجنة التأسيسية سببها جمال سالم والبغدادي».. «وكان جمال سالم يتحدى دائماً جمال عبد الناصر بل **ويتطاول** في الكلام (لكننا) اضطررنا الى قبوله..»[١١٧] وفي موضع آخر، عني بأن يصور الأمر كما لو كان «بحكم ماضيه السياسي» قد شكل خطراً على عبد الناصر: «وكان من حق عبد الناصر أن يتشكك. انني بحكم ماضيه السياسي يمكن أن أضعف معه وأعمل انشقاقاً في الحركة»[١١٨] لكنه لم يوضح ـ بطبيعة الحال ـ من الذي كان سينضم اليه من ضباط الحركة ليحدث به ذلك الانشقاق وهو الذي تحدث بعد ذلك مباشرة عن «الدسائس وحسد الزملاء».

فبصرف النظر عن اتهامات هيكل للسادات بماض مشبوه كان خلاله عضواً في «الحرس الحديدي» في خدمة فاروق، وعرضه خدماته على القصر في مجال تصفية خصوم الملك من الساسة المصريين بالاغتيالات، وقبول «رشوة» من يوسف رشاد، أحد أذناب فاروق، لمساعدته على تأثيث بيت وشراء سيارة، ظل من الواضح ـ بغير حاجة الى ماض مشبوه أو غير مشبوه ـ أن السادات كان، منذ اللحظة الأولى، «الخروف الأسود» لحركة الضباط الأحرار، وأنه ظل مرفوضاً من أصحاب الحركة الأصليين وأتباعهم والمنتفعين بهم حتى النهاية.

لذلك، كان من «الحتمية التاريخية»، ان جاز استخدام هذا المصطلح ثقيل العيار في هذا المجال القميء، أن يقوم السادات، بعد رحيل الزعيم، بحركة تطهير بـ Putsch من نوع ما ظلت الحركات الفاشية تقوم به لتحقيق عملية نقل السلطة داخل صفوفها من طغمة الى طغمة.

وفي قيامه بذلك الانقلاب الداخلي في صفوف النظام، استفاد السادات كثيراً من عبد الناصر. فعبد الناصر، اكتشف كبش فداء جيد في «مراكز القوى». و«مراكز القوى» هذه لم تعد كونها الشلل التي تجمعت حول كل شخصية ذات نفوذ قوي من شخصيات النظام للتربح من النظام. ولم يكن بوسع النظام أن يستمر بدونها ما لم يكن الزعيم واثقاً من «الجماهير» الى الحد الذي كان حرياً بأن يجعله يغير نظام الحكم من نسقه الذي استقر عليه في ظل وحدانية زعامته الى «جمهورية شعبية» شمولية على غرار الجمهوريات الشعبية الأكثر تخلفاً بكثير عن الاتحاد السوفياتي أو نظم أوروبا الشرقية، كألبانيا، مثلاً. وحتى آنذاك، كان الزعيم سيظل محتاجاً الى «مراكز القوى» التي تشكلها قيادات أجهزة الأمن. لكن عبد الناصر وجد التحدث عن ذنوب «مراكز القوى» مفيداً في تحويل نقمة الجماهير بعيداً عن شخصه اثر خيبات النظام الكبرى.

وعندما وجد السادات نفسه على أبواب العزبة وفي يده ورقة من الزعيم الراحل تقول أنه اختاره نائباً له وخليفة ـ بحكم ذلك ـ لزعامته، ووجد في طريقه الى «دوار العمدة» الذي سيحكم منه العزبة ويمتلكها أولئك المنافسين الأقوياء الكارهين الرافضين له من قديم، خفت الى نجدته حكاية «مراكز القوى»: «وكان فاتحة الأعمال (التي قام بها السادات لتعزيز مركزه الداخلي) قضاؤه على ما كان يعرف بمراكز القوى في عهد عبد الناصر (والتي كان أعضاؤها) قد ناصبوه العداء منذ أول لحظة لتوليه منصب رئيس الجمهورية»(١١٩).

وفي اللحظة نفسها التي قام فيها السادات بذلك التحرك الذي تكاملت له كل مقومات الـ Putsch الفاشي من سرية ومباغتة وانقلاب كامل في حيازة السلطة في صفوف النظام الحاكم، مستفيداً من استخدام عبد الناصر لحكاية «مراكز القوى» في عنفوان أزمات النظام، استخدم السادات بذكاء أيضاً اهدار حكم القانون طوال حكم عبد الناصر، فضرب عصفورين بحجر: تخلص من خصومه أعضاء النظام الأصليين، وكسب شعبية كبيرة، وفي الواقع بدأ يتحرك خارجاً بتؤدة من ظل عبد الناصر:

> «في يوم واحد، استطاع السادات أن يتخلص من مراكز القوى، حيث باغتها بمناورة سريعة وأفلح في شلها، رغم انها كانت تمثل قوة هائلة، اذ كان خصومه يضمون السيد علي صبري، الساعد الأيمن لعبد الناصر، والذي كان يسيطر على «الاتحاد الاشتراكي العربي»، الحزب الوحيد في مصر في ذلك الوقت، والسيد شعراوي جمعة، الذي كان وزيراً للداخلية ومسيطراً على أجهزة الأمن، والفريق محمد فوزي وزير الحربية، والسيد محمد فائق وزير الاعلام وغيرهم، اذ تم اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة وايداعهم في السجون. وفي لمح البرق، حصل السادات على شعبية كبيرة، وبدأ الناس يتعاطفون معه ويعلقون الآمال عليه. وقد أتبع تلك الخطوة بالافراج عن المسجونين السياسيين واغلاق المعتقلات وأعلن أن حكمه سيستند الى سيادة القانون بعد أن كان بعض المسؤولين في مصر في وقت عبد الناصر يصرحون علناً بأن «القانون في اجازة»..(١٢٠).

نجح السادات اذن في أول مغامرة كبيرة قام بها للتحول من منبوذ النظام، و«جحا» مضحك الملك، والتابع الخاضع المطيع للزعيم: «وقد حدث عندما **أخرجنا** محمد نجيب أني لم أكن موجوداً عندما صدر قرار عودته. كنت في منزلي وسمعت قرار مجلس الثورة بعودة نجيب أصدر عبد الناصر القرار ولم يرجع اليّ لأنه يعلم أن صوتي معه. وحتى في تشكيل الوزارات وغير ذلك من القرارات، لم أدخل معه في نقاش

أبداً، وكنت أتفرج على الصراعات من بعيد وأتألم»(١٢١)، وتمكن بفضل الـ Putsch المحكم من أن يبدأ في التحرك خروجاً من تحت الحذاء الناصري المخيم فوقه الى حيث أمكنه أن يتطلع الى ملء الفراغ الذي تركه الزعيم. فهو وان غير الشلل المستفيدة من النظام الممارسة للسلطة الشمولية على العزبة، لم يغير في الحقيقة شيئاً من نوعية النظام، بل حرص منذ اللحظة الأولى على ابقائه نظاماً قائماً على احترام الزعيم، على قداسة الزعيم، وعلى وحدانية الزعيم، وكانت براعته التي تفوق بها على عبد الناصر في ذلك المضمار انه لم يعن بترسيخ وحدانية الزعامة متستراً وراء «الكلام» عن «الجماهير» و«الشعب المعلم»، و«الشعب القائد» كما فعل عبد الناصر، بل عمل على ترسيخ تلك الوحدانية مع القيام بأفعال ملموسة، بدلاً من مجرد الكلام، امكن ايهام الشعب بها بأن القانون قد أعيد من عطلته، وان «الديموقراطية» توقظ من سباتها أو بالأخرى غيبوبتها الطويلة، وان العدل يأخذ مجراه، عن طريق سلسلة من الاجراءات لرفع والغاء الحراسات التي أوقعت ظلماً فادحاً بالكثيرين ومحاكمات لمن نسب اليهم القيام بأعمال التعذيب، كما بدأ الحديث يتواتر عن الاتجاه نحو حكم ديموقراطي (!)».

غير أن شيئاً من أساسيات النظام لم يتغير. كل ما تغير أشخاص الممسكين بأعنة السلطة المسيرين لشؤون العزبة في ظل العمدة. وبطبيعة الحال، لم تتغير قداسة الزعيم. فالسادات كان، كسلفه تماماً، مؤمناً ايماناً كاملاً عميقاً بضرورة تلك القداسة، تلك الوحدانية. في كلامه عن «صراعات» ما قبل الثورة، وجدناه قائلاً عن جمال سالم أنه كان كثيراً ما يختلف مع عبد الناصر ويناقشه، بل **ويتطاول** عليه. ولم يكن عبد الناصر وقتها رئيس جمهورية أو حتى قائد ثورة. كان فقط منشيء تنظيم سري ينوي القيام بحركة انقلابية. لكن السادات وجد في مجرد اختلاف أحد أعضاء التنظيم معه ومناقشته اياه «تطاولاً» عليه. وقد تساءل، في مصارحاته لموسى صبري كيف (يمكن أن تسول لأي منا نفسه) الصراع مع عبد الناصر؟ أليس هو الرجل الذي ظل يعد للثورة طوال عشر سنوات؟ أليس هو الذي كوّن الخلايا السرية؟ أليس هو الذي جمع الجمعية التأسيسية؟ فلماذا الصراع (وهو الزعيم)؟ أليس هو الذي استطاع أن يحول الهزيمة العسكرية في معركة ١٩٥٦ الى انتصار سياسي؟ لا على مستوى مصر أو مستوى الأمة العربية فحسب بل وعلى مستوى العالم كله؟ (وحتى ان كان ذلك) الانتصار قد أثر على شخصيته (فجعله يتأله) ولو. فهو صاحب هذا النصر. فلماذا الصراع معه؟ (١٢٢).

النظام اذن ظل قائماً، استمرت مصالح الفئات المستفيدة من النظام. واستمرت مكوناته الأساسية. واستمرت وحدانية زعيمه بعد أن أمنها السادات بضربة «مراكز القوى». واستمرت أيضاً «مراكز القوى». فذلك شيء لم يستطع حتى موسى صبري أن ينكره:

«لقد استفاد السادات من تجربة الصراعات التي نشأت حول عبد الناصر، ونجح في أنها لم تتكرر (في عهده) إلا في نطاق ضيق جداً، دون أن تكون حوله مراكز قوى، إذا ما استثنينا وضع أشرف مروان الذي تحول فعلاً الى مركز قوة، وكذلك وضع عثمان أحمد عثمان الذي كان أقرب صديق الى السادات في سنواته الأخيرة. لكن الفرق هنا أن السادات كان مقتنعاً تماماً أنه كان يستخدم أشرف مروان في أمور هي في صالح مصر، وأنه كان يستفيد من عثمان أحمد عثمان في خلق رواج اقتصادي بمشروعات تنفذ فعلاً لا مجرد مشروعات على الورق»! (١٢٣).

وبطبيعة الحال، لم يذكر شيئاً عن كل تلك المحاكمات التي جرت بعد زوال عهد السادات لغير هذين من «مراكز القوى» ومراكز التربح ومراكز الانتفاع.

ففي النهاية، لم يتغير شيء الا شخص الزعيم وأشخاص أتباعه الذين أحاط نفسه بهم تأميناً لاستمرار ملكيته للعزبة. وفي مصارحاته الذكية لموسى صبري، حاول السادات أن يعطي انطباعاً بأن الصراع بينه وبين «مراكز القوى» نشب بسبب رغبته في اعادة القانون من عطلته الطويلة، وتصفية الحراسات. وكان اختياره التركيز على تصفية الحراسات كمثال للصراع مع «مراكز القوى» بمثابة القول، بغير جهر، أن الصراع نشب لأن النظام في ظله تحول الى نظام «نظيف» يرفض الأشياء الرديئة التي من قبيل النهب. لأنه لماذا تدخل «مراكز القوى» في صراع مع رئيس الجمهورية حول تصفية الحراسات، ما لم يكن ذلك متعلقاً بالمكاسب المادية؟

«أول قرار اتخذته بعد أن توليت رئاسة الجمهورية كان قرار تصفية الحراسات. وطلبت من سامي شرف

أن يكلف لبيب شقير وضياء الدين داود أن يعدا لي مشروع قرار بتصفية الحراسات (فلم يحدث) فقلت لهيكل أني أريد من الدكتور جمال العطيفي أن يكتب قراراً بتصفية الحراسات من ثلاث نقاط. الأولى كلام واضح عن تصفية الحراسات. والثانية أنه لا تفرض حراسة الا بحكم قضائي واجراءات قضائية. والثالثة تعيين مدعي اشتراكي»!(١٢٤).

وهكذا فإن شيئاً لم يتغير. كل ما هنالك أن الزعيم الجديد رأى أن يضرب منافسيه على السلطة من ذلك المنفذ الضارّ بهم: الحراسات، فيشهر بهم، ويحرمهم في الوقت ذاته. أما سلاح الحراسات فباق، وكل ما هنالك أن القضاء (الذي كان قد اكتمل اخصاؤه في ظل الزعيم الراحل) سيدفع الى مقدمة الصورة، فيصبح فرض الحراسات بحكم قضائي واجراءات قضائية (يمليها بطبيعة الحال النظام وينفذها القضاء العادل)، ويظل هناك ذلك المنصب القضائي المفيد، منصب المدعي العام «الاشتراكي»، حتى بعد انتهاء موضة «الاشتراكية».

ويواصل السادات حكايته، فيقول «ومن هذا التاريخ، بدأ الصراع يشتد ويتطور، ولكن من ناحيتهم. أما من ناحيتي أنا، فأنا قاعد مستني على حافة الترعة لغاية ما تفوت الجثث قدامي واحدة واحدة، ولا يوجد شيء يهزني»(١٢٥).

والواضح مما يحكيه السادات أن المسألة بينه وبين زملاء عبد الناصر ومعاونيه القدامى كانت قد تحولت، اثر توليه لرئاسة الجمهورية الى صراع مكشوف على السلطة، وأن كل جانب من الجانبين في ذلك الصراع كان على وعي بأنه، كما يقول المصريون، «يا قاتل يا مقتول»، أي اما سباقاً الى قتل خصمه أو مقتولاً بيد الخصم:

«الصراع بدأ في اللجنة العليا المركزية قبل شهرين. وعلي صبري تجاوز حدوده وكذلك ضياء داود (أي تطاولا على الزعيم كما كان جمال سالم يتطاول على عبد الناصر).. فبعد الصراع حول الحراسات، نقلوا التركيز الى عمليات الوحدة خلال الاجتماعات التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول ١٩٧٠ أولاً مع ليبيا والسودان، ثم مع سوريا.. وكانت الأصوات في اللجنة العليا ضد الوحدة خمسة ضد ثلاثة، وتصوروا أني سأتراجع، لكني صممت على دعوة اللجنة المركزية.. المهم صعّدوا الصراع. وساعة اقالة علي صبري صعّدوه بشكل رهيب.. وفي صباح ١٢ مايو ١٩٧١ زرت الجيش واتخذت قراري في المساء. كان مفروضاً أن أزور مديرية التحرير يوم ١٣ مايو، واتضح أنهم كانوا قد دبروا لي «كميناً» هناك.. وكنت أتوقع معركة (معهم) لأن الأمن المركزي ـ المسلح من ألمانيا الشرقية ـ يتبع شعراوي جمعة وهو القوة الوحيدة الموجودة في القاهرة. والجيش خارج القاهرة. والفريق فوزي معهم. وكان لا بد أن استعد لمواجهة. وقد قال لي الليثي، قائد الحرس الجمهوري، أنه جاهز تماماً وكل تفصيلات الخطة عنده، ومعدّة قبل شهرين، والواجبات موزّعة دون أن يشعر أحد. وكان أساس الخطة حماية القاهرة، ودخول معركة سواء كانت مع الأمن المركزي أو القوات المسلحة»(١٢٦).

فحقيقة الصراع أنه لم يكن صراعاً حول اعادة القانون من العطلة، أو الغاء الحراسات، أو الدخول في وحدة مع ليبيا أو السودان أو سوريا، بل كان صراعاً بين قمم النظام حول حيازة السلطة وبالتالي حول ملكية المزرعة، وقد وصل ذلك الصراع الى حد اقامة كمين لرئيس الجمهورية في مديرية التحرير، واستعداد رئيس الجمهورية وحرسه للدخول في معركة مع قوات الأمن بل والقوات المسلحة. فهو صراع تقليدي من صراعات السلطة في النظم الفاشية، وبين عائلات المافيا.. وقد كتب النصر فيه للأكثر دهاء والأقدر على السرية والأشد ضراوة في القيام بما اقتضته الضربة على النسق الفاشي التقليدي، وتحقق ذلك النصر للسادات لأن كافة القوى المستفيدة من استمرار النظام واستقرار الأوضاع في مصر تأميناً لمصالحها مالت الى جانب السادات، بوصفه ممثل «الشرعية»، وبوصفه أيضاً، وبلا أدنى شك، المفضل لدى عرّابي النظام الخارجيين، وبالذات الولايات المتحدة الأميركية التي قد يتكشف يوماً ما دور مخابراتها ونفوذها في ترجيح كفة السادات على كفة أناس كعلي صبري وبطانته ممن اعتبرتهم الولايات المتحدة أتباعاً للسوفيات.

(٢/٢)- العمدة يدخل تحت ابط أميركا

وكانت علاقة غرام توطدت بمرور الوقت قد نشأت بين السادات و«أمريكا» منذ دعاه الأميركيون لزيارة الولايات المتحدة سنة ١٩٦٦، وانسحر هناك بناطحات السحاب ومظاهر البذخ والثراء والقوة فظل طوال

الزيارة فاتحاً فاه مغمغماً «يا سبحان الله! يا سبحان الله!».

ومنذ بداية زعامته، أوضح السادات أنه كان قد راهن على «الأصدقاء الأميركيين»، وهو رهان دام حتى آخر لحظة في حياته.

ومن الظلم للسادات أن يصور ذلك الميل الأميركي لديه كنوع من الشذوذ أو «الخيانة» أو الخروج على خط النظام الحاكم في مصر. وربما كان السادات أكثر ميلاً الى الاستعراضية في تصريحاته وتحركاته، الا أنه لا شك في أنه عندما اتخذ المسار الأميركي لم يكفر أو يشذ أو يأتي بجديد. فالنظام ـ منذ بدايته المبكرة ـ كان قد اختار ذلك الخط. وعندما أرغمت الحرونة الأميركية عبد الناصر على لعب الورقة السوفياتية كان عبد الناصر مرغماً في ذلك لا بطل، ولم يكن سعيداً لا هو ولا النظام باضطراره الى لعب تلك الورقة أصلاً. فالنظام لم يكن شيوعياً. ولم يكن اشتراكياً. وان كان للنظام لون سياسي أو ميل أيديولوجي فهو، بلا شك، صوب الفاشية لا الديموقراطية ولا الاشتراكية ولا الديموقراطية الشعبية.

وبطبيعة الحال، لم يكن في شيء من ذلك ما ينفر الولايات المتحدة من النظام أو يجعلها ترفضه وتعاديه، خاصة وأنها هي التي راهنت عليه من مبدأ الأمر وأقنعت البريطانيين بعدم ضربه عسكرياً ووأد حركته بما كان متوافراً لهم من قوات عسكرية ضخمة في منطقة القناة عندما نشبت «الثورة». الا أن كون النظام في مصر، وبالتالي كونه داخلاً في دائرة النتائج المترتبة على الغزوة الاستيطانية الصهيونية البادئة بفلسطين، حرم عبد الناصر ونظامه من الاحتضان الأميركي الكامل الذي يتمتع به أناس كبينوشيه في شيلي، أو الذي تمتع به ماركوس في الفليبين، أو النظام العسكري في اليونان، أو أي نظام حكم فردي مطلق آخر قائم على أوضاع الاحتلال الداخلي لأي بلد من بلدان العالم الثالث بقواته الوطنية. ونتيجة للمشاكل التي ظل يسببها المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط والتزام الولايات المتحدة بتنفيذه وانجاحه، ونتيجة لشخصية عبد الناصر وطموحه الى وضع الزعامة لا على مصر فحسب، بل وعلى العالم العربي كله، ظلت تحدث تلك «المتاعب» بين النظام في مصر والولايات المتحدة.

وبحكم تواجده في قمة النظام ـ حتى وان ظل تحت مقعد عبد الناصر ـ لم يغب شيء من ذلك عن فطنة السادات، ولم يغفل عما يمكن للزعيم أن يحققه من مكاسب اذا ما عمل من تحت ابط أمريكا بدلاً من أن يظل يتظاهر بمناطحتها في العلن ويحاول استرضائها في السر، كما فعل عبد الناصر في حالات كثيرة، أو «يخرج على طاعتها» ويفعل ما من شأنه أن يستثير نقمتها، كما فعل عبد الناصر في حالات معينة. وعلى ضوء ذلك الوعي، وبفضل تلك «الفطنة» اختار السادات لنفسه أن يكون «رجل أمريكا»، خاصة وأن الروس فضلوا عليه علي صبري. فقد سأله موسى صبري قائلاً «لقد سألت الدكتور مراد غالب عن أثر زيارتك للاتحاد السوفياتي في ١٩٦٧، قال لي إن الروس يرتاحون للتعامل مع علي صبري، «وكان رد السادات ببساطة «هذا طبيعي»(١٢٧).

وكان تولي السادات رئاسة الجمهورية في مرحلة كانت الديبلوماسية الأميركية جاهدة خلالها، ومنذ ما قبل وفاة عبد الناصر، في القيام بتجربة جديدة في الشرق الأوسط عرفت آنئذ باسم «مبادرة روجرز».

ويصوّر موسى صبري الوضع آنئذ على الوجه التالي:

«مات عبد الناصر بعد أن كان قد وجّه نداء الى الرئيس الأمريكي نيكسون، في خطاب علني(*)، «بأن تحدد

(*) الخطاب الذي القاه عبد الناصر في عيد العمال ووجه فيه الكلام الى الأمريكيين مباشرة:
«اني اتوجه الى الرئيس نيكسون، وأقول له أن الولايات المتحدة الأميركية توشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية (بتزويدها اسرائيل بشحنات جديدة من الطائرات) فالولايات المتحدة، بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح اسرائيل، سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه، موقفاً يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري. وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالأمة العربية لعشرات السنين.
«اني أقول له أن الأمة العربية لن تستسلم ولن تفرط، وهي تريد سلاماً حقيقياً ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل.
«أريد ان أقول. اذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام، فعليها أن تأمر اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. إن ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأتمر اسرائيل بامرها لأنها تعيش على حسابها، وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا. ولن =

أمريكا موقفها» (!) وبعد أن كان قد أعلن قبوله لمشروع روجرز اثر مباحثات فاشلة له مع زعماء الكرملين في موسكو.

«وكان عبد الناصر يجري اتصالات سريّة مستمرة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كان رسوله فيها محمد حسنين هيكل. ولم يكن السادات ـ حتى بعد تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية ـ يدري شيئاً عن هذه الاتصالات. لكن السادات كان على يقين تام بأن عبد الناصر كان يتحين الفرصة للاتجاه الى الغرب»(١٢٨).

وسواء كان السادات قد علم أو لم يعلم في حياة عبد الناصر بالاتصالات السرية مع الولايات المتحدة، فانه بمجرد أن تولى رئاسة الجمهورية استجاب لـ «مبادرات» أمريكا استجابة ايجابية للغاية:

«وقد استجابت مصر، تحت رئاسة زعيمها الجديد، أنور السادات (الذي كان منظوراً اليه آنئذ بشكل كاد يكون عاماً بأنه رئيس مرحلي مؤقت) ايجابياً لمبادرة يارنج بأن باتت أول دولة عربية وافقت رسمياً على توقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل متى تمّت عملية صنع السلام»(١٢٩).

(٢/٢/أ) ـ البعد الايراني

في أعقاب حرب ١٩٦٧، «تزايدت عزلة الولايات المتحدة في العالم العربي، وتصاعد الشعور العدائي ضدها الى أبعاد لم يبلغها من قبل. وفي محاولة لاحتواء هذا العداء المتزايد، حاول وليم روجرز، وزير الخارجية الأمريكي القيام بجولة في المنطقة، خصوصاً في الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة «معتدلة». فزار المغرب وتونس في ٩ و١٠ فبراير/شباط (١٩٧٠)، ليسمع نقداً شديداً للسياسة الأمريكية، وامتدت جولته الى عدد من العواصم الأفريقية»(١٣٠).

ولقد كان ذلك العداء المكشوف المتعاظم للولايات المتحدة، حتى من جانب «المعتدلين» العرب شيئاً جديداً على الأميركيين. وفي وزارة الخارجية الأميركية بدأ على وجل اتجاه الى القيام بما يدعوه الأميركيون «Spin» ، أي محاولة احتواء الضرر وتحجيم المشكلة.

وكان التصور الذي أخذ يتضح على مهل في خلفية «مشروع روجرز» قائماً على ما أسمي وقتها بـ «كفوا عن اطلاق النار، وابدأوا في التحادث معاً» (stop - shooting, start - talking project)، أي وقف اطلاق النار بامتداد القناة، لمدة تسعين يوما، واجراء محادثات مصرية/اسرائيلية غير مباشرة عن طريق السفير يارنج. ووقتها، استماتت هنري كيسنجر في محاولة نسف المشروع عن طريق القول بأن مبادرات الخارجية الأمريكية لم تتجه الى معالجة المشكلة الرئيسية والمتعاظمة المتمثلة في وجود قوات سوفياتية مقاتلة في مصر، وكان كيسنجر يحاول من موقعه في مجلس الأمن القومي، افساد كل ما كانت الخارجية في ظل روجرز تحاول فعله. إلا أن نيكسون، الذي لم تكن الصهيونية قد فجرت تحت مقعده فضيحة ووترجيت بعد، ولم يكن بالتالي قد وقع تحت اصبع هنري كيسنجر بعد، كان قد جاء الى الحكم بتصورات لسياسة كوكبية تواءمت خطوطها مع الموقف الذي اتخذته الخارجية الأمريكية وتبناه وليم روجرز بتأييد واسع من كبار المسؤولين بالوزارة في مواجهة كيسنجر ومجلس الأمن القومي.

وهكذا، كما يقول محمود رياض:

«قرر نيكسون أن يتحرك أخيراً استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر، وجاء تحركه في شكل رسالة

= يجوز هذا حل.

«والحل الثاني، اذا لم يكن في طاقة أمريكا أن تأمر اسرائيل، فنحن على استعداد لتصديقها اذا قالت ذلك، مهما كانت آراؤنا فيه. ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً، هو بالتأكيد في طاقة أمريكا. ذلك الطلب هو أن تكف عن أي دعم جديد لاسرائيل **طالما هي تحتل اراضينا العربية.** اي دعم سياسي أو دعم عسكري أو دعم اقتصادي. واذا لم يتحقق الحل الثاني، **فان على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الآن، وهي ان الولايات المتحدة تريد لاسرائيل ان تواصل احتلال اراضينا حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام.** ان ذلك، ولا أزال أتوجه بالحديث الى الرئيس نيكسون **في محاولة اخيرة**، لن يحدث. ان كل المؤامرات التي تجري الآن ضد الأمة العربية وضد جبهة التحرير لن تنجح. **اني اقول للرئيس نيكسون أن هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية الامريكية إما ان تكرس القطيعة الى الأبد، وإما ان تكون بداية أخرى جادة ومحددة.** ان التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية الأمريكية وحدها، وانما ستكون لها تأثيرات خطيرة أوسع من ذلك وأبعد».

كتبها وليم روجرز في ١٩ يونيو/حزيران ١٩٧٠ وابلغها لي دونالد برجس في القاهرة في اليوم التالي. وقد بدأ روجرز رسالته بالاشارة الى انه قرأ بحرص وتمعن خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو، وقال انه يوافق على ان الموقف في الشرق الأوسط يجتاز نقطة حرجة، «وأعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة ان تحافظ الولايات المتحدة على روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة وتقويها. واننا نأمل ان يكون هذا ممكناً، ونحن مستعدون للاسهام بنصيبنا»[١٣١].

وبذا بدأ التحرك الأميركي الذي نبع من تبصر الخارجية الأميركية، من جانب، بمغبّة التوحّد، لا مجرد الانحياز، الأميركي الكامل بالمشروع الصهيوني، كما نبع أيضاً من قناعة الرئيس الأميركي الجديد، نيكسون، بأنه ظل بوسع الولايات المتحدة أن «تخلع» السوفيات من المنطقة بسحب «السجادة» من تحت أقدامهم، أي بتجريدهم من اضطرار العرب الى الاستعانة بهم، عن طريق تخفيض حدة الصراع، ونزع الفتيل من «برميل البارود» كما أسمى نيكسون الشرق الأوسط، واجراء تسوية بين العرب واسرائيل تغنيهم عن الاحتياج لـ «الروس».

وبطبيعة الحال، استماتت اسرائيل والحركة الصهيونية في معارضة ذلك التوجه بكل الطرق، ومن بينها معارضة كيسنجر من موقعه بالغ التأثير كمستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي.

وغير اعتبارات التربح المادي لجامعي التبرعات لاسرائيل في الولايات المتحدة، وهي اعتبارات بالغة الأهمية والفعالية في العمل على أدامة الصراع، كان وراء استماتة اسرائيل والحركة الصهيونية في ضرب الاتجاه الذي نبعت منه تحركات روجرز واصرارهما على اجهاضه، ما انزعجت له الزعامة الصهيونية من بدايات الوعي لدى خبراء السياسة الخارجية الأميركية بأن مصالح الولايات المتحدة الاقليمية، في الشرق الأوسط، والكوكبية على صعيد العالم وبخاصة في ساحة التنافس مع السوفيات، باتت معرضة فعلاً لمخاطر كبيرة من جراء الاندماج الكامل في تنفيذ المشروع الصهيوني بلا أدنى توقف عند مصالح أحد وبالأخص المصالح الحقيقية للولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، ظهر ذلك التوجّه الذي أزعج اسرائيل ومؤيديها في المؤسسة الحاكمة الأميركية، لدى وزارة الخارجية في ظل روجرز الذي حاول أن يوفق بين اعتبارات ثلاثة هامة هي:

١ ـ المحافظة على بقاء اسرائيل ومواصلة دعمها اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، أي عدم التخلي بحال عن الالتزام الأميركي بانجاح المشروع الصهيوني، مع تغير في التكتيك عملاً على:

٢ ـ المحافظة على علاقات ودية معقولة مع العالم العربي بابعاد اسرائيل مرحلياً عن القيام بدور «رجل أميركا القوي» أو قبضة أميركا الحاكمة في المنطقة، واجراء تسوية مع اسرائيل يقبلها العرب.

٣ ـ اعطاء دور القبضة الحاكمة في الشرق الأوسط لبلد اسلامي لا يستجلب ما تراءى للأميركيين أن اسرائيل استجلبته من عداء بكونها دولة يهودية، مما يعفي اسرائيل مرحلياً من تصدّر الساحة بتلك الصفة، أي كـ «شرطي» أميركا.

وكانت أولى علامات ذلك التوجّه الجديد في السياسة الخارجية الأميركية اتجاه الدبلوماسية الأميركية الى تفسير لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ انبنى على أنه في حين تؤمن أميركا بوجوب تعيين حدود سياسية معترف بها توافق عليها كل الأطراف المشتبكة في صراع الشرق الأوسط، فإن أي تغيير في الحدود التي كانت قائمة قبلاً لا ينبغي أن يكون انعكاساً لوزن الغزو (Should not reffect the wieght of conquest)، وأن ذلك التغيير يجب أن يقتصر على تعديلات طفيفة تتطلب ا دواعي الأمن المتبادل. فالولايات المتحدة لا تؤيّد التوسّع.

أوردنا هذا الكلام، سنة ١٩٧٤، في دراسة تحليلية مطولة لتحركات «السلام» الأميركية في الشرق الأوسط آنئذ، قلنا فيها:[١٣٢].

«الذي نعتقده أن الولايات المتحدة كانت قد قررت، منذ ما قبل حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، القيام بعملية «أسلمة» أشبه بما قامت به من فتنمة (Vietnamization) للحرب في الهند الصينية، وذلك بتغيير الدولة التي تقوم بدور القبضة الحاكمة لحساب الولايات المتحدة في المنطقة، فتستبدل إسرائيل بدولة أخرى لا تستجلب كل هذا القدر من العداء الذي قد يوجد ـ من وجهة النظر الأميركية بالأقل ـ ما يبرر

القول بأن قدراً كبيراً منه يرجع الى الكراهية الدينية بأكثر مما يرجع الى الوعي بأي خطر حقيقي لاسرائيل على البلدان العربية المحيطة بها حضارياً وعسكرياً واقتصادياً وسياسياً ومصيرياً. ولقد حفلت صحف الغرب دائماً بأحاديث وتصريحات وأقوال لزعماء عرب (وخاصة من ذوي المكانة الروحية) تعزز ذلك الفهم لكراهية العرب لاسرائيل».

وقلنا أيضاً:

«فالذي نعتقده أنه، قبل نشوب حرب أكتوبر/تشرين الأول بوقت طويل، كانت الولايات المتحدة قد قررت أن تقوم بعملية «عزل» استراتيجية من اسرائيل. ولا نقول طبعاً أن أحداً في الولايات المتحدة كان قد قرر «التخلي عن اسرائيل» أو «الغدر باسرائيل»، لأن ذلك غير ممكن، وغير مطلوب من وجهة النظر الأميركية والغربية عامة، بل وضد المصالح العليا ـ على المدى الطويل ـ للعالم المتقدم الذي تجري العملية برمتها لحسابه (صوب ازاحة الشعوب من أراضيها والاستيلاء عليها). والذي تهدف اليه الديبلوماسية الأميركية الجديدة يحقق ذلك بغير حاجة الى استمرار تورط اسرائيل. والذي يغلب على الظن أنه اذا ما ترك العرب العملية الديبلوماسية الأميركية الحالية تتم فصولاً، وتركوا قبضة أميركا الحاكمة الجديدة، ايران، التي تهدف العملية الى احلالها مرحلياً محل اسرائيل، تقوم بدورها في تصفيتهم، ستؤول المنطقة كلها، بعد أن يكون قد تم تخليصها من العرب جميعاً، أغنياء وفقراء، إلى اسرائيل، أرضاً خالية غير ملوثة غنية بالموارد الطبيعية والتربة الخصبة والمساحات الشاسعة، لتديرها اسرائيل لحساب العالم المتقدم (فيما يأمل ذلك العالم المتقدم) بعد أن تكون القبضة الحاكمة المرحلية، ايران، وحكامها المتآمرون، قد ألحقت بضحاياها في الملأ الأعلى».

وتحت عنوان «شمس الأكاسرة تبزغ من جديد»؟، قلنا في تلك الدراسة:

«لم تكد اسرائيل تخرج مطرودة من افريقيا، حتى بدأت ايران تعمل على شغل مكانها في القارة المنكوبة بأطماع الأقوياء، و«ملء الفراغ» الذي خلفه خروج اسرائيل. وقبلها، خرجت بريطانيا من منطقة الخليج، فاستماتت ايران في محاولة فرض وصايتها على منطقة الخليج و«ملء الفراغ» الذي خلفه خروج بريطانيا. وفي الجنوب الأفريقي، «تملأ ايران الفراغ» الذي خلفه تحرج بريطانيا من المزيد من التعاون المكشوف مع أعتى دول العالم عنصرية مفضوحة، جنوب افريقيا، فيتعاون الشاه مع تلك «الدولة». وفي ظفار، تخوض ايران حرباً قذرة ضد من يدعوهم الشاه بـ «المتوحشين» وربما سمعنا عما قريب ـ اذا ما قررت الولايات المتحدة أن تسحب يدها من جنوب شرقي آسيا ـ أن الشاه قد قام بـ «ملء الفراغ» هناك أيضاً فهو قد عقد العزم، فيما يبدو، على القيام بمهمة حفظ «القانون والنظام» في العالم بأسره.

«وعندما ظهر على شاشة التلفزيون البريطاني منذ شهور في أعقاب صفقة مجزية كان قد تفضل بها على بريطانيا، وجلس واضعاً ساقاً على ساق مرتاحاً مطمئناً وأخذ يقول لمحدثه البريطاني الذي أوشك أن ينشق غيظاً «أن الغرب سينفجر الى الداخل (Implode) ما لم تكف شعوبه عن الكسل والامعان في الترف وتكف حكوماته عن التساهل ازاء «المجتمع المتساهل» ـ عندما ظهر الشاه بهذه الصورة المتعالية، واعظاً منذراً مصدراً هذه التعليمات للأوروبيين شعوباً وحكومات ومجتمعات، قامت قيامة حقيقية في بريطانيا التي كان وزيران من وزرائها في حكومة ادوارد هيث السابقة قد ذهبا الى سان موريتز فوقفا بباب الشاه انتظاراً لصفقة نفطية، وقال بعض كتاب الصحف في سليل الأكاسرة ما قاله مالك في الخمر. غير أن الضجة احتويت بسرعة.. فالذي لا شك فيه أن ايران الشاه قد بدأت تتخذ في هذه الآونة مكانة «طفل المتقدمين المدلل الشقي» (L'enfant Terrible) في الشرق الأوسط وغيره من المناطق المحيطة.. وهي قد غنمت عقداً مع الولايات المتحدة والعالم المتقدم تبدو الآن آخذة في ظله في بسط نفوذها على المنطقة. ونعني بالمنطقة ما هو أوسع من الخليج. ولولا تصدي العراق، الذي بات ـ بحكم ذلك التحول المرحلي من اسرائيل الى ايران ـ القوة العربية الأولى في خط المواجهة الأول، لكانت ايران قد حققت الكثير في وقت قصير، لأن أحداً في المنطقة لا يتوقع منها شراً فيما يبدو، باعتبار أنها ليست اسرائيل. ذلك رغم أن الشاه لم يحاول في أي وقت اخفاء تعاونه مع اسرائيل ومع عرّابي اسرائيل، ورغم أنه يتسوق المفاعلات النووية مثلما فعلت اسرائيل قبله بسنوات. ورغم أنه آخذ في التسلل الى افريقيا ليقوم بالدور الذي كانت اسرائيل

تقوم به فيها الى أن طردت. ورغم أنه يضرب بلا توقف على حدود العراق وفي ظفار. ورغم تهليل الصحف الغربية ابان مصادمات الحدود الايرانية بالعراق وترحيبها بدور قوات الشاه في «تثبيت» القوات العراقية في أماكنها بتلك الساحة وكفّ تلك القوات عن الاسهام بدورها في الصراع العربي مع اسرائيل. وفي قلاقل الشمال والتآمر على نفط العراق وسلامة أراضيه، كانت يد الشاه واضحة جلية في يد اسرائيل والولايات المتحدة، بينما شحنات السلاح الأميركي الى اسرائيل تحول، لأول مرة منذ أنشئت اسرائيل، لتصب حيث تصب امدادات السلاح الآتية من عند الشاه. ونفس عملية العزل، والتفتيت، والاحاطة، والاحتواء، التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه البلدان العربية استفراداً، لحساب اسرائيل، باسم التحرك صوب السلام، تمارسها ايران لحساب الولايات المتحدة في الخليج باسم الحفاظ على «مصالح العالم» والحرص على «الحضارة»، وتأمين خطوط تموين العالم بالنفط.

«وهكذا تقيم الولايات المتحدة سلامها الأميركي على قاعدة عريضة تمتد من ساحل المتوسط في قوس يخيم على المنطقة ليستقر طرفه الآخر على ساحل الخليج. ورويداً رويداً تعمل الولايات المتحدة على سحب اسرائيل من ساحة الحرب المكشوفة للتفرغ لدخول ساحة الاغتيال الاقتصادي والثقافي للأمة العربية داخل كل بلد على حدة من خلال دعاوى السلم والانفتاح والتفاهم والحدود المفتوحة والتطبيع، بينما يوكل دور اسرائيل القديم الى ايران، دور القبضة المدرعة الحاكمة التي تهوي ـ لحظة صدور الاشارة من واشنطن ـ على رأس من لا يذعن. وعلى مهل، تدفع الشعوب الى ساحة الموت الجماعي والابادة الشاملة. ولن تكون نجاة لأحد. لا للشاه، ولا لايران، ولا لغيرها من البلدان التي يضربها المتقدمون ببعضها البعض ويطلقونها لتقتل بعضها البعض لحسابهم. لن ينجو أحد».

ووقتها قال لنا كثيرون أن هذا امعان في التشاؤم، وامعان في اساءة الظن بالجميع، وافتراض للوحشية الدموية في الأميركيين. غير أن الأحداث ما لبثت ـ قبل أن يمر وقت طويل على نشر الدراسة ـ أن برهنت على أن ما جاء بها لم يكن تشاؤماً أو اساءة ظن، بل كان رؤية واضحة لم تشوشها خشية من مواجهة الواقع ولم يضللها تفكير بالتمني، وقراءة صائبة لما جرى من أحداث بالمنطقة بعد شرك ١٩٦٧.

والذي حدث آن الولايات المتحدة، من خلال وزير خارجيتها، أثار قلقها ما لمسه روجرز من عداء متعاظم للأميركيين في العالم العربي. وفي نفس الوقت، كانت الولايات المتحدة متجهة، منذ نجح نيكسون في انتخابات الرئاسة في أواخر ١٩٦٨، الى قناعة جديدة ـ نبعت من رؤية الرئيس المنتخب الكوكبية لأبعاد الصراع الأميركي السوفياتي على تسيد العالم ـ تمثلت في أن «خلع» الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط يجب أن يمثل هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية الأميركية، وأنه هدف ممكن التحقيق بغير مواجهات عسكرية أو تصادم، عن طريق اجراء تسوية تكون مقبولة لكل الأطراف.

ففي حين لمس المسؤولون الأميركيون الجدد ذلك العداء المتعاظم للولايات المتحدة لدى شعوب المنطقة ومعظم الأنظمة الحاكمة فيها، لم يجدوا بالمقابل أي حب مشبوب للسوفيات أو تعلق باستبقائهم، لدى العرب بعامة، وان تفاوتت بطبيعة الحال مواقف الحكومات العربية تجاه السوفيات تبعاً لنوعية النظام الحاكم، من بلد لآخر. كما بدا واضحاً للمسؤولين الأميركيين أنه حتى عبد الناصر كان يصدر في علاقاته بالسوفيات، التي أثارت نقمة الادارات الأميركية السابقة، عن الحاجة التي لم يكن لديه مهرب من الاستجابة لها الى موازنة ما أبدته الولايات المتحدة من انحياز مطلق الى اسرائيل.

وفي مذكرات ريتشارد نيكسون واقعة قد تلقي ضوءاً على ذلك. وتتعلق الواقعة بـ «حديث ليس للنشر»، أو ما يسميه المصريون «دردشة» لهنري كيسنجر مع بعض الصحافيين الأميركيين، قال مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي خلالها أن **«هدف الادارة الأميركية الأول» طرد الطيارين السوفيات وغيرهم من العناصر القتالية السوفياتية من منطقة الشرق الأوسط**. واذ وقف نيكسون على تلك «الدردشة» عني بأن يثبت في يومياته «للاستخدام في أول مؤتمر صحفي لاحق «أنه» **«بالوسع طرد السوفيات من الشرق الأوسط عن طريق عقد تسوية سلمية بين العرب واسرائيل»**[١٣٣].

ووقتها، كتب نيكسون في يومياته ما يلي:

«ان على المسز مائير، ورابين، والآخرين، أن يولوا ر.ن. (ريتشارد نيكسون) ثقة كاملة. وعليهم أن يفهموا

جيداً أنه لا رغبة لديه اطلاقا في إسقاط اسرائيل في البالوعة، وأنـه ملتزم التـزاماً تـاماً بـأن يتكفل بـأن تظل لاسرائيل دائماً الأفضلية والتفوق على غيرها (ensure that Israel always has «an edge»). لكنهم يجب أن يدركوا أيضاً أنه يتعين عليه، من جانب آخر، الحصول على تأييد الـ ٦٠٪ من الناخبين الأميركيين الـذين يشكّلون ما يدعي بـ «الأغلبية الصامتة» التي جـاءت بـه الى الحكم والتي لا غنى عن الاعتمـاد عليها اذا مـا اضطرت الولايات المتحدة الى اتخاذ موقف قوة تصدياً للتوسعية السوفياتية في الشرق الأوسط، لا أن يحصـل فقط على رضاء الناخبين اليهـود في نيويـورك، وبنسلفانيـا، وكاليفـورنيا، وربمـا أيضاً في الينـوى، وهم الذين صوتوا بأغلبية ٩٥٪ ضده في انتخابات الرئاسة. ولن يصبح بوسع الزعماء الاسرائيليين أن يتمتعوا بأي أمن يمكن الركون اليه الا اذا ادركوا هذه الحقيقة ووعـوها جيـداً. فنحن سنظل في الحكم لسنـوات ثلاث مقبلـة، وستظل هذه سياسة هذا البلد. وما لم يفهم زعماء اسرائيل ذلك ويتصرفـوا كما لـو كانـوا قد فهمـوه، فعليهم العفاء! (They are down the tubes..)»[١٣٤].

وكانت تلك الفصاحة التي تهور نيكسون فانزلق اليها شيئاً مفتقراً إلى الحكمة تماماً بلغت عواقبه الوخيمة ذروتها بفضيحة ووترجيت التي أجهزت عليه و«ضيعت مستقبله»، كما يقول المصريون. غير أنـه، عندما كتب ذلك الكلام الذي أفصح فيه عن حقيقة تفكيره، كان في مستهل عهده، ممتلئـاً ثقة بـالنفس ويقيناً بتأييد «الأغلبية الصامتة» الأميركية له، فوق أنه اعتبر نفسه ذكياً ذكاء ما بعده ذكاء إذ أشرك معه في الحكم «الولد اليهودي العبقري» هنري كيسنجر، ولم يخطر له ببال أن ذلك الولد العبقري سيكون هو في النهاية من يتلقى استقالته من رئاسة الجمهورية الأميركية.

والخطأ المميت الذي وقع فيه نيكسون أنه تصـور أنه، حقيقـة وواقعاً، كـان رئيس جمهوريـة بلد حـر مستقل ذي سيادة، ودولة كبرى هي إحدى الدولتـين العظميين الـرئيسيتين في عـالم اليوم، ولم يفطن الى أنه كان هناك في البيت الأبيض كواجهة أميركيـة لا أكثر للمصـالح والقـوى التي تحكم الولايـات المتحدة وتديرها لحسابها وتسيّر شؤونها وتوجّه سياساتها الداخلية والخارجية وفقاً لأهدافها وتنفيذاً لمخططـاتها، وأن أولئك «الناخبـين اليهود» الـذين تحدث عنهم وذكّـرهم بأن ٩٥٪ منهم صـوّتوا ضـده في انتخابـات الرئاسة، يمكن اعتبارهم ـ متى جدّ الجدّ وبات الأمر متعلقاً بالمصالح الأعلى والأهم ـ الناخبين الوحيدين الذين لهم وزن حقيقي ومؤثر بالنسبة لمصير أي سياسي أو رجل دولة أميركي، لا بفضل كثرتهم العدديـة، بل بفعل القوة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يتمتع بها اليهود في الولايات المتحدة والتي لا تتكافـأ ونسبتهم العددية الى مجموع السكان، وبفضل تجييش الحركة الصهيونية لهم في تجمعات ومنظمات تتيح لها ملكية الحركة لوسائط الاعلام قدراً بالغ التأثير من ارتفاع الصوت والقدرة على الضغط والابتزاز.

ولم يكن شيء من كل ذلك خافياً على نيكسون. فهذه الحقائق تعتبر ألف باء الاشتغال بشغلة السيـاسة والحكم في الولايات المتحدة. الا أنه، كما قيل دائماً، عندما يريد الله أن يضيع أحـداً يفقده عقلـه. والذي يبدو أنه حدث لنيكسون كان ذا شقين: شق تمثّل في صعود مشاعر القـوة الى رأسه، ممـا أفقده رجـاحة العقل وجعله يتصور، كما قلنا، أنه كان قد بات رئيساً حقيقياً لبلد مستقـل ذي سيادة، وشق تمثـل في أن الرجل كان من أصحاب الـرؤى، وقد تبلـورت رؤاه في تجسّد عـارم للطموح الكـوكبي الذي ظـل ملازمـاً لساسة بلده ورجال الدولة فيها، لكنه وصل، في حالته الى درجة الحواذ والوسواس المسيطر.

ونتيجة لذلك الوسواس، «ظل التنافس مع الاتحاد السوفياتي على الصعيد الكوكبي، الـدافع الـرئيسي لكل تحرك قام به نيكسون في تعاملـه مع مشـاكل الشرق الأوسط، واجتهـاده في التوصـل الى تسويـة بين العرب واسرائيل، ومن خلال ذلك تحجيم «الراديكاليين» العرب وتحسين العلاقات مع المعتدلين من الحكام وفي الوقت ذاته كسب تأييد اليهود الأميركيين. وقد تمخض تركيز نيكسون على الخطر السوفياتي بوصفـه التحدّي الرئيسي الذي واجهته مصالح الـولايات المتحـدة، ونشوء عـلاقات أكثـر تعقيداً واستعصـاء على التحليل مع اسرائيل، ومفاتحاته الجديدة للدول العربية، كل دولة على حدة، عن ظهور استـراتيجية أكثـر تعقيداً من أي استراتيجية اميركيـة كانت قـد انتُهجت قبلاً. وبـازاء هذه الخلفيـة، كانت المعضلـة التي واجهت نيكسون طيلة رئـاسته الأولى ان جهـازه الخاص بصنـع السياسـات (الخارجيـة ومجلس الأمن القومي) انقسم على نفسه منذ البداية انقساماً خطيراً جعله في النهـاية عـاجزاً عن التعـامل المنسّق مـع المنطقـة من خلال تلـك الاستـراتيجيـة بـالغـة التعقيـد، ممـا تـرتب عليـه الكثـير من ضروب التنـاقض والتخبط»[١٣٥].

ويمكننا الآن القول أن نيكسون، بهذه «الاستقلالية»، حفر قبره السياسي بيده. وكان غضب الصهيونية عليه قد بدأ مبكراً، منذ ما قبل تنصيبه رسمياً في يناير/كانون الثاني ١٩٦٩. فقد بعث نيكسون، إثر نجاحه في انتخابات الرئاسة، في أواخر ١٩٦٨، على سبيل الاستعداد لمعالجة المشكلة عندما يدخل البيت الأبيض ويتولى السلطة، بصديقه ويليم سكرانتون، الذي كان فيما سبق حاكم ولاية بنسلفانيا، في بعثة استقصاء حقائق الى الشرق الأوسط. وأثناء عبوره لجسر اللنبي من الأردن الى الضفة الغربية المحتلة، اختل توازن الرجل، فصرح بقوله أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تصبح، من ذلك الوقت فصاعداً، أكثر توازناً وعدلاً مما ظلت عليه حتى تلك اللحظة وأنها «يجب أن تأخذ في الاعتبار كل البشر وكل البلدان في الشرق الأوسط لا أن تظل متبنية مصالح أمة واحدة بعينها فوق كل مصالح غيرها».

وكانت تلك، في الواقع، أول قنبلة يدوية شديدة الانفجار انفجرت تحت قدمي نيكسون حتى من قبل أن يجلس على مقعد الرئاسة في البيت الأبيض. وللفور، سارع ناطق بلسان الرئيس المنتخب، فأعلن أن ريتشارد نيكسون لا صلة له اطلاقاً بتلك الأشياء التي قالها سكرانتون.

والمعروف الآن أن سكرانتون قدم تقريراً لنيكسون بنتائج «استقصائه للحقائق» في المنطقة، أوصى فيه بأن «تأخذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الحسبان، بشكل أفضل مما سبق، «احتياجات العرب» (Arab Needs)، وإلا فإن «الروس» سيحققون اختراقاً أضخم مما كانوا قد توصلوا اليه بالفعل. وعني سكرانتون، بطبيعة الحال، تأميناً لمستقبله، بأن يضمّن تقريره توصية موازية بأن «تواصل الولايات المتحدة، في الوقت الذي تأخذ فيه في حسبانها احتياجات العرب، التمسك بقوة بالتزامها بأمن اسرائيل».

وفي أول مؤتمر صحفي له إثر تنصيبه، أعلن نيكسون أن رئاسته لن تسير على خط جونسون السلبي، وقال أنه لا يرى رأي اسرائيل في السعي الى ارغام العرب على التفاوض المباشر معها، وركز على احتمالات تطور الوضع في الشرق الأوسط الى النقطة التي يمكن أن تقع عندها مجابهة بين الولايات المتحدة و«الروس»، واصفا المنطقة بأنها «برميل بارود».

وبطبيعة الحال، كان الاسرائيليون في غنى عمن يخبرهم بأن الشرق الأوسط «برميل بارود»، فهم الذين جعلوه كذلك واقتضى مشروعهم أن يستبقوه على أهبة الانفجار في أي وقت. ولم يكن اليهود الأميركيون الذين كدس كثيرون منهم البلايين بفضل الأوضاع دائمة التوتر في الشرق الأوسط وما أتاحته لهم من جمع التبرعات من الأميركيين الجوييم، ومن الضغط على المؤسسة الحاكمة لصب البلايين من أموال أولئك الجوييم في الاقتصاد الاسرائيلي والترسانة الاسرائيلية، لم يكونوا بحاجة الى رئيس أميركي ينصرف عن تلك المصالح ويتحدث عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويتجه الى محاولة نزع الفتيل من برميل البارود المُربح، بل والى محاولة فرض سلام يمليه من واشنطن على اسرائيل عملاً على سحب السجادة من تحت أقدام «الروس».

فشواغل نيكسون الكوكبية وتركيزه على التنافس مع السوفيات كانت ضرباً من «الخيانة» لمصالح الحركة الصهيونية واسرائيل.

وبطبيعة الحال، أعطيت اشارات كثيرة لنيكسون لاثنائه عن ذلك المسار الخطر، صدر معظمها عن الكونجرس الأميركي الذي يتألف من ساسة محترفين يعرفون جيداً أصول اللعبة ويدركون أن «صرة المال» الأميركية في أيدي اليهود ويتذكرون باستمرار المصائر المعتمة التي لحقت بكل مشتغل بالسياسة أو الحياة العامة أصابته لوثة فحاول أن يخرج من الصف ويعلن العصيان على سادته اليهود.

لكن نيكسون، كما وصفه كثيرون ممن أرخوا لرئاسته، كان مخلوقاً «معقداً» ممتلئاً بالشكوك والحزازات التي ترسبت في جذور شخصيته من بيئته الفقيرة. «كان مخلوقاً انطوائياً شديد الانطوائية، وهي سمة لا بد أن نشأته الأولى نمّتها لديه. كان معتاداً على ألا يعتمد على رأي إلا رأيه أو على تصور غير تصوراته. ومعظم قراراته كانت قرارات انفرادية اتخذها دائماً لنفسه بنفسه وبمعزل عن تأثير الآخرين.. وكان قد حمل معه الى منصب الرئاسة ضغينة متقيحة (festering rancour) تجاه الأثرياء الأقوياء بثرائهم.. وهكذا فإن بداخله كان ظلام دامس أخطأ فتصور أنه النور الذي يهتدي به، فكان في ذلك دماره»[١٣٦].

فهو، باختصار، كان رئيساً «رأيه من دماغه»، كما يقولون في مصر، وكما يقول هذا المؤرخ، كان في دماغه «ظلام تصور أنه نور يهتدي به». ونتيجة لذلك «الظلام الذي كان في رأسه»، ظهر اتجاه واضح في صفوف ادارته خلال الأسابيع الأولى من توليها السلطة في سنة ١٩٦٩، صوب القيام بتحرك ديبلوماسي جديد في الشرق الأوسط. ومنذ اللحظة الأولى، تصدت الحركة الصهيونية لذلك التحرك بكل قواها وكل أسلحتها، حتى من قبل أن يتضح البعد الايراني فيه.

وكانت هناك عوامل عديدة دفعت ادارة نيكسون الأولى الى ذلك الضرب من الاستعجال غير المألوف في مثل هذه المواقف، وبخاصة من ادارة جديدة كانت آخذة في تحسس طريقها في غابة واشنطن التي تعس في متاهاتها قوى ومصالح ضارية.

أول تلك العوامل، كانت حرب الاستنزاف التي شنتها مصر في ظل عبد الناصر على القوات الاسرائيلية عبر القناة، ونشوب الثورتين العربيتين، السودانية في مايو/آيار ١٩٦٩، والليبية في سبتمبر أيلول من نفس السنة، والتي كان أول عمل قومي لها مطالبة العقيد القذافي لأميركا بالجلاء العاجل عن قاعدة هويلس المسيطرة على البحر الأبيض المتوسط والداعمة من البر وفي الجو للأسطول السادس الأميركي، وما أدت اليه الثورتان من تعميق الشعور لدى صانعي السياسة الخارجية الأميركية «بتعاظم المخاطر التي تعرضت لها المصالح الأميركية في العالم العربي وتعرضت لها في نفس الوقت كافة النظم السياسية التي كانت الولايات المتحدة ما زالت تعتبرها «معتدلة» «بالمقياس الأميركي»(١٣٧) وبالتالي، تقوية حجة الداعين في وزارة الخارجية الأميركية بالمبادرة بتحسين العلاقات مع العالم العربي قبل أن تتدهور الى ما دون نقطة اللاعودة.

ومن تلك العوامل أيضاً كان التعهد الذي قطعه نيكسون على نفسه لجمهور الناخبين الأميركي ابان معركة انتخابات الرئاسة في خريف ١٩٦٨، بانتهاج نهج جديد تجاه الصراع العربي الاسرائيلي عملاً على استنقاذ منطقة الشرق الأوسط من براثن «الروس».

والواقع أن نيكسون لم يكن راغباً في دفع الأمور في الشرق الأوسط صوب التسوية لمجرد «خلع» السوفيات منها بازالة الأوضاع التي أدت بالعرب الى اللجوء اليهم، فحسب، بل وكان راغباً في الوقت ذاته في استغلال الشرق الأوسط في تحريك السوفيات صوب تخفيف الضغط على الولايات المتحدة في ورطتها الفييتنامية.

وبفعل تلك العوامل مجتمعة، والحاح الخارجية الأميركية في ظل ويليم روجرز على وجوب التعجيل بمبادرة أميركية لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط والتحرك بنشاط صوب التسوية، حتى وان تطلب ذلك الضغط على اسرائيل: (١) لتقديم تنازلات تمكن الأميركيين من اقناع العرب بقبول التسوية و(٢) القبول باتخاذ وضع (posture) أقل عدوانية وأكثر ميلاً الى المصالحة، أعطى نيكسون مباركته للتوجه النابع من وزارة خارجيته، والذي كانت المعارضة تشتد له بقوة في مجلس الأمن القومي ومن جانب هنري كيسنجر بالذات.

واعتقادنا أنه عندما يكتب تاريخ واضح وحقيقي، أي غير مفبرك جزئياً وغير منزوع الحقائق جزئياً، سيتبين أن جزءاً رئيسياً من مشروع الخارجية الأميركية أنئذ تمثل في محاولة اقناع اسرائيل والضغط عليها للقبول ـ مرحلياً ـ باحلال ايران الشاه محلها كقبضة حاكمة للولايات المتحدة في المنطقة.

وقد كان ذلك المشروع ـ الذي قد يكتب للحقائق المتعلقة به أن ترى النور في وقت ما ـ من أخطر التحديات التي واجهتها الحركة الصهيونية في مسيرتها المربحة التي لم يكن قد اعترض طريقها شيء حتى ظهر ذلك التفكير الخطر لدى بعض خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية. ومما يدل على خطورة التحدي أن الحركة الصهيونية، ممثلة باسرائيل، وبالمنظمات والمصالح اليهودية في الولايات المتحدة، شنت على المشروع حرباً لا هوادة فيها منذ اللحظة الأولى، وهي حرب استمرت بضراوة منقطعة النظير الى أن انتصر فيها كيسنجر لحساب الحركة الصهيونية، وراح ضحيتها ويليم روجرز، وزير الخارجية الذي انتهى مستقبله السياسي، وريتشارد نيكسون الذي دمّر بفضيحة ووترجيت، وشاه ايران الذي دمّر بثورة الخميني.

فمنذ أعلن روجرز أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالكونجرس الأميركي، في أواخر مارس/آذار ١٩٧٠ أن الولايات المتحدة «قررت القيام بدور ديبلوماسي أنشط في الشرق الأوسط» على أساس التفسير الذي أشرنا إليه لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ والذي جاء فيه أن الولايات المتحدة «لا تؤيد التوسع»، اشتدت الحملة التي استهلتها المصالح الصهيونية في فبراير/شباط ١٩٧٠ بوفد من أعضاء الكونجرس بعثت به الى البيت الأبيض ليعرب لنيكسون عن بالغ القلق ازاء ذلك الاتجاه الجديد الذي اتضحت أبعاده منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٩ عندما عرف التفسير. واثر ظهور روجرز أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، ازداد ذلك «القلق» حدة، ووجد له لساناً، كما هي العادة، في طوفان من «الرسائل الى الصحف» كان الكثير منها بتوقيع أعضاء بمجلسي الشيوخ والنواب بالكونجرس وحشد من «الشخصيات»، تركز معظمها على معارضة اتجاه «فرض السلام على اسرائيل».

وبازاء تلك الحملة المنظمة عالية الصوت، اضطرت ادارة نيكسون الى عقد لقاءات متعاقبة مع وفود من الكونجرس وزعماء اليهود الأميركيين. ولاقى ويليم روجرز بالأخص عنتاً شديداً في تهدئة ثائرة أعضاء الكونجرس وكبار الشخصيات وأعضاء المنظمات اليهودية وقادتها. وسرعان ما اكتسب شهرة سيئة بوصفه «المتنمّر تجاه اليهود»!.

وقد ذكرته جولدا مائير في مذكراتها بوصفه أحد أكثر المسؤولين الأميركيين «اثارة لمشاعر الاحباط» لدى الاسرائيليين، وقالت أنه «**لم يفهم في حقيقة الأمر الخلفية الكامنة وراء ما ظل العرب يشنونه من حروب على اسرائيل**»، وأنه لم يدرك، في الوقت ذاته، أن «كلمة العرب لا يعتمد عليها»، وروت كيف أنها شعرت بالاشفاق عليه «وهو يحكي لي متحمساً عن أول زيارة له للدول العربية، وكيف أنه تأثر تأثراً عميقاً بما أبداه فيصل من «ظمأ الى السلام»! «وقالت أن مصيبة روجرز أنه رجل «جنتلمان» وأنه ككل «جنتلمان» آخر، يتصور أن كل شخص آخر في العالم «جنتلمان» مثله»[١٢٨].

وجولدا، بطبيعة الحال، لم تدع «جولدا» اعتباطاً. ولم تصبح رئيسة وزراء «الدولة» بلا سبب. ولقد يجد المرء في هذا «الذكاء» كله وهذه الأستاذية كلها في قلب الحقائق وتحويل الضحية الى وحش والوحش الى ضحية، بعض «المؤهلات» التي أوصلتها الى ذلك المنصب الرفيع وأدخلتها التاريخ وجعلت بطل السلام المصري، أنور السادات، يضمها الى صدره ويقبل وجنتيها باشتياق.

الا أن الذي يعنينا في كلام جولدا قولها أن الخط الذي انتهجه «الجنتلمان» روجرز الذي تصور أن أحداً من أولئك العرب المتوحشين يمكن أن يكون «جنتلماناً» مثله وله كلمة يعتمد عليها، نبع من عدم فهم روجرز «للخلفية الكامنة وراء ما ظل العرب يشنونه من حروب على اسرائيل»! فبصرف النظر عن أنها ـ بالصفاقة المعهودة ـ «وضعت الحذاء في القدم الأخرى» كما يقولون، فنسبت الى العرب شن ما ظلت اسرائيل تشنه عليهم من حروب وما استدرجتهم اليه من شراك، أشارت بطريقة دائرية، في قولها «لم يفهم خلفية الصراع»، دون جهر، الى ما كان الأميركيون آخذين في محاولة اقناع الاسرائيليين به وقتئذ من التخلي لايران عن دورهم كـ «رجل أميركا القوي» في المنطقة، مرحلياً، الى أن تهدأ الأمور، وتعقد التسويات، وتدخل اسرائيل البلدان العربية عن طريق الصلح والوئام والتطبيع لتدمرها من الداخل بدلاً من أن تظل مشتبكة في حروب من الخارج.

وقد طرحنا هذا الاستقراء لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط خلال الفترة التي تولى فيها ويليم روجرز وزارة الخارجية في ادارة نيكسون الأولى وقام بمبادراته الثلاث، في الدراسة السابق الاشارة اليها، والمنشورة في اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٤، والتي ركزنا فيها على البعد الايراني في سياسة أميركا الخارجية آنئذ، وحاولنا استظهار ما بدا أن ذلك الاتجاه لا بد مفض اليه بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط، وبالنسبة لايران الشاه الذي قلنا أن الاسرائيليين قد يلحقونه بأجداده في الملأ الأعلى قبل انقضاء وقت طويل، وبالنسبة لمشروع فرض السلام الأميركي على المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت ظللنا نتابع ما يكتبه الباحثون والمحللون الأميركيون حول تاريخ تلك المرحلة من مراحل السياسة الخارجية الأميركية ازاء الشرق الأوسط، عملاً على استظهار مزيد من الحقائق عن ذلك التوجه الذي وئد بسرعة، وسرعان ما دفع الشاه ثمنه، فخلع عن عرشه ومات كسير القلب مكسور الظهر،

بينما وقف كل أصدقائه القدامى وحلفائه متفرجين لا يمدون له يداً ولا يستطيعون له شيئاً، ودفعت ايران نفسها ثمناً باهظاً وما زالت تدفع.

وفي كل ما كتب عن تلك السنوات وعن سياسة أمريكا الخارجية خلالها، لاحظنا، كما لا بد أن كل متابع للموضوع قد لاحظ، قدراً متعمداً من التعتيم والتجاهل والدوران حول الحقائق.

وفي ١٩٨٥، أصدرت دار النشر التابعة لجامعة شيكاغو دراسة متعمقة للباحث ستيفن سبيجل بعنوان «الصراع العربي الاسرائيلي الآخر ـ صنع السياسة الخارجية الأمريكية ازاء الشرق الأوسط من ترومان الى ريجان»، وهو المرجع الذي أوردنا منه بعض الاستشهادات فيما سبق. واعتقادنا أن سبيجل ظل حتى الآن أكثر من أتيح لنا الاطلاع على قراءته لتاريخ تلك الفترة من الباحثين الأميركيين شجاعة واقتراباً من المصارحة في شأن ذلك التوجه الايراني للسياسة الأمريكية، الذي حولته التبعية الكاملة للسيادة الصهيونية من جانب المؤسسة الحاكمة الأمريكية، وصناعات النشر ومراكز البحث الأميركية، الى شبه سر مشين أو هيكل عظمي شائه مخبأ ـ بين غيره من الهياكل العظمية الحقيقية ـ في خزانة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وعلى ضوء ذلك، نورد أهم ما قاله سبيجل في شأن ما أسميناه بـ «البعث الايراني»، حتى وان كان الباحث، كما سنرى من الاستشهاد المطول، قد توخى منتهى الحذر والحيطة، وكأنه يسير فوق حقل ألغام، فظل يقترب من الحقيقة ثم يهرول مبتعداً، ليعود مشدوداً اليها مرة أخرى برغبته في تسجيل الوقائع كما حدثت وتفسيرها كما هي.

«سادت في ادارة نيكسون وجهة نظر انبنت على أن حل الصراع العربي الاسرائيلي، أو بالأقل تحسين أوضاعه كان مطلباً جوهرياً مركزياً لتحسين وضع الولايات المتحدة في العالم العربي، وأن ذلك كان السبيل الوحيد الذي يمكّن الولايات المتحدة من تجنب مجابهة ممكنة الوقوع مع الاتحاد السوفياتي خلال أزمة تشتعل في المنطقة وايقاف التوسع المتواصل لنفوذ السوفيات بالمنطقة في ظل حالة اللاسلم ـ اللاحرب. وكان كثيرون في وزارة الخارجية الأميركية يعتقدون ان الرئيس جونسون كان سلبياً أكثر مما يجب في معالجة النزاع العربي الاسرائيلي وميالاً أكثر مما يجب الى ترك المسائل لجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص، جونار يارنج.

«الا أن الهدف الجديد الذي وضعته ادارة نيكسون لنفسها خلق مأزقاً أصبح سبباً جوهرياً للخلافات حول السياسة التي كان ينبغي انتهاجها، خلال فترة نيكسون الأولى في البيت الأبيض. وقد تمثل ذلك المأزق في أنه اذا ما كانت تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ضرورية لانجاح السياسة الأمريكية في المنطقة، ما الذي يكون عليه الموقف اذا لم يمكن التوصل الى جعل العرب والاسرائيليين يعقدون مثل تلك التسوية؟ وفي صفوف ادارة الرئيس نيكسون، ظهر توجّهان صوب ايجاد مخرج من ذلك المأزق. فأولئك الذين تركزت جهودهم على تحسين العلاقات مع العرب رأوا ان الضغط عملا على التوصل الى التسوية كان مطلباً جوهرياً، بينما رأى من تركز اهتمامهم على الاتحاد السوفياتي أن الحل وضع استراتيجية ثانوية تتبع الى أن يتسنى التوصل الى التسوية، وكان رأي هؤلاء أن السياسة الأميركية في المنطق ستصبح معوّقة بشكل خطير اذا لم يتح لها سبيل لمكافحة النفوذ السوفياتي في المنطقة الا التوصل الى اتفاق عربي اسرائيلي. وتبعاً لذلك، اقترح من أوصوا بسياسة الاستراتيجية البديلة **بناء وتقوية دول بالمنطقة فرادى لتخدم أهداف السياسة الخارجية الأميركية بالوكالة** (By proxy).

«وكان هذا التوجّه الأخير متسقاً تمام الاتساق مع «مذهب نيكسون» الذي أعلن في خطاب ألقاه الرئيس نيكسون في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٦٩، والذي كان منصباً وقت اعلانه على جنوب شرقي آسيا. وكانت الفكرة الرئيسية في ذلك «المذهب» **اخراج الولايات المتحدة، أو بالاحرى استلالها من تورطاتها السابقة عن طريق اعداد وتقوية دول معينة بالمنطقة تأخذ على عواتقها الدور الذي كانت الولايات المتحدة تقوم به، لتقوم تلك الدول به، نيابة عن الولايات المتحدة، بالوكالة. وعندما ظهر ذلك التوجّه فيما يخص الشرق الأوسط، كان التركيز بطبيعة الحال على دول تعمل بالوكالة فتنفّذ خطط الولايات المتحدة وتحقق أهدافها بدون حاجة لتورط الولايات المتحدة المباشر بقواتها. وبترسخ ذلك النظر في فترة رئاسة نيكسون الأولى، انصبّ التركيز على دولتين بالذات بدا واضحاً انهما الاقدر على القيام بذلك الدور في الشرق الأوسط: ايران واسرائيل. وطبقاً لهذه النظرية، ارتؤى اعداد ايران عن طريق العون الاميركي بالمستشارين والعتاد للحلول محل بريطانيا في منطقة الخليج.** وكانت حكومة ويلسون قد اعلنت، تحت ضغط عوامل داخلية، وسياسية، واقتصادية، عزمها على الانسحاب من تلك المنطقة بحلول سنة ١٩٧١ بعد ١٥٠ عاماً من قيام بريطانيا بصون السلم فيها. وبدلاً من أن تضغط ادارة نيكسون على بريطانيا (أو تساعدها) لتبقى في المنطقة، فضلت **اسناد ذلك الدور للشاه الذي اعتبر ركيزة أميركية مستقرة وعلى استعداد لخدمة المصالح الأميركية.**

«وكان الاعتقاد بأن دعم اسرائيل سيساعد على احتواء الاتحاد السوفياتي بالمنطقة قد اكتسب أهمية خاصة لدى الادارة الأميركية بعد أن تعاون الاسرائيليون مع الولايات المتحدة في الأزمة الأردنية في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ وساعدوا على احباط هجوم من جانب النظام السوري المدعوم من الروس. و(تحت تأثير ذلك) اعتقد كثيرون في واشنطن أن قوة اسرائيل سترد ع أي هجوم عربي، وتتيح فسحة من الوقت لبدء التفاوض، بل وتحرك العرب قدماً صوب التصالح والتسوية. وكان الافتراض الذي انبنى عليه ذلك التصور أن الدول العربية ـ متى خلصت الى انها لن تقدر على الاشتباك مع الدولة اليهودية عسكرياً ـ لن يبقى أمامها خيار الا القبول بالتعامل الديبلوماسي.

«الا انه في حين لم يكن في ادارة نيكسون من يماري في أهمية ايران في مجال احتواء الاتحاد السوفياتي بالشرق الأوسط، كان الاعتقاد بأن قوة اسرائيل العسكرية كفيلة بدفع العرب الى التفاوض قد بات محل تشكك خطير لا في دوائر الخارجية الاميركية وحدها، بل وفي البنتاجون، حتى بوصف تلك القوة العسكرية الاسرائيلية اجراء وقتياً للوصول الى تلك الغاية (Even as a temporary measure). **بل وان كثيرين (في الخارجية** وفي البنتاجون) رأوا أن تلك الاستراتيجية (تقوية اسرائيل عسكرياً لارغام العرب على التفاوض) حرية بأن تقوض أية جهود تبذل لعقد تسوية بين العرب واسرائيل. وبذلك، ونظراً لأن احتمالات التسوية بدت ضعيفة بشكل متزايد، احتدمت الخلافات في صفوف الادارة الاميركية حول الاستراتيجية التي تنتهج: الاستراتيجية الأولية، أم الاستراتيجية الثانوية»[١٣٩].

وكما لاحظنا من صياغة الباحث لهذا الجزء الذي أوردناه من دراسته، وجد سبيجل نفسه مضطراً، كما قلنا، الى مقاربة الحقيقة فقط، دون الكشف عنها صراحة. ففي كلامه عن اختيار ايران كدولة تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية الأميركية بالوكالة كركيزة مستقرة وعلى أستعداد لخدمة المصالح الأميركية، اقتصر سبيجل على الاشارة الى احلال الولايات المتحدة لايران محل بريطانيا في منطقة الخليج. لكنه، في آخر الاستشهاد اقترب كثيراً من المصارحة عندما قال أن «الاعتقاد بأن قوة اسرائيل العسكرية كانت كفيلة بدفع العرب الى التفاوض» باعتباره الخيار الوحيد المتاح ازاء ضعفهم العسكري أمام اسرائيل، «بات محل تشكك خطير في دوائر الخارجية والبنتاجون»، بعد اشارته مباشرة الى أنه «لم يكن في ادارة نيكسون من يماري في أهمية ايران في مجال احتواء الاتحاد السوفياتي بالشرق الأوسط». وهو ما يقربنا كثيراً، بل يضعنا على مشارف المصارحة بأن السياسة الخارجية الأميركية، بإصرار من جانب خبراء وزارة الخارجية، وبتأييد من البنتاجون الأميركي، اتجهت في ظل «مذهب نيكسون». الذي تمخض عن اتجاه الفتنمة في صراع الهند الصينية، صوب «الأسلمة» في صراع الشرق الأوسط عن طريق احلال ايران محل اسرائيل للتحكم عسكرياً في المنطقة مع فتح الحدود العربية أمام اسرائيل عن طريق التصالح والتسوية. وذلك، تحديداً، ما طرحناه سنة ١٩٧٤ في دراستنا عن فرض السلام الأميركي على المنطقة.

ويستطرد سبيجل في سرده لأحداث تلك السنوات الحاسمة في تقرير مصير مصر والشرق الأوسط من خلال ما ترتب عليها من عواقب، قائلاً:

«وهكذا اشتبك كبار المسؤولين الاميركيين خلال رئاسة نيكسون الأولى في شحان طويل لم يسبق له مثيل حول الشرق الأوسط والمسائل المتعلقة به، وهو شحان انغمس فيه مستشار الأمن القومي للرئيس (هنري كيسنجر) ووزير الخارجية (ويليم روجرز). وكانت الخلافات التي احتدمت بين الاثنين نابعة من نسق صنع القرار السياسي الذي أوجده الرئيس الجديد. وكان نيكسون، بسبب تشككه في الجهاز البيروقراطي، قد عين كيسنجر مستشاراً للأمن القومي ليضع سياسة خارجية للولايات المتحدة تنبع من البيت الأبيض ويكون مركزها الرئيس. وقد كتب نيكسون، فيما بعد، قائلاً «كنت قد قررت منذ البداية أن أدير السياسة الخارجية من البيت الأبيض»..

الا أن الذي حدث في النهاية أن نيكسون لم يصبح هو الذي يدير السياسة الخارجية، بل وجد نفسه، كأيزنهاور من قبله، مضطراً بشكل متعاظم إلى الاعتماد «قيصر» متحكم في السياسة الخارجية (جون فوستر دالاس في حالة أيزنهاور، وهنري كيسنجر في حالة نيكسون) معزولاً ـ بذلك ـ عن بقية الجهاز صانع القرار. وهو ما يشرح كيسنجر تطوره في مذكراته بقوله:

«وبمرور الوقت، بعد عام ونصف عام من بداية رئاسة نيكسون، أصبحت المستشار الرئيسي. وحتى نهاية سنة ١٩٧٠، كنت بالغ التأثير، لكني لم أكن مسيطراً. اما بعد ذلك، فأخذ دوري يتعاظم بشكل مطرد نتيجة لاتجاه نيكسون إلى الالتفاف حول ضروب التعطيل بل وفي بعض الأحيان أشكال المعارضة التي لقيها من جانب بعض

الادارات. وتظل هناك تلك الحقيقة، وهي أن آليّة مجلس الأمن استُخدِمَت بشكل اكثر اكتمالاً من قبل أن تتأكد سلطتي نهائياً، أما بعد ذلك، فباتت القرارات التكتيكية تتخذ، بشكل متزايد، خارج الجهاز الحكومي، في سياق محادثات شخصية مع الرئيس».

«وبالرغم من المنظور الكوكبي لكليهما، ظلت العلاقة بين نيكسون وكيسنجر، على تعبير كيسنجر، علاقة «حذرة»، «وثيقة فيما يتعلق بالمضمون، متصفة بالتباعد على المستوى الشخصي». وقد وصفها نيكسون وصفاً مماثلاً بقوله أن «هنري (كيسنجر) لم يكن، بطبيعة الحال، صديقاً شخصياً. بل كنا نعمل معاً، دون أن تربطنا صداقة شخصية. لم نكن عدوين، نعم، لكننا لم نكن صديقين أيضاً».

«أما علاقة نيكسون بويليم روجرز فكانت ـ وان شابها الفتور فيما بعد ـ علاقة صداقة قديمة. وكان روجرز قد شغل منصب المحامي العام في ظل ادارة أيزنهاور، وكان اختيار نيكسون له ليسند اليه منصب وزير الخارجية في ادارته الأولى، رغم قلة خبرته بالشؤون الخارجية، راجعاً الى خلفيته القانونية وبراعته في التفاوض. فوق أن قلة خبرة روجرز هذه بدت لنيكسون كضمانة تكفل الا يتحدى وزير خارجيته ما تطلع هو اليه، في البداية، من هيمنة على شؤون السياسة الخارجية. غير أن كلا من نيكسون وكيسنجر ما لبثا أن تبينا أن روجرز كان على خلاف ما تصورا، فقد تمسك دائماً بجعل وجهات نظره مسموعة، كما تمسك بالوقوف على اية سياسة راوده شك في انها كانت توضع من وراء ظهره. ونتيجة لذلك، أصبح التنافس بينه وبين كيسنجر من أظهر سمات فترة رئاسة نيكسون الأولى. وطبقاً لما يقوله نيكسون، «شعر روجرز دائماً بأن كيسنجر شخصية ماكيافيللية مخادعة أنانية مغرورة وقحة ومهينة للآخرين، بينما اعتبر كيسنجر روجرز معتداً بنفسه، قليل المعرفة، عديم القدرة على تكتم أي سر، **وخاضعاً بطريقة لا يرجى منها لسيطرة الجهاز البيروقراطي بوزارة الخارجية**». وفي هذا الصراع الذي نشب بين الاثنين، كان روجرز، كما هو واضح، الطرف الأضعف، لأن قلة خبرته بالشؤون الخارجية حدّت من قدرته على انتهاج اي سياسة مستقلة غير خاضعة لما كان مرؤوسوه بالجهاز الحكومي لوزارة الخارجية يرون انه ينبغي له أن ينتهجه، كما حدّت من قدرته على التغلب على كيسنجر واسع المعرفة في أي خلاف اشتبك فيه مع ذلك الخصم المتمرس. فوق أن منصبه كوزير وضع بالضرورة، وبحكم انشغاله بتصريف شؤون وزارته، بعداً مادياً وتفسياً بينه وبين الرئيس، بينما ظل كيسنجر، بحكم وضعه كمستشار للرئيس، لاصقاً بنيكسون الذي كان بطبعه قليل الثقة في وزارة الخارجية أصلاً.

«وكانت الخلافات بين كيسنجر وروجرز كثيراً ما تزعج نيكسون من حيث أنه وجد نفسه مضطراً باستمرار الى التحكيم بينهما والانحياز الى جانب هذا أو ذاك، وهو وضع بات بالغ الأثر في مجال السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط، نظراً لأن كلا الرجلين كان نشطاً فيها، فقد أدى التنافس بين وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الى اشاعة الارتباك في سياسة خارجية كانت قد وضعت بعناية واحكام، وافقدتها عنصر التآزر والتنسيق، مما أتاح للحكومات الأجنبية ضرب وزارة الخارجية الأميركية بمجلس الأمن القومي، أو العكس. كما أدى ذلك الانقسام الى توتر متعاظم لدى كبار المسؤولين الأميركيين عن السياسة الخارجية. ولم يتضح اثر ذلك كله سلبياً بقدر ما اتضح في الشرق الأوسط»(١٤٠).

وبطبيعة الحال، يظل كل ما قاله الباحث الأميركي صحيحاً، كوصف للوضع الذي نشأ في ادارة نيكسون الأولى في مجال السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط، الا انه ـ بالرغم من كل ما قال عن العوامل الشخصية وما اليها ـ لم يتطرق الى تفسير مسببات الخلاف الحاد الذي نشب بين روجرز ووزارة الخارجية الأميركية، و«الولد اليهودي العبقري» هنري كيسنجر، ولم يجرؤ، بطبيعة الحال ـ على القول بأن الخلاف نشأ أصلاً من اصرار روجرز على أن تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة سياسة تؤمن وتحقق مصالح الولايات المتحدة أولاً وقبل أي مصالح غيرها، واصرار كيسنجر على أن تظل تلك السياسة، كما كانت في عهد جونسون، مثلاً، سياسة مصنوعة في تل أبيب و «مفصلة» على مقاس المصالح الصهيونية أولاً وآخراً وفوق أي مصلحة غيرها.

لكن الباحث الأميركي، مع ذلك، لم يستطع أن يكف نفسه في النهاية عن التطرق الى ذلك الموضوع الملغوم، وان ذهب اليه من درب دائرية:

«كان كيسنجر ميالاً الى تبني وجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأن القوة وحدها هي الكفيلة بتحسين وضع الغرب في المنطقة.. وتبعاً لذلك، آمن بأن الشرائط المطلوبة لدفع الأمور صوب تسوية بين العرب واسرائيل لن تتوافر الا متى تصدت واشنطن واسرائيل معاً للسوفيات والمتطرفين العرب بقوة.

«أما روجرز، فكان يرى الصراع من منظور آخر مختلف. وكانت المؤثرات الأساسية التي شكلت ذلك المنظور هي: (١) خلفيته القانونية وخبرته كمحام وقد شجعتا لديه الميل الى اتخاذ موقف القاضي الذي

يزن حقوق الخصم وحقوق الآخر، و(٢) تأثير جهاز وزارة الخارجية الذي وجهه صوب منظور اقليمي وصوب الانشغال بتحسين العلاقات بالدول العربية، و(٣) تركيزه على التفاوض كوسيلة تفضي الى المصالحة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان المنحازة الى جانب الكرملين.

«والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، هو: ما الذي جعل نيكسون يقرر أن يجعل نشاط روجرز يتركز على الشرق الأوسط، في حين ظل كيسنجر مسؤولاً عن غير ذلك من المسائل الكبرى في مجال السياسة الخارجية؟ وطبقا لما يقوله من اشتركوا في انشطة إدارة نيكسون في ذلك الوقت، كانت هناك أسباب عديدة لذلك التوجّه من جانب الرئيس. والذي قاله نيكسون ذاته عن ذلك الاختيار من جانبه «أساسا، شعرت أن الشرق الأوسط يحتاج إلى تركيز وتفرغ كاملين وخبرة واسعة. وكما قلت وقتها لكيسنجر «أنا وأنت سيكون لدينا الكفاية وأكثر مما يشغلنا في مجال السياسة الخارجية: فييت نام، وصولت، والسوفيات، واليابان، وأوروبا». ولكن السؤال يظل، مع ذلك، لماذا اختار نيكسون الشرق الأوسط ليكون اختصاصا خالصا لروجرز؟ يقال أن الرئيس ارتأى بأن يباعد ما بين البيت الأبيض والسياسة الخاصة بالشرق الأوسط، **نظراً لانه اعتقد أن فرصة نجاحها ضئيلة، ولانه كان يخشى من ردود فعل مؤيدي إسرائيل إزاء المبادرات الأمريكية**. وفوق ذلك، كان الشرق الأوسط مسألة يسهل اسنادها إلى الخارجية الأمريكية أكثر من أي مسألة غيرها، نظرا لأن جوزف سيسكو، الرئيس الجديد بالخارجية لمكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، كان أكثر مساعدي وزير الخارجية ديناميكية ونشاطا. وقد عمل سيسكو، في الواقع، كوسيط نشط ومناور بارع في ساحات الاقتتال الذي كان دائراً في صفوف إدارة نيكسون، مما دفع كيسنجر في النهاية إلى ان يعترف بأن «سيسكو قد يكون قضى من الوقت في الوساطة بين روجرز وبيني أكثر مما قضاه في الوساطة بين العرب والإسرائيليين»! **والعامل الآخر الهام في اختيار نيكسون لروجرز فيما يتعلق بالشرق الأوسط، كان «خلفية كيسنجر اليهودية»** فقد كانت إدارة جونسون مصباً لكثير من الانتقادات من جانب العرب لكونها وكلت ثلاثيّها اليهودي، آرثر جولدبرج والأخوين روستو على شؤون الشرق الأوسط. ونيكسون ذاته كتب يقول أنه اعتقد ان كون كيسنجر يهودياً «قد تضعه وضعا غير موات (put him at a disadvantage) في محاولة استئناف العلاقات مع الدول العربية الرئيسية». والذي يدعيه كيسنجر أن نيكسون «تخوّف من أن يكون أصلي اليهودي سببا في أن اميل أكثر مما يجب إلى جانب إسرائيل»!!.

«ورغم أن كيسنجر كان لديه الكثير مما يشغله من المسائل الأخرى، فإنه ـ فيما يبدو ـ لم يستطع أن يتخلص مما انتابه من حنق ونقمة لإعطائه دورا ثانويا في شؤون الشرق الأوسط. فهو في مذكراته يندب عدم تمكينه «من قطع الطريق على الروس في المنطقة»، ويعدد اختلافاته الجوهرية مع روجرز، قائلاً أنه، في مبدأ الأمر، لم يمكّن إلا من التخطيط للشرق الأوسط، ولم يكن بوسعه إلا أن «يرغم الإدارة على مناقشة الأمور في إطار مجلس الأمن القومي»، ويتوجع قائلاً «وقد ظللت محروما حتى نهاية ١٩٧١ من تسيير شؤون الدبلوماسية (الأمريكية في الشرق الأوسط) إلا نادرا، في أوقات الأزمات الحادة. فكيسنجر استشاط غضبا لوضعه الثانوي غير المألوف، في المجال المتعلق بالشرق الأوسط، بينما وجد روجرز في الشرق الأوسط فرصة فريدة للخروج من ظل كيسنجر، فعمل بكل قواه على تحقيق نجاح ديبلوماسي ليبرهن لرئيس تشكك في قيمته وقيمة وزارته منذ البداية، على فعاليته وفعالية وزارته تلك. وكانت نتيجة كل ذلك الانقسام المتكرر أن نشأ تخبط زاده سوءاً الافتقار إلى التوجيه الحازم من البيت الأبيض. فبينما أرخي العنان بشكل مألوف لوزارة الخارجية الأميركية، ظل البيت الأبيض يتدخل بغتة (تحت ضغط من مجلس الأمن القومي بطبيعة الحال) فيسبب مزيداً من الأضرار لفعالية السياسة التي انتهجت وفرص نجاحها»[١٤١].

(٣/٢/ب) ـ ما أخذ بالقوة.. يسترد بالتصالح

كان ذلك هو الجو الأميركي الذي استولى فيه أنور السادات على رئاسة مصر. ونقول أنه «استولى على الرئاسة» لأن «الاتفاق» الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الطارىء المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء، مساء اليوم الذي مات فيه عبد الناصر، برئاسة السادات بوصفه نائب الرئيس، كان «أن يتولى السيد/ أنور السادات منصب الرئيس المؤقت نظرا لأنه النائب الأول لرئيس الجمهورية»، إلا أن الذي حدث بعد ذلك، وهو الآن تاريخ معروف، كان أن «الرئيس المؤقت» جعل نفسه رئيسا دائما بأن قام بما يعرف باسم «انقلاب القصر»، فضرب فيه كل من اعتبرهم منافسين وخصوماً له، واعتقلهم وحاكمهم، وسجنهم، ومما يحسب له أن لم يحل مشكلتهم حلاً جذرياً بالطريقة الفاشية المجربة، ولم يذبحهم.

يقول محمود رياض في مذكراته أن

«سعادة إسرائيل وبعض الدوائر الأميركية كانت غامرة يوم وفاة عبد الناصر «... ويمكننا فهم مشاعر اسرائيل.. إلا أنه يتعذر فهم موقف بعض الدوائر الأميركية التي أسعدها رحيل عبد الناصر ظناً منها أنه العقبة الكأداء في سبيل السلام، وهو سوء فهم متعمد لحقيقة دوره التاريخي. فقد كان يرفض السلام الذي يستهدف الاستسلام، ولكنه أوتي من الشجاعة والقدرة وبعد النظر ما مكنه دائماً من بذل كل جهد في سبيل السلام العادل الدائم. فقد كان هو الزعيم العربي الذي استطاع قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، رغم رفض بعض الدول العربية له، وقلق الراي العام العربي من بعض مضامينه، كما كان الزعيم العربي الذي قبل مبادرة روجرز عام ١٩٧٠، رغم يقينه من معارضة منظمة التحرير الفلسطينية لها، ولكنه كان في الأمرين واثقاً من قدرته في النهاية على إقناع الجميع بسلامة موقفه. وكانت العقبة في طريق السلام هي إسرائيل التي ظلت تحاور وتناور، للتخلص من التزاماتها بمقتضى قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولتدمير مبادرة روجرز وكانت في كل مرة تتعرض للاختيار بين السلام والأرض، تختار الارض»(١٤٢).

والذي يقوله محمود رياض هنا واضح تماما. وصادق تماماً. فالرجل كان وزيراً لخارجية مصر وكان ألصق الناس بالتوجهات المصرية في مجال «السلام». والذي يقوله أن مصر، من قبل استيلاء السادات على السلطة من موقعه كرئيس مؤقت بعد وفاة عبد الناصر، كانت راغبة في السلام، قابلة بمبادرة روجرز، وعلى استعداد للتسوية مع إسرائيل مقابل استعادة الأرض، وطبعاً، طبعاً، المحافظة على حقوق الفلسطينيين وكل ذلك. ولم يكن عدم التحرك صوب ذلك السلام وصوب التسوية ناجما عن نضالية مصر أو عدوانية مصر أو حرونتها، بل كان منشؤه حرونة إسرائيل وتمسكها بالأرض مفضلة إياها على السلام المعروض عليها. وهذا كلام هام وله وزنه التاريخي والقومي، خاصة عندما يتهم خليفة عبد الناصر الذي اختاره بمحض إرادته ليورّثه مصر بأنه خان الجميع وخرج على خط عبد الناصر عندما أعطى إسرائيل السلام واستعاد الأرض ووضع في صلب اتفاقه موضوع المحافظة على حقوق الفلسطينيين وكل ذلك.

ولقد كان الشعار الذي رفع بعد هزيمة ١٩٦٧ وتمكين إسرائيل من أخذ كل تلك الأرض، هو أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة». غير أن رغبة الزعامة المصرية في التصالح وإنهاء الصراع كانت واضحة وقوية. وقد قبلت تلك الزعامة بـ «مبادرة روجرز»، التي كانت - في الواقع - ثلاث مبادرات، لا مبادرة واحدة كما يشار إليها عادة.

وتلك غلطة غريبة ومتكررة في شأن تحركات الخارجية الأميركية التي بدأت في الواقع منذ زار سكرانتون المنطقة العربية في أواخر ١٩٦٨ في بعثة استقصاء الحقائق لنيكسون، ولم تنته إلا باستيلاء كيسنجر في النهاية على الخارجية الأميركية.

والخطأ الآخر المتكرر القول الذي ردده كثيرون مؤكدين أن كيسنجر كان معارضاً لما أسمي بمبادرة روجرز منذ البداية وعلى طول الخط. والحقيقة أن كيسنجر لم يكن معارضا لها، بل أن الاستراتيجية الثانوية المتركزة على دور إيران كانت من وضعه. وكل ما في الأمر أن كيسنجر - الذي أحنقه انفراد روجرز بمسألة الشرق الأوسط - ظل يوجه الانتقادات، ولكن ليس إلى المضمون بل إلى أسلوب الخارجية الأميركية المتعجل المتلهف على إصلاح الأسيجة أو تحسين العلاقات مع العرب، والذي أسماه «أسلوب المحدلة البخارية» أو «وابور الزلط» كما يسمونها في مصر (steam - roller approach!).

ومن الغريب أن محمود رياض فاته - على النحو الذي تنبىء عنه مذكراته - فهم حقيقة الصراع الذي كان ناشباً بين روجرز وكيسنجر، ففسر دور روجرز بأنه كان دور الدبلوماسي الخيّر ودور كيسنجر بأنه المعارض الشرير، ولم يفطن إلى يد كيسنجر في صياغة التوجه الأميركي في بدايته قبل أن تقنعه جولدا مائير بأن «يعقل» ويكف عن تلك الشطارة الكوكبية الخطرة وينصرف إلى القيام بدور واضح ومحدد في خدمة قومه اليهود والمشروع الصهيوني.

ونتيجة لإساءة فهم دور كيسنجر في التحرك الذي عرف بـ «مبادرة روجرز» في بدايته، لم يتوقف احد في الخارجية المصرية عند الحماس الزائد الذي أبداه كيسنجر تجاه شاه إيران آنذاك، وهو الحماس الذي فهمه محمود رياض بوصفه تحمسا «لنوع معين من القادة لم يكن كيسنجر والفريق الذي يمثله داخل السياسة الاميركية يرضيه نمط غيره». وقال أن:

«المثال البارز في هذا المجال هو محمد رضا بهلوي، شاه إيران، الذي قال عنه كيسنجر في مذكراته انه كان «تقدمياً» و «نذر نفسه للاصلاح»، و «واحداً من أقرب حلفاء أميركا»، و «من أكثر القادة الذين تركوا في نفسي تأثيراً وانطباعاً عميقين». وقال عن إيران انها «من بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، الدولة التي جعلت الصداقة مع الولايات المتحدة نقطة البدء في سياستها الخارجية، وان إيران في ظل الشاه، باختصار، واحدة من أفضل حلفاء الولايات المتحدة في العالم وأكثرها أهمية وولاء»، وفي النهاية، يقول كيسنجر «ان شاه إيران واحد من أعمدة الاستقرار في منطقة حيوية ومضطربة»[١٤٣].

ومن الذين قصرت أجهزة التحليل في الخارجية المصرية دون إعطاء المسؤولين المصريين صورة واضحة وصحيحة عن مواقفهم، ملفين ليرد، وزير الدفاع الأميركي في إدارة نيكسون. ففي مذكراته، يقول محمود رياض:

«وفي ٣١ أغسطس/ آب، تبين لي ان روجرز خسر مبادرته عندما اطلعت على تصريح لوزير الدفاع ملفين ليرد في ٣١ أغسطس امام الكونجرس عن ضرورة تزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة، ومن ثم اتضحت لي الصورة، فقد استطاعت إسرائيل في النهاية التغلب على مبادرة روجرز عن طريق أنصارها في الإدارة الأميركية»[١٤٤].

والذي يعنينا من هذا الكلام:

١ ـ ما ينبيء عنه من عدم إلمام الخارجية المصرية إلماماً كافياً ومحدداً وقائماً على توافر المعلومات وتحليلها تحليلاً صائباً بحقيقة مواقف اللاعبين الرئيسيين على الجانب الأميركي، و (٢) اعتبار «مبادرة روجرز» نجدة جاءت من السماء لمصر وحرمتها إسرائيل منها، دون التوقف عند المرامي البعيدة والقريبة لتلك «النجدة». فكل ما كان يعني الزعامة المصرية وقتها: (١) الخروج من معمعة الصراع بطريقة تحفظ ماء الوجه؛

٢ ـ تأميناً لحفظ ماء الوجه وعدم كشف تهالك النظام وتخاذل زعامته، استعادة الأرض. وفي سبيل ذلك، كان الاستعداد واضحاً وقوياً للتصالح والتسوية. فما أخذ بالقوة لم يكن سيسترد بالقوة، كما قال الشعار الذي رفعه الزعيم، بل بالتفاوض والتسوية.

وبعد الخطأ المميت الذي تردى فيه الزعيم ونظامه حرصاً على «كرامة زعامته» سنة ١٩٦٧، كان ذلك الاتجاه صوب التصالح والتسوية والانسحاب من الصراع، الخطأ المميت الأكبر. وكان ـ في حقيقة الأمر ـ بداية الوقوع في المصيدة التي استدرجت مصر إلى شرك ١٩٦٧ كيما تتردى فيها وهي تحاول تخليص نفسها من عواقب ذلك الشرك. كان تحقيقاً حرفياً لما توخته الولايات المتحدة وإسرائيل من استدراج مصر إلى «حرب» ١٩٦٧ وما ترتب عليها من تحطيم القوات المصرية المسلحة وتحطيم معنوياتها وكسر ظهر الزعيم والاستيلاء على الأرض. وكما توقعت الولايات المتحدة وإسرائيل تماماً، لم يكن أمام النظام وقد كسر ظهره واحتل «العدو الغادر» شريحة كبيرة وهامة استراتيجياً ونفطياً ونفسياً هي سيناء، إلا أن يحاول الزحف خارجاً من شرك ١٩٦٧ ليقع في مصيدة التصالح والتسوية.

ومن فرط تلهف الزعامة المصرية إلى ذلك الزحف خارج الشرك واستعادة الأرض والانسحاب من الصراع، اعتبرت تراوح الإدارة الأميركية تضييعاً لفرصة السلام الثمينة: «وفي الواقع فإن الولايات المتحدة لم تكن أقرب إلى نقطة البدء في تحقيق **السلام الحقيقي** (!) منها في أي وقت مضى، قدر قربها في يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز ١٩٧٠ (رغم أننا، نحن المصريين) **أثبتنا للجميع أننا جادون في السعي للحل السلمي العادل، وأننا مستعدون للتعاون مع الولايات المتحدة في ذلك السبيل إلى أقصى حد**..

ورغم أن مبادرة روجرز كانت ما تزال قاصرة عن تحقيق مفهومنا **للتسوية الشاملة**، فإنها كانت في الواقع أول بداية أميركية على الطريق الصحيح.. (لكن) الولايات المتحدة استسلمت للمناورات والضغوط الإسرائيلية.. (وظلت) تحت الضغط الإسرائيلي تسارع بتقديم المزيد من التنازلات السياسية والعسكرية لإسرائيل»[١٤٥].

وبطبيعة الحال، لم تكن الصورة ـ كما هي العادة ـ كاملة لدى الجانب المصري. يشهد بذلك عدم تفهم محمود رياض لموقف البنتاجون ووزارة الدفاع الأميركية في تلك الآونة، في ظل ملفين ليرد. ففي مرحلة مبادرات روجرز، إنحاز البنتاجون إلى الخارجية الأميركية ضد مجلس الأمن القومي، بالأقل فيما تعلق

بالتكتيكات:

«فرغم تصدر كيسنجر وروجرز الساحة، لعب بعض كبار المسؤولين الآخرين أدواراً هامة في صنع السياسة، وكان أهم أولئك المسؤولين ملفين ليرد، وزير الدفاع. وقد قيل دائماً في البنتاجون وقتها أن ليرد كان يشعر بالخشية من أن تصبح سياسة الولايات المتحدة ملتزمة بإسرائيل بقدر يفضي في النهاية إلى تطورات تؤدي إلى مجابهة مع الاتحاد السوفياتي»[١٤٦].

ولم يكن ليرد وحده في ذلك التخوف من الانحياز الأميركي الكامل للموقف الإسرائيلي، فقد شاركه موقفه عدد من كبار المسؤولين بوزارته، منهم وارن نتر، رئيس وكالة الأمن الدولي. وفي كتاب موشي ديان «قصة حياتي»، توقف ديان طويلاً عند ذلك الاتجاه لدى ليرد وغيره من كبار المسؤولين بالمؤسسة العسكرية الأميركية. كما وردت في مذكرات نيكسون إشارات إلى ضيق ليرد بحرونة الإسرائيليين ومحاولتهم نسف جهود روجرز عن طريق المماحكة بـ «انتهاكات مصرية لاتفاق وقف إطلاق النار»، وانفجاره في أحد الاجتماعات قائلاً «أعتقد أن الأهم هو أن نتحرك قدماً صوب التفاوض بدلاً من تضييع الوقت في مناظرات ومهاترات حول ما حدث قبل اثنتي عشرة ساعة أو ما سوف يحدث بعد اثنتي عشرة ساعة»!

ويقول سبيجل في دراسته أن ما تعرضت له مبيعات السلاح الرئيسية لإسرائيل في ظل إدارة نيكسون كان راجعا إلى الانشقاق الداخلي في تلك الإدارة:

«فكل من ويليم روجرز، وزير الخارجية، وملفين ليرد، وزير الدفاع، كانا يشعران بالتردد فيما يتعلق ببيع السلاح للإسرائيليين بكميات كبيرة خشية أن يؤدي ذلك إلى جعل العرب أكثر عداء تجاه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وخشية أن يجعل ذلك السلاح الإسرائيليين أقل مرونة في مباحثات السلام بل وقد يغريهم بتوجيه ضربة وقائية إذا ما تأزمت الأمور، وخشية أن يؤدي إمداد إسرائيل بالمزيد من السلاح إلى تغيير ميزان القوة بالمنطقة. وكان نيكسون هو الآخر يخشى أن تترتب على مبيعات السلاح إلى إسرائيل آثار سلبية بالنسبة لمحاولات استئناف العلاقات الديبلوماسية مع العرب، إلا أن نيكسون رأى أن الاستمرار في تزويد إسرائيل بكميات محدودة من السلاح حري بأن يجعل الإسرائيليين أكثر مرونة ويكون في الوقت ذاته إشارة واضحة إلى كل من الروس والعرب على أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تأييدها لإسرائيل»[١٤٧].

فالزعامة المصرية والخارجية المصرية أخطأتا استقراء ملامح الصورة وأخطأتا قراءة مواقف اللاعبين على الجانب الأميركي في تلك الساحة التي كان الهدف الرئيسي لمن استدرجوا مصر إليها: (١) إخراجها من الساحة بصلح منفرد، و (٢) عزلها عن العالم العربي، و (٣) تجريدها من الدعم السوفياتي الذي، مهما قيل في نوايا السوفيات، كان هو الذي مكنها من «الصمود» وشن «حرب الاستنزاف»، والدفاع عن أراضيها ومنشآتها وسكانها في وجه الهجمات الإسرائيلية المكثفة بأحدث أساليب الحرب الجوية الالكترونية، و (٤) ضمها إلى قائمة توابع الولايات المتحدة في المنطقة تحت المظلة الإيرانية التي كانت السياسة الخارجية الأميركية جاهدة في بسطها على المنطقة بنفس فلسفة الفتنمة التي انتهجت في جنوب شرقي آسيا، و (٥) فتح حدودها، بغير حاجة إلى مزيد من الحروب، أمام إسرائيل لتدخل و «تطبّع العلاقات» وتستقر كثعبان الطريشة المميت في عبّ مصر.

وكل ما كان هناك بين أجنحة المؤسسة الأميركية الحاكمة في الفترة ا لتي نشطت خلالها «مبادرة» روجرز، لم يعد كونه تباينا لوجهات النظر حول التكتيك، لا حول الاستراتيجية والأهداف النهائية. وكما قال ملفين ليرد وزير الدفاع، كان «الأهم هو السير قدما نحو التفاوض». فبذلك التفاوض كان الإسرائيليون والأميركيون سيجنون الثمار الحقيقة والكاملة لشرك ١٩٦٧.

وبطبيعة الحال، كان الخطأ الذي ارتكبته المؤسسة الحاكمة الأميركية أنها تصرفت في سعيها إلى جني تلك الثمار على هدى تصورات منقوصة، فتصورت أنه ما دام الإسرائيليون سيحصلون على كل ما ابتغوه من مكاسب من شرك ١٩٦٧، لم يكن من المعقول أن يكون لديهم أدنى اعتراض على أن يمكنهم الأميركيون من عنق مصر ويفتحوا حدودها وشرايينها لهم ويخرجوها من الصراع تمهيداً لاستفراد البلدان العربية بعد ذلك بلداً بلداً وفتح حدودها وشرايينها لإسرائيل تحت مظلة «السلام الشامل» و«السلام الحقيقي» و«الحل السلمي العادل» الذي تحدث عنه وزير خارجية مصر بحرارة وإيمان. وتحت تأثير ذلك التصور، فات الأميركيون أن يدركوا ـ فيما بدا ـ أن إسرائيل، بفضل تسلط الصهيونية الكامل على

الولايات المتحدة وتحكمها في مراكز صنع القرار السياسي والعسكري والاقتصادي فيها، كانت مطمئنة تمام الاطمئنان إلى أنها ستحقق ذلك وأكثر منه، بغير عجلة، وبغير حاجة للتخلي عن دورها التقليدي كـ «بلطجي» المنطقة لإيران الشاه. وقد انعكس ذلك بوضوح في توصيات كيسنجر المتلاحقة باتخاذ «موقف أكثر استرخاء(«a more relaxed posture») ومعارضته لنهج «وابور الزلط» المتعجل الذي نسبه إلى الخارجية الأميركية. فإسرائيل و «أصدقاؤها في الولايات المتحدة» لم يكن لديهم ما يدعوهم إلى العجلة، لأن كل الأشياء تأتي، فتسقط في حجر من ينتظر. وفي الوقت ذاته، لم يكن الإسرائيليون مهتمين كثيراً لشواغل نيكسون الكوكبية وتنافسه مع السوفيات ومحاولة احتوائهم، اللهم إلا بالقدر الذي يجعلهم يخافون من التمادي في تقوية العرب، وبخاصة المصريين، إلى الحد الذي يتهدد «ميزان القوة»، أي الذي يتهدد التفوق الإسرائيلي الكامل في الأسلحة والعتاد والقدرة على إتيان أي فعل بغير عقاب. وسرعان ما توافر ذلك للإسرائيليين فعلاً من خلال «ميل» الأميركيين الواضح إلى باكستان خلال الأزمة الهندية الباكستانية. وعندما أيد الأميركيون باكستان إبان تلك الأزمة (التي قال السادات فيما بعد أنها منعته من أن يجعل سنة ١٩٧١ «سنة الحسم» الشهيرة) كان ذلك، بالقدر الأكبر لإعطاء إشارة واضحة للسوفيات «بأن الإستجابة ستكون أعنف» إذا ما واصل السوفيات دعم المصريين في مواجهة إسرائيل وتمكينهم ـ بما ظلوا يعطونه لهم من سلاح ومعدات ـ من مقاومة الضغط الإسرائيلي الواقع عليهم عسكريا لتسييرهم صوب التصالح والتسوية. كما فات الإدارة الأميركية أيضا أن تأخذ في اعتبارها أن إسرائيل ـ في النهاية ـ وطالما ظل الأميركيون القوة العظمى الرئيسية الأولى في عالم اليوم، لم يعنهم في أي وقت ولن يعنيهم حسم التنافس بين الأميركيين والسوفيات، بل يهمهم استمراره، باعتبار أنهم المستفيدون منه أعظم استفادة في تنفيذ المشروع الصهيوني، من ناحية، وفي مجال التربّح المادي من جيوب دافعي الضرائب الأميركيين، من ناحية أخرى. ولهذا فإن شواغل نيكسون الكوكبية لم تكن تعنيهم في كثير أو قليل، بل وربما رأوها عكس مصالحهم.

ونتيجة لذلك كله، قاتلت إسرائيل بضراوة ضد ذلك المشروع الأميركي الأهوج بإعطاء إيران دور «قبضة أميركا المدرعة الحاكمة» في منطقة الشرق الأوسط، وظلت تقاتل إلى أن دمرت إيران وألحقت الشاه، كما قلنا منذ سنة ١٩٧٤، بأجداده الأكاسرة في الملأ الأعلى، وحققت بذلك التدمير لإيران أكبر خبطة لها، في واقع الأمر، بمنطقة الشرق الأوسط كلها، يشهد بذلك ما تسبب فيه إحلال الخميني محل محمد رضا بهلوي، لا في إيران ومنطقة الخليج فحسب، بل وفي كل المنطقة، «من الخليج إلى المحيط».

ومن الغريب حقاً أن نيكسون كتب في مذكراته هذا الكلام بصراحة.

«كنت أعرف ان خطة روجرز لا يمكن أن تنفذ بحال. إلا أني رايت انه من المهم إشعار العالم العربي بأن اميركا لم تكن قد اهملت اوتوماتيكياً قضيته الخاصة بالأراضي المحتلة أو أنها نفضت يدها من محاولة التوصل إلى تسوية توفيقية بين الدعاوى المتضاربة. ولذا بدا لي أن «وضع خطة روجرز في السجل» كان كفيلاً بأن يجعل من الأسهل بالنسبة للزعماء العرب اقتراح استئناف العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة في حين كانت الولايات المتحدة محط هجوم متواصل من جانب «الصقور» في بلدانهم ومن جانب العناصر الموالية للسوفيات»[١١٨].

وقد كانت تلك هي «النجدة» التي بداللنظام المصري في آخر أيام عبد الناصر أنها جاءته من السماء ليزحف خارجاً من طين شرك ١٩٦٧ إلى ما بدا له وقتها كـ «سلام حقيقي» و «حل عادل» لكنه كان في حقيقته الخندق الذي حفر له بعناية ليدخل منه إلى ظل وادي الموت وإسرائيل في عبّه وملتفة حول عنق مصر وشعبها.



عندما ضرب السادات ضربته «التاريخية» ضد مراكز القوى التي خلفها وراءه جمال عبد الناصر، لم يكن ذلك لمجرد القيام بالـ putsch الفاشي التقليدي في نظم الحكم الفردي تخلصاً من العناصر المناوئة التي يمكن أن تصبح مصادر تهديد لوحدانية الزعيم واستقرار النظام ومصالح الأعوان الجدد الذين يجمعهم الزعيم حوله، بل كان قياماً بذلك الاجراء الضروري لتأمين المواقع الجديدة وشيئاً آخر لم يقل عن ذلك أهمية: هو التمهيد للتخلص من عَرَّابي الزعيم السابق وأعوانه، السوفيات الذين كان ذلك الزعيم قد اضطر للوذ بحماهم راغماً، وشرع في أواخر حياته في محاولة الخروج من تحت إبطهم، فلم تمهله المنية، وفَتْح الأبواب على مصاريعها أمام العرّابين الجدد للزعيم الجديد، الأميركيين.

وفي كل ما كتب عن «قضايا الديموقراطية وإعادة سلطان القانون والقضاء على مراكز القوى ف أحداث مايو / أيار المجيدة»، لم يعن أحد بأن يشير إلى أن إزاحة علي صبري وبقية الأعوان القدامى من الساحة كان خلال النصف الأول من شهر مايو / أيار ١٩٧١ الذي زار خلاله القاهرة ويليم روجرز، وزير الخارجية الأميركي، ووكيلها جوزف سيسكو، زيارة كانت الأولى بعد زيارة دالاس، التي لم تكن نتائجها سارة كثيراً لأحد، سنة ١٩٥٣.

أما زيارة روجرز وسيسكو فكانت سارة كثيراً للأميركيين. فجنباً إلى جنب مع إسقاط على صبري، الذي كان «الروس» قد راهنوا عليه، وأعوانه من منفّذي «الاشتراكية الناصرية» التي ابتلعها السوفيات على مضض بوصفها أفضل المتاح، «عاد روجرز وسيسكو من الزيارة باعتقاد مؤداه أن السادات كان راغباً حقيقة في التصالح والتسوية، مهتماً حقيقة بإيجاد علاقات أفضل مع الولايات المتحدة وتقليل اعتماده على الاتحاد السوفياتي، بل وعادا بانطباع محدد مؤداه أن الرئيس المصري الجديد كان على استعداد لأن يأخذ في طرد الروس إذا ما استطاعت أميركا أن تحصل له على تسوية سلام «مقبولة» من الاسرائيليين»[١٤٩].

(١/٣). إحياء الديموقراطية من الغيبوبة العميقة

كانت الديموقراطية لدى النظام الذي حكم مصر بعد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة سنة ١٩٥٢ ورقة مربحة ظل النظام يلعبها بلا تورع. فالديموقراطية كطريقة حياة سياسية لأمة تعيش في القرن العشرين ويمارس شعبها «سلطاته» من خلال نظام نيابي «وما إلى ذلك»، كانت قد وضعت في التبريد العميق منذ اللحظة الأولى لاستيلاء المسلحين على السلطة. حقيقة أن أناساً كمحمد نجيب جنحوا إلى محاولة إخراجها من ذلك التبريد في غمار صراع على السلطة، كما ظل «الضباط الأحرار» يستخدمون اسمها كهراوة يضربون بها بعضهم بعضاً كما فعل عبد الحكيم عامر عندما غضب من عبد الناصر، إلا أنها ظلت متروكة، في سرداب مترب ما من سراديب النظام، في غيبوبتها العميقة.

ولم يكن السادات ديموقراطياً أو مغرماً بشيء له صلة ولو من بعيد بالديموقراطية. فالسادات، رغم كل ما حاول أعوانه من كتبة الصحف أن يقولوه عنه، كان زعيماً ديكتاتوري النزعة وحاكماً مؤمناً بوحدانية الحاكم التي لا تنازع كسلفه عبد الناصر تماماً. ولا ننسى أن السادات ـ حتى وإن عُزي ذلك إلى «كراهيته للانجليز» أيام «النضال السياسي» ضد الاحتلال البريطاني ـ كان منذ شبابه وهو «يوزباشي» بالجيش، معجباً أيما إعجاب بهتلر ونظامه النازي(*)، وعندما أصبح «قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية»

(*) «.. كانت لدى السادات حصيلة مختلطة وواسعة من المعلومات العامة وقشور مبعثرة من الثقافة، وكانت مصادر هذه الحصيلة بعض قراءات في تاريخ مصر الحديث وبعض التراجم والمقالات التي تدور حول شخصيات سياسية كانت تستهويه مثل أحمد عرابي، ومصطفى كامل، وأتاتورك، وهتلر».

(مذكرات محمد كامل ابراهيم «السلام الضائع» ص ١٩٤).

بحكم منصبه كرئيس للجمهورية، صمم لنفسه ولكبار قادته بزات عسكرية ألمانية الملامح كانت خليطاً من بزات ضباط القيصر وضباط الفوهرر.

وأياً كان القول، تظل العبرة بالخواتيم، كما يقولون. ففي التحليل النهائي، مارس عبد الناصر حقوق وحدانيته كزعيم يحكم حكماً فردياً مطلقاً عندما ترك نفسه يستدرج إلى الشرك الذي أعده له الأميركيون والاسرائيليون سنة ١٩٦٧ باستغلال طباعه وشخصيته ووحدانية زعامته التي لم تجعل لأحد في مصر كلمة غير كلمته أو رأياً غير رأيه. وتماماً كما فعل عبد الناصر، فعل السادات، فمارس حقوق وحدانيته كزعيم يحكم حكماً فردياً مطلقاً عندما ترك الصيادين والقناصة الأميركيين والاسرائيليين يستدرجون مصر، من خلاله، عن طريق عمليات التهييج والضوضاء التي أحدثها حول رأسه لحسابهم قارعو الطبول ـ تماماً بنفس الطريقة التي أحدثت بها ضجة حرب الاذاعات حول رأس عبد الناصر فأفقدته صوابه ـ وكما سار عبد الناصر كالمنوم إلى شرك ١٩٦٧، سار السادات إلى مصيدة «السلام» بكامب ديفيد.

لكن النظام الذي حكم مصر منذ ١٩٥٢ وشارك السادات في كل ممارساته وأنشطته، كان قد ابتكر لنفسه وللمصريين، في غمار عالم الوهم الذي اختلق لهم للعيش فيه في ظل الثورة المباركة، طريقة فريدة بحق في ممارسة جعل الشيء ضده: العبودية هي الحرية، والكذب هو الصدق، والديكتاتورية العسكرية السافرة هي الديموقراطية، ورأسمالية الدولة هي الاشتراكية، والانتهازية هي الولاء للوطن. أشياء جميلة بحق كهذه. وبالممارسة، والإلحاح اليومي المتواصل من طلعة النهار إلى طلعة النهار الذي بعده عن طريق الراديو والتلفزيون والصحف والكتب والمسرحيات «الملتزمة» والتلقين السياسي، باتت تلك الأشياء المعوجة الشائهة القبيحة طريقة حياة للمصريين تواضعوا جميعاً وتواطأوا عليها، ومن لم يتواضع ويتواطأ نبذ خارجاً. حولت حياته إلى جحيم فمات أو هرب أو جن أو أدمن الحشيش أو الخمر أو مات في السجون والمعتقلات وغرف التعذيب.

وعندما جاء السادات بعد عبد الناصر، لم يخطر له ببال أن يتنازل عن وحدانيته في سبيل أن يمكن بضعة ملايين من المصريين من ممارسة «ديموقراطية الواجهات» والانغماس في الأوهام الليبرالية وتلك الأشياء الدخيلة المستوردة.

لكنه ـ بطبيعة الحال ـ كان: (١) جاهداً في الخروج من ظل عبد الناصر الذي ذاق على يديه الكثير من ضروب الاذلال والمهانة وتحمل الكثير، فكان متعيناً عليه أن يختط لنفسه خطاً جديداً، و (٢) آخذاً في تأمين زعامته وجمع أعوان جدد حوله، فكان متعيناً عليه ضرب الأعوان القدامى كما قلنا وتثبيت دعائم حكمه، و (٣) آخذاً في تغيير عرّابي الزعيم السابق وأعوانه، وإغواء عرابين جدد بأن يأخذوه تحت إبطهم، فكان متعيناً عليه أن يغير ذلك الشكل «الاشتراكي الوطني» من «الديموقراطية» الذي تواطأ الزعيم السابق وأعوانه مع الشعب المصري على أنه نظام الحكم الأمثل نظراً لـ «ظروف المرحلة» وعدوان «العدو الغادر» وشرور الاستعمار السابقة ورواسبها، وضرورة «بناء الاشتراكية»، بديموقراطية يمكن أن يقبل بها العرّابون الجدد.

وكانت زيارة ويليم روجرز وجوزف سيسكو للقاهرة يوم ٤ مايو ١٩٧١، في واقع الأمر، لغايتين: أولاهما بدء عملية بناء الجسور مع مصر من جانب الولايات المتحدة، وثانيتهما معاينة ثمار مراهنة الأميركيين على أنور السادات منذ منتصف الستينيات. فمثلما كان علي صبري «رجل السوفيات» في المنطقة، كان السادات أقرب ما يكون إلى «العميل الراقد» (Sleeper) للأميركيين داخل النظام. ويبدو أن الأميركيين راهنوا عليه منذ رتب له السفير الأميركي في القاهرة آنئذ، لوشياس باتل، زيارة للولايات المتحدة سنة ١٩٦٦ وافق عبد الناصر لسبب غريب على أن يقوم السادات بها في وقت كان بالغ السوء في العلاقات المصرية الأميركية، وهناك اجتمع السادات بأشد زعماء الولايات المتحدة السياسيين ولاء لإسرائيل، وعلى رأسهم الرئيس الأميركي ليندون جونسون، وعدد كبير من أعضاء الكونجرس. وما من شك في أن السادات كان محل دراسة متعمقة من جانب الاستخبارات الأميركية وغيرها من الوكالات أثناء الزيارة. والمرجح أن علاقة وثيقة ما بينه وبين أميركا التي انبهر بها انبهاراً ريفياً خالصاً، نشأت أو

أنشئت في ذلك الوقت، ووطدت بعد ذلك عن طريق الأصدقاء المشتركين للطرفين.

وقبل أن يصل روجرز وسيسكو القاهرة في ٤ مايو / أيار، كان السادات قد عني بأن يقيل علي صبري من كل وظائفه:

«في صباح ٢ مايو/ أيار، إتصلت بسامي شرف تليفونياً وقلت له: «تطلّع (تنشر) في الصحف إقالة علي صبري في سطروتص سطر. في الصفحة الأولى وببنطصغير». تململ في الكلام، فقلت له: اسمع! مش عايز تبلّغ الصحف، المكتب عندي يبلغها، فقال حاضرياً أفندم. وجاءني في ظهر نفس اليوم ومعه القرارات. قرارات إقالة علي صبري من منصبه كنائب رئيس جمهورية، ومن منصبه كمساعد رئيس الجمهورية لشؤون الطيران، وحاجة ثالثة»[١٥٠].

وواضح من كلام السادات أنه كان أكثر اهتماماً بنشر نبأ إقالة علي صبري من كل مناصبه في الصحف منه بأي شيء آخر، كتوقيع القرارات الجمهورية اللازمة لذلك. والسبب في ذلك واضح، هو أن تصل الأميركيين إشارة واضحة ومحددة قبل وصول روجرز وسيسكو إلى القاهرة بثمان وأربعين ساعة، بأن «رجل السوفيات» في مصر قد انتهى. ويؤكد ذلك الفهم قول السادات بعد ذلك مباشرة «وأرسل القرار للصحف. **وطلبت من مكتبي أن يتصل أيضاً بالصحف لضمان التنفيذ (النشر)**»![١٥١].

ويواصل السادات كلامه قائلاً:

«ثم جاء روجرز، وزير الخارجية الأميركي وقابلته. وبعد المقابلة، دعوت اللجنة العليا عندي في البيت ما عدا اثنين هما علي صبري وضياء الدين داود. وكان علي صبري وقتها قد كتب خطاباً إلى أمين الاتحاد الاشتراكي عبد المحسن أبو النور، طالباً دعوة اللجنة المركزية فوراً للاجتماع لأني نحيته لمجرد انه أبدى رأيه وهو يريد أن يناقش ذلك كله في اللجنة المركزية. ووصلني الخطاب، وجمعتهم في المنزل بعد لقاء روجرز وقلت لهم: لقد جمعتكم اليوم، وتلاحظون عدم وجود اثنين، علي صبري وضياء داود.. وأنا لم أدع علي صبري وضياء لأن الاجتماع في بيتي وأي كرسي هنا لا يستحق أن يجلس عليه أي منهما.. وتكلمت وقلت اني دعوتهم لكي أطلعهم على ما جرى من حديث مع روجرز، وانتهى الاجتماع»[١٥٢].

والواضح من كلام السادات الذي أورده موسى صبري «خاماً» كما هو، على سبيل التقديس للزعيم ربما، أنه تصرف وتكلم من منطلق الحاكم بأمره، وبعقلية العمدة الذي أمسك برقبة القرية ورقاب كل من فيها.

فالاجتماع الذي دعى إليه «اللجنة المركزية» لإطلاع أعضائها على «ما جرى من حديث» مع وزير خارجية الولايات المتحدة في مسائل الحياة والموت بالنسبة لمصر ومن فيها، دعا إليه في بيته، في دوّار العمدة، لا في قاعة اجتماعات حكومية أو بـ «قصر الرئاسة» أو في اجتماع مشترك يضم مجلس الوزراء أو أي شيء من ذلك القبيل «البيروقراطي». جمعهم العمدة في الدوار وقال لهم ما أراد أن يقوله لهم عن الحديث مع الخواجة الأمريكاني الزائر، الذي توجه بعد الزيارة رأساً إلى إسرائيل.

وفي حديثه عن علي صبري، قال أن علي صبري تظلم لمحسن أبو النور من تنحيته لمجرد أنه أبدى رأيه. ولم يعن السادات بأن يوضح في مصارحاته لموسى صبري حول أي شيء دار ذلك الرأي ولماذا كان مزعجاً للحد الذي أدى إلى تنحية صاحبه قبل زيارة روجرز بثمان وأربعين ساعة. ولم يعن السادات أيضاً، وهو الرجل الذي أعاد للقانون سيادته وأحيا الديموقراطية من غيبوبتها الطويلة، بأن يبين السبب في أنه لم يجد من دواعي الديموقراطية وسيادة القانون أن تناقش محادثاته مع روجرز وسيسكو في اللجنة المركزية، ومجلس الشعب ومجلس الوزراء. والواضح طبعاً أن منطلقه كان ما قاله له هيكل، وما قيل دائما لعبد الناصر «أنت البلد يا ريس. أنت مصر»، فهو اللجنة المركزية، وهو مجلس الشعب، وهو مجلس الوزراء، وهو «الشارع» كما كان يسميه بقدر كبير من الشاعرية. وتلك «مسائل سياسة عليا» لا يفهم فيها إلا الزعيم ولا بيت فيها إلى الزعيم.

ومع ذلك، وبمنتهى الهدوء، يقول السادات بعد ذلك الكلام المحزن كله لموسى صبري :

«وفي صباح اليوم التالي، إستدعيت جمعة (شعراوي) وابلغته: «لقد قررت تصفية الاتحاد الاشتراكي كله وحله. وتجرى الانتخابات من القاعدة إلى القمة، بحيث تبدأ في مايو / أيار، في آخر هذا الشهر، ويجتمع المؤتمر القومي يوم ٢٣ يوليو / تموز، وبوصفك امين التنظيم، روح جهز نفسك واشتغل»[١٥٣].

وبعدها بأيام، قام السادات بالـ putsch الفاشي التقليـدي. ولو قـرأ المرء مـا رواه السادات بـأسلوبـه المعروف لموسى صبري، وقرأ شيئاً من تاريخ النازية والفاشية أو تواريخ الأحزاب والتنظيمات الفاشيـة في أميركا اللاتينية، لخطر له أن السـادات كان يقتبس من أولئـك الناس، وأنهم ـ أو بـالأقل من ظلـوا منهم أحياء ممارسين للمهنة ـ يقتبسون منه:

«في صباح ١٢ مايو/ أيار، زرت الجيش، وأخذت قراري في المساء. **(الزعيم يؤمّن ولاء القوات المسلحة ثم يتخذ قرار القيام بالـ putsch)**.

«كـان مفروضـاً أن أزور مديـرية التحـرير يـوم ١٢ مايـو / أيار، واتضـح أنهم دبروا لي «كمينـاً» هناك. **(اكتشاف مؤامرة على حياة الزعيم)**.

«استدعيت ممدوح سالم (محافظ الاسكنـدرية).. واجتمعـوا هم واخذوا يفسرون قـرار إستدعـاء ممدوح سالم. واستبعدوا تماماً أني سأقيل شعراوي جمعة لأنهم **كانوا مخدرين من تصرفاتي**، فقـد كنت أحول إلى شعراوي أي شكوى أتلقاه ضده أو ضدهم وأطلب منه التحقيق وإفادتي. **(مخادعة الزعيم للعناصر المناوئة تمهيداً لضربها)**.

«في الظهر استدعيت سامي شرف وكلفته بأن يطلب من شعراوي أن يقـدم استقالتـه. وكنت قبل ذلـك قد استدعيت الليثي، قائد الحرس الجمهوري، وقلت له: «يا ليثي. جهز نفسك. المعركة النهار ده (اليوم). وانتظر الأمر بالتنفيذ. نعم. كنت أتوقع معركة. **لأن الامن المركزي المسلح من ألمانيا الشرقية يتبع شعراوي، وهو القوة الوحيدة الموجـودة في القاهـرة. والجيش خارج القـاهرة. والفـريق فوزي معهم. وكـان لا بد أن استعد للمواجهة**. قال لي الليثي أنه جاهز تماماً. **وكانت كل تفصيلات الخطة عنده. ومعدّة قبل شهـرين. وكل الواجبات موزعة، دون أن يشعر أحد**. وكان أساس الخطة حماية القـاهرة. **ودخـول اي معركـة مع** أمن مركزي أو قوات مسلحة. **(الحرس الخاص للزعيم يكلف بمواجهة عسكرية حسب خطة موضوعة سلفاً، سراً، وموزعة واجباتها، مع كل المسلحين التابعين للعناصر المناوئة)**.

«حضر ممدوح سالم من الاسكندرية، وحلف اليّمين، وباشر مسؤولياته. وأقـال حسن طلعت مديـر المباحث العامة، لأنه ابن خالة ضياء الدين داود، وسيطر على الأمن المركزي. **(معاون الزعيم الجديد يجرد العناصر المناوئة من المسلحين التابعين لها ويحرمها من خدمات الاجهزة)**.

«واستدعيت أحمد اسماعيل وكلفته برئاسة المخـابرات. وأصبـح كل إنسـان في البوليس والأمن المـركزي وغيره تحت أمر رئيس الدولة. **(الزعيم يحكم قبضته على كل المسلحين والأجهزة)**.

«وبعدها استقر رأيهم على الاستقالة الجماعية. واتصلت بممـدوح سالم (رئيس الـوزراء الجديـد) وطلبت منه أن يتحفظ على شعراوي جمعة وسـامي شرف ومحمد فـائق وجميع من قـدموا استقـالاتهم، «واحتياطيـاً جرى التحفظ ايضاً على علي صبري». انتهت العملية»[١٥٤]. **انتهى الـ putsch**!

وقد وجد السادات بعد ذلك في مكنته أن يقول مبرراً إنقلاب القصر هذا، أو بالأحرى العملية الفاشيـة التقليدية أن أولئك الزملاء القدامى من أعـوان الزعيم السـابق دخلوا في صراع معـه «وإذا التمست لهم بعض العذر (فيما كان ينشب من صراعات في حياة عبد الناصر) لأنه كان يريد أن يحكم بخطته وأسلـوبه وفلسفته، وله الحق، ولأنهم كانوا مقيدين محرومين من إبداء الرأي.. ها أنت تراهم الآن. أي قرار اتخذه لا بـد أن يهيلوا عليـه التراب. لمـاذا؟ إن أبسط مواطن في مصر يتمتـع (الآن) بالحـرية الكـاملة. فمـاذا يضايقهم؟ هي النفس البشرية. وهذا أمر من أسرار خلق الله. طبيعة بشرية، ماذا أقول..»[١٥٥].

فالرجل كان خليطاً غريباً من «لاعب الثلاث ورقات»، الفهلاو المصري الذي يقف على نـواصي الشوارع مستغلاً خفة يده في إفراغ ما في جيوب ضحاياه السذج من نقود شحيحة، والديماجوج، والـزعيم الفاشي ذي المخالب الذي ـ عندما يستثار ـ «يفرم»، وهو المصطلح الأثير لديه: «أنا بالي طويل صحيح. لكني أفرم في الوقت المناسب»[١٥٦].

ومن أصدق الانطباعات عن شخصية السادات ـ وصدقها هنا من خلال القياس إلى تصرفـات الرجـل وخطبه وتصريحاته ومواقفه وقراراته السياسية المدمرة التي قضت على مصر بالخراب ووضعت الطـريشة الاسرائيلية في عبّها بـإحكام فلن تخرج منه إلا بالدم، وبدم غزير ـ انطباعات محمد إبـراهيم كامـل الذي عمل مع السادات كوزير خارجية وعرفه منذ شبابه أيام كان يتبختر في شوارع القاهرة بثياب أشبه بثياب «طوربيدات» المافيا في أميركا (والطوربيدو الاسم الشائع في صفوف الجريمة المنظمة للقاتل المحترف الذي ينفذ عمليات الاعدام للعصابة) وخبره وعمل معه عن كثب وهو آخذ في «صنع السلام»:

«لا شك عندي في أن شخصية السادات من النماذج الفريدة من نوعها التي سيتهافت علماء النفس على دراستها وتحليلها على مر السنين. وأنا لست عالماً نفسياً، وإنما رأيت أنه ربما يكون مفيداً أن أسرد انطباعاتي الشخصية عن ملامح شخصيته عسى أن يساعد ذلك في تفسير بعض تصرفاته السابقة واللاحقة. وأنا أفعل ذلك والألم والمرارة. يعتصرانني.. كان السادات يعيش سلسلة من أحلام اليقظة: فهو بطل الحرب، ونبي السلام، وهو الفلاح البسيط وهو كبير العائلة، وهو القيصر وهو الحاكم الديموقراطي، وهو عمر بن الخطاب، أو هو صلاح الدين، أو هو ريتشارد قلب الأسد.. **(وفي عالم أحلام اليقظة ذاك)**.. كانت تطرأ له الأفكار وهو جالس وحده بعيداً **(عن كل مشورة أو رأي غير مشورته ورأيه)** ولا تلبث أن تهيمن على خياله فكرة من تلك الأفكار تلح عليه، فيعشقها، ثم ينقلها من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ **(يمارس الـ «Flat» الفاشي المعهود، يقول للشيء كن فيكون)**. وفي تقديري أن **فكرة المبادرة وزيارة القدس التي ذكر أنه لم يشاور فيها أحداً أو يطلعه عليها حتى لحظة إعلانها كانت من قبيل ذلك.**

«ومن ناحية أخرى، كان ميالاً إلى الإسراف في المجاملة والبذخ. وهذا من الطباع الشرقية، وربما كان من أخلاق القرية حسبما كان يحب أن يردد.. ولكن إذا جاز ذلك على الصعيد الشخصي وفي حدود ما يملك الشخص، فانه لا يجوز على صعيد الأعمال، فإذا كان الأمر يتعلق بمسائل مصيرية كتلك التي كانت محل التفاوض بين مصر واسرائيل، كان الحذر أوجب.

«كذلك كانت لديه حاسة ومذاق الاطراء والمديح لصفاته ومميزاته وعبقريته يسمعه ويستسيغه في كل آن. فإذا ما جاء هنري كيسنجر وقال للسادات أنه وجد فيه، في خاتمة المطاف، من يفوقه في ميدان الاستراتيجية، أطربه ذلك وأسكره!

«وكان بدوره يغدق الاطراء على الآخرين بلا روية ولا تحفظ. ومن مظاهر ذلك **(البذخ النفسي)** أنه كان يسبغ صداقته على كل من يقابله، حتى من أول لقاء، فهذا صديقه **تشاوشيسكو**، وهؤلاء أصدقاؤه نيكسون وفورد وكارتر، وهذا صديقه جيسكار ديستان، وهذا صديقه شميت، وهذا صديقه كرايسكي، وهذا **(طبعاً)** صديقه هنري **(كيسنجر)**. ثم يتوج صداقاته بـ «صديقه بيجين»! وهو متى أنعم بلقب الصديق لا يلبث ذلك أن يختمر في نفسه فيصدق مع الوقت أن الشخص المنعم عليه صديقه حقيقة ويتعامل معه على هذا الأساس المريح، فيبوح له بمكنونات صدره، ويكشف له عن خبيئة نفسه، وفي هذا ما فيه **(من مكسب)** لمن يتحين الفرص ويصيد في الماء العكر.

«ومن ذلك أنه كان إذا جلس إلى طرف غنّى له على هواه **(أسمعه مايطيب له أن يسمع)** ربما لكسب ثقته وتعاطفه معه وأنه بشيء من المرونة وتنازلات غير ذات قيمة في حد ذاتها يستطيع إيقاع الآخرين في المصيدة، بذلك الطعم، فيحصل منهم على كل ما يريد، فإذا كان السامع أمريكيا، هاجم السادات السوفيات، إذا كان مغربياً هاجم الجزائر، وإذا كان راديكاليا هاجم له السادات الرجعية، وهكذا. **ولا اعلم، ولا اريد ان اعلم ان كان ما نسبه إليه مناحم بيجين من انه قال له إن «منظمة التحرير الفلسطينية هذه عميلة للاتحاد السوفياتي» صحيحاً أو غير صحيح»**(١٥٧).

ورغم الشعور بالامتنان لوزير الخارجية السابق لكل ما تفضل به من انطباعات لماحة وكاشفة، لا يستطيع المرء إلا أن يتوقف هنا، في هذه النقطة بالذات، فيستأذنه في أن يقول له أنه مخطيء إذا ما عزف عن الوقوف على ما إذا كان رئيس جمهورية مصر الذي عمل كوزير خارجية له في مرحلة من أخطر فترات التاريخ المصري وأحفلها بالمهالك قد قال لمناحم بيجين أو لم يقل له ما قاله عن منظمة التحرير الفلسطينية. وربما كان قول الوزير أنه «لا يعرف ولا يريد أن يعرف» راجعاً إلى تقززه من تصرف رئيسه الشاطر. إلا أنه، على مستوى أهم من التقزز والاشمئزاز وأخطر، كان ينبغي له أن يعرف. لأن ذلك بالذات مدار الحكاية كلها. ولئلا نخطيء الفهم، وهو ما يمكن أن يحدث بسهولة في مثل هذا الجو المشوشر فكرياً المهلهل سياسياً، ليس مدار الحكاية كلها سمعة منظمة التحرير الفلسطينية أو أي «قداسة» لفلسطين. إنما مدار الحكاية فهم حقيقة الصراع مع القوى الوحشية التي يمثلها مناحم وغير مناحم ممن «أنعم عليهم» السادات بصداقته ومحبته ووده ومصارحاته. فالنظام العسكري الغشيم الذي أفرخ السادات رئيساً لمصر وجعل في مكنة الحركة الصهيونية أن تدخل في عروق مصر كالسم من خلال جهله وتخلفه وعنجهيته ووحدانية زعامته، نظام لم يفطن منذ البداية وحتى النهاية إلى حقيقة الصراع المفروض على مصر وعلى كل بلدان الأمة العربية (إن أرادت البقاء) في مواجهة المشروع الصهيوني، ونظام **لم ينظر إلى «قضية فلسطين» (وهي ليست قضية فلسطين، بل قضية البقاء لكل بلد عربي في المنطقة) إلا بوصفها وسيلة للاستمرار في إعلاء كلمة ضباط الجيش في ظله وتأمين بقائه بما جعلت «قضية فلسطين»** في مكنته أن يغدقه من مكانات ومزايا على أولئك الضباط حتى انتهى الأمر بالنظام وبهم إلى اعتبار وطنهم

مصر غنيمة حرب لهم. ومن خلال ذلك العمى الفكري والتهلهل السياسي والانفصام عن حقائق العصر البشعة داخل شرنقة عالم الوهم الذي أقامه النظام لنفسه وللمصريين، بات بوسع «رئيس» مزيف كأنور السادات أن يظل «يلعب الورقة الفلسطينية» التي تربّح النظام وتربحت زعامته بها منذ ١٩٥٢، حتى اللحظة الأخيرة، بينما هو جاهد في إشراك «العدو الغادر»، تحت جناح الأصدقاء الأميركيين، في التمتع بغنيمة مصر مع النظام التي انتهى بأن أصبح في وضع المحتل الداخلي لها، وبات بوسع ذلك «الرئيس» المزيف أن يقول لـ «صديقه مناحم»، في نفس الوقت، أنه «بيني وبينك يا عزيزي. منظمة التحرير الفلسطينية هذه ما هي إلا منظمة عميلة للسوفيات الملاعين»! فالعميل الراقد للأميركيين، البطل المحارب وبطل السلام وباني الديموقراطية، محمد أنور السادات، رأى كل الآخرين في أدوار العملاء، من خلال عينيه هو كعميل للأميركيين داخل نظام لا جذور حقيقية له ظل يبحث عن عرَّاب يحتضنه ويقوم هو باحتلال مصر المسكينة لحسابه داخلياً.

وإذ نعود إلى انطباعات محمد إبراهيم كامل عن السادات، بعد هذه الوقفة التي لم يكن منها بد عند مسألة الفلسطينيين و «مشكلتهم» ومنظمة تحريرهم، نجد أن:

١ ـ «السادات عاش سلسلة من أحلام اليقظة». وهذا صحيح، ومن أخطر سمات الرجل التي ما من شك في أن أصدقاءه الأميركيين درسوها وحللوها بعناية وتعاملوا معه من خلالها كما تعامل معه الاسرائيليون، والاعلام العالمي، وكل «ضاربي الطبول» الذين أطلقوا حوله ليوجهوا مصر من خلال وحدانيته إلى مصيدة «السلام». وهي سمة طبيعية لدى رجل من أعمدة النظام الذي حول الحياة في مصر، له وللمصريين كما قلنا، إلى عالم موهوم مادته الكلمات وما يتولد عنها من تصورات، وخامته أحلام اليقظة.

٢ ـ «كانت الأفكار تطرأ له وهو وحده بمعزل عن كل مشورة وكل رأي». وقد وصف موسى صبري في كتابه عن السادات تلك العزلة كما لو كانت عزلة البطل الأسطوري المأساوية هناك وحده على قمة الجبل والعواصف والرعود والبروق تتحلق رأسه المكلل بأكاليل الغار ودمه ينزف من عروقه من أجل من هم بأسفل الجبل، وتمادى موسى صبري في محاولة إعطاء تلك الصورة إلى حد السخف:

> «ومشهد السادات وهو يرى فيلماً، (كان مشهداً) يثير الألم! نعم.. الألم! كان السادات يشاهد الفيلم في المساء، في قاعة كبيرة، أنشئت لاصقة بالاستراحة (استراحة القناطر ذات المصطبة التي كان يدير من فوقها شؤون الدولة) لكي يعقد فيها الاجتماعات. وكان يجلس على مقعد في وسط القاعة المظلمة ليشاهد الفيلم وبجواره التليفون. وكان يوقف الفيلم إذا تلقى مكالمة هامة. المشهد مؤلم. تعبير عن الوحدة. القاعة كبيرة، ومظلمة. وبها شخص واحد. ولكنه كان لا يتبرم بهذه الوحدة. كان يحب مجالسة نفسه كثيراً. وكانت تمر عليه ساعات طويلة في بعض الأحيان، وبلا لقاء مع أحد، وهو جالس وحده في حديقة الاستراحة، يفكّر ويفكر. كان يهوى التأمل. **اكبر القرارات واخطرها، إتخذها بعد هذا التامل الطويل (وحده)**» [١٥٨].

فالبطل المأساوي في عزلته هناك على القمة وحده متخذاً قرارات المصير قد انتقل هنا من قمة الجبل في أساطير البطولة، إلى قاعة كبيرة بنيت قرب «الدوار ومصطبته» ليعقد الزعيم فيها الاجتماعات، لكن الزعيم، راضياً بوحدته، غير متبرم بها، قابلاً بمصيره الذي وضع كل ذلك العبء الجسيم على منكبيه، حول قاعة الاجتماعات إلى صالة للعرض السينمائي بها مقعد واحد، «فإذا كان عنده ضيف دعاه إلى مشاهدة الفيلم معه» لكنه في معظم الأمر سعيد بمجالسة نفسه، بلا لقاء مع أحد، يفكر يفكر ويفكر لأنه كان يهوى التأمل، ثم بعد كل ذلك التفكير المتواصل وحده، يتخذ أكبر القرارات وأخطرها.

ومما يقوله محمد إبراهيم كامل، كانت مشاهدة الأفلام مصدر إلهام له ومصدر ثقافة: «ومن مصادر حصيلته المختلطة الواسعة من المعلومات العامة وقشور الثقافة المبعثرة، كانت الأفلام السينمائية خاصة الأميركية التي كان يحبها ويقبل على مشاهدتها، وهي (غالباً) أفلام تاريخية في قالب رومانسي أو أفلام رعاة بقر أو أفلام بوليسية. وكان يستشهد في أحيان كثيرة بهذا المصدر من مصادر «الثقافة» وهي استشهادات معروفة في خطبه وأحاديثه الصحفية. فهو مثلاً إذا تكلم عن «حقوق الانسان» شرحها بقوله (كما فعل في حديث نشرته الأهرام بعددها الصادر يوم ٢٤ ابريل / نيسان ١٩٧٩) «زي لما بتشوفوا في الأفلام في أمريكا فإن ضابط البوليس عند القبض على شخص يذكّره بحقوقه وينبهه إلى أنه يستطيع

الامتناع عن الادلاء بأقواله إلا في حضور محاميه»! ومثلاً في صدد دفاعه عن «قانون العيب» الذي أصدره، قال «إن قوانين العيب ليست بدعة من اختراعه، بل هناك ما يقابلها في الولايات المتحدة الأميركية ذاتها» واستشهد على ذلك بفيلم كان قد شاهده مؤخراً عن حياة الممثل كلارك جيبل الذي كان على علاقة غرامية بالممثلة كارول لومبارد رغم أنه كان متزوجاً، مما أدى إلى اتهامه بخرق ميثاق الأخلاقيات الأميركية... وهو ما يسمح للقاضي بفصل مرتكب ذلك من عمله بالحكومة أو إلغاء عقده مع الشركة التي يعمل بها»!(١٥٩).

فالثقافة والقانون والأخلاق والحياة كلها في الواقع، في عالم الوهم، يسهل كثيراً أن تقام دعائمها على الوهم الذي تصنعه أفلام السليلويد. وذلك طبيعي في مصر على عباب حلم اليقظة الطويل الذي غمس فيه المصريون. لكنه برهن، المرة تلو المرة، على أنه شيء خطر متى بات السياق الطبيعي الذي يتخذ فيه الزعيم أكبر القرارات وأخطرها، وحده، هناك، في قاعة السينما، أو في حديقة الاستراحة، بعيداً عن كل ازعاج وكل رأي أو مشورة، وبطبيعة الحال، بلا أدنى معارضة.

٣ ـ أن السادات كان كريماً للغاية «ميالاً إلى الاسراف في المجاملة والبذخ». وبطبيعة الحال كان بوسعه دائماً ممارسة ذلك الكرم من موقعه كعمدة يمتلك العزبة. ومتى كان وراء ذلك الكرم غياب للفكر والثقافة، وغياب للرأي والمشورة، وغياب للمعارضة، وحضور لأحلام اليقظة والتصورات السينمائية، كانت النتيجة بالنسبة للعزبة كارثة حقيقية عندما تعلق الأمر «بالمسائل المصيرية كتلك التي كانت محل تفاوض بين العمدة وأعوانه وبين إسرائيل».

٤ ـ أن السادات كان يعاني «من ظمأ دائم إلى الإطراء والتغني بعبقريته». وهذا طبيعي في زعيم مزيف كان في مؤخرة وعيه باستمرار، حتى وهو يغبط نفسه على حظه المجدود الذي أوصله إلى منصب الرئاسة، ذلك الشعور المزعج بالنقص، بأن زملاءه في «قيادة الثورة» إحتقروه دائماً واعتبروه دخيلاً، بأنه الفقير وضيع المنشأ الذي عامله الأقوياء الأغنياء دائماً باستهانة. فبالنسبة إلى مثل ذلك «الزعيم» الذي بات متمتعاً بوحدانية وسمو على قمة هرم سلطة مطلقة لا تحد، كان الاطراء والتغني بعبقريته البلسم الشافي لكل الجراح التي ظلت كل عقد النقص ورواسب المعاناة القديمة والمهانة والاذلال تحت قدمي الزعيم السابق تنكؤها في الروح والعقل فتكاد تزلزل الايمان بالنفس وتجعل مذاق الانتصار مراً كالعلقم في الفم.

وما من شك في أن أجهزة جمع وتحليل المعلومات الأميركية والاسرائيلية وقفت على كل ذلك ودرسته وتعمقته عملاً على الوقوف على المنافذ السهلة الفعالة إلى ذلك «الزعيم» الأوحد الذي لم تكن بالأميركيين والاسرائيليين حاجة إلى التعامل مع أحد سواه في معرض سعيهم إلى استدراج مصر للمصيدة التي يستكمل بإيقاع مصر فيها العمل الكبير الذي بدأ باستدراجها إلى شرك ١٩٦٧ من خلال التعامل مع شخصية الزعيم السابق.

وهكذا كان طبيعياً أن يعنى صديق السادات هنري كيسنجر بأن يغذي ذلك الجوع إلى المديح والاطراء، ويروي ذلك الظمأ إلى التمجيد والاعجاب لدى «الزعيم» المصري بأن يؤكد له أنه زعيم عبقري أوشك أن يبزه هو، هنري كيسنجر العظيم، في مجال الاستراتيجية. وقد كانت حكاية الاستراتيجية هذه هامة للغاية لدى السادات، وهو قد وصف نيكسون بأنه «أخطر سياسي أمريكي... فهو واضع استراتيجية» وقال أن ذلك هو السبب في أنه ونيكسون تفاهما سريعاً(١٦٠) أي أنه تفاهم مع نيكسون لأنه كان مثله، «أخطر سياسي عربي» بحكم كونه ـ هو الآخر ـ «صانع استراتيجية»! ولم تكن مثل تلك الحاجة النفسية لدى السادات لوضع نفسه على مستوى أولئك «الخواجات» لتفوت الأميركيين أو الاسرائيليين والولد اليهودي النابغ هنري كيسنجر.

ومن المحزن أن موسى صبري، في محاولته المستميتة لرسم صورة مشرقة لزعيمه، وجد من الملائم أن يقول لقارئه أن السادات «كان يصف كيسنجر دائماً بأنه «صديقي هنري» (لا لأنه) لم يكن يفهم أغوار كينسجر، (بل لأنه) كان دائما يقرّب من يتعامل معه بالعاطفة»! وتأمل فقط في «الشطارة الفلاحي» التي تعامل بها العمدة الناصح السادات مع الخواجات الأمريكان. كان الرجل من فرط أستاذيته يقرّبهم

بالعاطفة. كان «يبلشفهم» بالعواطف، و«يأكل بعقولهم حلاوة» كما يقول المصريون. والمفروض طبعاً أن ذلك اليهودي الألماني المتآمرك العضوض كيسنجر الذي «أكل بعقول الأميركيين ورؤسائهم حلاوة»، وقع ـ رغم «أغواره» التي لم ير الأستاذ صبري للأسف أن يتوقف عندها قليلاً ليوقفنا عليها ـ في خيّة العمدة الشاطر الذكي السادات، وابتلع الطعم، فقال في نفسه «آه يا ولد يا هنري! هذا الرجل الطيب السادات يودّني كثيراً ويتعامل معي بالعواطف، فلا يجب أن أكون خسيساً معه، ولا يستقيم أن أخدعه أو أغشه أو أضلله أو أسلمه كالذبيحة إلى يدي جولدا، بل يجب أن أكون طيباً معه أنا أيضاً».

وقد شعر موسى صبري، رغم تلهفه على تصوير السادات في أحسن صورة وأبهى حلّة، بسخف ما قال، فسارع بالقول بأن «السادات كان يفعل ذلك من أجل مصر»، وأنه «كان ينتقي الصفات الطيبة في كل من يتعامل معهم، ليتعامل معهم من خلالها» واتخذ من القارىء موقف المعلم فقال «وهذا دور رجل السياسة الذي في موقع المسؤولية» بل وأكد أن السادات لم يكن يتعامل بتلك الطريقة مع أولئك الناس «كذباً وخداعاً، لأنه كان يتعامل مع ساسة يمكن أن يكتشفوا الكذب والخداع» بل تعامل معهم بتلك الطريقة على أساس «الاختيار النافذ من جانبه لجوانب «صحيحة» (؟) من تكوين هؤلاء الزعماء يتعامل معها السادات»![١٦١]

وان بدا لنا كلام موسى صبري هنا أقرب إلى الهذيان فلأن الرجل حاول فيه اختلاق مبررات عقلانية لسلوك غير متعقل. فإقامة «علاقات شخصية» مع الساسة ورجال الدولة شيء، و «أكل حلاوة بعقولهم» عن طريق تقريبهم بالعاطفة والتعامل مع الجوانب «الصحيحة» (؟) منهم، شيء آخر.

ورغم الهذيان، اقترب موسى صبري من الحقيقة دون أن يدري. والحقيقة أن السادات، بتركيبته «الفلاحي» التي اعتقدت في نفسها دائماً الذكاء والشطارة والفهلوة، وبنقص ثقافته السياسية، و «رومانسيته» واستغراقه في عالم يومي من أحلام اليقظة، صدق في النهاية فعلاً أنه كان مستطيعاً التعامل مع أولئك الناس بالعواطف والمودة والكرم و «الجدعنة». وليس أدل على ذلك مما رواه موسى صبري نفسه عن لقاء السادات بجرالد فورد الرئيس الأميركي، وقوله للصحافيين المصريين الذين كانوا على وشك لقاء فورد في مؤتمر صحفي «إن هذا الرجل فورد فلاح مثلي» مؤكداً عليهم أن «يرسموا له صورة جيدة فيما سوف يكتبون، لأن فيه كل صفات الفلاح. الصراحة والبساطة»![١٦٢]

٥ ـ وينسحب هذا على «إسباغ السادات صداقته على كل من قابله، من أول لقاء»، فنيقولاي تشاوشيسكو الروماني، وهو من أكبر قارعي طبول إسرائيل، بات صديقه تشاوشيسكو، بل ومناحم بيجين ذاته أصبح صديقه مناحم. وفي خلفية ذلك، غير «الفهلوة» التي أشرنا إليها وتصديق السادات في النهاية لشطارته التي جعلته يقرب الجميع بالعاطفة، كان احتياج السادات إلى أن يشعر نفسه بأن كل أولئك «الأكابر» من الخواجات الرؤساء والساسة باتوا أصحاباً وخلانا له وتقبلوه في ناديهم كزميل وصنو وصديق.

٦ ـ وقد عمد السادات في تعامله مع أولئك الخواجات الذين فتحوا له أبواب ناديهم المغلق تحقيقاً لمصالح مموليهم وسادتهم في تل أبيب ونيويورك إلى أسلوب الشطارة الفلاحي، فـ «غنّى لكل منهم على هواه» أي أسمعه ما شعر أنه يطيب له أن يسمعه، وقدم الكثير من التنازلات. وفي النهاية، استخدم في التعامل معهم الأسلوب عينه الذي جعله ينجو من أذى عبد الناصر طوال ١٨ عاماً ويخرج من تحت مقعده رئيساً للجمهورية. ولا غرو أن جيمي كارتر قال عن السادات أنه كان يثق فيه كما يثق في زوجته روزالين![١٦٣]

ومن الأشياء التي وجد السادات أنه كان متعيناً عليه أن يفعل شيئاً حيالها كيما يصبح رئيساً متحضراً مستنيراً وعصرياً وعضوا بنادي أولئك الأكابر، مسألة الديموقراطية.

وكانت الديموقراطية قد ظلت في غيبوبة عميقة، كما قلنا، منذ ١٩٥٢. ورغبة من السادات في أن «يغنّي للأميركيين على هواهم» فيما يتعلق بتلك الديموقراطية التي لا يكفون عن التحدث عنها والتشبث بها، قرر أن «يقلبها «ديموقراطية»». ولما كانت «الديموقراطية» عند الضبّاط قد ظلت منحصرة في مسألة «تعدد الأحزاب» و «الانتخابات» وكل ذلك، قرر السادات أن يعطي حكمه واجهة ديموقراطية جيدة ومتينة تسر

الناظرين من الأميركان وغيرهم، وتجعل «أصغر مواطن في مصر»، كما قال لموسى صبري، «متمتعاً بالحرية».

يحكي موسى صبري أنه في لقاء له مع أنور السادات بعد أن «رشح لرياسة الجمهورية»، وكان ذلك في قصر العروبة، «جرى الحديث حول إعداد أول خطاب له أمام مجلس الشعب. وسألته «هل تعرف سيادتك ماذا يريد الشعب؟»، وأجاب على الفور «أعرف. الديموقراطية. ولكن ذلك سيجيء تدريجياً. نعم، لا سبيل إلى العلاج إلا بالديموقراطية. وسأختار أنا الوقت المناسب»!(٦٤).

فالزعيم قد قرر أن يوقظ الديموقراطية من غيبوبتها، تدريجياً، في الوقت المناسب الذي سيختاره هو، ليعالج بها الأمور.

ومن الغريب أن موسى صبري، وهو يحكي عن الديموقراطية، حكى في الوقت عن «مشكلة الدكتور جمال العطيفي» وكيف أنه «كان ضحية سوء فهم» (من جانب الرئيس، رغم أنه «لم يكن يضمر سوءاً للنظام، بل كان «**وهو المغضوب عليه**» يراجع معظم التشريعات الهامة قبل صدورها ويسعى لإقناع أنور السادات بسلامة موقفه.. لكنه جنح بعد ذلك إلى مزيد من الاستقلال في الرأي»!!(٦٥).

«جنح إلى مزيد من الاستقلال في الرأي».. «وكان مغضوباً عليه» ومن الضالين. فأي ديموقراطية تلك التي كان الزعيم يفكر في إعطائها للمصريين؟ وحش فرانكنشتاين المكون من أجزاء متناثرة من جثث مختلفة؟ وإن كان الاستقلال في الرأي جنوحاً، وانفعال الشيخ عاشور في مجلس الشعب الذي دعاه الرجل عن حق بأنه «مسرحية مجلس شعب» «تطاولا» أي عيباً في الذات العلية للزعيم، فأي ديموقراطية هذه(*)؟

ديموقراطية «تنافس أحزاب متعددة على أصوات الناخبين في معركة إنتخابية»، كما في السلفادور وغيرها من البلدان المحكومة بأسلوب الاحتلال الداخلي لحساب الولايات المتحدة. فالمهم أن يرى العالم

(*) «كما رأى السادات أن بعض أعضاء مجلس الشعب بدأوا **يتطاولون** على شخص رئيس الدولة (**ذات الزعيم العلية**) ومنهم كمال الدين حسين الذي أرسل برقية إلى الرئيس السادات كلها تطاول وتهجم بما لا يليق معه مخاطبة رئيس جمهورية. وقرر أنور السادات أن **يفصل** كمال الدين حسين من مجلس الشعب. ثم **تطاول** الشيخ عاشور عضو مجلس الشعب على رئيس الجمهورية داخل المجلس، وهتف بسقوطه. وكان الرئيس السادات مستعداً فعلاً لمعالجة موضوع الشيخ عاشور **بعقوبة جزئية** مثل وقفه بعض الوقت كما تنص لائحة المجلس، وكان هناك رأي عام بين المثقفين (!) المؤيدين للرئيس السادات بأنه **أكبر من أن يكون** طرفاً مقابلاً للشيخ عاشور. واتصلت بالرئيس السادات وابلغته هذا الرأي واقتنع وطلب مني أن اكتب رسالة قصيرة يبعث بها الرئيس إلى رئيس مجلس الشعاب يقرر فيها ما يعني **عفوه عن هذه السقطة من الشيخ عاشور**. وكتبت هذه الرسالة، واتصلت به لكي أقرأها له، لكنه كان قد عدل عن رأيه إذ وجد أن الهدف المقصود من بعض فصائل المعارضة هو مجرد التطاول على شخص رئيس الجمهورية (**الذات العلية للزعيم**) وأنهم في ذلك تجاوزوا كل الحدود الدستورية والإخلاقية» (موسى صبري: «**السادات**» ص ٣٢٠ و٣٢٢).

والواضح من كل ذلك ان السادات والصحفي الذي كتب الكلام الذي اوردنا منه الاستشهاد صدراً عن تصور غريب وشاذ حقيقة للديموقراطية البرلمانية. فالزعيم يفصل النواب ويوقع عليهم العقوبات الجزئية او يعفو عنهم، والنواب يخرجون على الحدود «الدستورية والاخلاقية»، ويقعون تحت طائلة مفهوم «العيب» بطبيعة الحال متى «تطاولوا بالنقد على العمدة الزعيم الواحد الاحد الذي لا يناقشة في حقيقة الأمر احد وإن دعت دواعي التعامل مع الأجانب إلى الظهور بمظهر من عنده برلمان فيه نواب شعب يناقشون رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه وكل وزرائه الحساب.

فمجلس الغمة القديم قد بات اسمه مجلس الشعب نعم، والاتحاد الاشتراكي ذهب إلى غير رجعة وحلت محله «احزاب» متعددة نعم، لكن لكل شيء حدوداً، لانه عيب.

وقد يفيد في الوقوف على خلفيات تلك الصراعات حول «الديموقراطية النيابية» و«فصل السلطات»، التوقف عند التفاصيل التي قد تساعدنا على إدراك حقيقة الأمر وانه – بالقدر الاكبر – كان من قبيل تسوية الحسابات القديمة:

«في الجلسة الأولى التي عقدها الاتحاد القومي يوم ٢١ مايو / أيار ١٩٦٢ إعداداً لاجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، جلس أنور السادات على يمين عبد الناصر وكمال الدين حسين على يساره. وكان ترتيب اعضاء مجلس قيادة الثورة قد تحدد بأقدمية الرتب العسكرية السابقة، لكن تعيين أنور السادات أميناً أول كان إيذاناً بانتهاء دور كمال الدين حسين في التنظيم السياسي كما حدث مع إبراهيم الطحاوي في هيئة التحرير».

(أحمد حمروش: «مجتمع عبد الناصر» ص ٢٠٤

انتخابات تجرى وأحزاباً تتنافس وناخبين يذهبون إلى صناديق الانتخاب، وأصواتاً تفرز، ونتائج تعلن، كما لو كانت هناك نتائج حقيقة لا نسب مئوية محددة سلفاً.

والواقع أن موسى صبري أغنانا هنا عن كل شرح، فهو ـ بغتة ـ يطالعنا بهذا القول الغريب (منه) الكاشف عن حقيقة رؤية الزعيم للعبة كلها:

«وكان السادات مؤمناً بما كان يسميه جلسة «الدوّار» (دوّار العمدة)، أو جلسة المصطبة، وكان يريد لمقر الحزب أن يكون «قعدة» (جلسة بالمفهوم الريفي) مستمرة، يتعارف فيها الأعضاء ويتبادلون الحديث عن المشكلات، ويستقبلون أعضاء الحزب، وكان يريد لهذه الجلسة أن تعقد في كل قرية»[١٦٦].

وإلى هنا والأمر متسق مع عقلية السادات ككبير العائلة وعمدة القرية التي هي مصر. وهي عقلية قد تكون طريفة وممتعة في رواية أو في حلم يقظة، لكنها بغير شك مميتة في بلد يعيش في النصف الثاني من القرن العشرين ويتعامل مع دول عصرية متقدمة تشق جلدها في كل يوم وتخرج منه في غمار تقدم سريع حاد متواتر وبلد يواجه هجمة إستعمارية إستيطانية ضارية ومدعومة من تلك الدول العصرية المحتاجة لأراضي المتخلفين ومواردهم وغير محتاجة لكثرتهم ومشاكلهم.

أما الأخطر من ذلك، فرؤية السادات لكيفية تنظيم حزبه والنمط الفاشي السلفي الذي اختاره ليوصي ممدوح سالم بأن يبني تنظيمات الحزب على أساسه:

«حاول السادات بكل الأساليب ان يقوى حزب مصر. وكان ينصح ممدوح سالم بأن يبني تنظيمات الحزب بمثل أسلوب تنظيمات الاخوان. وكان يروي له كيف انشأ حسن البنا جماعة الاخوان وكيف زار كل قرية وزرع بذرة فيها واختار من يثق بهم ثم زاد العدد بالتدريج، وهكذا اصبح التنظيم قوياً ومتماسكاً»[١٦٧].

فالسادات لم يكن يفكر في ديموقراطية، ولم يكن يفكر في أحزاب سياسية ذات برامج وأيديولوجيات مختلفة تطرح وتناقش وتتطاحن على ساحة مفتوحة لإقناع الناخبين وجعلهم يصوتون في جانب هذا الحزب أو ذاك تبعاً لمدى اقتناعهم بما يطرحه من سياسات وما يتبناه من مواقف، بل كان يفكر في تنظيمات فاشية الطابع فاشية التوجه «يختار من يثق بهم» ولا مانع من أن تكون سلفية المذاق. فالمهم الولاء للزعيم والطاعة للنظام.

وهذا شيء لا تعارضه الولايات المتحدة بل تشجعه بكل قواها في بلدان العالم الثالث التي «تتبنى فيها الديموقراطية» لتجعل من تلك «الديموقراطية» سداً منيعاً في وجه «المتطرفين والمتهوسين والمخربين والحمر». وهي تتبناه في أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي آسيا وأفريقيا وكل مكان من العالم طاوله نفوذها الكوكبي. ولذا لم يكن للأصدقاء الأميركيين اعتراض على «ديموقراطية» السادات، شريطة أن يبدو النظام للعالم كما لو كان آخذاً في التحول صوب الديموقراطية فعلاً (to be seen to be moving towards democracy!) أما ما عدا ذلك، فمسائل داخلية ولا دخل للولايات المتحدة فيها لأنها لا تعتدي على سيادة الدول على أراضيها.

ويروي لنا موسى صبري ما حدث:

«بدأ السادات حكمه بعد ١٥ مايو.. وبعد إلغاء الرقابة على الصحف.. بإقبال متحمس. وعن إقتناع بانه لا سبيل إلى استقرار مصر ونهضتها إلا الديموقراطية. وكان يريد الاتجاه بمصر إلى نظام الحزبين. وكان يريد تعديل الدستور. وأذكر انني قابلته مع عديله محمود ابو وافية في الاسكندرية، وكان الحديث في كل مكان عن الديموقراطية وعن احتمال عودة الأحزاب. وقلت للرئيس: لا بد من تعديل الدستور ليكون رئيس الجمهورية بالانتخاب (لا بالاستفتاء). فرد ساخراً: قديمة (هذا أول تعديل قررت إجراءه) ثم قال: **هاتوا ما عندكم. وكان** حديثنا كله عن تصورنا للتعديلات الدستورية التي تحقق الديموقراطية البرلمانية. وأذهلني انه كان متفقاً معي على كل ما اثرناه، بل واضاف إليه الكثير من عنده. فقد كان هذا اقتناعه. وكان يرى **أن الديموقراطية سوف تخفف على الجماهير اعباء الأزمة الاقتصادية (باعتبار انه) كثير من الحرية يعوض عن قليل من الطعام!**

«وكان السادات متفائلاً بأنه سيحقق اول ديموقراطية حقيقية في دول الشرق الأوسط غير الديمقراطية المنظمة في إسرائيل التي تخدع إسرائيل بها العالم وهي في حقيقتها توازنات ومناورات بين التجمعات السياسية والهدف واحد وهو التوسع وفرض التوسع بقوة السلاح.

«ولذلك **فاجا انور السادات البرلمان** بإباحة تكوين الأحزاب.

«وبدأ التلفزيون يعرض ندوات سياسية تشترك فيها كل الأحزاب المعارضة مع حزب مصر. ولكن المتحدثين من حزب مصر كانوا الجانب الضعيف في تلك الندوات، وكان السادات يتمنى أن يكون الحوار متوازناً، لكن احتراف الماركسيين للجدل وتمرسهم على ذلك كسب لهم جولات عديدة. ولذلك أوقفت الندوات (!).

«وقد حملت كل الأخطاء أنئذ على كتفي الدكتور جمال العطيفي الذي كان وزيراً للاعلام في ذلك الوقت. (والحقيقة) أن جمال العطيفي وقع ضحية خلافات بين رئيس مجلس الشعب المهندس سيد مرعي، ورئيس الوزراء ممدوح سالم، رغم أن علاقاتهما الشخصية كانت تبدو على السطح طيبة جداً. لكن الرئيس السادات ابدى للمهندس سيد مرعي أكثر من ملاحظة مؤداها أنه كان يعطي المعارضة فرصة أكبر مما يعطي الحكومة وحزب الأغلبية. **وكان سيد مرعي يعتقد انه كان هناك من يدس له لدى الرئيس السادات لكي يقنعه بأن سيد مرعي يريد ان ينال شعبية (على قفا الزعيم) بمقولة ان سيد مرعي رجل الديموقراطية وانه كان يسعى إلى نيل تلك الشعبية عن طريق مجاملة المعارضة على حساب الحكومة. وكان سيد مرعي يرى أنه بالجو الديموقراطي الذي أشاعه في مجلس الشعب يعطي صمام أمان للنظام وللحكومة من حيث انه من الأفضل أن يقال في مجلس الشعب كل ما يقال في الشارع**»[١٦٨].

فها نحن نرى. الديموقراطية لم تكد تخرج من غيبوبتها العميقة حتى وحلت في الرمال المتحركة الخطرة المتعلقة بتأمين وحدانية الزعيم. وحتى سيد مرعي الذي ربطته بالزعيم علاقات صداقة ومصاهرة ومصالح عديدة لم ينج من ذلك الخطر المميت هو و «الديموقراطية» التي أراد أن يوفر بها «صمام أمان» للنظام (الذيكان من مصلحته الشخصية أن يستمر ويزدهر) وللحكومة «بمجرد أن وقر في ذهن الزعيم أن مرعي كان قد بدأ «يلعب بذيله» بحكاية «الديموقراطية» هذه. ولم يطل الوقت قبل أن يخرج مرعي من رئاسة مجلس الشعب.

وبطبيعة الحال، يظل كل ذلك الهذيان عن الديموقراطية في جانب، ويظل الواقع في جانب آخر. ولندع جانباً ممارسات العالم الثالث القميئة المعروفة في مجال تزييف «إرادة الشعب القائد» و «الشعب المعلم» والشعب صاحب السلطات بأسلوب النسب المئوية المعروف والذي يتحدد سلفاً قبل أي انتخاب، وينفذ «أميريا»، ولندع جانباً حكاية «تطاول» النواب على ذات الزعيم العلية، ولننظر إلى قرارات الحياة والموت بالنسبة لمصر ومن الذي اتخذها، الشعب صاحب السلطات ممثلاً بنوابه، أم العمدة الزعيم صاحب العزبة ومالك القطعان؟

(٣/٢). طرد «الروس» من مصر

عندما اجتمع الدكتور محمود فوزي، الذي كان آنئذ مساعداً لرئيس الجمهورية، بريتشارد نيكسون، ووليم روجرز، وهنري كيسنجر، في ربيع ١٩٦٩، أثناء وجوده في واشنطن ـ رغم قطع العلاقات ـ لحضور جنازة الرئيس الأميركي الراحل دوايت آيزنهاور، تشجع الرجل بما سمعه من كلام قاله نيسكون عن ضرورة تحسين العلاقات، بل واستئنافها، فقال أن الولايات المتحدة عليها أن تتقدم باقتراحات معقولة يقبلها المصريون وكل العرب، فكان أن رد عليه ويليم روجرز قائلاً «لا تنسوا أنكم خسرتم الحرب، وعليكم أن تدفعوا الثمن»[١٦٩].

وقد كان الثمن الذي وضع لخسارة مصر حرب ١٩٦٧ التي استدرجت إليها ومكنت الولايات المتحدة إسرائيل من إلحاق هزيمة ماحقة بمصر في غمارها، خلال ساعات من تردي عبد الناصر في الشرك، ثمناً مزدوجاً: (١) تحطيم إرادة مصر تماماً وإخراجها من الصراع وعزلها عن العالم العربي الذي لا وجود لها بدونه ولا قائمة تقوم له بدونها، و (٢) عزل مصر عن المصدر الوحيد الذي أتيح لها في مواجهة الانخراط الأميركي الكامل في تنفيذ المشروع الصهيوني، للحصول على ما تمكنت على حيازته من وسائل الدفاع عن نفسها ضد العمليات اللاحقة للهزيمة والتي قصد بها الإجهاز على مصر تماماً وإعدام روح القتال فيها، والحصول في الوقت نفسه على قدر ما من الدعم الديبلوماسي الذي أتيح لها للدفاع عن نفسها في مواجهة الهجوم الديبلوماسي الأميركي الكاسح عليها. ولم يكن ذلك المصدر، بطبيعة الحال، سوى الاتحاد السوفياتي الذي لم يزود مصر بتلك القدرات الدفاعية ـ التي ظلت محدودة ـ وذلك التأييد الديبلوماسي ـ الذي ظل في حدود ـ حباً في مصر أو انتصاراً للحق أو دفاعاً عن المظلوم، بل رغبة في تحقيق اختراق حقيقي في منطقة تطلعت إليها الحكومات الروسية منذ أيام القياصرة، هي الشرق الأوسط، ومواصلة

لتناطح الاتحاد السوفياتي الكوكبي مع الدولة العظمى الرئيسية المنافسة، الولايات المتحدة.

ومنذ ذلك الاتصال التمهيدي بين النظام المصري وإدارة نيكسون، في ربيع ١٩٦٩، ظلت الاشارات تتلاحق إلى المصريين بوجوب «تنظيف بيتهم» بطرد الروس إذا ما كانوا راغبين حقيقة في علاقات أفضل مع الولايات المتحدة.

وعندما استولى السادات على السلطة في مصر أثر نجاح الـ putsch الفاشي الذي قام به فتخلص من أعوان الزعيم السابق، أولى انتباهاً خاصاً لتلك الاشارات التي تكشفت وتلاحقت منذ اطمأن الأميركيون إلى أن عميلهم الراقد (sleeper) هو الذي خرج فائزاً من الصراع على السلطة في البلد الهدف، مصر.

وربما كان السادات شخصاً قليل الثقافة، كما قال عنه وزير خارجيته محمد كامل ابراهيم، وكان فوق ذلك زعيماً أوحد لا شريك له لم يقم في أي وقت أدنى قيمة أو وزن لرأي أو مشورة من جهاز متخصص أو آخر تكون مقتضيات الظهور أمام العالم بمظهر «الدولة العصرية» قد فرضت وجوده تحت قدمي الزعيم، كوزارة الخارجية أو «مجلس الأمن القومي» (!) أو الـ think-tank! الذي أوجده هيكل في مؤسسة الأهرام لتقليد الخواجات وقال له السادات عنه «يا بني دول فقاقيع»، إلا أنه ما من شك في أن السادات أصغى دائماً وبانتباه بالغ لما ظل يصله من «نصح» و «إشارات» و «توجيهات» من عرّابيه الأميركيين، إما مباشرة، وإما من المسارب الخلفية عن طريق الأصدقاء المشتركين للطرفين. والذي لا شك فيه أن قدراً كبيراً من غضبة السادات الضارية على محمد حسنين هيكل الذي كان في ظل الزعيم السابق قناة من قنوات الاتصال الرئيسية مع الأميركيين، نبع من عدم اطمئنان الزعيم الجديد إلى ولاء هيكل لشخصه، وتصميمه - تبعاً لذلك - على إقصائه من دائرة السلطة حتى لا يقف على أية اتصالات للزعيم بالأميركيين عن طريق قنوات أخرى خلافه، وإعطاء إشارة للأميركيين بذلك الاقصاء لهيكل من دائرة السلطة بضرورة إنهاء دوره كقناة إتصال بينهم وبين الزعيم أو النظام.

وفي مصارحاته لموسى صبري، قال السادات:

> **«كان عندي امل ان يكيف هيكل نفسه للوضع الجديد، معي، لكن هذا لم يحدث.. ظل يتصل بي نعم.. يبلغني اخباراً سياسية نعم، ولكن ليس اكثر من هذا النطاق.. لم يجد سبيلاً لكي يعرف القرارات السياسية الهامة او يشترك فيها كما كان الامر مع عبد الناصر، بل انه وصل في نهاية الامر إلى ان اصبح يضع القرارات لعبد الناصر..»(١٧٠).**

وربماخشي السادات من منافسة هيكل له لدى الأميركيين عن طريق الإدعاء بأنه كان الموصي لدى الزعيم الجديد باتجاهاته الممالئة للخط الأميركي، أو الادعاء بأنه، مثلما كان «يضع القرارات لعبد الناصر»، ظل يضعها للسادات، وبذلك يسرق الفضل من ذلك الأخير في أعين عرّابيه الجدد.

ومن جانب آخر، كان السادات - بعقلية المتآمر عضو الخلية السرية(*) - يريد أن تظل أوراق اللعب لاصقة بصدره لا تراها عين غير عينه، وخاصة في المرحلة التي سبقت حرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، وهي المرحلة التي كان يعد فيها لأخذ كل ما يستطيع أخذه من الروس كخبطة أخيرة، ثم طردهم، إستكمالاً لخطه الأميركي، وحتى يذهب إلى الأميركيين بعد حرب ٧٣ التي كان يعرف نتيجتها سلفاً والتي شنها لا لغرض إلا لـ «تحريك» الأمور، وهو «نظيف اليدين» من سوأة الروس، والرئيس المستنير الذي أحيا «الديموقراطية» من غيبوبتها العميقة، وبذلك يكون ذهابه إلى الأميركيين مدعوماً بتحقيقه مطلبيهم الأساسيين:

١ - «خلع» السوفيات من مصر.

٢ - إعطاء نظام الاحتلال الداخلي الذي تزعمه الواجهة «الديموقراطية» التي اشترطتها الولايات

(*) «كنت اشعر بأن السادات لم يستطع التخلص تماماً من عقلية واسلوب وتكتيك عضو الجمعية السرية التي يفكر ويخطط في الخفاء لينفذ خططه سواء كان اغتيال شخصية يعتبرها خائنة للوطن والاعداد لثورة او انقلاب في نظام حكم، وظل شيء من ذلك يحكم تفكيره بعد ان اصبح رئيس دولة».

(محمد إبراهيم كامل «السلام الضائع» ص ١٩٦)

المتحدة دائماً في نظم الفاشيين والعسكريين الذي احتلوا بلدانهم احتلالاً داخلياً لحسابها في أميركا الوسطى والجنوبية وآسيا وأفريقيا.

وقد وجه السادات أولى إشاراته إلى الأميركيين بتدخله في السودان في يوليو / تموز ١٩٧١ وضربه للتحرك ضد نظام جعفر النميري بقوات مصرية من منطقة جبل الأولياء وقوات سودانية نقلت من منطقة القناة إلى الخرطوم على متن طائرات روسية الصنع. وكانت إشارة السادات إلى الأميركيين مزدوجة. فهو، من جانب، أعلن موقفه العربي في صف النظام الديكتاتوري الذي حكم السودان في ذلك الوقت واحتوته بسرعة الولايات المتحدة. ومن جانب آخر، ضرب تحركاً كان وطنياً في مجموعه وإن شاركت فيه عناصر ماركسية، باعتبار ذلك التحرك «سوفياتي» المنشأ، وطرح بذلك نفسه والنظام الذي كان قد ترأسه في مصر، كـ «بلطجي» يمكن أن يقوم بخدمة الأميركيين في ذلك المجال: مجال «ضرب العناصر التخريبية والماركسية»، وبنقله القوات السودانية الموالية للنميري على طائرات سوفياتية الصنع، أعطى إشارة للأميركيين أيضاً بأنه كان يأخذ من «الروس» كل ما يستطيع، وفي الوقت ذاته يستخدم كل ما يأخذه منهم في إحباط مخططاتهم التوسعية وخدمه الأهداف الأميركية ودعم النظم الموالية للأميركيين.

وفي نفس الوقت، كان السادات قد دخل صراعاً مكشوفاً مع «الماركسيين» في مصر. وفي شأن نظرة السادات إلى الشيوعيين والسلفيين، يقول موسى صبري:«معروف تاريخياً أن عبد الناصر كان يقول دائماً: الحل في يدي بالنسبة للشيوعيين والاخوان. قرار باعتقالهم خلال ٢٤ ساعة». وكان رأي السادات أن «تجربته في الشارع السياسي أثبتت له أنه لا يمكن الثقة في العمل السياسي بشيوعي أو بإخواني، مهما فعل المرء من أجلهم. فهم ينقضون عليك في أول فرصة تسمح لهم»، ويضيف موسى صبري قائلاً «أريد أن أقول أنه لم يكن هناك أي فارق في نظرة كل من عبد الناصر والسادات إلى الشيوعية والاخوان»[١٧١]. وهذا صحيح. فالنظام نظر إلى كل من الشيوعيين والاخوان بوصفهما جماعتين منافستين له على السلطة. ورغم أن معظم مقومات وأعضاء حركة الضباط الأحرار كان إخواني المنشأ، ورغم أن النظام تصنع لأغراضه الخاصة الاشتراكية وأقام علاقات قوية مع الاتحاد السوفياتي، فإنه ظل معادياً بقوة لجماعة الاخوان، من ناحية، ولـ «الماركسيين المصريين» من ناحية أخرى، لا على أسس أيديولوجية، فالنظام لم تتكون لديه أية مجموعة متسقة من الأفكار والمواقف يمكن أن تشكل شيئاً يستطاع بأي قدر من التساهل تسميته بـ «الأيديولوجية» خلا سيره على المبادىء الأساسية لكل النظم الفاشية، ولكن على أسس «أمنية» بحتة. فالشجار مع الأخوان، الذي بدأ باقصاء عبد المنعم عبد الرؤوف ووصل إلى مرحلة التصادم الدموي في محاكمات الاخوان، والشجار مع «اليسار»، الذي بدأ باقصاء يوسف صديق واضطهاده وسجنه ووصل إلى حالات تأزم متتالية ظل النظام يجمع خلالها «اليساريين» ويضربهم ويسجنهم ثم يفرج عنهم ويطلقهم ليتجسسوا لحسابه على بعضهم البعض أحياناً، وفي أحيان أخرى يتصدق عليهم ببعض «المناصب»، الشجار مع الاخوان والشيوعيين في مصر كان إجراء أمنياً، صوناً لملكية النظام للعزبة ووحدانية الزعيم، وقد وصل ذلك الاتجاه «الأمني» إلى حد الدخول في صراع مع «الشيوعيين» في خارج مصر، كما في المعركة بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم الذي - بغباء شديد - أطلق على نفسه اسم «الزعيم الأوحد»، فأشعل صراعاً وصف بأنه كان بين مصر والعراق، بينما لم يكن في حقيقته إلا تنافساً حتى الموت بين زعيمين أوحدين.

وفي ذلك الصراع مع «اليسار» واليمين السلفي، كسب النظام معركته بسهولة ضد «الشيوعيين» لأسباب عديدة ليس أقلها شأناً أن الصراع دار في بلد زراعي متخلف لم يدخل بعد العصر الصناعي الذي يمكن أن يتواجد فيه حقيقة «صراع طبقات» بالمعنى الذي يأخذ الفكر الماركسي منطلقاته الأيديولوجية منه. ولذا ظل «الخصم» الذي نازله النظام في تلك الساحة حفنة من «المثقفين» أو «الأفنديات»، كما كان السادات يسميهم على سبيل الزراية، وبعض العناصر العمالية التي أغوتها فلسفات أولئك الأفنديات. لم يكن لـ «الحمر» بذلك أي جذر يعتد به أو يقام له وزن في تربة «الجماهير» المصرية.

أما الصراع مع اليمين السلفي، فظل حكاية أخرى. ولنفس الأسباب التي جعلت «اليسار» نبتة شيطانية هزيلة في التربة المصرية إستطاع النظام بغير جهد أن يطأها بقدمه، وجد النظام نفسه، فيما

يخص اليمين السلفي، مواجهاً بما لا سبيل إلى تسميته إلا بأسنان التنين التي تحكي الأساطير أنها متى بذرت في الأرض تظل تنبت الهولات، وكلما إجتثتْ هولة، نبتت مكـانها أخـرى وربما أثنتـان. ففي مجتمع زراعي متخلف ما زال السواد الأعظم من أفـراده أميّاً، وبـاتت الكثرة الغـالبة من «المتعلمـين» فيه أميّة بالفكر وإن تعلمت القراءة والكتابة ومبادىء الحساب لتأكل عيشاً، ظلت الغيبيـات ذات جاذبيـة لا تقاوم. ومما زاد من سطوتها على العقول أن المصريين كانوا دائماً شعباً شديد التدين، على مر عصور تـاريخهم. وفوق ذلك كله، ظل المصريون، منذ استولت الثورة المباركة على بلدهم وأدارته لحساب النظام وزعيمه كمـا تدار الضياع، مستبعدين تماماً، في حظائرهم بالضيعة، من العملية السيـاسية، رغم كـل الهراء الـذي لم يكف المرتزقة من المنظّرين والمفلسفين الملتزمين عن إفرازه عما أسموه بـ «الوحدة الـوطنية» وادعـوا أنها وحدة «صنعها تحالف قوى الشعب الممثلـة للشعب العامـل وهي القوى المؤلفـة من الفلاحـين، والعمال، والجنود، والمثقفين، والرأسمالية الوطنيـة» وقالـوا أنها هي التي نبـع منها الاتحـاد الاشتراكي» ليكـون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة».

رغم ذلك الهراء الذي ما لبث أن تكشف عن لا أكثر من هواء ساخن كريه الـرائحة خـرج من أجواف المنظّرين المرتزقة الملتزمين بالزعيم، ظل المصريون في حقيقـة أمرهم خـارج اللعبة تمـاماً، مستبعـدين من ممارسة أي حق سياسي، ومحرومين من أي حرية حقيقية، ومهـدرة طيلة الـوقت كل حقـوقهم الانسانيـة تحت حوافر حيوانات النظام الشرسة. فهل من عجب إنْ اتجهوا إلى السماء والغيب والعالم الآخـر ولاذوا بها؟ وهل من عجب ان خسر النظام معركته مع اليمين السلفي الواعد بالخلاص والجنة؟

وعنـدما استـولى السادات عـلى السلطة، ورث عن الـزعيم السابق كـل تلك الأوضـاع، وفيمـا يـخص الإخـوان، حاول فيمـا يبدو أن يحـل «حـزب مصر» محلهم، فكـان «ينصـح ممـدوح سـالم بـأن يبني تنظيمـات الحزب بمثل أسلوب تنظيمات الأخوان.. وكان يريد للحزب أن يدخل كل قرية وبيت» أما «اليسار» الماركسي المصري، فجنباً إلى جنب مع مواصلة صراع النظام معه، استخدمه السادات في الترويج لنفسـه لدى الأميركيين، ورغم «الانفتاح» السياسي العظيم الذي أعلنه السـادات إحياء للـديموقـراطية في مصر، ظل «الصراع مع الشيوعيين» تأميناً لـ «الديموقراطية» ورقة رابحة لعبها السادات ببراعـة في استجلاب رضـاء الأميركيين.

غير أن السادات كان مدركاً طيلة الوقت لكون «الصراع مع الحمر» وتحجيم العناصر المخربة» داخليـاً لم يكن كافياً، وأنه كان مطالباً بالتدليل على ولائه بشكل قاطع بـ «طرد الروس».

في ١١ أكتـوبر/تشرين الأول ١٩٧١، ذهب السـادات إلى موسكـو للتبـاحث مـع القـادة السـوفيـات بريجنيف، وبودرجورني، وكوسيجين، وجروميكو، والمارشال جريشكو. وهناك قال السادات للسوفيات أنـه **بات من الضروري ازاء تعنت إسرائيل وعدم استطاعة الولايات المتحدة الضغط عليها للاستجـابة إلى سعي مصر إلى الحل السلمي، تحريك القضية سيـاسياً عن طـريق عمل عسكـري محدود**، وأنـه لذلك يطلب من الاتحاد السوفياتي تسليح مصر بما يجعلها متساوية مع إسرائيل عسكرياً[١٢].

وكان ذلك، تحديداً، المفهوم الذي ذهب به السادات إلى الحرب في اكتوبـر / تشرين الأول ١٩٧٣، بعد ذلك اللقاء بسنتين: «تحريك القضية سياسياً صوب التسوية السلمية بعمـل عسكري» يـزحزح إسرائيـل عن تعنتها.

وأثناء الاجتماع بالسوفيات، قال بريجنيف للمصريين: «لديكم الآن ٩٥٠٠ خبير عسكري سوفياتي لتدريب القوات المصرية. ولكن من الضروري أن تكون لديكم خطة كاملة للدفاع المدني يشترك فيها الشعب كله.. ونحن لدينا اقتراحات معينة لمزيد من الدعم للقوات المصرية سوف يكون لها أثرها الحاسم تماماً بالنسبة لكل ما يجري، وسوف نزودكم بالطائرات القاذفة بعيدة المدى من الطراز الصاروخي (تي. يو.

«وارجو الا تعلنوا عن قيامنا بامدادكم بها، وسنورد إليكم ١٠٠ ميج ٢١ وسوخوي، خلال ما تبقى من عام ٧١ ومطلع ٧٢، بالاضافة إلى سرب كامل من طائرات الميج ٢٣ سيصلكم خلال النصف الثاني من ٧٢، كما سنزودكم بكتيبة مدفعية ١٨٠ ملليمتراً يصل مداها إلى ٤٢ كيلومتراً بالاضافة إلى مدافع هاون

عيار ٢٤٠ ملليمترا، وبالاضافة الى هذا كله سنمدكم بمزيد من وسائل العبور بحيث تصلكم على الفور ثلاثة كباري جديدة إلى جانب مزيد من اجهزة فتح الثغرات!(١٧٣).

والكلام واضح. فالامدادات العسكرية الاضافية كانت لأغراض هجومية، ولكن ليست ـ كما قال محمود رياض، وكما طلب بريجنيف من السادات عندما رجاه ألا يعلن عن الحصول على القاذفات بعيدة المدى من السوفيات ـ لاعلان حرب من جانب مصر «يشارك السوفيات في اتخاذ القرار بشنها».

وفي لقاء لاحق لذلك اللقاء بالسوفيات، إجتمع السادات بالرئيس اليوغوسلافي الراحل تيتو في زيارة سريعة لهذا الأخير للقاهرة يوم ٢٠ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١، وكان في طريقه إلى الولايات المتحدة للاجتماع بنيكسون. وفي ذلك اللقاء، قال تيتو للسادات أنه عندما تباحث مع نيكسون أثناء زيارته ليوغوسلافيا في المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، ظل نيكسون يعيد ويزيد في مسألة وجود السوفيات في مصر بل وفي المنطقة عموماً واتجاه ذلك الوجود إلى التعاظم بسرعة، وبخاصة في مصر. وقال تيتو للسادات أنه سأل نيكسون: ولماذا لا تضغطون على إسرائيل إذن لتنفذ قرارات الأمم المتحدة وتنسحب من كافة الأراضي العربية؟ فرد عليه نيكسون بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الضغط على إسرائيل. (وقد كان ذلك هو نفس ما قاله دين راسك لمحمود رياض قبلا: لن تأتي إلى السلطة في الولايات المتحدة حكومة تستطيع الضغط على إسرائيل). وعندما قال نيكسون ذلك، قال له تيتو: توقعوا في هذه الحالة إذن تعاظماً أكبر للوجود السوفياتي في مصر وفي المنطقة. فالاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية هو الذي جعل عبد الناصر يستعين بالسوفيات. فان كنتم تتضررون الآن من ذلك الوجود السوفياتي فان المفتاح الحقيقي لمعالجة الموقف (وإنهاء ذلك الوجود) هو جلاء الاحتلال الاسرائيلي.

ويقول محمود رياض أن السادات علق على كلام ضيفه اليوغوسلافي بقوله «إن الولايات المتحدة قلقة فعلاً من الوجود السوفياتي بالمنطقة وبخاصة في مصر، وقد سمعت هذا الكلام منهم مباشرة من ويليم روجرز وربما **يعني انهم يريدون أولاً وقبل اي تسوية شاملة إخراج السوفيات من مصر، بل ومن المنطقة كلها**.

وإذ ذاك قال تيتو أنه يحمل لنيكسون رسالة واضحة محددة من بريجنيف تبين أن السوفيات لم يكونوا راغبين في المقام الأول في إرسال وحدات عسكرية سوفياتية إلى مصر، إلا أنه بالنظر إلى أن مصر كانت في حاجة ـ بعد هزيمة ١٩٦٧ ـ إلى القيام بعملية إعادة بناء سريعة لقواتها المسلحة، فقد وافق الاتحاد السوفياتي على إرسال خبرائه إلى مصر. أما بالنسبة للوحدات المقاتلة، فقد كان السبب في إرسالها ضغط شديد من جانب عبد الناصر بعد أن تكررت غارات إسرائيل على المصانع وقناطر المياه والسكان المدنيين في العمق المصري. ويقول بريجنيف أن الأميركيين يجعلون من وجودنا في مصر قضية كبرى بينما الحقيقة أننا مستعدون لسحب قواتنا وخبرائنا من مصر في اللحظة التي يتحقق فيها انسحاب اسرائيل(١٧٤).

ومؤدى هذه الرسالة التي حمّلها بريجنيف لتيتو واضح. فالغارات التي قامت بها إسرائيل في العمق المصري تمكنت من القيام بها بالطائرات والمعدات الالكترونية الأميركية التي لم يكن أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين قد تسلموا مثلها. والهزيمة التي ألحقتها إسرائيل بمصر ١٩٦٧ كانت ثمرة لدعم عسكري وديبلوماسي أميركي بغير حدود لعملية الاستدراج إلى الشرك وعملية تحطيم القوات المصرية. وبذلك كان إقدام الاتحاد السوفياتي على إرسال خبرائه إلى مصر لمساعدتها على إعادة بناء قواتها المسلحة التي حطمتها إسرائيل بفضل الأميركيين، وإرسال وحداته المقاتلة لمساعدة عبد الناصر على الدفاع عن المدنيين المصريين والمصانع والقناطر المصرية في وجه الغارات التي شنتها إسرائيل بكثافة وتركيز بفضل الأميركيين وفي ظل حمايتهم الديبلوماسية لها، كان إقدام الاتحاد السوفياتي على ذلك ضرباً من التحدي السافر للولايات المتحدة وإصراراً على إحباط مشروعها في الشرق الأوسط الذي قامت دعامته الأولى على تحطيم مصر وكسر ظهرها وشل قدرتها حتى على الدفاع عن مدنييها ومنشآتها الاقتصادية في وجه الضراوة الاسرائيلية المتزايدة لمحق العدو المنطرح على ظهره، وبالتالي إرغامها على عقد صلح منفرد مع إسرائيل والخروج من المعركة ومن العالم العربي كله.

وكما قلنا، لم يكن ذلك التحدي من جانب الاتحاد السوفياتي لمشروع الولايات المتحدة في المنطقة نابعا من شهامة أو غيرية أو رغبة في الدفاع عن المظلوم أو أي شيء من ذلك القبيل، بل كان حلقة في سلسلة النقلات الحادة على رقعة الشطرنج الدولية في المباراة الكوكبية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين.

وبالمثل، كان إصرار الأميركيين على «خلع» السوفيات من مصر والمنطقة ككل، نقلة مضادة في تلك المباراة المميتة. وفيما يخص مصر، كان الأميركيون يعرفون جيداً أن أحداً في الزعامة المصرية السابقة أو اللاحقة لم يكن متيماً بالسوفيات أو سعيداً بوجودهم، لكنه كان لا ملاذ إلا ذلك الوجود. فالبديل له كان التمدد أرضاً تحت نعال الاسرائيليين. والمشكلة أن ذلك بالذات على وجه التحديد كان الهدف الرئيسي للديبلوماسية الأميركية تجاه مصر. ولو كان قد وجد في مصر زعيم أو رجل دولة غير عبد الناصر، أو حتى ملك كفاروق، لكانت الولايات المتحدة قد اتخذت نفس الموقف من مصر: الاصرار على جعلها تتمدد تحت نعال الاسرائيليين. لماذا؟ لأن مصر بالذات الشوكة التي يمكن أن تقف في الحلق الاسرائيلي المبارك فتمنعه من ابتلاع المنطقة. وقد عادى الأميركيون عبد الناصر بمختلف الحجج والمعاذير، إلا أن معاداتهم له نبعت أساساً من كونه ظل ـ حتى ترك نفسه يستدرج إلى شرك ١٩٦٧ صوناً لكرامته الجريحة وحرصاً على زعامته ـ حروناً ورافضاً التمدد تحت قدمي إسرائيل. والأميركيون، من خبرتهم المعاشة كساسة وحكام ومشرعين يعيشون من يوم إلى يوم تحت الحذاء الصهيوني في بلدهم، لا يجدون غرابة في أن يتمدد أحد تحت قدمي إسرائيل، ويغضبهم أشد الغضب أن يحرن أحد فيرفض ذلك. وعندما قال دين راسك لمحمود رياض، وقال نيكسون لتيتو أن أميركا لا تستطيع الضغط على إسرائيل، كانا في الواقع يريدان أن يوصلا ذلك المعنى: لا أحد في الولايات المتحدة يجرؤ على عصيان إسرائيل، فكيف يعصاها المصريون؟.

وحتى إن كان الأميركيون قد شكوا في أن عبد الناصر الزعيم الفاشي عسكري المنشأ ذا المنابع الاخوانية الذي ظل يمرغ «الماركسيين» المصريين في الطين ويفعل بهم الأفاعيل، كان قد فسد وأصبح «عميلاً سوفياتياً»، فكيف أمكن أن يتصوروا أن السادات عاشق أميركا وعميلها الراقد يمكن أن يصبح كذلك؟ ألم يجعل الرجل من الواضح تماماً طيلة الوقت أنه لم يكن يطلب إلا الرضى، من أميركا «يا سبحان الله»، وأسياد أميركا؟

ولم يكن السادات غبياً، ولم يكن غشيماً. كان رجلاً عصامياً خرج من تحت السلاح، كما يقول المصريون، أي كان قط أزقة، يتشمم الهواء جيداً بأنفه، ويعرف من أين تأتي الريح، وما الذي يتعين عليه أن يفعله كيما يرضى عنه من قرر الانتماء إليهم. وكانت الاشارات تأتيه كثيفة متلاحقة من واشنطن: «اطرد الروس! اطرد الروس!»، وكان يعرف تمام المعرفة أنه هو ومصر وكل المنطقة لم يكن لهم وزن لدى الروس أكثر من وزن بيدق ينقلونه على رقعة الشطرنج الكوكبية، وكان يعرف أن الروس لم يحبوه ولم يراهنوا عليه منذ البداية وأنهم، بلا أدنى شك، سيرحبون بأي ضابط مغامر يظهر لهم استعداداً لأن يصبح في الخدمة يا أفندم ببضعة دبابات وهجمة مباغتة على الاذاعة. فباختصار، كان قط الأزقة يعرف جيداً أن فرصته الوحيدة لاستمرار الزعامة والتسيد على العزبة ونيل الرضى وما يترتب على الرضى من مغانم أن يتمسح بأرجل «الأميركان». وفي الوقت ذاته، كان يعرف أن «الشارع» المصري، وأي شارع عربي في الواقع، لم يكن متيماً بالبلشفيك الحمر الكفرة أعداء الله، بصرف النظر عن أن ما منع «اليهود» من اغتيال أعداد متعاظمة من أفراد ذلك الشارع، كان السلاح الذي أعطاه أولئك البلشفيك الحمر أعداء الله للسادة الضباط.

وعندما ثبت للسادات أنه كان قد أخذ من الروس كل ما كانوا على استعداد لإعطائه إياه من أسلحة وعتاد، قرر أن يعطي الاشارة التي ما بعدها إشارة للأميركان، فيطرد لهم الروس كما ظلوا يطلبون.

ووقتها كان نيكسون مقبلاً على انتخابات رئاسة في الولايات المتحدة. وكان مهتماً بالحصول على أكبر قدر مستطاع من رضاء الناخبين اليهود عليه، وفي الوقت ذاته، مهتماً بتغذية الحواذ السوفياتي الذي لعبت عليه المؤسسة الحاكمة الأميركية طويلاً وبنجاح في «عقول» الناخبين الأميركيين. وهكذا فانه، في التقرير الذي قدمه إلى الكونجرس عن أوضاع السياسة الخارجية، في مطلع فبراير / شباط ١٩٧٢، ركّز تركيزاً خاصاً على «الخطر السوفياتي» والوجود السوفياتي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات في

مصر. وبدلاً من أن يوضح الرئيس الأمـيركي لمواطنيـه المخمورين بـالابتهاج بـالذات أن أولئـك المصريين كانوا قد اضطروا إلى اللوذ بالـروس الملاعـين احتماء من وحشيـة الاسرائيليين وإصرارهم عـلى كسر ظهر ،مصر وتمريغ روحها في الوحل، وأن الروس ـ في غمار منافستهم مع الولايات المتحدة على الصعيد الكوكبي ـ كانوا قد وجدوا من الملائم لنقلاتهم على رقعة الشطرنج الدولية أن يدعموا نظاماً فاشياً كانـوا بغير شك قد باتوا موقنين من أنه سيظل فاشياً وسيظل خائباً، تماماً كما ظلت الولايـات المتحدة تجـد من الملائم لنقلاتها الشطرنجية أن تدعم في أميركا الوسطى والجنوبية وغيرها مثل تلك النظم الفاشية الخائبة، قال نيكسون للشعب الأميركي ومشرّعيه أن الاتحاد السوفياتي الشرير كان منغمساً في لعبة قذرة إستغـل خلالها عصيان العرب وحرونتهم وتمردهم عـلى إسرائيل في تـرسيخ وجـود عسكري لـه بالمنطقـة، وبمصر خاصة، وأن القادة السوفيات استغلوا النزعات الحربية المعادية للاسرائيليين المسـاكين لـدى زعماء مصر وجوعهم المتعاظم إلى السلاح ومزيـد من السلاح للحصـول من المصريين عـلى تسهيلات وقـواعد بحـرية وجـوية، وأن ذلـك يهدد تـوازن القوى (أي التفـوق الاسرائيـلي السـاحق) بـين مصر وإسرائيـل في شرق المتوسط، من ناحية، ويهدد توازن القوى على الصعيد العالمي، من ناحية أخرى أخطر وأكبر.

وفي تقريره إلى الكونجرس، قال الرئيس الأميركي، الذي وصفه السادات بأنه «أعظم سياسي في أميركـا لأنه صانع استراتيجية»، أن حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة وتتزعمه دفاعاً عن العالم الحـر لا يستطيع أن يلـزم الصمت ازاء ذلك التعـاظم للوجـود السوفيـاتي في الشرق الأوسط وهو وجـود تترتب عليه مخاطر كبيرة بالنسبة لاستقرار العلاقات بين الكتلة الشرقية والغرب، ودعا الاتحاد السوفياتي إلى الكف عن تزويد المصريين بالسلاح والعتاد والكف عن استغلال الصراع الناشب بين العرب وإسرائيل في ترسيخ وتوسيع وجـوده العسكري بمصر ومنطقـة الشرق الأوسط، لأن ذلك ليس هـو الأسلوب السليم الذي ينبغي للسوفيات أن يسلكوه صوب تحقيق مصالحهم.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن هنـاك كبير خـلاف بين المـوقف السوفيـاتي والموقف الأمـيركي. فالسـوفيات أصروا باستمرار على نصح المصريين، منذ ما بعد سنة ١٩٦٧، بوجوب السعي إلى تسوية النزاع سياسياً وسلمياً. وكذلك فعل الأميركيون وكل حلفائهم. كـانت نصيحة الجميـع إلى مصر: تصالحـوا مع إسرائيـل، واعقدوا تسوية واتفاق سلام معها. وكل ما كان هناك من فرق بين موقف السوفيات وموقف الأميركيين أن السوفيات ـ رغبة منهم في زرع بذرة وجود لهم بالمنطقة ـ ظلوا مصممين على أن يكون لهم في عملية صنع السلام دور موازٍ لدور الأميركيين، ولذا فـانهم تمسكوا دائمـاً ـ رغم رغبتهم في الانسحاب من تـورطهم في ذلك الصراع كمناصرين للجانب الذي ظل منهزماً فيه ـ بأن يكون انسحابهـم بعد تسـوية النـزاع سلمياً وسياسياً، لا قبل ذلك، بينما أصر الأميركيون على أن يخـرج السوفيـات قبل التسـوية، فيسحبـوا دعمهم لمصر والعرب ويكفوا عن تزويدهم بالسلاح حتى يكون تصالح المصريين وبـالتالي كـل العرب مـع إسرائيل تصالح الجانب الأضعف الأعزل المنسحق تحت وطأة الدعم العسكري والديبلوماسي والاقتصادي الكامـل لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة. وذلك تحـديداً، وبمنتهى الـوضوح، مـا قالـه ريتشارد نيكسـون في تقريره إلى الكونجرس عندما أعلن، جنباً إلى جنب مع دعوته إلى الإتحاد السوفياتي بالإنسحاب والكف عن دعم العرب والمصريين بخاصة، إصرار أميركا الذي لا يحيد على تزويـد إسرائيل بكـل ما يكفـل لها تفـوقاً عسكرياً ماحقاً على كل البلدان العربية مجتمعة.

وبطبيعة الحال، لم يكن قط الأزقة، عميل أميركا الراقد، بغافل عن شيء من كل ذلك. لكنـه لم يكن ـ في الوقت ذاته ـ على استعداد للتعامل مع «الأميركان» بالحرونة التي كان سلفه قد تعامل بها معهم. ولـذلـك فـإنه ـ بشطـارة الفلاح المصري الفهـلاو ـ حاول أن يتلمس لنفسـه نصف مخرج من المـأزق. فهو ـ من جانب ـ لم يكن مستطيعاً الاستغناء عن مساعدة السوفيات التي كان يعلم أنه بدونها سيقف عارياً تماماً أمام قوة إسرائيل العسكرية الماحقة، ومن جانب آخر، لم يكن مستطيعاً السير إلى آخر الشوط في الاعتماد على السوفيات وبالتالي إغضاب نيكسون وكيسنجر وكل أولئك الناس الطيبين الذين أزعجهم وجود الروس في مصر كثيراً.

وبشطارة الفلاح الفهلاو، كما قلنا، حاول أن يصبح هو الآخر «صانع استراتيجيـة» كذلـك السياسي

الداهية الخواجة نيكسون. ونيكسون حاول باجتهاد أن «يضرب الروس بالصينيين»، فلم لا يحاول أنور السادات أيضاً الخروج من تحت مظلة الروس، إلى حضن الصينيين؟

زار نيكسون الصين في شهر فبراير / شباط ١٩٧٢، وبعدها بشهر واحد، في مارس آذار من نفس السنة، بعث السادات وزير خارجيته محمود رياض إلى بكين: «وكانت زيارتي للصين تمثل أول محاولة من الرئيس السادات لاستكشاف إمكانيات جديدة لدعم الصين لنا. وكان أهم ما نسعى إليه المزيد من الدعم العسكري. ولم تكن الصين في موقف يسمح لها بامدادانا بالطائرات الحديثة، **لكنها كانت تستطيع أن تمدنا بأنواع الذخيرة السوفياتية التي كانت قد بدأت في تصنيعها محلياً بعد تدهور علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، وكذلك بمزيد من الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ المتحركة على دبابات ومدفعية الميدان**»(١٧٥).

ولم يحلّ الصينيون محل السوفيات كموردين للسلاح إلى مصر، لكن أثمن ما قدموه كان نصيحة لم يلق السادات إليها بالا للأسف، لأنه كان رجل أفعال لا أقوال، ولم يكن بحاجة إلى ذلك الصيني أيضاً ليلقنه مواعظ:

«وتحدث شو اين لاي، فقال: إن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتنازعان من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. **وسبيلكم الأول إلى مقاومة ذلك هو بمزيد من وحدة العمل العربي والفلسطيني**، حتى لا تنجح إحدى القوتين أو كلتاهما في تمزيق العالم العربي والايقاع بين دوله. وقد لمسنا من نيكسون، وعندما زارنا في الشهر الماضي، شدة إنحيازه إلى إسرائيل، وفهمنا منه أنه لن يجرى أي تعديل في سياسته تجاه الشرق الأوسط **وأنه مصر إصراراً لا يحيد على جعل العرب يتفاوضون مع إسرائيل من موقف ضعف**، وهو الأمر الذي يتيح لإسرائيل بالطبع إملاء شروطها على مصر والعرب بوجه عام. ونحن نعتقد أن مواجهتكم مع إسرائيل لا يجب أن تتوقف على كميات وأنواع السلاح الذي لدى كل طرف، وأنتم إذا انتظرتم إلى أن يصبح لديكم تفوق، أو حتى توازن، عسكري مع إسرائيل، فربما كان معنى ذلك أن يظل الاحتلال الاسرائيلي لسيناء والجولان والضفة الغربية سنين طويلة. ولقد كنا مؤيدين لحرب الاستنزاف التي قمتم بها ضد الاحتلال الاسرائيلي، ولا أعتقد أنكم كنتم وقتها تملكون تفوقاً أو حتى توازناً عسكرياً مع اسرائيل، لكنكم استطعتم في النهاية إرغام الولايات المتحدة على التقدم بأفكار للتسوية الشاملة بعد أن كانت رافضة ذلك في البداية. أما الآن، فانكم تتفاوضون في ظل هدوء كامل على جبهة القتال وبالانتظار، إما لمساع أميركية جديدة أو لأسلحة سوفياتية جديدة. وهذا - بالطبع - وضع ليس في صالحكم. ان تجربة النضال الفييتنامي وشعوب الهند الصينية بأسرها تؤكد درساً هاماً **وهو أن وحدة النضال الشعبي يمكن أن تواجه أعتى** الامبراطوريات وأقواها. **ومن هنا، فاننا نؤكد باستمرار اهمية وحدة النضال العربي الفلسطيني**، وضرورة الاعتماد على النفس والاحتفاظ بزمام المبادرة بأيديكم في نضالكم العادل لاسترداد حقوقكم. وذلك شيء لا تريده الدول الكبرى. أن إستعادة الأرض التي تحتلها إسرائيل لا يمكن أن تكون إلا بالقوة المسلحة، وأي وسيلة غير ذلك معناها تقديم تنازلات على حساب إستقلالكم الوطني.. **ولما كنا لا نرى إمكانية لقيام دولة عربية بمفردها بمقاومة الغزو الاسرائيلي الأميركي، فإننا نرى أن وحدة العمل العربي يمكن أن تساعدكم كثيراً**»(١٧٦).

وقد تحدث شو اين لاي عن سيناء والجولان والضفة الغربية، لكن الرجل ظل طيلة الوقت يعود فيؤكد على العمل العربي الفلسطيني. وقد تركزت نصيحته في «الوحدة» بوصفها السلاح الحقيقي المتاح للعرب في التصدي للغزوة الاسرائيلية الأميركية، وقد أعلى فعالية تلك الوحدة على فعالية تكديس السلاح. لكن كلام ذلك الصيني لم يكن بطبيعة الحال كلاماً يمكن أن «يدخل دماغ» الزعيم المصري الذي امتلك العزبة وكان في دماغه العظيم لها مخطط جديد(*).

(*) ولم يكن السادات في الواقع مولعاً بالاستماع إلى رأي أحد. فهو الزعيم وهو يعرف كل شيء ويقرر كل شيء. وهو مالك العزبة وله حق التصرف في أرضها وقطعانها كيف شاء ووقت شاء. وعندما عرض عليه هيكل، على سبيل الحداثة والتشبه=

والذي لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي ـ الذي لم يكن قد ساعد مصر من مبدأ الأمر حباً فيها أو على سبيل الشهامة ـ كان في ذلك الوقت آخذاً في اللعب على الحبلين، كما يقولون. ففي حين ظل يؤكد لمصر أن سياسته تجاهها لم تتغير، ظل قادته وديبلوماسيوه يركزون على وجوب السعي إلى الحل السلمي طالبين التمهل في العمل العسكري لإعطاء الجهد الديبلوماسي المتجه صوب الحل السلمي فرصة.

وبطبيعة الحال، لا يستقيم إغفال الخبرة التي تعرض لها السوفيات خلال حرب ١٩٦٧ وما ترك للاسرائيليين فيها من ترسانات سوفياتية كاملة ظلت إسرائيل تتاجر فيها بعد الحرب بسنين، كما لا يستقيم إغفال خبرتهم الخاصة بموقع الرادار المتطور الذي نزل الاسرائيليون فحملوا راداراته وأجهزته إلى إسرائيل بينما ضباط الموقع في جلسة حظ يستمعون إلى حفلة الست أم كلثوم، مما عرض الكتلة الشرقية كلها لمخاطر لا تخفى من جراء وقوع أحد مواقع الرادار في أيدي الاسرائيليين والأميركيين.

فعزوف السوفيات عن تقديم كل ما ظل السادات يطلبه من أسلحه متطورة كان يسعد الأميركيين كثيراً الحصول على نماذج منها، إما بعملية كتلك العملية الاسرائيلية، أو كهدية من نظام السادات الذي لم يكن السوفيات يأتمنونه كثيراً، ينبغي النظر إليه في ذلك السياق، جنباً إلى جنب مع عدم رغبتهم في تشجيع المصريين على ما قد يكونون رأوا أنه لن يزيد عن مغامرة عسكرية أخرى قد لا يكتب لها النجاح ولا تكون لها من نتيجة إلا توتر خطير بين القوتين العظميين الرئيسيتين. وهذا نظر قد يكون مؤلماً للنفس، إلا أن تعليقات رجل مسؤول كمحمود رياض على ردود فعل السوفيات أثر طرد السادات لخبرائهم ومستشاريهم العسكريين من مصر لا ترجحه فحسب، بل وتؤكده.

فبحجة مماطلة السوفيات في تزويده بكل ما طلبه منهم من أسلحة وعتاد، «اتخذ قراراً بإنهاء عمل الخبراء السوفيات في مصر، وأبلغ وزير الحربية بذلك يوم ٧ يوليو / تموز. وعندما طلب السفير السوفياتي مقابلته، حدد له موعداً يوم ٨ يوليو / تموز. وجاء السفير ليبلغ السادات برد موسكو على رسالته، وكان رداً دار حول الموقف السياسي بغير أن يتطرق إلى ما كان السادات قد طلبه من أسلحة. وعندئذ أبلغ السادات السفير بقراره بإنهاء عمل الخبراء السوفيات مع إمكان استبقاء الوحدات العسكرية السوفياتية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفي حالة رفض ذلك فعليها أن تغادر الأراضي المصرية قبل يوم ١٧ يوليو / تموز»[١٧٧].

فالعمدة «عاقب» الروس بطرد خبرائهم من مصر، واضطرهم بشطارة إلى سحب وحداتهم المقاتلة بأن فرض عليهم إما وضعها تحت قيادته الحكيمة وأما «الجلاء»![١٧٨] وكانت تلك الوحدات هي ما سافر

= بالأجانب أن يجتمع بـ «مجلس حكماء الاهرام»، قال له السادات «يا بني دول فقاقيع»، كما أسلفنا، نقلاً عن موسى صبري. وفي كتابه عن كامب ديفيد، يروي محمد إبراهيم كامل الواقعة التالية:

«حضر إليّ السفير نبيل العربي، مدير الادارة القانونية، عندما علم بأمر الخطابات المتبادلة بين بيجين وكارتر والسادات حول وضع القدس، وكان منزعجاً، ورجاني بإلحاح أن أذهب فوراً إلى السادات لأبلغه بأن تلك الخطابات ليست لها أية قيمة قانونية أو عملية، وأنها لن تحل الموضوع. ولم أستطع أن أخبره بأني استقلت، فقلت له بل إذهب أنت واشرح ذلك للرئيس من الناحية القانونية، فأنت أقدر على ذلك. فقال بل نذهب معاً، وسأتولى أنا شرح الجانب القانوني. فقلت إني متعب، ورجوته أن يقوم بذلك وحده.

«وقد عاد إليّ بعد حوالي نصف ساعة، وكان وجهه شاحباً ويبدو عليه الانفعال، وقص عليّ القصة التالية: انه عندما ذهب إلى استراحة الرئيس السادات وجد أن بيجن يزوره ليهنئه بالتوصل إلى اتفاق السلام، فانتظر حتى انصرافه، ودخل إلى الرئيس فسأله الرئيس عما يريد، فقال انه يريد أن يعرض عليه الرأي القانوني فيما يتعلق بالخطابات المتبادلة حول القدس. فقال له السادات تفضل، قل. وعندما انتهى السفير العربي من ذلك، قال له الرئيس بصوت هادىء مهذب: هل لديك شيء آخر تريد أن تعرضه عليّ؟ فقال لا، يا سيادة الرئيس. فقال له السادات: إذن إسمع ما سأقوله لك. لقد إستمعت إليك كما رأيت دون مقاطعة لئلا يقول أحد أني لا استمع ولا اقرأ كما يشيعون عني، ولكن إعلم أن ما قلته لي دخل من أذني اليمنى وخرج من أذني اليسرى. إنكم في وزارة الخارجية تظنون أنكم تفهمون في السياسة، ولكنكم لا تفهمون شيئاً على الاطلاق، ولن أعير كلامكم ومذكراتكم أي التفات بعد الآن. إني رجل أعمل وفقاً لاستراتيجية عليا لا تستطيعون إدراكها أو فهمها ولست في حاجة إلى تقاريركم السوفسطائية الهائفة».

(محمد إبراهيم كامل: «السلام الضائع» ص ٦٠٨)

عبد الناصر إلى موسكو في ٢٢ يناير / كانون الثاني ١٩٦٩ لأجله، عندما كثفت إسرائيل غاراتها بالطائرات المتطورة والمعدات الالكترونية المتقدمة التى زودتها بها الولايات المتحدة، في العمق المصري. ووقتها «نجح عبد الناصر في الحصول على قرارات من القادة السوفيات في غاية الأهمية لدعم القدرات الدفاعية المصرية كان أهمها قيام الاتحاد السوفياتي بامداد مصر بكتائب وتشكيلات كاملة من قوات الدفاع الجوي السوفياتي إلى أن تستكمل الوحدات المصرية تدريباتها بالاتحاد السوفياتي، كان من بينها كتائب صواريخ سام٣ أرض/ جو وعدد من الطيارين السوفيات للاشتراك في الدفاع عن العمق المصري.. كما تم الاتفاق على مضاعفة عدد الخبراء السوفيات»(١٧٩).

وفي تقييمه لما أسماه بـ «الوجود السوفياتي القتالي في مصر» قال محمود رياض أنه:

«مثلما كانت إسرائيل تصر دائماً على إعلان صفقات السلاح الأميركي إليها لكي يكون ذلك رادعاً سياسياً وعسكرياً للعرب، فإن الوجود السوفياتي القتالي في مصر أصبح رادعاً سياسياً وعسكرياً للهجمات الاسرائيلية لا يجب التقليل من مغزاه، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة التي تصورت أن التصعيد العسكري في الشرق الأوسط يمكن أن يكون قاصراً عليها وحدها»(١٨٠).

وفيما يخص النتائج التي ترتبت على «معاقبة» السادات للاتحاد السوفياتي بطرد خبرائه ووحداته القتالية التي كان السوفيات قد طلبوا سحبها قبلاً، وكأنه بـ «قرار جمهوري»، قد أخرجهم من رحمة الله، يقول محمود رياض، وهو مسؤول مصري لم يكن في أي وقت متيماً بحب السوفيات:

«وكان من النتائج المتوقعة لهذا القرار توتر العلاقات المصرية السوفياتية. فقد **كان إخراج الخبراء السوفيات من مصر هدفاً أميركياً** أعلنه كيسنجر منذ عام ١٩٧٠ وأشار إليه روجرز في مباحثاته بالقاهرة في مايو / أيار ١٩٧١، ولذلك فان خروج السوفيات من مصر على هذا النحو **يمثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفياتي بقدر ما يمثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة**.. اما الخسائر العسكرية (لمصر) فتمثلت في خروج الوحدات العسكرية السوفياتية من مصر وهي وحدات كانت تعمل أساساً في دعم الدفاع الجوي المصري. فقد كان هناك مائة طيار سوفياتي يعملون على طائرات الميج وعدد من كتائب الصواريخ الحديثة التي يعمل عليها سوفيات، **وهناك المعدات الأليكترونية المتقدمة، والتي اعتبرها السوفيات سرية للغاية (بعد واقعة الرادار بطبيعة الحال) ومن ثم رفضوا تسليمها لمصر (رفضوا وضعها في ايدي القيادة المصرية)**، وكانت هناك ايضاً طائرات الميج ٢٥ والتي كان يقودها طيارون سوفيات وتقوم بعمليات إستطلاعية فوق المواقع الاسرائيلية في سيناء، وقد عادت كل تلك الوحدات العسكرية والتي زاد عدد أفرادها على ستة الاف، علاوة على اكثر من ألفي خبير، وهو الأمر الذي ادى قطعاً إلى فجوة خطيرة في دفاعنا الجوي وبالتالي في قدرتنا العسكرية»(١٨١).

فالسادات قدم هدية للأميركيين، على حساب القدرة العسكرية المصرية. وقد غلف ذلك وقتها بالخطابيات والعبارات الانشائية المستهلكة التي من قبيل «رد اعتبار وكرامة القيادات المصرية وإمساك زمام أمورنا بأيدينا» إلى آخر ذلك الكلام الذي تبتلعه الجماهير بسهولة. لكن الحقيقة أن السادات كان، حتى وهو مقدم على حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، التي جعله الاعلام المصري «بطلاً» لها بدلاً من القائد العظيم سعد الشاذلي الذي لم يكره الإسرائيليون أحداً كما كرهوه، وبدلاً من العساكر المصريين وصف الضباط وصغار الضباط الشباب الذين لم تكن العفونة قد دخلت أرواحهم بعد فظلوا يعتبرون أنفسهم أبناء لمصر لا محتلين لها، كان السادات حتى وهو مقدم على تلك الحرب التي أرادها مجرد عملية عسكرية لتحريك الحل السياسي الذي راهن عليه من مبدأ الأمر، وأوشك الشاذلي وجنوده أن يحولوها إلى حرب تحرير حقيقية مما دفع السادات إلى طعنهم في الظهر بمدرعات آريل شارون، كان «بطل العبور» وهو مقدم على تلك الحرب مستعداً للتضحية بحسن نوايا السوفيات وتعاونهم كموردي سلاح رئيسيين لمصر، في سبيل أن يحقق للأميركيين ذلك المكسب السياسي الضخم الذي أشار إليه محمود رياض.

وكما قلنا في بداية الكتاب، تتضاءل ألفاظ الخيانة والعمالة أمام المواقف التي من هذا النوع. فوق أن السادات لم يكن آخذاً ـ من وجهة نظره ـ في خيانة مصر، بل كان آخذاً في تنفيذ «إستراتيجية عليا» كما قال للسفير نبيل العربي عندما حاول أن ينبهه إلى الناحية القانونية فيما يتعلق بالمكاتبات التي تبودلت حول وضع القدس، كان «قائداً عظيماً» و «رجل دولة عظيماً»، و «سياسياً داهية»، وزعيماً أعظم من الله يرحمه جمال. فالرجل لم يكن محدود القدرات محدود الثقافة محدود الفهم فحسب، ولم يكن فهلاواً

مصريـا فـلاحـا فحسب، ولم يكن قط أزقـة جـاءه «المجـد» بفضل عنجهيّة سلفـه فحسب، بـل وكـان «حـالمـاً كبيراً». والحالمون أخطر أنواع الزعماء والحكام. لأن رؤوسهم تظـل محلقة هنـاك بأعـلى في السحب، بدلاً من أن تظـل أقدامهم لاصقـة بالأرض الصلبـة. وقد عـرف الأميركيـون والصهيونيـة كل تلـك السمـات المميتـة في السادات(*)، فاستغلوها أفضل استغلال. أداروا لـه رأسه عن طـريق الاهتمام والأضـواء التي سلطت عليه، من قبل ذهابه إلى القدس المحتلة بوقت طويل. نفخوا له رأسه، سـواء بذلـك الشيء الفظيع المسمى بـ «الاعـلام العالمي» والـذي ينبغي أن يكون اسمـه في الحقيقة «الإيهـام العالمي» أو الابهـــام العالمي أو التبهيم العالمي من فرط تبعيته عديمة الضمير عديمة الخلق مهدرة الآدمية لمصالح من يمتلكون مؤسساته وأقـلام كتبته ويتحكمـون في أرزاقهم ويمتلكون ملفـاتهم السرية، وسـواء في اجتماعـات المسؤولين الأمـيركيـين والغربيين به.

تصور السادات حقيقة أنه كان «صانع استراتيجية» كـ «صديقـه نيكسون»، وولـدا عفريتـاً في مسألـة السياسة كصديقه هنري، فهرول كالمجنون، كالعمدة الفلاح الذي نزل نيويورك ففتح فمه الكبير وظل يردد «يا سبحان الله! يا سبحان الله!» «متصوراً أنه - إن لم يكن أشطر من كل أولئك الخواجـات - فهو صنـو لهم و «قدّهم وقدود» كما يقولون في مصر.

وبطبيعة الحال، لم يكن الذنب ذنب السادات، كما أنه لم يكن ذنب عبـد الناصر عنـدما استـدرج إلى شرك الأيـام الستة. فـالذنب الحقيقي ذنب المصريـين كشعب. لأن كل شعب، في النهـايـة، يحصـل عـلى الحكومة التي يستحقها. وعلى الزعيم الذي يقبل ذلك الشعب بأن يسلمه عنقه ومصيره وبلـده ومستقبله. وقد فعل المصريون ذلك، فدفعوا الثمن، في ١٩٦٧، وفي كامب ديفيد. دفعوا ثمناً مميتاً ربما لم يكـونوا قـد فطنوا بعد إلى فظاعته، لكنهم قد يأخذون في التنبه إلى ما فعلهوه بأنفسهم وبعيالهم وببلدهم عندما مكنوا هذين الزعيمين الخالدين، هذين السيدين الرئيسين الآلهين من التصرف في مصر كما لو كانت ضيعة لهما، وفي أهلها كما لو كانوا قطعانـاً تباع وتشتـرى وتذبـح وتنفخ وتعتقـل وتمتهن وتضرب بالنعـال وتحبس في الحظائر، ويضحّى بمصالحها وفرص بقائها على مذبح ألوهة الزعيم، السيد الرئيس جل جلاله.

وذنب المصريين كشعب، على جسامته وفظاعته، هيّن ويسير، متى قيس بذنب مثقفيهم وصانعي الـرأي من أبنائهم. وإن كان هناك في هذه الحكاية الكئيبة كلها مـا يستحق استخدام لفظ «الخيـانة»، فهـو بكل تأكيد الدور الدنيء الذي لعبه المثقفون والكتاب والصحافيون والاذاعيون وأساتذة الجامعات في مصر. نعم هناك أناس أشراف تمردوا وناوأوا بل وضحوا بحياتهم. لكن تلك ظلت حالات فردية متفرقـة ولا وزن لها. أما الكثرة الكثيرة فارتـزقت، أو دخلت الشقوق، أو هـربت خارج مصر. والـذي هرب ليس أقـل ذنباً ممن بقي وارتزق أو دخل الشق واختفى. فعلى الحالين، تخلى كـل منهما عن مصر في محنتهـا الكبرى، وتـركها ملقاة على ظهرها أرضاً، مفتوحة الساقين على سعتهما، على ناصية العالم، كما قـال نجيب سرور رحمه الله قبل أن يموت بوقت قصير. ولسوف يأتي يوم يُكتب فيه تاريخ خيانة الصفـوة المثقفة لمصر. فتلـك الصفوة هي التي خانت. أما عبد النـاصر والسادات، فبفضل خيـانتها وارتـزاقها أو جبنهـا وبحثها عن «الستـر» والسلامة، وبفضل «الرعيـة» الخانعـة للسلطات أبـداً طوال تـاريخها بعـد انتهاء عصر الجـدود العظام، وجـدا عرش ألوهة الزعيم مهيأ فجلسا واستراحا ووضعا الحذاء فوق الوجوه والأفواه والصدور، ومارسا الزعامة كأشد ما تكون الزعامة فجاجة وانفصاماً عن العصر وخيبـة. وعبر الحـدود كان العـدو المتربص بمصر منذ أقدم العصور يرقب ما فعله المصريون بأنفسهم ويدرس الزعيم الإلّـه الواحـد الأحد عن كثب، ويسجل معايبه وضروب تفاهته الشخصية وصنوف غروره ونقاط ضعفه ومنـافذ شخصيتـه وكل مقـاتِله. وإذ جعل المصريون بخنوعهم وجعلت صفوتهم المثقفـة بجبنها وارتـزاقها مهمـة العدو سهلـة ميسرة، ركز العدو على شخصية الزعيم الخالد، ومن خلالها جـرّ مصر إلى شرك ١٩٦٧، ثم ركز عـلى شخصية الـزعيم الاستـراتيجي، ومن خلالهـا جنى ثمار شرك ١٩٦٧، فعـزل مصر وأخرجهـا من السـاحـة وهو الآن آخـذ بنشاط في اعدادها لتمزيق الأوصال.

(*) وبعد زيارة القدس، عندما استدعى السادات عزراوايزمان لزيارته في القاهرة، كُلّف وايزمان بأن يتكفّل بإنـزال السادات الذي «كان قد اخذ يحلّق في السحاب» الى الأرض الصلبة، كما سيأتي ذكره.

أخرج السادات الروس إذن، وأعطى الأميركيين إشارة صريحة واضحة ومحددة على استعداده لأن يكون في خدمتهم ورهن الأمر والاشارة. فما الذي تظن أن الولايات المتحدة إستجابت للسادات وتحركه «البارع» به؟ بالتجاهل والبرود:

«وبالنسبة للولايات المتحدة.. فانها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً، متناسية كافة التصريحات التي صدرت رسمياً عن الادارة الأميركية باستعداد الولايات المتحدة للتحرك صوب التسوية السلمية الشاملة في حالة إنهاء الوجود السوفياتي في مصر. وقد كان هناك تصور خاطيء لدى العديد من المراقبين السياسيين بأن واشنطن ستتحرك بسرعة نحو الحل السلمي العادل (!) بمجرد زوال الخطر الذي ظل نيكسون يشير إليه في كل خطاب ألقاه (خطر وجود السوفيات بمصر). إلا أن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذه السادات وكأنه لا يعنيها بالمرة.

«ولقد ذكر لي أحد الأصدقاء أنه سأل هنري كيسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار الذي اتخذه السادات بإخراج السوفيات من مصر، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف الأميركي السلبي كان الموقف الطبيعي تماماً في تلك الظروف، لأن السياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن لشيء تم تقديمه إليها مجاناً ولم يطالبها أحد بأن تدفع ثمنه»![١٨٢].

وفيما يخص الاتحاد السوفياتي، ما من شك في أنه ـ رغم الاهانة التي لحقت به ـ تنفس الصعداء عندما طرده السادات من جنته وعاقبه ذلك العقاب الصارم. فعندما أوفد السادات ـ بالشطارة المعهودة بوصفه رجل دولة عظيماً ـ رئيس وزرائه «الميال إلى الروس» عزيز صدقي إلى موسكو، اثر عملية الطرد، لـ «الاشتراك في إصدار بيان تشكر فيه مصر الاتحاد السوفياتي بمناسبة إنتهاء عمل الخبراء السوفيات في مصر، كان ما لمسه رئيس الوزراء المصري عند وصوله إلى موسكو أنه وإن كان القادة السوفيات قد شعروا بالاستياء للطريقة غير الكريمة التي أخرجت بها قواتهم وخبراؤهم من مصر، فانهم ـ في الوقت ذاته ـ:

«رحبوا بذلك الاخراج في قرارة نفوسهم بدليل أنهم سارعوا بتنفيذه قبل انتهاء المهلة التي كان السادات قد أعطاها لهم. وبسبب هذا الموقف من جانبهم أن عبد الناصر كان قد أقنعهم بالمساهمة بوحدات عسكرية مقاتلة وطيارين مقاتلين للدفاع الجوي عن العمق المصري، بحيث يتفرغ الطيارون المصريون للعمليات الهجومية في الجبهة. وكان السوفيات يأملون أن يؤدي مجرد وجودهم العسكري إلى الضغط على اسرائيل والولايات المتحدة للقبول بالحل السلمي، إلا أن ذلك لم يتحقق بل أدى إلى مزيد من التصعيد من جانب الولايات المتحدة. ولذلك فانهم ـ عندما لمسوا من مصر إصراراً على العمل العسكري ـ شعروا بالراحة لتخلصهم من الالتزامات العسكرية التي كان يفرضها عليهم وجود وحداتهم العسكرية في مصر وخاصة طياريهم، فالاتحاد السوفياتي يصبح أقل تورطاً في الحرب المصرية الاسرائيلية متى تشبت تلك الحرب بغير وجود عسكري له في مصر، عنه إذا ما وقعت تلك الحرب وله طيارون مقاتلون داخل مصر ووحدات دفاع جوي. والواقع أن السوفيات لم يكونوا حريصين على استمرار وجودهم العسكري في مصر مما دفعهم لإبلاغ الولايات المتحدة استعدادهم لسحب وحداتهم العسكرية عندما تتم التسوية السلمية»[١٨٣].

فحالة مصر آنذاك ـ كما كانت قبلاً وكما ظلت بعد ذلك فيما يخص الولايات المتحدة ـ كانت حالة «لا كسب» أو بالتعبير الأميركي: A no-win situation!

فالمطلوب، أميركياً، ظل جعل مصر عزلاء، ثم عزلها، وجرها إلى «التصالح» والسلام المنفصل إن أمكن، أو جر العرب جميعاً إلى «السلام الشامل» عن طريق إخراج مصر من الساحة واستفراد الدول العربية بعد ذلك واحدة واحدة.

وبطبيعة الحال، كان من المسلم به لدى الأميركيين أن ذلك «السلام»، جزئياً أو شاملاً، لم يكن ولن يكون من نصيب من وضعهم قدرهم السيء في طريق الولايات المتحدة ومشروعها الصهيوني. لأنه، في وجه ذلك المشروع الوحشي، لا سلام ولا نجاة. والسياسة، كما قال هنري كيسنجر الولد العبقري اليهودي، لا أخلاقيات فيها، خاصة متى كانت سياسة متجهة بكل قواها وبضراوة منقطعة النظير إلى تنفيذ غزوة إستيطانية لا محل فيها لبقاء السكان الأصليين الذين استهدفت الغزوة أخذ أرضهم ومواردهم والتخلص منهم لإخلاء المكان للسكان الجدد، تماماً كما كانت الحال عندما وقعت الغزوة الاستيطانية لأرض القارة الشمالية في العالم الجديد ابتداء من ١٦٠٧.

ولذلك، كان توجُّع نيكسون وكيسنجر وروجرز وسيسكو وكل أصدقاء السادات الطيبين من الوجود السوفياتي الذي عكر أمزجتهم وأقض مضاجعهم، مطالبة للسادات، العميل الراقد، أن يقوم بشغله، («do his thing») كما يقولون في أميركا، ويكسب رزقه («earn his keep»)، فيجرد مصر من المصدر الوحيد الذي استطاعت أن تحصل على الدعم (أيا كان) منه، عسكرياً ودبلوماسياً، ليضعها عارية تماماً عزلاء منطرحة على ظهرها تحت قدمي إسرائيل.

وبحجة «تلكؤ السوفيات» وحثهم إياه على الحل السلمي، وهو ما كان آخذاً فيه بنشاط وتصميم، وبحجة عدم وفاء السوفيات بكل طلباته من الأسلحة المتطورة التي قد يكون السوفيات - حرصاً على أمنهم العسكري - قد خشوا أن يعطيها السادات للأميركيين أو يعطيها لضباطه فيتركوها على أرض سيناء ويهربوا من جديد، أو يتركوها - في غمار قعدة حظ وكيف - ليحملها الاسرائيليون في طائرات الهليكوبتر ويأخذوها إلى إسرائيل كما أخذوا موقع الرادار قبلاً، قام السادات بالواجب، وحقق للأميركيين ما طلبوه، وطرد لهم السوفيات من مصر شر طرده.

وقعد العمدة على المصطبة منشرحاً، مسروراً بشطارته، منتظراً من العرّابين الجدد الذين فعل كل ما بوسعه لإرضائهم أن يربتوا على رأسه.

٤ ثغرة العمدة، ثقب في قلب مصر

«عندما بلغت السادات الأنباء الأولى عن الثغرة بعد انتصارات أكتوبر المذهلة التي أعلنها في مجلس الشعب، قابلها بثقة كاملة، وكان تعبيره عنها» دول شوية فراخ خرجوا من العشة. لكن الموقف في يدنا تماماً»![١٨٤].

(١/٤). العبور إلى السلام

عندما ألحقت إسرائيل هزيمة ١٩٦٧ بنظام عبد الناصر، وجد النظام أن مسألة «الصراع» مع إسرائيل تكشفت عن عملية مفضية إلى عكس المرجو منها (أي counter productive).

فالتصور الذي انبنى عليه ذلك الصراع على الجانب المصري، والعربي بعامة، تصور تأصّل في العقول عن عملية غزو، شرسة وشرّيرة نعم، وماسّة بـ «الكرامة العربية» نعم، وعملية اقتطاع لجزء من «الأرض العربية» نعم، لكنها ـ في النهاية ـ «حَادّتٌ عن ظهري.. بسيطة»! فأولئك الصهاينة الأشرار أخذوا أرض فلسطين، مساكين أهل فلسطين وكل ذلك، وعيب وحرام أن يحدث هذا. لكنها في النهاية أرض فلسطين وليست أرض مصر أو أرض أي أحد آخر. ثم أن هؤلاء الفلسطينيين ـ كما يقال في النهاية بإصرار ـ «باعوا أرضهم» وتركوها للاسرائيليين، فما ذنبنا نحن حتى نظل نجرّ على رؤوسنا هذه الحروب والمصائب والتضحيات؟ وبطبيعة الحال، لم «يبع الفلسطينيون» أرضهم، بل أُخذت منهم وطُردوا منها، ومن ركب رأسه منهم وبقي إما ذُبح هو وأهله وإما طُحِن وفُرم وكُسرت عظامه في غمار عملية متصلة وحشية لا تتوقف من العنف الدموي تطلق عليه منظمة الأمم المتحدة في تقاريرها التي تقدم كل عام إلى جمعيتها العامة «الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ (!!) حقوق الإنسان» وهي ممارسات شاسعة تتعلق، تبعاً لتصنيف تقارير المنظمة الدولية، بحرية التنقل، وحرية التعليم، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية العبادة، وحرية التعبير، وكل «الحريات» التي تجعل من الكائن الإنساني آدمياً، وفي قمتها «حرية» أن يبقى ذلك الكائن على قيد الحياة أصلاً. وبطبيعة الحال، باتت تلك «الممارسات» محل تركيز الآن في «الأراضي المحتلة»، أي الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، وغزة، وما إلى ذلك، أما «الأرض المحتلة» ذاتها، أي فلسطين، فلم يعد بوسع أحد التكلم عنها من حيث أن ذلك يكون تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة إسرائيل المستقلة ذات السيادة. إلا أنه بوسع من شاء أن يتبين وجه الصدق من وجه التنطع في الادعاء بأنهم «هم أهل فلسطين الذين باعوا أرضهم وتركوها للاسرائيليين» أن يرجع، لا إلى تواريخ أمجاد أبطال إسرائيل في دير ياسين وقبية وغيرهما، بل إلى ما يجري الآن تحت السمع والبصر في الضفة الغربية وغيرها من «الأراضي المحتلة» على النحو الذي تنطق به التقارير المتحفظة لمنظمة الأمم المتحدة، ويمكنه أن يتوقف قليلاً عند الفقرات الخاصة بنزع ملكية الأراضي العربية المتبقية، وحركات الارهاب الدموي التي تجري تلك الاجراءات في ظلها، حتى يقفل فمه ويسكت.

فـ «أولئك الفلسطينيون»، في الواقع ليسوا هم الذين خلقوا للمصريين وغيرهم المشكلة. وكل ما في الأمر أن «أولئك الفلسطينيين» هم الوجبة الأولى. ورغم الجولان، ولبنان، وما سوف يتبع، لا يريد أحد أن يفهم؟ ليس الفلسطينيون أس البلاء وسبب المشكلة. الفلسطينيون هم أول الضحايا فقط. فاتح الشهية في «الأكلة الكبرى» (La grande bouffe!).

لكن أحداً لا يريد أن يفطن إلى ذلك حتى الآن، إنطلاقاً من مبدأ «يموت الفلسطينيون ـ يروحون في داهية هم ومشكلتهم المستعصية على الحل، وننجو نحن»!

إلا أن المشكلة أن أحداً لن ينجو، حتى وإن دخل تحت حذاء «أميركا». حتى وإن عقد صلحاً وسلّم وباع وفتح الحدود وطبّع العلاقات. لن يبقى أحد ولن ينجو أحد. هل نجا الهنود الحمر؟ هل نجت قبائلهم التي أجّرت نفسها بلا أجر للغزاة لتقتل لهم أخوتها من القبائل الأخرى؟ لم ينج أحد. وكل من بقي بقي مكسور الظهر بلا آدمية، وحُشِد وراء الأسوار في الأماكن البعيدة كما تُحشد السائمة المريضة.

والذي استُهلّ بأخذ أرض فلسطين، ثم الجولان، ثم بعض جنوب لبنان، إن هو إلا التكرار الحرفي، على «الأرض الموعودة» لما حدث منذ قرون قليلة على أرض العالم الجديد. ووقتها، لم يبق هناك أحد. وعندما يكتمل تنفيذ المشروع الصهيوني على «الأرض الموعودة»، وهي من النيل إلى الفرات، لا فلسطين وحدها، لن يبقى أحد. لن يبقى أحد. إن إبادة مائة وخمسين مليوناً من البشر مسألة سهلة في هذا العصر المتقدم. وإن كنا لا نصدق، فلنقرأ تنبؤات المنظمات الدولية عن أعداد من هم مقضي عليهم بالموت جوعاً وفقراً ومرضاً في أفريقيا. وسنجد أنها تفوق ذلك العدد بكثير.

لكن هذا بالطبع كلام «لا يدخل العقل» ولا يصدق. لأنه كيف يتصور احد أن يفعلوا بنا هذا؟ ربما اضطروا - بحكم الضرورات السياسية والعسكرية - إلى أن يفعلوه بالفلسطينيين، أو بهذا الشعب العربي أو ذاك. لكنهم بكل تأكيد لن يفعلوه بنا نحن. الأمريكيون لن يدعونهم. مستحيل. هذا شيء لا يصدقه العقل.

وان كنا اليوم بعد كل ما حدث وما نعانيه كل يوم نجد أن ذلك مما لا يصدقه العقل، فما بالك بحفنة من ضباط نصف أميين أزعجتهم كثيراً معاملة حسين سري عامر لهم في نادي الضباط وأقضّ مضاجعهم إستهانة بعض كبار الضباط من أبناء الأسر الاقطاعية ومن أسماهم الزعيم بعد الثورة بـ «مجتمع النصف بالمائة» بأصولهم البورجوازية الصغيرة المتواضعة؟ وإن كانت حكاية فلسطين هذه قد بدت لأولئك الضباط وقتها كـ «قضية» يمكن الانتماء إليها والافادة منها في جعل المنطقة في حالة توتر مستمرة تتيح استمرار أوضاع الطوارىء داخلياً وإحكام قبضة العسكريين على عنق الوطن الذي تبينوا في النهاية أنه الأرض الوحيدة التي كان بوسعهم أن يمارسوا فيها بطولاتهم العسكرية فيحتلونها، وإن كانت حكاية فلسطين و «الصراع» مع الصهيونية بدت بعد ذلك كوسيلة جيدة لتوسيع زعامة الزعيم لتشمل مجالات أوسع من ذلك الوطن الذي تحول إلى ضيعةٍ (عزبة) وبلد محتل عسكرياً بأسلحة النظام وأجهزته، فان شرك ١٩٦٧ الذي استُدرج إليه الزعيم وحُطمت له عندما تردّى فيه قواته التي كانت الأناشيد الوطنية تؤكد للمصريين أنها «تهزّ الأرض بالطول والعرض»، فطن النظام فجأة - وكان قد بات راسخاً كنظام ذي مصالح مجزية ومزايا ومنافع عميمة - أن حكاية فلسطين هذه باخت وأصبحت مضارها أكثر من منافعها.

وإذ ذاك، انتابت النظام فجأة شهية حادة إلى السلام والوئام والتعايش والتصالح - بشرط حفظ ماء وجه الزعيم. وبات بوسع الزعيم أن يقول للزعماء السوفيات أثناء اجتماعه بهم في موسكو قبل مماته بقليل.

> **«إننا على استعداد للقبول بالحل السلمي والإقرار بوجود إسرائيل بالرغم من المعارضة العربية، والسماح للاسرائيليين بالمرور في قناة السويس، ولكن على إسرائيل قبل ذلك ان تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة (منذ يونيو / حزيران ١٩٦٧) وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني» (١٨٥).**

وكانت تلك هي النقطة أو بالأحرى المنعطف الذي ورث عنده السادات العزبة من عبد الناصر.

وكان أول «إنجاز» هام للسادات بعد استيلائه على السلطة بانقلاب القصر الذي قام به فتخلص من أعوان الزعيم السابق الذين أحنقهم أن ورث العزبة ولم يرثوها هم، أنه أعطى سلسلة متلاحقة من الاشارات الواضحة للأمريكيين بأنه وصل السلطة ليبقى، وأنه ليس - كما تصور بعض الأمريكيين - رئيساً مرحلياً أو مؤقتاً، وأنه «جاهز وفي الخدمة». وبطبيعة الحال، كان الأمريكيون يعرفون أنه جاهز وفي الخدمة، فهم الذين انتقوه من قديم وأعدّوه لاستخدامه مستقبلاً، وجعلوه «عميلاً راقداً» لهم، كما قلنا، ونافسوا به عميل السوفيات علي صبري الذي كان «الروس» قد راهنوا عليه كخليفة لعبد الناصر. إلا أن الأمريكيين تشككوا في مبدأ الأمر في قدرة السادات على الاستمرار، ثم لما اطمأنوا إلى أنه قد رسّخ قدميه وأحكم قبضته على عنق البلد الهدف، مصر، رأوا أن يتركوه لينضج على مهل، فوق الموقد الخلفي. فقد كانوا مطمئنين إلى أنه لن يخرج من تحت يدهم، وكان تركه على الموقد الخلفي (relegated to the back burner) كما يقولون، لتليينه حتى يكون طيعاً بما فيه الكفاية عندما يجدّ الجد ويؤمر بأن ينفذ

ما تقتضيه المصالح الحقيقية للولايات المتحدة في المنطقة: مصالح المشروع الصهيوني.

لكن الاميركيين، بهذه «النطاعة» تجاه السادات، وضعوه موضعاً حرجاً داخلياً. فالسادات «لم يكن ليغيب عن فطنته أن كل ما حققه من انتصارات داخلية (على أعوان سلفه) بعد توليه الرئاسة، والتفاف الناس حوله (بفضل مسرحيات إعادة القانون من عطلته وإحياء الديموقراطية من غيبوبتها العميقة) وسيطرته على مقاليد (تأمين الأجهزة وولائها له) الحكم، لم يكن ليغيب عن فطنة السادات أن كل ذلك ما كان يجديه نفعاً في المدى الأطول، ما لم يحل مشكلة معينة، ويا لها من مشكلة، هي «ان نكون او لا نكون». كان يعلم جيداً انه لا يستطيع ان يتعايش مع منصب رئيس الجمهورية طويلاً وجزء من ارض مصر تحت الاحتلال الاسرائيلي والقوات الاسرائيلية مرابطة على مرمى البصر على الضفة الشرقية لقناة السويس، في حصون خط بارليف»[١٨٦].

وان كان ذلك الـ «نكون أو لا نكون» مطلباً لم يكن بد من مجابهته وإلا اسقط الشعب المصري السادات من حسابه، كما أراد محمد ابراهيم كامل أن يقول، فإن السادات كان مواجهاً، في الحقيقة، بمطلب آخر، في مواجهة «أمريكا يا سبحان الله». كان مطالباً، في تصوره، كيما يحصل على المكانة التي راى انه استحقها لدى الأميركيين، بأن يبرهن لهم على أنه «رئيس ذو أسنان» ويمكن أن يعض.

ولقد ظلت المشكلة الرئيسية التي عانت منها مصر عندما جعلها الضباط باحتلالهم لها احتلالاً داخلياً «عزبة» للزعيم ولهم، مشكلة تمثلت في رؤية الزعيم لصورته، على مرآة ذاته، ورغبته في إسقاط تلك الصورة على شاشة العالم من حوله، كما تسقط آلة العرض السينمائية صور السليلويد على الشاشة الفضية. وقد أودت رؤية عبد الناصر لنفسه كزعيم واحد أوحد وحيد لا شريك له لمصر وكل العرب بعبد الناصر وبمصر معه: مات عبد الناصر مكسور القلب بعد أن هرسه الاسرائيليون والأميركيون في شرك ١٩٦٧، ووقعت مصر في حفرة غائرة تحت أقدام الاسرائيليين وكل من أراد أن يتلذذ بمشاركتهم في هرسها بقدميه في حفرتها المليئة بالطين وبدماء وأشلاء أبنائها الذين قتلوا هدراً بالآلاف. وأودت رؤية السادات لنفسه كسياسي داهية، وصانع استراتيجية، ورجل دولة عالمي، بالسادات وبمصر معه: أعدم السادات (ولم يكتب التاريخ كلمته الأخيرة بعد عمن أعدمه وكيف ولماذا أعدمه) كخائن وعميل، وغاصت مصر أكثر فأكثر في الحفرة المليئة بالطين والدم والأشلاء التي تركها فيها عبد الناصر، تحت وطأة سلام السادات المميت.

في ٢١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٢، جمع السادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وظل يتحدث إلى القادة أربع ساعات كاملة. وطبقاً لما يقوله موسى صبري[١٨٧] قال السادات انه عقد ذلك الاجتماع «لأراجع مع القيادات إستعدادهم واستمع منهم إلى ما أنجزوه. وفي الفقرات التي يقول موسى صبري أنه «اقتطعها من الشريط المسجل لذلك الاجتماع التاريخي»، لم يكف السادات عن الكلام لحظة واحدة، باستثناء قول أحد المشتركين في الاجتماع كلمة «ابريل» (ص ٣٣٤ من كتاب موسى صبري)، وقول الفريق صادق كلمة «ايوه (نعم)» (ص ٣٤١)، وقول أحد المشتركين في الاجتماع كلمة «الثالث» (ص ٣٤٦)، وقول قائد القوات الجوية كلمة «أيوه نعم» (ص ٣٤٨). فعلى امتداد ٢١ صفحة بالبنط الصغير، من ص ٣٣٢ إلى ص ٣٥٣ التي غطاها موسى صبري بتفريغ الجزء الذي أورده من التسجيل، لم يقاطع السادات إلا بأربع كلمات، كانت منها كلمتا «نعم» من الفريق صادق وقائد القوات الجوية. أما بقية الكلام فكان للسادات. وقد ظل يغرس به في رؤوس سامعيه الذين جلسوا بأدب خاشعين، مدى علمه بالمسائل الاستراتيجية في العالم، ومدى إلمامه بألاعيب السياسة وخباياها، ومدى قدرته على تحليل أحداث العالم وقراءة ما في باطنها، ومدى نبوغه وقدرته على رسم الخطط ووضع التحركات، ومدى حرصه البالغ على مصلحة مصر الله يحميها من كل سوء ويقيها من كل شر، ومدى صبره على «الروس»، ومدى شطارته مع «الأميركان». ولا غرو، فالسادات الذي «قال للسفير الأميركي هيرمان ايلتس بعد إحدى الأزمات، لقد قمت بدور المعلّم (المدرس) لرؤساء «أميركا» طويلاً ولقد سئمت هذا الدور!!»[١٨٨] كان متمتعاً بقدر من النرجسية والاعتداد الذي لا يقاربه شك بقدراته «وشطارته» لم يماثله قوة في نفسه إلا اعتداده المرضي

بـ «كرامته»، وتهوره، واندفاعه إلى إصدار الأحكام. وقد وصف دونالد بيرجس، رئيس مكتب رعاية المصالح الأميركية في القاهرة منذ قطع العلاقات أثر هزيمة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧١، شخصية السادات بقوله: «وقد كانت له طبعاً اخطاؤه كبشر. فقد كان سريعاً في الاحساس بالاهانة الشخصية (quick to take offence!) ميالاً لإصدار الأحكام المتعجلة علناً على زعماء البلدان الأخرى وبصفة خاصة الزعماء العرب، لكنه كبشر كان إنجازه لبلاده ومنطقته عظيماً (!!)»[١٨٩].

وفي ذلك المونولوج الطويل مع قيادات الجيش والطيران والبحرية وما إلى ذلك، التي كان كل دورها فيما أورده موسى صبري من التسجيل العظيم قولها «نعم» أي «تمام يا أفندم»، قال السادات، بين ما قال:

«واتكلمت مع بريجنيف في الجلسة دي بالذات بتاعة ابريل ١٩٧٢ عن الخط الإستراتيجي. (وسألته) هل تعتقدون انتم ان القضية (ممكن) **تتحرك سياسياً ما لم تتحرك عسكرياً**؟ قالوا لا. قلت لهم مثلاً عندنا فييت نام. نيكسون جاي لكم هنا الشهر الجاي. نيكسون جاي لكم بعد عرين يوم، وأنتم عاملين هجوم كبير عليه (في فييت نام) وسايجون مهددة.. وطلع خبر ان فيه ٦٠ الف عسكري أميركي مهددين انهم يتمسكوا (يؤسروا) في سايجون. ومع ذلك نيكسون جاي لكم. برغم هذا كله نيكسون جاي لكم لغاية موسكو. ليه؟ **لأن القضية اتحركت عسكرياً، (وما دامت اتحركت عسكرياً) فسياسياً بتحصل إستجابه على طول. ما لم نحرك قضيتنا عسكرياً مش ها تحصل إستجابة**. وبريجنيف رد قال انا موافقك ١٠٠ ٪ على هذا التحليل.. (وسألت) **هل ممكن يكون فيه حل سياسي من غير اليهود والأمريكان ما يحسوا ان احنا (المصريين) واقفين على ارض صلبه**؟ قالوا لا مش ممكن.

«وفي ٦ يونيو جاني السفير الروسي وأراني رسالة منهم (فيها تحليل لنتائج إجتماعاتهم بنيكسون) والسفير قعد معي في الجلسة دي يوم ٦ يونيو أربع ساعات وكان حافظ اسماعيل موجود. قال لي يعني هل فيه رد على الرسالة؟ (فكررت) كلامي في ابريل **وقلت ان القضية لن تتحرك سياسياً ما لم نكن جاهزين عسكرياً، وده اتفاقنا احنا وانتم** (الروس) على أساس أخذ درس من حرب فييت نام. والقادة السوفيات وعلى راسهم بريجنيف كانوا متحمسين اكثر مني **اننا لا بد نعمل عملية استراتيجية**.

«.. الموقف مع الأمريكان. خدت ١٩٧١ كلها. شفت روجرز. قابلته هنا. واتقال عليّ من المتآمرين اني بابيع القضية وبابيع البلد للأمريكان. ماهيش مشكلة يعني. الهدف كله هو المصلحة. مصلحة هذا البلد قبل كل شيء مجردة من أي حاجة. وأنا عملت مع الأمريكان كل ما يمكن عمله. وقدمت المبادرة بتاعتي وأنا كنت مخلص فيها. هم يتصلون بي الآن. قلت لهم أنا معتمد على حاجة اسمها سياسة «الباب المفتوح»(*)، اللي عنده حاجة يتفضل لو الروس عندهم حاجة ييجوا. أنتم الأمريكان عندكم حاجة تعالوا قولو لي. الانجليز عندهم حاجة يتفضلوا يقولوا. وأنا أول ما الاقي ان (ما يعرضه أي طرف) ممكن بالنسبة لي ولبلدنا ولشرفنا باقبله، واللي ما هوش مناسب ما باقبلوش. فأنا معتمد على سياسة «الباب المفتوح»..

«أنا عارف الكلام اللي بودجورني شتمنا بيه كعسكريين في تركيا نتيجة الهزيمة بتاعة ٥ يونيو ١٩٦٧ بأبعادها المؤلمة اللي احنا كلنا عارفينها كعسكريين، ما هياش تايهه عني (ليست بخافية عني).

(*) كان السادات، كما وصفه وزير خارجيته محمد كامل إبراهيم، مولعاً بتمثيل ادوار يشبع بها نهماً إلى العظمة والعلو في داخل النفس، في غمار سلسلة متلاحقة من احلام اليقظة. وهو عندما تحدث عن «سياسة الباب المفتوح» هذه كان يلعب دور الرئيس الأميركي وليم ماكينلي، الذي حكم الولايات المتحدة من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠١، والذي انتهجت الولايات المتحدة في ظله سياسة أسميت بـ «الباب المفتوح» كانت في حقيقة أمرها المنفذ الاستعماري للولايات المتحدة عن طريق التجارة إلى الصين وآسيا، وكان واضع تلك السياسة وزير خارجية ماكينلي، جون هاي في اعقاب «ثورة البوكسر» في الصين.

ويبدو ان احداً من المرتزقة الأكاديميين ممن كانوا يأكلون عيشاً تحت موائد الزعيم، قال شيئاً للسادات عن مسألة اسمها الباب المفتوح، تماماً كما يحتمل أن أحد أولئك المرتزقة كان قد قال شيئاً لعبد الناصر عن مسألة اسمها «الاشتراكية» وقال له انها مفيدة ياريس، فعلقت الحكاية بذهن السادات. أو قد يكون قرأ عنها في مجلة الريدرز دايجست.

والمهم أن من حكي للسادات عن تلك المسألة، أو من كان قد كتب عنها عجالة من عجالات الريدرز دايجست، لم يذكر أن ماكينلي اغتيل رمياً بالرصاص، وإلا لكان السادات قد تشاءم من ذلك الفأل السيء، وعدل عن لعب ذلك الدور المشؤوم.

«النتيجة أن المعسكرين، الشرق والغرب، الصديق والعدو الاثنين لا ثقة لهما فينا إن إحنا نقـدر نتحرك أو نعمل أي عمل إطلاقاً أو نتقبل تضحيات أو نناضل علشان نحرر أرضنا وناخد حقنا. علشان كدة بـأقول لكم ما فيش حاجة اسمها حل سلمي إلا إذا كنا عايزين نستسلم. كل العروض اللي جاية مبنية علـى منطق واحد: أنت خلاص ألقيت السلاح، وعليه فاستعـد انك أنت (تقبـل) أي حاجـة لأنك ألقيت السـلاح ومفيش معركـة ثانية. هذه الحقيقة عند الاثنين. عند الأمريكان وغرب أوروبا كله، وعند أصدقائنا الـروس. عبر عنهـا الروس وقالوا العرب مفيش فايدة منهم. مهما اديتهم سلاح مش حايحاربوا. دول ناس مش بتوع حرب. وقد قالوا ما هو أكثر من ذلك عنا، وده يمكن من الأسباب اللي خلتني عجلت الآن (بطرد السوفيات).

«**انا زي ما قلت لكم غير مستعد اني أقبل حلول الاستسلام. مش انا اللي اقبلها ابـداً.** ولا أتكلم فيها مع أي فرد من الأفراد. **لأن الجلوس على طاولة مع إسرائيل وانا في هذا الوضـع المهين معناه اني بسلّم.** ماذا يبقى أمامنا إذن؟ يجب أن نثبت للصديق وللعدو أننا نستطيع أن نناضل وأن نقبل التضحيـات، **ونحرك الموقف.** لكن بالتخطيط. مش بالنرفزة ولا بالعصبية ولا بالانفعال. بالتخطيط تمام.. الكلام انتهى ووصلنـا الى نقطة التشبع بما لدينا. يجب ان **نحكم امرنا ونخطط لغاية ما نحرك القضية. يعني نولّع حريقة. ووقتهـا الكلام يصبح له معنى وله قيمة..** إحنا الـلي **لازم نحرك،** لازم نحـرك الروس علشـان يعطوا. ولازم نحـرك الأمريكان علشان يحلّوا. إحنا قوة الدفع.

«**إسرائيل عارفة. إذا صمتت جبهتنا انتهت القضية.**

«لازم إذن نشتغل. نشتغل بتخطيط وبعقل، مش زي زمان، زي ما حصل في معركة ١٩٥٦ اللي طلعنا منها وقلنا انتصرنا. صحيح أننا انتصرنا سياسياً. عبد النـاصر قلب الهزيمـة العسكريـة إلى نصر سياسي. بس ده كلام ما كنش لازم نقوله (نلقنه) لقواتنا المسلحة (ونظل نقول) انتصرنا انتصرنا لغاية قيادة قواتنا المسلحة ما صدقت أننا انتصرنا (حقيقة). قيـادة قواتنا المسلحةصـدقت اننا انتصرنـا عسكريـاً في سنة ١٩٥٦، فنـامت وسـابت العدو[*]، في نفس الـوقت الـلي اليهـود قعـدوا يحضّروا (يستعـدوا) من أول ١٩٥٧، أي عشر سنـين بالكامل. العدو ألغى وغيّر كل تكتيكاته، وغيّر كل شيء.. وطوّر وجدّد، واشتغل ليل نهار، واحنا هنـا مفيش. ما بنعملش أي حاجة، إلا أن صدقي محمود الله يكرمه كل نوفمبر يقول (إن سلاحنا الجوي) أكبر قوة جويـة في الشرق الأوسط. وقعدنا عايشين على التهريج ده.. لازم ما يبقاش مسرح العمليات عنـدي في الشرق صحرا وفي الجنوب صحرا وفي الغـرب صحرا وفي الشمـال بحر، كلـه صحرا وانـا أشتغل بـالكاوش (أحـارب بمركبـات بإطارات) كان نوع من السفه حقيقة، أنا مش عارف سره، أنا مش فاهمـه. مع أن المسـألة مـا كنتش عايـزه ذكاء (من الزعامة السابقة) في الفترة الماضية بينما بعد الحرب العالمية الثانية النص جنزير كان مرمي بتراب الفلوس وراحت إسرائيل خدته واحنا ما أخدناش واشترينا الكاوتش علشان نحارب في الصحرا»[١١].

واضح مما قاله السادات في ذلك «الاجتماع العسكري التاريخي» الذي عقـد قبل حـرب ١٩٧٣ بسنة كاملة، أن السادات:

١ ـ عندما خطط للعبور، عبور القناة إلى الضفة الشرقية، كان يخطط للعبور من وضـع الصراع إلى حالة التصالح والسلم.

٢ ـ أن ذلك «العبور» الذي أسمي بعد ذلـك بـ «بطله»، كـان عملية عسكـرية محـدودة القصد منهـا تحريك القضية: «القضية لا يمكن أن تتحرك سياسيـاً ما لم تتحـرك عسكريـاً». «القضية (متى) حـركت عسكـرياً، فسيـاسياً تحصـل إستجابـة على الفـور». هل ممكن يكـون هناك حـل سيـاسي مـا لم يشعـر الاسرائيليون والأميركيون بأن المصريين يقفون على أرض صلبة؟». «القضية لن تتحرك سياسياً ما لم نكن جاهزين عسكرياً، وهذا إتفاقنا مع السوفيات». «أنا غير مستعد أن أقبل حلول الاستسلام، والجلوس على طاولة (المفاوضات) مع إسرائيل ونحن في هذا الوضع (حالة اللاسلم اللاحرب) معناه الاستسلام». «لا بد

(*) يبرهن السادات هنا، بما قاله عن أن النظام ظل يدعي أنه انتصر في ١٩٥٦ إلى أن صدّق ذلك فعـلاً فكانت النتيجـة وبالاً في سنة ١٩٦٧، على ما قلناه على طول الكتاب من أن النّظام ـ بتواطؤ غريب مع الشعب ومع وسائط الاعلام وأجهزة التعليم والتثقيف وصنع الرأي ـ خلق عالماً موهوماً من هيكل بالغ الضخامة بـالغ الهشـاشة من الأكـاذيب وضروب التصنع والادعـاء والتلفيق غمس فيه المصريين، وغاص هو وزعامته في النهاية في أغواره.

أن نحرك الموقف». «لا بد أن نخطط إلى أن نحرك القضية. لا بد أن نشعل حريقاً. وإذ ذاك يصبح الكلام (التفاوض) ذا معنى وذا قيمة. لا بد أن نحرك».

وبطبيعة الحال، ظل تفكير السادات منحصراً في أنصاف الحقائق. ومن الحقائق التي يمليها العقل والتاريخ أن الحروب يعقبها صلح وسلام. وأنه من الأفضل التوصل إلى الصلح والسلام من موقع قوة لا من موقع ضعف. هذه حقائق. لكنها، في السياق الذي حشدها فيه السادات كما يحشد القائد جنوده ليدافع عن موقعه، ظلت أنصاف حقائق. لسبب بسيط وواضح وبديهي. **هو أن «الصراع» مع إسرائيل ليس حرباً كالحروب الأوروبية التي تقاتلت فيها جيوش الحلفاء وجيوش ألمانيا وحلفائها مرتين. وليس حرباً كحرب الولايات المتحدة واليابان في المحيط الهادىء. وليس حرباً كأي حرب وقعت أو قد تقع بين بلدين وأمتين أو بين بلدان وأمم كل بلد منها له أرضه وكل أمة منها قاعدة في أرضها. أنه صراع من نوع آخر. صراع اجتياح. صراع إزاحة. صراع إبادة. صراع أخذ الأرض وإخلائها من سكانها الأصليين. صراع كصراع الغزاة الاستيطانيين الذين أبادوا الهنود الحمر في القارة الأميركية. وصراع الغزاة الاستيطانيين الذين أبادوا سكان تسمانيا الأصليين، وسكان أستراليا الأصليين، وسكان نيوزيلندا الأصليين. صراع هدفه أخذ الأرض وإبادة من عليها، من جانب الغزاة الاستيطانيين، وهدفه ـ أو ما ينبغي أن يكون هدفه من جانب من وقع عليهم الغزو ـ وهم ليسوا الفلسطينيين وحدهم بل كل سكان الأرض من النيل إلى الفرات ـ مقاومة ذلك الغزو والدفاع عن البقاء ذاته لا أقل، لا عن أي «شرف» أو «عزة وكرامة» أو أي شيء آخر من تلك الأشياء الهامة والعظيمة حقيقة في حياة الشعوب إلا أن وحشية الغزوة جعلتها ـ في سياق ما يتعرض له المصريون والعرب ـ أقرب إلى الكلمات الانشائية والحذلقات الخطابية. فالصراع صراع بقاء لكنه ـ بفعل الغباء القبلي، بل الجنون القبلي الذي أودى بالهنود الحمر عندما انشغلوا بالاقتتال فيما بينهم عن القتال دفاعاً عن البقاء، يدور على عدة جبهات تتقارب وتجتمع حيناً وتتفرق أحياناً، بدلاً من أن يدور على جبهة عربية واحدة موحدة متماسكة متراصة عنيدة مصممة على البقاء مدركة لكون العدو يريد كل الأرض لا فلسطين وحدها، أو فلسطين والجولان وجنوب لبنان، بل كل الأرض التي عقد «الآباء» صفقة عقارية مقدسة مع الإله حصلوا فيها على وعد بأن تكون لهم ولنسلهم من بعدهم، ويريدونها أرضاً خالية قد أزيل منها كل سكانها.**

والجريمة القبيحة بحق التي ارتكبها السادات أنه ذهب فعقد صلحاً و «صنع سلاماً»، رغم أنه كان يعرف، كما قال لقياداته العسكرية التي ظلت تقول «تمام يا أفندم»، أن «**إسرائيل عارفة انه إذا صمتت جبهتنا (الجبهة المصرية) إنتهت القضية**»!.

وبطبيعة الحال، لم يقل أي قضية. فهل تظنّه أراد القول «القضية الفلسطينية»؟ أم قضية استرداد شبه جزيرة سيناء وما كان قد تبقى فيها من بترول ومعادن؟ أم قضية «التراب الوطني المحتل والعزة والكرامة والشرف والرجولة»؟ لم يقل. كل ما قاله كلام عن «اننا في معركة مجروحين. كل إنسان (مصري) يميني أو يساري، رجعي أو تقدمي، مجروح عشان الأرض اللي محتلة»[١١١]. ولم يقل أي أرض، لكن الواضح أنه كان يتكلم عن الأرض المصرية المحتلة، سيناء، كما تحدث عن «الرجولة»، لكنه لم يتحدث بكلمة عن البقاء. والذي لا شك فيه أن كلمة البقاء هذه لم تخطر له ببال. وقد كان معذوراً. لأن أحداً، لا في عهده ولا في عهد عبد الناصر ولا في ظل أي نظام عربي، لم ولا ولن يخطر بباله أن المسألة ليست مسألة شرف وكرامة ورجولة وتراب وطني بل مسألة بقاء على ذلك التراب الوطني الذي لا يهدف الاسرائيليون إلا لأخذه من أصحابه وتسميده جيّداً بجثثهم. ليس هناك من يفكر في «مسألة فلسطين»، كما يسمى الصراع أحياناً أو «النزاع العربي الاسرائيلي»، كما يسمى في أحيان أخرى، من زاوية البقاء الغريبة هذه. لأنه، في الحقيقة، أي بقاء هذا الذي نتحدث عنه؟ حدثنا عن الامبريالية، سنفهم. حدثنا عن الاستعمار، سنفهم. حدثنا عن العدو الغادر، سنفهم. حدثنا عن النفط، سنفهم. حدثنا عن الدين، سنفهم. ولكن البقاء؟ أي بقاء؟ البقاء لله يا أخي. إننا باقون. وهذه أرضنا. ولن يأخذها منا أحد. ولن نذهب إلى أي مكان. سنظل

هنا. وقد يكون الفلسطينيون تركوا أرضهم للاسرائيليين وهربوا أو باعوها لهم وذهبوا، لكننا نحن سنبقى على أرضنا وسيبقى عليها أولادنا وأولاد أولادنا لأن الله يحمينا، والأمم المتحدة تحمينا، وأمريكا صديقتنا تحمينا، والرأي العام العالمي يحمينا، وجيشنا يحمينا، فأي بقاء هذا الذي نتحدث عنه إذن؟

نتحدث عن البقاء. عكس الإبادة. عكس الإزاحة، عكس ما كان كهنة اليهود يسمونه في كتاباتهم بالتوراة والعهد القديم «التحريم» أي الذبح، ويسمونه أيضاً «الابادة»، وكما عبر عنه في الزمن الحديث ـ إن كنا لا نريد تضييع وقتنا الثمين في حكايات عن التوراة والعهد القديم ـ مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل «إلقاء القنابل شديدة الانفجار وسط الحيوانات المتوحشة لطردها»(*).

وذلك كله، بطبيعة الحال، لم يخطر للسادات ببال وهو منشغل بالاعداد لـ «عمل حريقة» يحرك بها الأميركيين كيما «يحلّوا له المشكلة»، ولم يرد له ذكر وهو جالس على المصطبة يحكي لـ «الرجالة»، أي «القيادات»، عن مدى شطارته في التخطيط العلمي الدقيق بعكس سلفه الذي كان يعيش في الأوهام، ومدى براعته في «عمل عملية استراتيجية» لدفع الأمور صوب الجلوس مع إسرائيل إلى مائدة المفاوضات وتبادل «كلام يكون له معنى وقيمة»، وصنع سلام لا يكون استسلاماً.

وكيف لا يكون السلام مع منفذي المشروع الصهيوني استسلاماً والواضح أنه متى حرّكت الأمور كما أراد لها السادات الاستراتيجي الشاطر أن تتحرك، و «تم» الجلوس إلى مائدة المفاوضات من «مركز قوة» وقيل كل الكلام الحلو الذي له معنى وله قيمة، وعقد اتفاق سلام («لو قلت معاهدة سلام كانت تبقى خطر، لكن لما تقول إتفاق سلام.. طيب ما هو اتفاق الهدنة بتاع ١٩٤٩ لما تقروه تلاقوه إتفاق سلام. ولذلك أنا قلت إتفاق سلام مفيش مانع»[١٩٢]) فإن النتيجة ستكون ـ بفتح الحدود والتطبيع وإخراج مصر من الساحة وعزلها عن مجرى الصراع ـ أن الجبهة المصرية ستصمت، وفي أعقاب صمتها سيكون صمت الجبهات الأخرى المتفرقة الضاربة في بعضها البعض، وبالتالي ضياع القضية، أياً كانت تلك القضية التي تحدث عنها السادات. وقد حدث. فالسادات ذهب وجلس إلى مائدة المفاوضات، واحتضن بيجين واحتضن جولدا، واحتضن موشي، وانبهر بعزرا وايزمان، وأحب كارتر، ووقّع وبصم، وعاد ففتح الحدود، وفتح فخذي مصر على سعتهما لكل من شاء، وجلس على الباب. وصمتت جبهة مصر.

(*) «ما الذي ينبغي علينا أن نفعله إذا ما أردنا أن نطهر بلداً من الحيوانات المتوحشة؟ بطبيعة الحال، لن نحمل القوس والنشاب ونذهب فرادى في أعقابها لنصطادها كما كان البشر يفعلون في أوروبا في القرن الخامس الميلادي، بل سننظم حملة صيد ضخمة حسنة التجهيز، فنطرد الحيوانات بأن نلقي وسطها بالقنابل شديدة الانفجار».

(Theodore Herzl «The Jewish State» London 1946 p. 221)

وان انزعجنا من لفظة الحيوانات المتوحشة، واستبعدنا أن نكون المقصودين بها، فلنتوقف لحظة عند هذا الكلام غير المبهم: في ١٨ اكتوبر / تشرين الأول سنة ١٩٧٣، دارت مناقشة حامية بين المعارضة (حزب العمال في ذلك الوقت) والحكومة (برئاسة المستر ادوارد هيث) حول موضوع حظر تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط. وفي غمار المناقشة التي كانت حامية، قال المستور. ج. ماكسويل هيسلوب (عضو مجلس العموم آنئذ وليس بعد ذلك عن دا ئرة تيفرتون):

«بعد ستة أسابع من حرب الأيام الستة، سنة ١٩٦٧، ذهبت مجموعة من أعضاء مجلس العموم، من نواب الحكومة ونواب المعارضة إلى إسرائيل والأردن، ضيوفاً على حكومتي البلدين. وخلال تلك الرحلة التي كانت لاستقصاء الحقائق، تعرضت للحظة كانت في الحقيقة مفزعة وصادمة بالنسبة إليّ. فقد دعينا إلى حفل غداء اقامته تكريماً لنا لجنة الشؤون الخارجية بالكنيست في القدس (المحتلة). وبعد أن انتهينا من تناول الطعام، تحدث إلينا رئيس اللجنة، الدكتور هاكوهين، باستفاضة وبشكل بعيد كل البعد عن الاعتدال، عن العرب. وإذ توقف لحظة ليلتقط أنفاسه، وجدتني مضطراً أن أقول له: «يا دكتور هاكوهين! معذرة إذا قلت لك أني شعرت الآن بصدمة عميقة وأنا أسمعك تتحدث عن بشر مثلك ومثلي، هم العرب، بألفاظ تماثل تماماً ماكان جوليوس شتريخر يستخدمه في التحدث عن اليهود ايام النازية. ألم تتعلموا شيئاً؟ «ولن أنسى رده ما حييت. فقد خبط المنضدة بيده خبطة عنيفة وصاح قائلاً: «لكنهم ليسوا بشراً. ليسوا أناساً مثلك ومثلي. إنهم عرب»!

وكلام النائب البريطاني وارد بحرفيته في النشرة المتضمنة المضابط الرسمية لمجلس العموم البريطاني:

(Hansard, Vol 861, 18 October 1973, p. 501).

ولقد كان الإيطـاليون أكثـر ابتكاراً في التعبـير عن الكراهيـة والمقت. لأنهم عندمـا نظفوا أنفسـهم من المرض الخبيث الذي كان يدعى بنيتو موسـوليني، لم يفعلوا ذلـك برصـاصـة أو رصـاصـات فحسب، بـل واستخدموا نعـالهم وبصاقهم في التعبـير عما طفحت قلـوبهم به من مقت للطـاغية وازدراء لخيبتـه، وما تسببت فيه تلك الخيبة من كوارث لبلدهم.

(٢/٤)ـ الثغرة

في تواريخ الشعوب خيانات، وفي تواريخها خيبات. وفي لحظـات بعينها حـاسمة بـالنسبة للمصـير، تكون الخيبة أفظع من الخيانة المتعمدة. ولقد كانت الخيبة في ١٩٦٧ بشعة وعواقبهـا رهيبة ولم تنتـه بعد. إلا أن الذي فعله أنـور السادات بمصر في ١٩٧٣ تجـاوز كل ذلـك. ذهب إلى ما وراء الخيـانة وتجـاوز بكثير حدود الخيبة. ومرة أخرى، لم يكن الذنب ذنب السادات، بل ذنب من تركوه يفعل بهم ما فعل. أما الذنب الأفظع، فذنب من يدعون أنفسهم بـ «الصحافيين» ورجـال الإعلام في مصر ممن ظلـوا يمارسـون بنشاط بالغ، جبناً أو ارتزاقـاً، الدور الـذي أوكله إليهم النظـام منذ عهـد عبد النـاصر: الكذب بضراوة وإصرار، وإخفاء الحقيقة، وتحويل الواقع إلى وهم، التعتيم والتبهيم والدفاع باستماتة عن الزعيم.

يقول دونالد بيرجس، الدبيلوماسي الأميركي الذي كان يرأس قسم رعاية المصالـح الأميركيـة (وبالتـالي الاسرائيلية!) في مصر، أن أول اتصال رسمي أمـيركي بالسـادات كان في اليـوم التالي لـوفاة عبـد الناصر مباشرة. وفي ذلك اللقاء، قال السادات لـ «الأمريكان» أنه حقيقة لم يكن موافقاً على رغبـة عبد النـاصر في الوصول إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل، إلا أنه وقد بات خليفة لعبد الناصر، سيفعل كل ما في وسعه لتحقيق رغبات عبد الناصر![١٩٣].

وهكذا أعلن السادات في أول لقاء له بالأميركيين وهو في وضع «رئاسة» أنه سيفعل ما يريدون، فيصـل إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل، رغم أنه لم يكن موافقاً عـلى ذلك، إلا أنـه سيفعله عـلى أي حال لأن تلك كانت رغبة جمال الله يرحمه. وكان شرطه الوحيد: الأرض والكرامة، كما يقول الـدبيلومـاسي الأميركي من نص أول رسالة شفهية وجهها السـادات من خلالـه إلى ريتشارد نيكسـون في ٢٤ ديسمبر / كـانون الأول سنة ١٩٧٠، وسجلها بيرجس كتابة في مذكراته:

«إن مصر لن تستسلم قط. لكننا على استعداد للتفاهم والمناقشة بقلب مفتوح وذهن متفتح فيما يجب عمله من أجل السلام. إنني مستعد للذهاب إلى اي مكان في العالم إذا كان هذا سينقذ مصرياً واحداً من الجـراح أو القتل.. إن مصر لن تسمح قط بوضع حقهـا في استعادة سينـاء في التبريـد أو جعلها مسـألة أمـد طويـل كالحرب البـاردة. لن نترك الأمـور تسير بتثـاقل لمـدة عشرين عاماً كما فعـل الفلسطينيون. إن هنـاك شيئين يجعلان المصريين يقاتلون حتى الموت، هما الأرض والكرامة»[١٩٤].

وهذه مشاعر نبيلة بغـير شك. فـالزعيم الفـاشي الذي شـارك طوال ١٨ عـاماً في نظـام من أعتى نظم الديكتاتورية العسكرية تعرض آلاف المصريين خلالها للتعذيب والامتهان و «الجـراح» والقتل عـلى أيدي زبانية النظام من الزواحف المريضة بالصادية التي تسرح في أجساد كل النظم الشمولية، وحكم لأكثر من عقد بعد ذلك بنفس الأسلوب الدموي، يريد «التفاهم والمناقشة بقلب مفتوح وذهن متفتح والذهاب إلى أي مكـان في العالم» لا لشيء إلا لإنقـاذ ولو مصري واحـد من التعرض لأن يجـرح أو أن يقتـل بـأيـد أجنبيـة شريرة غير أيدي أبناء وطنه الأبرار. وهو يؤكد للـرئيس الأميركي أن المصريـين لن يتركـوا المسائـل تسير الهوينى كما فعل الفلسطينيون (!) لأن المصريـين على استعـداد دائماً لأن يمـوتوا أو يجـرحوا (١) عـلى أيدي أجهزتهم الوطنية المتخصصة في هذه المسائل، و (٢) في سبيل الأرض والكرامة والعرض.

ولم يكن السادات، وهو يتحدث عن أشياء كالكرامة والأرض وما إلى ذلك وعن خوفه على المصريـين أن يجـرحوا أو يقتلوا، منافقـاً أو مخادعـاً. كان يتكلم بمنطق النظـام الذي أفـرزه، وبـرؤيـة ذلـك النظـام لـ «المسألة» بين مصر وإسرائيل. وهكذا أمكنه ـ في رسالته الشفهية إلى نيكسون ـ أن يقول أن «المصريين لن يفعلوا ما فعله الفلسطينيون». وبهذه الكلمات، أعطى السادات لنيكسون أهم إشـارة كان ينتظـرها في ذلك الاتصال الأول من جانب السادات: يا مستر نيكسون، نحن المصريين شيء، وأولئك الفلسطينيون شيء آخر.

وقد أينعت تلك الاشارة الغبية المجردة من العقل والفهم وآتت ثمارها التي جناها الاسرائيليون و «الأمريكان» بتلذذ بالغ في الهندسة المعمارية لسلام السادات المميت، وظهرت بوادر تلك الثمار في خطاب السادات في الكنيست الاسرائيلي بعد أن كان قد شبع أحضاناً وقبلات مع كل من لقيه في طريقه:

«ولا خلاف على أن السلام الشامل الذي بنى السادات مبادرته على أساسه **لا يمكن تحقيقه إلا بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، فهي لب وجوهر المشكلة، وبالتالي فإن حلها يشكّل العمود الفقري للمبادرة، فإذا كسر (كسرت) وبالتالي أيضاً فإن العنصر الفلسطيني في تحقيق السلام الشامل حيوي وأساسي، وعليه كيف يتأتى لمن تطوع ونصّب نفسه محامياً عن هذا العنصر (الفلسطيني من عناصر الصراع) أن يخاصم من (يدّعى أنه) يدافع عنه، ويعاديه، أو يتجاهله ويستبعده؟**

«وقد لاحظت وأنا أستمع في ألمانيا (وكنت وقتها سفير مصر لديها) لخطاب السادات في الكنيست قبل تعييني وزيراً للخارجية أنه أغفل الاشارة في الخطاب إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة ١٩٧٤. ولم أعلق وقتها اهمية على ذلك، باعتبار أن وضع المنظمة مسلّم به عربياً، ودولياً بشكل كامل تقريباً. لكني عندما قرأت كتاب موشى ديان («الاختراق») إسترعت نظري فقرة وردت في الحديث الذي دار بينه وبين الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية وهما في السيارة من المطار إلى القدس (المحتلة) بعد وصول الطائرة التي أقلت السادات والوفد المرافق له. ونص الفقرة:

«وقد ورد في حديثنا (موشى وبطرس غالي) ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، واقترحت عليه أنه يحسن الا يطلب السادات (في خطابه) من إسرائيل التفاوض مع تلك المنظمة، لأنه إذا فعل سيواجه رفضاً قوياً. ووعد غالي بأن ينقل ذلك إلى رئيسه. وبالفعل، عندما خطب السادات في الكنيست في اليوم التالي، لم يرد في خطابه ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية»[١٩٥].

كاتب هذا الكلام محمد إبراهيم كامل. والواضح من كتابه أنه رجل شريف، وأنه ـ بذلك الكتاب ـ حاول أن يغسل يديه وبقية أعضاء جسمه. غير أن عنوان كتابه ذاته، «السلام الضائع» يبعث على الاختلاف، مهما شعر من يقرأ كتابه بالامتنان له لما أورده من وقائع اجتهد اجتهاداً واضحاً أن يكون أميناً في سردها.

ولعل شيئاً في كتابه لا يكشف عن الخطأ الأساسي في التصور قدر ما يكشف الكلام الذي قاله عن أن العنصر الفلسطيني في الصراع هو لب المشكلة وجوهرها. وبطبيعة الحال، يظل للوزير عذره. فذلك التصور الخطر هو ما رسّخ في الأذهان وبات من كليشيهات التفكير كلما ورد للصراع مع المشروع الصهيوني ذكر.

وبطبيعة الحال، تظل محنة فلسطين المروعة في لب الصراع، لكنها ليست بأي حال من الأحوال لبه وجوهره. لأن لب الصراع وجوهره فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق والسعودية والكويت وكل دول الخليج وكل الأرض المتعاقد عليها مع الاله في الصفقة العقارية الكبرى التي عقدت في القرن العشرين قبل الميلاد تبعاً لما ترويه التوراة، وهي الصفقة التي ينفذها المشروع الصهيوني في المنطقة إبتداء من سنة ١٩٤٧، بادئاً بفلسطين. ففلسطين المرحلة الأولى. رأس الجسر. منصة القفز. ولا بد أن السادات وهو داخل ليلقي خطابه في الكنيست وفي ذهنه المحاذير التي نبهه إليها بطرس غالي بعد أن نبه بطرس غالي إليها موشى ديان رأى خريطة المشروع كاملة.

وفي وجود التعاقد مع الاله، وفي مواجهة المشروع الذي ينفذ القائمون به منذ أنشئت دولة إسرائيل ذلك التعاقد، لا سبيل للتحدث عن السلام الشامل، أو السلام الضائع. لا سبيل إلى التحدث عن السلام إطلاقاً، لأن السلام ليس وارداً في المشروع الصهيوني أصلاً، وليس ممكناً، وليس مطلوباً. والسلام الوحيد الذي ستعرفه منطقة الشرق الأوسط لن يكون إلا يوم تسيل سفوح التلال وتمتلىء الوديان بدماء كل السكان الأصليين ويصعد نتن جثث أولئك السكان إلى عنان السماء، فيتنسم رب الجنود اله اسرائيل رائحة الرضى، ويبتسم، فيزهر النرجس وتترنم البرية، وتخلو أرض الميعاد، كل أرض الميعاد، من النيل إلى الفرات، وعلى سبيل كفالة أمن شعب الله المختار، كل الأرض التي حول الرقعة الأصلية الواردة في حجة التمليك الالهية، من كل سكانها، ويقوم ملك صهيون حاكمة الأمم.

وبطبيعة الحال، ظل هذا البعد غائباً تماماً من أذهان الضباط ومعاوني الضباط من الديبلوماسيين

والساسة والأكاديميين والصحفيين في ظل «الـزعيم الخالـد» عبد النـاصر، و «الزعيم المؤمن» محمـد أنور السادات. ولولا غياب هذا البعد الجوهري لما أمكن للنظام المصري في ظل السـادات أن يبعد عن الـزعيم مسؤولية عملية قبرص الخائبة التي أراد بها أن «يخبط خبطة كخبطة عنتيبه»، أثر اغتيال المرحوم يوسف السباعي، بإثارة حملة مخططة متعمدة مما أسميناه في مقدمة الكتاب بـ «معاداة الكنعانية». ومن الغريب أن محمد إبراهيم كامل هو الذي كتب هذا الكلام الذي سنستشهد به فيما يلي، ومع ذلك لم يوقفه تحليله على العيب الخطير في «ماسة» السلام الذي تحدث عنه وتأسف كثيراً لاستبعاد «العنصر الفلسطيني» منه:

«تطرق الحديث مع السادات إلى موضوع اغتيال يوسف السباعي والفاجعة التي أعقبته في مطار لارناكا. وانتقدت بشدة عملية إرسال قوات كوماندوز مصرية إلى قبرص.. وتـركني السادات أتكلم ثم قـاطعني فجأة صائحاً بانفعال: يعني نسيبهم (نسيب الفلسطينيين) يقتّلوا فينـا ونقعد نتفـرج علشان نبقى هفيّـة (لأجل ان نصبح فريسة سهلة لكل من شاء)؟ واجبته: وماذا كانت النتيجة؟ فقدنا ١٨ ضابطاً في العملية، وفقدنا الطائرة التي أقلتهم، وتدهورت عـلاقاتنـا بقبرص، والعـالم كله أدان العمليـة، فوق أنهـا فشلت في تحقيق أهدافهـا. وأضفت: أن هذا الموضوع خطير للغاية ويجب إجـراء تحقيق فوري لمعـرفة المسؤول عن هـذه العملية. فقـال السادات بغضب شديد: أنا الذي أمرت بهذه العملية. «(لقد) أدت مأساة مطار لارنـاكا إلى تطـور خطير أدى إلى تصدع في المبادرة بفتح ثغرة محرجة في موقفنا أزاء القضيـة الفلسطينية، وجـاء ذلك عـلى هوى إسرائيـل بالطبع. فقد كان مصرع ضباط الكومـاندوز المصريـين فاجعـة قوميـة مؤثرة بكـل معاني الكلمـة أثارت حـزن الشعب المصري وسخطه وغضبه. ولكن الأخطر من ذلك أنها أثارت التساؤلات حول مغزى العملية ذاتها وهل كانت ضرورية، ومن المسؤول عنها؟ وكان لا بد من تحويـل مجرى سيـل الهياج والسخط (تحـويل العـدوان) بعيداً عن الذين أمـروا (فكروا) بـالعملية وخططـوا لها واقـدموا عليهـا. ووجد (أولئـك الراغبـون في تحويـل العدوان) كبش الفداء جاهزاً من خلال كون قاتلا يوسف السباعي فلسطينيين. فكان أن شن الاعلام المصري حملة عنيفة على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الفلسطينيين عموماً أينما وجدوا بوصفهم **جاحدين مجرمين قابلوا تضحيات مصر ودخولها اربع حروب من أجلهم** بقتل أبنائها. وبالطبع، لم يلق أحـد بالاً إلى البيـان الذي سارعت منظمة التحرير الفلسطينية بإصداره أثر مقتل يوسف السباعي فأدانت فيه اغتياله واستنكرته بكل شدة، ولم يبد أحد إستعداداً لانتظار نتيجة التحقيق مع القاتلين ليتبين هل قاما بـارتكاب جـريمتهما من تلقاء نفسيهما، أم بإيعاز من جهة ما وراءهما، وكنه تلك الجهة، وهـل هي عربيـة أم إسرائيلية. ولم لا تكـون إسرائيلية متى أخذنا بمعيار من هو المستفيد المباشر؟ كما لم يشأ أحد (في الاعلام المصري) أن يتذكر او يذكّر بأن الذي قتلوا الضباط المصريين في المطار لم يكونوا الفلسطينيين بل الجنود القبارصـة الذين تصـدوا لغزو أجنبي فاجأهم.

«(ولم يقتصر الأمـر على التهييـج الاعلامي) بـل شارك مجلس الشعب، أثناء مناقشته للعملية، في حملـة الكـراهية ضـد الفلسطينيين. واتخـذت إجراءات ضـد الفلسطينيـين المقيمـين في مصر أنصبت عـلى أرزاقهم وإقامتهم والمزايا التي منحت لهم من قبل مصر بعد أن قامت إسرائيل بطردهم وتشريـدهم من وطنهم وديارهم منذ سنة ١٩٤٨ وما بعدها»[١١٦].

فكلام وزير الخـارجية السـابق واضح بمـا فيه الكفـاية، وهـو مفصح عن الأرضيـة المغلوطـة لرؤيـة المصريين، نظاماً وشعبـاً وإعـلاماً ومجلس شعب، للصراع مـع إسرائيل. فهـو ليس صراعاً من أجـل بقاء مصر أولاً وقبل أي إعتبار آخر، وبحكم كونه كذلك، ينطوي على الشق الفلسطيني، بل هو صراع من قبيل الشهامة والتضحية خاضته مصر من أجل أولئـك الفلسطينيين، ومـاذا كان جـزاء المصريين؟ أعبـاء أربع حروب مع إسرائيل، والاجرام ونكران الجميل من جانب الفلسطينيين.

ومهما قيل، ومهما كتب، ومهما كانت التبريرات وضروب الانكار والتمويه، لا سبيـل إلى إنكار الحقيقـة البشعة الحقيقة المتمثلة في أنه بعد كل تلـك الحـروب، وفي غمـار الصراع الطويـل، لم يفطن النظام المصري، ولم يوضح للمصريين أن المسألة ليست مسألة شهامة وتضحية من أجـل الفلسطينيين، بـل مسألـة دفـاع عن بقاء مصر أولاً وآخراً.

وحتى إن كان النظام المصري قد أدرك تلك الحقيقـة، لم يكن من الممكن أن يتوقـع منه أحـد أن يقول ذلك لشعب مصر. لأن مصارحة المصريين بتلك الحقيقة كانت ستصبح عملاً من أعمال الانتحـار بالنسبـة للنظام وزعامته. فإدراك المصريين لحقيقة الصراع ومدى ما يشكله من خطورة على بقائهم ذاته حرّي بـأن يجعل المصريين، مهما كانوا «رعية مطيعـة» كما وصفهم ابن خلـدون، ومهما كـانوا طـالبي سلامـة وآكلي

عيش والسلام، ينظرون إلى أداء النظام في حماية بقائهم وتسيير شؤونهم في خضم صراع متعلق ببقائهم لا بإعادة الفلسطينيين إلى أراضيهم التي قيل للمصريين أنهم باعوها لليهود وهربوا، نظرة مختلفة تماماً ما من شك في أن النظام خشي مغبتها واستمات في تجنبها بكل ما وسعه من حيل التعتيم والتبهيم إعلامياً، والغوغاة سياسياً.

ولقد كتب الكثير عن دوافع السادات ومنطلقاته في ١٩٧٣ وما بعدها. إلا أنه ما من شك في أن الدفاع عن بقائه الشخصي كزعيم، وبالتالي استماتته في الابقاء على النظام، ظلّا بالدرجة الأولى من أهم دوافعه، سواء فيما تعلق بـ «الثغرة»، أو ما تعلق بالذهاب إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد.

وفيما يخص «الثغرة»، يمكننا أن نسأل أنفسنا: ما الذي كان يمكن أن يترتب بالنسبة للنظام والزعيم لو كان المصريون قد قاموا حقيقة في سنة ١٩٧٣ بحرب تحرير كما حاول الجنود والضباط المحترفون؟ بصرف النظر عن أن ذلك كان سيتناقض تمام التناقض مع هدف السادات من العبور، وهو «تحريك العملية السياسية عن طريق العملية العسكرية»، وتحريكها صوب السلام والتصالح بالذات، ما من شك في أن نجاح المصريين في شن حرب تحرير لم يكن سيقتصر على تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلي، بل كان يرجح أن يمتد ليشمل تحرير الأرض المصرية كلها من الاحتلال الداخلي من جانب النظام وتوابعه العسكرية. ومن هنا كان العداء المكشوف تجاه القادة المحترفين كسعد الشاذلي وغيره وعدم الاطمئنان إلى «ولائهم»، ووضع الثقة في القادة «المسيّسين» الذين باتوا من توابع الزعيم.

ولقد تحدث السادات بحذلقته المعهودة إلى السوفيات في موسكو عن الدروس والعبر المستفادة من حرب فييت نام. إلا أنه ما من شك في أنه هو نفسه كان قد أخذ عدداً من الدروس والعبر من تلك الحرب التحريرية الكبرى. ولم يكن الدرس الذي أخذه السادات مستمداً، بطبيعة الحال، من تمكن بلد صغير كفييت نام من هزيمة أقوى وأعتى ماكينة عسكرية في التاريخ، بل كان منصباً على العبرة المستفادة من أن انتصار الشعوب في مثل هذه الحروب يخلقها من جديد، يصهر معدنها وينقيه ويحوله إلى فولاذ ويشحذه، ومن أن ذلك الصلب المسنون وهو نشوان بدماء العدو الخارجي متوهج بنار الانتصار، ينقلب سيف تطهير يجتث العفن الداخلي ويحرقه بالنار.

لذلك، كانت الثغرة إنقاذاً للسادات ونظامه، وثقبا أحدث لحسابه في قلب مصر بعد أن كان ذلك القلب قد بدأ ينبض بحياة جديدة عارمة وخطرة، لا على العدو الخارجي فحسب، بل وعلى العدو الداخلي أيضاً. وبغير هذا الفهم لا يمكن، بأي قدر من العقل والمنطق، فهم الشلل الكلي الذي انتاب القيادة السياسية والقيادة العسكرية المسيّسَة منذ بدأت الثغرة يوم ١٣ اكتوبر / تشرين الأول المشؤوم، إلى أن تحقق الغرض منها فأعلن السادات «صاغراً» وقف إطلاق النار.

وكانت الثغرة، بعد ذلك الكوة التي فتحت في روح مصر، ونفذ السادات منها إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد لينفذ عملية إخصاء مصر ويسلم مفاتيح المنطقة لإسرائيل والأميركيين.

والذي لا ينبغي أن يغيب عن الذهن في كل ذلك أن السادات، بذلك «السلام» الذي صنعه، لم ينقذ المصريين من أن يجرحوا أو يقتلوا، بل أنقذ نظاماً كان خيرمن يعرف مدى اهترائه وتحوله إلى قوة احتلال تستغل بلدها كما لو كان غنيمة حرب من استطالة صراع مع إسرائيل كان قد استنفد أغراضه بالنسبة للنظام وأصبحت خسائره أفدح من أن تجعل النظام يواصل إستغلاله. ومن الواضح أنه لولا «الثغرة» وما ترتب عليها وما أتاحه ما ترتب عليها للسادات من تحقيق توجه النظام إلى الصلح المنفرد منذ ما بعد ١٩٦٧ واكتشاف الزعامة لكون الصراع مع إسرائيل لم يعد مربحاً سياسياً، لكان النظام قد وجد نفسه في مأزق حقيقي من المؤكد أنه كان سيفضي إلى انكشافه وتفسخه وانهياره. فـ «السلام» كان إنقاذاً للنظام وزعامته من مواصلة صراع لم يكن قد عاد للنظام قبل به أو مكسب حقيقي منه.

ولم يكن سعد الشاذلي سياسياً، ولم يكن ضابطاً أليفاً مسيّساً من توابع النظام، بل ظل حتى اللحظة الأخيرة جندياً محترفاً، وضابطاً على وعي بأن واجبه تجاه بلده وليس تجاه فرد أو نظام. وذلك السبب الرئيسي ـ بجانب الكفاءة المكروهة دائماً في النظم القائمة على اختلاق عالم من الوهم مادته الكلمات ـ في النفور الذي أبداه السادات والنظام تجاهه.

ولو كان الشاذلي سياسياً أو ضابطاً «مزيّكة» كما يقول المصريون من ضباط «تمام يـا أفندم، سيادتك على حق»، لكان قد فطن إلى الحقيقة المفزعة في شأن النظام الذي بعث به وبـالآلاف من جنوده وضبـاطه إلى الجبهة لا بنية الحرب ولكن بنية «السلام» لأن استمرار الصراع مع «العدو الغـادر» لم يكن قد بـات مربحاً أو مفيداً بل مفضياً إلى انكشاف حتمي للنظام.

ولو كان الشاذلي قد فطن إلى تلك الحقيقة المفزعة، لكان قد وجد فيها كل الإجابات الفاجعة على تساؤلاته :

«إنني أكتب هذا الكلام وأنا غير راغب في أن أكتبه، وأنا محزون وغاضب. وعندما أقول أن غضبي منصب على الشـخص الذي يرأس بلادي حالياً، سيكون بوسع القارىء أن يفهم لماذا ـ بعد عمر قضيته جندياً في خدمة بلادي وشعبي ـ أمسكت بالقلم عازفاً عن الامساك به، محزوناً لكون كتابة ما سوف أكتب بدت في النهاية واجباً ليس لي مهرب من القيام به.

«ولقد كتبت كتبٌ كثيرة عن صراع ١٩٧٣. فلماذا إذن ظل الكثير من الحقائق في طي الكتمان؟ ولماذا كان الكثير مما كتب مشوهاً سواء في سرده للوقائع أو فيما طرحه من تفسيرات؟ أحد أسباب ذلـك، بطبيعة الحـال، جهل من كتبوا بما تحدثوا عنه. إلا أن هناك سبباً أعمق. فقد شنّت، كما سأبرهن، حملة متعمدة للتعميـة عما حدث حقيقة في تلك الحرب. وإلا، فلم ـ كمثال أول على ما أقول ـ ظلت هذه الأسئلة بغير جواب حتى الآن؟

«أولًا: لماذا لم تقم القوات المصرية المسلحة بعد النجاح الذي حققته في عملية العبور بتطوير هجومها شرقاً والاستيلاء على ممرات سيناء؟

«ثانياً: هل من الصحيح، كما يشاع بإلحاح، أن القيادة العليا المصرية توقعت من البـداية أن يقـوم العدو بعملية اختراق غرباً عبر القناة في منطقة الدفرسوار ـ تماماً حيث قام العدو فعلًا باختراقه ـ وأنها وضعت خطة لسحق ذلك الهجوم؟ وأنا الآن أشهد بأن ذلك صحيح. فلم لم يقم المصريون إذن بالهجوم المضاد الـذي خططت له قيادتهم سلفاً؟

«ثالثاً: ولم، بدلًا من ذلك، سمحت القوات المصرية المسلحة بتعاظم الاختراق الذي قام به العدو غرباً، يوماً بعد يوم؟ والجواب على هذا، كما سـأبين، هـو أن الخطط التي وضعناهـا للتعامـل مع ذلـك الاختراق نقضت بإصرار من جانب الساسة، وبالتحديد الرئيس السادات ووزير حربيته الفريق أحمد اسماعيل علي.

«رابعاً: من كان المسؤول عن محاصرة الجيش الثالث؟ الجنود أم الساسة؟

«خامساً: إلى أي مدى أثر الحصار على نتيجة الحرب، لا عسكرياً فقط، بل سياسيـاً، وليس بالنسبـة لمصر وحدها بل بالنسبة للعالم العربي ككل؟»[١٦٧].

وفيما يخص التساؤل: «لـماذا لم تتقدم القـوات المصرية رأسـاً صوب مضـايق سيناء، يتنـاول محمود رياض في الفصل الرابع عشر من مـذكراتـه، تحت عنوان «السـلام على طـريقة كيسنجـر»، هذه النقطـة باستفاضة، وإن تناولها بأسلوبه الديبلوماسي الملفوف الذي يلف ويدور ويوحي بما يريد أن يقول دون أن ينطقه جهراً.

يقول رياض أنه، بمجرد عودته إلى القاهرة، اثر انتهاء مؤتمـر القمة العـربي بالجـزائر، دعى الفـريق الشاذلي ـ الذي كان وقتها أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية للشؤون العسكرية بحكم منصبه كـرئيس أركان حرب القوات المصرية المسلحة ـ لمتابعة القرارات العسكرية التي اتخذت في مؤتمر القمة.

ويقول محمود رياض أن الحديث مع الشاذلي تطـرق «إلى الطريقـة التي أديرت بهـا المعركـة في حرب اكتوبر / تشرين الأول، وما انتهت إليه تلك الطريقة التي أديرت بها المعركة»، ويضيف قائلًا أنه «كان من الطبيعي أن أسأل الشاذلي **عن السبب في عدم تقدّم القوات المصرية إلى المضايق بسيناء، خصـوصاً بعد نجاحها الرائع في تحقيق عملية عبور قناة السويس**» (والمعروف أن احتـلال المضايق يعني التحكم في أي تحرك عسكري في سيناء باتجاه قناة السويس، بالنسبة للاسرائيليين، أو باتجـاه حدود الأرض المحتلـة بالنسبـة للمصريين).

ووقتهـا كان الشـاذلي ما زال في منصبـه العسكري وبـالتالي مسؤولاً عسكـرياً أمـام «القـائـد الأعلى» اليوزباشي أنور السادات، ولذلك توخى الحرص في رده على تساؤل محمود رياض الـذي طرحـه هو بعـد ذلك في كتابه عن العبور، وقال أنه «من الناحية المبدئية **كان الهدف الذي حدّد للقوات المسلحة المصرية عبور قناة السويس فقط**»، **وأن التقدم إلى المضايق لم يكن وارداً فيما حـدّد للقوات المسلحـة «لأنه كان من المعتقد أن ذلك التقدم إلى المضايق يفوق الإمكانات العسكرية المتوافرة»**.

ولم يقتنع محمود رياض بذلك الرأي الذي فرض على القوات المسلحة لأنه:

«حتى وإن كان ذلك الافتراض قائماً قبل أن تبدأ المعركة فعلاً، فإنه بمجرد أن بدأ القتال ظهرت خلال الأيام الأولى عوامل جديدة كانت تحتم توجيه القوات المسلحة على الفور إلى احتلال مضايق سيناء. ومن تلك العوامل، مثلاً، عدم وجود قوات إسرائيلية كبيرة في جبهة سيناء، والمفاجأة الكاملة التي أصيبت بها القوات الاسرائيلية الموجودة، وأخيراً إسراع إسرائيل بحشد قواتها الضاربة لصد الهجوم السوري على الجولان، إذ كانت إسرائيل تعطي أولوية عسكرية للجبهة السورية لأن نجاح سوريا في تحرير الجولان من الاحتلال الاسرائيلي كان كفيلاً بأن يجعل سوريا في مركز عسكري يمكنها من تهديد شمال إسرائيل بما فيه من مستعمرات ومدن وكثافة سكانية كبيرة. وبالاضافة إلى كل هذه العوامل، كان هناك عامل كفاءة الأسلحة المصرية المضادة للطائرات التي ثبتت خلال الأيام الأولى من الحرب على الجبهة المصرية وكبدت الطيران الاسرائيلي خسائر كبيرة، بالاضافة إلى مفاجأة القوات الأمامية المصرية للقوات الاسرائيلية باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات مما تسبب في تدمير ٢٥٠ دبابة إسرائيلية خلال ٤٨ ساعة».

واكتفى الشاذلي، الذي كان وضعه العسكري وقتها يلجم لسانه بغير شك، بالقول بأن ما حدث لإسرائيل في الأيام الأولى من القتال جرى لنا عندما تقدمنا بدباباتنا يوم ١٤/ ١٠، ففقدنا ٢٥٠ دبابة تعاملت معها إسرائيل بنفس الأسلوب الذي استخدمناه نحن، أي باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات.

وبذلك الرد، تجنب الفريق الشاذلي الإجابة المباشرة على سؤال محمود رياض الذي إما أنه لم يحفل في السؤال، وإما أنه لم يورد في كتابه كل ما قيل له، لأن سؤاله كان تحديداً: لم لم تتقدم القوات المصرية بعد أن عبرت وأقامت رؤوس جسورها وعززت مواقعها شرق القناة لتستولي على الممرات مستغلة ـ بالأخصّ ـ الزلزلة التي لحقت بالطيران الاسرائيلي من جراء الأعداد الكبيرة التي أسقطتها الدفاعات الجوية المصرية من طائراته، ومستفيدة من سائر العوامل الأخرى المواتية التي عددها في كلامه. وكل ما قاله الشاذلي أننا عندما تقدمنا في ١٤/ ١٠ فعل الاسرائيليون بنا ما فعلناه نحن بهم في الأيام الأولى من القتال. لكنه لم يبين لم ظل السادات رافضاً للتقدم حتى يوم ١٢/ ١٠، وهو اليوم الذي نصحه فيه السوفيات بقبول وقف إطلاق النار، ثم غير رأيه فجأة وأمر بـ «تطوير الهجوم» من صباح ١٣/ ١٠ ثم أجل ذلك إلى ١٤/ ١٠. ولم يتوقف الشاذلي عند السبب الذي جعل السادات متلهفاً على تطوير الهجوم رغم المعارضة الشديدة من جانب الأركان والقيادات الميدانية إلى الحد الذي جعله يجرد الضفة الغربية للقناة من احتياطيها الاستراتيجي ليلقي به في المعركة التي كان من المحتم أن تكون خاسرة بعد أن تبخرت ـ بفعل الدعم الأميركي واستكمال التعبئة الاسرائيلية واستقرار الجبهة السورية ـ كل العوامل التي كانت حرية ـ لو كان التقدم إلى المضايق قد سمح به قبل ذلك ـ بأن تجعل الاستيلاء على تلك المضايق ممكناً وبخسائر قليلة بفضل الصدمة التي تلقتها القوات الاسرائيلية ولم تفق منها إلا بعد فوات وقت كان كافياً للاستيلاء على المضايق وصفتها الصحف ووسائط الاعلام الغربية خلاله بأنها كانت في ورطة «من بوغت وسرواله حول كاحليه» («the Israelis have been caught with their pants down»)، وقالت ـ وهي محسورة ـ أن طائراتهم «ظلت تتساقط كالذباب».

ويقول محمود رياض أنه عندما قال للشاذلي «وحتى لو تجاوزنا عن ذلك، فكيف فشلنا إلى هذا الحد في معالجة الثغرة الاسرائيلية في الدفرسوار؟»، أجابه الشاذلي بأن «القيادة المصرية كانت مركزة إلى أقصى حد، مما أدى إلى عدم الالمام بحقائق الموقف بما يتيح التصرف بسرعة على ضوء المعلومات التى ترد من الجبهة»!، أما بالنسبة للثغرة، «فإن القيادة المصرية لم تتبين الحقيقة إلا بعد ضياع وقت طويل تمكنت فيه إسرائيل من إقامة رأس جسر وتثبيت أقدامها غرب قناة السويس».

والواضح أن «القيادة» هنا هي الزعامة، أي السادات، وأن «تركز القيادة إلى أقصى حد» كان في يده، تماماً كما حدث للقوات الألمانية عندما فرض هتلر نفسه على العسكريين المحترفين.

«وأضاف الشاذلي أنه لم تكن هناك قوات إحتياطية كافية لعلاج الموقف (بالنسبة للثغرة)، إذ أنه بعد أن أرسلت القيادة (= الزعامة) بالاحتياطي الأساسي إلى سيناء، لم يبق سوى لواء مدرع واحد لم يكن يستطيع بمفرده مواجهة الاختراق الاسرائيلي».

ولم يستطع محمود رياض أن يكف نفسه عن مواصلة التساؤل عن السبب في شأن عدم التقدم لاحتلال المضايق. ففي لقاء مع السفير السوفياتي يوم ١٩٧٣/١٢/٧، دار الحديث حول حرب اكتوبر / تشرين الأول، وذكر السفير أنه **«بمجرد أن بدأت الحرب، بل ومن قبل أن تبدأ بوقت طويل، كان من رأي الخبراء السوفيات أن الهدف المصري يجب أن يكون ضرورة التقدم إلى مضايق سيناء» وأن أولئك الخبراء يؤكدون أن «مصر كانت تملك الامكانات العسكرية الكفيلة بتمكينها من تحقيق ذلك».**

ويضيف محمود رياض قائلاً أن:

«تلك النقطة جوهرية بقدر جعلني لا أكف عن الاستفسار بشأنها. وقد تحدثت في ١٩٧٣/١٢/١٠ إلى الفريق طلعت حسن، وكان مشرفاً على القيادة الموحدة للجامعة العربية، فقال لي انه، من وجهة نظره، كان يجب أن تتقدم القوات المصرية إلى مضايق سيناء بمجرد عبورها قناة السويس خاصة وقد تبين ان معظم اطقم الدبابات الاسرائيلية كانت في إجازة، كما أن الخسائر المصرية لم تتجاوز ٢٨٠ فرداً، مما يوضح أنه لم تكن هناك أي مقاومة إسرائيلية تذكر، وأن المفاجأة المصرية كانت كاملة.. وقال أيضاً أن المدرعات المصرية (التي دفعها السادات بعد فوات الأوان أماماً) إستخدمت بطريقة خاطئة عسكرياً يوم ١٠/١٤ وهو الأمر الذي تسبب في خسائر فادحة لحقت بها إذ كان يجب عدم دفع المدرعات المصرية أماماً إلى المعركة دون غطاء كافٍ من المدفعية والطيران وقبل التأكد من أن الصواريخ الاسرائيلية المضادة للدبابات كانت قد دمرت (بقصف المدفعية والطيران)».

خاصة وأن المصريين أنفسهم كانوا قد خبروا مدى فعالية تلك الصواريخ في تدمير الدبابات الاسرائيلية في الأيام الأولى من القتال.

ويقول محمود رياض أن الفريق طلعت حسن، ككثيرين غيره من العسكريين، «كان من رأيه أنه كان لا بد أن تكون للقوات المصرية المحاربة في الجبهة قيادة أمامية، وأن **ذلك كان كفيلاً بتلافي كل الأخطاء التي وقعت فيها القيادة المركزية في القاهرة**، وقد أضاف قائلاً **أن أكبر خطأ وقعت فيه القيادة العسكرية (المركزية) كان سماحها بعبور الاحتياطي المصري (الفرقتين المدرعتين ٢١ و ٤) إلى شرق القناة، فذلك كان السبب المباشر الذي أدى إلى نجاح الاسرائيليين في أحداث الثغرة**». (مذكرات محمود رياض: ص ص ٤٦٥ ـ ٤٧٠).

وعلى ضوء ذلك كله، يكون السيناريو المحتمل والممكن ـ وقد يراه البعض مرجحاً ـ كما يلي:

١ ـ القيادة السياسية في القاهرة تركز في يدها قيادة القوات على الجبهة.

٢ ـ القيادة السياسية تتجاهل تماماً مشورة وآراء بل وخطط القادة الميدانيين والأركان العامة. فكل شيء ينفذ بـ «قرار سياسي».

٣ ـ القيادة السياسية تمتنع عن السماح بالتقدم لاحتلال المضايق في الظروف المواتية لذلك التقدم أثر العبور.

٤ ـ القيادة السياسية تقرر فجأة، بعد زوال الظروف المواتية التي كانت كفيلة بأن تجعل التقدم ممكناً، «تطوير الهجوم» والتقدم صوب المضايق.

٥ ـ يتواكب ذلك وبداية الجسر الجوي الأميركي واستقرار أوضاع الجبهة السورية وتحريك قوات إسرائيلية ضخمة صوب القناة.

٦ ـ القيادة السياسية، وبالتجاهل التام للعسكريين المحترفين، تجرد غرب القناة من إحتياطياته الاستراتيجية وتلقي بها في معركة مؤكدة الخسارة شرقي القناة.

٧ ـ القيادة السياسية تتجاهل الثغرة باعتبارها «شوية فراخ خرجوا من العشة» إلى أن ترسخ إسرائيل اقدامها غرب القناة وتحكم حصار الجيش الثالث.

فكأنها خطة وضعت في البنتاجون، ونفذت في مصر.

والاجابات على تساؤلات الشاذلي، طالما فطن المتسائل إلى حقيقة رؤية النظام للصراع وإلى حقيقة نيّة السادات عندما بعث بكل أولئك «الأولاد» المصريين ليموتوا على رمال سيناء، ينبغي أن تكون واضحة، مهما كان وضوحها باعثاً على الفزع إلى حد يجعلها عصية على التصديق:

أولاً: لم تقم القوات المصرية بتطوير هجومها شرقاً والاستيلاء على الممرات لأن العبور كان عملية محدودة للتحريك ولم يكن إستهلالاً لحرب تحرير.

ثانياً: لم تنفذ خطة سحق الاختراق بالهجوم المضاد الذي خطط له العسكريون المحترفون سلفاً تبعاً لتوقعهم الاختراق لأن الاختراق كان مواتياً لأغراض القيادة السياسية وأغراض العدو معاً.

ثالثاً: سمحت القوات المصرية بتعاظم الإختراق بدلاً من سحقه لأن الهجوم المضاد الكفيل بسحق الاختراق منع بأوامر السيد الرئيس محمد أنور السادات، لأن «الثغرة» كانت إنقاذاً له ولنظامه من عواقب تطور عملية التحريك إلى حرب تحرير حقيقية.

رابعاً: المسؤول عن محاصرة الاسرائيليين للجيش الثالث كان «بطل العبور» كما أسماه راقصو ومطربو الصحافة والاعلام، «الرئيس» السادات، لأن محاصرة الاسرائيليين للجيش الثالث كانت محققة لـ «استراتيجية» السلام التي وضعها الرئيس الاستراتيجي أنور السادات، وبغير ذلك كانت تلك الاستراتيجية ستنقلب إلى عكسها فلا يصبح السادات، بعد أن جعله قارعو الطبول والراقصون الاعلاميون المصريون «بطل الحرب»، بطلا للسلام.

خامساً: بإخصاء القوات المصرية وإلحاق الهزيمة بها من جانب «الزعامة» السياسية (أنور السادات) عن طريق الكساح الذي فرضه الزعيم فمنع به القوات المصرية من تنفيذ خططها الموضوعة سلفاً لسحق الاختراق وردم الثغرة بجثث المخترقين والحصار الذي فرضه الزعيم على جيش مصر الثالث، مكن الزعيم إسرائيل والأميركيين من جني الثمار الكاملة للشرك الذي استدرجوا إليه الزعيم الذي قبله، سنة ١٩٦٧، وجر مصر إلى مصيدة كامب ديفيد، وإسكات الجبهة المصرية، وباسكات الجبهة المصرية، كما قال هو في اجتماعه «التاريخي» بالقيادات، إنهاء «القضية»، وبإنهاء القضية تنصيب الفاشي القديم الفاشل والعميل الراقد أنور السادات «بطلاً» عالمياً للسلام ونجماً كوكبياً وحائزاً على جائزة نوبل، وبذلك برهن الزعيم لنفسه ولكل الحاسدين والحاقدين أنه ـ في النهاية ـ كان أشطر من «جمال الله يرحمه» الذي ترك اليهود يجهزون عليه ويميتونه كسير القلب مكسور الظهر.

وفي النهاية، تستحق الشعوب التي تقبل بأن تسلم مصائرها لفرد فتجعله إلّهاً لها أوحد وحيداً لا شريك له، كل ما يفعله بها ذلك الإلّه الأرضي من أجل ترسيخ وتوسيع ألوهته.

والذي يلاحظه من يقرأ كتاب الفريق الشاذلي أن الرجل، رغم غضبه وحزنه، لم يستطع أن يذهب في تحليله إلى الحد الذي يوقفه في مواجهة مع عفن نظام حكم عمل في ظله. لم يستطع في النهاية مواجهة نفسه بالحقيقة الغريبة المتمثلة في أن النظام إتخذ منه موقف النفور والعداء لا لأنه كان على خلاف مع أحمد اسماعيل من أيام الكونغو أو لأنه كان يجرؤ على مناقشة السادات، بل لأنه ضابط خطر ـ لأنه عسكري محترف ولأن ولاءه لمصر لا للزعيم أو لأي نظام ـ على نظام انبنى على عمالة العسكريين لمصالحه ورسّخ قواعده على أساس من تحويل العسكريين إلى مستفيدين من احتلال داخلي مسلح لبلدهم.

ولهذا، وصف الشاذلي تصرفات السادات وأعوانه بأنها «أخطاء جسيمة» (blunders) وقال:

> «لقد ظل السادات يحاول جاهداً، طوال السنوات الست الماضية، إخفاء بعض الحقائق وتشويه البعض الآخر عملاً على التعمية عن الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت أبان الحرب أو إلقاء التبعة على عواتق الغير.. وهذا الذي كتبته، وبخاصة عن معركة الدفرسوار شيء معروف جيداً للاسرائيليين لكنه، للأسف الشديد لم يعلن رسمياً للشعب المصري. واعتقادي أننا كنا سنستطيع أن نفعل أحسن مما فعلنا بكثير في غمار تلك الحرب، لو لم يظل السادات يتدخل في القرارات العسكرية»[١٩٨].

وقد رأى الشاذلي أن السادات خرّب الجهد العسكري بأن ظل يزج أنفه في القرارات العسكرية، مما أدى إلى ارتكاب أخطاء جسيمة إجتهد السادات بعد الحرب في محاولة إخفائها أو إلقاء تبعتها على عواتق الغير. وربما لم يستطع الشاذلي أن يتصور أن «الأخطاء الجسيمة» كانت متعمدة ومخططة ومقصودة ونفذت مع سبق الإصرار والترصّد، ولم يستطع أن يتصور أن السادات تدخل عن عمد ليمكن الاسرائيليين من ترسيخ قبضتهم على غرب القناة ومحاصرة الجيش الثالث وتجويعه، لأن إقدام «رئيس دولة» على ارتكاب مثل هذه الأفعال ليس مما يقبله العقل أو يتصوره. ومع ذلك، يقول الشاذلي عن نتيجة

حرب ١٩٧٣:

«وهكذا أهدر «الرئيس» وبدد أقوى جيش استطاعت مصر أن تحشده. وأهدر وبدد أضخم جسر جوي أقامه الاتحاد السوفياتي. وأهدر وبدد أعظم جهد تضامني عربي توصل العرب إلى القيام به... وكيما أوقف القارىء على حجم وضخامة القوات التي وزعتها مصر على الجبهة، أذكر أنها كانت أقوى من القوات الوطنية للكثير من الدول الأعضاء في حلف الناتو أو معاهدة حلف وارسو، وأقوى، على سبيل المثال، من القوات البريطانية أو الفرنسية. وكان كل سلاح وعتاد تلك القوات قد ورّد إلى مصر على أسس إئتمانية لم يكن بالوسع أن يضارعها أحد، من الاتحاد السوفياتي.. كما أن أشقاءنا العرب كانوا ـ بما يكذّب كل ما نسبه السادات ظلماً إلى قادتهم ـ معنا قلباً وقالباً. وأخص بالذكر (من واقع خبرات المعركة) طياري طائرات الهنتر العراقية لبسالتهم ومهارتهم في القيام بالطلعات المضادة للمدرعات في سيناء. والحقيقة أن أولئك الطيارين العراقيين سرعان ما اكتسبوا صيتاً ذائعاً لدى القادة الميدانيين إلى الحد الذي جعل أولئك القادة، كلما طلبوا دعماً جوياً، يطلبون في كثير من الأحيان قيام السرب العراقي بذلك الدعم. كما أن العراقيين لم يترددوا ـ رغم تحفظاتهم قبل الحرب ـ في إرسال دعم الجبهة السورية. فمنذ الثامن من اكتوبر / تشرين الأول، كان سربان من المقاتلات العراقية يقومان بالطلعات القتالية على تلك الجبهة، وما لبث أن انضم إليهما سربان آخران بعد ذلك، كما أن طلائع فرقة مشاة وفرقة مدرعة وصلت إلى الجبهة السورية يوم ١١ اكتوبر / تشرين الأول.

«وقد قدم لنا الدعم العسكري أيضاً من الجزائر، وليبيا، والمغرب، والسعودية، والسودان، والكويت، وتونس. لكن كل هذا ضيعه السادات هباء»[١٩٩].

وكتاب الفريق الشاذلي دراسة فاتح للعينين ووثيقة تاريخية دامغة تكشف عن الأسلوب التآمري الذي انتهجه السادات في تحويل تلك الحرب، بالثغرة التي زوّده بها الأميركيون والاسرائيليون فأحبط كل محاولات القادة المحترفين لردمها وإحراق من فيها ومكن الأميركيين والاسرائيليين من أخذ جيش مصري بأكمله رهينة، إلى استهلال دموي للفصل الأخير من مهزلة النظام المأساوية الطويلة المسماة بـ «الصراع مع إسرائيل».

«في اليوم التالي لإقامة السادات في رومانيا، استدعى اسماعيل فهمي (وزير الخارجية) للقائه في الساعة التاسعة مساء، فقال له: «عندي فكرة قد تبدو لك غريبة، لكني أعتقد أنها ستحرك **الموقف الميت الجامد**. ما رأيك في أن اذهب إلى الاسرائيليين **في عقر دارهم** وأعلن «شروطنا» (!!) للسلام؟».
وأصيب اسماعيل فهمي بالذهول، وسأل الرئيس: «تروح فين، يا ريّس؟ اسرائيل؟».
وكان رد السادات: «ولم لا؟ **احنا منتصرين** وما عندناش (ليست لدينا) عقد. **ولن نتنازل عن اي حق عربي. ولكني (بذهابي إليهم) أضعهم في موقف محرج أمام العالم كله (!) ولن يستطيعوا إذ ذاك التملص من فكرة السلام**»!.
وسأل اسماعيل فهمي، للمرة الثانية، وهو ما زال في حالة الذهول: «سيادتك بتتكلم جد، يا ريّس؟».
فقال السادات: «نعم». ثم قال: «والفكرة على أي خال قابلة للنقاش. فكّر معي، وادّيني (أعطني) رأيك».
وعاد اسماعيل فهمي إلى مقرّه، وكان بانتظاره أسامة الباز ومحمد البرادعي المستشار بالخارجية، فقال لهما: «تصوّروا! الراجل عنده فكرة حشاشي وباين (ويظهر) إنه واخدها جدّ»!(٢٠٠).

(١/٥) ـ بعد البطولات الخطابية اللهاث وراء الصلح

وهكذا فإنه، في خريف ١٩٧٧، كان الموقف قد بات «ميتاً وجامداً». لم تفلح في «تحريكه» حرب ١٩٧٣. ولم ينفع في استجلاب رضاء الأمريكان «طرد «الروس» من مصر، ولم تؤد الثغرة وتطويق الجيش الثالث إلى الحصول على الرضى السامي وحسن المثوبة ممن استمات الزعيم في جعلهم عرابّين له.

ظل الاسرائيليون «يتملصون من فكرة السلام». وظل الأميركيون يصبون مزيداً من الأسلحة والعتاد في ترسانات إسرائيل، ويبتسمون للسادات ويربتون على رأسه مشجعين، وكلما تحدث عن السلام، قالوا له «في العجلة الندامة. هذه الأشياء الجليلة تتم خطوة بخطوة».

وقبل أن يذهب السادات إلى رومانيا ليجتمع بسمسار إسرائيل نيقولاي تشاوشيسكو الذي كان مناحم بيجين قد اجتمع به ولقنه جيداً ما يبيعه للسادات، كان محمود رياض الذي كان السادات قد أخرجه من الخارجية وعينه في الجامعة العربية، قد سافر، خلال يوليو ـ تموز، إلى لندن، واجتمع هناك بالدكتور ديفيد أوين، الذي كان وقتها وزيراً للخارجية في وزارة العمال برئاسة المستر كالاهان، كما اجتمع بعدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني ومنهم النائب وولتر دنيس:

«وذكر لي دنيس، وهو من المهتمين بقضايا الشرق الأوسط، أنه اجتمع في واشنطن بيريجنسكي، مستشار الرئيس الأميركي كارتر لشؤون الأمن القومي، وخرج من اجتماعه بانطباع مفاده أن الادارة الأميركية جادة فعلاً في تحقيق حل سلمي كامل، إلا أنها ـ بالنظر إلى العقبات التي تضعها إسرائيل في الطريق ـ قد تضطر إلى اتباع طريق أطول للوصول إلى ذلك الهدف بدلاً من السير مباشرة صوب الحل الشامل، الامر الذي قد يستغرق مزيداً من الوقت. وأضاف دنيس قائلاً أنه شعر بأن الأميركيين محتاجون إلى العرب في ضغطهم على الأحداث (أي محتاجون إلى أن يزودهم العرب من جانبهم بما يمكنهم من الضغط على إسرائيل لتسيير الأحداث في الوجهة المطلوبة)، ثم قال: **إلا ان الميزان العسكري قد اختلّ بشدة لصالح إسرائيل، الأمر الذي يضعف موقف المفاوض العربي، ومن هنا لا بد ان تسعى مصر بسرعة إلى تصحيح ذلك الوضع الخطير**.

«**ولما قلت للنائب البريطاني أن المشكلة (فيما يخص تصحيح ذلك الوضع) ماثلة في أن الاتحاد السوفياتي هو وحده القادر على إمداد مصر بالأسلحة (بما يؤدي إلى تصحيح الخلل في التوازن) ويحد من التفوق الاسرائيلي، وأشرت إلى ان العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي كانت قد تدهورت إلى حد أدى وقف التعامل عسكرياً مع السوفيات، علّق النائب البريطاني على ذلك بقوله: انا لم الاحظ أن واشنطن تبدي اي ضيق تجاه حصول سوريا على السلاح من الاتحاد السوفياتي، والمسألة الهامة هنا هي أنكم متوجّهون إلى التفاوض بشأن السلام من موقف عسكري ضعيف للغاية، فما الذي يمكن أن يضطر إسرائيل (في ظل هذا الضعف من جانبكم) إلى التفاهم الجاد معكم؟**»(٢٠١).

والذي قال هذا الكلام لمحمود رياض نائب بريطاني، وليس متهوساً عربياً أو داعية للسوفيات، وقد أخذ منطلقه

فيما قاله من بديهيات البشر العقلاء في تعاملهم مع المشاكل «الاستراتيجية» التي من هذا القبيل.

وكان محمود رياض قد التقى قبل لقائه بالنائب البريطاني بالرئيس الجزائري هواري بومدين خلال اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي:

«وكان الرئيس بومدين يرى أننا قد وصلنا إلى مرحلة تحتاج منا التوقف لمناقشة الخطوات العربية المقبلة، وابدى خشيته من التقارب غير المدروس مع الولايات المتحدة (وهو تقارب) يمهّد لها الطريق للسيطرة على المنطقة كلها. وقال بومدين انه يلاحظ أن السياسة الأميركية الحالية تعمل على سحب كافة الأسلحة من ايدينا، بل وتعمل على اضعافنا، وفي نفس الوقت فإننا تركنا علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي، مشيراً بذلك إلى العلاقات المصرية السوفياتية التي تزداد سوءاً. وكان يرى أنه من الضروري تعديل هذا الموقف قبل فوات الأوان لأننا ـ في النهاية ـ سنصاب بأفدح الأضرار من جراء عدم التوازن الذي نسير نحوه بطريقة غير مدروسة. وقد أكد الرئيس بومدين على انه لا يعترض على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولكن بشرط أن يكون ذلك في نطاق من (تحقيق) المصالح المشتركة للطرفين، وبدون أن نخسر الاتحاد السوفياتي بعد كل الدعم الذي قدمه إلينا منذ عدوان ١٩٦٧.

«وكان الرئيس بومدين يشير في ذلك إلى تصريحات الرئيس السادات في شهر إبريل / نيسان، التي وجه فيها الكثير من النقد العلني للاتحاد السوفياتي، وأعلن فيها قراره بتنويع مصادر السلاح الذي تحصل عليه مصر وذكر أن هناك اتصالات يجريها كيسنجر بين مصر واسرائيل لوضع اتفاق جديد يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية لمسافة صغيرة أخرى في سيناء»[٢٠٢].

فالزعيم المصري كان آخذاً في حرق كل جسوره مع السوفيات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة نفسها (كما ألمح البريطانيون لمحمود رياض أثناء زيارته للندن) لا اعتراض لديها على حصول مصر ـ كسوريا ـ على ما لم تكن الادارة الأميركية قادرة على إعطائه للمصريين من سلاح يوازن ولو قليلاً الاختلال الخطير في الميزان العسكري بين مصر وإسرائيل نتيجة لما صبته الادارة الأميركية ـ بحكم الارتباط العضوي باسرائيل ـ في ترسانات اسرائيل.

لكن السادات، في ولائه لـ «الأمريكان»، كان أشد ولاء للملك من الملك ذاته، وكان سادراً في طريقه لا يعوقه شيء آخذاً في إطلاق التصريحات وتوجيه النقد والسباب إلى المصدر الوحيد الذي كان يعلم جيداً أن الحصول على السلاح منه كان السبيل الوحيد لإخراج مصر من حالة الهزال التسليحي الذي جعل النائب البريطاني يسأل محمود رياض «وما الذي تتصورون أنه يمكن أن يجعل إسرائيل تتفاهم معكم جدياً وأنتم بهذا الضعف»؟.

ولا بد أن السادات وهو يفعل ذلك كان على علم بأن الادارة الأميركية، أي إدارة أميركية، لا يمكن أن تضغط على إسرائيل، أو تلوي ذراع إسرائيل، أو تتوقف عن ضخ المزيد ثم المزيد من أحدث أنواع العتاد العسكري المتطور وأشدها فتكاً في ترسانات إسرائيل. وقد سبق لدين راسك أن حذر محمود رياض من أنه «لن تأتي إلى الحكم أبداً إدارة أميركية يمكن أن تضغط على إسرائيل»، وقد كان ذلك في عهد عبد الناصر، ولا بد أن السادات علم به، وإن لم يكن قد علم به، فانه كان يكفيه إمعان النظر في التواطؤ الأميركي السافر المتواصل مع إسرائيل على ضرب مصر. وقد أجمل الوضع الأميركي بعد ذلك جيمي كارتر، صديق السادات الطيب المتدين، عندما قال لأسامة الباز أنه «سيفقد منصبه (I shall lose my chair!) إذا ما تمادى في الضغط على إسرائيل»[٢٠٣].

لا بد أن السادات، وهو سياسي داهية، وصانع استراتيجية، ورجل دولة، وكل ذلك، لم يخف عن فطنته وذكائه أنه كان آخذاً ـ وهو يتمادى في الضغط على عنق مصر وكتم أنفاسها وإصابتها بفقر الدم التسليحي ـ في وضع مصر أكثر فأكثر تحت قدمي الأميركيين والاسرائيليين.

ولكن لا! السادات «المفترى عليه»، كما وجد موسى صبري في نفسه الجراة على أن يصفه بذلك الوصف، لم يكن كذلك أبداً. لقد كان بطلاً قومياً. كان يعمل على تخليص إرادة مصر. كان يعمل على تحرير مصر من كل القيود. كان يعمل على تخليص مصر من ورطة الصراع الذي لم تكن لها فيه ناقة ولا جمل من الجارة إسرائيل. كان يعمل على تحقيق السلام لمصر وتخليصها من عبء الحروب والتضحيات والمصائب وإنقاذ اقتصادها من الخراب بسبب الحروب (لا بسبب النهب المنظم بطبيعة الحال وهي التي

ظلت تحصل بالائتمان على ما ظل مغاوير النظام، باستثناء الشرفاء الذين قاتلوا بحق في ١٩٧٣ والجمهم السادات على يدي شارون بالثغرة وتطويق الجيش الثالث، يتركونه على الرمال ويجرون عائدين إلى مواخير القاهرة)، فمن الظلم للرجل، ومن الافتراء عليه أن يقال عنه أنه كان، لحساب «الأمريكان» آخذاً في إصابة جسم مصر بأنيميا السلاح في مقابل التورد والاكتناز والامتلاء الاسرائيلي بالسلاح «الأمريكاني»، بينما هو يفعل ما فعل لحكمة عليا تجل على الأفهام الضيقة، واستراتيجية تقصر دون الالمام بها العقول الصغيرة. وهكذا كان مصير الأبطال الأخيار دائماً، تظلمهم أمتهم وتنكر فضلهم، وحقيقة أنه لا كرامة لنبي في وطنه.

والمشكلة أن الرياح لا تأتي دائماً بما تشتهي السفن. وهؤلاء الجيران الاسرائيليون متعبون حقيقة. فرغم كل ما فعله الرئيس السادات لهم، ظلوا، كما قال لإسماعيل فهمي في رومانيا «يتملصون من فكرة السلام». غير أن الرئيس المصري المؤمن بربه ووطنه والحريص على رفاه شعبه لم ييأس. بالعكس. شحذت مراوغات الجيران ونطاعة الأصدقاء «الأميركان» همته إلى السلام أكثر، فقرر أن يباغت الجميع بتحرك «استراتيجي» مبهر لا يخطر ببال إنسان إلا إذا كان بطلاً مثله، هو أن «يذهب إلى الاسرائيليين في عقر دارهم» (إلى فلسطين الحبيبة والأرض السليبة التي ارتزق بها النظام منذ ١٩٥٢ بل واستولى على الحكم أساساً ليحررها)، وبذهابه إليهم «في عقر دارهم» وفي القدس بالذات، سيكون قد قام بحركة فهلوية رائعة «تحرجهم» أمام العالم فيستحون، ويصغون بخشوع لما سوف يمليه عليه الزعيم الشاطر من «شروط» لتحقيق السلام الذي ظلوا يتملصون من فكرته.

ورغم أن نتيجة ما كان السادات آخذاً فيه، منذ ما قبل فكرة الذهاب إلى القدس المحتلة بوقت طويل، لم يكن من الممكن أن تكون له نتيجته إلا الصمت المطبق للجبهة المصرية، التي أكد الزعيم للقيادات أنها متى صمتت سيكون معنى صمتها أن القضية انتهت، أكد الزعيم أنه عندما يذهب إلى الاسرائيليين في عقر دارهم «لن يتنازل عن أي حق عربي»، بصرف النظر عن أن قبوله بالذهاب للاجتماع بهم في القدس المحتلة كان تسليماً علنياً بأن القدس لم تكن قد عادت «لنا» كما ظلت فيروز تهزج، بل لهم. غير أن الرئيس السادات طيب الله ثراه لم ير في ذلك عيباً ولم ير منه مانعاً. وبالحقيقة، لم لا؟ ألم ننتصر في حرب ١٩٧٣ الخالدة؟ فوق اننا أناس لسنا «معقدين» كغيرنا من العرب، ونحن على استعداد للذهاب إلى أي مكان على ظهر البسيطة بحثاً عن السلام.

ولقد كان السادات، في كل ذلك، صادقاً مع نفسه ومع نظامه الذي أفرزه ومكنه من عنق مصر. فمرحلة البطولات الخطابية كانت قد انتهت إلى غير رجعة، والزعيم الجديد لم يكن مهتماً كسلفه بالمسائل الهوائية التي من قبيل تزعم القومية العربية، ولم يكن قد عاد بالحقيقة مهتماً بأي شيء له علاقة بأولئك العرب وبخاصة الفلسطينيين سبب المصائب الذين تسببوا في دخول مصر الحرب أربع مرات من أجلهم. كانت قد أينعت للزعيم الجديد ومن حوله من رجالات المال والأعمال مصالح وفرص. كانت الحياة الحلوة (dolce vita) التي تصورها الأفلام الأميركية تومىء فاتحة ذراعيها. وبدلاً من الحرب ووجع الدماغ، لم لا يتفرغ الرئيس وصحبه الكرام، من أجل الشعب المصري الذي عانى الكثير وقدم الكثير من التضحيات، للعمل على ازدهار الاقتصاد المصري ورفع مستوى المعيشة؟ طبعاً ليس طفرة، وليس للجميع في وقت معاً، فلسنا ـ بعد كل شيء ـ بلشفيك كفرة، بل بالتدريج، إبتداء من القمة، نظراً لأن القمة قليلة العدد ومن السهل معالجة مشاكل مستوى معيشتها، وعندما «يعم عليها الخير» سيسيل من عندها على سفوح الهرم الاجتماعي فيصل الخير إلى الجميع، ويعيش الجميع في سلام ونعيم ورخاء واضعين وراء ظهورهم مشاكل الصراع وكوابيس الحرب.

وكما قلنا، لم يكن السادات أول من سعى إلى السلام، بل عبد الناصر. وبالخبث الريفي المعهود، تظاهر السادات في حياة عبد الناصر بأنه ظل معارضاً لذلك الاتجاه. ولم يكن يتوقع آنئذ أن يموت عبد الناصر خلال المستقبل المرئي، ولذلك رأى أن الشطارة تطلبت أن يظل هو محتفظاً لنفسه بصورة المناضل الرافض القوي الصلب، ويترك لجمال مهمة الصلح وكل ذلك، فيكون الفائز على الوجهين: يظل «مناضلاً» صلباً قوي الشكيمة، ويحصل على السلام الذي أراده طيلة الوقت جاهزاً، من صنع عبد الناصر،

ويستمتع هو به عندما يصبح رئيساً، فلا يجد نفسه محملاً بأعباء مسؤوليات صراع لم يجد له منذ البداية مبرراً وتأكد له بعد هزيمة ١٩٦٧ أن خسائر استخدامه كوسيلة لإدامة حالة الطوارىء بالمنطقة وإسكات كل الأصوات داخلياً حتى لا يعلو إلا صوت المعركة كانت قد باتت أفدح وأخطر من أن يواصل النظام التمسك بتصنعاته فيما يخص فلسطين الحبيبة والأرض السليبة وكل تلك الأشياء.

إلا أن جمالاً الله يرحمه أفسد للسادات ذلك التخطيط الشاطر، فمات قبل أن يعقد الصلح ويعطي السلام لخليفته جاهز الصنع مكرساً باسم الزعيم عبد الناصر. ولذلك، وجد السادات نفسه في ورطة بعد أن «عملها جمال ومات». فلقد تعين عليه أن يغير موقفه من مسألة السلام. وبالشطارة الفلاحي المشهورة، كان الخط الذي صور له عقله النير أن ينتهجه في ذلك هو ما قاله لدونالد بيرجس في أول اتصال رسمي أميركي معه من أنه «لم يكن موافقاً على رغبة عبد الناصر في الوصول إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل، لكنه سيبذل كل ما في وسعه لتنفيذ رغبات عبد الناصر»! كما أسلفنا.

ويشرح لنا موسى صبري «الخط السياسي الذي أراده السادات» اثر توليه «للمسؤولية الأولى (رئاسة الجمهورية) في مواجهة موقف بالغ الصعوبة في علاقات مصر بالشرق والغرب، وفي الطريق المسدود **لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض المصرية في سيناء»، فيقول:**

«وكان الخط السياسي الذي أراده السادات هو أن يؤكد أن الشعب المصري يريد الحرب لأنه لا سبيل إلا الحرب ما دامت أبواب السلام موصدة (سيراً على المبدأ الذي كان جمال عبد الناصر قد رفعه وهو أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»). وحرص السادات على أن يعلن ذلك شعبياً في أول خطاب جماهيري له عندما سافر إلى طنطا لأول مرة وسأل الجماهير التي استقبلته أحسن استقبال، في خطابه، قائلاً. هل تريدون الاستسلام؟ وعلت الأصوات: لا. فسأل. هل تريدون القتال دفاعاً عن التراب المقدس (سيناء)؟ وعلت الأصوات: نعم»[204].

وبينما السادات يفعل ذلك جماهيرياً ويحارب معاركه غوغائياً فيعيد إلى الذهن ذكرى صيحة عبد الناصر في وجه الأميركيين أنه إن لم يكن ذلك يعجبهم فليذهبوا ليشربوا من البحر وذكرى الهياج الذي انتاب الجماهير وقتها وقد صورت لها كلمات الزعيم أن أميركا قد وضعت ذيلها بين ساقيها وهربت من الساحة أمام غضبة الزعيم، بينما الزعيم قد بعث بهيكل والسادات وعامر اثر تلك «الحركة» الغوغائية مباشرة لـ «يصالح الأمريكان»، بينما السادات يتواثب على المنصة مستعرضاً عضلاته المزيفة أمام الجماهير في طنطا، متحدثاً عن الحرب ورفض الاستسلام، كانت

«الاتصالات بأمريكا مستمرة، بواسطة السادات مباشرة، وبواسطة محمد حسنين هيكل مكلفاً من السادات، مع ممثل رعاية المصالح الأميركية في مصر، دونالد بيرجس.. وحضر روجرز إلى مصر واجتمع به السادات، ولم يجد وزير خارجية أمريكا ما يعيب به موقف مصر التي قبلت المبادرة (من فورها) وقال روجرز للسادات انه لا يستطيع ان يطلب من مصر شيئاً (أكثر مما قدمت). وغادر روجرز مصر بأطيب المشاعر عن تحضّر الشعب المصري عندما حياه بعض الأفراد، في الطريق أمام الفندق، بكل مودّة، رغم الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل، وعبر عن تأثره بذلك لأنور السادات. وانتقلت الكرة إلى إسرائيل التي افشلت المبادرة كما أفشلت مباحثات يارنج مبعوث الأمم المتحدة»[205].

ومنذ ذلك الاستهلال، لم يتوقف لهاث السادات وراء السلام، الذي تقلص فبات يعني استرداد «التراب المقدس» المحتل، سيناء. فالقضية التي كان النظام قد ظل يستغلها لصالحه داخلياً وعربياً منذ استولى على السلطة سنة ١٩٥٢ كانت قد تقلصت فباتت قضية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لسيناء وكما قال عبد الناصر «إزالة آثار العدوان»، أي تنازل إسرائيل عما كسبته عندما أوقع عبد الناصر مصر في الشرك، بإعادة سيناء، وفي مقابل ذلك تحصل على الصلح والسلام.

وبطبيعة الحال، وبلا أدنى نقاش أو تساؤل، تظل المسؤولية الأولى لأي نظام حكم المحافظة على السلامة الاقليمية للبلد الذي يحكمه، أي منع الغير من أخذ أي جزء من أراضيه. وبذلك فان سعي النظام إلى استعادة سيناء كان سعياً مشروعاً، وواجباً، ولا مهرب منه. إلا أن الذي لا هو مشروع ولا هو واجب وكان هناك بغير شك مهرب منه ظل التصالح المنفرد والسلام التجاري المميت مع عدو لا يرحم ولا يشبع ولا يكف، وإخراج مصر من المعركة (وهي معركة بقاء لا معركة كرامة أو أرض أو إزالة احتلال)

وإسكات الجبهة المصرية، وتصفية «القضية» التي ارتزق بها النظام طوال عقود.

والأدهى والأمرّ أن السادات عندما واصل اتجاه سلفه إلى التصالح و «السلام» المستحيل مع عدو وضع على رأس قائمة أهدافه منذ القدم أخذ كل أرض مصر وكل الأرض من أرض مصر إلى أرض الفرات، خلط بين تأمين النظام من الانكشاف والانهيار، وهو ما استهدفه عبد الناصر باتجاهه إلى التصالح و «السلام»، وبين تأمين بقائه الشخصي على رأس النظام. وإذ فعل السادات ذلك، جرد مصر من مصدر تسلحها الوحيد والحقيقي، الاتحاد السوفياتي، ووضعها تحت قدمي «الأمريكان» والاسرائيليين رافعة يديها طالبة الصلح وهي عزلاء. وبطبيعة الحال، ظل الأميركيون والاسرائيليون يسيرون فوق وجهها جيئة وذهاباً، خاصة بعد أن أمّن السادات لهم إخصاء جيشها وإجهاض ما أوشك أن يكون يقظة لها في حرب ١٩٧٣ عندما منع المصريين بالثغرة وتمكين العدو من تطويق الجيش الثالث وعزله وتجويعه وأخذه رهينة من تحويل العبور الذي أراده عملية تحريك محدودة إلى حرب تحرير لم يكن يعرف المدى الذي كان يمكن أن تذهب إليه إلا الله وحده.

وفي الذهن، لدى من يقرأ هذا الكلام أو يسمع أي كلام يماثله، يظل هناك ـ بحكم الاعتياد على تأليه الزعيم وجعله «هو مصر، وهو البلد» ـ ذلك التصور بأن من يقول كلاماً كهذا «يظلم الرجل»، أي السادات. لماذا؟ لأنه، يا أخي، هو الذي خطط ونفذ وصنع العبور وحرب ١٩٧٣، فكيف يقال عنه هذا، ومع الاحترام الواجب لرأي من يدع نفسه يستدرج إلى مثل هذا الوهم، يتعين القول أنه ليس من العقل في شيء أن يوهم المرء نفسه أن السادات هو الذي صنع حرب ١٩٧٣. فحرب ١٩٧٣ أعد لها واستعد لها وجعلها ممكنة المصريون لا السادات. وكل ما فعله السادات أنه ـ تحقيقاً لمخططه الذي لم يحد عنه صوب التصالح والسلام ـ ترك المحترفين من أبناء مصر غير المسيسين، أمثال الشاذلي وغيره من قادة لم يتسلل عفن النظام إلى أرواحهم ونخاعهم يضعون الخطط ويستعدون لاستجابات العدو المحتملة والممكنة، وينظمون ويحشدون ويستعدون للحرب لا لتمثيليّة الحرب التي أرادها. وقد كان كل دور السادات في النهاية، إفشال الحرب، وردها إلى ما أراده لها، مجرد تمثيلية حرب، بغير توقف طبعاً عند تضحيات من ماتوا وشوهوا من المصريين، باعتبار ذلك ثمناً لا مهرب منه لتنفيذ «استراتيجيته» العليا.

وفي كتاب سعد الشاذلي أكثر من واقعة تفصح عن حقيقة ما نقول، كالخلاف الحاد الذي نشب بينه وبين الفريق صادق حول خطة «التعبئة» إستعداداً للحرب. حول اتجاه النظام إلى مطالبة دول خط المواجهة بتزويد مصر بالأموال، وإصرار الشاذلي على مطالبة تلك الدول بأن تساهم، لا بالأموال، بل بالقوات والأسلحة:

> «وقد هاج صادق هياجاً فظيعاً، وانفجر في وجي قائلاً: «كيف تطالبهم بقوات بدلاً من المال؟ إننا نريد منهم نقوداً.. سوف أبلغ سلوكك إلى الرئيس»! فقلت: «يمكنك أن تفعل ذلك طبعاً». وعندما استأنف مجلس الدفاع المشترك اجتماعه، وافق على خطتي بالاجماع، حيث لم يكن بوسع صادق أن يعلن معارضته لها، وكلفت بالتالي بزيارة البلدان العربية التي ستقدم تلك القوات للتأكد من استكمال تدريبها وتسليحها»[٢٠٦].

وفي موضع آخر من كتابه، يشير الشاذلي، بغير كبير اكتراث، لإستماتة السادات وكتبة الاعلام في تصوير مجهود مصر الحربي بأكمله في حرب ١٩٧٣ التي أجهضها السادات كما لو كان مجهوداً فردياً شخصياً للزعيم «بطل العبور»، بغير توقف ـ بطبيعة الحال ـ عند ذلك العبور الذي استحق لقب البطولة عليه، وهل كان عبور المصريين إلى شرق القناة ليفترسوا «أسود إسرائيل» ويشربوا دماءهم كما فعل بعض العساكر الصعايدة، أم عبور مدرعات إسرائيل إلى الضفة الغربية وفتح الثغرة التي وصفها السادات باستهانة بأنها «شوية فراخ خرجوا من العشة» وتطويق الجيش الثالث.

وهناك من الجرائم ما يرتكب وتكون فظاعته التي لا تضارعها فظاعة أي إجرام أماناً لمن يرتكبها من الانكشاف، نظراً لأن عقول الناس ـ من فظاعة الجرم ـ ترفض أن تصدق. وهذه حقيقة يعرفها جيداً الاسرائيليون ويستفيدون منها باستمرار فيما يقدمون عليه بين الحين والحين من أعمال ممعنة في الصفاقة والاجتراء والاستهانة بكل الحدود التي تعارف عليها البشر، مطمئنين إلى أن أحداً في العالم لن يصدق أن ذلك العمل قد ارتكبوه هم من فرط فظاعته وبوصفه من المحال المنافي للطبيعة والعقل

(preposterous)، وتساعدهم على ذلك بطبيعة الحال ملكيتهم شبه الكاملة إما لوسائط الاعلام العالمي وإما لأقلام وعقول وضمائر من يشتغلون بالاعلام العالمي، وفي النهاية، حتى إذا ما انكشف ما قد يشير إلى أن ما حدث وروع له العالم كان من فعلهم، يظل بوسعهم «تشكيل لجنة تحقيق قضائية» أو شيئاً مسرحياً من ذلك القبيل، عملاً على «استظهار الحقائق»، كما حدث في جرائم إبادة الفلسطينيين بعد ترحيل مقاتليهم من لبنان، في مخيمات اللاجئين، على سبيل المثال لا الحصر، وكما هي الحال فيما يتعلق بتعاون الاسرائيليين «ضحايا العنصرية» مع أعتى نظام عنصري في عالم اليوم بجنوب أفريقيا. وخلاصة القول أن ما يعرفه كل المجرمين من أن الفُجر والبجاحة والصفاقة خير دفاع ضد الانكشاف، بات مستخدماً بتوسع كقاعدة من قواعد السلوك السياسي.

وفي حالة تواطؤ السادات النشط (active) أو عن تخلف عن القيام بالواجب (by default)، في إجهاض حرب ١٩٧٣ بالثغرة وتطويق الجيش الثالث، إستخدم بفعالية ذلك الأسلوب الاسرائيلي عينه في التعمية عن مسؤولية الجرم، إستغلالاً لفظاعته التي تجعله عصي التصديق.

وبتأمين خروج مصر صفر اليدين من تلك الحرب، كان السادات يأمل أن يساعده أصدقاؤه «الأمريكان» على ما ظل يتوسل إليهم بإلحاح أن يحققوه له، فيخرجوه من ساحة الصراع. وكان ذلك هو فعلاً ما هدف إليه الأميركيون من تواطئهم الكامل مع الاسرائيليين في استدراج مصر إلى شرك ١٩٦٧ وكل ما قاموا به لحساب الاسرائيليين من تحركات بهلوانية بعد الهزيمة التي أمنوا لإسرائيل أن تجعلها ماحقة عندما انقادت مصر إلى ذلك الشرك بفضل حرص عبد الناصر على زعامته. إلا أنهم لم يكونوا راغبين في أن تخرج مصر من الساحة على قدميها، بل زاحفة على بطنها ووجهها في الطين، وهو ما يبدو أنه لم يتضح للسادات وموسى صبري، من هذا الكلام الذي رواه هذا الأخير:

«واسفر للقاءان السرّيان اللذان تم تدبيرهما بين حافظ اسماعيل، مستشار الأمن القومي للرئيس، وهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية ومستشار الأمن القومي عن لا شيء. **وكانت خلاصة أقوال كيسنجر ان السادات يطالب بشروط المنتصر وينسى ان مصر مهزومة**»[٢٠٧].

ولقد كان ذلك حرياً بأن يجعل السادات يفيق ويثوب إلى رشده قليلاً. لكنه - إحقاقاً للحق - لم يكن مستطيعاً ذلك بحكم مصالح النظام. فالنظام كان قد وصل إلى مشارف الانكشاف الكامل أمام المصريين، مهما كانوا رعية مطيعة، بوصفه نظاماً مزيفاً حكمهم بالكذب والتصنع والوهم منذ سنة ١٩٥٢، وبعث بأبنائهم ليذبحهم اليهود في أربع حروب كانت في حقيقة أمرها تمثيليات قام بها النظام في غمار استغلاله لصراع لم يكن مؤمناً به لكنه وجده مفيداً في تمكين العسكريين من إحكام قبضتهم على عنق مصر وجيبها. وفي تلك الآونة، كان التململ الحقيقي قد بدأ يتضح في مصر، ووقعت إضطرابات وقامت مظاهرات عامل النظام الطلبة خلالها بشجاعة وصرامة لم يظهرهما في أي وقت تجاه «العدو الغادر»، بينما ظل السادات يتحدث بصوته الأجش ونبراته الناطقة بالجعجعة عن سنة الحسم، وكل ذلك الايهام.

فلم يكن بوسع السادات إذن أن يعقلها ويتوكل ويقول للأمريكان افعلوا يا أسيادي ما تشاؤون بي وبمصر، وليكن في قضائكم رحمة. إلا أن عدم استطاعته الارتماء علناً تحت نعال الأميركيين والتمرغ في التراب (وطنياً كان أو غير وطني) وهو يجأر في طلب السلام والعفو عن كل ما سبق من ذنوب العصيان لأوامر الأمريكان ومعاداة الجيران الطيبين الذين كان ريتشارد نيكسون قد أعلن لتوه خوفه عليهم من «جارتيهما العدوانيتين، مصر وسوريا»، عدم استطاعة السادات إختصار الطريق والذهاب إلى السلام رأساً، خوفاً على بقاء النظام، وضعه في مأزق آخر متعلق بتأمين بقائه الشخصي كزعيم أوحد واحد وحيد لا شريك له:

«في ٢ يناير / كانون الثاني ١٩٧٨، سافرت إلى أسوان للاجتماع بالرئيس السادات الذي كان قد ذهب إليها مباشرة بعد انتهاء مباحثات الاسماعيلية (مع الاسرائيليين في ٢٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧، وكنا في انتظار وصول الرئيس كارتر يوم ٤ يناير / كانون الثاني للاجتماع بالرئيس السادات وهو في طريق عودته إلى واشنطن. وبعد لقاء الرئيس مع وفد عسكري فرنسي، صحبني الرئيس إلى مكان جانبي في الحديقة حيث جلسنا ثم بدأ يتحدث باسهاب.. **وتحدث عن الأوضاع الصعبة التي ورثها عن عبد الناصر وكيف كان**

الاتحاد السوفياتي يعمل بكل الوسائل على فشله وهدمه إذ كان السوفيات يسعون إلى ان يخلف علي صبري جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية وكيف انه لم يحقق شيئاً في أربع زيارات لموسكو، وأن الاتحاد السوفياتي كان يماطل في تزويده بالأسلحة لتعويض ما فقدته مصر في حرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣»(٢٠٨).

فالسادات ـ في حقيقة أمره ـ جدع أنف مصر، لا أنفه هو بطبيعة الحال، لا ليغيظ وجهها، كما يقولون، بل ليهشمه، تأميناً لاستمرار زعامته للنظام. وقد جدع أنف مصر بطرد «الروس»، والعمل بكل قواه على تدهور العلاقات معهم، وحرمان مصر بذلك من المصدر الممكن الوحيد للسلاح الذي يقيها من أن ترتمي عزلاء تحت أقدام الأميركيين والاسرائيليين. و «الروس»، كما قلنا، ليسوا ملائكة وليسوا متيمين في حب أحد سوى أنفسهم ومصالحهم. لكن ذلك شأن الجميع. لأنه لا ملائكة هناك. والسياسة أساساً مسألة مصالح، ولا شيء غير المصالح، والعلاقات الدولية أيضاً، ما لم يكن الأمر متعلقاً، كما في حالة أميركا وإسرائيل بجذور تاريخية تجعل من إسرائيل إمتداداً عضوياً للجسم الحي الذي يعرف باسم الولايات المتحدة. لكن هذه حالة نادرة في التاريخ، وباستثنائها، تظل علاقات الدول والأمم والشعوب ببعضها البعض منبنية على المصالح، ولا شيء إلا المصالح. ولقد كان من مصلحة الاتحاد السوفياتي أن يدخل منطقة الشرق الأوسط من باب المشروع الصهيوني الأميركي في صورة المتصدي لتجاوزات (لا لأساسيات) المشروع عن طريق تسليح المصريين والعرب وتزويدهم بعون ثمين ولا يعوض: مكّنهم من أن يحاولوا الوقوف في وجه الطوفان الغامر من الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والديبلوماسي الكامل الكاسح الذي قدمته الولايات المتحدة بلا انقطاع وبتعاظم متزايد إلى امتدادها العضوي بالمنطقة، إسرائيل.

فتعامل السوفيات مع مصر والمنطقة كان أساسه مصالح السوفيات. وكانت مصالح البقاء ذاته بالنسبة لمصر ولكل المنطقة تحتم انتهاز فرصة تلك المصالح السوفياتية والافادة منها في التزود بما يمكن مصر والمنطقة من الوقوف على أرض صلبة وعلى قدمين، بدلاً من الارتماء في الطين والرمال المتحركة للشبق إلى «أمريكا» بغير سلاح.

وبطبيعة الحال، كان بوسع السادات، كرئيس للجمهورية، أن يرغب في تخليص مصر من «الروس»، ولكن بشرط أن يجد أولاً، وقبل أن يتخلص منهم، بديلاً لهم يمكن أن يزوّد مصر بما لم يكن لها غنى عنه من سلاح وعتاد يمكنها من أن تظل واقفة، لا منطرحة أرضاً، أمام إسرائيل. فهل وجد السادات ذلك المصدر؟ وهل كان في استطاعته أن يجده؟ أين؟ في أوروبا الغربية؟ في الصين؟ في واق الواق؟ وحتى إن كان أي بلد أوروبي أو آسيوي قد وجد في نفسه الشجاعة والرغبة والمصلحة في تزويد المصريين بما احتاجوه باستمرار من كميات هائلة من السلاح المتطور، كيف أمكن للسادات أن يتصور أن ذلك البلد الافتراضي كان سيقدم على عصيان الولايات المتحدة وتزويد مصر بذلك السلاح؟

لم يكن هناك من يقدر على ذلك وتدفعه مصالحه ـ لا خيريته أو غيريته ـ إلى الاقدام عليه وتحدي الولايات المتحدة وهي القوة العظمى الرئيسية الآخذة على عاتقها لأسباب تاريخية وراسخة في الروح والعقل لدى الأمة الأميركية تنفيذ المشروع الصهيوني الذي ظل إخراج مصر عزلاء مكسورة مقهورة ذليلة محطمة الظهر من ساحة الصراع شرطاً أساسياً من شروطه ومطلباً جوهرياً من متطلباته.

وفي ظل ذلك كله، كان من متطلبات البقاء ذاته لا أقل بالنسبة لمصر ولكل من لا يمكن أن يفضي خروجها من ساحة المعركة إلا إلى إبادتهم، التشبث بالفرصة التي أتاحتها المصالح السوفياتية والقدرة السوفياتية على عصيان الولايات المتحدة وتزويد مصر والعرب بما يمكنهم من الوقوف كبشر بدلاً من الزحف في الطين كديدان كما صممت الولايات المتحدة على أن يفعلوا.

غير أن متطلبات البقاء بالنسبة لمصر ولكل من سيفضي صمت جبهتها ـ كما قال السادات ذاته ـ إلى انتهاء قضيتهم وإبتداء فنائهم وإزاحتهم من أوطانهم كما أزيح الفلسطينيون إخلاء للمكان أمام السكان الجدد، ظلت لدى زعيم النظام المصري في مكانة ثانوية لاحقة متأخرة بكثير وراء المكانة التي احتلها على قائمة أولوياته تأمين بقائه الشخصي كزعيم من الخطر الذي مثله إمكان قيام السوفيات بتدبير انقلاب يطيح به ويضع على رأس النظام شخصاً آخر يمكنهم التعامل معه كعلي صبري أو غيره.

وإذ وازن الزعيم، وهو جالس على المصطبة في استراحة القناطر، بين تأمين بقائه الشخصي واستمرار ملكيته للعزبة التي أورثه إياها الزعيم السابق، وبين متطلبات بقاء العزبة ذاتها، أعطى الأولوية الأولى لتأمين بقائه هو واستمرار زعامته وملكيته للعزبة وقطعانها، باعتبار أنه «وبعدي الطوفان»، أي إذا ذهبت أنا، فلتذهب العزبة إلى الجحيم.

وبطبيعة الحال، لم يقل السادات للمصريين أنه كان آخذاً في تجريدهم من مصدر تسلحهم الوحيد تأميناً لبقائه الشخصي واستمرار تملكه لهم ولوطنهم، بل قال أنه فعل ذلك لأنه تبين أن الروس حلفاء سيئين، ولأنهم ظلوا يتلكأون في تزويده بكل ما ظل يطلبه منهم من عتاد وسلاح لا يسدد ثمنه بل يحصل عليه بالدين.

ولنتوقف لحظة عند ما قاله الفريق سعد الشاذلي، وهو رجل عسكري، وليس سياسياً، ولم يقل أحد في أي وقت أنه كان متيماً بحب الروس، بل كانت له إصطدامات خشنة مع ضباطهم:

«في ١٩ مارس / آذار ١٩٧٢، قال الرئيس السادات في اجتماع عقده ببيته بالجيزة انه يريد ان يكون التالي مفهوماً. وهو أن صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي ضرورة إستراتيجية، واننا يجب ان نحافظ عليها. فهي الورقة الوحيدة التي في أيدينا. وهي ورقة سنضطر إلى أن نلعبها في القريب العاجل. اما فيما يتعلق بالقواعد، فإننا نقدم تسهيلات للاتحاد السوفياتي، لكننا لن نقدم إليه اية قواعد»[10].

فالزعيم كان مدركاً لكون الاتحاد السوفياتي الورقة الوحيدة التي أتيحت لمصر. غير ان ذلك كان في ربيع ١٩٧٢، قبل حرب التحريك بعام ونصف عام، وقت أن كان يكدس الأسلحة التي مكنت مصر من العبور والتي لم يكدسها إلا لتحقيق ذلك العبور «تحريكاً للعملية السياسية». وعندما اكتمل له كل ما أشارت تقديراته إلى أن السوفيات كانوا سيقدمونه، «لعب لعبته الكبيرة»، فطردهم من مصر. فقد كان يعلم أن ورقة العبور هي الورقة الأخيرة التي سيلعبها على الصعيد العسكري وان كل ما بعدها سيكون لعباً للأوراق السياسية التي كان يأمل أن يضعها العبور في يده ليلاعب بها الأميركيين والاسرائيليين، ولذلك وجد بمكنته أن «يطرد الروس» قبيل العبور بحجة أنه لم يكن مستطيعاً أن يحافظ على سرية العملية في حضورهم، وبأنهم ظلوا يحاولون إحباط عزيمته بالتقتير فيما أعطوه له من سلاح وعتاد وبتوصياتهم المتلاحقة إليه وإلى كل من اتصل بهم من المصريين بمحاولة إيجاد حل سياسي للصراع.

وبطبيعة الحال، كان السوفيات، في تلك الآونة، قد دخلوا مرحلة غزل مع الأميركيين صوب الوفاق. وكان الأميركيون قد بدأوا يضغطون عليهم ليستحثوهم على الدخول في ذلك الوفاق بالتقارب الأميركي/الصيني. ولم يكن مما يحقق مصالح الاتحاد السوفياتي كما تراءت لزعمائه آنئذ أن يستجيبوا للسادات الذي لم يكونوا يثقون بـه اطلاقاً وكانوا على يقين من أنـه يمقتهم وعلى استعداد لأن يقايض كل ما فعلوه وما ظلوا يفعلونه تجاه مصر، بلا أدنى تردد، في سبيل نظرة عطف أو غمزة عين من الأميركيين، فيعطوه من السلاح ما قد يغريه بالقيام بمغامرة عسكرية رجّح السوفيات أنها ستنتهي إلى الخيبة الفظيعة التي انتهت إليها جعجعات الزعامة المصرية سنة ١٩٦٧ والتي تحدث عنها بودجورني بلا تحفظ في تركيا، ولا تكون لها أي نتيجة إلا هزّ القارب وإفساد جو العلاقات الأميركية السوفياتية. وهو ما رحب بـه الإسرائيليون دائماً وعملوا باستماتة من أجله، وفي نفس الوقت ترك كميات هائلة من العتاد والأسلحة السوفياتية ـ كما حدث في ١٩٦٧ ـ لتقع في أيدي الاسرائيليين وبالتالي الأميركيين مع ما يترتب على ذلك من كشف أسرار التكنولوجيات العسكرية السوفياتية.

إلا أن السوفيات، رغم ذلك كله، لم يتوقفوا عن امداد مصر بالسلاح، حتى بعد أن «طردهم» السادات، فظلوا «الورقة الوحيدة» في يد مصر كمصدر للسلاح. ولنصغ، على أية حال، لما يقوله سعد الشاذلي:

«ان السؤال الوحيد الذي يعنيني من كل ما يثار من أسئلة في المناظرة الدائرة حول الصداقة مع الاتحاد السوفياتي هو السؤال التالي تحديداً: هل كان هناك في الماضي أو هل هناك في الحاضر او سيكون هناك في المستقبل القريب أي بلد آخر بالعالم على استعداد ويمكنه امداد مصر بما يكفي من الأسلحة لاعطائها التفوق المحلي على اسرائيل بما يمكنها من تحرير أراضيها؟ والجواب على هذا السؤال هو: لا.

«ومن الحقيقي طبعاً أن الولايات المتحدة كانت آخذة في نفس الوقت في تزويد اسرائيل بطوفان من

الأسلحة المتطورة أعطاها تفوقاً استراتيجياً على كل جيرانها العرب مجتمعين. وقد بلغ ذلك التفوق ذروته في حالة سلاح الجو الاسرائيلي الذي كان مستطيعاً تحييد كل قواتنا الجوية والبرية والبحرية. وبهذا المعنى، كانت الولايات المتحدة حليفاً لاسرائيل «أفضل» من الاتحاد السوفياتي كحليف لنا. «غير أن هذه مقارنة غير ذات موضوع. فالولايات المتحدة لم تكن لتمدنا بالسلاح أبداً. وإن كانت أسلحتنا قد تخلفت عن أسلحة اسرائيل، فإن السبب في ذلك، وهو سبب ظل غير معروف إلا لقليلين، كان تخلف الاتحاد السوفياتي بعشر سنين، في مجال تكنولوجيا الجو، عن الولايات المتحدة. وبرغم كل ما يقال عن حلف الناتو وكيف أنه منظمة دفاعية، تظل هناك الحقيقة الماثلة في أن الولايات المتحدة التي تزود الحلف بمعظم أسلحته، قد استحدثت وطورت أفضل طائرة قاذفة اختراقية في العالم، هي الفانتوم، بكل ما تحمله من الكترونيات وقذائف. ولم يكن لدينا نحن المصريين ما يضارع الفانتوم لسبب بسيط هو أن الاتحاد السوفياتي لم يكن لديه ما يضارعها. فقد ركّز السوفيات بالمقابل، على المقاتلات الدفاعية والقذائف المضادة للطائرات.

«ولقد كانت الاتهامات التي وجهها السادات إلى الاتحاد السوفياتي، فوق تفاهتها، غير صحيحة:

«فقد اتهم السادات السوفيات بأنهم لم يزودونا إلا بعدد قليل من الجسور القديمة من طراز كان مستخدماً في الحرب العالمية الثانية، وقال اننا اضطررنا إلى بناء ثلثي جسور العبور بأنفسنا. وهذا غير صحيح. فقد كان لدينا ١٢ جسراً، زودنا الاتحاد السوفياتي بعشرة منها. وحقيقة أن ثلاثة فقط من تلك الجسور العشرة كانت من الطراز الأحدث لديهم (PMP)، إلا أن الجيش السوفياتي نفسه لم يكن لديه أنئذ الكثير من تلك الجسور، وقد نقل إلينا جسر رابع من ذلك الطراز المتطور، جوّاً إبان الحرب. وعندما عبرت مدرعاتنا ومركباتنا إلى سيناء، كان عبور ٩٠٪ منها على جسور أو معدّيات سوفياتية.

«كما اتهم السادات السوفيات بأنهم لم يزودونا ابداً بالصور الاستطلاعية التي التقطتها اقمارهم الصناعية وطائراتهم الميج ٢٥. وهذا أيضاً غير صحيح. حقيقة أننا شكونا من قلة ما رأينا من صور، إلا أننا كنا نعطي من وقت لآخر فيلماً جديداً لنشاهده، وإن لم يسمح لنا بالاحتفاظ به أو عمل نسخ منه. وقد شاهد السادات نفسه تلك الصور مرتين على الأقل، قبل الحرب، ومرة أثناء القتال. وبعد وقف اطلاق النار، كانت صور التوابع (الأقمار) الصناعية السوفياتية المصدر الوحيد الذي ظل متاحاً لنا للوقوف على المعلومات الخاصة بتحركات العدو».

«والحقيقة أننا نحن، لا السوفيات، الذين كنا حلفاء سيئين. فأثناء الحرب، أخفينا الحقائق عنهم باستمرار، وبالأخص فيما تعلق بالاختراق الذي حققه العدو في الدفرسوار وتوسيع العدو بعد ذلك لنطاق ذلك الاختراق، وإن كانت توابعهم الصناعية قد أوقفتهم بغير شك على الحقيقة التي أخفيناها عنهم».

«والواقع أني عندما قرأت فيما بعد مذكرات رئيس الأركان الاسرائيلي ديفيد العازر، وجدت أن أحد أهم القرارات التي اتخذها الاسرائيليون إثر نشوب القتال كان إقامة اتصال مباشر ومستمر بين القيادة الاسرائيلية العليا والبنتاجون الأميركي، وإيقاف الأميركيين على كل خططهم والاستماع إلى نصح الأميركيين ومشورتهم، لم أملك إلا أن أقارن ذلك بانتهازيتنا التي كان من المحتم أن تلحق بنا الضرر»[٢١].

وربما تعفف سعد الشاذلي عن استعمال اللفظة الوحيدة التي تعبر عن تلك الشطارة الخائبة المعهودة، وهي «فهلوتنا» فاستخدم بدلاً منها لفظة «انتهازيتنا». إلا أن الواضح من كلامه أن الزعامة السياسية، صاحبة القرار النهائي في كل تحرك قامت به مصر، كانت تتعامل مع الصديق أو الحليف أو مورد السلاح الرئيسي، سمه ما شئت، بوصفه العدو، في الوقت الذي ظلت تتطلع فيه صوب الولايات المتحدة التي كان المصريون يواجهون أحدث وأعتى أسلحتها في أيدي الاسرائيليين، ويواجهون أيضاً الخدمات الاستطلاعية لتوابعها الصناعية وشبكات تجسسها واتصالاتها التي كرستها لخدمة الاسرائيليين، ويواجهون كذلك خبرات ومشورة قادتها وخبرائها العسكريين في البنتاجون التي وضعت باستمرار في خدمة العدو.

ويستطرد سعد الشاذلي قائلاً:

«إلا أن الاتحاد السوفياتي، بالرغم من كل ذلك، نظم اكبر جسر جوي قام به في تاريخه لمساعدتنا. (وبطبيعة الحال، كان الأمر متعلقاً هنا بمكانة الاتحاد السوفياتي وسمعته وقدراته العسكرية، إلا أن المصلحة المتبادلة هي التي تحكم وثاق التحالفات، وقد كنا نحن نتدبر اداءهم كحلفاء). ولم يكن الجسر الجوي مخططاً قبلاً، إلا انه بدأ بعد ثلاثة أيام فقط من نشوب القتال وعندما انتهى، كان السوفيات قد نقلوا جواً ١٥٠٠٠ طناً من العتاد العسكري إلى مصر وسوريا خلال ٩٠٠ رحلة جوية قامت بها طائراتهم من طراز AN - 12 وطراز AN - 22 للنقل الجوي... وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد السوفياتي بعملية إعادة تموين بحرية وصل خلالها ما لم يقل عن ٦٣٠٠٠ طنا من العتاد إلى مصر وسوريا بحلول يوم ٣٠ اكتوبر/تشرين الأول...

«إلا ان الحقيقة تظل ماثلة في أن هذا الجهد السوفياتي الضخم كان متواضعاً بالمقارنة إلى ما زودت الولايات المتحدة اسرائيل به، عن طريق جسرها الجوي، خلال نفس الفترة. فقد قامت طائرات سلاح الجو

الأميركي من طراز C - 141 وطراز C - 5 للنقل الجوي بخمسمائة وست وستين رحلة نقلت خلالها إلى اسرائيل ٢٢٣٩٥ طنا من الامدادات العسكرية، منها طائرات الفانتوم، ودبابات م - ٦٠، والطائرات العمودية (الهليكوبتر) طراز CH - 53 وأحدث ما كان لدى الأميركيين وقتها من قذائف كـ «المافريك»، وأجهزة ومعدات التشويش الالكترونية المتقدمة التي لم يكن حلفاء الولايات المتحدة في حلف الناتو قد سمح لهم بالحصول عليها بعد، بالإضافة إلى ٥٥٠٠ طنا نقلت على طائرات العال. ومتى حكمنا على حجم الجسر الجوي بضرب زنة العتاد المشحون في المسافة التي تقطعها الطائرات حاملة العتاد جيئة وذهاباً، وعلى أساس أن المسافة من الولايات المتحدة إلى اسرائيل ٧٠٠٠ ميل، بينما المسافة من الاتحاد السوفياتي إلى مصر أو سوريا ٢٠٠٠ ميل، فإن الجسر الجوي الاميركي بمعيار الطن/ميل كان خمسة أضعاف الجسر الجوي السوفياتي، و ٦،٥ أضعاف إذا ما حسبنا ما نقلته اسرائيل من الولايات المتحدة على طائراتها.. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة بعملية إعادة تموين بحرية نقلت إلى اسرائيل خلالها ٣٣٢١٠ طنا من العتاد بحلول ٣٠ اكتوبر/تشرين الأول»[٢١١].

وكان السوفيات قد نصحوا السادات بوقف اطلاق النار في ١٢ اكتوبر/تشرين الأول (قبل الاختراق)، لكنه رفض، وظل رافضاً إلى أن قبله في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول بعد أن كان الاسرائيليون قد رسّخوا أقدامهم تماماً قرب الاسماعيلية. والغريب الذي يدعو إلى التفكير حقاً هو أن السادات رغم رفضه وقف اطلاق النار لم يقم بأي جهد حقيقي للقضاء على القوة الاسرائيلية التي حققت الاختراق إلى غرب القناة ومنع تنفيذ الخطط التي كانت موضوعة قبلاً للتعامل مع العدو في حالة وقوع مثل ذلك الاختراق الذي توقعه العسكريون المحترفون واستعدوا له. وفي ضوء ذلك، يبدو السادات ـ مهما كان ذلك فظيعاً لا يكاد يقبله العقل ـ كما لو كان رئيس الدولة الوحيد في التاريخ الذي انتظر إلى أن أحكم العدو قبضته تماماً على عنق بلده قبل أن يسعى إلى وقف إطلاق النار.

وبعد وقف اطلاق النار، انتهكته اسرائيل في حمى التغافل الأميركي، كيما تضع اللمسات الأخيرة على القبضة الخانقة التي كانت قد أطبقتها على عنق مصر، ولم تقبل تجدد وقف اطلاق النار إلا في اليوم التالي (٢٤ اكتوبر/تشرين الأول) تحت ضغط من الأميركيين الذين كانوا قد تلقوا ما اعتبر انذاراً من الاتحاد السوفياتي دعمه السوفيات بوضع ست فرق سوفياتية محمولة جواً في حالة التأهب. وعندما قبل الاسرائيليون وقف اطلاق النار الثاني في ٢٤ اكتوبر/تشرين الأول، كانوا قد أصبحوا، مجدداً، القادرين على إملاء شروطهم، فمحوا بذلك محواً أي كسب كانت حرب ١٩٧٣ قد حققته لمصر، وتمكنوا بذلك من رفض قرار مجلس الأمن الذي طالبهم بالعودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر/تشرين الأول.

وبالعبور الاسرائيلي الذي كان نوط بطولته حقاً للسادات على قادة إسرائيل، إنتهت البطولات الخطابية نهائياً، وكان آخرها قول السادات من فوق منصة «مجلس الشعب»: «الآن أصبح لهذه الأمة درع وسيف»! بينما مدرعات إسرائيل، في نفس اللحظة، وهو يخطب في «نواب» الشعب، تحدث له ذلك الثقب في قلب مصر.

وبعدها، بدأ اللهاث وراء السلام، زحفاً على البطون. وكان ذلك هو الأسلوب الذي اختاره السادات للسعي صوب ذلك السلام المستحيل، وكان قد قر قراره على القيام بذلك السعي منفرداً وإخراج مصر تماماً من ساحة الصراع.

وقد كانت سوريا في الواقع أول من فطن إلى ذلك الاتجاه لدى السادات بعد وقف إطلاق النار في أواخر اكتوبر / تشرين الثاني ١٩٧٣، وقد أبلغت الدول العربية فعلاً بأنها «باتت تخشى من أن السادات كان متجهاً إلى الحل المنفرد»[٢١٢].

وليس هناك ما هو أدل على أن السادات كان ـ اغتناماً لـ «الكسب» الذي تحقق لاستراتيجيته بوجود الجيب الاسرائيلي على الأرض المصرية، واستمرار حصار الاسرائيليين للجيش الثالث ـ قد قرر أن يخرج من حلبة الصراع تماماً ويعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل والولايات المتحدة من أنه، عندما وضعت القيادة العسكرية المصرية خطة للقضاء على الجيب، صدق السادات عليها في ٢٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣، لكنه وضعها في التبريد العميق بحجة أنه هو الذي سيختار اللحظة المناسبة لتنفيذها في حين كان هناك «إجماع على قدرة القوات المصرية على القضاء على الجيب الاسرائيلي وبالتالي رفع الحصار عن الجيش المصري الثالث»[٢١٣].

وبطبيعة الحال، ظلت الخطة حبرا على ورق، وظلت في جيب السادات الذي كان الجيب الاسرائيلي وحصار الجيش الثالث ورقته الرابحة في مواجهة المصريين لإرغامهم على السير تبعاً لـ «استراتيجيته». وكانت تلك «الاستراتيجية ببساطة، تنفيذ كل ما تمليه «أمريكا يا سبحان الله».

وفي ١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٧٤، إجتمع السادات بصديقه هنري كيسنجر في أسوان، واتفق معه على «فض الاشتباك» بالشروط التي أملاها كيسنجر، وعندما أعلن السادات للمصريين بأنه قد اتفق على ذلك مع صديقه هنري، ذكر لهم أن هنري كان قد حذره، في زيارة سابقة، من تنفيذ خطة القيادة المصرية التي صدق السادات عليها في ٢٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣، لتصفية الجيب الاسرائيلي، ثم وضعها في جيبه، وقال أن كيسنجر أنذره بأنه إذا ما شرعت مصر في تصفية الجيب الاسرائيلي فإنها يجب أن تتذكر بأن الولايات المتحدة ستكون ملزمة بضرب مصر مساعدة لإسرائيل لأنها «لن تسمح مطلقاً بأن يهزم السلاح السوفياتي الذي في يد مصر السلاح الأميركي الذي في يد اسرائيل»! فهي مسألة كرامة، كما نرى. وقد كان السادات رجلاً يفهم مسائل الكرامة هذه بسرعة، ولذا فانه قبر خطة القيادة المصرية لتصفية الجيب وفك حصار الجيش الثالث، لئلا تقوم الولايات المتحدة بضرب مصر، وحقن بذلك دماء المصريين ابناءه الذين كان يخاف عليهم من أن يأكلهم الغول الأميركي.

ولقد قلنا أن الرجل كان قط أزقة، وفهلاواً سياسياً من نوع خطير حكم شعباً يستجيب تلقائياً للفهلوة أياً كان نوعها لأنها ظلت دائماً من أسلحته في التعامل مع الواقع المعاكس. إلا أن ذلك الضرب من الفهلوة السياسية كان قد تجاوز كثيراً حدود «الشطارة والحداقة (الحذق)» ودخل تحت بند القتل العمد مع سبق الترصد، لشعب، بل لشعوب بأكملها، متى أخذنا بخطورة النتائج التي ترتبت عليه.

ومن الواضح أن كيسنجر كان قد توافر لديه من تحليلات المخابرات الأميركية والإسرائيلية لشخصية السادات ما أوقفه على طبيعة «الفهلاو» (ولها مقابل أميركي: "wise guy"!) عند الزعيم المصري، فاستخدم معه ما لا سبيل إلى تسميته إلا بالفهلوة، أو النصب («Con game») وكيسنجر بطبعه قد جمع بين كل مقومات الفهلوة والشطارة التي مكنته من أن «يأكل عقول» الأميركيين أنفسهم، دع عنك عقل «بائع اللبن صاحب أحلام اليقظة» كما وصفه محمد إبراهيم كامل.

فالتهديد ـ الذي قد يكون السادات صدقه، والأرجح أنه تعرف على مقومات الفهلوة والنصب فيه لكنه وجد من المفيد أن يتظاهر بأنه صدقه ـ كان، كما قيمه محمود رياض، «تهديداً أجوف إستهدف به كيسنجر التأثير في القرار المصري فيما تعلق بتصفية الجيب الاسرائيلي عسكرياً»[٢١١] أو ـ بالأحرى ـ منع مصر من مجرد التفكير في التعامل مع الجيب الاسرائيلي عسكرياً. فذلك الجيب كان الكسب الذي نسفت به الولايات المتحدة إنتصار المصريين الذي حققوه بالعبور وما بعد العبور وأوشكوا أن يحولوه إلى حرب تحرير شاملة لا مجرد عملية تحريك كما أراد السادات.

والذي لا شك فيه أن عملية الثغرة والعبور المضاد والجيب الاسرائيلي وحصار الجيش الثالث كانت عملية أميركية مائة بالمائة وضعت خطتها في البنتاجون ونفذت بدعم إستطلاعي كامل من الولايات المتحدة:

«صباح الاثنين ١٥ اكتوبر / تشرين الأول: ظهرت على شاشات دفاعنا الجوي بالمركز ١٠ نقطة أخذت تتحرك بسرعة شمالاً فوق منطقة القناة ثم فوق منطقة الدلتا. وأدركنا على الفور ماهية تلك النقطة على شاشاتنا. فقد كنا رأيناها قبلاً. ففي حوالي الساعة ١٣,٣٠ (الواحدة والنصف) يوم ١٣ اكتوبر/تشرين الأول، ونحن نضع التفاصيل الأخيرة لهجومنا الذي قضي عليه ظهرت على الشاشات نقطة مماثلة إتبعت نفس المسار. ويومها تتبعت مسارها لبضع دقائق، ثم طلبت الفريق فهمي وسألته عن السبب في أن أطقم صواريخ سام التي تحت قيادته تركت ذلك الشيء يتنزه فوق رؤوسنا. فأجابني بأن أعطاني سرعة الجسم الطائر الذي ظهر على شاشاتنا: زائد ماخ ثلاثة (أكثر من ثلاث مرات سرعة الصوت)، وارتفاعه: اكثر من عشرين ميلاً. وإذ ذاك ادركنا أي شيء كان: طائرة الاستطلاع الأميركية SR - 71 A قرينة الميج ٢٥ السوفياتية.

«وفي تلك الطلعة الأولى، التقطت كاميراتها بلا شك ما كان كافياً لايقاف المحللين على الجانب الاسرائيلي على تحركات فرق مدرعاتنا عبر القناة. اما هذه الطلعة الثانية، صباح اليوم (١٥ اكتوبر / تشرين الأول) فقد أوقفت العدو على أن الضفة الغربية للقناة كانت قد أصبحت عارية من المدرعات بشكل كاد يكون كاملاً. وبذا بات بوسعنا أن نفترض أن العدو سيقف على تلك الحقيقة خلال ساعات قليلة، وهو ما اضاف الحاجة لما طلبته من أحمد إسماعيل هذا الصباح من أن نسحب فوراً إلى غرب القناة الفرقتين المدرعتين الرابعة

والحادية والعشرين وكذا اللواء المدرع التابع للفرقة الحادية والعشرين الذي كان قد ألحق بالفرقة السادسة عشرة. وقد كان بوسعنا (متى سحبنا تلك المدرعات لحماية غرب القناة) أن نعزز رؤوس جسورنا شرق القناة بالألغام المضادة للدبابات. أما الأولوية الأولى فكانت عندي إعادة هاتين الفرقتين من المدرعات إلى الخط الثاني (غرب القناة) لاستعادة الدفاعات التي كانت قد أصبحت مختلة التوازن تماماً.

«وكان رد أحمد اسماعيل أن سحب الفرقتين قد يتسبب في إشاعة الذعر بين قواتنا، فلم أوافقه على ذلك، لأنه لم تكن بنا حاجة إلى إعطاء عملية إعادة الفرقتين إلى الخط الثاني طابعاً يثير الذعر لدى أحد، فهي عملية يمكن أن تتم تحت غطاء تحركات الجيشين الثاني والثالث. غير أن رد أحمد اسماعيل كان أن العدو قد يفسر ذلك التحرك كعلامة ضعف. وبطبيعة الحال، كان واضحاً لي أنه من الحماقة أن نحارب بـ «التهويش»، فنادراً ما يمكن أن تشن الحرب جدياً وتتحدد نتائجها بمثل هذا التظاهر و«البلف»، خاصة وأن الإسرائيليين سرعان ما سوف تتوافر لديهم الحقائق كما هي في الواقع. لكن وجدت أنه لم يكن من المجدي أن أستمر في النقاش. فالسبب الحقيقي لرفض احمد اسماعيل الموافقة على خطتي، السبب الذي لم يصرح به لكنه لم يخف على احد، كان أنه سوف يصحب الرئيس إلى مجلس الشعب في صباح اليوم التالي (وهي الجلسة التي وقف السادات فيها مزهواً ببطولته في تحقيق العبور واعلن أن «هذه الأمة بات لها درع وسيف»!) ولم يكن على استعداد لأن يوافق على شيء يمكن أن يفسر بأنه علامة ضعف، فيشوه صورة الانتصار العظيم»[٢١٥].

وسعد الشاذلي في ذلك التفسير الأخير قد أحسن الظن كثيراً في الواقع، وهو معذور، لأن الأسباب الحقيقية كانت أشأم من ذلك بكثير. وبطبيعة الحال، كانت في ذاكرة الشاذلي، وهو يتحدث عن شن الحرب بـ «التهويش»، نكبة ١٩٦٧ التي تمخضت عن «التهويش» الذي مارسه الزعيم السابق وتحدث عنه بعد الحرب الفريق أول محمد فوزي. ومن خبرة الشاذلي بالطريقة السينمائية التي عمل بها النظام باستمرار، وجد التفسير الذي هداه إليه تفكيره وسيرت تفكيره إليه تلك الخبرة بسينمائية النظام، تفسيراً مقنعاً، ولم يخطر له ببال، وهو الجندي المحترف، أن يتصور أية دوافع أخرى لرفض دفاعات كان من المؤكد أنها ـ لو نفذت خطته بسحب الفرقتين تمركزهما على الخط الثاني، غرب القناة ـ ستقطع الطريق على الثغرة.

«ضحى يوم ١٦ اكتوبر / تشرين الأول: وردت الأنباء الأولى عن اختراق يقوم به العدو. أبلغت قيادة الجيش الثاني هاتفياً أن عناصر صغيرة من مدرعات العدو نجحت في العبور إلى الضفة الغربية للقناة بالقرب من الدفرسوار وأن الجيش الثاني بمعرض اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء عليها»[٢١٦].

وقد رأى موسى صبري من الملائم، وهو يسرد «حقائق الثغرة»، أن يواصل الدفاع عن السادات دفاعاً مستميتاً في وجه الحقائق التي نضح بها كلامه ذاته:

«في يوم ١٣ اكتوبر / تشرين الأول، كانت هناك طائرة استطلاع أميركية من طراز معروف عسكرياً تتجسس على المواقع المصرية من بور سعيد إلى السويس، وتتجه جنوباً إلى البحر الأحمر وشرقاً إلى الدلتا، ومن شمال الدلتا عادت إلى إسرائيل عبر البحر الأبيض، وكانت تلك الطائرة فوق مدى أى صواريخ ولا تصل إليها أي طائرة مصرية بسبب ارتفاعها وسرعتها.

«كشفت هذه الطائرة أوضاع القوات المصرية بالكامل: المطارات ووسائل الدفاع الجوي، وكشفت أيضاً **الشيء الخطير الذي تسبب في الثغرة**، وهو أن الفرقة المدرعة المصرية ٢١ كانت في منطقة الدفرسوار على الضفة الغربية للقناة وكانت تعبر (وأمرت بالتحرك شرقاً) في يوم ١٣ اكتوبر/تشرين الأول إلى الضفة الشرقية لاستئناف الهجوم يوم ١٤ اكتوبر / تشرين الأول، وهو ما سمي بتطوير الهجوم لتخفيف الضغط على سوريا والوصول إلى شرق المضايق. ولم ينجح الهجوم المصري. فقد كانت إسرائيل واقفة في دفاع مستميت بأسلحة أميركية جديدة، وتمكنت من وقف الهجوم»[٢١٧].

فلنسمع لما يقوله سعد الشاذلي:

«الجمعة ١٢ اكتوبر / تشرين الأول: كان أول ما واجهني هذا الصباح أن أحمد إسماعيل عاد إلى موضوع تطوير الهجوم، وقد أعطى الرغبة في ذلك التطوير سبباً هو تخفيف الضغط على سوريا. فعارضته من جديد، لأن الهجوم المراد القيام به لن ينجح ولن يؤدي إلى أي تخفيف ملموس للضغط على سوريا. ولذلك قلت له «اسمع. ان العدو، بالرغم من كل ما كبدناه إياه من خسائر، ما زالت لديه في مواجهتنا ثمانية ألوية مدرعة، وما زال بوسع سلاحه الجوي أن يوجه ضربة قاصمة إلى قواتنا البرية بمجرد أن تطل بؤوسها خارج نطاق مظلة صواريخ سام. ولدينا الدليل على ذلك. فليس لدينا من صواريخ سام ٦ ما يكفي لتوفير حماية متحركة لقواتنا في العراء. فالتقدم الذي تريده لن يؤدي إلا إلى تدمير قواتنا دون أي منفعة يقام لها وزن بالنسبة لأخواتنا السوريين». إلا أن الوزير (أحمد اسماعيل، وزير الحربية) عاد ظهراً، وقال لي «إن هذا قرار سياسي. يجب أن نطور هجومنا إبتداء من صباح الغد»[٢١٨].

ونلاحظ هنا أن العدو لعب الورقة السورية، وبنفس الفعالية التي لعب تلك الورقة بها في استدراج مصر إلى شرك ١٩٦٧. ففي تلك المرة، حشدت إسرائيل قوات ضخمة على حدود سوريا وأطلقت تهديدات ضد النظام السوري على ألسنة كبار المسؤولين الاسرائيليين، إلا أن الحشود الاسرائيلية الضخمة على الحدود السورية «ذابت فجأة» كما قالت الصحف المصرية ذاتها آنئذ، بمجرد أن بدأ عبد الناصر يتورط جدياً في غمار العملية التي وصفها الفريق أول محمد فوزي بأنها عملية «قصد بها التهويش». فاسرائيل لم تكد تتأكد من أن المصريين قد استدرجوا إلى الشرك فعلاً، حتى بدأت قواتها على الحدود السورية «تذوب».

وفي حرب ١٩٧٣، إستخدم نفس الأسلوب في استدراج المصريين إلى شن الهجوم الخاسر الذي عارضه رئيس الأركان المصري والقادة الميدانيون معارضة بالغة الشدة لم تجد شيئاً في وجه «القرار السياسي» الذي اتخذه، بطبيعة نوع الحكم وبطبيعة النظام، فرد واحد، هو «السيد الرئيس».

«عقد إجتماع للقيادات، فعرضت أنا وقائدا الجيشين الثاني والثالث إعتراضاتنا على الخطة، لكن وزير الحربية فرض سلطته ورفض الاصغاء لأى اعتراض مردداً «إن القرار قرار سياسي»، فلم يعد أمامنا إلا أن نطيع، وكان التنازل الوحيد الذي قدمه تأخير موعد بدء الهجوم من صباح اليوم التالي ١٣، إلى يوم ١٤ اكتوبر/ تشرين الأول.. وكانت النتيجة ما توقعناه: فقد بدأ الهجوم مع أول ضوء في الصباح الباكر من يوم ١٤، وبحلول ظهر ذلك اليوم، كان قد دحر، وأمرت قواتنا بالعودة إلى رؤوس جسورنا بعد أن خسرنا ٢٥٠ دبابة، إي أكثر مما كنا قد خسرناه في الحرب كلها حتى ذلك الوقت، بينما لم تتجاوز خسائر العدو ٥٠ دبابة..

«والآن، بعد ست سنوات من هذه الأحداث، **ما زلت عاجزاً عن اكتشاف السبب في شن ذلك الهجوم. لقد كان قرار شن الهجوم، بطبيعة الحال، قرار الرئيس السادات ولا أحد غيره. وقد ظل بعد ذلك يدّعي أنه ما شنّ ذلك الهجوم إلا ليخفف الضغط على الجبهة السورية. وهذا هراء فارغ:**

«فمصر لم يكن يسعها أن ترغم إسرائيل على تحويل مواردها من الجولان إلى سيناء إلا إذا شكلت القوات المصرية خطراً حقيقياً على أمن إسرائيل. ولم يكن لدى قواتنا في أي وقت مثل تلك القدرة. فقد كانت هناك مسافة أكثر من مائة ميل من الصحراء المكشوفة بين رؤوس جسورنا وحدود إسرائيل. وبفضل التفوق الجوي الاسرائيلي كانت تلك الأميال المائة غير قابلة للعبور. ولقد كانت هذه النقطة جوهرية إلى الحد الذي جعلني أوضحها بمنتهى القوة في أول اجتماع لي بمجلس الدفاع العربي المشترك في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧١، وكانت من الوضوح بحيث سلم بها المجلس. وهذا قيد خطير على القدرة المصرية، لكنه سيظل قائماً طالما ظلت سيناء محتلة أو منزوعة السلاح وظل الاسرائيليون متمتعين بالتفوق الجوي.

«ولكن، ألم يكن بوسعنا، رغم ذلك، جعل إسرائيل تحوّل مدرعاتها من الجولان إلى سيناء؟ كلا. لأن إسرائيل، بألويتها المدرعة الثمان في سيناء كان لديها ما يكفيها لاحتواء أي هجوم مصري (كما ثبت من اندحار الهجوم الذي أمر به السادات).

«كما أن توقيت الهجوم ذاته لا يتفق والعذر الذي تعلل به السادات. فبحلول ١٢ اكتوبر / تشرين الأول، كان الموقف على الجبهة السورية صائراً بالفعل إلى التوازن والاستقرار. فابتداء من ١١ اكتوبر / تشرين الأول، كانت فرقتان عراقيتان ـ إحداهما مدرعة والأخرى آلية ـ قد بدأتا تشاركان في المعركة، كما أن وصول لواء مدرع أردني، ما لبث أن تبعه لواء آخر فيما بعد، زود السوريين بدعم إضافي.

«وأيا كانت الحال، فالسؤال في النهاية يظل: ان كان الغرض حقاً مساعدة السوريين لِمَ لم نسحب الفرقتين المدرعتين الحادية والعشرين والرابعة إلى مواقعهما كاحتياطي على الضفة الغربية للقناة بمجرد أن فشل الهجوم؟

«لا مهرب من القول بأنه لا بد وان هناك تفسيراً آخر للقرار الذي اتخذه الرئيس السادات. وعلم ذلك عند السادات وحده»[١١٩].

والتفسير كان ينبغي أن يكون واضحاً للفريق الشاذلي. فهو الذي اكتوى بنار ذلك «القرار السياسي» المدمر، وهو الذي كانت خططه الموضوعة سلفاً كفيلة باحباط النتائج «السياسية» التي ترتبت على تنفيذه، وهي النتائج التي عني السادات بألا يبددها فامتنع عن تنفيذ خطة تدمير الجيب الاسرائيلي بحجة أن كيسنجر هدده بأن «أميركا» ستضرب مصر إذا ما جرؤت مصر على تدمير ذلك الجيب «الذي كان هناك إجماع على استطاعة القوات المصرية أن تدمره» كما قال محمود رياض.

وبقدر كبير من الولاء (للزعيم، لا لـ «الوطن المفدى») أخذ موسى صبري، الصحفي المصري، على عاتقه الدفاع عن السادات وتنقية سمعته من وصمة ذلك الثقب الذي أحدثه له أريل شارون في قلب مصر

حتى تعود مهزومة وتخضع. وابتداء، ألقى موسى صبري بالتبعة على «القائد المحلي الذي أبلغ القيادة العامة بأن الدبابات التي قامت بالاختراق ٧ فقط وأنها في حالة إغارة وأن الأمر ليس عبوراً (إختراقاً) وقال أنه سيتعامل معها ويدمرها» ويقول «ومن هنا بدأ الخطأ»[٢٢٠].

فباستماتة غريبة، حاول موسى صبري أن ينفي التهمة عن السادات، وذهب في ذلك إلى حد قلب الحقائق، فقال انه «كان من رأى سعد الشاذلي وجوب سحب جزء من قوات الضفة الشرقية لتعود إلى الضفة الغربية للاشتراك في تدمير (القوات الاسرائيلية) بالثغرة «أي بعد الواقعة، بدلاً من أن يشير إلى أن الشاذلي كان قد اصطدم بعنف مع أحمد إسماعيل كيما يعيد الفرقتين المدرعتين إلى غرب القناة قبل أن يبدأ الاختراق الاسرائيلي، ولم يخطر له أن يتساءل، ما دام هجوم ١٤ اكتوبر / تشرين الأول قد أحبط،فيم كان إبقاء الفرقتين شرق القناة بدلاً من إعادتهما إلى الخط الثاني غرب القناة. وفي معرض الدفاع عن السادات، عمد موسى صبري إلى تصوير خلاف الشاذلي مع «قرار السادات السياسي» ومع الخطة التي وضعها أحمد إسماعيل على أساسه وانتهت بتمكين العدو من القيام باختراقه كما لو كان خلافاً بين ضابطين هما أحمد إسماعيل وسعد الشاذلي قال أن «الخلاف بينهما قديم وبدأ في الكونغو»[٢٢١] وقال أن «أحمد إسماعيل أوغر صدر السادات على سعد الشاذلي بسبب كراهية أحمد إسماعيل للشاذلي»[٢٢٢]. وفي النهاية، يقول:

خلاصة الموقف: أن تطوير الهجوم كان ضرورة متفقاً عليها. إن مسؤولية الفشل في مقاومة الثغرة تبدأ من المعلومات غير الدقيقة التي أرسلها القائد المحلي. أن رأى الشاذلي بالانسحاب إلى الغرب (رغم أن الشاذلي لم يطلب إنسحاباً إلى الغرب، بل طلب من قبل الاختراق بتقوية دفاعات المؤخرة على الضفة الغربية للقناة باعادة فرقتي المدرعات اللتين سحبتا من الخط الثاني للاشتراك في «التطوير» إلى الخط الثاني، ولما فشل هجوم السادات المطور لم تعد الفرقتان إلى ذلك الخط) كان من الممكن أن يسبب كارثة انهيار في معنويات القوات المصرية التي انسحبت مرتين قبل ذلك، في ١٩٥٦ وفي ١٩٦٧.

«ولانقاذ ذلك كله كان القرار الشجاع من أنور السادات بوقف إطلاق النار عالمياً. وتم وقف إطلاق النار الفعلي في ٢٦ اكتوبر / تشرين الأول كما ذكرت. وبدأت مباحثات الكيلو ١٠١ باتصال مباشر بين القاهرة وواشنطن.. إلى آخر ما جرى وحضر كيسنجر إلى مصر وبدأت العلاقات تسوء بين مصر والاتحاد السوفياتي»[٢٢٣].

فلندع موسى صبري وولائه الشائه لزعيمه الذي أعطاه مكانة هيكل في النظام، ولنلق بسمعنا إلى هذا الكلام الذي ورد في بحث ادجار أو بالانس في «الندوة الدولية لحرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ «التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥:

«في يوم ١١ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، إطمأن الاسرائيليون إلى استقرار وضعهم على الجبهة السورية، فأعطوا الأولوية للنشاط الجوي على جبهة قناة السويس وبدأو يحركون قواتهم ودباباتهم وعتادهم الحربي صوب الجنوب (صوب الجبهة المصرية، مما يلغي حجة» تطوير الهجوم يوم ١٠/١٤ لتخفيف الضغط على الجبهة السورية)، **وهناك إنتظروا بضعة أيام كانوا خلالها يراقبون المصريين وهم ينقلون مدرعاتهم، ومن بينها جزء من احتياطيّهم الاستراتيجي (الفرقتين المدرعتين اللتين اعترض الشاذلي على نقلهما وطالب بالحاح باعادتهما إلى غرب القناة) إلى الضفة الشرقية.** وبعد أن انتهت معركة الدبابات التي دارت يوم ١٠/١٤ والتي يقول الاسرائيليون أنهم انتصروا فيها، إنتهت حساباتهم إلى أن المصريين لا ينوون القيام بأي تحرك آخر شرقاً. **«وبدأ الجسر الجوي الأميركي يوم ١٠/١٤**، ونقل إلى إسرائيل كميات هائلة من العتاد العسكري. وفي اليوم السابق ١٠/١٣ كان الاسرائيليون قد تلقوا التقارير والصور التي جمعتها طائرتا التجسس الأمريكيتان بلاك بيرواس آر ـ ٧، اللتان حلقتا فوق منطقة القناة، **وبينت تلك التقارير والصور وجود منطقة بامتداد حوالي اربعين كيلومتراً كادت تكون خالية تماماً من القوات بالضفة الغربية للقناة على جانبي الدفرسوار تقابلها على الضفة الشرقية منطقة مماثلة (اي تكاد تكون خالية تماماً من القوات والمدرعات) وان كانت اضيق منها اتساعاً. وبفضل هذه الأوضاع وبفضل المعلومات التي توافرت للاسرائيليين عنها، كفت الأركان العامة الاسرائيلية عن معارضتها لعملية «الغزالة»** (التي كانت موضوعة معدة) وأصدرت أوامرها إلى الجنرال شارون وفرقته من الاحتياط المسماة بـ «مجموعة العمليات ٤٥» يوم ١٠/١٥، وكانت مرابطة في «الطاسة» بألويتها المدرعة الثلاثة ولواءيها المظليين، **بفتح الطريق الترابي الممتد من الطاسة إلى الدفرسوار، وإبقائه مفتوحاً، ثم الاستيلاء على مساحة من الأرض على الضفة الشرقية للقناة عرضها أربعة كيلومترات، وعبور القناة، والاستيلاء على مساحة مماثلة تتخذ كراس جسر**

على الضفة الغربية للقناة، حتى يتسنى لفرقة أخرى، «مجموعة العمليات ١٣١»، بقيادة الجنرال أدان أن تواصل التقدم منه.

«.. وفي الساعة ١٠٠ من يوم ١٠/١٦، بدأ رجال شارون يعبرون القناة في زوارق من المطاط، وسرعان ما أصبح لهم على الضفة الغربية للقناة ما يقرب من مائتي جندي وست عربات مصفحة. وفي الساعة ٦٠٠، بدأت تصل دبابات اللواء الثالث. وفي الساعة ٧٢٠، كانت معظم دبابات اللواء قد نقلت بالمعديات عبر القناة، وبذلك وصل عدد الدبابات على الضفة الغربية للقناة إلى ٣٠ دبابة. وكان وصول الاسرائيليين **إلى الضفة الغربية للقناة بدون مقاومة**، لكن المصريين أطلقوا عليهم بعد وصولهم نيران المدفعية، ولذلك ابتعدوا عن القناة واتجهوا إلى المناطق الريفية المجاورة حيث اختبأوا بين الأشجار وفي الحقول فلم تكشفهم طائرات الاستطلاع المصرية التي حلقت فوق المنطقة في وقت لاحق من نفس اليوم. ويقول الجنرال شارون، الذي سقط من رجاله ٢٠٠ أثناء نزولهم إلى شاطيء الضفة الغربية للقناة (بنيران المدفعية المصرية) أنه دمر أربعة مواقع صواريخ سام ففتح بذلك ثغرة في شبكة الدفاع الجوي المصري لتدخل منها الطائرات الاسرائيلية..

«**وقد ظن المصريون أن عملية العبور الاسرائيلي ليست إلا غارة فدائية وتباطأوا في نقل أخبارها إلى القيادة العامة، حتى أن الرئيس السادات لم يكن لديه علم بها وهو يلقي خطابه في مجلس الشعب يوم** ١٠/١٦. وقد تعمدت جولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل، تأجيل خطابها في الكنيست إلى الساعة ١٦٠٠، وهو الموعد الذي كان محدداً لنزول القوات الاسرائيلية على الضفة الغربية للقناة، **وعندما بلغ الخبر المشير على إسماعيل في النهاية قال ان التقرير الذي بلغه تحدث عن «تسلل ٣ دبابات إسرائيلية»**، وقد قال لي فيما بعد أنه أمر وقتها بأن تتعامل مع الدبابات الثلاث كتيبة من الصاعقة. **ولم ينزعج الرئيس السادات عند سماعه لهذا** الخبر لأنه ظن أن ادعاء جولدا مائير كان حيل من حيلة الحرب النفسية الهدف منها جعله يفقد رباطة جأشه (!) «.. ولم يتنبه المصريون إلى خطورة الموقف إلا في ١٠/١٨ بعد أن كانت اعداد كبيرة من الطائرات الاسرائيلية قد بدأت تقصف القوات البرية المصرية متسللة عبر الثغرة التي أحدثت في شبكة الدفاع الجوي المصري (وبعد أن كانت قوات شارون قد أخذت تصب نيرانها على مؤخرة القوات المصرية، عبر القناة، من الضفة الغربية، على الضفة الشرقية! وبعد أن تمكن الاسرائيليون من تجميع جسر زنته خمسمائة طن وجره بعشر دبابات مسافة ٢٠ كيلومتراً تقدمتها لتعبيد الطريق أمامها ست بولدوزرات، وإقامته على مياه القناة لتتدفق الدبابات الاسرائيلية عبره). وأخذ المصريون يقصفون بنيران المدفعية راس الجسر الاسرائيلي (الذي أقيم في مؤخرتهم) والذي كان آخذاً في الاتساع والترسخ طوال الأيام الثلاثة أو الأربعة التالية حتى وصل إلى حوالي ٢٥ كيلومتراً عرضاً و١٨ كيلومتراً عمقاً.. وفي يوم ١٠/١٩، أصبح لدى الاسرائيليين على الضفة الغربية للقناة أربعة ألوية مدرعة ولوائين مظليين. وقد تعرضت هذه الألوية للقصف من جانب المصريين، كما أن الطائرات المصرية دخلت مسرح المعركة (أخيراً) وقامت في ذلك اليوم والأيام التالية بأكثر من ثلاثة آلاف طلعة ضد الثغرة.

وفي ليلة ١٠/٢١، سحب المشير إسماعيل بعض عناصر شبكة الدفاع الجوي من منطقة ضفة القناة.. وعلى الضفة الغربية للقناة كان قد أصبح هناك افتقار للسيطرة والقيادة، ويبدو أن المستويات العليا من القيادة المصرية أصيبت بحالة شلل. وسحب معظم القوات المصرية إلى أرض مرتفعة تبعد عن (غرب) القناة مسافة تتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ متراً، وراح المصريون يراقبون الاسرائيليين دون أن يطلقوا النار عليهم. وفي ذلك الوقت كان قد بات لدى الاسرائيليين على الضفة الغربية للقناة ما يقرب من ١٢ لواء، سبعة منها مدرعة، وأربعة ميكانيكية، ولواء من المظليين، بالاضافة إلى أكثر من ٣٥٠ دبابة، وكثير من المدافع والمركبات. وفي مطلع يوم ١٠/٢٢، صدر قرار من مجلس الأمن دعا إلى وقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من صدوره، لكن الاسرائيليين تجاهلوه»[٢٢٤].

ويعنينا من البحث أساساً:

١ ـ في ١٠/١١ كان الاسرائيليون قد بدأوا يتحولون بنشاطهم الجوي وحركة قواتهم ودباباتهم وعتادهم الحربي جنوباً، صوب الجبهة المصرية.

وقد ذكر سعد الشاذلي أن الوضع على الجبهة السورية كان قد بدأ يستقر من ١٠/١٢.

٢ ـ تركز الإسرائيليون في مواجهة المصريين، وأخذوا يراقبون عملية نقل مدرعات الاحتياطي الاستراتيجي، من الضفة الغربية إلى الشرقية.

٣ ـ بدأ الجسر الجوي الأميركي يوم ١٠/١٤، وهو اليوم الذي شن فيه السادات هجومه المطور بحجة تخفيف الضغط عن الجبهة السورية.

٤ ـ نتيجة لنقل الاحتياطي الاستراتيجي من الضفة الغربية للقناة إلى ضفتها الشرقية، خلق السادات أمام الإسرائيليين منطقة مجردة من الدفاعات، وبخاصة المدرعات، بامتداد ٤٠ كيلومتراً تقريباً على الضفة

الغربية. والغريب أن منطقة مماثلة، مجردة من الدفاعات، وجدت على الضفة الشرقية التي كانت كثافة القوات المصرية عليها كبيرة. وفي وجود ذلك الفراغ المواتي للغاية، أمرت القيادة الاسرائيلية بالقيام بعملية الاختراق. وبدأ العبور المضاد من الساعة ١٠٠ يوم ١٠/١٦.

٥ ـ ووصلت القوات الاسرائيلية إلى الضفة الغربية بلا أي مقاومة، فلم يبدأ التعامل معها بالنيران (نيران المدفعية، لا الطيران) إلا بعد نزولها الضفة الغربية للقناة بدباباتها في الساعة ٧٣٠، أي بعد وقت طويل بما فيه الكفاية بعد بدء العبور.

٦ ـ بدا المصريون كما لو كانوا قد باتوا منومين منذ بداية العملية. ورغم أن العملية كانت عبر القوات المصرية وعبر القناة وفي أرض الضفة الغربية، ظل كل علم الزعامة المصرية بها أنها عملية كوماندوز صغيرة (٣ دبابات حسب ما قال أحمد إسماعيل لكاتب البحث، و٧ دبابات حسب ما سجله موسى صبري) بل ويبدو أن السادات لم يعلم بها إلا من خطبة جولدا مائير في الكنيست، فاعتقد انها عملية «تهويش» وحرب نفسية.

٧ ـ لم يتنبه المصريون إلى خطورة الموقف إلا في ١٨/١٠/ بعد أن تكثفت غارات الطائرات الاسرائيلية عبر الثغرة التي أحدثتها قوات شارون في الدفاعات الجوية المصرية يوم ١٠/١٦.

٨ ـ وفي مواجهة ذلك التكثيف للغارات الاسرائيلية سحبت عناصر من شبكة الدفاع الجوي من ضفة القناة وبدا كما لو كانت القيادة المصرية قد أصيبت بالشلل.

٩ ـ سحبت القيادة المصرية معظم قواتها بعيداً عن الضفة الغربية للقناة، وراح المصريون يراقبون الاسرائيليين دون أن يطلقوا النار عليهم.

١٠ ـ أعلن السادات قبول وقف إطلاق النار، «لانقاذ الموقف»، على حد تعبير موسى صبري، وأصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه بوقف الاطلاق، لكن إسرائيل تجاهلته (فلم تنفذه إلا في ١٠/٢٤، بعد أن كان قد اكتمل تطويقها للجيش الثالث، وترسيخ الجيب الاسرائيلي، وكان قبولها له بناء على ضغط أميركي اثر ما اعتبر كانذار سوفياتي بالتدخل عسكرياً).

وانتهت حرب ١٩٧٣ إلى ما جعل في مكنة السادات أن يتجه بقوة وصراحة ووضوح إلى «الحل الأميركي» باعتبار أن «٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد أميركا».

ولم يكن من الممكن بعد أن قام «صانع الاستراتيجية» أنور السادات بتحريك الأمور بجرأة واقتدار ورباطة جأش إلى الوقع الذي أراد أن تنتهي إليه عملية التحريك، أن ينصاع لرغبة العسكريين المصريين، الذين وضعوا خطة كاملة صدق لهم عليها في ١٢/٢٤، ثم وضعها في جيبه، فينسف الصرح الذي كان قد بناه ليقف فوقه وينادي بـ «السلام»، بتضفية الجيب الاسرائيلي.

ولقد يبدو هذا غريباً. لكن الغرابة تزول متى وضعنا نصب أعيننا أن السادات كان قد قرر من وقت طويل أن يكون «السلام» الذي يجر مصر إليه هو السلام الذي تقبله الولايات المتحدة وبالتالي ترضى به إسرائيل. وكانت ضمانته الوحيدة لتحقيق ذلك أن يجر مصر إليه من مركز ضعف كامل، بافقادها دعم الاتحاد السوفياتي، وبترك الجيب الاسرائيلي في لحمها الحي، وبترك جيشها الثالث محاصراً جائعاً ذليلاً، وحتى «سلاح النفط» الذي دعم به العرب مصر، جرد السادات مصر منه بأن أعلن في ١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٧٤ أنه «وعد هنري كيسنجر فيما يتعلق بمشكلة النفط العربية، بمعاملة الولايات المتحدة معاملة الدول الأوروبية، أي إعادة ضخ النفط العربي إليها بمجرد إتمام تنفيذ فض الاشتباك على الجبهة المصرية. وكان امتناع الدول العربية عن تزويد الولايات المتحدة بالنفط يتجاوز في تأثيره مجرد الناحية المادية، إذ باتت الولايات المتحدة ـ بذلك القرار العربي ـ دولة معادية للعالم العربي مما كان يعرض مصالحها بشكل عام للخطر. وبناء على وعد السادات لكيسنجر، تسرع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، فأعلن في خطابه يوم ١٩٧٤/١/٣١، عن أن هناك إمكانية لاستئناف ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة، هو ما لم يحدث، وكان السبب في عدم حدوثه أن الملك فيصل، بعد لقائه مع الرئيس السوري حافظ الأسد في الرياض، إقتنع بضرورة وأهمية إستمرار الحظر النفطي العربي إلى أن تقوم إسرائيل بانسحاب مماثل على الجبهة السورية، وبالتالي سارعت الكويت، ودولة الامارات، والدول العربية

الأخرى المنتجة للنفط إلى تأييد الموقف السوري. وكان رد كيسنجر على ذلك الموقف العربي الحازم توجيه تهديد أميركي في ١٩٧٤/٢/٦ إلى الدول العربية، مشيداً بدور الولايات المتحدة في تحقيق إتفاق فض الاشتباك على الجبهة المصرية، وأضاف بأنه إقتنع، بناء على ما قيل له (من السادات) بأنه إذا ما تحققت تلك الخطوات فإن المقاطعة النفطية العربية ستلغى، وأضاف قائلاً إن استمرار العرب في الضغط بسلاح النفط لن يكون له إلا تفسير واحد وهو أنه عملية ابتزاز، مما سيؤثر على تكييف السياسة الأميركية»[٢٢٥].

ولقد يبدو من الغريب أن يتخلى السادات عن سوريا في عملية مساومات السلم، مما اضطر الرئيس السوري للجوء إلى دول النفط، في حين تعلل السادات ـ ضد المشورة القوية من قواده الميدانيين ورئيس أركان حربه ـ برغبته الحارة في «تخفيف الضغط (الذي لم يكن موجوداً) على الشقيقة سوريا كيما يجرد الضفة الغربية للقناة من دفاعاتها، بحجة «تطوير الهجوم»، فكانت النتيجة الوحيدة لشهامته تجاه الشقيقة سوريا، أو ان لم نأخذ بكلمة الشهامة، عبقريته العسكرية في تحريك الجيوش وموازنة الجبهات، أن انفتحت وظلت مفتوحة أمام طلعات الاستطلاع الأميركية ومهارات محللي نتائج الاستطلاع الاسرائيليين مساحة منزوعة السلاح على الضفة الغربية في مؤخرة القوات المصرية التي عبرت إلى سيناء، ومساحة مثلها منزوعة السلاح على الضفة المقابلة إستمات السادات في إبقائهما كذلك، كأنما انتظاراً لمقدم «الغزالة» الاسرائيلية التي وثبت إلى ذلك الفراغ وبقرونها الأميركية المميتة أحدثت الثقب في قلب مصر.

غير أن أي فعل أو إجراء أو تصرف للرئيس المؤمن محمد أنور السادات لا ينبغي أن يثير استغراب أحد، وإلا فلم تظن أن كل تلك الصحف والمجلات والكتب والاذاعات والأفلام قد جعلت منه نجماً عالمياً ورجل دولة عظيماً؟

(٢/٥)- إستدراج مصر إلى المصيدة

في ختام كتابه الفاجع ذي العنوان الخاطىء، «السلام الضائع»، أورد محمد إبراهيم كامل آخر حديث دار بينه وبين السادات قبيل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد.

يقول كامل أنه قال للسادات أن الاتفاقيات، وفقاً للمشروع الأميركي لن تؤدي إلى «الحل الشامل»، بل إلى **صلح منفرد** بين مصر وإسرائيل «**بينما تظل الضفة الغربية وغزة والجولان تحت السيطرة والاحتلال الاسرائيلي**» وأن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة أخطرها **عزل مصر، وانعزالها عن العالم العربي**، وأن ذلك سيؤدي بدوره إلى **إطلاق يد اسرائيل في المنطقة**.. وأنه بدلاً من محاولة التظاهر بحل النزاع العربي الاسرائيلي حلاً شاملاً عادلاً دائماً ليس في حقيقته إلا تزويد إسرائيل بسند مزيف خادع **يمكنها من اغتيال الضفة الغربية وغزة والقضاء على القضية الفلسطينية** تحت ستار حل تلك القضية حلاً كريماً عادلاً، **يحسن بمصر أن تمتنع عن التوقيع وتعود إلى العرب** وتعمل معهم من خلال **جبهة واحدة لا يكون هدفها الحرب هذه المرة بل الحل السلمي**.

ويضيف وزير الخارجية السابق أنه قال للسادات «أما إذا كنت تقدر أن ظروفنا، (نحن المصريين)، تحتم علينا التوصل إلى حل مرحلي فوري مع إسرائيل، فلماذا لا تعلن ذلك صراحة، وبوسعك أن تصدر بياناً تقول فيه ان **مصر وقد تحملت الشطر الأعظم من التضحيات** البشرية والمالية والاقتصادية، **من جراء تصديها للعدوان الاسرائيلي على الدول العربية في أربع حروب**، قد استنفدت كل إمكانياتها وطاقاتها وجهودها، وأن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية قد تدهورت إلى أوضاع لا تستطيع معها المضي في حالة اللاسلم واللاحرب، ولذا فانها قررت إبرام إتفاق مرحلي مع إسرائيل **تنهي بمقتضاه حالة الحرب مع إسرائيل**، وأنها **ستواصل (في الوقت نفسه) مع بقية الدول العربية والمجتمع الدولي مساعيها السلمية لتحقيق إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة السلام العادل الشامل في المنطقة**.

وطبقاً لما يقوله محمد إبراهيم كامل، قاطعه السادات قائلاً: ماذا جرى لك؟ **أتريد أن أتعرض لشماتة الاتحاد السوفياتي وحافظ الأسد ومعمر القذافي (وأدعهم) يقولون ان ما ادّعوه على مبادرتي منذ البداية من أنها سعي إلى الحل المنفرد كان صحيحاً؟** ويقول أنه رد على السادات بقوله:

إنك إذا وقعت على اتفاقية على أساس المشروع الأميركي فستكون حلاً منفرداً بكل المعايير ولن تنجح في خداع أحد فتفهمه غير ذلك، وأفضل لنا وأشرف أن نقول ذلك صراحة بدلاً من أن نتستر وراء مسرحية «الحكم الذاتي» كما وردت في المشروع. وإذ فشل في إقناع سيادة الرئيس برأيه، استقال[٢٢٦]. والطريف أن الوزير السابق عني بأن يؤكد بأنه بعد أن فعل ذلك، ذهب إلى فندقه فأخذ حماماً ساخناً.

وكما هو واضح من كلام محمد إبراهيم كامل، كان الخلاف بينه وبين السادات حول الأسلوب، حول النهج، ولم يكن خلافاً على الأساس. فالأساس، فيما يخصه وفيما كان يخص السادات وكثيرين غيره ظل «التوصل إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ وإقامة «السلام العادل الشامل» في المنطقة». وحتى عندما تحدث عن استعادة التضامن العربي تحدث عن ذلك في سياق «جبهة واحدة ليس هدفها الحرب بل الحل السلمي».

وواضح من الكلام الذي يقول محمد إبراهيم كامل أن السادات رد به على مناقشته للموقف أن المسألة، فيما يخص السادات، كانت أهم وأخطر بكثير من سلام أو حرب أو عرب أو قضية فلسطينية أو مصريين، كانت مسألة كرامة وماء وجه وعدم إعطاء الفرصة للاتحاد السوفياتي وحافظ الأسد ومعمر القذافي للشماتة وكثرة القيل والقال. وبطبيعة الحال، تستحق الأمم التي تقبل أن تصبح رعية مطيعة لحاكم فرد أن تختزل مصالحها بل متطلبات بقائها مثل ذلك الاختزال القميء الزري المغثي.

وواضح من كلام الوزير ورئيسه أن التفكير في «الصراع» كله ظل دائراً في سياق التصور الذي دخل به النظام المصري ساحة ذلك الصراع من مبدأ الأمر تحقيقاً لمصالحه ومصالح زعيمه، وهو التصور الذي انبنى على أن مصر لم تشتبك في ذلك الصراع دفاعاً عن بقائها هي، بل دفاعاً عن الفلسطينيين والدول العربية الأخرى.

ولقد كان تصور إمكان إخراج مصر من ساحة الصراع لتنجو بنفسها وتحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بفضل النهب الداخلي المنظم لا تحت تأثير كلفة الحروب الخائبة وحدها، تصوراً لا سبيل إلى الأخذ به إلا على أساس التصور الأول القائل بأن مصر دخلت في الصراع لا لتدافع عن بقائها بل لتدافع عن مصالح الغير. فمن الواضح أنه إن كان أحد في النظام المصري قد فطن وسمح للشعب المصري بأن يفطن إلى أن صراع مصر كان أساساً للدفاع عن بقائها، وأن الاشتراك مع الدول العربية الأخرى في الدفاع عن بقائها كان هو أيضاً دفاعاً عن بقاء مصر، لما كان قد أمكن للسادات أو لأي ديماجوج آخر أن يدعي أن مصر بوسعها الخروج من ساحة الصراع لتنجو وتحقق مصالحها.

وبالمقابل لذلك التشوش في الرؤية، كان هناك ـ على الجانب المقابل ـ «عامل آخر لم يقل أهمية عن التفوق العسكري، وهو وجود خطة إسرائيلية واضحة المعالم وضعتها المؤسسة الصهيونية، وكان السعي لتحقيق التفوق العسكري وسيلة لوضع ذلك المخطط موضع التنفيذ، وقد تحققت المرحلة الأولى من المخطط حينما قامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وتحققت المرحلة الثانية عام ١٩٦٧ باحتلال أراضي فلسطين كلها وتجاوزها باحتلال سيناء والجولان»[٢٢٧].

ومن غير المعقول أو المقبول منطقياً أن يتصور المرء أن النظم الحاكمة في البلدان العربية تجهل هذه الحقائق الأولية. وإن كان القادة العرب قد جهلوا شيئاً من ذلك، فقد ذكرهم الملك حسين عاهل الأردن به في الكلمة التي ألقاها بمؤتمر القمة العربي ببغداد بعد إعلان التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد. وفي تلك الكلمة، تحدث الملك حسين عن «محاولة لانهاء وجود الأمة العربية كوحدة حضارية»، ونبه الأذهان صراحة إلى أن الخطر الأكبر على بقاء الأمة العربية يظل الخطر المباشر الذي تمثله «الصهيونية التوسعية الزاحفة بعدوانها إلى قلب الوطن العربي مرحلة إثر مرحلة تبتلع في كل مرحلة منها جزءاً جديداً من الأرض العربية وتأخذ في هضمه وتشريد (أو تصفية) أهله، وتنتقل من هدف إلى هدف بتخطيط وفعالية» وأشار إلى أن ذلك العدوان التوسعي بدأ بافتراس الأرض الفلسطينية وشرد من شرد من شعبها العربي، (واستعبد) من لم يشرِّده (حتى الآن) تحت احتلاله، ثم امتد إلى أجزاء أخرى من الأرض العربية المحيطة بفلسطين» وقال العاهل الأردني أنه «بات واضحاً، خاصة بعد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، أن بوسع إسرائيل أن تقوم في أي وقت تختاره بعدوان (توسعي) جديد على أي أرض عربية من أراضي دول

المواجهة أو المناطق القريبة أو أي بقعة عربية»[٢٢٨].

وليس هناك ما هو أوضح من ذلك.

فما هو «السلام» الذي يمكن التوصل إليه مع ذلك المشروع التوسعي السائر في طريقه مرحلة إثر مرحلة بتخطيط وتصميم وفعالية ودعم كامل بالغ القوة من جانب الولايات المتحدة؟.

قال السادات أن ٩٠ أو ٩٩ في المائة من أوراق العملية في يد الولايات المتحدة. وهذا صحيح. لأن تلك القوة الأعظم هي القائمة ـ لا الشريكة أو المساعدة أو المتواطئة أو المتعاطفة ـ بل القائمة بتنفيذ المشروع كجزء من اندفاعها الذي لا يقف في وجهه شيء إلى جعل كوكب الأرض امبراطورية لها.

وبالإضافة إلى البعد الجيوبوليطيقي في المشروع الصهيوني الذي تنفذه الولايات المتحدة في المنطقة العربية منذ اتخذ قرار «تقسيم» فلسطين سنة ١٩٤٧، يظل هناك البعد الأخطر والأهم الذي لا يبدو أن أحداً قد عني بإمعان النظر فيه وإمعان الفكر في مترتباته، وهو أن الولايات المتحدة كدولة لها توجهات أمبراطورية توسعية تشمل الكوكب كله، أما الأمة الأمريكية فلها، بجانب تلك التوجهات التي لدولتها، رؤيتها التاريخية لنفسها وتصورها الديني للعالم. ومنذ البداية، ارتبط نشوء الأمة الأمريكية برؤى أنبياء ومخططات كهنة «العهد القديم»، ووصل ذلك الارتباط إلى حد أن «الآباء المؤسسين» عندما فكروا في تصميم رمز للأمة الأميركية اتجه تفكيرهم أولاً، وقبل اختيار أي رمز آخر، إلى راية كان من المفروض أن تمثل موسى وهو يقود «الشعب» خارجاً من أسر المصريين صوب «الأرض الموعودة». وكان ذلك الاختيار منطقياً، ولم يثن «الآباء المؤسسين» عنه ويجعلهم يختارون رمز النسر بدلاً من رمز **موسى خارجاً إلى أرض الميعاد** إلا البراجماتيكية التي لازمت العقل الأميركي منذ البداية والتي دعت إلى الابتعاد عن اختيار رموز (تفضي إلى مناظرات خطرة ولا داعي لها بين مجموعات سكانية انتمت إلى طوائف دينية متباينة المنطلقات وإن اجتمعت كلها تحت مسمى واحد صار ـ في عصرنا ـ «الديانة اليهودية المسيحية» (Judaeo - Christian Religion»)! **وهو ما يروج له الساسة والدعاة الصهيونيون الآن بقوة والحاح.**

وقد كان اختيار رمز موسى خارجاً بـ «بني اسرائيل» إلى «أرض الميعاد» منطقياً ومطابقاً كرمز يعبر عن هوية الأمة الإميركية لأن الأميركيين، وبخاصة العناصر التطهرية ذات الأصول الأنجلو ساكسونية الغالبة في بنية أمتهم، رأوا أنفسهم، في سياق توراتي خالص، كما قال كاتبهم الأشهر هيرمان ملفيل (١٨١٩ ـ ١٨٩١) «اسرائيل هذا الزمان، وشعب الله المختار الجديد، شعبه الأخصّ الذي حمله بمسؤولية خلاص العالم»، واعتبروا إقامتهم لمستوطنتهم الأولى، «نيو انجلند» على أرض القارة الشمالية، كما قال حكيمهم وقائدهم جون وينتروب (١٥٨٨ ـ ١٦٤٩) في سنة ١٦٣٠ تنفيذاً «لعهد دخلنا فيه مع الله للقيام ببناء مدينته (صهيون ـ أورشليم الجديدة) على هذه الأرض، وأعطانا الله حرية وضع بنود ذلك التعاقد معه، وأسبغ علينا نعمته وبركته»، واعتبروا قيام دولتهم، الولايات المتحدة، كما قال جون آدامز، أحد واضعي إعلان الاستقلال ورئيس الولايات المتحدة من ١٧٩٧ إلى ١٨٠١، «تحقيقاً لغاية إلهية». ولم يقف ذلك التداخل للرؤية التوراتية والرؤية الشاملة للشعب الأميركي لنفسه ولدولته عند أولئك الكتاب والحكماء والرؤساء القدامى، بل امتد بقوة إلى قلب القرن العشرين. فهاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٣، وصاحب قرار القاء أول قنبلتين ذريتين في التاريخ على هدفين مدنيين، أعلن دائماً أن التوراة تضمنت «الركائز الجوهرية» للدستور الأميركي، وجون كندي، الذي حكم الولايات المتحدة من ١٩٦١ إلى أن اغتيل في ١٩٦٣، أعلن أن «يهوه (إله اسرائيل) هو الذي يحرس الولايات المتحدة ويمنحها قوتها التي لا تقهر».

والسؤال الذي كان ينبغي للسادات أن يطرحه على نفسه، كما ينبغي لكل من يأمل في أن «تحل اميركا الصراع» دون أن يتوقف ليفكر في أن منشأ الصراع هو تحديداً المشروع الصهيوني الذي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تنفيذه في المنطقة العربية، هو: مع التسليم بأن ٩٠ أو ٩٩ في المائة من أوراق اللعبة في يد «أمريكا»، ما الذي يمكن أن يبرر للسادات أو لأي رجل دولة عربي يتطلع إلى «حل أميركي» للصراع **أن يتصور أن «أميركا» على استعداد لتضييع أوراق اللعب الرابحة (the winning hand) هذه من يدها** لتحل للسادات أو لغيره مشكلته مع اسرائيل وهي المشكلة التي نشأت وستستمر إلى أن ينفذ المشروع

الصهيوني بأكمله، نتيجة لقيام الولايات المتحدة بتنفيذ ذلك المشروع؟.

ولقد كانت مشكلة السادات، الذي لا خلاف على أنه فوق كونه ديكتاتوراً وخليفة ديكتاتور، كان رجلاً شبه أمي ـ بمعايير ما ينبغي أن يتوافر لمن يتصدى لمهمة الحكم من معرفة وما ينبغي أن يوفره لنفسه من مشورة متخصصة ـ تصور أن نيكسون وفورد وكارتر وكل أولئك الناس الذين قال أنه «زهقت روحه من طول ما اشتغل معلماً لهم» كانوا، بحكم كونهم رؤساء مثله، الحاكمين بأمرهم في «أميركا»، يقولون للشيء كن فيكون، وما دامت «أميركا» ممسكة في يدهابأوراق اللعبة، فلا بد أن تلك الأوراق كانت، في زمن نيكسون، في يد نيكسون، وفي عهد فورد، في يد فورد، وفي كامب ديفيد، في يد كارتر، وفاته تماماً أن كارتر وفانس وكل «أميركا يا سبحان الله» كانت في يد مناحم بيجين.

ولهذا بوغت السادات عندما وجد أن صديقه كارتر لم يستطع آن يقوم بأي عمل جدي في مواجهة «التعنت الاسرائيلي»، وفي النهاية، اضطر كارتر أن ينفجر في السادات صائحاً عندما تعثر عند الصياغة الغامضة التي فرضتها اسرائيل على عبارة «تقرير المصير» أن المشاكسة في هذه النقطة ستفقده كرسي الرئاسة، أو كما أورد القول محمد كامل ابراهيم (It would cost me my chair) وعندها انفجر وزير الخارجية المصري، حسب قوله. قائلا بصوت عال منفعل: «أهذا هو رئيس أقوى دولة في العالم؟ أهذا هو القديس الذي كان يدّعي آن الدفاع عن حقوق الانسان والمبادىء والقيم هو محور سياسته؟ إنه ابن كذا وكذا. آمن آجل أن يظل رئيسا لامريكا ثماني سنوات بدلاً من أربع يضحي بمصير شعب بأكمله؟ يا له من تافه حقير»![229].

وبطبيعة الحال، كان لوزير خارجية مصر الحق في أن ينفعل. لكنه أخطأ فهم الموقف تماماً. فكارتر لم يكن خائفاً على كرسي الرئاسة فحسب، بل وكان ـ حسب معتقدات الطائفة التي ينتمي إليها ـ خائفاً على مصير روحه الخالدة عندما تلتقي بيهوه اله اسرائيل في السماء بعد الموت فيفترسه يهوه لأنه قصّر في القيام بواجبه تجاه مصالح ابن يهوه البكر، وشعبه المختار، اسرائيل.

كما أخطأ وزير الخارجية خطأ آخر أخطر. فكارتر لم يضح بمصير شعب بأكمله، إن كان قد عني بذلك الشعب الفلسطيني، بل ضحى، بمنتهى راحة الضمير، بمصير شعوب منطقة الشرق الأوسط كلها بإشرافه على استدراج زعيم مصر الجاهل الأرعن المغرور إلى مصيدة كامب ديفيد، وعزل مصر وإخراجها من ساحة الصراع وبالتالي رفع العقبة الرئيسية والأخطر من طريق تنفيذ المشروع الصهيوني في المنطقة.

ويومها، تصنّع قط الأزقة موقف رجل الدولة الحكيم، فوضع يده على كتف وزير خارجيته الذي تورط معه، وقال له «أصلك أنت يا محمد مش سياسي»!.

فهل كان السادات سياسياً، أم كان مقامراً فلاحاً غشيماً دخل الكازينو ليقامر، لا بأموال الغير، بل ببقائهم ذاته، فجرده المقامرون المحترفون من كل ما جاء به معه وركلوه خارجاً؟.

لقد أريق مداد يكفي لكي يجري أنهاراً من السواد، حول كامب ديفيد. ولقد تجمّع كثيرون من ضاربي الطبول حول مصر فأحدثوا ضجيجاً ثاقب الصوت حول رأسها كيما تنقاد وراء السادات إلى كامب ديفيد. وفي كل ما أريق من مداد وكل ما أحدث من ضجيج حول رأس مصر، ظلت لفظة «السلام» تتردد بالحاح.

(أ/٢/٥) ـ ضاربو الطبول

قبيل حرب ١٩٦٧ التي لم يرغب فيها عبد الناصر وكان يعرف جيداً أن مصر لم تكن قادرة على خوض غمارها، استخدم الأميركيون والاسرائيليون بنجاح فائق وفعالية كبيرة كثيرين من ضاربي الطبول أو معاوني الصيادين الذين يتحلقون الفريسة في دائرة كبيرة تضيق حولها باستمرار وهم يتصايحون ويقرعون الصفائح والطبول محدثين من الضجيج ما يفقد الفريسة صوابها ويخرجها من مكمنها ويوجهها صوب الشرك المعد لها. وكان أفعل ما أثير من ضجيج حول رأس عبد الناصر الضجيج الذي انصب عبر موجات الأثير في غمار ما دعي وقتها باسم «حرب الإذاعات».

وبعد حرب ١٩٧٣، وقبل زيارة القدس والذهاب إلى كامب ديفيد، بدأ كثيرون من ضاربي الطبول

يمارسون عملهم بنشاط. ولم يكن السادات بحاجة إلى من يستدرجه إلى «سلام» كان هو أول مؤمن به وأول «مناضل» من أجله نضالاً وصل إلى حد التواطؤ على أحداث ذلك الثقب المشهور في قلب مصر. ألا أن السادات كان بحاجة إلى من يستحثه، ويستحثه بالأكثر على أي «يرمي طوبة» أولئك العرب، ويخرج من الصف بمفرده متحركا صوب السلام. فالسادات كان يريد السلام ويسعى إليه مواصلة لخط الله يرحمه جمال بعد ١٩٦٧. لكن الأميركيين والإسرائيليين، رغم علمهم الكامل بذلك التوجّه المستميت صوب السلام لدى النظام المصري منذ ما بعد ١٩٦٧، كانوا قد عقدوا العزم على أن يكون جني ثمار الهزيمة الماحقة التي كسرت ظهر النظام المصري في ١٩٦٧، توصلاً إلى صلح منفرد يعزل مصر ويخرجها من الوطن العربي ويفتح حدودها على مصاريعها لاسرائيل ويطبّع علاقاتها مع اسرائيل.

ولقد ساعد على تمكين الولايات المتحدة واسرائيل من التوصل إلى ذلك الهدف فريق من ضاربي الطبول، كان بعضهم حسن النية تصور أنه من «الواقعيين» والناصحين المخلصين لمصر ولـ «القضية»، وكان البعض الآخر محترفاً أزرق الناب.

(٥ / ٢ / أ ـ ١) ـ الحبيب بورقيبة ونصيحته

تبرع الحبيب بورقيبة بنصيحة مخلصة للسادات عندما زاره في تونس. وطبقاً لما يقوله موسى صبري، كانت نصيحة الحبيب إلى الرئيس المصري «أن يتخلى عن شرم الشيخ لاسرائيل» باعتبار أنه «**لا داعي لاستمرار هذه الأزمة الطاحنة إذا كانت قطعة أرض صغيرة ترضي اسرائيل**».

ولم يكن ذلك رأي الحبيب بورقيبة وحده، بل كان رأي وزير خارجيته آنئذ، محمد المصمودي، أيضاً. فقد كان رأي الوزير التونسي (وتونس بلد عربي مستنير بحكم ثقافة مسؤوليه الفرنسية التي يفترض أنها مكنتهم من متابعة مجريات الأمور في العالم وفهمها) **أن المشكلة بين مصر واسرائيل تعقدت إلى درجة لا بدّ من الوصول عندها إلى حل، لكن الحل لن يكون بالحرب** لأن مصر عاجزة عن الحرب، ولذلك فإن **الطريق الوحيد** الذي رآه المصمودي أمام السادات كان **إعلان نبذ فكرة الحرب تماماً**، وترك الوضع القائم (حالة اللاسلام واللاحرب) على ما هو عليه **والتفرغ للبناء الاقتصادي**، وعندئذ ستساعده كل الدول، **إلى أن تقوى مصر وتقاوم التخلف فيصبح بوسعها أن تحارب وتحرر الأرض**.

وكان الحبيب بورقيبة قد بنى «فلسفته» تجاه المسألة على أساس رؤية بانورامية للأوضاع العالمية. فابتداء رأي المسألة من زاوية روسيا ـ أمريكا: الاتحاد السوفياتي يريد أن يستفيد من التقدم التكنولوجي الأميركي لكي يحسن ظروفه داخلياً ويوسع نفوذه خارجياً، وهو آخذ فعلاً في توسيع دائرة نفوذه وتدعيم ذلك النفوذ في مختلف أنحاء العالم، وقد امتد نفوذه الآن إلى الشرق الأوسط عن طريق تقديم السلاح لمصر وغيرها، إلا أن ذلك السلاح لن يوفر لمصر كل ما تريده كيما تتمكن من القتال. وعلى أي حال فإن الحرب بين أميركا والاتحاد السوفياتي مستحيلة. وفيما يخص مصر، على السادات أن يأخذ في اعتباره أن الموقف الأميركي واضح في مساندته الكاملة لاسرائيل. وقد أصبح معروفاً أن الاتحاد السوفياتي لا يؤيد نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط. ومصر لم تحصل على ما تريده من الأسلحة، وبذا فإن الميزان العسكري ما زال في صالح إسرائيل. **ولقد أصبحت إسرائيل الآن تشكل خطراً على العالم العربي كله، ولسوف تحقق حلمها (بالاستيلاء على الأرض) من النيل إلى الفرات**.

وفي مقابل ذلك، ما الذي أوصى به الحبيب بورقيبة؟ أعطى موسى صبري درسا في السياسة على أمل أن يبلغه للسادات، فقال له أن السياسة الناجحة هي الترهيب والترغيب (العصا والجزرة؟) بمعنى أن تكون لدينا القدرة على توجيه ضربة جزئية إلى اسرائيل، تلك هي العصا، وبعدها يكون الترغيب (بجزرة) التفاوض. إلا أننا ـ بكل أسف ـ **ليست لدينا القدرة على الترهيب، لأن المقاومة الفلسطينية غير قادرة على مباشرة نشاطها بسبب ما فرض عليها من قيود خوفاً من رد الفعل الاسرائيلي**، كما أن مصر لا تستطيع أن تبدأ حرب استنزاف جديدة لأنها ستتحول إلى حرب شاملة بينما الميزان العسكري في صالح اسرائيل. ومن ثم ليس بوسع السادات ممارسة الترهيب والترغيب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السادات أن يأخذ في اعتباره أن **اسرائيل أعدّت نفسها عسكرياً**

واقتصادياً بحيث تتمكن من التمرّد على اميركا وعصيانها إذا ما باشرت أميركا ضغطاً عليها لصالح العرب متى استخدم العرب سلاح النفط للضغط على أميركا وهذا غير وارد أبداً. فالعرب لن يستخدموا سلاح النفط أبداً لأن الواقع العربي مؤلم ومؤسف: **خلافات، اضطرابات، تناحر، صراعات** حزبية ومذهبية، تصنيفات للدول العربية إلى رجعية وتقدمية وثورية. **والأمة العربية تغطّ في نوم التخلف**. ولذا فإنه ليس من السهل استخدام سلاح النفط العربي. فوق أن أميركا ستنفذ بالتأكيد تهديدها بالاستيلاء بالقوة العسكرية على منابع النفط إذا ما حرمت من حاجتها إليه.

وتأسيساً على هذا التحليل للأوضاع الدولية المحيطة «بالصراع العربي الاسرائيلي»، والأوضاع العربية المؤثرة فيه، أكد الحبيب بورقيبة لموسى صبري أنه «لا أمل عنده على الاطلاق» ونصح بأن يبين للسادات أنه من الأفضل له تسليم شرم الشيخ لاسرائيل والتفرغ بسرعة لمقاومة التخلف[٣٢].

ومن أسف أن موسى صبري لم يسأل الحبيب بورقيبة: وما الذي يجب فعله إذا لم «ترض اسرائيل بقطعة الأرض الصغيرة، شرم الشيخ، هذه؟» ما الذي يمكن اعطاؤه لها لترضى؟.

ولقد أورد موسى صبري هذا الكلام في مستهل الفصل الرابع عشر من كتابه، تحت عنوانين منفصلين: «قضية الحرب» بصفحة ٣٢٦، وتحتها فهرس بمحتويات الفصل، و «قضية السلام» بصفحة ٣٢٧ وتحتها كلام بورقيبة والمصمودي.

والواضح أن موسى صبري أورد هذا الكلام الذي قال أنه تبودل في أغسطس / آب ١٩٧٣، أي قبل حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ بشهرين أو أقل، على سبيل إبراز بطولة السادات في اتخاذ قرار الحرب في الوقت الذي كان العرب يفكرون خلاله بالطريقة التي فكر بها بورقيبة والمصمودي، وتعزيزاً لذلك المعنى، قال في بداية الفصل أن بورقيبة أكد له أنه متشائم، وكرر كلمة التشاؤم عشر مرات، ولما قال له موسى صبري «نحن نستعد للحرب» (ولم يكن من حقه أن يقول ذلك حرصاً على الأسرار العسكرية حتى مع أقرب الناس)، اعتبر الحبيب بورقيبة القول «مجرد نكتة». فتصور أيها القارىء! هؤلاء الناس كانوا يعتبرون مجرد التحدث عن الاستعداد للحرب نكتة، بينما الرئيس السادات كان يعمل بنشاط إعداداً لتلك الحرب التي نصح بورقيبة بتفاديها عن طريق اهداء اسرائيل قطعة أرض صغيرة تجعلها تهدأ.

غير أن موسى صبري مشكور على أية حال لكونه قد سجل اللقاء. ولا جناح عليه إن لم يقرأ فيه ما يمكن للمرء أن يقرأه، لأن تفكيره انصب على استخدام الحديث في إضافة لمسة أو لمستين بطوليتين مأساويتين للصورة التي حاول مستميتاً أن يرسمها، يعلم الله لم، للسادات.

ولكن، إن كان صبري لم يتوقف عند مغزى ما قيل له، فلنتوقف نحن قليلاً على أمل استجلاء بعض ملامح الرؤية العربية للصراع لدي رجل دولة مخضرم كالحبيب بورقيبة حكم بلداً عربياً له وزنه لسنوات طويلة، ولدى وزير خارجيته.

والمخيف في الأمر حقاً ـ إن كان موسى صبري قد توخى الدقة في تسجيل ما قاله بورقيبة ـ أن الزعيم التونسي مدرك لكون اسرائيل تشكل خطراً على العالم العربي كله، بل ومقتنع بأنها سوف تحقق حلمها بالاستيلاء على الأرض من النيل إلى الفرات وفي الوقت ذاته متمسك بوجوب نبذ فكرة الحرب واسترضاء اسرائيل بإعطائها شرم الشيخ.

ولو كان موسى صبري مهتماً ـ كصحفي ـ باستجلاء أبعاد رؤية للصراع لدى زعيم كبورقيبة ولم يكن كل همه التقاط شيء يستخدمه في تضخيم صورة زعيمه، لكان قد سأل بورقيبة: وهل يضمن لمصر اعطاء إسرائيل قطعة أرض لإرضائها وتهدئتها، ونبذ فكرة الحرب، والإنصراف إلى مقاومة التخلف، أن تظل إسرائيل هادئة وتترك مصر سادرة في مقاومة التخلف بهمة ونشاط؟.

وبطبيعة الحال، لم يبالغ بورقيبة فيما قاله عن الفرقة العربية والخلافات والصراعات. لكنه ما لبث أن تبين خطأ القراءة التي خرج بها من خبرته بتلك الفرقة. فحرب ١٩٧٣، رغم أنها لم تترك لتكتمل فصولاً، وقلبت إلى نكسة يمكن من بعض الأوجه اعتبارها أخطر وأفظع من نكسة ١٩٦٧، لأن الأخيرة كانت محتومة، أما نكسة « شوية الفراخ الذين خرجوا من العشة» فحاصروا جيشاً بأكمله وجروا القادة

المصريين زحفاً إلى الكيلو ١٠١ للتفاوض على انسحاب جديد، لا إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧، بل فقط يا أسيادي إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، تلك الحرب التي قلبت إلى لا حرب فعلت ـ برغم كل الجرائم ـ فعل السحر في العالم العربي. وخاب ظن الحبيب بورقيبة، فاستخدم العرب سلاح النفط. واستخدموه بكفاءة. ولأول مرة جعلوا الولايات المتحدة تدرك أن لها من المصالح ما يمكن أن يضرب بيد العرب. وأثروا من وراء ذلك، وباتوا قوة يحسب لها حساب في العالم، وكان يمكن أن يظلوا كذلك لو لم ينجح عملاء راقدون أخر ـ كالسادات ـ في ضرب الأوبيك ضربة لم تقم منها.

وخاب ظن بورقيبة أيضاً، فلم تستول أميركا على آبار النفط بالقوة العسكرية عندما حرمت منه، بل وسارعت بابتلاع تهديدات الولد اليهودي العبقري كيسنجر عندما تمادى فهدد.

وما من شك في أن الحبيب بورقيبة وهو يشهد كل ذلك مشدوهاً بعد حرب ١٩٧٣، أعاد النظر في الكثير من تحليلاته، وفطن إلى أن مصر المسكينة، حتى عندما يرأسها أناس كالسادات، مستطيعة أن تقلب موازين كثيرة وتغير مواضعات تبدو صلدة عصية على التغيير، بمجرد أن تتململ قليلاً، وتلقي بثقلها في المنطقة التي هي قلبها وعمودها الفقري وذراعها الضاربة الأقوى. ولقد كانت جريمة السادات بشعة بحق. وعندما يأتي الوقت الذي تتكشف فيه كل أبعادها سيسجلها التاريخ في أسود صفحاته. لكن مصر المسكينة مع ذلك تخلصت من سلاسلها لوقت قصير قبل أن تعود فتكبل من جديد، وفي ذلك الوقت القصير أشارت بيد قادرة إلى سبيل الخلاص الوحيد من كابوس الموت البطيء المفروض عليها وعلى الأمة العربية التي هي قلبها: سبيل التصميم على الدفاع عن الآدمية والتوحّد في قبضة ضاربة يمكن أن تهشم وجوهاً كثيرة وتغير حسابات ومخططات كثيرة.

أما خطأ بورقيبة الآخر، فخطأ تقليدي لا يلام عليه إذ يشاركه الكل فيه، وقد اتضح في قوله أن «اسرائيل يمكن أن تتمرد على الولايات المتحدة وتعصاها إذا ما ضغطت عليها الولايات المتحدة لصالح العرب». فابتداء، لن يحدث أبداً أن «تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل، لا لصالح العرب، ولا لصالح الأوروبيين، ولا لصالح أحد. وانتهاء، لن يكون هناك تمرد أو عصيان من جانب اسرائيل تجاه الولايات المتحدة. لأنه هل تعصى الذراع الجسم الذي هي طرف من أطرافه؟ الحقيقة أنه إلى أن يأتي اليوم الذي يبدأ المصريون وكل العرب فيه إدراك الحقيقة الماثلة في أن اسرائيل ليست شيئاً والولايات المتحدة شيء آخر، أن إسرائيل ليست دولة حليفة أو صديقة للولايات المتحدة يمكن أن تتمرد أو تعصى أو تنصاع أو تمتثل، بل هي امتداد عضوي للجسم الحي للولايات المتحدة، سيظل العرب يقعون في ذلك الخطأ الذي شوّه رؤية الحبيب بورقيبة لأبعاد وطبيعة الصراع».

(٥ / ٢ // أ ـ ٢) ـ الملك الحسن كفاعل خير محترف

«ذات أصيل مشرق مشمس، يوم الأحد ٤ سبتمبر / أيلول ١٩٧٧، سافرت في زيارة كان مقدراً لها أن تكون من ثلاث زيارات سرية للعاهل العربي الحسن، ملك المغرب. ولم تكن تلك أول مرة يلتقي فيها الملك الحسن بممثلين للحكومة الاسرائيلية، إلا أن مجيء حكومة جديدة إلى السلطة في إسرائيل برئاسة مناحم بيجين جعل من المطلوب تجديد الاتصال. وبذا تلقيت دعوة من الملك الحسن لزيارته في المغرب. ووافق بيجين على أن أقبل الدعوة، واتفق معي على النقاط التي تطرح خلال الاجتماع بملك المغرب. **وكان هدفنا الأساسي أن نجعل الملك يساعدنا على ترتيب لقاء مباشر وإجراء محادثات سلام مع ممثلين للحكومة المصرية**»[٢٣١].

ويحكي ديان بطريقة رواة قصص المغامرات الرائجة في الغرب كيف استعد لذلك اللقاء، وكيف أنه وهو في طريقه إلى المطار العسكري الذي ستقله منه طائرة إسرائيلية حربية إلى باريس، توقف في الطريق، **وانتقل من سيارة ستيشن واجون مسدلة الستائر غيّر له فيها سحنته فريق من اخصّائيي الماكياج فحوّلوه إلى ولد «وجودي» beatnik بشعر كثّ ومستعار وشارب متأنّق وعوينات داكنة لإخفاء ماركته المسجلة**، ثم كيف وصل إلى باريس فأقلع منها على متن طائرة مغربية حملته هو ومن معه إلى فاس.

وفي أول لقاء، يقول ديان أن الملك الحسن عني بأن يوضح له ولمرافقيه أنه لم يكن خائفاً، وأن أحداً لن «يدحرجه» (topplehim) عن عرشه بسبب ذلك اللقاء «لأن لدينا طائفة يهودية كبيرة هنا في المغرب

يحبني أفرادها كثيراً وأعتبرهم أنا من رعاياي المخلصين. وأنا على أي حـال لا أخفي إتصالاتي بـاليهود ورغبتي الصادقة في استتباب السلام بين الدول العربية وإسرائيل». ورغم ذلك، لم يخل اللقاء من مخـاطر، فقـد قال الملك لزواره الاسرائيليـين أنه «جـازف في الحقيقة مجـازفة بلقـائه مـع أعضـاء في الحكـومـة الاسرائيلية» لأن المرء لا يجب أن ينسى أن لواء مغربياً قاتل في صفوف السوريين ضـد الاسرائيليين عـلى مرتفعات الجولان.

ويقول ديان انه شعر بالحيرة في فهم موقف الملك ودوافعه: «فبعد أن قدم الملك هذه التفسيرات (المتناقضة) لم أستطع ان اتبين بجلاء وجود سبب خاص ـ ان كان هناك سبب ـ يجعل الملك مهتماً بأن يأخـذ على عـاتقه مهمة السعي صوب السلام. لانه، بعد كل شيء، لا وجود هناك لأي مجـابهة بين المغرب وإسرائيـل. والإنطباع الذي تكوّن لديّ كان أن الملك إهتم بذلك لانه، بطبعه، فاعل خير محترف (do-gooder) »! وتربيته غربية.

ويضيف ديان قائلاً أنه، وقد قام بالزيارة لجس نبض الملك فيما يتعلق بإمكـان قيامـه بدور «الـواسطة» بـين الحكومة الاسرائيلية وحكومة السادات، تبين منذ بداية اللقاء أن الأمر لم يكن يتطلب جس نبض ولا أى جهد من جانبه: «فالملك نفســه هو الـذي قال لنـا أنه تطلـع إلى هذا اللقـاء ليسمع مني مبـاشرة آرائي فيما يتعلق **بالقضية الرئيسية الحاسمة في الشرق الأوسط، وهي «كيف نصنع السـلام»؟** وكان ردي أننا نلاقي **متـاعب في ذلك بسبب المجموعـات العربيـة المختلفة فيمـا بينها حـول النهج الـذي ينبغي انتهاجـه صوب تلـك الغـاية**. فهنـاك مثـلاً السـوريـون. وفيمـا يخص هؤلاء، ظـل اعتقـادي القـوى أن الـرئس الأسـد، **بسبب راديكاليته**، لم يكن في صميم قلبه راغباً في صنع السلام مع إسرائيل، ولم تكن لديه أى رغبة في أن يرى علم إسرائيل مرفوعاً على سفارة إسرائيلية في دمشق»[٢٢٢].

وشرح ديان للملك الحسن المشكلة المتعبة التي واجهتها إسرائيل بين المشكلتين العربيتين المتناقضتين، **وأولاهما أنه لا يمكن أن يوجد بلد عربي واحد لديـه الاستعداد لأن يصنـع سلماً مـع إسرائيل بمفـرده،** أى بغير أن تشاركه في صنع ذلك السلام الدول العربية الأخرى: «**فحتى إذا مـا أمكن إيجاد حـل قابـل للتنفيذ، مثلاً، للمشاكل التي بيننا وبين مصر، ستكون مصر عازفـة عن توقيـع اتفاق سلم منفـرد**». ومن الجانب الآخر، توجد المشكلة الثانيـة، وهي أن التوصـل إلى سـلام شـامل في الشرق الأوسط ككـل مسألة معقدة تعقيداً بالغاً يجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى ترتيبات سلام متـزامنة مـع كل الـدول العربية في وقت معاً. والنتيجة أن إسرائيل تجد نفسها، بازاء مسألة صنع السـلام هذه، واقعة في حلقـة مفرغة.

واذ وصل ديان في شرحه للصعوبات التي واجهتها إسرائيل في طريق رغبتها الصادقة لصنع السـلام، أوضح للملك الحسن أنه «من الممكن، في رأيي، كسر تلك الحلقة المفرغة والخروج من اسـارها عن طـريق عقد **اتفاق مع بعض الدول العربية، قد لا يكون علنياً في مبدأ الأمـر**، وليس من الضروري أن يصحبه تبادل سفراء وما إلى ذلك، ثم السعي بعد ذلك إلى مواجهة المشاكل الأخرى واحدة بواحدة إلى أن نتوصل إلى **إبرام معاهدات صلح علنية** وسلام شامل مع الجميع. وبذا فإن الشكل الذي تتخـذه تلك الخطـوة الأولى يكون **نوعاً** من «**إتفاق الجنتلمان**» **يصحبه تبادل رسائل مع الأميركيين توجه من الأطـراف إلى رئيس الولايات المتحدة وتلتزم الأطراف بموجبهـا أمام رئيس الـولايات المتحـدة بتنفيذ تعهـداتها وفقاً للاتفاق**».

ووراقت الفكرة للملك الحسن، فيما يقول ديـان، واعتبرهـا فكرة «ذات إمكـانات عمليـة»، الا أن **الشيء المهم بشكل خاص بالنسبة لديان** تمثّل في أن الملك الحسن، من فرط اقتناعه، «**وعد بـأن يفعل كـل ما في وسعه يرتّب لنا لقاء مع شخص يمثّل مصر سياسياً. فقلت له اننا نـرحب كثيراً بـأن يكون ذلـك اللقاء علي أعلى مستوى، كأن يكون مع حسنى مبارك، نائب السادات، أو حتى مع السادات نفسـه،** إلا أنه أياً كان من يرتب لنا الملك اللقاء معه يتعين أن يكون شخصـاً ذا سلطة وأن يكـون ملماً بـالموضـوع. فالذي سيجتمع به، من جانبنا، سيكون رئيس الوزراء، وسأكون أنا حاضراً اللقاء».

ووعد الملك الحسن ديان بأن يصله رد على ذلك خلال خمسة أيام، وقال أنه سيبعث إلى مصر بمبعـوث مؤتمن على الفور لاستجلاء إمكانيات التنفيذ، «حتى، إذا مـا وافق المصريون، يمكن عقـد الاجتماع قبـل زيارتي لواشنطن ونيويورك (لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة)، أو بعد عودتي».

ويبدو أن الفكرة كانت قد تملكت حواس الملك الحسن، فقد عاد إليها أثناء مأدبة العشاء التي

حضرها معاونوه ومعاونو ديان، وأشار إلى ما انطوت عليه من إمكانات، وقال أنه متفائل بفرص نجاحها، بل وأعرب عن اعتقاده بأن «الرئيس السوري حافظ الأسد قد يوافق في النهاية على الاجتماع بنا هو أيضاً، ولو أنه أضاف على عجل أن ذلك طبعاً **يجب أن يظل طي الكتمان**».

وعندما جاء ذكر الفلسطينيين، فارق الملك الحسن تفاؤله «ففي تقديره، كان سيستحيل علينا التوصل إلى أى اتفاق معهم. وحتى إذا ما أمكن إنشاء كيان فدرالي أردني / فلسطيني، سيكون الفلسطينيون هم الأغلبية فيه وسوف يتخلصون من الملك حسين. وبذا فإن أى حل **لمشكلة الفلسطينيين** في إطار المملكة الأردنية لن يؤدي إلا إلى ضياع العرش، ولذا فإن الملك حسين سيمتنع بكل تأكيد عن الاتفاق على شيء كهذا». وغير ذلك التأكيد، لم يطرح الملك أفكاراً مما دفع ديان إلى التفكير بصوت عال في كتابه قائلاً أنه «بدا واضحاً أن الملك اعتبر نفسه منتمياً إلى «عصبة الملوك العرب» وبذلك بات نهجه فيما يخص هذه المسألة **ملكياً بالدرجة الأولى**»!

عاد ديان ومن معه إلى إسرائيل، ولم يتأخر ورود الرد المرتقب من مصر: «فقد أصدق الملك وعده، وفي ٩ سبتمبر / أيلول، أى بعد أربعة أيام لا خمسة، وصلتنا رسالة منه أوضح فيها **أن المصريين وافقوا على عقد اجتماع على مستوى عال، وبأسرع ما يمكن. وكان العرض المصري أن يعقد الاجتماع أما بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء** بيجين، وأما بين نائب رئيس الوزراء حسن تهامي وبيني.. وكان الرد الذي بعثناه للملك الحسن أن يعقد الاجتماع بين السادات وبيجين. إلا أن المصريين ردوا بأنهم إستصوبوا أن يكون الاجتماع على مستوى دون ذلك، وتحدد بذلك موعد لاجتماعي بنائب رئيس الوزراء المصري يوم ١٦ سبتمبر / أيلول، في المغرب، حتى أستطيع أن أسافر بعد ذلك من هناك إلى واشنطن لاجراء المحادثات التي كانت ترتيباتها قد وضعت، مع وزارة الخارجية الأميركية».

التقى ديان بحسن تهامي تحت جناح الملك الحسن الذي حضر اجتماعاتهما. ويقول ديان أن الملك رحب به ترحيباً حاراً في تلك الزيارة الثانية التي جرت في الرباط، في تلك المرة، لا في فاس، وسرّ كثيراً للهدية التي جاءه بها ديان وهي «سيف كنعاني ورأس سهم من البرونز من الألف الثانية قبل الميلاد، وبينما هو يقلبهما في يده، قال له ديان أنه «حتى من قبل اختراع **الفانتوم** والميج كانت **الامبراطوريات تبنى بهذه الأسلحة**، وأنه **بهذه الأسلحة ذاتها أخضع الاسرائيليون الممالك الصغيرة التي كانت في كنعان والبلدان المجاورة في أواخر القرن الثالث عشر ومطلع القرن الثاني عشر قبل الميلاد**».

والمعنى واضح. فحتى في تلك الأزمنة السحيقة، تمكن «الاسرائيليون» بعد أن أخرجهم موسى من مصر بأربعين سنة، كما أوضح ديان للملك، من إقامة إمبراطورية بالمنطقة على أشلاء الممالك الصغيرة التي كانت في أرض كنعان والبلدان المجاورة، بدون أميركا والفانتوم. وبدلاً من أن يفهم الملك، حاول أن يكون «ديبلوماسياً» فقال لضيفه الذي جاء يذكره بمذابح يشوع في المنطقة قبل قرون «**إن هذه الأسلحة تذكارات حروب قديمة. أما الآن فقد آن الأوان لصنع السلام**»! وربما لم يكن الملك الظاميء إلى السلام قد سمع بأن بن جوريون كان كلما خطب في «قوات الدفاع» الاسرائيلية، خاطبها بقوله «يا أسود إسرائيل! أعيدوا أمجاد يشوع بن نون»! وربما أيضاً، إن كان ذلك قد بلغ مسامعه العلية، لم يعن كثيراً بأن يستوضح هوية يشوع بن نون ذاك، بالأقل لكي يقف على تلك الأمجاد التي صنعها قديماً، وجاء ديان إليه بالسيف ورأس السهم ليذكره بها، ولم يكف «أسد يهوذا» بن جوريون عن حث أسود إسرائيل عن إعادتها في المنطقة. لكن هذه، كما رأى جلالته، كانت «تواريخ قديمة» والآن وقد بات الكل متحضرين وفي حضن الولايات المتحدة فقد آن أوان السلام.

وقد كان ملك المغرب في الواقع سعيداً سعادة غامرة بدوره كصانع سلام. فبعد أن قدم حسن تهامي إلى ديان بوصفه متمتعاً بثقة الرئيس السادات الكاملة(*)، أوضح للجميع أن «هذه الاتصالات المباشرة لها

(*) يقول موسى صبرى ـ في معرض التحدث عن خزانة عبد الناصر ـ ان السادات قال له «حسن تهامي هو الذي اشترى الخزانة. وهو رجل دوغري مثل حد السيف. وكان أجرأ شخص في الضباط الأحرار. وهو الذي تسلق المواسير في منزل حسين سرى عامر ودخل وضرب عليه وعاد إلى السيارة. ولما عرف أن الرصاص لم يصل إلى حسين سرى عامر، عاد وتسلق المواسير مرة أخرى ودخل غرفة نومه رغم أن زوجته صرخت وحصلت زيطة ودربكة ثم عاد إلى السيارة من المواسير مرة أخرى واخذه عبد الناصر واختفيا بالسيارة. حسن رجل=

أهمية عظمى فالاتفاق لا سبيل إلى التوصل إليه إلا عن طريق لقاءات عمل ينبغي أن تعقد على أعلى مستوى من الآن فصاعداً، ونبه كلاً من ديان وتهامي أن عليهما «تمهيد الطريق كيما يأتي السادات ويتحدث إلى بيجين» ونصح ديان بأن يحرص قدر المستطاع على تضييق دائرة من يعرفون بأمر الاتصالات حرصاً على السرية، وألا يأتي معه بمعاونين إضافيين في الزيارة المقبلة.

ويضيف ديان قائلاً أن الملك، في ذلك اللقاء التمهيدي الذي رتبه بين مصر وإسرائيل، أوضح أن «أهم مشكلة الآن باتت إعادة أراض إلى أصحابها ذوي السيادة عليها» لكنه عني بأن يقول أيضاً وهو ينظر إلى تهامي أن «**تلك الأراضي التي هي الآن في حوزة إسرائيل هي الضمانة الوحيدة التي لدى إسرائيل لكفالة أمنها، وبذا فان ضمانات بديلة يجب أن تتوافر لاسرائيل بالاتفاق المتبادل. كما أنه يجب أيجاد حل مقبول للقدس وهي المدينة المقدسة للديانات الثلاث، حتى لا تصبح تلك المسألة حجر عثرة في طريق السلام**. فالملك، كما نرى، كان عادلاً ونزيهاً، ورجل دولة من الطراز العالمي «الواقعي المستنير» الذي يرى «احتياجات جميع أطراف النزاع» ولا يغفل حاجة إسرائيل إلى ما يكفل لها أمنها في مواجهة العرب».

وقد اتضح ذلك بوجه خاص عندما تناول الملك مشكلة الفلسطينيين، فقد أوضح لديان وتهامي أن «هذه أصعب المسائل في القضية كلها، **وقال انه يوافق الجنرال ديان تماماً في رأيه القائل بأنه يحتمل جداً أن يثبت الفلسطينيون أنهم خطر يتهدد مستقبل إسرائيل، تماماً كما أنهم يشكلون تهديداً لوضع ملك الأردن. ولذلك فإن هذه المشكلة يجب أن تعالج وتسوى بطريقة معقولة: وتلك الطريقة المعقولة هي أن تتحمل الدول العربية بالمسؤولية الجماعية عن الفلسطينيين، وتقوم بمواصلة الرقابة والاشراف عليهم، وتبتكر من إجراءات الأمن ما يفي باحتياجات إسرائيل ويرضيها. فالمشكلة الفلسطينية، بعد كل شيء، مشكلة عربية، ولذا فانها يجب أن ينظر فيها وتحل على أيدي البلدان العربية لا على يدى إسرائيل والولايات المتحدة**».

(٢/٥/ب) ـ الدائنون وبطون الجياع

«في مؤتمر القمة الذي عقد بالرباط قال صدام حسين أنه من غير المعقول أن يطلب من مصر أن تقاتل وتحرر أرض فلسطين وتترك مصر في الوقت نفسه لتموت جوعاً.. فالمعونة التي استلمتها مصر من الدول العربية على حد علمي لم تتجاوز ٦٥٠ مليوناً من الدولارات، بينما شعب مصر يحتاج إلى ٧٠٠ مليوناً من الدولارات سنوياً لشراء القمح فقط. ونحن الآن قد بتنا أغلبنا لدينا من الأموال ما نستطيع أن ندعم به الجبهات، ولدينا من القدرة ما يمكننا من توفير ذلك الدعم، أما بالنسبة للمعركة، فهنا تزداد مسؤولياتنا، وتزداد مسؤولية الدعم الذي يجب أن نقدمه»[٢٣٢].

ولقد كان صدام حسين بعيد النظر في ذلك. وربما كان وراء ما قال شك فيما كان يعتمل في صدر السادات، وتوقع لأن يغتنم السادات أى فرصة تتاح له ليعقلها ويتوكل منفرداً بحجة أن مصر لم تعد تحتمل ويكفيها ما قدمت من تضحيات وما خربته الحروب (إلا الاستنزاف الداخلي) من بنية اقتصادها.

والواقع أن كثيرين تحلقوا مصر في تلك الآونة ضاربين طبولهم قارعين صفائحهم مقدمين نصائحهم وحسن نواياهم ومساعيهم الحميدة. وما من شك في أن السادات اعتبر ذلك كله من جانب ضاربي الطبول العرب تأكيداً لنظرته إلى المسألة وهي أن مصر «تكون مغفلة» إذا ما استمرت في الصراع بينما هؤلاء الناس يريدون منه أن يتصالح مع إسرائيل وينهي المسألة. إلا أن السادات كان ـ كما قال حسن تهامي لموشى ديان أثناء اجتماعه به سراً في الرباط في ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٧٧ تحت جناح الملك الحسن ـ «جندياً قد احتلت أرضه»، وهو ما قاله السادات علناً في تصريحاته الخطابية، لكن ذلك الجندي كان «جاداً جدية مميتة في سعيه إلى السلام» («Sadat was deadly serious in his quest for peace») ومع ذلك، كان ـ كما علق موشى ديان ـ يريد السلام بغير أن يراه أحد اخذاً في الاستسلام، ولذلك فإن كل ما

= شريف وهو الوحيد الذي استبقيته معي من كل طابور المنتفعين الذين كانوا في الرياسة. ولعلمك حسن من خلية عبد الناصر الشخصية». (موسى صبري ص ٢٧٥).

كان بحاجة إليه هو أن يتلقى وعداً من بيجين، كلمة شرف من بيجين، بأن اسرائيل سوف تنسحب من الأراضي التي غزتها واحتلتها، وإذ ذاك يعتبر السادات أنه قد استرد شرفه كجندي غزيت أرضه واحتلت ويبيت بوسعه أن يتفاوض حول البنود الأخرى. وكما قال ديان بنبرة سخرية، «بالنسبة للسادات، كانت «السيادة على أرضه» (الأقواس من عند ديان) غير مطروحة للمناقشة»!(٢٣٤).

ولذلك، ظل السادات، بينما هو يجري اتصالاته السرية باسرائيل ويعلنها برغبته المستميتة في السلام، متلهفاً على شيء ما يمكن أن يتيح له أن يتظاهر بالغضب وشدة الانفعال وبأنه قرر ـ ما دام الجميع يناورون من حوله ليوجهوه صوب السلام، بشروطهم ـ أن «يسحب السجادة من تحت أقدامهم، ويذهب ليعقد صلحه ويقيم سلامه «بارادة مصر» لا بارادة أي أحد آخر، وبشروطها، لا بشروطهم!

ولا بد أن وراء ذلك الكلام الذي قاله صدام حسين، بقدر كبير من الاستنارة وبعد النظر في الواقع، لقادة العالم العربي في مؤتمر القمة بالرباط، قبل ذهاب السادات إلى القدس بوقت كاف، كان تحليل أوقف القيادة العراقية على أن السادات كان قد إتخذ قراراً ما وكان يتلفت هنا وهناك بحثاً عن تكئة يماحك بها لتنفيذه. ولقد كان حرياً بالقادة العرب أن يصغوا جيداً لذلك الكلام الذي قاله العراق، ويفكروا فيه.

وسرعان ما واتت السادات الفرصة التي كان يتحينها. ولقد يحسن بنا أن نتوقف قليلاً ـ قبل استيضاح ذلك ـ عند التسلسل الزمني للأحداث:

في ٦ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧، قررت الحكومة الاسرائيلية تقديم موعد الانتخابات العامة إلى مايو / آيار.

في ١٨ و١٩ يناير وقعت حوادث الشغب، التي أسماها السادات «إنتفاضة حرامية»، في مصر بسبب قرار الغاء الاعانات التي تدفعها الحكومة لتثبيت أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية.

في ٤ فبراير / شباط، عقدت لجنة «إستعراض السياسات» بالإدارة الأميركية إجتماعاً خصصته للنظر في أوضاع الشرق الأوسط.

في ١٤ فبراير بدأ وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس جولة في الشرق الأوسط.

في ١٦ فبراير إجتمع فانس باسحق رابين، رئيس الوزراء آنئذ، وايجال اللون، وزير خارجيته، في القدس المحتلة.

في ١٧ فبراير إجتمع فانس بالسادات في مصر.

في ٢٠ فبراير إجتمع فانس بحافظ الأسد في سوريا.

في ٢٣ فبراير عقد «مجلس الأمن القومي» الأميركي إجتماعاً خصصه للنظر في أوضاع الشرق الأوسط.

في ٧ و٨ مارس/آذار إجتمع الرئيس الأميركي جيمي كارتر باسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في واشنطن.

في ٩ مارس أصدر كارتر بياناً من ثلاث نقاط رئيسية عن التسوية المطلوبة في الشرق الأوسط تضمنت الكلام عن «سلام حقيقي»، و«حدود آمنة»، و«حقوق للفلسطينيين».

في ٤ و٥ ابريل / نيسان إجتمع كارتر بالسادات في واشنطن.

في ١٩ ابريل عقدت لجنة إستعراض السياسات الأميركية إجتماعاً آخر خصصته للشرق الأوسط.

وقبل أن يبدأ هذا النشاط المكثف، كان هناك نشاط آخر يجري على الساحة الاقتصادية، وكان نشاطاً مواتياً للغاية لما كان السادات يفكر فيه. وكان التخطيط لذلك النشاط قد بدأ في واشنطن، وعهد بتنفيذه للبنك الدولي. وبالحقيقة، لم يكن في ذلك التخطيط جديد. فقد استخدم فيه بقدر كبير من الغلظة والعنجهية نفس أسلوب صندوق الدين الذي كان المرابون والصيارفة اليهود قد استخدموه مع مصر أيام الخديوي. كانت مصر في ورطة إقتصادية عزيت بطبيعة الحال إلى كل تلك الحروب التي خاضتها مصر «دفاعاً عن الفلسطينيين»، ولم يشر أحد فيما يخصها إلى النهب والتخريب الداخلي على أيدي المحتلين الداخليين الذين لم يعنوا كثيراً بحسن رعاية البقرة التي ظلوا يحتلبونها بلا رحمة. وكمسكن وقتي، سعت مصر إلى قرض قميء من البنك الدولي تصرف الولايات المتحدة أضعاف قيمته في منح وهبات

لاسرائيل: ٢٠٠ مليون دولار. وبطبيعة الحال، سارع خبراء البنك بدراسة الموقف، وجاءت توصياتهم واضحة وقاطعة: لا سبيل إلى اقراض مصر ذلك المبلغ ما لم تـوقف الاعانـات التي تدفعها لتثبيت أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية.

«في اجتماع لمجلس الوزراء الذي شكل في ابريل / نيسان ١٩٧٥ وتضمن خطاب رئيس الجمهورية بتكليف ممدوح سالم بتشكيله **تكليفاً محدداً للحكومة بـ «رفع المعاناة عن الجماهير، وتثبيت الأسعار، ومقاومة الفساد»**، تكلم الدكتور عبد المنعم القيسوني (رئيس ما سمي بـ «المجموعة الاقتصادية» وقتئذ) عن ضرورة الغاء الدعم (الذي يدفع لتثبيت أسعار بعض السلع) إستجابة لقرار من البنك الدولي بعدم الموافقة على اقراض مصر ٢٠٠ مليون جنيه (دولار؟) ما لم يلغ ذلك الدعم. وقال القيسوني **ان المركب بدأت تميل من الناحية الاقتصادية ويمكن ان تغرق، وانه لا مهرب من اتخاذ قرار الغاء الدعم، وحدد القيسوني السلع المطلوب الغاء الدعم فيما يخصها ومنها سلع تموينية (أساسية).**

«ثم عاد **القيسوني فردد الكلام نفسه في جلسة أخرى وأضاف في تلك المرة إلى ما قاله قبلاً ان المشكلة ايضاً مع الدول العربية التي قررت الكف عن دفع اية مساعدات لمصر إلا بعد استشارة خبراء من البنك الدولي**. وبدأ الوزراء يناقشون. واعترضت الدكتورة عائشة راتب. **وقال سيد فهمي أن هذه وزارة شكلت لكي تثبت الأسعار، فكيف يفاجأ الناس بعد شهرين برفع الأسعار، وحذر من أن ذلك يؤثر على الوضع الأمني. ولم يتكلم ممدوح سالم رئيس الوزراء.**

«ثم أثير الموضوع في جلسة ثالثة لمجلس الوزراء. ويقول سيد فهمي «لقد شعرت بالقلق، وتوجهت إلى مكتب ممدوح سالم رئيس الوزراء **وصارحته باني ارى جواً غريباً وخطراً** وسألته كيف يمكن أن يواجه الشعب بهذه القرارات؟ فاجابني ممدوح سالم سائلاً «**ألم تلاحظ اني لم أتكلم؟**» فقلت «نعم، ولكن لماذا؟» فقال لأن **القيسوني قد اقنع الرئيس بانه لا مهرب من اتخاذ هذا القرار**». ولم تنته المناقشة بيننا إلى شيء».

«ولقد جرى كل هذا بصفة سرية، ولم تتسرب أخباره إلى الصحف، إلى أن التقيت صدفة بممدوح سالم رئيس الوزراء في فندق المريديان على مائدة غداء أقيمت تكريماً لوفد سوداني كان يزور القاهرة، فقال لي ممدوح سالم «**إننا مضطرون لاعلان قرارات برفع اسعار بعض السلع**». فقلت «متى؟»، قال «بعد أربعة أيام على الأكثر»، وكان ذلك قبل أن يجلس المدعوون إلى مأدبة غداء. وقلت لرئيس الوزراء «الوقت قصير جداً. يجب التمهيد في الصحف لدواعي هذا القرار (!)» فقال «**لا مهرب. هذا رأى المجموعة الاقتصادية، وهو رأى يقول أن رفع الأسعار ضروري، وقد اقتنع الرئيس بذلك**». **وقدرت صعوبة الموقف، لأن الصحف كانت قد ظلت تبشر منذ بضعة اشهر بتثبيت الأسعار.**

«وعلمت بعد ذلك أن السادات عقد اجتماعاً، وأن الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والاستثمارات آنئذ تحدث فيه فقال **إن إلغاء الدعم ورفع الأسعار إجراء لا مهرب منه ولازم اليوم قبل غد لأن اي تأخير في رفع الأسعار يمكن أن يعرضنا لكارثة إقتصادية، وإذ ذاك قال السادات «مادام هذا هو الرأي الفني، وطالما أن التأخير يعرضنا لكارثة، فانا موافق»**. وكان ذلك في يوم ١٢ يناير/كانون الثاني[٢٢٥].

والبقية تاريخ، كما يقولون. فقد وقعت حوادث الشغب التي وصفها البعض بانها «إنتفاضة شعبية» وأصر الزعيم الذي يقول موسى صبري أنه «كان في قمة الألم مما يجري» على أنها «إنتفاضة حرامية وحركة بلشفية لقلب نظام الحكم، إضطر النظام إلى قمعها باستخدام القوات المسلحة»، فقام الفريق أول الجمصي، وزير الدفاع آنئذ، برفع حالة الاستعداد في القوات المسلحة.. لأن الموقف كان ينذر بالسوء، وكان المتوقع أن الأمور ستتطور إلى الأسوأ في اليوم التالي (١/١٩) ... وقد تطور الموقف بعد ذلك إلى الأسوأ فعلاً، فتلقى وزير الدفاع إشارة رسمية من السادات، القائد الأعلى باعتبار وزير الدفاع والقائد العام مسؤولين عن تأمين القاهرة وحفظ النظام إبتداء من الساعة (كذا). وفي ذلك الوقت كانت الشرطة قد انهكت تماماً وفقدت السيطرة على الموقف بسبب تعدد أمكنة المظاهرات في وقت واحد، وبسبب وجود **عدد كبير من قوات الأمن المركزي في أسوان لتأمين السادات. وقد تقرر إقامة جسر جوي (!) بطائرات عسكرية لنقل قوات الأمن المركزي إلى القاهرة، كما تم ذلك بالنسبة لقوات الحرس الجمهوري الموجودة في أسوان.** (وواضح من ذلك أن الأمور كانت قد تدهورت إلى حد أن بدأ النظام يعتبر أن تأمين **إستمراره أهم من تأمين حياة السادات).**

«وقبيل نزول القوات المسلحة أعلن حظر التجول حتى لا يقع صدام بينها وبين المدنيين في الشوارع، وفي الرابعة مساء نزلت القوات المسلحة لتأمين المواقع في مختلف مدن الجمهورية.. وتمت السيطرة على الموقف تماماً، وعند منتصف الليل صدرت الأوامر بسحب القوات، وخاصة **الدبابات والمركبات المدرعة** والعودة إلى

معسكراتها، واستغرق تنفيذ ذلك ساعتين. ثم بدأ التعاون بين الجيش والشرطة في إزالة آثار الحرائق بحيث بدت القاهرة في الصباح وكأن شيئاً لم يكن!»[٢٣٦].

بدت القاهرة في الصباح وكأن شيئاً لم يكن! أعاد النظام إقامة الديكورات، وبدأت بنشاط عملية إسدال ستار عالم الوهم على حياة شعب مستعبد دفعه الجوع والتلاعب بجوعه بالتحكم البعيد من واشنطن عن طريق «خبراء البنك الدولي» إلى الخروج عن دوره التقليدي كـ «رعية مطيعة» فأحدث زلزالاً لنظام الاحتلال الداخلي لم يتسن له الخروج منه دون أن يتحطم إلا باستخدام الجيش، مرة أخرى، باعتبار الجيش «آخر سلاح في يد الدولة (=النظام) لحفظ النظام (= للابقاء على حياته)»، كما ذكر موسى صبري[٢٣٧].

ولقد كان من الطبيعي أن يخرج السادات من ذلك الزلزال وقد انتابه دوار وتملكه الخوف مما يمكن أن يفعله به الأصدقاء في واشنطن بالتحكم البعيد. ولقد كانت أحداث ١٨ و١٩ يناير / كانون الثاني هذه مجرد عينة على ما يمكن أن يفعله أولئك الأصدقاء به والنظام الذي تربع على قمته.

وبطبيعه الحال، لم يكن السادات قادراً على الرد. فقد أحرق مراكبه مع الاتحاد السوفياتي، وكان ارتماؤه تحت أقدام الأميركيين قد أوشك أن يكون كاملاً. ووقتها لم تستطع موسكو أن تكف نفسها عن الشماتة به، فدعت ما حدث إنتفاضة شعبية، واستدار السادات كحيوان جريح فصب غضبه على من أسماهم قبلاً بـ «بياعين البطاطا» أى مرتزقة الالتزام الماركسيين في مصر. لكن ذلك الكبش كان كبشاً داخلياً وكان الكل يعرف أنه كبش أعجف هزيل وبلا قرون وأن السادات يضخم صورته الهزيلة فيصوره كبشاً نطاحاً خطيراً ليخفي حقيقة ما حدث. فالمصريون الذين أصابتهم صدمة مفزعة عندما أعلنتهم الحكومة بأنها سترفع أسعار لقمة العيش لأن الخواجات خبراء البنك الدولي أصروا على ذلك لم يكونوا ممن يمكن - بأى قدر من الصفاقة والخيال - اعتبارهم شيوعيين جاحدين كما صورهم السادات. كانوا مصريين خانعين كعهدهم، لكنهم زاد عليهم أنهم أصبحوا أيضاً مصريين جائعين، فهاجوا. خرجوا من الحظائر والشقوق التي وضعهم فيها الضباط وأخذوا يصرخون ويدمرون ويحرقون. يعوون في الواقع، لأن شبح الجوع - الذي لم يفارقهم أبداً - إقترب منهم كثيراً وأخذ يحملق في وجوههم. فهاجوا. وسرعان ما أعادتهم الدبابات والمركبات المدرعة إلى الحظائر والشقوق. لكن الصدمة كانت مروعة لنظام كان قد استنام إلى أنه يمتلك مزرعة لا يمكن أن تتمرد قطعانها. ولذلك صب السادات جام غضبه على «الشيوعيين» وأعلن أنه سيراجع نفسه في الخط «الديمقراطي» الذي كان قد انتهجه معلناً أن «تجربته في الحياة علمته الا يثق بشيوعي أو بإخواني لأنك مهما عاملتهم بالخير انقضوا عليك في الوقت المناسب»[٢٣٨]، بل واستدار إلى الصحفي البريطاني ديفيد هيرست، وهو بكل تأكيد ليس شيوعياً وليس يسارياً، وليس حتى وردي اللون، فطرده من مصر لأنه كان يستقي معلوماته التي هاجم بها نظام السادات من الماركسيين المصريين!.

غير أن كلِ ذلك كان على سبيل «التفريغ» لشحنة الخوف والغضب. فالذي حدث أن السادات كان قد تلقى إشارة واشنطن وفهم مضمونها جيداً: لا تتلكأ بأكثر مما فعلت. نفذ ما اتفقنا عليه. وهذه مجرد عينة.

(٢/٥/جـ) . عدة عصافير: تسوية الحسابات والاستسلام لأميركا

وكان السادات في الحقيقة مظلوماً عند الأميركيين، وكان الأميركيون يعلمون ذلك. لكن الاسرائيليين كانوا لا يكفون عن نخزهم بالمهاميز، ولذلك لم يتورعوا عن توجيه تلك اللطمة المدوية لعميلهم الراقد كيما يصحو ويهم إلى التحرك بنشاط، وكيما «يفضها سيرة» فيما يتعلق بجنيف وغير جنيف، وكل أولئك العرب.

وكان السادات قد قر قراره على أن يسبق مؤتمر جنيف «بضربة وقائية» سياسية بارعة، إن صح التعبير، بأن يعقد إتفاقية ثنائية مع إسرائيل قبل «هيصة» ذلك المؤتمر، على النحو الذي صارح به موشى ديان أثناء حديثهما في الإسماعيلية يوم ٤ يونيو / حزيران ١٩٧٩:

«تعرف يا موشى؟ انا ارسلت حسن تهامي ليجتمع بك في المغرب لسبب آخر. فوقتها كان الاعداد لمؤتمر جنيف يجري على قدم وساق، وكانت مهمة تهامي أن يكفل لنا، انتم ونحن، التوصل إلى اتفاق من نوع ما فيما بيننا قبل ان يجتمع المؤتمر»[٢٣٩].

ويقول ديان أنه فهم من الأميركيين في سياق أحاديث خاصة أثناء فترة كامب دايفيد أن:

«السبب الرئيسي في زيارة السادات للقدس أنه كانت قد زهقت روحه من العرب».. وفوق ذلك، فيما قاله الأميركيون له، كانت «علاقة السادات بالشعب المصري علاقة حميمة وكان يشعر بما يشعرون به، وقد شعر ان المصريين زهقت أرواحهم من الحرب وانتابهم ظمأ إلى السلام ـ ليس سلام الاستسلام بطبيعة الحال، بل السلام الحقيقي الذي يضع نهاية للصراع مع إسرائيل»، كما قال الأميركيون أيضاً أن «شخصية السادات وتفكيره وحساباته كانت عوامل في عملية صنع القرار لديه» (وهذا طبيعي بالنسبة لمن يصنع أي قرار، اللهم إلا إذا كان المعنى الذي فهمه ديان من الأميركيين ولم يوصله فيما كتب أن السادات كان يصنع القرار على هدي شخصيته هو وتفكيره هو وحساباته هو، بلا أدنى قيمة لتفكير أو حسابات أحد غيره، فبذلك يصير القول مفهوماً).

ويعزز ذلك ما قاله ديان بعد ذلك مباشرة من أن الأميركيين أوضحوا له أن «السادات شديد التمسك باستقلاليته» وأنه «متى قر قراره على شيء ثابر عليه بقدر عظيم من التصميم» وأنه «لم يكن يقيم وزناً في ذلك لاختلاف في الرأى من جانب كبار مستشاريه والمعاونين الأقربين إليه، كما انه لم يكن يقيم أدنى وزن لآراء ووجهات نظر القادة العرب الآخرين،وأنه لم يكن ينسى أبداً أنه رئيس جمهورية مصر»(٢٤٠).

وكان التخطيط للصلح مختمراً في دماغ السادات الخصب العامر بتهاويم أحلام يقظة يتحول فيها من قيصر إلى نابوليون إلى هتلر أو موسوليني إلى تاليران في لمح البصر، منذ ما قبل كل ذلك بوقت طويل. فأثناء زيارة سايروس فانس له بالأسكندرية في ١١ أغسطس / آب ١٩٧٧، باغت السادات زائره الأميركي بحركة من حركاته المسرحية، فانتحى به جانباً، وكما يفعل باعة الصور البذيئة في أزقة المدن، أطلعه على ما تبين فانس وقد انتابه الذهول أنه مسودة كاملة جاهزة لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. «واستحلف السادات ضيفه الأميركي بكل مقدس لديه ألا يفشي هذا السر الخطير لمخلوق»، ثم جلس وأخذ ـ من خلال استجابات ضيفه لنصوص «المعاهدة» ـ يسجل بالقلم الرصاص على هوامش المسودة ملاحظاته وتعليقاته كيما يستخدمها في اعداد ردود جاهزة أو نصوص بديله يواجه بها أي اعتراض قد يثيره الاسرائيليون(٢٤١).

وبعد ذلك اللقاء الدارمي بقليل، في ١٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧ ذهب السادات إلى القدس حيث شد على أيدي قادة إسرائيل، وعانق جولدا وتبادل الهدايا معها، وزار نصب الهولوكوست ياد فاشيم، وجلس مسروراً بجوار صديقه مناحم بدلي بالتصريحات لمراسلي وسائط الأعلام الأميركية والعالمية.

وبمقاييس العمدة، كان الضابط الفقير المطارد اليوزباشي أنور السادات الذي اعتبره أعضاء مجلس قيادة الثورة دخيلاً وأسماه الزعيم السابق الله يرحمه جمال باسم جحا، قد ضحك أخيراً، وككل من يضحك أخيراً، بدا له أن سيظل يضحك طويلاً. فلم يخطر له لحظتها ببال، وهو في أوج «انتصاره»، أن أحداً سيعدمه فيشفي مصر من وجوده في جسمها. لكن رصاصة الرحمة كانت ما زالت على بعد سنوات قليلة، وكانت أبعد ما تكون عن بال الزعيم الذي تفاخر في حديثه مع صديقه موشى بالاسماعيلية قبل انطلاق تلك الرصاصة بقليل بأن «مشكلتي لم تكن مع الشعب المصري، فالشعب المصري يحبني ويثق بي. **مشكلتي ظلت دائماً مع الدول العربية**».

وبمقاييس الزعيم العبقري المناور الداهية «المخ العظيم»، كان العمدة قد «سحب السجادة» من تحت أقدام الجميع، ورد على ما فعلوه معه بخبطة مسرحية عالمية كبرى وضعته في دائرة الضوء ووضعتهم في دائرة الظل يقضمون أظافرهم ـ وربما أصابعهم ـ غيظاً وكمداً.

فحتى «الاميركان» الذين اعتبرهم دائماً أصدقاءه وسنده وعرّابيه ومرغ لهم وجوه السوفيات في التراب كانوا قد لعبوا معه لعباً غير نظيف في مسألة البنك الدولي وحكاية رفع أسعار السلع الغذائية الأساسية لشعب جائع كان هو وهم يعرفون أنه جائع وقد حاولوا أن يطيبوا خاطره ببعض فتات موائدهم وحاول هو أن يعوضه «بكثير من الديمقراطية عن القليل من الخبز». وكان الغرض استعجاله لتنفيذ تعهداته والتصالح مع الاسرائيليين.

طيب. ها هو قد جاء الى القدس وسحب السجادة من تحت أقدام الأميركيين. وكما يقول الأميركيون الذين كتبوا عن خبطة السادات بالذهاب إلى القدس، «أخذ السادات، بتلك الخبطة، زمام المبادرة في مجال النشاط الديبلوماسي على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي، وجعل تحرك الولايات المتحدة صوب مؤتمر جنيف تحركاً غير ذي صلة. ووقف المسؤولون الأميركيون يتابعون التطورات بمشاعر اختلط فيها الاحباط

بالإثارة. فبالرغم من أنهم كانوا قد تطلعوا الى إختراق ما عن طريق المفاوضات التي ظلت الولايات المتحدة صاحبة الدور المركزي فيها منذ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ (من خلال الثغرة والجيب وكل ذلك) إلا أنهم لم يخطر لهم ببال أن السادات يمكن أن يقدم على هذه الخطوة بالغة الجرأة. ولكن ها هو أقدم عليها، وجعل الادارة الجديدة (ادارة كارتر) التي اعتبرت الشرق الأوسط أولوية أعلى فيما يخصها تجد نفسها وقد أزيحت جانباً بغتة إلى الخطوط الجانبية في موقف المتفرج على ما يجري. فطبقاً لما يقوله الرسميون الأميركيون، لم يكن السادات قد أخطر الولايات المتحدة بشيء قبل أن يعلن عن نيته للذهاب إلى القدس. والواقع أنه بعد أن قال السادات أنه مستعد للذهاب إلى القدس، إتصل به هاتفياً السفير الأميركي بالقاهرة، هيرمان إيلتس، وقال له أنه يحسن به ـ إذا لم يكن جاداً فيما قال ـ أن يصدر تكذيباً على الفور»[٢٤٢].

وبالمثل، كان السادات قد سوى حساباته نهائياً مع الاتحاد السوفياتي الذي ظلت مشكلته مع مصر طوال عهد السادات «أن السادات شك باستمرار في نوايا القادة السوفيات تجاهه، متصوراً بأن لهم موقفاً بشأن الخلافات الداخلية التي نشبت في مصر ابان شهر مايو / آيار ١٩٧١، رغم أن ذلك أمر داخلي مصري بحت»، كما قال السفير السوفياتي لمحمود رياض في حديث دار بينهما بمنزل هذا الأخير في ٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣[٢٤٣].

والذي أراد السفير قوله لمحمود رياض، ربما على أمل أن يقنع السادات به، أن الاتحاد السوفياتي، بعد أن فشل أعوان عبد الناصر في الاستيلاء على السلطة وتنصيب علي صبري وتركوا السادات يضربهم، لم يعد له شأن بذلك الصراع باعتباره مسألة داخلية بحتة تخص مصر وحدها، أى أن السادات يجب أن يطمئن إلى أن السوفيات لا يحاولون الاطاحة به ليضعوا علي صبرى مكانه. غير أن السادات ظل متشككاً في نوايا السوفيات، ولم يطمئن قلبه، فوق أن اعتبرهم ـ كما قال لموسى صبري ـ «حالة ميئوساً منها» (auseless case!) بتعبير عبدالناصر، بل وعمد ـ بالشطارة الفهلوية التي كذبها ما قاله القادة العسكريون كالشاذلي والديبلوماسيون كمحمود رياض ـ إلى مسح جريمة الثغرة والجيب في وجوههم: «في سوريا حصل انسحاب، وإنما في مصر هذه ثغرة.. جيب وتسلل و ٥ و ٦ كيلومتر بين جيشين واقفين. ثغرة تلفزيونية. وأنا الذي أرهقني أن الروس لم يتركوا لي خمس دبابات احتياطي. ولو كان عندي خمسين أو مائة دبابة في الثغرة كانت النتيجة واضحة. وهذا ما يعلمه اليهود. هات التايمز والنيوزويك واقرأ ماذا كتبوه عن الثغرة»![٢٤٤].

وهذا بطبيعة الحال هراء ديماجوجي، فالدبابات المتوافرة كاحتياطي استراتيجي كانت تشكل فرقتين مدرعتين كاملتين، أمر السادات بتجريد الضفة الغربية منهما ودفع بهما بين ما دفع به من دبابات إلى معركة نصحه قواده وأركان حربه بأنها كانت قد باتت محققة الخسارة، فكانت النتيجة تلك «الثغرة التلفزيونية»(؟!)

وبـ «خبطة» الذهاب إلى القدس، تصور السادات أنه انتقم من الروس الذين ظلوا يتهددون زعامته وملكيته للعزلة بانحيازهم لعلي صبري، فأخرجهم هو ـ بنسف مؤتمر جنيف بعد أن «طردهم» من مصر ـ من ساحة اللعب تاركاً الساحة لـ «أميركا» لتصول فيها وتجول فوق وجهه وجهها وحدها.

وبنفس «الخبطة» تصور السادات أيضاً أنه «رد الجميل» للعرب الذين من كثرة ما صبوه من أموال في وعاء نظام مليء بثقوب الفساد والنهب باتوا على استعداد للاصغاء إلى خبراء البنك الدولي. هؤلاء العرب يريدون منه أن يظل «يحارب حروبهم بدلاً منهم» ثم يتعاملون مع نظامه معاملة «أميرية» ويختفون وراء خبراء البنك الدولي فيستدرجونه إلى رفع الأسعار ليحدث ذلك الزلزال تحت مقعده وتصل الأمور كما قال هيكل ـ وينكر موسى صبري ـ إلى حد إعداد طائرة ليهرب بها إذا ما تدهورت الأمور إلى أبعد مما كانت قد وصلت إليه يوم ١/١٩؟! يريدون أن يضغطوا عليه ليجد لهم صيغة تنقذ ماء وجوههم يصطلحون بها مع إسرائيل ويتلقى هو الصفعات على وجهه بدلاً منهم؟ طيب! سيريهم! سيتصالح. ولكن بطريقته هو، وبحساباته هو، وبرغبته هو، وبالكيفية التي تجعل منه بطل السلام الذي حارب كرجل (و «انتصر» كبطل) ثم، لكونه رجل دولة عظيماً، لم يجد ما يمنعه من الذهاب إلى «الخصم» (فقد باتت إسرائيل

«الخصم» adversary لا «العدو الغادر» كما كانت قبلاً عندما كان الصراع معها مفيداً) «في عقر داره» (لا دار الفلسطينيين الأشرار) عارضاً عليه السلام بشرف وشهامة، من أجل مصر وشعبها الذي تحمل كثيراً وضحى بما فيه الكفاية.

فالسادات، بإعلان تحركه «التاريخي» وذهابه إلى القدس المحتلة، تصور أنه سوّى حسابات كثيرة، بل ونبه الأميركيين أنفسهم أنه ليس «عظمة طرية» يسهل جرشها بالأسنان. وفي الوقت ذاته تصور أنه، بالذكاء والفهلوة، كان قد جعل اتجاهه المتصف بالتصميم صوب الصلح المنفرد مع إسرائيل يبدو كما لو كان شيئاً إضطره إليه العرب أنفسهم، بتقاعسهم عن مساعدته، واضطره إليه الروس بخداعهم وتخليهم عن «مسؤولياتهم» وعدم تسليحهم له بما فيه الكفاية، واضطره إليه حرصه على مصالح مصر وحدبه على أبنائه المصريين، بل واضطره إليه أيضاً تراوح «الاميركان» وعدم استقرارهم على خط بعينه. وليس بعيداً عن الاحتمال أن السادات، الذي وضع محمد إبراهيم كامل اصبعه على مكون أساسي من مكونات شخصيته وأسلوبه في التعامل مع الواقع عندما وصف ميله إلى عيش أدوار متخيلة في أحلام اليقظة، ليس بعيداً عن الاحتمال أنه تصور نفسه عند ذلك المنعطف بطلاً مأساوياً وحيداً فوق قمته الشاهقة وعلى منكبيه هموم «شعبه» وقضايا الحرب والسلام والحياة والموت وكل ذلك، ولم يخطر له ببال أنه كان دودة قميئة صغيرة ممخطة باتت كذلك باختيارها آخذة في الزحف تحت حذاء عسكري ضخم مخيم فوقها.

(د/٢/٥) . منطق العمدة ومنطق التاريخ

تبعاً لما كتبه موسى صبري[٢٥٠] «كان منطق السادات في ذلك تعاملاً عميقاً وذكياً مع الواقع لأسباب عديدة كان قد فكر فيها طويلاً». وتلك الأسباب، كما شرحها صبري، هي:

أولاً: «ان خيار الحرب لم يعد متاحاً». ومعنى القول أنه بات متعيناً على مصر أن تسكت جبهتها وتخرج من ساحة الصراع. وهذا بالذات هو ما سعى إليه منفذو المشروع الصهيوني باستماتة وإلحاح واتجهت كل تصرفات الولايات المتحدة منذ ١٩٦٧ إلى إرغام مصر عليه عن طريق العون المكثف والتخطيط المشترك والتنفيذ المتآزر على الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية والديبلوماسية مع إسرائيل ضد مصر.

ويبرر موسى صبري رؤية السادات للحرب بوصفها خياراً لم يعد متاحاً بقوله أن «السادات عندما طلب وقف إطلاق النار» (بعد أن اكتمل فتح الثغرة وترسيخ الجيب الاسرائيلي) طلب ذلك لأن «أسلحة حلف الأطلنطي» (لا أسلحة الولايات المتحدة، على سبيل الشطارة الاعلامية كقولك «تحريك الأسعار» بدلاً من قولك «رفع الأسعار») كانت قد وصلت من أميركا إلى أرض المعركة في سيناء.

وكانت بداية الجسر الجوي الأمركي يوم ١٠/١٤، نفس اليوم الذي جرد فيه السادات ضفة القناة الغربية من دفاعاتها المدرعة وألقى بها في تقدم مقضي عليه بالفشل كيما يدمرها الاسرائيليون.

ويقول صبري أن تلك الأسلحة «الأطلنطية» (التي كان معظمها في الواقع مما لم تكن الولايات المتحدة قد سمحت لأى بلد من حلفائها في ذلك الحلف بحيازته بعد) كانت أسلحة لم تتعامل معها القوات المصرية من قبل، ويضيف أنه «كانت قد حدثت الثغرة وحوصر الجيس الثالث»، ويقول أن وقف إطلاق النار كان «أشجع (أجدع؟) قرار للسادات لأنه واجه الواقع وقال أنه لن يستطيع محاربة أميركا».

ويبدو أن موسى صبري من كثرة احتكاكه بالإسرائيليين في معية السادات قد تعلم منهم صفاقتهم المشهورة التي تجعل ما يقولون أو يفعلون، من فرط «بجاحته» شيئاً يعقل لسان الخصم. لأنه من الذي كانت مصر تحاربه طيلة الوقت؟ كوكب المريخ؟ ألم يفطن السادات إلا بعد الثغرة والجيب إلى الحقيقة الماثلة في أن أميركا ظلت هي القائمة بتنفيذ المشروع الصهيوني الذي لا تشكل دولة إسرائيل إلا المرحلة التمهيدية منه، وظلت متكفلة بازالة كل عقبة من طريقه وبالأخص مصر؟ وإن كان السادات قد فطن في تلك الساعة المتأخرة إلى أن من كان يحاربه فعلاً وواقعاً كان أميركا، فكيف استطاع الادعاء بأن تنفيذ ما ارادته أميركا من إخراج لمصر من ساحة الصراع وإسكات لجبهتها كيما تنتهي «القضية» كما قال هو لم يكن هو الاستسلام عينه؟ الاستسلام لأميركا، بطبيعة الحال، لا لاسرائيل!

ثانياً: « «أن مصر ضحت بمائة ألف شهيد». وهذا حقيقي. ولقد بدا في وقت ما كما لو كانت رؤيا كهنة اليهود في «المعهد القديم» لمصر عندما كتبوا أنه «لم يكن بيت ليس فيه ميت»، كانت قد تحققت وظلت تتحقق المرة تلو المرة. إلا أن عدداً كبيراً من أولئك الشهداء سقط في ساحات القتال مجاناً، بلا ثمن ولا هدف ولا منفعة لمصر بل ولم يكن ليسقط أصلاً لولا خيبة المارشالات والجنرالات الذين وثبوا بقدرة قادر عليم من رتبة الصاغ إلى رتبة المشير ومن رتبة اليوزباشي إلى رتبة القائد الأعلى، ولم يكن ليسقط أصلاً لولا المآرب السياسية الدفينة التي قد تتكشف بشاعتها ذات يوم ما لا يدع لمستميت في الدفاع مجالاً ليفتح فمه. فكل من خسرتهم مصر في عبور القناة في حرب ١٩٧٣ لم يزد عددهم عن ٢٨٠ فرداً، وهي خسائر ضئيلة للغاية في عملية كبرى كهذه. أما العدد الكبير حقيقة من الضحايا فنجم عن «القرار السياسي» الذي كانت نتيجته فتح الثغرة أمام الاسرائيليين و «أسلحة حلف الأطلنطي» التي تحدث عنها موسى صبري.

ثالثاً: «أن مصر خسرت دخلها القومي لسنوات». وهذا حقيقي. إلا أنه من الحقيقي أيضاً الذي لا يجعل ذلك القول «نصف حقيقة» أن الدخل القومي بدد، أساساً، بفعل (١) النهب والاستنزاف الداخلي والخيبة في تسيير شؤون الاقتصاد تحت ادارة الضباط الذين ظهر نبوغهم الاداري فجأة فباتوا «سادة أساتذة» رؤساء مجالس ادارات ظلت المشروعات التي تربعوا على قلبها تتساقط كالذباب مفلسة خربة، ونتيجة لتربح الأتباع والأعوان وجيوش المنتفعين التي تحلقت كل «سيد أستاذ رئيس مجلس إدارة أو مدير عام» منهم، و (٢) الفشل العسكري والخيبة التي تكشفت كأوضح ما تكون في «فياسكو» ١٩٦٧ المزري، وتكررت في تطوير الهجوم يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ وما ترتب عليه، و (٣) المغامرات النابوليونية الفاشلة في اليمن والكونغو وحيثما تيسر، وهي المغامرات التي استخدمت تكئة في تعرية العملة المصرية من غطائها الذهب، وأشار إليها السادات ذاته عندما تحدث عن أن «حرب اليمن تحولت إلى تكديس للذهب وشراء ثلاجات وكلام فارغ»!

رابعاً: «أن مصر إنهارت مرافقها الداخلية». وهذا حقيقي. إلا أنه مما يكمل الحقيقة أن الإنهيار لم ينجم عن الحروب بقدر ما نجم عن الخيبة في إدارة المرافق والفساد في تسييرها. وذلك أمر إعترف به السادات نفسه عندما كلف ممدوح سالم بتشكيل وزارته الثانية وعني بأن يجعل من مهام تلك الوزارة الجديدة، كأولوية عليا، «محاربة الفساد». كما اتخذ السادات كل تاريخ الخيبة والفساد الطويل منذ أخذت الثورة المباركة بنظام رأسمالية الدولة باعتباره إشتراكية وطنية في احداث ثورته الخاصة به التي أجهزت على ما كان قد تبقى من حياة هزيلة في عروق مصر الاقتصادية والتي عرفت باسم «الإنفتاح» العظيم.

خامساً: «أن مصر لا تستطيع الاعتماد على مواردها فقط في تدعيمها لقدراتها العسكرية. وعندما قدم العرب معونة مالية لمصر قبل فتح قناة السويس وقبل معركة أكتوبر، كان الشرط العربي أن يقدم أحد البنوك الأمريكية قرضاً لمصر قيمته ٦٠ مليوناً بضمان السعودية! ورفضت السعودية أن يكون قرضها لمصر بضمان البنك المركزي المصري. ولما طلبت مصر زيادة المعونة من الكويت، أعلنت الكويت في نشرات رسمية أن احتياطي البترول لديها ينضب أو هو في طريقه إلى ذلك، وكان ذلك في أواخر الستينات، ثم ثبت أن العكس هو الصحيح، إذ زاد الإحتياطي وزاد وأصبح بالبلايين»، ويضيف موسى صبري إلى هذا القول هامشاً يقول فيه «وتدل آخر الإحصائيات العلمية على أن الكويت لديها احتياطي يكفي لمدة ٢٥٠ سنة قادمة إذا ما استمر الضخ على ما هو عليه».

وبطبيعة الحال، ظل الدعم العربي لمصر مسألة شريان حياة لا أقل. وقد نبه صدام حسين إلى ذلك بقوة في مؤتمر القمة ببغداد. إلا أنه ينبغي النظر أيضاً إلى ما قد يكون ترسخ لدى البلدان العربية المانحة من وعي بأن كل ما يحصل عليه النظام المصري يبدو كما لو كان ينسكب في بالوعة - إقتصادياً وعسكرياً، بسبب الخيبة وبسبب الفساد. غير أنه، بالمقابل، يظل مثل ذلك الوعي، حتى إن صح، ثانوياً، أو كان ينبغي أن يظل ثانوياً، ومتأخراً بكثير وراء الوعي بأن المعركة مع إسرائيل لم تكن ولن تكون معركة مصرية، أو فلسطينية، أو سورية، أو أردنية، بل معركة الجميع، وأنها ليست معركة لاعادة الفلسطينيين إلى وطنهم أو إنشاء وطن ما لهم والتخلص من «وجع الدماغ» الذي يسببونه، بل معركة مفروضة

ومحتومة لا قبل للعرب جميعاً، أغنياء وفقراء، دول مواجهة ودول ظهير، معتدلين و «راديكاليين»، بالهزيمة فيها، لأن الهزيمة في سياق المشروع الصهيوني لا مؤدي لها إلا الإبادة. وفي مواجهة مثل هذا التحدي، التحدي الأقصى، تحدي البقاء ذاته، تتأخر قيمة النقود قليلاً، ويتقدم إلى المكانة الأولى مطلب البقاء.

وفي تحليل موسى صبري لمواقف البلدان العربية، من وجهة نظر السادات، يقول أن «التقدير الصحيح للوضع العربي مع مصر (يبين) أن الدول العربية لا تقبل على مساعدة مصر، لأنه إذا قويت مصر فإن ليبيا والسعودية تشعران بأن مصر (القوية) باتت تشكل تهديداً لهما. كما أن قوة مصر ضد الأماني السورية. أما العراق فيرى في مصر محوراً يتصدى له باستمرار»!

وهذا تصوير مفزع، لأنه - إن صح - لا تكون له نتيجة إلا إبادة الجميع. واستخدام لفظة الإبادة هنا ليس على سبيل الفصاحة أو رغبة في التخويف. ولقد يحسن كثيراً بالقادة العرب أن يضيّعوا من وقتهم القليل اللازم للالمام بالكيفية التي أنشئت بها الولايات المتحدة على أرض القارة الشمالية في العالم الجديد كما كان يدعى. فالغزاة الاستيطانيون الذين نزلوا أرض القارة الأميركية من أوروبا لم يتمكنوا من أن يصبحوا أمة ويؤسسوا دولة إلا على أشلاء السكان الأصليين، أى من عرفوا بـ «الهنود الحمر». وإذا ما توقف القادة العرب قليلاً عند ما أسميناه بـ «المشروع الصهيوني» أى الغزوة الاستيطانية الرامية إلى أخذ كل الأرض المتفق عليها مع الاله من القدم، تبعاً لما تؤكده التوراة، وهي تحديداً كل الأرض من النيل إلى الفرات، والبادئة مرحلياً بفلسطين، كل أرض فلسطين بعد ١٩٦٧، والجولان، ثم جنوب لبنان، سيجدون أن ذلك المشروع ليس في حقيقته إلا تكراراً حرفياً لعملية خلق الأمة الأميركية على أشلاء السكان الأصليين الذين أخذت أرضهم وأبيدوا. وسيجدون أيضاً أن هذا التحليل المفزع للوضع العربي الراهن كما تراءى للسادات حسبما طرحه موسى صبري، هو عينه ما حدث في أميركا الشمالية ومكن الغزاة الاستيطانيين من إبادة الهنود الحمر مستغلاً في إبادتهم خلافاتهم وعداواتهم وحزازاتهم القبلية ومخاوفهم من بعضهم البعض وتصور بعض قبائلهم أنها - بالسير في ركاب الغزاة الاستيطانيين. كما فعلت قبيلة التشيروكي - كانت ستنجو على حساب الآخرين من بني قومها(*). ولقد يبدو مثل هذا الكلام غريباً و «هوائياً» «وعوداً إلى التواريخ القديمة» في سياق معاصر لا مكان فيه لمثل هذه الأشياء. إلا أن التاريخ يظل خير معلم، والعبر والدروس المستفادة منه، خاصة فيما يتعلق بقيام الولايات المتحدة باعادة تنفيذ عملية قيامها كأمة على أرض العالم الجديد، مجدداً، على «الأرض الموعودة»، تظل حيوية وبالغة المغزى بالنسبة لمن يريد البقاء.

ويستطرد موسى صبري في طرحه لتفكير السادات الذي قرر على أساسه أن يعقد صلحاً منفرداً وينجو بجلده على حساب الفلسطينيين وكل العرب «البخلاء» الذين قتروا على نظامه وحرموه من سيل أموالهم، فيقول «وكان المفروض (تبعاً لذلك الموقف العربي من مصر) أن تظل مصر كالرجل المريض الذي لا يموت (ولا يشفي) لا حرب ولا سلام. صعوبات داخلية (كزلزال ١٨ و١٩ يناير / كانون الثاني). ومواردنا لا نستطيع تنميتها لأنها تحت سيطرة إسرائيل».

ويعني موسى صبري بذلك موارد سيناء. وينسى بطبيعة الحال أن كل اقتصاد مصر، لا موارد سيناء وحدها، كان من المحتم أن يصبح «تحت سيطرة إسرائيل» متى فتحت الحدود و «طبّعت» العلاقات. وقد كان. فالصهيونيون الذين وضعوا إقتصاد الولايات المتحدة ومعظم الغرب تحت سيطرتهم وسيطرة بنوكهم وبيوتاتهم المالية وشركاتهم القابضة، لم يكن ليستعصي عليهم النفاذ إلى الاقتصاد المصري، المهلهل بفعل الخيبة والنهب وإدارة «السادة الأساتذة» الضباط والمنتفعين، ولو بحجة المساعدة على إنقاذه من الموت، ووضعه تحت سيطرتهم. ولا يخفى على فطنة موسى صبري طبعاً أن ذلك بالذات ظل هدفاً رئيسياً من الأهداف التى رمت إليها إسرائيل باصرارها الذي لا يحيد على أنه «لا سلام بغير فتح للحدود وبغير تطبيع للعلاقات». وبذلك يكون السادات، عندما تصالح وفتح وانفتح وطبّع، قد خاب الخيبة

(*) ارجع في ذلك إلى مقالاتنا السابق الاشارة إليها عن «البعد الاميركي للمشروع الصهيوني».

المعهودة من النظام. فبدلاً من أن يستخلص موارد مصر في سيناء من سيطرة إسرائيل، أدخل «الطريشة» في عب مصر، ومكنها من عنق الاقتصاد المصري، وبالتالي من وريد مصر.

وتأسيساً على كل ما طرحه موسى صبري من مكونات تفكير السادات، بالاضافة إلى الإشارة الدرامية إلى «خطر قيام إسرائيل بنسف السد العالي وإغراق كل مصر» يتساءل قائلاً:

«فإذا كان امام مصر ان تصل بالسلام إلى نتائج التحرير (!) (انظر إلى الشطارة الإعلامية) بدون مخاطر حرب أخرى، فهل (يعقل) أن تضع مصر هذا القرار تحت سيطرة الدول العربية (التي اوضح ان السادات اعتبرها دولاً إستغلالية بخيلة تريد من مصر ان تحارب لها حروبها وتقتر عليها في المصروف، واكتشف انها تريد أن تجعل مصر كالمريض بالحرب الذي لا يشفى بالسلام)؟ ويقول صبري «الجواب الطبيعي بالنفي. فقرار مصر في حدود سيادتها. ولسنا في اتحاد فدرالي مع الدول العربية يلزمنا بذلك. كما أن ميثاق الجامعة (جامعة الدول العربية) لا ينص على ذلك».

ولقد اخترنا إيراد تفكير السادات من خلال طرح موسى صبري له باعتبار ذلك الطرح نموذجاً نمطياً لاهتراء الفكر (إن صح تسميته بـ «الفكر») الذي أنجبته كل تلك العقود من التبعية المرتزقة العمياء لألوهة الزعيم. فصبري، الصحفي، المفروض أنه من صناع الرأى وبحكم اشتغاله بالصحافة من المسؤولين عن إيصال الحقائق إلى «الجماهير»، لم **يجد مانعاً، وهو يعلم أن المسألة مسألة إخراج لمصر من الساحة لحساب أمريكا وإسرائيل**، من التمحك في ميثاق الجامعة!.

(٢/٥/هـ) ـ البحث عن ورقة تين

منذ بالبداية، ظل هناك نفي بالغ الشدة لوجود أى رغبة لدى أحد في عقد صلح منفرد أو سعي إلى سلام غير شامل أو نية للتضحية بأحد.

غير أن النظام كله كان قد اتجه بتصميم، بعد الهزيمة القاصمة للظهر التي مني بها في ١٩٦٧ فنسفت كل ادعاءاته السابقة وتهددت بقاءه ذاته لولا أنه سارع في اللحظة الأخيرة فأقنع الزعيم بألا يتنحى، إلى البحث عن صيغة ما يمكن أن تتيح له الخروج من مأزق الصراع الذي أراده تمثيلياً فانقلب إلى واقع خطر، وتحفظ في الوقت ذاته ماء الوجه فتمكّن إعلاماً قد تمرّس بالكذب والتمويه وقلبِ الحقائق وصناعة الوهم أن :

١ ـ يبيع الصفقة لشعب مطيع بطبعه كان النظام قد درّبه، طوال عقود، على أن يبتلع بلا تفكير كل ما يصبّه الاعلام في حلقة من أكاذيب وتلفيقات وأوهام.

٢ ـ يبيع الصفقة ـ قدر الامكان وبالاستفادة من شعبية الزعيم لدى الجماهير العربية التي ظلت عازفة عن الاعتراف للنفس بأنها خدعة ـ للعرب، من خلال سيناريو إعلامي يوحي بأن مصر التي حملت عبء الصراع في أربع حروب قد واجهت واقع العصر بجسارة فارتادت درب السلام الشامل لحساب الجميع ولمصلحة الجميع وقبلت بكل ما قد تستجلبه تلك الريادة من شكوك واتهامات.

وسعياً إلى ذلك، إستخدمت بعد هزيمة ١٩٦٧ صيغة «السلام بعد إزالة آثار العدوان»، باعتبار العودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧ أقصى المراد من رب العباد، وعفا الله عما سلف.

والحقيقة أن النظام كان قد قام قبل ١٩٦٧ بوقت طويل بمحاولة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي تفاوض خلالها جمال عبد الناصر مع روبرت أندرسون، ممثل حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٥٥. ووقتها، كان النظام في شبابه، ولم يكن ظهره قد كُسِر بعد، فكان العرض الذي طرحه عبد الناصر لـ «التسوية» أن «تحل المشكلة» على أساس التنفيذ الدقيق لمشروع التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧[٣٤٦].

وعندما طرح عبد الناصر ذلك، كان قد دخل في لعبة «ضرب الغرب بالشرق» عملاً على تليين الولايات المتحدة عن طريق تهديدها بفتح أبواب المنطقة أمام النفوذ السوفياتي الظامىء. وقد أدرك السوفيات حقيقة تلك اللعبة من مبدأ الأمر، لكنهم سايروا النظام المصري لأن تعامله معهم فتح لهم فعلاً منافذ إلى منطقة تطلعت روسيا منذ أيام القياصرة إلى أن تكون صاحبة نفوذ أو بالأقل صاحبة موطىء قدم فيها، واستخدموا سلاح التشهير لردع النظام عن التمادي في اللعب من وراء ظهورهم، كما حدث عندما أعلنوا

في يونيو / حزيران ١٩٦٩ أن عبد الناصر كان قد أعطى من الإشارات إلى الأميركيين ما أوضح أنه يقبل إجراء مباحثات وجهاً لوجه مع الاسرائيليين على نسق مفاوضات رودس ١٩٤٩، ولكن بشكل غير رسمي وغير معلن، وهو ما سارعت حكومة عبد الناصر وقتها إلى نفيه بشدة[٢٤٧].

وقد أوضح عبد الناصر نفسه بجلاء مدى توجُّه النظام إلى «التسوية» في أول خطاب من خطب عيد الثورة ألقاه في أعقاب الهزيمة، يوم ٢٣ يوليو / تموز ١٩٦٧، عندما قال أن «النضال» له طرق متعددة. وبدأ بـ «النضال السياسي»، فأعلن للمصريين أن «النظام لا يقفل باب السياسة أبداً، ولا يوصد باب الاتصالات السياسية أبداً»، وأوقفهم على أنه «عندما سافر الدكتور محمود فوزي إلى اميركا وذهب إلى نيويورك لحضور جلسات الأمم المتحدة، قلت له ما عنديش مانع أنك تقابل الأميركان، وقابل وزير الخارجية الأميركي مرتين. فنحن نناضل بالعمل السياسي. وهناك أيضاً نضال إقتصادي (!!)... فأمامنا عدة طرق لا بد أن نسير عليها: طرق عربية، سياسية واقتصادية، وطرق دولية، سياسية ودعائية (وفي آخر القائمة:) وطرق عسكرية»[٢٤٨].

وإلى ما قبيل وفاته، ظل عبد الناصر متمسكاً بذلك التوجّه صوب التسوية. وعندما طُرحت عليه «مبادرة روجرز» الأولى، التي لم تتمخض إلا عن بدء مسلسل وقف إطلاق النار ريثما تحاول الولايات المتحدة إقناع المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية بقبول خطتها التي لم تعمِّر طويلاً لاسناد دور «بلطجي» الولايات المتحدة بالمنطقة لايران الشاه، قبلها عبد الناصر وأزدرتها إسرائيل وظلت تزدريها إلى أن حطمها لها كيسنجر بديبلوماسية المكوك، ثم أمّنت إسرائيل نفسها من محاولة إحيائها ثانية أبداً باسقاط الشاه وتدمير إيران بحكم الملالي.

وعندما استولى السادات على السلطة بانقلاب القصر في مايو / ايار ١٩٧١، ورث ذلك التوجُّه جاهزاً مكرّساً باسم الزعيم السابق، وأظهر براعته بتظاهره بأنه، ولو أنه ظل معارضاً لذلك التوجه صوب السلام مع إسرائيل في حياة جمال الله يرحمه، فإنه ـ بعد رحيل جمال إلى جنة الخلد ـ لم يعد يطاوعه قلبه على عصيان توجّهه، ولذلك فانه ـ كما أوضح لدونالد بيرجس رئيس مكتب رعاية المصالح الأميركية بالقاهرة في أول لقاء أثر موت عبد الناصر ـ قرر تنحية اعتقاداته الشخصية جانباً والسير بأمانة ووفاء على خط جمال، تنفيذاً لمشيئته.

والواقع أن السادات كان مهيأ أكثر من سلفه للسير في ذلك التوجه «السلمي» إلى ذروته. فقد كان متمتعاً بقدر من حرية الحركة لم يتح في أي وقت لعبد الناصر الذي فرض حدوداً على حريته في التحرك عندما تشبث بزعامته للعالم العربي كله لا لمصر وحدها، وهو ما لم يعن به السادات كثيراً ولم يتطلع إليه. فالعرب لم يكونوا يعنون السادات في شيء. بل الحقيقة أنه ضاق دائماً بهم واعتبرهم عبئاً على صدره حتى وهو سادر في أخذ أموالهم وتوجيه الانتقادات الجارحة علناً لقادتهم وزعمائهم. وقد تعين عليه، بطبيعة الحال، أن يواصل القيام، بصفاقه، بدور «رجل الدولة» المحترم، إلا أن ذلك لم يكفه عن الاتيان بتصرفات غريبة كتمنعه عن لقاء الأمير سعود الفيصل ابان اجتماع مجلس الجامعة العربية في أواخر مارس آذار ١٩٧٨، وتأففه من الحاج وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل عليه في أن يتفضل، رغم تظاهره بأنه «متوعك ومشغول»، بمقابلة الأمير السعودي. وكان السادات وقتها قد دعا عزرا وايزمان وزير الحرب الاسرائيلي للقائه في القاهرة![٢٤٩].

وقد أشار موسى صبري، بما تصور أنه منتهى الكياسة، إلى ذلك التأفف من «أولئك العرب» لدى العمدة عندما كتب يقول شارحاً وجهة نظر زعيمه «لسنا في اتحاد فدرالي مع الدول العربية (يلزم الزعيم باخضاع قراره) لسيطرة تلك الدول»، كما أسلفنا، وعندما أشار إلى أن السؤال الملحّ، الذي أرّق الزعيم وعذّبه طويلاً، ظل «هل أتصرف وحدي (بارادتي الحرة = المنفردة) أم أضع مصر تحت وصاية الدول العربية؟»[٢٥٠] والمسألة، بطبيعة الحال، لم تكن وليست مسألة «إخضاع القرار لسيطرة الدول العربية» أو مسألة «وضع مصر تحت وصاية الدول العربية»، كما يعرف موسى صبري جيداً، بل مسألة بقاء، بقاء مصر، وهو غير ممكن بمعزل عن الدول العربية، وبقاء الدول العربية، وهو غير ممكن بمعزل عن مصر. فالقرار قرار مشترك. قرار لن تكون نتيجته إلا التفتت والتهافت والوقوع في الحلق الصهيوني المفتوح على

سعته كحلق تمساح شرس جائع متربص، أو التماسك والتوحد والذود عن البقاء ذاته لا مجرد الشرف أو العزة أو الكرامة. وقد تكون هناك متاعب، وقد تكون هناك خلافات. وقد يكون هناك غياب للوعي. وقد يظل هناك انخداع بدور الأصدقاء هنا أو هناك، لكن القرار ـ في النهاية ـ يظل قراراً مشتركاً اما بالبقاء واما بالقبول بمصير الهنود الحمر.

ولقد ظل توجّه النظام المصري منذ ما بعد ١٩٦٧ توجُهاً لا نتيجة له إلا خروج مصر من الصراع، على أمل أن ينجو النظام بجلده، ويستمر عن طريق الاجتهاد «في إصلاح ما فسد». والذي فسد، متى عزي إلى ما قدمته مصر من تضحيات لا شك فيها خلال حروب أربع، لا يكون ضاراً بالنظام أو مهدداً لبقائه. وبذلك يستطيع النظام أن يحاول «إصلاح ما فسد» دون أن ينكشف دوره في تخريب اقتصاد مصر بالخيبة وبالفساد وبمعاملة مصر كغنيمة حرب. ولقد حاول السادات ذلك فعلاً، وحاوله تحت ستار أنه كان يصلح ما أفسدته الحروب وتضحياتها أولاً، وإصلاح «بعض الانحرافات» في تسيير شؤون الاقتصاد ثانياً.

ومن طبيعة النظم الفاشية أن تستميت في البقاء. ذلك درس تعلمنا الطبيعة إياه. فأشد المخلوقات استماتة في الدفاع عن بقائها هي دائماً أضر المخلوقات كالعقارب والحيات السامة. وخبرة التاريخ الحديث خير معلّم في ذلك المجال، وما علينا إلا أن نرجع إلى تاريخ النظم الفاشية والنازية في أوروبا، ونتأمل قليلاً في نظام فرانكو مثلاً وكيف استمات في البقاء، حتى بعد انهيار التجربة الفاشية كلها بانهيار المانيا وإيطاليا، فلم يسلم الروح إلا بعد أن رحل الزعيم، فرانكو، فانزاح عن صدر إسبانيا وعادت بلداً متواجداً يتنفس من جديد.

ومشكلة النظم الفاشية أنها نظم تقتات على لحم ودماء الشعب المحكوم، كالكونت دراكيولا العتيد. ولذلك تلصق بعنق الشعب الضحية كالخفافيش مصاصة الدماء، ولا تستسلم بسهولة، لأنها آتية من فراغ، ومآلها متى فقدت السلطة إلى عدم، وربما إلى محاكمات وفضائح وأحكام سجن وأحكام إعدام. فالمسألة بالنسبة إلى تلك النظم وبالنسبة إلى زعمائها وقادتها وأجهزتها والمنتفعين بها مسألة بقاء، بقاء مصالح، وبقاء بالجسد والمكانة الاجتماعية، واحتفاظ بالغنائم. فهي لا تفعل ما يفعله أى حكم ديمقراطي نيابي، فتسلم السلطة (give way) وتدع مهمة الحكم لحزب آخر أو ائتلاف أحزاب. لأن النظم الديمقراطية تستطيع ذلك بغير مشكلة، إذ لا تتعامل مع البلد المحكوم كما لو كان غنيمة حرب، وتظل ـ وهي تمارس السلطة ـ خاضعة لرقابة المؤسسات الديمقراطية خاضعة للمحاسبة. وعندما ينساق أعضاء من الجهاز الحاكم إلى ما يعتبره المجتمع خروجاً على الاعراف والسلوك القويم يحاسب ذلك العضو أو ينحّى وينتهي في معظم الأمر مستقبله السياسي، وقد يسجن وتصادر أمواله. لكن النظم الفاشية تتمتع بحصانة إرهابية مفسدة. ولذلك فإنها تفسد، حتى وإن وصلت إلى السلطة بأحسن النوايا وأشرفها. وإذ تفسد، لا يصبح التشبث بالمغانم السبب الوحيد في استماتتها في الاحتفاظ بالسلطة، بل والخوف من العقاب أيضاً، لأن السلطة الإرهابية تظل حمايتها الوحيدة من الانكشاف والافتضاح والمحاسبة. فهي ـ في النهاية ـ تتحول إلى عصابات للجريمة الأميرية المنظمة. إلى ثعابين وعقارب. وكالثعابين والعقارب، تدافع عن بقائها باستماتة.

وفي بعض الحالات، يكتشف النظام أن الزعيم ذاته قد أصبح خطراً على بقاء النظام. فيصفيه. ومن المتعين أن تكون تصفيته جسدياً. لأن الزعماء لا يُنحّون ولا يُعزلون ولا يتقاعدون. وانقلابات القصر لا تكون دائماً ممكنة بحكم تشابك مصالح المنتفعين وغموض ضروب ولائهم، وحتى إن نجحت لا تظل مأمونة ما دام من وقع الانقلاب ضده قد ظل حيا. ولقد كانت معظم مشاكل مصر مع الاتحاد السوفياتي في ظل السادات ناجمة بشكل جوهري من خوف السادات من أن يقوم السوفيات بتحريك مؤامرة تطيح به وتضع على صبري مكانه. وإلى أن أجهزت عليه رصاصات من اغتالوه، عاش السادات في خوف مقيم من ذلك الاغتيال السياسي الذي كان يمكن أن يعيده إلى أصوله، مجرد قط أزقة تملأ رأسه أخيلة العظمة وأحلام اليقظة.

ولم يكن الاسرائيليون والأميركيون بغافلين عن شيء من كل ذلك، وقد استخدموا فهمهم العميق لطبيعة

النظام المصري ومشاكله الداخلية وشخصيتي زعيميه في التعامل معه تعاملاً فعالاً على درجة عالية من الكفاءة وضع النظام موضعاً لم يعد أمامه مهرب في سياقه إلا السعي باستماتة صوب الصلح المنفرد والسلام الانفرادي مع إسرائيل، تأميناً لبقائه.

ولقد فطن الأميركيون والإسرائيليون من مبدأ إلى أن النظام -ككل النظم الفاشية وخاصة في بلدان العالم الثالث، وللولايات المتحدة علاقات وثيقة حميمة وخبرة عميقة بها وبزعمائها وبما يجعلها «تتك» -كان على استعداد، متى وضع الموضع الذي يتعين عليه فيه أن يختار بين استمراره وبقائه وبين استمرار تصنعاته وطموحات زعامة زعيمه الجانبية (للعالم العربي)، لأن يضحي بكل شيء بجميع من حوله، بل وبمن في مصر ذاتها، تأميناً لبقائه واستمراره **وطلباً للنجاة من العقاب. ومما يفصح عن مدى الخوف من العقاب ما حدث في** بداية الثورة، عندما وقع عدوان ١٩٥٦ «وتبين أن الإنجليز والفرنسيين كانوا مصممين على الزحف إلى القاهرة، وأن الجيش لم يعد في مقدوره رد عاديتهم عن العاصمة، وأن الوساطات الدولية وقرارات الأمم المتحدة لم تُجد، وبدا المستقبل شديد الحلوكة (فوقتها) فقد صلاح سالم آخر قطرة من معنوياته وتماسكه، واقترح أن يتناول أعضاء مجلس قيادة الثورة سماً زعافاً سريع المفعول.. ووافق الحاضرون بالاجماع خشية أن ينتهزها أعداء الثورة (= أعداء النظام) من كل صنف ونوع فرصة ليثأروا لأنفسهم، ولم يحل دون تنفيذه إلا غياب البغدادي الذي لم يكن حاضراً ذلك الاجتماع، فأرسلوا إلى صلاح نصر ليجهز السم المطلوب وإلى البغدادي ليبدي رأيه.. وفي خلال البحث في الأمرين معاً، جاءت الأنباء من نيويورك بما لم يعد يدع مجالاً لمثل هذا اليأس القاتل»!(٢٥١) ولقد كان كل ما حدث لمصر منذ استدرج عبد الناصر إلى شرك ١٩٦٧ موجهاً إلى وضع النظام الموضع الذي يجد نفسه في سياقه واقعاً في مأزق الحياة والموت ذلك، ويجد نفسه مواجهاً بخيار واحد، إما الكف عن البطوليات الخطابية والمسرحية والاستسلام لاسرائيل وأميركا، وإما موت النظام. ولقد كانت مسرحية تنحي عبد الناصر بعد الهزيمة محاولة لانقاذ النظام عن طريق التضحية بالزعيم، لكن النظام ما لبث أن تبين أنه لم يعمر بعد سقوط عبد الناصر، فكان العدول عن التنحي، وكان اتجاه النظام والزعيم معاً إلى الصلح والسلام.

وفي أواخر مارس / آذار ١٩٧٨، عندما زار عزرا وايزمان مصر، برفقة هارون باراك، المستشار القانوني لمجلس الوزراء الاسرائيلي، فاجتمعا بالسادات والفريق الأول الجمصي، وزير حربيته، كان الهدف المحدد في ذهن كل منهما أن يكتشفا هل النظام المصري على إستعداد لتوقيع معاهدة صلح منفرد أم لا؟ وطبقاً لما قاله وايزمان في مذكراته المعنونة «معركة السلام»، إكتشفا كلاهما أن «السادات لم يكن يريد أكثر من ورقة تين (يستر بها عريه) وأن ورقة التين هذه كان بالوسع تزويد السادات بها من خلال عملية الحكم الذاتي للفلسطينيين» ويقول وايزمان أنه فكر وقتها في أن بيجين كان قد حول ذلك الحكم الذاتي الذي سعى إليه السادات إلى مجرد كاريكاتير!(٢٥٢).

وبذلك الادراك، وضع وايزمان اصبعه على حقيقتين أساسيتين: أولاهما ورقة التين هذه التي ظلت المطلب الرئيسي للنظام المصري منذ ما بعد ١٩٦٧، والثانية أن بيجين عندما أفشل مبادرة السادات التي ذهب بها إلى القدس سعياً وراء ورقة التين هذه، فعل ذلك عن طريق إنكاره على السادات ما تطلع إليه من تخليص نفسه ونظامه من «مشكلة أولئك الفلسطينيين» باعطائهم الحكم الذاتي، وإخراجهم بذلك من شعْر النظام.

يقول محمد إبراهيم كامل أنه لم يعلم بالقصة الحقيقية لزيارة وايزمان للقاهرة في ذلك الوقت بالذات، ولا بما دار من حديث بين السادات والفريق أول الجمصي، ووايزمان وهارون باراك يومي ٣٠ و٣١ مارس / آذار ١٩٧٨، إلا بعد ثلاث سنوات، عندما قرأ كتاب وايزمان الذي ظهر في مارس / آذار ١٩٨١، ويقول أنه اكتشف أن السادات لم يكتف بالكذب عليه مدعياً أن وايزمان هو الذي طلب الحضور إلى القاهرة بينما كان السادات هو الذي دعاه، بل وأخفى عنه كل ما دار من أحاديث «وهو خطير جداً» واكتفى بأن قال له أن «وايزمان لم يأت معه بجديد وأنه (السادات) طلب منه أن يذكّر مناحم بيجين بأنه لم يقم حتى الآن بالرد على مبادرة السلام وأن مصر لا تبحث عن تسوية منفردة أو جزئية، بل تسعى إلى

سلام شامل على أساس الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة». ويقول كامل «ولم يكن أمامي ما يدعو إلى عدم تصديقه»![٢٥٣].

ويضيف وزير الخارجية السابق قائلاً ولكم تمنيت لو لم يكن وايزمان قد كتب كتابه، أو لو كان أسقط منه ما دار بينه وبين السادات أثناء تلك الزيارة، أو لم يكن الكتاب قد وقع في يدي وأطلعت على ما فيه[٢٥٤] وهذا هو ما قرأه محمد ابراهيم كامل في كتاب، وايزمان، «معركة السلام» وتمنى لو لم يكن قرأه:

١ ـ «أبرق إليّ السادات داعياً إياي لزيارته في القاهرة في حين كانت القاهرة تعج بوزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في الجامعة العربية. ولقد كان واضحاً أن دعوة وزير دفاع إسرائيل لزيارته في القاهرة (في حضور كل أولئك الوزراء العرب). بينما القوات الإسرائيلية على اراضي لبنان كان من قبيل التحدي السافر للعالم العربي كله (من جانب السادات)».

٢ ـ «كانت تعليمات بيجين إليّ أني، كوزير للدفاع، يجب أن أقول للمصريين أن أحدا في إسرائيل لن يقبل بازالة المستوطنات الإسرائيلية، «وقل لهم أن ما تطلبونه، أيها المصريون، هو الانسحاب الكامل وإقامة دولة فلسطينية، وكلا الأمرين مرفوض، فهل لديكم شيء آخر تعرضونه؟»

٣ ـ «وقال وزير التجارة والصناعة إيجال هوروفيتز «أن المصريين يدعون وايزمان لزيارتهم لأنهم يتصورون أنه قريب منهم. والآن على وايزمان أن يُفهم السادات أن على السادات العثور على صيغة أخرى غير ما طرح لا تطالبنا بالعودة إلى حدود ١٩٦٧. فالذي يبدو أن السادات قد تملكه الغرور بعد زيارة رئيس الوزراء (بيجن) لواشنطن واتخاذ كارتر جانب مصر، **وما لم يتكفل أحد بإعادته إلى جادة الصواب سيزداد تحليقاً في السحاب**»!.

٤ ـ وكانت قراءة وايزمان لاستقباله عند نزوله من الطائرة وعند وصوله إلى مكان اللقاء بالسادات بضجة إعلامية كثرت فيها الأضواء وعدسات التلفزيون أن السادات كان يعلن عزمه «على المضي في السعي صوب السلام رغم الوضع الحرج الذي وجد نفسه فيه بازاء الهجوم الاسرائيلي على لبنان»، خاصة وأن السادات رحب به بحرارة قائلاً «اني أرحب بوزير الدفاع وأعبر عن سعادتي بوصوله». وأضاف السادات قائلاً لضيفه «يجب أن تعلم أنه كانت هناك معارضة لحضورك من الملك خالد ملك السعودية، بل ومن وزارة الخارجية المصرية، لكني أردت أن أراك».

٥ ـ «لم يبد الرئيس المصري أى اهتمام بمسألة إنشاء دولة فلسطينية، وأبدى استعداده، لأن يترك مستوطناتنا في الضفة الغربية في مكانها، بل وأبدى استعداده للحلول محل الملك حسين فيما لو رفض هذا الأخير الاشتراك في المفاوضات! وكم كنت سعيداً لوجود هارون باراك بجانبي ليسمع هذا الكلام بأذنيه، لأنه ـ بغير ذلك ـ لم يكن أحد في إسرائيل سيصدق أن السادات قال ذلك الكلام لي»!

٦ ـ «وفي مساء ٣٠ مارس / آذار، عقد اجتماع آخر. وكان هناك الدكتور مصطفى خليل أمين عام حزب الحكومة، والدكتور بطرس غالي، والجنرال الجمصي». وقد دار بين باراك والجنرال الجمصي حديث مثمر عرض الجمصي خلاله إجراء محادثات سرية بين مصر وإسرائيل إما في القاهرة، وإما في إسرائيل، أو في أى مكان آخر، وأبدى استعداد مصر ـ إذا ما أرادت إسرائيل ذلك ـ لاشراك الأميركيين في تلك المحادثات السرية التي حدد الغرض منها بوضع تفاصيل الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة تمهيداً للمفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل التي عرض أن يكون التوقيع على الوثيقة الخاصة بها والوثيقة الخاصة بالترتيبات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة سراً، بالأحرف الأولى».

٧ ـ «وطبقاً لما عرضه، المصريون، تتضمن الوثيقة الخاصة بترتيبات غزة والضفة الغربية إعلاناً للنوايا. فمن وجهة نظر مصر، يجب أن تعلن إسرائيل عن استعدادها للانسحاب من الضفة الغربية وغزة، فيما عدا نقاط يتفق على أن تظل تحت احتلال القوات الاسرائيلية لاعتبارات الأمن كالمستوطنات المقامة على نهر الأردن وتلك المقامة في قمم المناطق الجبلية، ومتى أعلنت إسرائيل عن استعدادها للانسحاب، يعلن السادات أن مصر واسرائيل اتفقتا على إعلان نوايا ويدعو دول المواجهة للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، ثنائياً. وبعد أسابيع من ذلك، توقّع مصر إتفاقية سلام مع إسرائيل بالنسبة لسيناء، ومتى دخل الأردن في العملية، يتولى الملك حسين التفاوض حول «اليهودية والسامرة» وغزة، فاذا ما رفض ذلك، حل السادات مكانه ووقع على الاتفاقية الخاصة بالضفة الغربية وغزة»!

«وبمقتضى تلك الاتفاقية، تظل المستوطنات الاسرائيلية قائمة ويظل مسموحاً لليهود باقامة المستوطنات الجديدة على الأراضي العربية التي يشترونها من الأفراد، ويجري البحث عن حل لمشكلة الأراضي الحكومية يتيح طرحها للبيع ليشتريها اليهود. ويرابط الجيش الاسرائيلي في قواعد متفق عليها كتلك القائمة على نهر الأردن».

٨ ـ «في حالة أى نشاط تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، يكون للجيش الاسرائيلي،

بمقتضى الإتفاقية، مطلق التصرف في التعامل مع الإرهابيين. أما المستوطنات المقامة في سيناء فتبقى، ولكن تحت «السيادة» المصرية، ويمنح سكانها الجنسية المصرية،وتحميهم مصر، لا الجيش الاسرائيلي»!

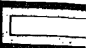
٩ ـ (غير أن السادات عدل عن هذا الجنون المخمور بواحدانية الزعامة، بعد اتصال يبدو أنه وقع معه) فطبقاً لما يرويه وايزمان، تلقى في صباح اليوم التالي، ٣/٣١، مكالمة تليفونية من الجمصي أخطره فيها بوجوب التوجه إلى القناطر الخيرية للاجتماع مجدداً بالسادات. ويقول أنه عندما دخل على السادات وجده متوتراً غير عادي، ويحكي انه بادره قائلاً: «بعد اجتماع كارتر ببيجين، سألني كارتر عما إذا كنت مصراً على مسألة إقامة دولة فلسطينية (!) ومن وقتها وأنا أفكر في ذلك. وكان تفكيري قد هداني إلى الحل بعيد المدى الذي ناقشناه بالأمس. لكني، بعد ذلك، اجتمعت بممثلي الفلسطينيين من غزة فوجدت أنهم ليسوا على استعداد للقبول بذلك الحل لأنهم متمسكون بتقرير المصير. ونظراً لمعارضتهم، لم يعد بوسعي القول أن الخطة التي طرحتها امس ما زالت قائمة. فنحن بازاء مشكلة إذن لأني أعرف حدودي ولن أقترح ما لا استطيع تنفيذه. وبالنظر إلى معارضة الفلسطينيين لا أستطيع التيقن من أني سأكون مستطيعاً تنفيذ ما اقترحته وأنا لا احب أن أعد ولا أفي بما أعد به. ولذا، فإن الموقف يكون قد عاد إلى ما كان عليه أول امس. ولا بد لي هنا من أن ارجو من بيجين ان يبدي شيئاً من المرونة. فأنا لا أطالب بدولة فلسطينية، هكذا، على علاتها، بل أطالب برابطة مع الأردن. ومن الواضح أن معنى رابطة مع الأردن أنه لا يكون هناك وجود لدولة فلسطينية. ولقد كان هذا رأيي قبل مبادرة السلام، وما زال هو رأيي الآن»(٥٥).

فالسادات عندما ذهب إلى القدس لم يذهب ليحصل على سلام شامل، أو ليحصل للفلسطينيين بـ «الشطارة» على دولة تنهي المشكلة، طبقاً لتصور النظام المصري، وتضع حداً للصراع، وتخرج النظام من ورطة أوقع نفسه فيها بالخطابيات والكلبية السياسية التي صورت لزعامته أنه كان سيظل مستطيعاً أن يواصل لعب الورقة الفلسطينية إلى ما لا نهاية كيما يؤمّن بقاءه كـ «نظام ثوري وطني تحرري» ويؤمّن بالتالي إستمرار احتلاله الداخلي لمصر ويؤمّن لزعيمه زعامة أوسع من مجرد التسيّد على العزبة المصرية. غير أنه تبين، منذ كسر ظهره في ١٩٦٧، أن تلك الورقة خطرة، وانّ مخاطرها أفظع بكثير مما كان متصوراً، وأنها مخاطر لا قبل له بها وهو ليس على استعداد، مع ذلك، للتخلّ عن السلطة لمن قد يكونون قادرين على القبول بها، ان وجدوا، بعد أن أعدم كل وجود سياسي نشط خارج النطاق الحديدي الذي ضربه حول أرواح المصريين وعقولهم، وليس على استعداد للاستمرار في التظاهر بقبول التحديات التي تفرضها، وليس على استعداد لأن يدع الأمور تتدهور إلى الحد الذي يكشفه ويعريه نهائياً كنظام زائف لا هو وطني، ولا هو ثوري، ولا هو تحرري، بل هو نظام عسكري فاشي قد احتل بلده بقوة السلاح وممارسات إرهاب الدولة.

ولذلك كان ذهاب السادات إلى القدس، ثم لما كسر له بيجين بـ «عقليته الحجرية» كما أسماها النظام، إناء الزهور الهش الذي ذهب ليقدمه للاسرائيليين في القدس، هرول إلى واشنطن لائذاً بحضن عرّابية وأولياء نعمته الأميركيين في كامب ديفيد.

وكما قال عزرا وايزمان في تقييمه لما كان السادات جاهداً في طلبه، لم يذهب السادات إلى القدس ثم إلى واشنطن إلا سعياً وراء ورقة تين يخفي بها عورته الشنعاء وعورة نظامه المهترىء، وتتيح له أن يواجه العالم في صورة رجل الدولة كبير العقل كبير القلب الشجاع الذي لم يجبن عن مواجهة تحدي السلام بعد أن واجه تحدي الحرب، بصرف النظر عن أن تلك تحولت على يديه إلى حرب بالوكالة لصالح العدو، بينما هو آخذ في عملية تواطؤ مع الأميركيين والاسرائيليين على افتراس العالم العربي كله، لا القضية الفلسطينية وحدها.

ومن المفزع والمحزن أن كثيرين ممّن أثقلوا الوطء على السادات وخاصموه وقاطعوا مصر ظلوا، في واقع الأمر، في صف ما فعل، وكان كل اختلافهم معه حول أسلوبه الخشن السافر العدواني الذي دفع في النهاية إلى التخلص منه حرصاً على ما هو أهم من شخصه.



هوامش الباب الثاني

(١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ص ١٩٦/١٩٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.
(٣) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ٥٩.
(٤) «شهود ثورة ٢٣ يوليو»، ص ٤٢٠.
(٥) «السادات، الحقيقة والأسطورة، ص ٢٤٧.
(٦) نشرة «الاشتراكي»، العدد الأول، ٦ فبراير ١٩٦٥ أورد الاستشهاد وحيد عبد المجيد في «عبد الناصر وما بعد». في بحثه «قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة ٢٣ يوليو»، ص ١٦٥.
(٧) المرجع نفسه، ص ١٦٦.
(٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٩) المرجع نفسه، ص ١٦٧.
(١٠) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٣٠٥.
(١١) «شهود ثورة ٢٣ يوليو، ص ١٥٩.
(١٢) ياسين الحافظ: «دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر. كتاب «في الفكر السياسي»». دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ص ٤٧ ـ ٤٩.
(١٣) د. فؤاد مرسي: «أزمة الصيغة الاشتراكية الناصرية»، كتاب «عبد الناصر وما بعد» ص ص ١٥٩، ١٦٠.
(١٤) شهادة خالد محي الدين، «شهود ثورة ٢٣ يوليو»، ص ١٤٦.
(١٥) د. فؤاد مرسي: أزمة الصيغة الاشتراكية الناصرية». كتاب «عبد الناصر وما بعد»، ص ١٦١.
(١٦) وحيد عبد المجيد: «قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة ٢٣ يوليو». كتاب «عبد الناصر وما بعد»، ص ص ١٦٩/١٧٠.
(١٧) المرجع نفسه ص ١٧١.
(١٨) «السادات، الحقيقة والاسطورة»، ص ٢٤٧.
(١٩) وحيد عبد المجيد: «قضايا الديمقراطية» ـ «عبد الناصر وما بعد»، ص ص ١٧٠/١٧١.
(٢٠) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٥٩.
(٢١) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.
(٢٢) Denis Mack Smith: **The Theory and Practice of Fascism, in «Fascism, An Anthology»**, Ed. Nathanael Greene, Thomas Y. Crowell Co., N. Y. 1968, pp. 95 - 97.
(٢٣) أحمد حمروش: «قصة الثورة» الجزء ٢. «مجتمع عبد الناصر» المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٨، ص ١٧٤.
(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٥٤.
(٢٥) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ٧٧.
(٢٦) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٦٨.
(٢٧) المرجع نفسه، ص ص ١٥٠ ـ ١٥٢.
(٢٨) المرجع نفسه، ص ١٤٩.
(٢٩) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ٤٤.
(٣٠) المرجع نفسه، الصفحات: ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٩.
(٣١) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
(٣٢) «مجتمع عبد الناصر»، ص ص ١٢٢/١٢٤.
(٣٣) المرجع نفسه، ص ١٣٧.
(٣٤) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٥.
(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٣٦) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٣٨) المرجع نفسه، ص ٢٨٦.
(٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٤.
(٤٠) المرجع نفسه، ص ٢٨٣.
(٤١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٦.
(٤٤) **خريف عبد الناصر** ص ٣٢٧ وص ٣٢٨
(٤٥) «**السادات الحقيقة - والاسطورة**» ص ٢٠٧.
(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
(٤٧) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.
(٤٨) المرجع نفسه، ص ص ٢٨٥/٢٨٦.
(٤٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.
(٥٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.
(٥١) «**عبد الناصر وما بعد**»، ص ص ٨ و ٩.
(٥٢) «**مجتمع عبد الناصر**»، ص ١٢٤.
(٥٣) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ٢٨٠.
(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٥٥) «**مجتمع عبد الناصر**»، ص ص ١٢٤/١٣٥.
(٥٦) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ٣٠١.
(٥٧) Bulloch, Alan: **Hitler, a Study in Tyranny,BookClubAssociates,** London, 1973, p. 130.
(٥٨) Ibid, p. 167.
(٥٩) Ibid, p. 191.
(٦٠) «**خريف عبد الناصر**»، ص ٣١٢.
(٦١) المرجع نفسه، ص ٣١٦.
(٦٢) المرجع نفسه، ص ٣١٥.
(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٦٤) المرجع نفسه، ص ٣١٢.
(٦٥) شهادة خالد محي الدين، «**شهود ثورة يوليو**»، ص ص ١٥٢/١٥٣.
(٦٦) «**مجتمع عبد الناصر**»، ص ١٧١ وص ١٧٢.
(٦٧) المرجع نفسه، ص ١٧٠.
(٦٨) المرجع نفسه، ص ١٧٢.
(٦٩) المرجع نفسه، ص ١٧٣.
(٧٠) المرجع نفسه، ص ص ١٧٣/١٧٥.
(٧١) Speech by the fuhrer to the Hitler Youth at Nuremberg on 2 - 9 - 33 (Baynes: vol. I, p. 538), quoted by Bulloch in op. cit., p. 403.
(٧٢) Ibid, p. 404.
(٧٣) Speech by Hitler at Hamburg, 20 - 3 - 36 (Baynes: vol. II, pp. 1, 312 - 13), quoted by Bulloch in op. cit., p. 404.
(٧٤) Bulloch, **Hitler,** op. cit. p. 404.
(٧٥) «**مجتمع عبد الناصر**»، ص ١٧٤.
(٧٦) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ٢٢١.
(٧٧) «**مجتمع عبد الناصر**»، ص ١٢٧.
(٧٨) المرجع نفسه، ص ١٣١.
(٧٩) المرجع نفسه، ص ص ١٣١/١٣٢.
(٨٠) شاكر النابلسي: «**قطار التسوية والبحث عن المحطة الأخيرة**»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩.
(٨١) «**عبد الناصر وما بعد**» ص ١٣.
(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٨٣) المرجع نفسه، ص ١٤.
(٨٤) المرجع نفسه، ص ٨١.
(٨٥) «**مجتمع عبد الناصر**»، ص ص ١٩٤/١٩٥.
(٨٦) المرجع نفسه، ص ١٩٦.

(٨٧) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
(٨٨) المرجع نفسه، ص ص ١٩٦/١٩٧.
(٨٩) المرجع نفسه، ص ١٩٥.
(٩٠) المرجع نفسه، ص ص ١٩٧/١٩٩.
(٩١) المرجع نفسه، ص ١٩٩.
(٩٢) المرجع نفسه، ص ص ١٢٨/١٣٩.
(٩٣) المرجع نفسه، ص ص ١٣٩/١٤٣.
(٩٤) **«السلام الضائع»**، ص ص ٢٣/٢٤.
(٩٥) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ص ٢٧٧/٢٧٨.
(٩٦) **«السلام الضائع»**، ص ص ١١/١٢.
(٩٧) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٧٩.
(٩٨) **«السلام الضائع»**، ص ١٢.
(٩٩) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٧٨.
(١٠٠) **«السلام الضائع»**، ص ١٢.
(١٠١) المرجع نفسه، ص ص ١٢/١٣.
(١٠٢) المرجع نفسه، ص ١٦/١٧.
(١٠٣) المرجع نفسه، ص ١٩.
(١٠٤) **«السلام الضائع»**، ص ١٧.
(١٠٥) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٧٧.
(١٠٦) المرجع نفسه، ص ٢٠١.
(١٠٧) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.
(١٠٨) Dayan, Moshe: **Breakthrough,** Alfred Knopf, N.Y., 1981, p. 90.
(١٠٩) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ١٩١.
(١١٠) Dayan, **Breakthrough,** op. cit. pp. 79 - 80.
(١١١) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٠٦.
(١١٢) Quandt , William B.: **Camp David - Peacemaking and Politics,** The Brookings Institution, Washington, 1986, p. 87.
(١١٣) Vance, Cyrus: **Hard Choices**, Simon and Schuster, N.Y., p. 174.
(١١٤) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ٥٣٨.
(١١٥) **«السلام الضائع»**، ص ٢٢.
(١١٦) **«السادات الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٧٨.
(١١٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١١٨) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.
(١١٩) **«السلام الضائع»**، ص ٢٣.
(١٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٣.
(١٢١) **«السادات الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٨٠.
(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٢٣) المرجع نفسه، ص ص ٢٨٧/٢٨٨.
(١٢٤) المرجع نفسه، ص ٢٦٦.
(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٢٦) المرجع نفسه، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠.
(١٢٧) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.
(١٢٨) المرجع نفسه، ص ٤٠٢.
(١٢٩) Spiegel: **The Other Arab - Israeli Conflict**, op. cit,, p. 204.
(١٣٠) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ٢٢٧.
(١٣١) المرجع نفسه، ص ٢٣٦.
(١٣٢) **«باليه السلام الاميركي»**، المثقف العربي، ص ١٤٨.
(١٣٣) Nixon, Richard: **Memoirs**, Grosset and Dunlap, N.Y., 1978, p. 481.

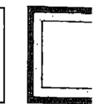
(١٢٤) Ibid, p. 482.
(١٢٥) Spiegel, op. cit., p. 181.
(١٢٦) Brogan, Hugh: **The Pelican History of the USA**, Penguin Books, 1985, p. 684.
(١٢٧) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ص ٢٠٠/٢٠١.
(١٢٨) Golda Meir, in her **Memoirs**, about William Rogers:
«I suspect that he never really understood the background to the Arab wars against Israel or ever realized that the verbal reliability of the Arab leaders was not, in any way, Similar to his own. I remember how enthusiastically he told me about his first visit to the Arab states and how immensely impressed he was by Faisal's «thirst for peace». As is true of many other gentlemen I have known, Rogers assumed - wrongly,unfortunately - that the whole world was made up solely of other gentlemen!».
(quoted by Spiegel, op. cit., p. 183).
(١٢٩) Spiegel, op. cit., pp. 172 - 173.
(١٤٠) Ibid, pp. 174 - 175.
(١٤١) Ibid, pp. 176 - 177.
(١٤٢) **«مذكرات محمود رياض»**، ٢٩٧/٢٩٨.
(١٤٣) المرجع نفسه، ص ص ٢٩٩/٣٠٠.
(١٤٤) المرجع نفسه، ص ٢٦٨.
(١٤٥) المرجع نفسه، ص ٢٧٥.
(١٤٦) Spiegel, op. cit., p. 177.
(١٤٧) Ibid, p. 212.
(١٤٨) **Nixon Memoirs**, op. cit., P. 479.
(١٤٩) Spiegel, op. cit., pp. 205 - 206.
(١٥٠) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٦٨.
(١٥١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٥٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٩.
(١٥٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٥٤) المرجع نفسه، ص ص ٢٦٩/٢٧٢.
(١٥٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٠.
(١٥٦) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.
(١٥٧) **«السلام الضائع»**، ص ص ١٨٩/١٩٣.
(١٥٨) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ١٩٦.
(١٥٩) **«السلام الضائع»**، ص ١٩٥.
(١٦٠) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ١٩٤.
(١٦١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٦٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٦٤) المرجع نفسه، ص ٣١٢.
(١٦٥) المرجع نفسه، ص ٣١٣.
(١٦٦) المرجع نفسه، ص ٣١٤.
(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٦٨) المرجع نفسه، ص ص ٣١٢/٣١٣.
(١٦٩) مذكرات محمود رياض، ص ١٩٣.
(١٧٠) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٥٢).
(١٧١) المرجع نفسه، ص ٢٨٨.
(١٧٢) **مذكرات محمود رياض**، ص ص ٣٧٨ و ٣٨٠.
(١٧٣) المرجع نفسه، ص ص ٣٨٣/٣٨٤.
(١٧٤) المرجع نفسه، ص ٣٨٥، ٣٨٧.

(١٧٥) المرجع نفسه، ص ص ٣٩٥/٣٩٦.
(١٧٦) المرجع نفسه، ص ص ٣٩٧/٣٩٨.
(١٧٧) المرجع نفسه، ص ٤٠٤.
(١٧٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(١٧٩) المرجع نفسه، ص ٢٢١.
(١٨٠) المرجع نفسه، ص ص ٢٢٢/٢٢٣.
(١٨١) المرجع نفسه، ص ص ٤٠٤/٤٠٥.
(١٨٢) المرجع نفسه، ص ص ٤٠٥/٤٠٦.
(١٨٣) المرجع نفسه، ص ٤٠٧.
(١٨٤) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢١٢.
(١٨٥) **مذكرات محمود رياض**، ص ٢٥٣.
(١٨٦) **«السلام الضائع»**، ص ٢٤.
(١٨٧) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٢٣١.
(١٨٨) المرجع نفسه، ص ٧٠٥.
(١٨٩) المرجع نفسه، ص ٧١٢.
(١٩٠) المرجع نفسه، الصفحات: ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣.
(١٩١) المرجع نفسه، ص ٢٢٦.
(١٩٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٤.
(١٩٣) المرجع نفسه، ص ٧٠٦.
(١٩٤) المرجع نفسه، ص ٧١١.
(١٩٥) **«السلام الضائع»**، ص ٢٠٢.
(١٩٦) المرجع نفسه، ص ص ١٩٩/٢٠١.
(١٩٧) El-Shazli, General Saad: **The Crossing of Suez, The October 1973 War, Third World Center, London,** 1980, p. 9.
(١٩٨) Ibid, p. 205.
(١٩٩) Ibid, PP 184 - 189.
(٢٠٠) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ص ٤١٥/٤١٦.
(٢٠١) **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٢٢.
(٢٠٢) المرجع نفسه، ص ٤٩٠.
(٢٠٣) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٧١٣.
(٢٠٤) المرجع نفسه، ص ٤٠٤.
(٢٠٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٢٠٦) El - Shazli, General Saad, **The Crossing of Suez,** op. cit., pp. 85 - 86.
(٢٠٧) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٤٠٤.
(٢٠٨) **«السلام الضائع»**، ص ص ٧٤/٧٥.
(٢٠٩) El - Shazli, General Saad, **The Crossing of Suez,** op. cit., p. 99.
(٢١٠) Ibid, pp. 185 - 186.
(٢١١) Ibid, pp. 186 - 187.
(٢١٢) **«مذكرات محمود رياض»**، ص ٤٧٦.
(٢١٣) المرجع نفسه، ص ٤٧٨.
(٢١٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٢١٥) El - Shazli, General Saad, **The Crossing of Suez,** op. cit. pp. 169 - 170.
(٢١٦) Ibid, p. 170.
(٢١٧) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٣٥٨.
(٢١٨) El - Shazli, General Saad: **The Crossing of Suez,** op. cit. pp. 165 - 166.
(٢١٩) Ibid, p. 169.
(٢٢٠) **«السادات، الحقيقة والأسطورة»**، ص ٣٥٩.
(٢٢١) المرجع نفسه، ص ٣٦١.

(٢٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٦٢.
(٢٢٣) المرجع نفسه، ص ٣٦٣.
(٢٢٤) «**تاثيرات حرب اكتوبر ١٩٧٣**» ادجار أوبالانس، مترجم، مجلة «دراسات عربية»، السنة ١٢، العدد ٧، مايو ١٩٧٦، ص ص ٣١/٣٦.
(٢٢٥) «**مذكرات محمود رياض**»، ص ٤٨٠.
(٢٢٦) «**السلام الضائع**»، ص ص ٥٩٥/٥٩٨.
(٢٢٧) **مذكرات محمود رياض**، ص ٥٥٦.
(٢٢٨) المرجع نفسه، ص ٥٧٥.
(٢٢٩) «**السلام الضائع**»، ص ٦٠٣.
(٢٣٠) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ص ٢٢٧/٢٢٨.
(٢٣١) Dayan, **Breakthrough**, op. cit., p. 38.
(٢٣٢) Ibid, pp. 40 - 41.
(٢٣٣) **مذكرات محمود رياض**، ص ٤٩٨.
(٢٣٤) Dayan, **Breakthrough**, op. cit., pp. 47 & 49.
(٢٣٥) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ص ٢٩٨/٢٩٩.
(٢٣٦) المرجع نفسه، ص ص ٣٢٣/٣٢٤.
(٢٣٧) المرجع نفسه، ص ٣٢٣.
(٢٣٨) المرجع نفسه، ص ٣١١.
(٢٣٩) Dayan, **Breakthrough**, op. cit., p. 88.
(٢٤٠) Ibid, pp. 89, 90.
(٢٤١) Spiegel, **The Other Arab - Israeli Conflict**, op. cit., p. 340.
(٢٤٢) Ibid, p. 341.
(٢٤٣) «**مذكرات محمود رياض**»، ص ٤٦٨.
(٢٤٤) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ٢٦٣.
(٢٤٥) المرجع نفسه، ص ص ٤١٨/٤٢٠.
(٢٤٦) محمد حسنين هيكل: «**عبد الناصر والعالم**»، مترجم، دار النهار للنشر بيروت، ص ٨٨.
(٢٤٧) وليم كوانت: «**عشر سنوات من القرارات الامريكية تجاه النزاع العربي الاسرائيلي**»، مترجم، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، ص ص ٩٤/٩٦.
(٢٤٨) «**وثائق عبد الناصر**»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص ٢٥٠.
(٢٤٩) «**السلام الضائع**»، ص ص ٢٢٨/٢٢٩.
(٢٥٠) «**السادات، الحقيقة والأسطورة**»، ص ٤١٩.
(٢٥١) «**٧٢ شهرا مع عبد الناصر**»، ص ٩٦.
(٢٥٢) Weizman, Ezer: **The Battle for Peace**, Bantam Books, N.Y. 1981 pp. 292 - 301.
(٢٥٣) «**السلام الضائع**»، ص ٢٣٢.
(٢٥٤) المرجع نفسه، ص ٢٣٣.
(٢٥٥) Weizman, **Battle for Peace**, op. cit., pp. 294 - 301.

الباب الثالث

السلام المميت



تقديم

تقول ديباجة الوثيقة الأولى من الوثيقتين اللتين تشكّلان إتفاق كامب ديفيد الموقع في البيت الأبيض الأميركي، بواشنطن، يوم ١٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨، أنه «بعد أربع حروب نشبت خلال ثلاثين عاماً، وبالرغم مما بذل من جهود إنسانية مكثفة، لم يتح للشرق الأوسط بعد، وهو مهد الحضارة ومسقط رأس ديانات ثلاث عظيمة، أن يستمتع بنعمة السلام».

وتؤكد الديباجة، التي نهج واضعوها نهج من وضعوا ميثاق الأمم المتحدة، أن «شعوب الشرق الأوسط تواقة إلى السلم حتى يتسنى تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الضخمة إلى أنشطة السلم وحتى تصبح المنطقة قدوة للتعايش والتعاون بين الأمم».

وهذا كلام ينعش النفس حقاً. كلام ينبغي أن يتهلل له القلب ويضيء العقل وتزغرد الروح فرحاً، لأنه ما أحلى السلم بعد حرب، والصلح بعد خصام، والراحة بعد تعب، والريّ بعد ظمأ، والشبع بعد جوع، كما يقول المثل الصيني الحكيم.

غير أننا، وقد مر ذلك المثل بخاطرنا، يجب أن نتذكر أنه يقول أيضاً: والموت بعد حياة. وينبغي أن نذكّر أنفسنا بأن هذه ـ تحديداً ـ هي المشكلة: الحياة والموت. البقاء والعدم. النجاة من الافتراس والاستسلام للأنياب. ويتعين أن نفطن إلى أن الخيار الوحيد المتاح، في سياق ما نحن بصدده، خيار بين مشقة البقاء وراحة العدم.

فنحن، حتى إذا عطلنا عقولنا، ودفنا رؤوسنا القبيحة في رمال الجهل والرعب لئلا نواجه البراهين التي يضعها التاريخ أمام عيوننا على الطبيعة الانتحارية الملازمة للسلام الذي يعقده شعب صاحب أرض مع غزاة إستيطانيين طالبي أرض، لا مهرب لنا في النهاية ـ مهما كانت مصالح الحكام ـ من مواجهة الحقيقة الماثلة في أن السلام معادلة ذات حدين، وتعاقد بين طرفين راغبين في السلام حقاً وبنفس القدر.

وفيما يخص صفقة كامب ديفيد، عقدت الصفقة بين نظام سعى إلى السلام بالحاح منذ سنة ١٩٥٥، هو النظام المصري، وغزاة استيطانيين رفضوا مجرد التفكير في السلام منذ ما قبل إنشاء «الدولة» بوقت طويل. فمنذ ١٩٣٦، علّم «أسد يهوذا»، ديفيد بن جوريون، **أنه لا سلام مع العرب، وأوضح أن أي إتفاق يعقد مع العرب كضرورة مرحلية لا يمكن أن يكون السلام غايته من حيث أن أي اتفاق مع العرب لن يخرج عن كونه وسيلة مرحلية تتيح للدولة الصهيونية بناء قوتها وترسيخ أقدامها بالاستفادة من ظروف السلم، أما الغاية فتظل التحقق الكامل والحرفي للمشروع الصهيوني بكل أبعاده.**

ومرة أخرى نقول أننا حتى إذا عطلنا عقولنا، ورفضنا أن نفهم ورفضنا أن نصدق، بل ورفضنا أن نرى الدليل الحي الماثل على أن تعاليم بن جوريون وغيره من زعماء الحركة الصهيونية تنفذ دائماً بحرفيتها، وهو الدليل الذي يزودنا به ما حدث للبنان البلد العربي الذي كتب تاريخه الراهن سلفاً ديفيد بن جوريون ووضع آليات تنفيذ ذلك التاريخ موشى ديان قبل عقود طويلة(*)، وتغافلنا عن الطبعة

(*) «في مايو / آيار ١٤٩٨، طرح ديفيد بن جوريون المخطط الاستراتيجي التالي على الأركان العامة لقوات الدفاع الاسرائيلية: =

الزرقاء (blueprint) للتصميم المعماري للمشروع الصهيوني الذي تنفذ خطوطه حولنا بالحديد والنار وبحار الدم، وجب ـ على سبيل الاحتياط بالأقل ـ أن نتساءل: وما مصلحة إسرائيل في السلام؟ ما الذي يمكن أن يجعل إسرائيل راغبة في سلام مع العرب بينما المنفّذ الأساسي للمشروع الصهيوني التي هي مرحلته الأولى، الولايات المتحدة الأميركية، يجعلها في وضع تفوق عسكري وتقني متعاظم ويوفر لها حماية ديبلوماسية واقتصادية لا تنقطع؟ بل ويجب أن نسأل أنفسنا: وما الذي يمكن أن يجعل الولايات المتحدة الأميركية، وهي في الحقيقة صاحبة الغزوة الاستيطانية الصهيونية للمنطقة، راغبة في سلام مع العرب بينما العرب ـ في التحليل النهائي ـ أصحاب الأرض الذين تتحتم إزالتهم منها كيما ينفّذ المشروع تنفيذاً كاملاً ومطلقاً وحرفياً، كما أوضح بن جوريون؟

وإذا ما ظللنا مصرين على تعطيل عقولنا، فتعامينا عن هذين التساؤلين الجوهريين، وجب أن نتساءل: وأي ضمان هناك باستمرار سلام يعقد مع إسرائيل وتلجأ إليه إسرائيل كوسيلة مرحلية لبناء قوتها وهضم ما ابتلعته والاعداد لوثبة تبتلع خلالها المزيد؟ من الذي سيمنع إسرائيل من ذلك؟ المعاهدة المصرية الاسرائيلية؟ أميركا؟ المجتمع الدولي؟ الأمم المتحدة؟ الرأي العام العالمي؟ قانون العيب؟ المعاهدات تمزق. وقد مزقتها غولا كوهين في ساحة الكنيست كنذير لمصر. أميركا سيقول رئيسها وقتئذ أنه «سيفقد كرسيه إذا ما ضغط على إسرائيل» كما قال كارتر للسادات ولأسامة الباز. المجتمع الدولي تحكمه المصالح، وتربطه بكاحل أميركا. الأمم المتحدة هددها بنيامين نتنياهو مندوب إسرائيل الدائم لديها بأنها ستهدم على رؤوس من فيها إذا ما تمادت في معارضتها لاسرائيل، ثم ابتلتها الولايات المتحدة بجفاف مالي أشبه بالجفاف الذي ابتليت به بلدان كثيرة في العالم الثالث فباتت في وضع احتضار من القحط والمجاعة. الرأي

= «إننا يجب أن نعد أنفسنا للتحول إلى الهجوم عملاً على تحطيم لبنان، وشرق الأردن، وسوريا. ان الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي لبنان (لأن) النظام المسلم فيه مصطنع ويسهل تقويضه. فلا بد من إنشاء دولة مارونية تكون حدودها على الضفة الأخرى من نهر الليطاني، وسنتحالف معها. وعندما نكون قد حطمنا الفيلق العربي، سنقصف عمان، ونزيل شرق الأردن من الوجود، واذ ذاك ستسقط سوريا. وإذا ما جرؤت مصر على مواصلة القتال، سنقصف بور سعيد، والاسكندرية، والقاهرة». «وفي رسالة كتبها إلى ابنه، كتب بن جوريون يقول:

«ان غايتنا ليست دولة يهودية جزئية. فتلك مجرد بداية.. وأنا موقن من أننا لن يمنعنا أحد من إستيطان كل الأجزاء الأخرى من البلد (فلسطين)، إما بالاتفاق مع جيراننا العرب، وإما بوسيلة أخرى (فإذا ما رفض العرب الاتفاق معنا) سنكلمهم بلغة أخرى. غير اننا لن نكون قادرين على التكلم بتلك اللغة الأخرى إلا إذا أصبحت لنا دولة».

«وكان بن جوريون قد أوضح، في حديث صحفي، أدلى به اثر انتهاء المؤتمر الصهيوني العشرين بزيورخ في اغسطس / آب ١٩٣٧، ان: المناقشة في المؤتمر لم تكن حول الاكتفاء بدولة صغيرة كجزء ممكن من إسرائيل الكبرى من عدمه. لأنه لا وجود لصهيوني يمكن أن يتنازل عن أي جزء مما صغر من إسرائيل الكبرى. بل كانت المناقشة حول أي من السبيلين (رفض مشروع التقسيم الذي وضعته لجنة بيل أو قبوله مرحلياً) هو الذي يمكن أن يؤدي بشكل أسرع إلى بلوغ ذلك الهدف (إقامة إسرائيل الكبرى)».

(Chomsky, Noam: «**The Fateful Triangle - The United States, Israel and the Palestinians**», South End Press, Boston, 1983, PP. 162/163).

«كان لبنان دائماً، بالنسبة لاسرائيل، «اضعف حلقة في السلسلة العربية» المحيطة باسرائيل، كما قال ديفيد بن جوريون. ومنذ اللحظة الأولى لانشاء الدولة الصهيونية، إنصرف تفكير زعمائها إلى ابتكار مشروعات تمكنهم من تحطيم تلك الحلقة الضعيفة باقامة دولة مارونية تحت الوصاية الاسرائيلية في لبنان الأوسط وضم جنوب لبنان كله، من نهر الليطاني، إلى أراضي إسرائيل. وفي اجتماع لكبار المسؤولين بوزارتي الخارجية والدفاع باسرائيل في ١٦ مايو / أيار ١٩٥٥، عقد لمناقشة ذلك المخطط والنظر في وسائل تنفيذه، أعلن رئيس الأركان آنئذ، موشي ديان (حسبما هو مدون في مذكرات وزير الخارجية آنذاك، موشي شاريت) ان تنفيذ المخطط لن يتطلب «أكثر من العثور على ضابط لبناني، ولو برتبة رائد، نكسبه إلى جانبنا او نشتريه بالمال لنجعله يوافق على أن يعلن نفسه مخلصاً للسكان الموارنة. وإذ ذاك سيدخل الجيش الاسرائيلي لبنان، ويحتل الأراضي التي تدعو الحاجة إلى احتلالها ويخلق نظاماً مارونياً يتحالف مع إسرائيل. وفيما يخص كل الأرض اللبنانية الممتدة من الليطاني جنوباً، ستضم تلك الأرض إلى إسرائيل. وفي ذلك الاجتماع، في مايو / ايار ١٩٥٥، أوصى ديان بأن ينفذ كل ذلك على الفور، غداً».

(Petran, Tabitha: «**The Struggle Over Lebanon**», Monthly Review Press, N. Y. 1987, PP. 11/12).

العام العالمي تصنعه وتلعب به الكرة وسائط الاعلام الغربي التي تملكها وتديرها وتسيّرها **المصالح الصهيونية** وتحتكم في أقلام وضمائر وعقول وجيوب محرريها وتمتلك ملفاتهم السرية. ثم إنه ماذا فعله الرأى العام العالمي، أو المجتمع الدولي، أو فعلته الأمم المتحدة، أو فعلته أميركا أو فعله القانون أو فعله القانون الدولي والاعراف الدولية في أى مرة غزت فيها إسرائيل بلداً عربياً أو قصفته من الجو أو خطفت طائراته؟ وفي النهاية، ألم يجعل الانخراط الأميركي في تنفيذ المشروع الصهيوني إسرائيل والحركة الصهيونية فوق القانون وفوق الاعراف وفوق المساءلة وفوق المعارضة، بل فوق الانتقاد ومجرد المصمصمة بالشفاة تحسراً أو استهجاناً؟

وفي ظل هذه الأساسيات التي لا سبيل إلى إنكارها، يمكننا أن نتوقع، متى قررت إسرائيل أن تمزق معاهدة السلام، أن تمزقها، ومتى قررت أن تحتل سيناء مجدداً، أن تحتلها، ومتى قررت أن تدخل القاهرة، أن تدخلها، ومتى قررت أن تحتل بقية لبنان، أن تحتله، ومتى قررت أن تضم الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، أن تضمها، ومتى قررت أن توسع منطقة الاحتلال السورية من الجولان إلى دمشق وحلب، أن توسعها، ومتى قررت أن تستولي على آبار النفط «لصالح العالم الحر» أن تستولي عليها. ويمكننا أن نتوقع وقتها أن يحدث هياج هزيل صغير لدى المجتمع الدولي، سرعان ما تخمده الولايات المتحدة بقدمها، بينما الدعم الديبلوماسي بلا حدود، والدعم العسكري والمالي بلا حدود، والتواطؤ الكامل بلا حدود، تشد كلها أزر إسرائيل، وتقوّي عضدها، وتدفعها قُدما إلى الأمام لتنفّذ حرفيا المرحلة التالية من المشروع الصهيوني، وبعد أن يكون التنفيذ قد اكتمل، تصدر الخارجية الأميركية بياناً شاعرياً تقول أنه بعد خمسة حروب قد آن الأوان لجعل المنطقة تتمتع بمباهج السلام.

تشيد الديباجة بعد ذلك الحديث عن السلام بـ «مبادرة الرئيس السادات التاريخية المتمثلة في زيارته للقدس (المحتلة) وقيام رئيس الوزراء بيجين برد الزيارة له في الاسماعيلية»، وتشير إلى «مقترحات السلام التي طرحها الزعيمان والاستقبال الحار الذي استقبل به شعبا البلدين «كلتا البعثتين» (باعتبار أن السادات ذهب إلى القدس مبعوثاً عن الشعب المصري وبيجين ذهب إلى الاسماعيلية مبعوثاً عن الشعب الاسرائيلي، وبذلك يكون الاتفاق إتفاقاً تعاقدياً بين الشعبين لا بين السادات وبيجين كشخصين)، وكيف أن ذلك كله أوجد «فرصة لم يسبق لها مثيل للسلم لا يجب أن تضيّع إن كان لهذا الجيل والأجيال القادمة أن تجنب ويلات الحرب».

وقد وضع مسودة هذا الكلام هارولد سوندرز الديبلوماسي الأميركي الذي كان نشطاً للغاية في «مساعي السلام» من أيام عبد الناصر، ولجأ في صياغته إلى اللغة التي صيغ بها ميثاق الأمم المتحدة وهي لغة باتت عباراتها الانشائية جزءاً من مفردات اللغة الديبلوماسية والتفكير الذي يأخذ منطلقاته من وهم وجود شيء إسمه «المجتمع الدولي ووهم وجود ما يدعى بـ «الأعراف الدولية» ووهم أن هذه الأشياء المجيدة يمكن أن تتواجد وتكون فعالة ويمكن لأحد أن يلوذ بها متى تعلق الأمر بمصالح مرتبطة بتنفيذ المشروع الصهيوني. فديباجة الميثاق تقول «نحن شعوب العالم، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف». وديباجة إطار كامب ديفيد تقول أنه لا يجب تضييع الفرصة التي أتاحها تبادل الزيارات بين السادات وبيجين بوصفهما مبعوثين عن الشعبين المصري والاسرائيلي وما قدماه من مقترحات السلام، «إنقاذاً لهذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي نشبت أربع منها، رغم الجهود المكثفة من جانب الانسانية، خلال ثلاثين عاماً».

١ـ توضيب السلام ليلائم إسرائيل

وقد راجع النص الذي أعده سوندرز الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وسجل على هوامشه عدداً من الملاحظات عما توقع أن تكون عليه استجابات الوفدين المصري والاسرائيلي بالنسبة لصياغات بعينها، كما

أزيلت منه نقاط هامة قبل عرضه على الجانب الاسرائيلي. وسنتوقف عند كل ذلك في موضعه.

وتقرر الديباجة بعد ذلك أن «نصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المعمول بها في القانون الدولي والشرعية الدولية تهيىء الآن المعايير المقبولة لتسيير العلاقات بين الدول جميعاً».

ثم تشير الديباجة إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وهي التي تنص على أن المنظمة الدولية والدول الأعضاء فيها تعمل على تحقيق مقاصد الميثاق، وهي صون السلم العالمي والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل شعب منها حق تقرير المصير، وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية، وجعل المنظمة الدولية مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو تحقيق هذه الغايات المشتركة.

وفي المشروع الذي وضعه سوندرز وراجعه كارتر، كان النص كما يلي في الموضع الذي أشير فيه إلى المادة الثانية من الميثاق: «ان الأساس الوحيد المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي قرار مجلس الأمن ٢٤٢ المكمَّل بالقرار ٣٣٨». ويؤكد القرار ٢٤٢ في ديباجته على أن **الدول أعضاء الأمم المتحدة ملزمة بالتصرف وفقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق**. وتدعو المادة الثانية من الميثاق، بين جملة أمور، إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية كما تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إلى إستخدامها. ولقد اتفقت كل من مصر وإسرائيل في الاتفاق الذي وقعتاه في ٤ سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ (إتفاق فصل القوات الثاني الذي اكتملت به مهمة كيسنجر في المنطقة) على «الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إلى استخدامها أو فرض الحصار عسكرياً من جانب طرف ضد الطرف الآخر». كما ان كلتا الدولتين أعلنتا أنه لن تكون هناك حرب بينهما بعد الآن. وفي أى علاقة سلام، طبقاً لروح المادة الثانية من الميثاق، يجب أن تنبني المفاوضات بين إسرائيل وأى بلد جار لها يكون مستعداً للتفاوض حول السلم والأمن معها، على جميع أحكام ومبادىء القرار٢٤٢ بما فيها **عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب** (وقد وضع خط تحت هذه الكلمات بقلم كارتر الذي أشَر في الهامش بأن توقّعه أن «هذه لغة سيصعب على بيجين أن يتقبلها») والحاجة للسعي صوت إقامة سلام عادل وباق يتيح لكل دولة في المنطقة أن تعيش آمنة داخل حدود مأمونة معترف بها. فالتفاوض على أساس هذه المبادىء ضروري بالنسبة **لكل جبهات** الصراع (وهنا أيضاً، وضع كارتر خطاً تحت كلمتي «لكل جبهات» وأشَر في الهامش بأن توقّعه «أن هذه الصياغة لن تروق لبيجين لأنها ستعني، في قراءته لها، وجوب الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية والجولان أيضاً»)، سواء في سيناء، أو على مرتفعات الجولان، أو في الضفة الغربية، أو في غزة، أو في لبنان».

وبالتالي، ونظراً لأن هذا كلام لن يروق لبيجين، رفعت الفقرة كلها من مشروع الوثيقة، واكتفى بما يلي:

«عملا على إقامة سلام، طبقاً **لروح** المادة الثانية من الميثاق، سيكون من الضروري، عملا على تنفيذ كل أحكام ومبادىء القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أن تجري مستقبلاً مفاوضات بين إسرائيل وأى بلد جار لها يكون مستعداً للتفاوض معها حول السلم والأمن».

وهكذا أحِلَ «**روح» المادة الثانية من الميثاق**، في الصياغة، النهائية محل «**ملزمة بالتصرف وفقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق**» وقد كان ذلك ضرورياً **حتى يتمكن بيجين من أن يتنصل من مسألة «تقرير المصير»** المنصوص عليها في أحكام المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة كحق رئيسي لكل الشعوب. ولم يكتف واضعو الصياغة الأميركيون بهذا «التوضيب لورق اللعب» (stacking the deck) لصالح بيجين في مواجهة العمدة الأرعن الغشيم، بل حولوا صياغة «وفي أي علاقة سلام، طبقاً لروح المادة الثانية من الميثاق، يجب أن تنبني المفاوضات بين إسرائيل وأى بلد جار لها على جميع أحكام ومبادىء القرار ٢٤٢ بما فيها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب»، في المشروع الأصلي، إلى الصياغة الجديدة الواردة أعلاه والتي تعني بوضوح أن تنفيذ أحكام ومبادىء القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ سيكون رهناً بقبول إسرائيل التفاوض مع أى بلد جار لها يرغب في ذلك التفاوض، وبذلك بات قبول إسرائيل الدخول في مفاوضات وما قد تعتبر في النهاية أنه محقق للشرائط التي دخلت بها في عملية التفاوض، شرطاً لتنفيذ أحكام ومبادىء ٢٤٢ و٣٣٨، بعد أن كان التفاوض في الصياغة الأولى مشروطاً بالالتزام مسبقاً بمبادىء وأحكام القرار

٢٤٢ وبالأخص مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب.

ورغم أنه كان حرياً بالسادات أن يتوقف عند التعديلات التي من هذا القبيل، أو يتوقف مستشاروه ويحاولوا تنبيهه للشراك المبثوثة في كل سطر وكل لفظة أو أداة تعريف أو أداة عطف بعد «مقلب» لورد كارادون في القرار ٢٤٢ عندما حذف «الـ» من الأراضي، فصارت«أراض »وبات الانسحاب الذي دعا إليه القرار من «أراض احتلت في ١٩٦٧» بدلاً من أن يكون دعوة للانسحاب من «الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧»، بل وكان يجدر به أن يحتاط أكثر وهو يتعامل مع مناجم بيجين، فانه لم يفعل، وظل عمدة وغشيماً ومغروراً وممثلاً لأدوار تملأ رأسه بها أحلام يقظة مختلطة وملتاثة، وظل بيجين يتصيده المرة تلو المرة. ويحكي موسى صبري حكاية مرة من تلك المرات، فيقول «كان بيجين في قمة السخف والصلف في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد مؤتمر الإسماعيلية، فقد زعم أن الرئيس السادات أيده في أننا كنا نريد أن نرمي إسرائيل في البحر. وهذا لم يحدث. والذي حدث أن الرئيس كان يستمع و «البيبة» في يده، ومن عادته أن يتابع محدثه بهز رأسه قليلاً، وقد فسر بيجين ذلك على هواه واعتبره موافقة»[1] إلا أن الأخطر من ذلك، كان الحديث الذي دار بين الدكتور عصمت عبد المجيد وبيجين في حضور السادات:

«طلب السادات من بيجين في هذا الاجتماع أن يعلن الاستعداد للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وحق تقرير المصير للفلسطينيين. ورد بيجين بأن هذا معناه إقامة دولة فلسطينية مستقلة وهذا تعبير مغلّف لتحطيم إسرائيل وإزالة إسرائيل وهو هدف معلن لمنظمة التحرير الفلسطينية ووارد في ميثاق المنظمة، كما كرر بيجين تفسيره للقرار ٢٤٢ وهو أن ذلك القرار لا يعني الانسحاب الكامل» (تماماً كما توقع كارتر وهو يعدّل صيغة المسودة).

«وعندما تحدث بيجين في مشروعه عن الحكم الذاتي، بدأ يجرد الحكم الذاتي من حق تقرير المصير، وكان يستخدم عبارة «Self Rule» بدلاً من «Self Determination». وهنا تصدى له الدكتور عصمت عبدالمجيد، فقال له: أنت أدليت بحديث إلى التلفزيون الأميركي، وعندما سئلت ماذا تقصد بـ «Self Rule» قلت انها مشابهة تماماً لعبارة «Self Determination» . فقال بيجين: أنا لم اقل هذا. فقال عصمت عبد المجيد: نص الحديث أمامي، وهذا ما قلته أنت بالحرف الواحد. فغضب بيجين، وقال: أنا أعرف ما قلت. فقال عصمت عبد المجيد: النص هو الحكم بيننا»[2].

فكان حرياً بالسادات أن يحاذر لنفسه جيداً، لكنه ظل جالساً مرتاحاً، و «البيبة» في يده، آخذاً في هز رأسه هزة العارف الخبير. لكنه عندما ذهب الى كامب ديفيد وجلس الى كارتر وفانس وكل أولئك الأميركان الطيبين وجد أن سايروس فانس:

«يتكلم على المكشوف ويقول ان الولايات المتحدة تقترح أن يكون مشروع بيجين للحكم الذاتي ـ الذي قدمه في الاسماعيلية ـ أساساً للتسوية. ألم يجد كارتر مبدأ واحداً أو فكرة واحدة يقتبسها من المشروع المصري؟ ان ما قاله كارتر وفانس يوحي بأن أميركا ستقوم بدور الشريك الكامل لاسرائيل ضد مصر، ولن تقدم أفكارها الذاتية بما يتفق ومسؤولياتها الدولية. وكل هذا يمكن تصوره. لكن اللغز والمصيبة والفضيحة هو موقف السادات. فهو يستمع الى كل ذلك، فلا يغضب، ولا يزمجر، ولا يعارض، ولا يفند، ولا يجادل، ولا يشرح. أين إذن وعده ـ أو وعيده ـ وهو يصيح في وجهي على مسمع ومرأى من أعضاء مجلس الأمن القومي في مصر بأنه سيقدم مشروعه في بداية المؤتمر، فإن لم يقبل مشروعه أساساً للتفاوض فسينسف المؤتمر ويعود إلى مصر في خلال ثمان وأربعين ساعة؟ وهو ما عاد وكرره لي أثناء حديثي معه في الطائرة وهي على قيد ساعات قليلة من كامب ديفيد، ثم يصل الأمر إلى حد أن يطرح الرئيس الأميركي في وضوح وبلا مواربة فكرة عقد تحالف استراتيجي أميركي إسرائيلي مصري، فيخرس السادات ولا ينطق. ماذا دهاه؟ لقد كدت أموت خجلاً وكمداً وقرفاً وأنا أتابع هذه المأساة»[3].

قائل هذا الكلام محمد إبراهيم كامل الذي كان وزير خارجية مصر آنئذ، في كتابه الفاجع، «السلام الضائع»، وهو كتاب كان يمكن أن يكون مأساوياً بحق لو لم يكن خلاف كاتبه مع السادات كان بعد مذبحة كامب ديفيد، ولو لم يكن، بعنوانه ومضمونه، قد قال أن السلام كان ممكناً مع إسرائيل، لكنه ضاع، ويا للحسرة.

والذي لا يشك فيه المرء بعد قراءة كتاب الوزير السابق أنه ندم. ولقد كان ذلك الندم حرياً بأن يصبح منقذاً له لو كان قد بكر كثيراً. لكن الرجل، على أية حال، كتب ما قال عن شعور صادق بالفجيعة، رغم أنه لم يقدر ـ بالضرورة ـ على الفضفضة بما كان قادراً على أن يفضفض به. وهو في النهاية تركيبة

غريبة من الشعور الوطني الذي لا يشك فيه من يقرأ كلامه، ومن التعامي الفذ عن حقائق مفزعة جرت على لسانه ولم يفطن فيما يبدو إلى مغزاها، كقوله لكارتر في كامب ديفيد إن «**حرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ هيأت الأرضية للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل وعودة العلاقات الديبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة**»[٤]. دون أن يتوقف ـ فيما يبدو ـ عند المغزى بالغ الخطورة لهذا القول على ضوء عمليات «تطوير الهجوم» يوم ١٤/١٠/١٩٧٣، وتعرية الضفة الغربية للقناة من الدفاعات، وما بدا كما لو كان تعبيد ممر للاختراق الاسرائيلي، والثغرة، وحصار الجيش الثالث، والجيب، والكيلو ١٠١، وما بعد. وقد كان الوزير المصري، وهو يقول ذلك، آخذاً في تذكير الرئيس الأميركي بأفضال أنور السادات العديدة على عملية صنع السلام التي كان الوفد المصري قد ذهب إلى كامب ديفيد ليجني ثمارها الشهية، فاذا به يفاجأ بأن الأصدقاء الأميركيين قد حولوا الثمار إلى قنابل شديدة الانفجار.

ولقد بدا واضحاً، عندما أفرجت وزارة الخارجية الأميركية في ٢٨ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٥ عن الوثيقة التي وضعها سوندرز وعدّلها كارتر[٥] **ان أي نص أو لفظة وظل معنى لم يلق قبولاً من إسرائيل عُدِّل أو حُور أو ألغي وأزيل**. ومن الديباجة التي تضمنها نص سوندرز الأول، لم يبق في النص النهائي كما هو تقريباً إلا الفقرة الأخيرة المتعلقة بترتيبات الأمن. فهذه كان متفقاً عليها منذ البداية فيما يبدو باستثناءات طفيفة، ونصها النهائي يقول: «ان الأمن يتعزز بالعلاقات القائمة على السلم والتعاون بين أمم توجد بينها علاقات متبادلة. وبالاضافة إلى ذلك، يكون بوسع الأطراف في معاهدات سلام الاتفاق، على أساس العلاقات المتبادلة، على ترتيبات أمن خاصة كانشاء مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة التسلح، ومحطات للإنذار المبكر، وتواجد قوات دولية، وترتيبات اتصال، وترتيبات متفق عليها للمراقبة وأية ترتيبات أخرى تتفق الأطراف على أنها ذات جدوى».

والتغيير الذي أدخل على النص تضمن رفع «ذات السيادة» من صياغة المسودة، فأصبحت الصياغة النهائية «يكون بوسع الأطراف» بدلاً من «يكون بوسع الأطراف ذات السيادة»، وأضيفت عبارة «على أساس العلاقات المتبادلة»، التي لم تكن واردة بالمسودة.

أما في الفقرات المضمونية من الوثيقة الأولى، فقد رُفعت من الفقرة الأولى الصياغة التي كانت واردة بالمسودة، والتي كانت تقول: «**يدرك الطرفان أنه كيما يكون السلام دائماً يجب أن يشمل كل الأطراف التي ظلت أطرافاً رئيسية في الصراع العربي الاسرائيلي، ويجب أن يوفر الأمن، كما يجب أن يشعر الشعوب التي تأثرت تأثراً أعمق بالصراع، بما في ذلك الفلسطينيين، بأنها قد عوملت معاملة عادلة في اتفاق السلام**. ولهذا يتفق الطرفان على أن هذا الاطار، حيثما كان ذلك مطابقاً لمقتضى الحال، قد قصد به من جانبهما أن يشكل أساساً للسلام...» وأحلت محلها في النص النهائي الصياغة التالية: «يدرك الطرفان أنه كيما يكون السلام دائماً يجب أن يشمل كل من تأثروا تأثراً أعمق بالصراع. ولهذا يتفق الطرفان على أن هذا الإطار، حيثما كان ذلك مطابقاً لمقتضى الحال، قد قصد به من جانبهما أن يشكل أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وبين إسرائيل وكل جار من جيرانها الآخرين الذين يكونون على استعداد للتفاوض حول السلام مع إسرائيل على هذا الأساس». وبذلك التغيير في الصياغة سحب الفلسطينيون مما قالت الوثيقة أنه توخ لسلام دائم واستهداف لمعاملة عادلة، وأسقطوا من العملية باعتبار أنهم ليسوا طرفاً تأثر بالصراع ويجب أن يوفر له الأمن.

٢ ـ منحة السادات للفلسطينيين

وقد كان ذلك، بطبيعة الحال، إعلاناً واضحاً عن تراجع جيمي كارتر تراجعاً كاملاً، خشية على سحب كرسي الرئاسة من تحت عجيزته التقية عن كل الأشياء البراقة التي يقول النظام المصري أنه قالها للسادات في أسوان وأسميت بـ «صيغة أسوان»[٦]. وكان كارتر قد تهور فأعلن في ٢٩ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧ أنه يؤيد «انشاء وطن أو كيان فلسطيني». وأثناء زيارته للسادات في أسوان في ٤ يناير / كانون الثاني ١٩٧٨، أعلن أن من المبادىء التي تشكل الأساس الذي تنبني عليه التسوية الشاملة للصراع مبدأ يقضي بـ «وجوب إيجاد حل للمشكلة بكافة جوانبها، ويعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويمكّن الفلسطينيين من الاشتراك في تحديد مستقبلهم».

ويقول كمال حسن على أن موقف رئيس الولايات المتحدة الذي اعلنه رسمياً في اسوان عكس تحولاً هاماً في موقف الولايات المتحدة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، على النحو التالي:

أولاً: إستخدمت صيغة الرئيس كارتر عبارة المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها «وهي تختلف عن اللغة المستخدمة في القرار ٢٤٢ ومماثلة للموقفين المصري والعربي».

ثانياً: أشارت الصيغة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو الموقف الذي اقرته جميع البلاد العربية.

ثالثاً: عكست عبارة «تمكين الفلسطينيين من الاشتراك في تحديد مستقبلهم» رفضاً صريحاً لمقترحات الحكم الذاتي الاسرائيلية.

وقد أورد هذا الكلام في الجزء الذي خصصه من كتابه لـ «مصر والمسألة الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠»، وقال معلقاً عليه «(وهكذا) أصبح واضحاً أن الديبلوماسية المصرية كانت عاملاً حاسماً في هذا التطور الرئيسي الذي حدث للفكر الأميركي الرسمي بشأن القضية الفلسطينية».

غير أن هذا التفكير، فيما يبدو، كان قد تبخر من دماغ المستر كارتر بمجرد أن عاد من جو أسوان الربيعي في شهر يناير / كانون الثاني من السنة، إلى زمهرير واشنطن القاسي المشبع بالسموم اللافحة الآتية من كل اتجاه كأعاصير مهدِّدة صوب كرسي الرئاسة في المكتب البيضاوي. ونتيجة لذلك، راح ذلك الانجاز الديبلوماسي هدراً، وعاد التفكير الأميركي، في دماغ الرئيس الأميركي المنتمي إلى طائفة المعمدانيين الجنوبيين المولودين من جديد، إلى سابق عهده من التقوى ومخافة إغضاب يهوه في السماء وشعب يهوه على الأرض.

ولا يجدينا هنا أن نزحم الصفحات بالهراء الذي رص بعناية وحذق واتقان في الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد عن الضفة الغربية وغزة. فقد انساب ذلك الهراء الآن في بالوعة التاريخ، ولم يبق إلا الصيغة التي أعلن السادات صديقه وضيفه عزرا وايزمان عندما دعاه للاجتماع به في القاهرة في ٣٠ و٣١ مارس آذار ١٩٧٨ أنها الوسيلة المثلى للتعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وناقشها باستفاضة الفريق أول الجمصي وهارون باراك، وهي أن تبقى المستوطنات الاسرائيلية قائمة ويظل للاسرائيليين حق إنشاء مستوطنات جديدة على ما يشترونه من أراضي الفلسطينيين (وعلى الحاخام كاهانا والأولاد العفاريت أعوانه إقناع أولئك الفلسطينيين بأن يبيعوها بالتي هي أحسن) وعلى الأراضي الحكومية التي نصح السادات عزرا وايزمان بايجاد حل يجعل بالوسع طرحها للبيع ليشتريها اليهود، ويظل الجيش الاسرائيلي في قواعد متفق عليها ليحميها، تلك المستوطنات القائمة وما ينشأ منها على ما يبيعه الفلسطينيون تحت الاقناع بالحسنى وما يشتريه الاسرائيليون أيضاً من أراضي الحكومة (الأراضي الأميرية العربية سابقاً)، فإذا ما حدث أي نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، بات للجيش الاسرائيلي كامل الحق ومطلق اليد في التعامل مع «الارهابيين» بالوسائل التي يجدها كفيلة بحفظ القانون والنظام والأموال.

٣ ـ تحقيق الهدف الأميركي

ذلك ما كان من شأن الفلسطينيين المتعبين وسبب كل المصائب. أما ما كان من أمر مصر وإسرائيل، فقد تعهدتا، طبقاً لوثيقة كامب ديفيد بنبذ استخدام القوة أو حتى التلويح باستخدامها، والتزمتا، بالتفاوض بنية حسنة لابرام معاهدة سلام واقامة مهرجان سلام بالمنطقة تدعى أطراف النزاع الأخرى إليه للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة، شريطة أن تكون المعاهدات التي تعقدها أطراف النزاع الأخرى مع إسرائيل مستوفية لما يلي (١) الاعتراف الكامل (بوجود إسرائيل بطبيعة الحال، حيث أن وجود البلدان العربية لم يكن منكراً في أي وقت بحكم التواجد)، و (٢) الغاء المقاطعة الاقتصادية، و (٣) فتح الحدود على مصاريعها، و (٤) بحث إمكانيات تطور إقتصادي في إطار معاهدات السلام وذلك بغية الاسهام في جو السلام والوئام والتعاون والصداقة الذي هو هدف مشترك للأطراف.

وفي النهاية، عملاً على طمأنة من يتوافدون على مهرجان السلام:

١ ـ اشتراك الولايات المتحدة في المحادثات حول المسائل المتصلة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات ووضع جداول زمنية لتنفيذ تعهدات الأطراف.

٢ ـ قيام مجلس الأمن الدولي بالمصادقة عل المعاهدات وضمان ألا تُخرق نصوصها، ومطالبة أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكونوا ضامنين لمعاهدات السلام ضامنين لاحترام نصوصها وأن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متماشية مع التعهدات الواردة في إطار الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد.

وبكل هذه الضمانات يأتي الرد على تساؤلنا الذي لم يكن يليق طرحه في الواقع حول مسألة ما الضمان بأن إسرائيل لن تلقي بالمعاهدات في أقرب بالوعة متى آن أوان الوثبة التوسعية التالية. فالولايات المتحدة لن تسمح لها. ومجلس الأمن سيزجرها زجراً شديداً. والأعضاء الدائمون بمجلس الأمن سيهزون أصابعهم محذرين في وجهها.. وأسنانهم تصطك رعباً. فما الداعي إذن لكل ذلك التشكك؟ ان اليهود أناس متدينون يعبدون نفس الاله الذي نعبده جميعاً ويخافونه ويصلون إليه ليل نهار وقد أقاموا دولتهم لا لشيء إلا لينفذوا مشيئته، فما الذي تخشونه منهم؟ انهم قلة وأنتم كثرة. إنهم جزيرة صغيرة محاصرة بموج متلاطم من العرب. فما الذي تخافون منه؟ تصالحوا تصالحوا مع إسرائيل، وافتحوا حدودكم لها. خذوها في عبكم كما أخذتها مصر بشجاعة كما فعلت مصر بفضل قائدها الحكيم المستنير انور السادات، ودعوها تصلح لكم اقتصاداتكم. ولسوف ترون. سوف تزدهر أحوالكم كثيراً. ان اليهود عباقرة. ان الله قد أنعم عليهم بنعمة النبوغ، وبخاصة في شؤون المال والاقتصاد. فسلموهم مالكم واقتصادكم، وسوف ترون. الصلح خير، يا عرب!.

والحقيقة أن الأصدقاء الأميركيين بذلوا جهوداً مستميتة وأنفقوا كثيراً من المال ليجعلوا المصريين وكل العرب يصلون إلى مرحلة النضج التي توقفهم على أن الصلح خير. وما على المرء إلا أن يعيد قراءة تاريخ «الصراع» بعينين مفتوحتين كيما يقف على عظمة الدور الذي لعبه الأميركيون باستماتة وإصرار كيما يجعلوا العرب في وضع يقنعهم فعلاً بأن الصلح أفضل من الخصام، والسلم أفضل من الحرب، لأن الخصام مكلف، والحرب لن يكسبها أحد إلا إسرائيل(*). وبطبيعة الحال، تلقت «أميركا» عوناً صادقاً ومخلصاً من أصدقاء عرب كثيرين ساعدوها على الوصول إلى تلك النتيجة، ومن كل أولئك الأصدقاء كان الرئيس المؤمن محمد أنور السادات أشجع الجميع وأشدهم ولاء لأميركا والسلام والصلح. وسيظل إنجازه العسكري العظيم في جعل حرب ١٩٧٣، كما قال وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل، أنه «أخرج» حرباً «هيأت الأرضية للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل». فالسادات لم يحصل على جائزة نوبل للسلام هكذا اعتباطاً. السادات كان بطل السلام بحق. وان كان المصريون ـ بالجحود المعهود من الشعوب غير الناضجة ـ لم يفطنوا بعد إلى عظمة مآثره عليهم، فالذي لا شك فيه أن أجيالهم القادمة، التي عقد السادات صلحه كيما يجنبها ويلات الحروب، سوف تسبّح باسمه باعتباره قديساً وخالق مصر الجديدة التي ستكون، بعد أن يستكمل الاسرائيليون عملية جراحية لا بد منها، قد أصبحت عدة دول لا دولة واحدة، دولة مسلمة، ودولة قبطية، ودولة نوبية.

ولقد كانت الخطوة الأولى عل تلك الدرب من الازدهار والتكاثر المبادرة التاريخية التي قام بها الرئيس السادات الى القدس، ومن بعدها تتابعت خطوات كثيرة مثمرة، كانت خطوات كامب ديفيد أهمها وأكثرها مغزى.

ففي الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد، رُسم الاطار. ولقد كان ذلك الاطار هدف السياسة الخارجية الأميركية الحكيمة التي انتهجتها الادارات الأميركية المتعاقبة تجاه ذلك الصراع الذي لم يكن

(*) وقد لخص ذلك الهدف الأميركي ببلاغة وايجان، مندوب الولايات المتحدة الأميركية، في الكلمة التي شارك بها في نظر «مشكلة الشرق الأوسط»، في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والأربعين (خريف ١٩٨٧)، حين قال ان على العرب جميعاً:

«.. إدراك أن الصراع العربي الاسرائيلي يجب ان يسوي سلمياً، وأنه صراع لا يمكن حله عسكرياً».

(وثيقة الأمم المتحدة) A/42/PV 89.

هناك ما يدعو إليه الا إساءة العرب الظن بأصدقائهم وجنوحهم إلى التطرف بدلاً من الالتزام بالاعتدال. وعملاً على إعادة العرب إلى جادة الصواب وردهم إلى درب الاعتدال، تحملت الولايات المتحدة الكثير من الكلفة والكثير من المشقة، واضطرت إلى صبّ عشرات البلايين من أموال دافعي الضرائب الاميركيين، وتكديس ترسانات بأكملها من الأسلحة التي ظلت تطورها وتحسنها باستمرار قبل آن تضعها في أيدي الاسرائيليين وتدربهم على استخدامها أو ترسل لهم أبناءها ليشاركوا في استخدامها. وبطبيعة الحال، كان العرب أحرياء بأن يوفروا على أنفسهم كل ما تحملوه تحت وطأة تلك العشرات من بلايين الدولارات وثقل كل تلك الترسانات من السلاح، لو كانوا قد انتهجوا من مبدأ الأمر سبيل الرشاد وأصغوا لنصح المعتدلين منهم بدلاً من أن يسيروا منومين وراء المغامرين والمتطرفين تصديقاً منهم لما قيل لهم أن الاسرائيليين ينوون أن يفعلوه بهم. وعلى أية حال، لقد قيض للعرب، في شخص أنور السادات، بطل السلام، الزعيم الحكيم الذي أخرجهم من دائرة الصراع إلى دائرة الظل، فاستراحوا وأراحوا اسرائيل والولايات المتحدة، وتركوا تلك الدولة الصغيرة الشجاعة إسرائيل ترتب بيتها، وتتفرغ لتنمية نفسها وتحقيق تقدمها، حتى تكون جاهزة في خدمة أي بلد جار لها يرغب في الاقتداء بالقدوة العظيمة التي قدمها السادات، فتتصالح وتسالم وتفتح الحدود، وتضع الطريشة في عبّها باحكام.

٤ . مكاسب مصر وثمنها

كل هذا رُسم في الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد. أما في الوثيقة الثانية، فرسم إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يجري «التفاوض عليها تحت علم الأمم المتحدة، بالتطبيق الكامل للقرار ٢٤٢، وتصبح سارية المفعول خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات من تاريخ توقيعها».

وفي إطار العمل هذا، منحت مصر هذا الحق:

«لمصر حق ممارسة السيادة المصرية ممارسة كاملة على الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وما كان يدعى بفلسطين في ظل الانتداب».

وهذا كسب عظيم لا شك، أن يبيت لمصر الحق في ممارسة السيادة على حدودها المعترف بها دولياً.

وبالاضافة إلى هذا الكسب، حصلت مصر على نعمة «انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء»، وباسباغ تلك النعمة على مصر بعد قرون من الأيام التي كان النظام المصري يتواثب فيها صائحاً أن «ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة» تحقق بالكامل، حرفياً، دون إهدار نقطة أو شولة أو حرف جر واحد، مشروع إخراج مصر من حلبة الصراع الذي بدأ باستدراج عبد الناصر إلى شرك ١٩٦٧ واحتلال سيناء، وانتهى بجر مصر مربوطة في كاحل السادات إلى مصيدة كامب ديفيد المميتة التي وقع السادات فيها هو وكل من اشترك معه من «مصريين» الصك النهائي بموت مصر، وتصفية الفلسطينيين، وافتراس كل العرب. وما أخذ بالقوة (القوة الأميركية والالتزام الأميركي بتنفيذ المشروع الصهيوني) إسترد بالصلح (الصلح الأميركي تنفيذاً للالتزام الأميركي بالسير في تنفيذ المشروع الصهيوني إلى منتهاه).

وكثمن إضافي لهذه المكاسب التي حصل عليها السادات لمصر، حصلت الولايات المتحدة وإسرائيل على ما يلي:

١ ـ التزام مصري بأن يقتصر استخدام أي مطار يتركه الاسرائيليون وراءهم في سيناء على الأغراض السلمية فقط بما في ذلك الاستعمال التجاري الممكن من قبل جميع الدول، بما فيها إسرائيل طبعاً.

٢ ـ التزام مصري بحق المرور لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وفي قناة السويس، وابقاء مضيق تيران وخليج العقبة مفتوحين لجميع الدول (بما فيها إسرائيل بطبيعة الحال) من أجل حرية ملاحة لا يعوقها شيء ولا يوقفها شيء مع حق التحليق الجوي لكل الدول، بما فيها إسرائيل.

فاستعراض العضلات الأحمق الذي استدرج عبد الناصر للقيام به في ١٩٦٧ باقفال المضايق كيما يكون ذلك تكئة لضربة يونيو / حزيران الملاحقة، عاد بكل مردوداته العظيمة من سلام وانفتاح وتطبيع إلى إسرائيل، كأي استثمار ذكي يعود إلى اليد المتمرسة الخبيرة بعشرات أضعافه.

٣ ـ نزع سلاح سيناء خارج منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من خليج

السويس وقناة السويس، ولا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة فيما بين الخليج والقناة والحدود الخارجية لتلك المنطقة.

٤ ـ وجود أميركي عسكري في سيناء من خلال «قوات الأمم المتحدة» ترابط في جزء من سيناء عرضه حوالي ٢٠ كيلومتراً من البحر المتوسط بمتاخمة الحدود الدولية، وفي شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران، على ألا تسحب القوات ما لم يوافق على الانسحاب مجلس الأمن بتصويت إجماعي للأعضاء الدائمين الخمسة.

وقد نصت الوثيقة الثانية على أنه «بعد ما توقع معاهدة سلام، وبعد ما يكتمل الانسحاب المرحلي، تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل وتبادل العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة العربية والحواجز التي تعترض طريق الحرية للأشخاص والحماية المتبادلة لمواطني الدولتين بالاجراءات القانونية المناسبة».

أما معاهدة «السلام»، فتتبني في الديباجة على أحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين لم يرد فيهما أي ذكر لـ «مسألة فلسطين» أو «الشعب الفلسطيني» الذي قال النظام المصري باستمرار، أيام البطوليات الخطابية أنه «لب الصراع وجوهره»، وتعيد مصر واسرائيل في مستهلها التزامهما بـ «إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨» (الوثيقة الأولى)، وتعلنان أن:

«الاطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وبين إسرائيل واي بلد عربي مجاور لها كل فيما يخصه يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا الأساس، ورغبة منه في إنهاء حالة الحرب بينه وبين إسرائيل وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة من دول المنطقة أن تعيش في أمن. «واقتناعاً من مصر وإسرائيل بأن إبرام معاهدة سلام بينهما يعتبر خطوة هامة على درب السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية النزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه. تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية صنع السلام مع إسرائيل على أساس مبادىء إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها». (الوثيقة الأولى).

وطبقاً للمعاهدة، ورغبة في «إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم»، إتفقت مصر وإسرائيل «بمقتضى ممارستها الحرة لسيادتهما» على ما يلي، تنفيذاً للاطار الخاص بعقد معاهدة سلام بينهما (الوثيقة الثانية):

١ ـ إنهاء حالة الحرب.

٢ ـ التزام كل طرف من الطرفين بعدم الدخول في أي التزام يتعارض وأحكام المعاهدة.

٣ ـ التزام كل طرف من الطرفين بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأعمال العداونية أو أعمال العنف و التهديد بأعمال العنف من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر.

٤ ـ التزام كل طرف من الطرفين بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأعمال العدوانية أو الأنشطة التخريبية أو أعمال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يتكفل بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

وبموجب هذا الاتفاق، وافقت مصر، والأصدق أن نقول، وافق السادات نيابة عنها، لا على إنهاء الصراع المسلح، كحرب، ضد المشروع الصهيوني فحسب، بل والتزم السادات نيابة عنها بالتواطؤ الكامل على إنهاء المقاومة لذلك المشروع.

فكل هذا الكلام المفخم المضخم لا معنى له إلا إنهاء حالة الحرب من جانب، وانهاء المقاومة من جانب آخر. فالاتفاق أشبه من نواح عديدة بالتواطؤ الذي قام إبان الحرب العالمية الثانية بين قوات الاحتلال النازية وحكومة فيشي في فرنسا وحكومة كويسلنج في النرويج. إلا ان من كانوا يقاومون النازيين في فرنسا والنرويج كانوا يمارسون المقاومة، أما من يقاومون المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط فهمج وقتلة وارهابيون، رغم أن النازيين لم يكونوا غزاة استيطانيين، بل كانوا مجرد أناس حاولوا أن يقيموا نظاماً تراءى لقادتهم في أوروبا بقوة السلاح، بلا أدنى وجود لنية

غـزو إستيطاني يـزيح الغـزاة خلالـه السكان الأصليـين بالابـادة أو بالتشريـد ليحلوا محلهم في وطنهم، بينما المشروع الصهيوني الذي تنفذه الولايات المحدة منذ استصدرت قرار التقسيم سنـة ١٩٤٧، والذي تواطأ السادات معها على استمراره وتطويره في سنة ١٩٧٨، متجه وبضراوة صوب إزاحة السكان الأصليين بالابادة والتشريد وتحـريض سكان الأراضي الأخـرى التي لم يأت الـدور عليها بعد على قتل وتشريـد من يشردون إلى أراضيهم من سكان الأراضي التي تؤخذ تنفيذاً لمرحلة من مراحل المشروع.

وبطبيعـة الحال، ليس كـافياً لمنفـذي المشروع الصهيوني الحصـول على تـواطؤ مصر عـلى استمـرار المشروع وتطويره، بل من المتعين تأمين مصر بعد السلام، لأنه من يدري؟ قد يفيق المصريون ويفطنون إلى أنهم هم أيضاً على قوائم الابادة والتشريد عندما يأتي الوقت الذي تؤخذ فيه أرضهم، ولذلك يتعـين، بعد إخراج مصر من المعركة وإسكات جبهتها، تدميرها من الداخل. القضـاء عليها كـأمة. إفتـراسها كـدولة. تقطيع أوصال جثتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، «اتفق الطرفان (في معاهدة السلام) على أن العلاقات الطبيعية التي تقام بينهما تتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة على حرية إنتقال الأفراد والسلع»، وهو ما عرف في لغة الاعلام المصري ذرب اللسان بـ «التطبيع». تطبيع العلاقـات مع عـدو غير طبيعي. مـع سلالـة يضع كتابها الديني وقصصها الديني مصر بالذات على رأس قائمة البلدان الأممية التي لن يرضى إله إسرائيـل ويرتاح إلا وشعبه يشرب دمها ويقضي على أشلاء جثتها الممزقة.

ولقد قيل الكثير عن معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل. لكن أفضل ما كتب عنها، وقد كتبه صـاحبه دفاعاً عن المعاهدة لا هجوماً عليها، وتمجيداً للسادات لا إساءة إلى ذكراه العطرة، هو ما قاله كمال حسن عـلي الذي كـان وزيراً للـدفاع في مصر ورئيسـاً لوفـد التفاوض مـع إسرائيل والـولايات المتحـدة ووزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء. فهو من العمد الهامة للنظام. وهو رجل عسكري. وقد عاش في قمة السلطة في مرحلة الأحداث التي انتهت بمعاهدة السلام.

وفي كتابه «محاربون ومفاوضون» الذي أهداه إلى أرواح الشهـداء، ورفقاء السـلاح في معارك الحـرب ورفقاء «معركة السلام»، خصص الضابط المحارب الدبلوماسي ورجل الدولة فصلاً للدفاع عن المعاهدة رد فيه على إفتراءات وتخرصات من انتقدوها، تحت عنوان «قالوا عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية»[٧]:

«بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية، إرتفع كثير من الأصوات المعارضة خارج مصر وقلة من داخلهـا، وكتبت الاقلام الرافضة تحاول التقليل من الانجاز المصري، وتحاول ان تثبت أن السادات قدم تنازلات كبـيرة في سبيل الوصول إلى السلام. وأحب هنا أن أناقش دعاوى الرفض بهدوء وموضوعية:

«قالوا أن المعاهدة أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد التصـديق وتبادل وثـائقه، وبـذلك انتهت حالة الحرب رغم أن الانسحاب الاسرائيلي سيطول لمدة سنتين، وبذلك تكون مصر قد أنهت حـالة الحـرب مع دولة لا تزال تحتل اراضيها وترفع عليها العلم الاسرائيلي.

«والرد على ذلك يبين بعد نظر السادات وموضوعيته. فمعنى توقيع الاتفاقية تنفيذ الخطوات المقررة فيها في توقيتات متفق عليها تراوحت بين شهرين وسنتين. وكانت وجهة نظر السادات أن أي شبر يتحرر اليوم بـدون قتال فهو يقبله ويقيم عليه سيـادة مصر ويرفـع علمها وانـه ما دامت الأرض ستتحـرر فإن الانتظـار سنة أو سنتين لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بالأمر الواقع».

وهذا صحيح تماماً، لكنه لا يقدم ولا يؤخر، خاصة وأن المسألة تحولت هنا إلى مسألة «عزة وكرامة»: «مصر أنهت حالة الحرب مع دولة لا تزال تحتل أراضيها وتقيم عليها العلم الاسرائيلي «يا للعار!» ومسألة «شطارة» تحقن الدماء المصرية العزيزة التي سبق أن أريقت بلا أدنى تفكير، وليس عـلى جبهات المعـارك الخـائبة وحدها، في سبيل «تحرير» بلا مشقة ولو لشبـر واحد من «الأرض». **وفي هـذا السياق، تطـرح المسألة كما لو كانت مسألة حرب مما يقع بين الدول فتتصالح في النهاية وتحسمه بمعاهـدة سلام. وبطبيعة الحال، يتجنب هذا السياق تماماً المسـألة المـزعجة التي قـد يثيرهـا التساؤل التـالي: «في ١٩٦٧، تطلب الأمـر «حربـاً» لم تدم إلا سـاعات في الـواقع، لا أيـام كما وصفت، لاحتـلال كل تلـك الأرض. فكم من الوقت سيتطلب احتلالها من جديد وقد استـرخت مصر وتمددت تتشمس في وهـج**

السلام؟ ولا يعتقد عاقل أن كاتب الكلام الذي أوردناه، وهو رجل عسكري، لم يخطر له مثل ذلك التساؤل ببال.

أما التساؤل الذي يرجح المرء بعد قراءته لكتابه القيم أنه لم يخطر له ببال، فهو هل المسألة حقيقة مسألة الفلسطينيين مع إسرائيل؟ هل الصراع حقيقة صراع الفلسطينيين مع إسرائيل؟ هل مصر حقيقة غير واردة في المشروع الصهيوني؟ هل ستنجو مصر إذا ما قبعت خارجاً مستظلة بالمظلة الأميركية التي يمكن أن «تذوب» في لحظة، متباعدة عن الصراع، تاركة إسرائيل تلتهم من الفرائس ما شاءت غير عابئة لكون كل تلك الفرائس ستحول إسرائيل من كيان صغير على أرض فلسطين إلى كيان قوي كبير على أرض فلسطين ولبنان والأردن وسوريا؟ إن كان ذلك مؤكداً ومقطوعاً به وتحت يد من شاركوا في إخراج مصر من الساحة ما يطمئنهم إلى أنه مؤكد ومقطوع به، يكون من حق القائل أن يقول أن السادات كان ـ من وجهة نظر النظام بالأقل ـ بعيد النظر وموضوعياً وشاطراً. أما إذا كان العكس، وكان «صمت الجبهة المصرية» الذي حققته معاهدة السلام للولايات المتحدة وإسرائيل، والذي أكد السادات نفسه أن لن تكون له نتيجة إلا «انتهاء القضية»، فإن ما فعله السادات باسم مصر يكون انتحاراً خاصة إذا ما اكتملت بعض حلقات المسلسل التصالحي الوارد في أساس إطار صنع السلام ومعاهدة السلام، فاستفردت إسرائيل بلدانا عربية أخرى وجرتها إلى المصيدة التي سحب السادات مصر إليها.

وينتقل كمال حسن علي إلى نقطة أخرى، فيقول:

«وقيل أن قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات تشمل في أغلبها عناصر أمريكية، وأن أمريكا ضالعة مع إسرائيل وانه لا مبرر لوجود مثل هذه القوات التي كانت ضرورية مثلاً بعد ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ لفصل القوات، ولكن طالما أن هناك حالة سلام فما الداعي لوجودها؟

«والرد على ذلك في رأيي أن **وجود القوات الامريكية هو الضامن الحقيقي للسلام**، وأن فعاليته أقوى من فعالية أى قوات دولية، ولنا خبرات وتجربة مع القوات الدولية التي كانت موجودة مثلاً في ١٩٦٧. فوجود قوات أمريكية مع وجود علاقة بين الولايات المتحدة ومصر وبين الولايات المتحدة وإسرائيل ضمان أكبر للسلام ومسؤولية محددة تجاه الطرفين. واعتقد أن الثقل الأمريكي في الوجود ضمن القوات المتعددة الجنسية يعتبر للمعاهدة وليس عليها».

ومعنى الكلام واضح. فالولايات المتحدة صديق الطرفين، وملتزمة بمسؤولية محددة تجاه الطرفين. وفي تصويره للمسألة يفصح عن ارتياح النظام إلى ما حققه له السادات أخيراً من طموح ظل يحركه ويحرك زعامته منذ ١٩٥٢ للوذ بحضن أمريكا. أمريكا هي التي ستحتضننا وتحمينا من أهوال هذا العالم الغابة وتمنع إسرائيل من افتراسنا وتكفينا مؤونة التظاهر بالنضال وكل ذلك الكلام الذي لا يؤكل عيشاً.

لكن «أمريكا» مع كل الاحترام الواجب لرأي رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق والعسكري الديبلوماسي رجل الدولة المفاوض المحارب، ليست صديقة أحد. والعلاقة بينها وبين إسرائيل ليست علاقة صداقة أو تحالف بل علاقة عضوية حية، علاقة الجسم بجزء منه. وفي ظل هذه الحقيقة المفزعة، ما الذي يظن أن أمريكا ستفعله له وهو لا بد في حضنها إذا ما ارتفعت قبضتها، إسرائيل، وسقطت على أم رأسه؟ ستقول أمريكا لقبضتها التي هي جزء من جسدها «عيب. هؤلاء أصدقائي»، أم ماذا؟ ستضرب قبضتها الشقية على الرسغ قائلة لها «بلاش شقاوة»؟ ما هذا؟ حلم؟ تهويم؟.

والغريب والمفزع بحق أنه بعد أن قال هذا الكلام، وجد من الممكن أن يقول أن **كل متتبع لتاريخ الصراع العسكري في المنطقة يجد أن أمريكا لم تقف على الحياد في أي صراع سابق، وهي التي دعمت إسرائيل دائماً بالسلاح والمعدات والأموال**. ولعل الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة إلى إسرائيل أثناء حرب اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ والذي أرسلت بواسطته إلى إسرائيل أحدث معدات القوات المسلحة الأمريكية وما زالت عليها أرقام وعلامات الوحدات الأمريكية. **وقد استطاعت مصر في حرب اكتوبر/ تشرين الأول أسر دبابات م/٦٠/١/٣ جديدة تماماً وما زالت عليها علامات الجيش الأمريكي لم تقطع إلا ١٥٠ ميلاً هي المسافة من المطارات إلى الميدان**، وأمدت أميركا إسرائيل بصواريخ «تاو» المضادة للدبابات(*) بكميات ضخمة وهي أحدث صواريخ في الترسانة الأمريكية وقد

(*) صواريخ TOW هذه هي ما زودت الولايات المتحدة إيران به بكميات كبيرة بين ما زودتها به من أسلحة استجابة لطلب إسرائيل كيما تستخدمها إيران ضد العراق إبان العملية السرية التي أسميت بعد أن عرفت باسم إيران جيت».

عانت مصر منها في فترة الثغرة الاسرائيلية على الضفة الغربية للقناة. « إن الاتفاق بين أمـريكا وإسرائيـل باق وكائن سواء وقعت بذلك اتفاقية أم لم توقع، وهذا ـ كما يعلم المعترضون ـ من البديهيات».

وقـد انزلق الكـاتب إلى مثل هـذه المصارحـات في غمار تحمسـه للـرد عـلى «مـا قيـل من أن الاتفـاق الاستراتيجي للتعاون بين إسرائيل وأمريكا هو نتاج للمعاهدة المصرية الإسرائيلية وأنه يعطي الحق لأميركا في التدخل عند وقوع أي انتهاك للسلام، وبذلك خرجت عن الحيدة في حالة وقـوع صدام مسلـح بين إسرائيل ودولة عربية»، وبعد أن قال ما قال عن ارتباط أمريكا بإسرائيل، أضاف قائلا «وعموماً فـإن مصر احتجت في حينه بشدة على مثل هذا الاتفاق (الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل) وتلقت الرد من الولايات المتحدة بما يؤكد أن نية الولايات المتحدة لم تنصرف إلى استخدام مثل هذا الاتفاق ضد الدول العربية بل أنه اتفاق عقدته مع إسرائيل لطمأنة إسرائيل وإعطائها نوعاً من الضمان».

ولم يقل طبعاً لـ «طمأنة إسرائيل وإعطائها نوعاً من الضمان» ضد من؟ ممن؟ من أي خطر؟ ولم يقل أيضاً أي طمأنينة تلك التي كانت إسرائيل في احتياج إليها وأي ضمان ذلك الذي ظل متعيناً على الولايات المتحدة إعطاؤها إياه بعد أن سلحت الولايات المتحدة إسرائيل حتى الأسنان، وبعد أن أخرجت لها مصر من المعركة؟ ولم يقل طبعاً ما إذا كانت مصر قد وجهت تلك التساؤلات إلى اميركا أم لا.

ولم يقل أيضاً ما تصوره وتصور النظام المصري للموقف إذا ما وجدت أمريكا نفسها مطـالبة بـاتخاذ موقف في جانب الطرف الذي يتبين أن الطرف الآخر قد انتهك المعاهدة واعتدى عليه. هل ستقف أمـريكا في جانب مصر، مثلاً، إذا ما خرقت إسرائيل المعاهدة واعتدت عليها؟ هل ستحـارب إسرائيل؟ هـل ستزود مصر بمـا يمكنها من رد العـدوان عليها؟ هـل ستصوّت حتى في مجلس الأمن ضـد إسرائيل؟ أم تـراهـا ستبذل مساعيها الحميدة من جديد لإقناع المصريين بالعودة إلى مائدة المفاوضات لسد الثغرات التي تبين أنها كانت في المعاهدة وأدت إلى وقوع الأحداث المؤسفة الأخيرة، بينما هي آخذة في صب ترسانات أخرى جـديدة وأكثـر تطوراً في آلـة الحرب الإسرائيليـة، وصب مئات جـديدة من بـلايين الـدولارات في عـروق إسرائيل؟ ما الذي سيظن المحارب المفاوض أنه سيحدث؟ حقيقة ما الذي يظن أنه سيحدث؟

وفي كـلام كمال حسن عـلي، غير ذلـك مغالطـة صغيرة. فصـاروخ «تاو» الـذي زودت أمريكـا اسرائيل بكميات ضخمة منه لم «تعان مصر من في الثغرة الإسرائيلية على الضفة الغربية للقنـاة» بل كـان السلاح الرئيسي الذي استخدمته إسرائيـل في دحر هجـوم السادات المطـور يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ الـذي أدى إلى تجريد الضفة الغربية للقناة من دفاعاتها ومكّن الإسرائيليين من فتـح الثغرة وإقـامة الجيب عـلى الضفة الغربية للقناة. ومن اللافت للنظر أنه نقل إلى إسرائيل بكميّات كبيرة عن طريق الجسر الجوي بشكل بدا كما لو كان منسقاً تنسيقاً كاملاً مع بدء الهجوم المطـوّر. فالصـاروخ تاو لم يستخـدم في فتح الثغـرة كما يوحي كلام كمال حسن علي، بل استخدم استخداماً مـواتياً في إتمـام المهمة التي بـدأت بتجريـد الضفة الغربية من دفاعاتها والقاء تلك الدفاعات بين ما ألقي من مدرعات لتدمرها القوات الإسرائيلية بتلك الصواريخ وتبدأ بذلك سلسلة الأحداث الدرامية التي بدأت بـ «خروج شوية فراخ من العشـة» كما قـال السادات عن الثغرة، وانتهت بلقاء الجمصي بالقادة الإسرائيليين المنتصرين في الكيلو ١٠١ كتمهيد لـذهاب الوفد المصري إلى كامب ديفيد للاتفاق على معاهدة السلام.

٥ ـ واقعية السادات وما أخذ بالقوة

وفي نهاية كلامه رداً على انتقادات الأقلام المعارضة (الحاقدة؟) يقول كمال حسن علي :

> واخيراً فإن السادات كما هو واضح كان واقعياً في كل ما فكر فيه، ولم يفكر بعاطفته، ولم يحمّل الامور أكثر مما تحتمل، بل إن السادات كان من الذكاء في كل الخطوات التي اتخذها بحيث لم يوافق إلا على مـا هو تحصيل للحاصل، بينما انتزع من إسرائيل والولايات المتحدة تنازلات كبيرة، بل وكبيرة جداً، عندما اضطـرت إسرائيل لإخلاء سيناء وإزالة المستـوطنات منهـا الأمر الـذي تسبب في أزمة حقيقيـة لزعمـاء إسرائيل أمـام المعارضة. ولا يجب أن ننسى أن في إسرائيل أحزاباً كحزب كـاهان (مـائير كـاهانـا) لا يزال يتبنى فكـرة طرد العرب من إسرائيل ويعتبر أن إخلاء أي شبر من الأرض المحتلة خيـانة للقضيـة لأن إسرائيل يجب أن تعـود إلى مملكة داود التي قامت منذ الفي عام ولمدة ٧٠ عاماً فقط».

وبعد «الرد على الانتقادات التي وجهت إلى المعاهدة المصرية الإسرائيلية» وجد كمال حسن علي أنه «من الواجب عليه، كمشترك في كل الخطوات التي أدت إلى توقيعها وتنفيذها، أن يدون الفوائد الكبيرة التي استطاعت مصر والعرب الحصول عليهامن توقيع المعاهدة (وقد كتبها بصياغة كأنها امبركية «توقيع مثل هذه المعاهدة» أي «Signing such a treaty») وأستطيع أن ألخصها فيما يلي:

(١) أن المعاهدة، وقبلها اتفاقات كامب ديفيد أثبتت أن حرب اكتوبر/ تشرين الأول التي اتخذ قرارها السادات كانت انتصاراً حقيقياً غير مفاهيم العالم كله، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بل وخطا بالتاريخ نفسه عشرات السنين إلى الأمام.

وبطبيعة الحال كانت حرب ١٩٧٣ ـ قبل فتح الثغرة ـ انتصاراً حقيقياً، للمصريين كبشر وكأمة، ما لبثوا أن جردوا منه وحول لهم إلى هزيمة ماحقة ـ يشهد بذلك الكيلو ١٠١ وما بعده. ومن يدري، ربما لو كان الانتصار قد اكتمل لما كان كمال حسن علي قد وضع كتابه «محاربون ومفاوضون».

أما مفاهيم العالم كله التي غيرها «الانتصار» في حرب ١٩٧٣، فماذا كان؟ وماذا كانت محصلته النهائية؟ كانت الصلح مع إسرائيل وخروج مصر من المعركة وصمت الجبهة المصرية.

أما «مفاهيم الولايات المتحدة الأمريكية «فلم تتغير». مفاهيم الولايات المتحدة الأمريكية ظلت منذ البداية وبإصرار واتساق وصلابة وضراوة، وبلا أدنى تغيير أو تحول عن الخط الثابت للمشروع الصهيوني، كسر ظهر مصر عسكرياً، والإحاطة بها اقتصادياً ودبلوماسياً، وإقناع النظام الحاكم فيها بأن مصالحه (الاستمرار والبقاء للنظام وزعامته) باتت تملي عليه الكف عن لعب ورقة «الصراع العربي الإسرائيلي». وذلك تحديداً وبالحرف الواحد هو ما تحقق للولايات المتحدة نتيجة لحرب ١٩٧٣ وما أعقبها من ذهاب السادات إلى القدس ثم إلى كامب ديفيد. ولم يكن اعتباطاً أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من معاهدة السادات/ إسرائيل نصت على أن «هذه المعاهدة تحل محل الإتفاق (اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء) المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر / أيلول ١٩٧٥». فذلك الاتفاق كان ذروة المهمة التي كلف بها الولد العبقري اليهودي هنري كيسنجر في خدمة المشروع الصهيوني، وقد كان «تفكير الولايات المتحدة» الذي أفضى إلى تكليف كيسنجر بمناورة مصر وزعامة النظام إلى عقده مع إسرائيل هو عينه التفكير الذي اكتمل تحقيق مراميه بعقد «معاهدة السلام» بين مصر وإسرائيل. فتفكير الولايات المتحدة لم يتغير بفضل حرب اكتوبر / تشرين الأول، بل كانت تلك الحرب كما جعلها السادات الوسيلة الحاسمة لتنفيذ كل مرامي التفكير الأميركي الذي جر مصر من خلال «دبلوماسية كيسنجر» إلى عقد اتفاق فصل القوات الثاني سنة ١٩٧٥[٨] تنفيذاً كاملاً حاسماً ونهائياً. ولقد كان الهدف الأساسي لكل دبلوماسية كيسنجر إعادة أمجاد ساسة بلاده تجاه سكان أميركا الشمالية الأصليين إبان الغزوة الاستيطانية ببث الفرقة بين قبائلهم. وقد كان ذلك الهدف أساسياً باستمرار في سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي، إلا أنها اكتسبت الحاحية خاصة عقب ما تمخضت عنه حرب اكتوبر / تشرين من تطورات يمكن اعتبارها الانتصار الحقيقي الوحيد الذي سجلته مصر وسجله العرب في تلك الحرب، ونعني بها التطورات الاقتصادية الخطيرة التي ترتبت على التضامن العربي واستخدام سلاح النفط. وعندما استدرج كيسنجر السادات سنة ١٩٧٥ إلى توقيع فصل القوات الثاني والتسليم فيه ـ كما أشار شمعون بيريز ـ بأنه «اتفاق مصري إسرائيلي قائم بذاته وليس معلقاً بأي جدول زمني لانسحابات إسرائيلية من أية أراض عربية أخرى»، بدأت الشروخ تظهر في ذلك التضامن العربي الذي أرق الولايات المتحدة بشكل خاص، لا لمجرد أنه أدى إلى ما أسمي بـ «أزمة النفط»، بل ولأنه انطوى على خطر حقيقي تمثل في أن النجاح الذي ترتب عليه قد يوقف العرب على ما يمكنهم تحقيقه في مواجهة المشروع الصهيوني إذا ما تضامنوا حقيقة، دع عنك إذا ما اتحدوا في مواجهته ومواجهة منفذيه. ولذلك هلل المعلقون الإسرائيليون عندما وقع الاتفاق، وأعلنوا أن «مصر، بتوقيعه، قد تخلت نهائياً عن شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» وأن من شأن الاتفاق أن يفتت التضامن العربي، وهو ما أكده إسحق رابين في مؤتمر صحفي يوم ١٩٧٥/٩/١٧ قال فيه إن إشعال نيران الصراع بين مصر والعالم العربي يشكل الإنجاز الرئيسي والجوهري والأهم للتسوية الجزئية التي عقدت بين مصر وإسرائيل بموجب اتفاق فصل القوات الثاني، ثم عاد، في ٢٩ من نفس

الشهر، فقال في كلمة القاها أمام المؤتمر الثاني لاتحاد اليهود المغاربة المهاجرين إلى إسرائيل، أن الصراع الذي أشعله (إنجاز كيسنجر بعقد اتفاق فصل القوات الثاني) أشد بكثير مما كان معتقداً، والواقع انه بدون إشعال مثل ذلك الصراع الداخلي العربي لن تبدأ العملية الضرورية التي لا سبيل إلى التحدث بدونها عن التوصل إلى السلم.

فالتفكير الأميركي لم يتغير بحرب اكتوبر / تشرين الأول، بل كانت تلك الحرب خطوة هامة وناجحة صوب تنفيذ رؤية الولايات المتحدة لما يجب أن يحل بمصر وبوضعها العربي وما يتعين فعله إخراجاً لمصر من ساحة الصراع:

«(ولقد كان من أخطر نتائج اتفاق فصل القوات الثاني سنة ١٩٧٥) على الصعيد السياسي، عزل مصر عن المعسكر العربي المقاتل، وترك سورية والثورة الفلسطينية تجابهان الغزوة الصهيونية بمفردهما. وتنفي مصر ذلك وتؤكد أنها ملتزمة بقرارات مؤتمري القمة العربية في الجزائر والرباط وتشير إلى ان المادة الثامنة من الاتفاق تؤكد انه ليس سلاماً نهائياً بل خطوة نحو سلام عادل ودائم.. وإن مثل هذا السلام يتطلب انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة (التي احتلت ١٩٦٧) واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»[٦].

ونحن نعرف ما انتهى إليه الاتفاق على سلام عادل ودائم. خرجت مصر من ساحة الصراع، وتركت إسرائيل في مواجهة كل أولئك العرب المتعبين والفلسطينيين الإرهابيين. وننجو نحن وبعدنا الطوفان. لولا أن الطوفان سيبتلع الجميع. وتفكير الأميركيين ظل منذ البداية توجيه الأمور إلى حيث يحدث ذلك، فتؤخذ الأرض خالية حقاً.

وفي معرض تعديده لمناقب المعاهدة، يضيف كمال حسن علي، على سبيل التفكهة فيما يبدو، أن مصر بإبرامها معاهدة السلام مع اسرائيل.

(«ظهرت بمظهر حضاري يؤكد انها غير مندفعة، وغير غافلة او ساذجة، وإن دولاً كثيرة حولها تفكر انظمتها بعاطفية لا تتناسب مع روح العصر بينما تتستر وراء تلك العاطفة احياناً دوافع شخصية او مطامع إقليمية ومادية». وتعزيزاً لهذا المعنى، اضاف قائلاً «كانت المعاهدة بوتقة أظهرت معادن الرجال، وبينت ان الاصالة والشجاعة والصلابة أقوى من المداهنة والدهاء والمتاجرة»!).

لكنه، بعد هذا، يذهب إلى لب الموضوع رأساً، فيقول:

«استطاعت مصر ان تركز على **الاخطار الحقيقية التي تواجهها**، (ولم تعد تسمح) بجرها إلى مشكلات تحب بعض الأطراف واصحاب المصالح ان تظل قائمة إلى الأبد».

وواضح أن «المشكلات التي لا تشكل مخاطر حقيقية» والتي ظل البعض يعمل، طبقاً لكلام كمال حسن علي، على إبقاء مصر متورطة فيها إلى الأبد، هي تلك التي واجهها النظام المصري في غمار المشاركة في الصراع مع إسرائيل، وبإخراج مصر من ساحة ذلك الصراع، بات بوسع مصر أن «تركز على الأخطار الحقيقية التي تواجهها». ومن المؤسف حقاً أنه لم يعن بالإفاضة هنا قليلاً ليوقف القارىء على تلك الأخطار الحقيقية التي تواجه مصر والتي لا شأن لها بالمشروع الصهيوني في المنطقة باعتبار مصر قد خرجت من ساحة التصادم معه.

وكما قلنا من بداية هذا الكتاب، ظلّ ذلك باستمرار المكون الأساسي لرؤية النظام الذي انجب كمال حسن علي وحسن التهامي وتبنى بطرس غالي وكل أولئك المصريين الطيبين ثاقبي الذكاء عظيمي الفطنة لمسالة «فلسطين». فتلك بالحقيقة ظلت مسالة لم يشعر النظام بأنه مرتبط بها، لأنه إن كان أولئك الفلسطينيون غير قادرين على البقاء على ارضهم، فذلك أمر يخصهم وحدهم. وحقيقة أن النظام وجد في محنتهم فرصة للعب ورقة «الصراع مع الصهيونية» كما اسلفنا، إلا انه ما لبث ان تبين بعد ضربة ١٩٦٧ القاصمة ان اللعب بتلك الورقة كانت خسائره اعظم من مكاسبه، خاصة وان النظام كان قد احكم قبضته تماماً على العزبة واخصى قطعانها ولم يعد بحاجة إلى تلك التوترات المستمرة التي استخدمها فيما سبق لإبقاء القطعان في حالة «لا صوت يعلو على صوت المعركة». ومنذ ذلك الوقت، نما وترعرع ـ خاصة بعد موت عبد الناصر وموت طموحه الزعامي العربي معه ـ تيار «واقعي براجماتيكي» لدى النظام تمثل فيما قاله كمال حسن علي عن معاهدة الصلح مع إسرائيل وكيف انها بإخراجها مصر من ساحة الصراع مكنت مصر من مواجهة الأخطار

الحقيقية التي تواجهها، وأعفتها من التورط في تلك المشكلات التي لا شأن لها بها.

وقد اتضحت تلك الرؤية التي سيطرت على «فكر» النظام في قوله بعد ذلك أن «المعاهدة أثبتت أنها شكل من أشكال **تحجيم التوسع** سواء لدى إسرائيل أو غيرها، والدليل على ذلك تباطؤ إسرائيل ووضعها العراقيل أمام عقد معاهدات أو التزامات مشابهة (لما عقدته مع مصر) تتعلق بالأراضي المحتلة سواء في الضفة الغربية وغزة أو الجولان ولبنان. ففي ظل الخصومة والحرب وتحت دعاوى الأمن كل شيء جائز. ولكن في ظل السلام لا يصح إلا المنطقي والمعقول».

فهو لا يستطيع أن ينكر الطبيعة التوسعية لإسرائيل، وإن أضاف إلى قوله ما يفهم منه أنها طبيعة ليست قاصرة على إسرائيل. ولما كان الكلام هنا منصباً على مصر والمنطقة، وليس كلاماً فلسفياً عن العالم بأسره، فإن المرء لا يسعه إلا أن يتساءل: ترى أي دولة أخرى بالمنطقة هي التي لديها نزوعات توسعية تجاه مصر؟ ليبيا؟

ومثل هذا التفكير ليس غريباً إذا ما فكر القارىء في الطريقة «البارعة» التي اتخذ في سياقها الكاتب من نتائج إبرام معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل أدلة لا تدحض على روعة تلك المعاهدة وكيف أنها كانت ممتازة إلى حد أن إسرائيل أقفلت بعدها الأوكازيون وتملصت من عقد معاهدات مماثلة لها مع أي بلد آخر. وفي ختام كلامه، يتحدث الكاتب عن «المنطقي والمعقول»، فلنفعل مثله ولنلذ بـ «المنطقي والمعقول» ونسأله: هل كان يتصور حقيقة أن إسرائيل بعد أن أخرجت مصر من ساحة الصراع وأسكتت جبهتها ودخلت في حالة عشق معها سوف تعقد معاهدات مع أحد وتعيد إليه ما أخذته من أرض؟ هل كان يتصور حقيقة أن إسرائيل ستعيد الجولان إلى سوريا، أو تهدم مستوطناتها بالضفة الغربية وغزة وتتركهما للفلسطينيين، أو تتخلى عن لبنان جنوب الليطاني الذي أعلن بن جوريون منذ ١٩٣٧ وجوب الاستيلاء عليه وإقامة دولة مارونية جارة لإسرائيل على الضفة الأخرى من ذلك النهر؟ ألم يتوقف رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق والمشارك في كل خطوات السلام العظيم مع بيجين وإسرائيل وكارتر وأمريكا والسادات ليتساءل، ولو على سبيل الفضول، عما إذا كانت إسرائيل ـ بعد خروج مصر من الساحة ـ ستجد أي داع للتخلي عن شبر من تلك الأراضي؟ لماذا؟ ولمن؟ ولأي غرض؟ وتحت أي ضغط؟ وسعياً إلى أي شيء؟ إلى ذلك الشيء الذي لم يكف عن تسميته بـ «السلام»؟.

الحقيقة أنه إن كان السيد رئيس الوزراء والوزير السابق يتكلم بطريقة جدية ولا يعابث عقل القارىء فلا شك في أنه يحلم. يهوّم. **لأن السلام الوحيد الذي تحتفظ به الحركة الصهيونية لمصر وللعرب ولكل من بالمنطقة هو سلام الموت. سلام القبر الجماعي الذي سيدفن فيه كل اصحاب الأرض لتصبح أرضاً خالية بغير شعوب لشعب بغير أرض، كما قيل عن فلسطين في بداية المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع الصهيوني.**

لكن السيد المحارب المفاوض رجل الدولة رجل متحضر فيما يبدو ومؤمن بالقانون الدولي والأمم المتحدة وشرف امبركا وكل تلك الأشياء، ولذلك فإن الزاوية التي ينظر منها إلى المسألة هي أنه «في ظل الخصومة والحرب وتحت دعاوى الأمن كل شيء جائز، أما في ظل السلام فلا يصح إلا المنطقي والمعقول»!!.

ومتى كان أي شيء أقدمت عليه إسرائيل مما يمكن إدراجه تحت تصنيف المنطقي أو المعقول؟ ومن الذي سيرغمها على أن تنتهج سلوكاً منطقياً ومعقولاً وقد امّنت ظهرها من مصر، بل ودخلت في عب مصر وأخذت في تدميرها من الداخل؟ وما الضمان الذي حصل عليه كاتب هذا الكلام من الأمريكيين بأن «متطلبات أمن إسرائيل»، وهي كما يعرف من الخبرة العملية ومن مخالطته لكل أولئك الناس على اعلى المستويات ـ متطلبات مقدسة تعلو على اي قانون دولي او اعراف او معاهدات أو اتفاقات أو مصالح أو مجتمع دولي او امم متحدة، لن تتطلب غداً غزو الضفة الشرقية للأردن، مثلاً، لا قدر الله، أو احتلال بقية لبنان، او غزو سوريا، او ضرب العراق بعد أن فشل نظام الخميني في تنفيذ مهمته العراقية، بل وضرب مصر ثانية من جديد إذا ما تبين ان عملية التخريب

الطائفي والتسلل الاقتصادي لن تؤتي ثمارها في الموعد المطلوب؟ أي ضمان لدى السيد المحارب؟.

لا نظن أن أحداً أعطاه ضماناً. أو أن أحداً على استعداد لإعطاء مصر ضماناً. والغريب حقاً أن كمال حسن علي وهو يسرد بعض مظاهر الضيق الإسرائيلي باضطرار الإسرائيليين إلى الخروج من سيناء لا ينتبه إلى طبيعة الحقد الضارب بجذوره في الروح والذي نزّ كالصديد على السطح الخارجي عندما «دمرت إسرائيل مستعمرة ياميت بالكامل حين اضطرتها الإدارة المصرية إلى إخلائها باستخدام ٢٠ ألف جندي إسرائيلي لإخراج المستوطنين منها في أقفاص حديدية ودمرت فعلاً ٢٤ بئر مياه وثلاث مزارع حتى تحرم مصر من استخدامها».

وفي النهاية، أفصح كمال حسن علي عن الشاغل الأهم للنظام وهو استلال الجانب العسكري الذي يعتبر الدعامة الرئيسية لوجوده من ورطة المجابهة العسكرية التي تبين أنه لا قبل له بها مع إسرائيل، عن طريق معاهدة السلام والتصالح مع من كانوا قبلا «العدو الغادر» وكان يتعين «ألا يعلو صوت على صوت المعركة معهم». «**فخففت المعاهدة العبء على القوات المسلحة المصرية (بما سيمكنها من) تفريغ جزء من طاقاتها وإمكاناتها الكبيرة لتدعيم التقدم في الإنتاج، سواء بحل المشاكل الداخلية كالإسكان والمواصلات والأمن الغذائي أو التدريب اللازم لخلق الكوادر الفنية التي تعوض الفاقد في العمالة المدربة ـ نتيجة للهجرة والعمل في الدول العربية ـ لمواجهة الخطة المقبلة لسنوات السلام**».

فالأبطال عادوا من الحرب منتصرين وفي أيديهم صك السلام، وعادوا ليُحكِموا قبضتهم على العزبة من جديد وقد باتوا بمنجاة من مسؤوليات الصراع الذي لم تعد منه جدوى.

وبطبيعة الحال، لا يماري عاقل في أن السلام خير من الحرب. لكن البقاء خير من هذا السلام المميت الذي عاد به الأبطال الفاتحون. فلقد تسألني في النهاية، وما البديل للسلام، ودعني أقول لك: البقاء. إن كان أحد يريد البقاء إلى الحد الذي يجعله يقبل بتحدياته.



(هوامش الباب الثالث)

(١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٤٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ٤٣٧.
(٣) «السلام الضائع، ص ص ٥١٤/٥١٥.
(٤) المرجع نفسه، ص ص ٥٠٩/٥١٠.
(٥) Quandt, William: **Camp David**, op., p. 361.
(٦) انظر كمال حسن علي: «**محاربون ومفاوضون**». مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٣٧٩/٣٨٠.
(٧) المرجع نفسه، ص ص ٣٥٤/٣٥٨.
(٨) المقدم الهيثم الأيوبي: «**اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥**». المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٣٢٣/٣٢٤.
(٩) المرجع نفسه. ص ٣٢٥.

خلاصة

بعد القتل، تقطيع أوصال مصر

في ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧، أعلم السادات نواب الأمة في مجلس الشعب أنه «على استعداد للذهاب إلى آخر الأرض، إذا كان ذلك سيحول دون إراقة دم جنديّ واحد من أبنائه».

وفي كتابه «محاربون ومفاوضون»، يقول الفريق أول كمال حسن علي أن السادات عندما قر قراره على الذهاب إلى القدس المحتلة كان قد «فهم تماماً أن انتظار توحيد كلمة العرب سوف يطول، وأن ترك «القضية العربية» رهناً بهذا الحلم جناية على كل العرب، وجناية على مصر في المقام الأول» لماذا؟ لأن «الحالة الاقتصادية في مصر لا تحتمل الانتظار، ولأن الشعب الذي اكتوى بنار كل هذه الحروب لا بد من مساعدته للتطلع إلى مستقبل أفضل». فمبادرة السادات في نوفمبر ١٩٧٧ «كانت قراراً حكيماً بإنهاء تلك الفترة من الانتظار القاتل»، «وتوقيع مصر (باعتبار أن مصر هي التي وقّعت) على وثائق كامب ديفيد في سبتمبر / أيلول ١٩٧٨ كان إعلاناً ببداية تحريك القضية العربية، على كافة الجبهات والمحاور». فتلك كانت «فرصة ذهبية للسلام» أتاحها السادات، «ولم يكن مطلوباً من العرب إلا التعقّل في تقدير تلك الفرصة الذهبية لسلام لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون في صالح إسرائيل لأسباب عديدة تعلمها إسرائيل جيداً». وكيف ذلك؟ لأن «السلام العادل يعني نهاية التوسع الإقليمي، وانكماش إسرائيل داخل حدود تجاوزتها أطماعها بكثير». وهذا كلام يثلج الصدر ويبهج القلب. فها هو النظام المصري قد هزم إسرائيل بالسلام. وأوقف أطماعها، وجعلها تنكمش داخل «حدودها». وليس هناك ما هو أدعى للسرور والانشراح من ذلك. لولا أن المحارب المفاوض استطرد مدللاً على صدق رؤيته للموقف وصواب تقييمه للوضع، فقال ما يلي وراء إشارته إلى أطماع إسرائيل التي كانت قد جاوزت الحد قبل أن يوقفها السادات:

«بل أنها (إسرائيل) لا تستطيع أن تتصور لنفسها حدوداً آمنة إلا بعيداً عن حدودها بمقدار مدى قذائف المدفعية الثقيلة وربما الصواريخ. وهذا يعني ضرورة احتلال أرض الغير. وحتى بفرض (توافر) حدود أمنية وحدود دولية (تظل) إسرائيل ـ داخل الحدود الدولية ـ رقعة ضيقة لا تحتمل الأعداد البشرية الهائلة التي تطمع في هجرتها إليها سنوياً، في الوقت الذي فشلت فيه معظم مشاريعها في صحراء النقب»[1].

ففي معرض الحماس لـ «بيع» كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل كانتصار للعسكرية والديبلوماسية المصرية، و «ضربة قاصمة» لمشاريع إسرائيل وأطماعها التوسعية، و «فرصة سلام ذهبية» أتيحت لمصر ولكل العرب، تطوّع كاتب ذلك الكلام بتقويض كل ما كتب من أساسه إذ تحدث بهذه الفصاحة عن مفهوم إسرائيل (الذي لم يقل لنا كيف غيّره اتفاق كامب.ديفيد) للحدود الآمنة، وضرورة احتلالها لأراضي الغير، وضرورة تماديها في التوسع الإقليمي، إن لم يكن لجعل «حدودها» بمنجاة من قذائف المدفعية الثقيلة والصواريخ (القذائف قصيرة المدى؟ القذائف متوسطة المدى؟)، فتوسيعاً لرقعتها المحدودة حتى تستقبل الأعداد البشرية الهائلة التي قال لنا أنه مدرك لكون إسرائيل جادة في تهجيرها إليها سنوياً.

ولم يكتف الكاتب. وهو رئيس عمليات، ومساعد وزير حربية، ورئيس مخابرات عامة، ووزير دفاع، وقائد عام، ورئيس وفد المفاوضات الذي أبرم المعاهدة المصرية / الإسرائيلية، ورئيس اللجنة العليا لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية ثم رئيس وزراء سابق، بهذا الطرح لما

ألحقه السادات بمهارة من خسائر بإسرائيل لحساب مصر وكل العرب، فضمَّن كتابه، القيِّم بغير شك، كشف جرد دقيق أثبت به أن السلام الذي توصَّل إليه السادات ألحق بإسرائيل الخسائر الفادحة التالية:

ـ حرمها من استغلال ثروات الأرض المحتلة زراعية ومعدنية وبخاصة بترول سيناء.

ـ حدَّ من المساعدات والتبرعات الأميركية واليهودية المتضاعفة التي ظلت تحصل عليها بسبب تعرضها لخطر الحرب.

ـ عرّضها لمنافسة اقتصادية مصرية وعربية «وفي ظل أي رخاء اقتصادي في المنطقة العربية وخاصة مصر».

ـ جعل لبنان من جديد منافساً لها في مجال السياحة.

ـ حدّد نصيبها من المياه العذبة لنهر الأردن وغيره من المصادر المشتركة الأخرى. وتدليلاً على خطورة ذلك، أشار إلى أنه «ورد في حديث لأريل شارون أن إسرائيل ـ في ظل معدَّلات الهجرة، وبغير توسع في مصادر المياه أو إيجاد مصادر مياه بديلة ـ سوف تجد نفسها مضطرة، خلال سنوات معدودة، إلى تخصيص كل ما لديها من المياه العذبة للشرب فقط دون أن تجد لتراً واحداً توجهه إلى الزراعة أو الصناعة :

ـ قلّص دورها السياسي والعسكري كحارس للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، وبالتالي نصيبها من الدعم العسكري.

ـ أمّن «أرواح الفلسطينيين المستهدفة حالياً من أكثر من دولة عربية». وبتأمين أرواح الفلسطينيين، باتت إسرائيل «مهددة بمنافسة بشرية معها داخل وخارج إسرائيل» نتيجة لتكاثر الفلسطينيين وعدم حصد أرواحهم أولاً بأول، بفضل السلام، وهو ما يحبط خطط إسرائيل الرامية إلى «تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة تغييراً يوفّر لها أغلبية مؤثرة من السكان اليهود قبل أي استفتاء لتقرير المصير».

ـ أثّر السلام في الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وهو تأثير «لن يكون مفيداً في الحالتين». فزيادة الهجرة إلى رقعة أرض محدودة يعني زيادة الأزمة الاقتصادية. ونقص الهجرة يعني الحكم على إسرائيل ذات الملايين الثلاثة بالتجمد في خضم التزايد العربي والفلسطيني، وفي نفس الوقت يناقض الهدف الأساسي من إنشاء إسرائيل كوطن لكل يهود الشتات».

وفوق كل هذه الأضرار التي لحقت بإسرائيل نتيجة لـ «ضربة السلام»، والتي لم يقل الكاتب كيف سيمكن جعل إسرائيل قابلة بها مسلِّمة أمرها إلى الله فيما يخصها، ارتكاناً ـ بطبيعة الحال ـ إلى أن معاهدة السلام كانت انتهاء للتاريخ فيما يخص الشرق الأوسط، يضيف هذه المكاسب العربية باعتبارها منحة إضافية تشجيعية حصل عليها المصريون وكل العرب:

ـ فبانتهاء حالة الحرب، ستطفو إلى السطح التناقضات الحادة في بنية إسرائيل، وهي تناقضات ظلت مستترة تحت خيمة الخطر المحدق، أي خطر الحرب الذي زال.

ـ وبموجب كامب ديفيد والمعاهدة، ستقوم دولة فلسطينية على حدود إسرائيل. و «قيام دولة فلسطينية على حدود «الدولة» أمر مفزع يرفضه ٩٠ بالمائة من الاسرائيليين، مهما كانت الضمانات، إذ يعني في نظرهم بداية مرحلة جديدة من الصراع.

ـ السلام يعني إعادة حقوق العرب والمسلمين في القدس التي تتمسك بها إسرائيل كعاصمة لها.

ـ وقد كان استمرار وضع اللاحرب واللاسلم بمثابة «قضاء طبيعي على منظمة التحرير الفلسطينية التي تعاني من الانشقاق والانقسام على يد أكثر من دولة عربية تستقطب زعماءها».

ويختتم الكاتب المحارب المفاوض كشف الجرد هذا بقوله أن «المتتبع لتفاصيل مباحثات السلام في كامب ديفيد يستطيع أن يتأكد أنها لم تكن صفقة رابحة لإسرائيل بأي مقياس»[٢].

١ ـ الحالة الاقتصادية التي لا تحتمل الانتظار

فما دامت صفقة كامب ديفيد صفقة خاسرة لإسرائيل ـ بصرف النظر عما يجعل إسرائيل وهي في مركز قوة تقبل بكل ذلك الغرم ـ لا بد أنها صفقة رابحة بحق لضحاياها.

وعلى رأس قائمة الأرباح، فيما يخص مصر، الحالة الاقتصادية بغير شك، وهي التي قال كمال حسن

علي أنها كانت على رأس قائمة دوافع السادات إلى عقد صلح مع إسرائيل، لأنها كانت لا تحتمل الانتظار.

والمعنى الواضح في هذا السياق أن الحالة الاقتصادية في مصر كانت قد باتت لا تحتمل الانتظار بسبب كل تلك الحروب مع إسرائيل. والذي لا شك فيه أن الحروب مع إسرائيل كلفت الميزانية المصرية ما لا طاقة لها به. ولا شك أيضاً في أن «عطاء» الأخوة العرب كان أقل بكثير مما تطلبه الوعي - إن وجد - بأبعاد الصراع مع إسرائيل وبدور مصر الذي لا عوض عنه في ذلك الصراع. ولقد كان الرئيس العراقي صدام حسين الوحيد من قادة البلدان العربية الذي أعلن ذلك صراحة ودعا إلى دعم مصر بالمال العربي بقدر واقعي يتكافأ ودورها في الصراع. لكن الذي حدث فأدى إلى ما دعي بـ «أحداث ١٨ و ١٩ يناير» في مصر ووصفه السادات بأنه «هبة حرامية» وشيء أشبه بما حدث في روسيا سنة ١٩١٧ فدفع بلينين إلى السلطة، أن دائني مصر اشتركوا في عملية «صندوق الدين» مجدداً من خلال نادي باريس ومناورات صندوق النقد الدولي، فأعطوا السادات الحجة التي كان متلهفاً إليها، وأتاحوا له أن يمثل دور العمدة الغاضب الذي قال لنفسه «انهم يناورون ليجعلوني أفعل ما تريد أميركا؟ طيب. سأفعله. لكن بشروطي أنا وبطريقتي أنا» وشدّ الرحال فذهب إلى القدس وأشبع جولدا مائير تقبيلاً ومناحم وموشي أحضاناً.

كل هذا صحيح. لكن مسح كل أوزار الخيبة والفساد الوحشي في «إدارة» الاقتصاد المصري في عباءة حروب إسرائيل وتقصير البلدان العربية في العطاء لا يدحض الحقيقة الماثلة في أن الاقتصاد المصري خرب لأسباب داخلية ساعدت على جعلها تفعل فعلها كل تلك الحروب الفاشلة مع إسرائيل.

وفيما يخص الحروب مع إسرائيل، من الواضح أن القدر الأعظم من الكلفة تمثل في مشتريات السلاح الذي ترك مكوماً كالتلال على رمال سيناء سنة ١٩٦٧ وظلت إسرائيل تتاجر به لسنوات طويلة وتحقق أرباحاً مجزية. وذلك سلاح اشترى بالنسيئة. بالدين. وما زالت مصر تتفاوض مع السحوفيات حول المديونية الناجمة عنه. ولو كان ذلك السلاح قد استخدم بدلاً من تركه مكوماً لتتاجر به إسرائيل لتغيرت أوضاع كثيرة في منطقة الشرق الأوسط وفي مصر بالذات.

وليس موضوعنا هنا البحث المتعمق في ملحمة الخراب الاقتصادي. لكن المماحكة بالبعد الاقتصادي وتبرير الانتحار بالحرص على إعطاء الشعب الذي «اكتوى بنار كل تلك الحروب» فرصة التطلع إلى مستقبل أفضل يجعلان من المحتم التوقف ولو قليلاً عند ذلك البعد الاقتصادي.

وليس أحد بحاجة إلى من يذكره بالفساد. فحكاياته التي تكشفت حتى الآن باتت من كثرتها مادة للتندر وإطلاق النكات جرياً على مألوف طبع الشعب المصري في الضحك من بلاياه ومن نفسه والانتقام من معذبيه بالتريقة وتلقيح الكلام.

فلندع الفساد والنهب المنظم جانباً ونركز على الخيبة التي فعلت فعلها في تلك الحالة الاقتصادية التي اكتشف السادات فجأة أنها كانت قد باتت مما لا يحتمل الانتظار فهرول ذاهباً إلى القدس المحتلة.

والذي لا شكّ فيه أن «الحالة الاقتصادية» في مصر بعد سنوات طويلة من المجد والخلود حالة سيئة للغاية، فهي حالة عجز مخيف مزمن في كل ما هنالك: من الميزانية العامة لـ «الدولة»، أو إن شئنا الدقة، العزبة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وهو عجز أشبه بغيلان الأساطير، يزداد ضخامة وشراسة من يوم لآخر ويزداد بالتالي شراهة إلى ما تلقمه إدارة العزبة إياه من مديونية داخلية وخارجية، وبالأخص خارجية تحولت هي الأخرى إلى غول شره بات يلتهم ما يتجاوز ٤٠٪ من حصيلة صادرات مصر، لا سداداً لأصل المديونية، بل قياماً بخدمة تلك المديونية، أي سداداً لما يستحق من عمولات وفوائد مدينة. وبطبيعة الحال، لتدهور أوضاع الإنتاج ورداءة ما هو منتج في ظل الإدارة المكونة من «سادة أساتذة» جلهم من الاتباع والمنتفعين، ظل مستوى الصادرات المصرية في الحضيض، إذا ما استثنينا صادرات النفط مما تبقى في حقول سيناء بعد ما نهبه الإسرائيليون خلال سنوات الاحتلال. ونظراً لكون مستوى الصادرات في الحضيض ولتدنّي معدّل نموها، بالإضافة إلى تناقص حصيلة صادرات النفط ابتداء من ١٩٨٦ إلى أقل من نصف ما وصلت إليه بعد استرداد سيناء تفاقم عبء خدمة المديونية الخارجية التي تخطت أرقامها الناتج القومي الإجمالي لمصر بكثير، وانفردت مصر - فيما يخصها - بأسعار فائدة مدينة من قبيل الربا الفاحش تجاوزت ضعف ما تدفعه بلدان أخرى مدينة كثيرة.

وبطبيعة الحال، عجزت إدارة العزبة عن اتخاذ أي إجراء اقتصادي سليم لخفض العجوزات والمديونيات، وعمدت إلى ما بدا للسادة الأساتذة كأيسر الحلول: إصدار المزيد ثم المزيد من النقود الورقية. والنتيجة الحتمية لذلك الحل نمو أسطوري لغول آخر زامل غول العجز، وغول المديونية، هو غول التضخم الرامح، وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية للجنيه وتدهور قدرة السادة الأساتذة على المزيد من الإقتراض نظراً لتدهور نظرة المقرضين الخارجيين إلى الحالة الاقتصادية التي كان مفروضاً أنها ستزدهر بعد السلام ازدهاراً «يعرض إسرائيل لمنافسة اقتصادية مصرية» تطعنها في الصميم.

وليس في شيء من كل ذلك جديد. فكله حكاية قديمة مكرورة معروف. وما على المرء إلا أن يقسر النفس على جلسة عذاب طويلة في إحدى المكتبات العامة مع أعداد الصحف المصرية. ووقتها سيجد مسرحية «الترشيد» و «الإصلاح» الاقتصادي تتكرر تكراراً مملاً رتيباً وصفيقاً في الوقت ذاته، وكأن مانشيتات الصحف هي التي ستصلح ما يعلم الجميع أنه فسد ولا سبيل إلى إصلاحه إلا بعملية جراحية عديمة الرحمة تصل حتى النخاع وتجتث من بنية مصر كل العفونات والطحالب والجراثيم والحشرات مصاصة الدماء، وأنه بغير تلك العملية سيظل المريض (الاقتصاد المصري) بغير شفاء ويظل ـ كأولاد الفلاحين الذين تمتص الأمراض حياتهم ـ سقيماً عليلاً مصفرّ الوجه يلتقط أنفاسه بصعوبة إلى أن يوافيه الأجل المحتوم.

وفي أيام المجد والخلود، لم يكن مسموحاً لأحد بالبحث في أشياء خطرة كمسببات ذلك الهزال الاقتصادي. لأنه وقتها لم يكن مسموحاً بأن يعلو صوت على صوت المعركة. وبالأخص، لم يكن مسموحاً لأحد بأن يتساءل: لمصلحة من كان تحويل مصر من بلد شغّال كل أجهزته تعمل فتجعله متواجداً في العالم الواقع ـ مهما كانت المساوىء والنواقص والعيوب ـ إلى بلد تعطّل في بنيته كل شيء وأخرج من العالم الواقع ليغمس في عالم الوهم وينخرط في تمثيلية كريهة مغشوشة؟ ولمصلحة من كان ادعاء الثورية والتقدمية في حين ظل الحذاء العسكري الغليظ يدفع مصر إلى مهاوي السلفية وحضيض الرجعية؟ ولمصلحة من كان قتل الصناعة الوطنية بحجة الكفاءة والتحديث والعدل، وتخريب الزراعة بحجة التطوير والاصلاح والعدل؟ ولمصلحة من كان تخريب التعليم بحجة الثورية؟ ولمصلحة من كان تحويل الجامعات إلى معامل تفريخ لجيوش من أنصاف الأميين آكلي العيش ممارسي البطالة المقنّعة «تحت اصبع النظام» بحجة أن «العمل حق والعمل شرف والعمل واجب»؟ ولمصلحة من كان تحويل الورم البيروقراطي المورث عن العهد العثماني والعهد الملكي المتعفن إلى سرطان بيروقراطي؟ ولمصلحة من كان تمليك مصر بكل ما فيها وكل من فيها لـ «الحكومة»، أي لحفنة من المسلحين الذين تحولوا إلى جيش احتلال بحجة التحرير؟.

لم يكن مسموحاً لأحد بمثل هذه التساؤلات، لأنها كفر. كفر بألوهة الحاكم وقداسة النظام وإنكار لطهارة الثورة. ولم يأت ذلك المنع من أعلى فحسب. فجنباً إلى جنب مع «الأجهزة»، ومع جيوش المواطنين الذين تحولوا إلى مبلغين عن بعضهم البعض، برز المثقفون. وكيما تكتمل الحلقة وتقفل الدائرة، تمددوا، مثقفو مصر ـ بضرب قميء من الجبن والخيانة وشهوة التربّح وشهوة النجومية ـ باستثناءات نادرة وثمينة، تحت الحذاء العسكري لنظام خائب، كانوا يعرفون أنه خائب، فنظّروا له، ودافعوا عنه، وأسبغوا عليه عباءة الثورية والتقدمية، ودعوا إلى «الالتزام» بزعيمه.

إلا أنه بالرغم من خيانة غالبية المثقفين وكتبة الصحف والمجلات وآكلي العيش في الراديو والتلفزيون وكل وسائط التبهيم وغسل المخ، ورغم ضراوة «الإجهزة»، ورغم انصياع شعب مسالم بطبعه جبل طوال تاريخه على طاعة حكامه والتمدد تحت نعالهم، لم يكن في مصر أحد، لا من أساطين النظام، ولا من زبانية الأجهزة، ولا من الأذناب المعتذرين المدافعين، ولا من الشعب الطيّع طالب النجاة، قد ظل بوسعه أن يدّعي الجهل بأن كل شيء في مصر قد فسد، وكل شيء قد خاب، وكل شيء قد تعطّل والتوى.

ومع ذلك، وباستثناءات محدودة متوارية أو انتحارية، لم يقل أحد شيئاً أو يفعل شيئاً. ولم يكن في طاقة أحد أن يفعل شيئاً أو يقول شيئاً، بفضل إسرائيل. فمنذ البداية ظل وجود إسرائيل أكبر عون للنظام وأقوى دعامة لاستمرار وجوده وأفعل شكنة استند إليها ليواصل تخريب مصر وإماتتها.

في كشف الجرد الذي وضعه المحارب المفاوض لـ «خسائر» إسرائيل في صفقة السلام التي حققها السادات، يشير إلى ما يدعوه بـ «خيمة الخطر المحدق» (أي خطر الحرب)، ويقول أن زوال ذلك الخطر بفضل كامب ديفيد ومعاهدة السلام، حرم المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة من تلك الخيمة، وتنبأ (تنبوءاً صادقاً في الواقع كما سنرى) بأن فقدان تلك الخيمة سيجعل التناقضات الحادة في بنية إسرائيل تطفو إلى السطح بعد أن ظلت مستترة تحت تلك الخيمة طوال سنوات الصراع الذي يسلم ضمناً أنه انتهى بخروج مصر من ساحته، أو «إسكات جبهتها»، كما قال السادات.

وما من شك في أن الفريق أول كمال حسن علي استمد فكرة «خيمة الخطر المحدق» هذه من الخبرة المعاشة للنظام المصري. فمنذ أول يوم للثورة المباركة، إلى يوم ذهاب السادات إلى القدس، ظلت تلك الخيمة منصوبة باحكام فوق رأس النظام، وبفضلها تمكن ـ في ظل الزعيم الخالد وظل الزعيم المؤمن ـ من أن يظل سادرا في عملية قتل مصر التي اضطلع بها بحجة الدفاع عنها ضد العدو الغادر، و «تحقيق قدرها»، إلى آخر ذلك الكلام، وظل بوسعه أن يواصل مسيرته التي لم يقف في طريقها أو يقعده عنها شيء نحو الخراب، دون أن يجروء صوت مصري أن يرتفع معارضاً. لأن المعارضة في مثل ذلك السياق خيانة. تعطيل للمجهود الحربي. عرقلة لخطى النظام نحو تحقيق قدر مصر. ومساعدة للعدو الغادر. وعمالة للإمبريالية والاستعمار. وشيء يعاقب عليه بالاعدام أو بما هو أسوأ، في أقبية التعذيب ومعسكرات الاعتقال.

ولذلك كان إقدام النظام، بذهاب زعيمه إلى القدس المحتلة، على حرمان نفسه من تلك الخيمة الواقية التي ارتكبت في ظلها كل التجاوزات، علامة على أن النظام قد اكتشف أنه وصل إلى آخر المدى. علامة على الاستيئاس إزاء التدهور بالغ الخطورة في الحالة الاقتصادية التي وصلت بالفعل إلى حد من التردّي لم يعد يحتمل الانتظار. ولم يكن ـ بكل تأكيد ـ علامة على رغبة خيرية إنسانية انتابت النظام فجأة وجعلته يفطن بغتة إلى أن «الشعب الذي اكتوى بنار كل تلك الحروب لا بد من مساعدته على التطلع إلى مستقبل أفضل».

ووراء ذلك الادعاء الخيري الإنساني معنى لا يخفى على من تابع تطورات الوضع العربي والوضع المصري فيما سبق إعلان السادات لمبادرته الميمونة. واعتقادنا أن «المحارب المفاوض» أراد الإشارة إلى ذلك بطريقة ديبلوماسية. لأننا إذا ما نحينا مسألة تنبّه النظام فجأة إلى أن هناك شيئاً اسمه الشعب (وقد كان هناك طيلة الوقت ولم ينتبه إليه أحد إلا ليعتقله أو يعذبه أو يرهبه أو يغسل مخه بـ «الاعلام») سنجد أن إرجاع كمال حسن علي مبادرة زعيمه إلى أن «الحالة الاقتصادية في مصر لم تعد تحتمل الإنتظار» إشارة واضحة إلى أن الأخوة العرب لا ينبغي لهم أن يلوموا أحداً إلا أنفسهم. وهو ما يعززه بقوة كونه قد عني بأن يقول قبل ذلك الحديث عن الحالة الاقتصادية في مصر مباشرة:

> «لقد تحملت مصر الكثير منذ نشأ الخلاف (كذا) العربي الإسرائيلي. فاشتركت في أربع حروب فقدت فيها مئات الألوف من ابنائها وتدهور اقتصادها إلى الصفر أكثر من مرة. فماذا قدم الأخوة العرب لمصر التي كانت انتصارها في ١٩٧٣ سبباً في زيادة دخولهم من البترول زيادة فلكية؟.
>
> «لقد أعطى العرب لمصر في الفترة من ١٩٧٣ وحتى نوفمبر ١٩٧٧ (تاريخ إعلان مبادرة السادات) ما قيمته خمسة مليارات من الدولارات، منها ملياران كوديعة بربح ٧٪ من خلال بنك مورجان، وما قيمته ٢,٥ مليار من الأسلحة. وفي فترة مماثلة، وهي من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢، دفعت أمريكا لمصر حوالي ٦,٦ مليار دولار كمساعدات. ولقد دفع العرب ما قيمته ٥٠ مليار دولار لحرب الخليج في الوقت الذي يقول بعضهم عن مصر أنها برميل بلا قاع»[٣].

والذي يفهم من ذلك أنه لو كان الأخوة العرب قد أعطوا بسخاء أكثر لاستطاع النظام أن يواصل عملية «الخلاف العربي الاسرائيلي» لبضع سنوات أخرى. لكن ذلك لم يحدث. وبالتالي اضطر النظام إلى إيقاف تلك العملية.

وكما يقول كمال حسن علي، أعطت أميركا لمصر مساعدات بلغت حوالي ٦,٦ ملياراً من الدولارات خلال الفترة من ١٩٧٨ (سنة الصلح مع إسرائيل) حتى ١٩٨٢. وهذه مساعدات لا يستهان بها ينبغي أن يمتلىء القلب عرفاناً لأميركا وشكراً لها كلما فكر العقل فيها وتفكر في دوافعها الخيرية. وبالإضافة إلى

ذلك، تخففت مصر بالسلام الذي صنعه السادات من أعباء عملية «الخلاف» العربي الاسرائيلي وكلفتها المبهظة. وفوق ذلك «انفتحت» مصر على سعتها، على النحو الذي تراءى لمخيلة الفنان المصري الراحل نجيب سرور قبل أن يموت ويحرم من مشاهدة ذلك «الانفتاح» العظيم. وفق هذا وذاك كله ترافدت أفواج الأميركيين والأوروبيين والاسرائيليين للسياحة في مصر والاستمتاع بمباهجها. ومع ذلك كله، واصلت الحالة الاقتصادية تردّيها بحرونة غريبة، ولم يحدث شيء من كل ذلك الرواج المنتظر، ولم يأت الرخاء المرتقب الذي توقع كمال حسن علي أن يحدث في مصر فيعرض إسرائيل لمنافسة اقتصادية مصرية. فالذي حدث كان العكس. ظل العجز في الميزانية العامة للعزبة يتعاظم إلى أن تجاوز خمس الناتج المحلي الاجمالي لمصر المحمية بالمساعدات الأميركية والخبرات الاسرائيلية. وفي وقت ما أعلن بضجيج كبير أن ذلك العجز الشرير سيخفض في السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ إلى ١٤ بالمائة أو ما دون ذلك من الناتج المحلي الاجمالي. إلا أن العجز العنيد واصل اندفاعه، رغم تأخير سداد مستحقات ضخمة، فتجاوز نسبة الـ ٢١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. وجنباً إلى جنب مع تعاظم جرم غول العجز في الميزانية العامة، زاد العجز في ميزان المدفوعات إلى حد بات يهدد بتعجيز مصر عن مواصلة خدمة مديونيتها الخارجية رغم ما تلتهمه تلك الخدمة من مردود أنشطتها التصديرية، وهو ما دفع إدارة العزبة إلى التهافت على الاقتراض من البنوك المملوكة للأصدقاء اليهود في العالم الغربي بأسعار فائدة مدينة وعمولات معجزة، وأدى بالتالي إلى مزيد من التدهور لسعر الجنيه المصري المسكين، وبالتبعية إلى مزيد من التعاظم لجرم غول التضخم والتضاؤل لقدرة إدارة العزبة على الحصول في أسواق المال بالخارج على ما تحتاجه من ائتمان.

ونتيجة لذلك التردّي، ازداد وضع المديونية الخارجية خطورة، واضطرت إدارة العزبة إلى القيام بزيارات متعاقبة لمراكز صنع القرار في البلدان الصديقة في محاولات مستيئسة لإعادة جدولة تلك الديون التي وصلت إلى أرقام فلكية بحق والتوصل إلى اتفاقات بفترات أطول وأسعار فائدة أقل، إلى آخر تلك المحاولات التي يلجأ إليها المدين عندما تدلهم أموره بحق.

وهكذا بات من المتعين على الشعب الذي كانت الرغبة في مساعدته على التطلع إلى مستقبل أفضل السبب في جعل النظام يجنح إلى حل «الخلاف العربي الاسرائيلي» بالتي هي أحسن، أن يؤجل مسألة المستقبل الأفضل هذه إلى ما بعد، عندما يتمكن النظام، بتركيبة سحرية ما، من سداد كل تلك الديون الرهيبة التي يعلم الله وحده أين وكيف تبددت عندما اقترضت، والتخلص من كل تلك الغيلان التي لا تكف عن النمو، غيلان العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والميزان التجاري وغول التضخم. وكل ذلك يتطلب وقتاً. وقتاً طويلاً للغاية. ويتطلب جهداً منظماً مستنيراً وقدراً كبيراً من الأمانة والتعفف. ويتطلب عوناً خارجياً بغير شك. وهو عون ما من شك في أن اسرائيل الصديقة والولايات المتحدة سيسعدهما أن تقدماه لمصر كيما يزدهر اقتصادها ويبيت بوسع شعبها الأبي المناضل أن يتطلع إلى مستقبل أفضل. وبذلك يكون تحول النظام من الحرب إلى السلام مبرراً، ويكون إسكات جبهة مصر مشروعاً، ويكون مبرراً أيضاً بيع الفلسطينيين أسفل النهر، كما يقول الأميركيون، تحقيقاً لما أسماه النظام دائماً «قدر مصر».

٢ ـ تأمين ارواح الفلسطينيين وحرمان اسرائيل من تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة

في مدخل كتابه، يقول الفريق أول كمال حسن علي تحت عنوان «قصتي مع فلسطين»، وهي بغير شك قصة النظام مع فلسطين:

«لقد أصبحت فلسطين قدري».

وبعد ذلك القول الذي يهزّ المشاعر، يعطينا الفهم السائد لدى النظام لـ«مشكلة» فلسطين:

«كنت (منذ الصبا) اتابع كفاح شعب عربي يربطه جوار مباشر بوطني ضد محاولات الحركة الصهيونية لاستئصاله والسيطرة على وطنه.. وكان لتلاحق وتتالي الأحداث في فلسطين أثره في دعم تعاطفي وارتباطي مع القضية التي بدأت في ذهني من خلال توافق الاتجاه والقاعدة المشتركة التي تربطنا في الثورة ضد القوة والسياسة البريطانية»(١).

فـ «مشكلة» فلسطين، كمـا تدعي بـإصرار، و «محنة الشعب العـربي الفلسطيني» كما تسمى عنـدما يكون القائل في حالة انفعال أو راغباً في إثارة عواطف سامعيـه، منشأ «الخـلاف العربي الإسرائيـلي» كما يسميه كمال حسن علي، مشكلة أو محنة «شعب عربي يـربطه بمصر جـوار مباشر يكـافح ضـد محاولات الحركة الصهيونية لاستئصاله و «السيطرة» على وطنه (لاستعمار وطنه استيطانـاً ـ مجرد السيطـرة على وطنه).

وهنا مربط الفرس فيما يخص النظام المصري الذي يمثله قائل هذا الكلام. فبرغم الوعي بأن الحـركة الصهيونية جاهدة في استئصال الشعب الفلسطيني المجاور و «السيطـرة» على وطنه، لا يخطـر للكاتب أو للنظام الذهاب في التفكير إلى ما وراء ذلك والتساؤل، ولو على سبيل الفضول: وماذا بعد استئصال الشعب الفلسطيني والسيطـرة على وطنـه؟ من يا تـرى ستلتهمـه الشهيـة الإسرائيليـة التي لا تشبـع؟ وأرض من سيتطلب مفهوم الأمن الاسرائيلي احتلالها واستئصال من يزحمون سطحها والسيطـرة عليها؟ لا يتسـاءل المحارب المفاوض، ولا يقول. ولا يتساءل النظام، ولا يقول. رغم أن النظـام والمحارب المفـاوض لا يجهلان أن « اسرائيل لا تستطيع أن تتصـور لنفسها حـدوداً آمنة إلا بعيـداً عن حدودهـا (أي حدود أرض الشعب الفلسطيني الذي تستأصله حالياً) بمقدار مدى قذائف المدفعية الثقيلة وربما الصواريخ» وأن ذلـك يعني «ضرورة احتلال أرض الغير»، كما ينبّهنا الفريق أول في كتابه. ولما كان التقدّم التقني وتطوير الأسلحـة لا يتوقف، فإن «مقدار مدى قذائف المدفعيـة الثقيلة والقـذائف» يتعاظم بـاستمرار تعـاظما يجعـل أسوان ذاتها، لا مجرد بور سعيد والاسكندرية والقاهرة التي توعّد بن جوريون بقصفها إذا ما جـرؤت مصر على المقاومة، مصدر خطر على أمن إسرائيل يستلزم احتلال أراضي الغير. وكما هو واضح من الخبرة المعاشـة للشعب الفلسطيني المجاور، لا تحب إسرائيل الإبقاء على شعب تأخذ أرضه، بل تعمد إلى استئصاله حتى تصبح أرضه أرضاً خالية، «أرضاً بغير شعب لشعب بغير أرض». وهـو ما يقـودنا إلى الـوجه الآخـر من الوعي الذي لم يغب عن فطنـة المحارب المفـاوض وهو انـه «حتى بفرض تـوافر حـدود أمنية لإسرائيـل» ستظل إسرائيل محتاجة إلى احتلال المزيد من أراضي الغير لتتسع رقعتها الضيقة حالياً داخل «حـدودها» الراهنة «للأعداد البشرية الهائلة التي تطمع في تهجيرها إليها».

وفي ظل هذه الضرورات الاسرائيلية (توفير الحدود الآمنة لرقعة مطّردة الاتساع من الأرض قادرة عـلى استيعاب الأعداد البشرية الهائلـة المهجّرة إليهـا تنفيذاً للمشروع الصهيـوني) يجوز التسـاؤل عن مدى فعالية صفقة السلام التي عقـدها النظـام المصري مع إسرائيـل فيما يتعلق بمسـألة حقن الدماء وتـأمين الأرواح.

من الواضح طبعاً أن الفريق أول ـ معبِّراً عن تفكير النظام ـ نظر إلى المسألة من زاوية متحضرة للغاية وأخذ منطلقه من الايمان بالشرعية الدولية وقداسة المعاهـدات وحكم القانـون الدولي ومـراعاة الأعـراف الدولية وكل ذلك. وهو ما لا يلام عليه، لأن الأشياء يجب أن تكون هكذا فعلاً. ولما كان من المتعين ـ شرعاً وقانوناً ـ أن تكون الأشياء هكذا فعلاً، يصبح من المتعين أن تظل مصر بأرضها وشعبهـا ونظامهـا بمأمن من جشع اسرائيل الاقليمي وعدوانها على أراضي الغير واستئصالها لشعوب تلك الأراضي.

لكن، لنفرض مثلاً، مجرد افتراض، أن قائداً إسرائيلياً كـ «الجنرال» آريل شارون مثلاً أو أحد تلاميذه في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قرر فجأة أنـه من المتعين احتـلال مصر من بور سعيـدَ والاسكندريـة شمالاً إلى أسوان جنوباً، حـرصاً عـلى أمن إسرائيل. مـا الذي يمكن أن يحـدث إذن؟ من الذي سيمنـع إسرائيل؟ من الذي سيعاقبها؟ من الذي سيردعها؟ من الذي سيرد الأذى عن أرض الكنانة؟ مجلس الأمن؟ ستمارس الولايات المتحدة حق الفيتـو وتنقض أي قرار يتخـذه المجلس أنه لا يجـوز لاسرائيل أن تفعـل ذلـك، بحجة أن إسرائيل فعلت ما فعلت إعمالاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وممارسةً لحق الـدفاع عن النفس. محكمة العدل الدولية؟ إن الـولايات المتحـدة ذاتها، وهي الـدولة العظمى الـرئيسية في عـالم اليوم، أعلنت عن خروجها من ولاية محكمة العدل الـدولية عنـدما اتّخـذت تلك المحكمـة موقفـاً اعتبرتـه الولايات المتحدة غير ملائم لمصالحها فيما يتعلق بتـدمير نيكاراجوا. الـرأي العام العـالمي؟ حتى المحارب المفاوض لا يستطيع أن يقنع نفسه بأنه قد ظل هناك ـ تحت وطأة ماكينة التبهيم الاعـلامي العالمي التي

تمتلكها المصالح اليهودية وتديرها ـ ما يمكن أن يسمى ولو على سبيل المزاح بـ «رأي عام عـالمي». وحتى إن وُجد شبه امتعاض لتصرف اسرائيل حيال مصر لدى ذلك «الرأي العام» وهو في النزع الأخير، لن تعدم اسرائيل مخرجاً وحفنة من نجـوم السينما الأمـيركيين تخـرج بهم فيلماً مثيـراً مليئاً بـالجنس والجريمـة والعنف والبطولة يصور ما كـانت مصر تنوي أن تفعلـه بإسرائيـل لو لم تبـادر إسرائيل بتـوجيه ضربتهـا الوقائية واحتلال مصر من بـور سعيد واسكنـدرية إلى أسـوان صونـا للحضارة كمـا نعرفها ودفاعـاً عن الديمقراطية والعالم الحر وحرصاً على مصالح كل البشر الشرفاء الطيبين في العالم.

من الذي سيقول لاسرائيل لا؟.

عندما وضـع المحارب المفاوض كتابه في أعقاب كامب ديفيد ومعاهدة السلام، ضمّن كشف الجرد الذي عدد فيه المكـاسب العربيـة والخسائـر الاسرائيلية مكسبـاً عربيـاً حددة بـ «تـأمين أرواح الفلسطينيـين المستهدفة حالياً من أكثر من دولة عربية»، وخسارة اسرائيلية حددها بـ «منافسة بشرية مع اسرائيل (من جانب الفلسطينيين) داخـل إسرائيل وخـارجها». وكـلا المكسب العربي والخسـارة الاسرائيلية راجـع إلى السلام البارع الذي استدرجت اسرائيـل إليه بخبطـة موفقـة من خبطات النظـام المصري. فبفضل ذلـك السلام، فيما يقرر المحارب المفاوض، سيتكاثر الأخوة الجيران الفلسطينيون نتيجة لتوقف حصد أرواحهم «المستهدفة من أكثر من دولة عربية». والمقصود طبعاً أنه، تنفيذاً لما تضمنه اتفاق كامب ديفيد من تهويم بشأن إقامة شبه كيان متمتع بالحكم الذاتي للفلسطينيين، ستحل مشكلتهم كلاجئين مستهـدفة أرواحهم من أكثر من دولة عربية، حيث سيصبح لهم شبه وطن يلمهم ويعفيهم من استهـداف أرواحهم من جانب أكثر من دولة عربية سينزاحون عن قلوب حكام تلـك الدول العـربية ويـأخذون مشكلتهم المـزعجة معهم. وذلك بغير شك مكسب لتلك الدول العربية العديدة المتضررة من مشكلة الفلسطينيـين وما تتسبب فيـه من «خلاف مع إسرائيل» من ناحية، وما تسببه لـ «أكثر من دولة عربية» من بينها مصر، من مشـاكل تجعـل أرواحهم مستهدفة. وبالمقابل لهذا المكسب العـربي المترتب عـلى السلام، نجـد، كما في حـالة أي مكسب عربي، خسارة لإسرائيل. وهي هنا خسـارة مزدوجـة وخطيرة بحق. ففـوق إعفاء الفلسطينيـين من حصد أرواحهم بفضل ما تحقق من سلام عادل وباق، وبالتالي إتاحة الفرصـة لهم كيما يتكاثروا تكـاثراً «يهـدد إسرائيل بمنافسة بشرية من جانبهم»، يؤكد الفـريق أول أن السلام الـذي عقد مـع إسرائيل يحبط خطط إسرائيل الرامية إلى «تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة تغييراً يـوفر لهـا أغلبية مؤثـرة من السكان اليهود قبل أي استفتاء لتقرير المصير».

وبصرف النظر عما في تصور إمكان التوصل إلى تمكين الفلسطينيين من «تقـرير المصـير»، نتوقف هنـا عند الحقائق الماثلة على أرضية الواقع بدلاً من التصورات المهوّمة في تلافيف ضباب التمني.

تتمثل المشكلة فيما يدعوه كمال حسن علي بـ «الخلاف» العربي الاسرائيلي في أنه «خلاف» بين شعوب صاحبة أرض، وحركة استعمار استيطاني تجتاح تلك الأرض في موجات متلاحقة.

وفيما يخص دور النظام المصري، أتاح تردّي النظـام وزعامتـه في شرك حرب ١٩٦٧ لتلـك الحركـة أن تبدأ في عملية استيطان زاحف لضم كل ما تبقى من أرض فلسطين بالإضافـة إلى ما احتُلّ من أراض في تلك الحرب الخائبة. فقد بدأ وضع اليد على تلك الأراضي بإنشاء المستوطنات فيهـا والحرب لم تكـد تبرد نارها، في يونيو / حزيران ١٩٦٧، وفي قلب القدس ذاتها، عندما هدم الاسرائيليون المنتصرون ١٦٠ منزلاً من منازل العرب في القدس القديمة ثم نزعوا ملكية ٦٠٠ مبنى آخـر، وطردوا ٦٥٠٠ من المـلاك والسكان العرب من المدينة المقدسة التي يؤكد المحارب المفاوض أن «السلام يعني إعادة حقـوق العرب والمسلمـين فيها»، وأقاموا على أطلال بيوت العرب أبنية جديدة شغلها على الفور السكان اليهود الجدد وهم جـزء من «الأعداد البشرية الهائلة التي تطمع اسرائيل في هجرتها إليها سنوياً».

ومنـذ ما بعـد الهزيمـة («النكسة») وحتى سنـة ١٩٧٠، ركّز الاسرائيليـون استيطانهم عـلى القدس الشرقية والجزء الجنوبي من الجولان السـورية التي أقيمت عليها أول مستوطنـة في يوليـو/ تموز ١٩٦٧ أعقبتها مستوطنات الغرض منهـا إنشاء أمـر واقع يقطـع الطريق عـلى أية إمكـانية لإعـادة الجولان إلى السوريين أو إبقاء أي جزء من القدس في أيدي العرب.

واستمرت عملية إقامة المستوطنات بنشاط إلى أن تولت حكومة الليكود السلطة سنة ١٩٧٧ وأهلّ على الساحة مناحم بيجين. ووقتها أصدرت المنظمة الصهيونية العالمية وثيقة عنوانها «خطة رئيسية لتوسيع المستوطنات في يهودا والسامرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣»[٥] أعلنت فيها عن عزمها على إضافة ٤٦ مستوطنة جديدة خلال خمس سنوات تتسع لـ ١٦٠٠٠ أسرة، بالإضافة إلى ٢٧٠٠٠ أسرة كان مخططاً بالفعل لتوطينها في المنطقة خلال نفس الفترة. وما لبثت الخطة أن عُدِّلت بإضافة ٢٢ مستوطنة جديدة، بحيث بات العدد المقرر من المستوطنات لتلك الفترة ٦٨ مستوطنة.

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٨١، بينما النظام المصري يحاول تخليص نفسه من ورطة أولئك الفلسطينيين من خلال السعي لتنفيذ ما اتّفق عليه في كامب ديفيد، اعتمدت الحكومة الاسرائيلية للتنفيذ مشروعاً منقحاً للاستيطان من وضع ماتيتياهو روبليس واضع المشروع الأول. وقد جاء ذلك المشروع المنقح في تقرير عنوانه «عمليات استيطان يهودا والسامرة: الاستراتيجية والسياسة والخطة»[٦].

وفي تعليق رئيس اللجنة المعنية بمنظمة الأمم المتحدة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقرير روبليس برسالته الموجهة إلى أمين عام المنظمة الدولية وإلى رئيس مجلس الأمن، قال: «إن قراءة هذا التقرير لا تدع أدنى مجال للشك في أن إسرائيل عاقدة عزمها بلا رجعة على ضم الأراضي العربية التي احتلتها احتلالاً غير مشروع (منذ ١٩٦٧)».

فما الذي قاله التقرير فجعل رئيس اللجنة يوجه ذلك التحذير الصريح الذي ينافي تماماً مبررات السلام التي تعلل بها النظام المصري فيه يخص مصالح وأرواح ومستقبل «الأخوة» الفلسطينيين؟.

يقول التقرير:

«من الواضح، على ضوء المفاوضات الجارية (تنفيذاً لاتفاق كامب ديفيد) حول مستقبل يهودا والسامرة، انه من المتعين علينا في إسرائيل أن ندخل في سباق مع الزمن. فكل ما سوف يتقرر في هذه الآونة سيتقرر بشكل أساسي نتيجة لما ننشئه من حقائق على الأرض، وهو ما ستفوق أهميته كل ما يمكن ان تحدثه أي اعتبارات أخرى. ولذا فإن هذا الوقت بالذات هو أفضل وأنسب وقت للشروع في عملية التعجيل بإنشاء المستوطنات على تلك الأراضي بشكل واسع وشامل، لاسيما على تلال يهودا والسامرة التي لا توجد طرق طبيعية سهلة تفضي إليها، والتي تشرف على وادي الأردن إلى الشرق، وعلى السهل الساحلي إلى الغرب...

«ولذلك فإنه من الأهمية البالغة اليوم أن نؤكّد، عن طريق ما نتخذه من إجراءات عملية، على أن الحكم الذاتي لا ينسحب ولن ينسحب على الأراضي بل على من يقيمون عليها من سكان عرب فحسب. ويجب أن يكون الإعراب عن ذلك أساساً عن طريق ما ننشئه من حقائق على الأرض. ولذا فإنه يجب وضع اليد فوراً على كل الأراضي التي تمتلكها الدولة وعلى الأراضي الجرداء غير المزروعة تمهيداً لاستيطانها في المناطق الواقعة بين وحول المواقع التي تشغلها الأقليات حتى نقلل خطر إنشاء دولة عربية أخرى تقوم على هذه الأراضي إلى أدنى حد ممكن. فعندما نعزل السكان الذين يشكلون أقلية (الفلسطينيين العرب) بعضهم عن بعض عن طريق إقامة مستوطنات يهودية بينهم، سيجدون أن من الصعب عليهم تشكيل كيان إقليمي وسياسي مترابط ومتصل.

«إن الذي يجب أن نفعله الا ندع هناك في ذهن أحد أدنى ظل من الشك في اننا مصممون على الاحتفاظ بأراضي يهودا والسامرة إلى الأبد. وما لم نفعل ذلك، ستجعل من الممكن أن يتسلط على السكان الأقلية (الفلسطينيين العرب) ما يجعلهم في حالة من الهياج يمكن أن تفضي بهم في نهاية الأمر إلى المثابرة وبذل جهود متكررة لإقامة دولة عربية أخرى على هذه الأراضي تضاف إلى ما هو قائم من دول عربية. وأفضل وأنجح طريقة لتبديد مثل ذلك الوهم وإزالة أي شك حول تصميمنا على الاحتفاظ بيهودا والسامرة إلى الأبد تتمثل في تكثيف الاستيطان وزيادة زخمه في هذه الأراضي.

«.. ويجب أن يسبق إنشاء المستوطنات تشكيل مجموعات من المستوطنين يعَدّون لشغلها عند إقامتها، وتشكّل تلك المجموعات من المهاجرين الجدد ومن المواطنين القدامى بالتنسيق مع مختلف أجهزة الهجرة والاستيطان وغيرها. ومما تجدر ملاحظته أن الإمكانات الحالية للاستيطان جدّ مرتفعة، فهناك فيض متعاظم من طلبات اليهود الراغبين في استطيان أراضي يهودا والسامرة، ويصل عدد الأسر الراغبة في الاستيطان في هذه الأراضي ـ سواء في المستوطنات الجديدة التي تنشأ أو في المستوطنات القائمة ـ عدة آلاف من الأسر اليهودية الإسرائيلية أو الراغبة في الهجرة إلى إسرائيل من الشتات.

«ويتطلب الأمر العمل بتصميم، على مدى السنوات الخمس المقبلة، على إنشاء ما يتراوح بين ١٢ و ١٥ مستوطنة ريفية وحضرية في يهودا والسامرة، بحيث ينمو عدد المستوطنات خلال السنوات الخمس القادمة

بما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ مستوطنة، ويصل عدد سكانها اليهود إلى ما يتراوح بين ١٢٠,٠٠٠ و١٥٠,٠٠٠ نسمة»(٧).

وقد جاء في تقرير اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) ما يلي :

«قامت إسرائيل، خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى مايو / ايار ١٩٧٩، بإنشاء ما مجموعه ١٣٣ مستوطنة في الأراضي المحتلة، منها ٧٩ مستوطنة في الضفة الغربية، و ٢٩ على مرتفعات الجولان، و ٧ في غزة، و ١٨ في سيناء.

«وفي المجموع، إذا ما استثنينا سيناء التي أخليت المستوطنات فيها، انشأت اسرائيل ٢٣ مستوطنة جديدة منذ أن اعتمد مجلس الأمن قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) وبذلك أصبح المجموع ١٤٨ مستوطنة. وعلاوة على ذلك، قامت إسرائيل بتوسيع عدد من المستوطنات القائمة بالفعل إلى ما بات يتجاوز ضعف حجمها الأصلي.

«ومنذ تولت حكومة الليكود السلطة في ١٩٧٧، ارتفع عدد المستوطنين من ٣٢٠٠ إلى ١٧٤٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وحدها. ولا تشمل هذه الأرقام من استوطنوا القدس الشرقية ومنطقة القدس ويبلغ عددهم الآن ٨٠ ألفاً»(٨).

وتبين الأرقام التي تسنى التوصل إليها من مصادر اسرائيلية أن عدد المستوطنين اليهود بالضفة الغربية ارتفع في سنة ١٩٨١ إلى ٢٠ ألفاً وأن مجلس المستوطنات اليهودية بالضفة الغربية وغزة شكل فريقاً خاصاً لبحث الوسائل الكفيلة بزيادة عدد السكان اليهود في الضفة، دون القدس، إلى ٤٠ ألفاً بانتهاء سنة ١٩٨١(٩).

وفي مجال الاستيلاء على الأراضي، بيّنت لجنة مجلس الأمن في تقريرها:

«ان مساحة الأراضي العربية المصادرة في الضفة الغربية زادت من ٢٧ في المائة من المساحة الإجمالية في مايو / ييار ١٩٧٩، إلى ٣٣,٣ في المائة في سبتمبر / أيلول ١٩٨٠. ورغم عدم توافر بيانات محددة عن الأراضى التى صودرت على مرتفعات الجولان، يتبين من الواقع القائم المتمثل في أنه لم تعد هناك بالجولان إلا ٥ قرى عربية، وأن ٨ آلاف نسمة فقط من مجموع سكان الجولان الذين كان عددهم ١٤٢ الف نسمة هم الذين استطاعوا الصمود ومواصلة الإقامة، إن إسرائيل باتت مسيطرة على الجولان كلها بالفعل.

«وينطبق ذلك أيضا على قطاع غزة. فمصادرة الأراضي هناك مستمرة وإن لم تتوافر أرقام يركن إليها تبين المساحة الفعلية لما صودر حتى الآن بالفعل»(١٠).

وحالياً، باتت نسبة ما صادرته إسرائيل من أراضي الضفة الغربية ٥٢ بالمائة من مجموع الأراضي، وما صادرته في غزة إلى ٤٠ في المائة. وبجانب مصادرة الأراضي، استمرت بنشاط عملية هدم بيوت الفلسطينيين، وقد بلغ عدد ما هو معروف أنه قد هدم منها أكثر من عشرين ألف منزل، واستمرت بنشاط كذلك عمليات ترحيل الفلسطينيين من الضفة وقطاع غزة.

فإذا ما أضفنا إلى تلك الصورة القاتمة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وتغيير الطابع الديموغرافي للضفة والقطاع صورة دموية أخرى لا بد أن انباءها قد ترامت إلى المحاربين المفاوضين، هي صورة عمليات التصفية الجسدية النشطة للفلسطينيين في المخيمات وحيثما طالتهم يد إسرائيل أو أيادي أعوانها، وجدنا أن خبطة السلام الكبرى لم تؤمّن أرواح الفلسطينيين المستباحة، ولم تتهدد إسرائيل بمنافسة بشرية داخلها، ولم تحبط على الاطلاق خطط اسرائيل الرامية إلى تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة ولم تقطع الطريق على عملية تهويد الضفة والقطاع، خلافاً لكل الحسابات الأنيقة التي قدمها المحارب المفاوض في معرض اجتهاده في بيع عملية السلام.

فالسلام لم يؤد إلى إخراج مصر من الحالة الاقتصادية المتردية التي وجد السادات أنها لم تكن تحتمل الانتظار، ولم يؤمن أرواح الفلسطينيين، ولم يتح للديبلوماسية المصرية التخلص من الورطة الفلسطينية عن طريق مشروع «الحكم الذاتي». ففلسطين وشعبها المستباح، وقد استغلهما النظام منذ ١٩٥٢ لترسيخ أقدامه وفرض زعامته والتربح من أموال الدعم، لم يتبخرا بسحر كامب ديفيد، بل ظلا معلقين بعنق النظام كالوزر. وها هو، منذ عقد السادات الصفقة، جالس عبر الحدود يشاهد عمليات التصفية الجسدية والطرد والإزاحة وأخذ الأرض، ولا يستطيع شيئاً إلا الهمهمة بألفاظ الاستهجان والغمغمة بأشياء غير واضحة تماماً يريد الإيهام بها أنه يعتبر كل ما تقوم به اسرائيل مخالفاً لروح كامب ديفيد وتجاوزاً لا يليق في ظل السلام العادل.

٣ ـ لبنان، الذي سيجعله السلام منافساً سياحياً لاسرائيل

وما ينسحب على الفلسطينيين وتوقعات كمال حسن الوردية لهم من جراء السلام العادل الباقي، ينسحب على لبنان.

وليست الكارثة اللبنانية بحاجة إلى من يذكّر أحداً بها. ولعل من كتب هذا الكلام عن تحول لبنان بفضل السلام المصري مع إسرائيل إلى منافس سياحي لاسرائيل قد راجع نفسه. وقد يكون أيضاً تشاور مع العقل والضمير فخطر له أن المصير المعتم الذي لحق لبنان ينبغي أن يكون نذيراً لمصر وغيرها بما هو آت.

فلبنان الذي كان على رأس قائمة البلدان المستهدفة مما قبل إنشاء «الدولة»، وفي الواقع منذ سنة ١٩٣٧ عندما أفصح بن جوريون في مذكراته عما أعدّته الحركة الصهيونية لذلك البلد، وكان على رأس قائمة مشروعات «الدولة» الجيوبوليطيقية بعد إنشائها بعشرة أيام لا أكثر، عندما ناقش بن جوريون مع قواده خطة لتمزيق أوصال لبنان، لبنان ذاك، «الحلقة الأضعف في السلسلة العربية»، قد كُسِر ودُمِّر وبدأت عملية تمزيق أوصاله. حقيقة أن الأمر تأخر بعض الوقت. ففي سنة ١٩٤٨، وجدت المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة أن «الدولة» لم تكن قد رسّخت أقدامها بعد، فأجّلت عملية اغتيال لبنان، مطمئنة إلى أنه باق وأنه لن يذهب إلى أي مكان، تماماً كصحراء النقب. فمما يروى عن المناقشات التي دارت بين زعماء الحركة الصهيونية عند إنشاء اسرائيل، أن حاييم وايزمان سُئِل عن رأيه بالنسبة لعدم شمول مخطط إنشاء الدولة اليهودية لصحراء النقب، فأجاب مبتسماً: «وأين سيذهب النقب؟ إنه باق، ولن يذهب إلى أي مكان!»[١١] وقد ظل لبنان حيث كان، فلم يذهب إلى أي مكان، إلى أن استدارت «الدولة» فنهشته. في الوقت المناسب، بعد إسكات الجبهة المصرية وتأمين الجبهة الدولية. ففي منتصف الخمسينيات، تحركت شهية «الدولة» إلى لبنان الذي نجده إذا ما عنينا بالرجوع إلى الأصول التوراتية للمشروع الصهيوني أنه وارد على القائمة منذ القرن الثامن قبل الميلاد، في قول أشعياء «يُدفَع إليه (إلى اسرائيل) مجد لبنان» (اشعياء ٣٥: ٢). لكن اسرائيل كانت آخذة آنذاك، في منتصف الخمسينيات من هذا القرن العشرين بعد الميلاد، في التحالف مع أحد البلدان الأممية، فرنسا، استعداداً لتوجيه ضربة مشتركة إلى العدو الرئيسي، مصر، فيما عرف باسم «العدوان الثلاثي» سنة ١٩٥٦. ولما كانت فرنسا آنذاك لم تروض تماماً وكانت تعتبر نفسها «حامية لبنان»، اضطرت «الدولة» إلى كفّ شهيتها مؤقتاً، مطمئنة إلى أن لبنان باق ولن يذهب إلى أي مكان هو الآخر. ومما هو جدير بالتوقف عنده والنظر إليه والتفكير فيه أن بدايات مشروع بن جوريون للبنان، بإنشاء دولة سعد حداد المستقلة في جنوب لبنان، لم تنجز إلا سنة ١٩٧٩، بفضل الغزو الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٧٨، وهو الغزو الذي بات ممكناً بفضل سلام مصر وإسرائيل.

«فقد غيرت مبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات كل المقدمات المنطقية للأوضاع اللبنانية والفلسطينية تغييراً جذرياً. فحتى ذلك الوقت، كانت سياسة الولايات المتحدة قد تضمنت، ولو باللسان فقط، إدراكاً تمثل في أن «للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة»، وانطوت على وعد بتأمين اشتراكه في عملية «صنع السلام»، وهو وعد أكده مجدداً الرئيس الأميركي جيمي كارتر في البيان الأميركي السوفياتي المشترك الصادر في أول أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٧. إلا أن رحلة السادات إلى القدس (المحتلة) ألغت كل ذلك. ففي ١٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧، إثر زيارة مناحم بيجين لواشنطن، وزيارة أنور السادات للقدس (المحتلة)، استبعد كارتر منظمة التحرير الفلسطينية تحديداً من أية إمكانية للمشاركة في أي جزء من عملية «صنع السلام».

«فتلقّف السادات على الوفاق مع إسرائيل، وتذبذب كارتر، شجعا اسرائيل على شن عملياتها العدوانية على جنوب لبنان، وبخاصة الغزو الذي قامت به في مارس / آذار ١٩٧٨ وما أعقبه من استيلاء على منطقة الحدود. كما تشجعت أيضاً القوى اللبنانية التي شددت هجماتها على السوريين، وعلى حركة المقاومة الفلسطينية، وعلى المعارضة اللبنانية. ولم يكن السادات يجهل أن ذلك سيحدث. فهو قد تنبأ، بعد أسبوع واحد من زيارته لإسرائيل، في المقابلة الصحفية التي أجرتها معه الفايننشال تايمز اللندنية

بتاريخ ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧، بأن «الدم سيسيل الآن أنهاراً في لبنان وفي سوريا».

«(وقد صدق تنبؤ السادات من فوره) ففي سنة ١٩٧٨، سال الدم أنهاراً في لبنان، وغزت اسرائيل الجنوب. ووقتها أعلن عزرا وايزمان أن هدف اسرائيل كان «محو الفلسطينيين محواً من وجه الأرض مرة وإلى الأبد»[١٢].

فسلام النظام المصري لم يؤمن أرواح الفلسطينيين، بل جعلها مباحة للحصد أكثر من أي وقت مضى، وكما قال الكاتب الفلسطيني فايز صايغ، حكم ذلك «السلام» على الفلسطينيين «بالضياع الدائم للهوية القومية الفلسطينية، وتأبيد المنفى والشتات بلا دولة، والانفصال الدائم بعضهم عن بعض والإبعاد الدائم عن الوطن فلسطين وقضى عليهم بحياة فاقدة الأمل عديمة المعنى»[١٣]. وذلك، تحديداً، هو ما توخاه مخطط روبلس الذي اعتمدته الحكومة الاسرائيلية المنتصرة بعد كامب ديفيد تحت عنوان «عمليات استيطان يهودا والسامرة: الاستراتيجية والسياسة والخطة»، والذي جاء فيه «فعندما نعزل الفلسطينيين بعضهم عن بعض عن طريق إقامة مستوطنات يهودية بينهم، سيجدون أن من الصعب عليهم تشكيل كيان إقليمي وسياسي مترابط ومتصل». فواضع الخطة والحكومة التي اعتمدتها كانا يبنيان في الواقع على الأساس الذي وفره لاسرائيل كامب ديفيد والسلام المصري الذي أسكتت به الولايات المتحدة الجبهة المصرية.

«عندما وقّع الرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيجين، في ٢٦ مارس / آذار ١٩٧٩، اتفاق كامب ديفيد، استعادت مصر سيناء في مقابل تخليها عن القضية الفلسطينية والانصياع لاحتفاظ إسرائيل ببقية الأراضي المحتلة (الجولان السورية، والضفة الغربية). وذلك الانصياع وارد ضمناً في الاتفاق. فالاتفاق لم يرد فيه ذكر للمستوطنات الاسرائيلية التي زرعت في كل أنحاء الأراضي المحتلة، وهي الآن ٧٩ مستوطنة في الضفة الغربية وحدها. ومما له مغزى واضح أن مناحم بيجين عمد، في نفس يوم توقيع الاتفاق مع مصر، إلى التوقيع على اعتماد إنشاء ٢٢ مستوطنة أخرى إضافية. ولقد تضمن اتفاق كامب ديفيد مشروعاً للحكم الذاتي للفلسطينيين، لكن ذلك اقتصر على فلسطينيّي الضفة الغربية وغزة فقط، أي على أقل من ثلث الشعب الفلسطيني الذي صادرت اسرائيل أرضه. وفي مشروع ذلك الحكم الذاتي المزعوم، استبعد بحرص بالغ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي أن تكون له دولته الخاصة به»[١٤]. وهذا طبيعي للغاية، وما من شك في أن السادات ومفاوضيه اعتبروا أنفسهم رجال دولة عصريين وممارسين لـ «السياسة الواقعية»، الـ «realpolitik» التي ما من شك في أنهم قرأوا أبناءها في مجلة تايم أو مجلة نيوزويك واعتبروا انتهاج نهجها القائم على «البراجماتيكية» الأميركية والممارسات الأوروبية ضرباً بالغ التأنق والبراعة من التحضر، عندما اختزلوا «قضية الشعب الفلسطيني الشقيق المقدسة» ـ التي تاجر بها النظام وتربح وتألّه وبفضلها أذل أعناق المصريين واستدرج العرب إلى عالم الوهم فجعل من زعيمه زعيماً لكل العرب ـ بعد أن تبين لهم أن تلك القضية المقدسة لم تعد «تؤكل عيشاً» وأن مضار الادعاء بالتفاني في الولاء لها باتت أخطر من مكاسب النظام، فحولوها في الاتفاق الذي عقد تحت جناح الأصدقاء الأميركيين من قضية «فلسطين الحبيبة والأرض السليبة» الى إعطاء أولئك الفلسطينيين أملاً في أن تتفضل إسرائيل مشكورة فتتصدق عليهم بالمستقبل بإذن الله، باتباع نهج الخطوة بخطوة المشهور، بشكل ما من أشكال الحكم الذاتي. وشيء خير من لا شيء أيها الأخوة، لأن مصر فعلت كل ما بوسعها من أجلكم وبات من المتعين حقن دماء أبنائها وتحسين حالتها الاقتصادية التي ساءت، وكما يقول المثل المصري «من رضي بقليله عاش». وبطبيعة الحال، لم يتوقف جهابذة الـ realpolitik المصريون وهم يعقدون الصفقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل عند السؤال الذي يطرح نفسه أولاً في هذا المجال، وهو أنه حتى مع التسليم عن طريق التهويم بأن اسرائيل ستسمح حقيقة في نقطة ما مقبلة من الزمان ـ رغم ما يقرّره المفاوض المحارب من علم مصر بأن قيام دولة أو كيان فلسطين على حدود اسرائيل أمر مفزع يرفضه ٩٠ في المائة من الاسرائيليين مهما كانت الضمانات ـ بأن يصبح للفلسطينيين أي وجود سياسي سواء كان شكلاً من أشكال «الحكم الذاتي» أو ما هو دونه، في الضفة الغربية وغزة، ما الذي سيحدث لبقية الفلسطينيين غير المتواجدين في الضفة وغزة، ويبلغ عددهم أكثر من ثلثي الشعب

الفلسطيني؟ هل ستسمح لهم إسرائيل بالتوافد على الضفة الغربية وغزة للعيش في ظل الحكم الذاتي؟ وحتى إن كان مثل ذلك الوهم قد تراءى لأحد، كيف أمكن التوفيق بينه وبين الممارسات الاسرائيلية التي لم تخف عن أحد بطبيعة الحال والتي تتمثل في طرد وترحيل كل من أمكن طرده وترحيله من الفلسطينيين المتواجدين بـ «الداخل»، وملاحقة الفلسطينيين المتواجدين بالخارج بالقتل والقصف وعمليات التصفية الجسدية المنظمة؟ أم ترى لم يضيّع أحد وقته في التفكير في كيفية حشد كل أولئك الفلسطينيين في غزة (٨ كيلومترات عرضاً و ٤٥ كيلومتراً طولاً وأكثر من نصف مليون «لاجيء» فلسطيني) والضفة الغربية التي تنزع ملكية أراضيها وتهدم بيوتها وتقام عليها بنشاط بالغ العمارات السكنية والمستوطنات لإحلال السكان الجدد محل «الإرهابيين»، اطمئناناً ممن لم يضيع وقته في التفكير في ذلك إلى أنه عندما يأتي الوقت الذي قد تسمح فيه اسرائيل باعطاء أولئك الفلسطينيين شكلاً ما من أشكال «الحكم الذاتي» سيكون قد تسنى، عن طريق عمليات التصفية الجسدية بالكفاءة الاسرائيلية المعهودة والتكنولوجيا الأميركية المتطورة، «تقليم» الفلسطينيين وجعل أعدادهم مناسبة للرقعة التي ستسمح لهم إسرائيل بالتمتع بمباهج «الحكم الذاتي» فيها؟.

وكما كانت لكامب ديفيد أفضاله على الأخوة الفلسطينيين وفلسطين الحبيبة، كانت له خيراته التي ذاقها لبنان الشقيق. فباتخاذ الفلسطينيين تكئة، افترست اسرائيل لبنان في عمليات عسكرية متتالية، في مارس / آذار ١٩٧٨، ويناير / كانون الثاني ١٩٧٩، و ٥ (مرة أخرى) يونيو / حزيران ١٩٨٢. وما من شك في أن اسرائيل (بمباركة من أصدقائها) حاولت حل المشكلة الفلسطينية حلاً نهائياً عن طريق تحطيم البنية الأساسية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، وبالتالي القضاء على الطموحات القومية لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة. إلا أن ذلك البعد الفلسطيني، رغم أهميته في المشكلة، لا ينبغي أن يخفي المرامي الصهيونية القديمة تجاه لبنان. فلو لم يكن الفلسطينيون قد وجدوا في لبنان، لغزت اسرائيل لبنان، ربما بحجة «حماية أرواح الموارنة وقيم الحضارة كما نعرفها» من بقية «اللبنانيين المتوحشين» أو شيء من ذلك القبيل الذي لا تعدم اسرائيل حيلة لاستيلاده تكئة تبرّر بها أي عدوان تقوم به.

وهكذا فإنه بدلاً من أن يزدهر لبنان في ظل السلام المصري الأميركي الإسرائيلي قتل ويجري العمل حالياً بنشاط في تمزيق جثته. وبدلاً من أن يصبح لبنان منافساً سياحياً لاسرائيل، بات قطعة مدخنة من الجحيم قد انبجست إلى سطح الأرض. وبطبيعة الحال، خرب اقتصاد لبنان. فخلال عام ١٩٨٧، بالرغم من تدهور سعر الدولار الأميركي، «فقدت الليرة اللبنانية أكثر من ٨٢ في المائة من قيمتها إزاء الدولار، وفي يوم واحد من أيام شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي، تدهور سعر الصرف لليرة إزاء الدولار من ٥٣٠ ليرة إلى ٦٢٥ ليرة للدولار الواحد. وبالنظر إلى أن الحد الأدنى للأجور في لبنان الآن لا يكاد يصل إلى ما يعادل ١٦ دولاراً في الشهر، بينما تواصل الأسعار الارتفاع بنسبة ٣٠ في المائة من شهر لآخر، بات اللبنانيون، حتى من المهنيين أفراد الطبقة المتوسطة يعيشون في ضنك لم يألفوه، أما الآلاف من الأسر اللبنانية الأقل حظاً فلا تكاد تجد اليوم ما يسد الرمق»[١٥].

٤ ـ الخسائر التي ألحقها السلام بإسرائيل

هذه إذن المكاسب الكبرى التي حققها السلام العادل لمصر والعرب: حقن دماء أبناء السادات وأتاح للنظام الانصراف عن الحرب وكل تلك الأشياء الرديئة إلى معالجة الحالة الاقتصادية ومساعدة الشعب المصري على التطلع إلى مستقبل زاهر في ظل رخاء اقتصادي سيبلغ حداً يعرض إسرائيل لمنافسة اقتصادية مصرية، وبذلك تواصل مصر نضالها ضد اسرائيل، ولكن بطريقة متحضرة، على الساحة الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، أتاح السلام فرصة ذهبية لكل العرب لم يكن مطلوباً منهم إلا التعقل واغتنامها، فأوقف توسع اسرائيل الاقليمي وكفّ أذاه لا عن مصر وحدها بل عن كل البلدان العربية، وجعل اسرائيل تنكمش فتقبع داخل «حدودها» الدولية التي كانت أطماعها قد تجاوزتها بكثير إلى أن شكمها السادات بالسلام، وأمن أرواح الفلسطينيين واللبنانيين وكل العرب، وخلّص البلدان العربية من مشكلة الفلسطينيين وأعفى حكامها من ضرورة استهداف أرواح الفلسطينيين، وأتاح لأولئك الفلسطينيين فرصة

تحقيق «أمانيهم الوطنية» وفتح أمامهم السبيل إلى ممارسة «حق تقرير المصير»، وأتاح للبنان أن يصبح منافساً لاسرائيل.

وهذه مكاسب تاريخية كبرى من الجحود والظلم إنكار قيمتها. فمنذا الذي كان يحلم بتلجيم اسرائيل وكفها عن التوسع؟ ومنذا الذي كان يحلم بأن يصبح في مكنة العرب تحقيق الرخاء الذي يمكنهم من منافسة اسرائيل اقتصادياً؟ ومنذا الذي كان يحلم بأن تقوم (بموجب كامب ديفيد والمعاهدة) دولة فلسطينية على حدود اسرائيل، بخبطة سلام واحدة؟.

لكن كل هذه المكاسب العربية، على عظمها، تتضاءل وتهون بجانب الخسائر الفادحة التي ألحقها السلام باسرائيل.

وهنا يحل محل الرؤية المهزلية وجه الرعب. والرعب ناجم عن صواب بالغ اتصف به تحليل المفاوض المحارب لـ «خسائر اسرائيل» المترتبة على السلام دون أدنى شبهة لأقل وعي لديه بأن تلك الخسائر بالذات هي ما يجعل السلام الذي حاول بيعه والترويج له مستحيلاً، مميتاً، وفاتحة لمرحلة جديدة من الاجتياح ستتجاوز ضراوتها ووحشيتها كل ما ذاقه المصريون والفلسطينيون واللبنانيون وكل العرب حتى الآن على يدي اسرائيل.

فالسلام حرم اسرائيل حقيقة من «استغلال ثروات الأرض المحتلة، زراعية ومعدنية، وبخاصة بترول سيناء». ولا يدري الفريق أول كم هو صادق في هذا القول الذي كان ينبغي أن يجعله يتوقف فيفكر بدلاً من أن يصدق ما قاله له السادات وكارتر في كامب ديفيد. أو ما قد يكون بيجين قد همهم به ـ بالعبرية.

ولا يقلّ خطورة عن ذلك الحرمان من استغلال ثروات الأرض المحتلة (وسيناء هي الأرض المحتلة الوحيدة التي انسحبت منها اسرائيل)، «تحديد نصيب اسرائيل من المياه العذبة لنهر الأردن وغيره من المصادر المشتركة الأخرى». والواقع أن الفريق أول أشار، بقدر كبير من العلم بأبعاد المسائل، إلى أنه «ورد في حديث لاريل شارون أن اسرائيل ـ في ظل استمرار معدلات الهجرة، وبغير توسع في مصادر المياه أو إيجاد مصادر مياه بديلة ـ سوف تجد نفسها مضطرة، خلال سنوات معدودة، إلى تخصيص كل ما لديها من المياه العذبة للشرب فقط دون أن تجد لترا واحداً توجهه إلى الزراعة أو الصناعة».

ولا بد أن المفاوضين المصريين تلقوا من جهة ما تأكيداً قاطعاً حازماً جازماً ونهائياً بأن تلك الجهة لن تسمح أبداً لاسرائيل بأن تنقض حرفاً من كامب ديفيد والمعاهدة مهما كانت الصعاب التي تعانيها والخسائر التي تتكبدها من جراء السلام الغالي، وإلا لكان العقل في أشد حالاته بداهة قد جعل أولئك المفاوضين يتوقفون ولو قليلاً عند كل ذلك الحرمان الذي ستعانيه اسرائيل: الحرمان من الثروات الطبيعية، من الأرض، الحرمان من التوسع، الحرمان من مصادر المياه، والحرمان من تنمية الزراعة والصناعة، في حين تستمر معدّلات الهجرة على ما هي عليه، وفي حين يعلن آريل شارون في حديث له أن من نتائج السلام أن اسرائيل سيتعين عليها الاختيار بين الموت عطشاً وبين تنمية زراعتها وصناعتها واستيعاب مهاجريها.

والأشد خطورة من كل ما سبق أن المفاوضين المصريين لم يغب عن فطنتهم تأثير السلام على الهجرة إلى اسرائيل. وكما عني الفريق أول بأن يبين في كتابه المفيد، سيؤدي ازدياد الهجرة إلى رقعة أرض محدودة (رقعة اسرائيل داخل «حدودها» الدولية بعد أن كفها السلام عن التوسّع) إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، ويؤدي نقص الهجرة إلى الحكم على اسرائيل ذات الملايين الثلاثة من السكان اليهود بالتجمد في خضم النمو السكاني العربي والفلسطيني. وبقدر كبير من الوعي، قال الفريق أول أن ذلك الوضع الأخير يناقض الهدف الأساسي من إنشاء اسرائيل كوطن لكل يهود الشتات. ومن عجب أنه وهو يقول ذلك، لم يفطن إلى مدى خطورة ما قال. فمؤدى تسليمه بذلك أنه يسلم بأن سلاماً يفرض على الحركة الصهيونية الاكتفاء برقعة الأرض التي تحدها «الحدود الدولية» (أي حدود فلسطين) يظل بالضرورة سلاماً مستحيلاً لأنه «يناقض الهدف الأساسي الذي أنشئت اسرائيل من أجله».

ومما يروى، وقد يجدي التأمل فيه قليلاً، أنه بعد شهور من إعلان بن جوريون إنشاء «الدولة»، سأله أحد مسؤولي «النداء اليهودي الموحّد»، المنظمة المظلة التي تجمعت فيها كافة المنظمات «الخيرية» لجمع

الأموال في الولايات المتحدة لاسرائيل، عما تريده اسرائيل من اليهود الأميركيين أكثر من أي شيء آخر، فأجاب بن جوريون بسرعة وشيء من الغلظة: «ما الذي نريده منكم؟ لا نريد منكم شيئاً إلا اليهود»(١٦).

وهذا منطقي. فالمشروع الصهيوني برمته مشروع استعمار استيطاني ينفذ، كما تفضل الفريق أول فأشار، في خضم بحر بشري من السكان الأصليين المعادين. ولذلك يتطلب المشروع تهجير «أعداد بشرية هائلة» من اليهود إلى اسرائيل باستمرار. وتلك الأعداد البشرية الهائلة، فوق أنها تتطلب أرضاً، تهجّر أصلاً إلى اسرائيل لتستولي على المزيد ثم المزيد من الأرض، وباستمرار، وبلا توقف. وبذلك فإن ما تراءى لمخيلة كمال حسن علي الخصبة من خنق للمشروع داخل الرقعة التي يسلم بأنها ضيقة داخل «الحدود الدولية لاسرائيل» يظل وهماً، قد يكون مريحاً، وقد يكون مفيداً في «بيع» عملية السلام للمصريين وربما للعرب جميعاً، لكنه في النهاية يظل وهماً، ويظل مغلوطاً، ويظل مميتاً. لأن مؤداه الادعاء بأن السادات والنظام المصري قد تمكنا ببراعة منقطعة النظير من القضاء على المشروع الصهيوني وتخليص المنطقة من شره بضربة واحدة حذقة موفقة هي ضربة «السلام».

وعلى المدى القصير، تتضح خطورة ذلك الوهم في انهيار كل ادعاءات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة. ويبقى أن نرى إن كان شيء مما وعد به جيمي كارتر ووقّع عليه بوصفه رئيس الولايات المتحدة سيتحقق ـ مع ضآلته ـ في الضفة والقطاع. والأمر واضح لا يحتاج إلى ذكاء، بل وقد أوضحه بجلاء قاطع الفريق أول في كتابه. فانحصار اسرائيل في رقعة الأرض التي تقع داخل «الحدود الدولية» مستحيل، إلا إذا كان قادة الحركة الصهيونية قد تخلوا عن مشروعهم من أساسه وقرروا الاكتفاء «بملايين اسرائيل الثلاثة وسط بحر التزايد الفلسطيني والعربي»، وقرروا إيقاف الهجرة إلى اسرائيل. أما إذا لم يكونوا على استعداد لذلك، فإن التوسع الذي يدّعي الفريق أول أن سلام السادات قد أوقفه خارجاً، أي خارج أرض فلسطين والأراضي المحتلة، لابد أن يتحول إلى «الداخل»، فيخلي الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان من السكان الأصليين ليحل محلهم السكان اليهود الجدد المهجرين إلى اسرائيل من الغرب والاتحاد السوفياتي ومن أماكن أخرى.

ولعل الخبرة الطويلة المعاشة قد علمت الجميع بما فيهم قادة النظام المصري أن الحركة الصهيونية حركة منظمة تعمل بطريقة مدروسة ومنهجية ولا تتخبط هنا وهناك أشبه بدجاجة قد جز عنقها ككثير من ضحاياها، وأنها تفعل كل ما تفعله بحساب وبتخطيط سابق وعلى مراحل، وأن كل وثباتها التوسعية في الماضي كانت وثبة كل عشر سنوات أو قرابة ذلك، تخبط فيها الخبطة، وتنتزع الوجبة، ثم تهدأ قليلاً ريثما تهضمها لتعود فتثب من جديد. وكما قال الفريق أول في كتابه، «يعني السلام نهاية التوسع الإقليمي وانكماش اسرائيل داخل حدود تجاوزتها أطماعها بكثير». ولقد كان من الأصوب والأصدق أن يقول، بدلاً من «نهاية التوسع الإقليمي»، «توقف التوسع الإقليمي في المزيد من الأراضي العربية مرحلياً». ولكن لندع ذلك جانباً الآن، وننظر في الوجبة الدسمة من الأراضي التي ما زال على اسرائيل أن تخليها من سكانها الأصليين وتهضمها بضمها واحلال اليهود الاسرائيليين والمهجرين الجدد فيها محل الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. فتلك وجبة دسمة يمكن أن تكتفي اسرائيل بها مؤقتاً إلى أن يأتي وقت الوثبة التوسعية التالية التي نرجح منذ الآن أنها ستكون الضفة الشرقية وسيناء.

وهذا، بطبيعة الحال، يناقض تماماً كل حسابات المفاوضين المصريين، وكل ما أوعز به اليهم الرئيس الطيب جيمي كارتر ومعاونوه. ولقد «كان كارتر يريد الوصول إلى السلام، لأن السلام كان يتمشى مع خطه السياسي والأخلاقي في الحفاظ على القيم والحفاظ على الدين والوصول إلى السلام في ظل الوفاق الدولي، فهو بذلك يتمشى مع النظرة العالمية للسلام»(١٧).

ولما كان الرئيس كارتر يريد السلام لأن ذلك يتماشى وخطه السياسي والأخلاقي المتجه إلى الوصول إلى السلام، وكان النظام المصري راغباً في السلام مراعاة للحالة الاقتصادية وعملاً على تمكين الشعب المصري من التطلع إلى مستقبل أفضل، فإن اسرائيل والحركة الصهيونية التي أوجدتها لا بد أن تقبلا بالسلام بعد أن «وضعت مبادرة الرئيس الشجاعة اسرائيل وادعاءاتها للسلام تحت عين العالم الفاحصة»، ولقد اضطرها ذلك التحدي الذي واجهها به السادات إلى «الالتزام علناً والاعتراف لأول مرة بحقوق

فلسطينية عديدة»[١٨] كما اضطرها أيضاً إلى القبول بكل الخسائر الفادحة الأخرى، خشية من عين العالم الفاحصة.

بل وقد اضطرت اسرائيل تحت تأثير خبطة السلام إلى القبول بالخطر المتمثل في أنه «بانتهاء حالة الحرب، ستطفو إلى السطح التناقضات الحادة في بنيتها، وهي تناقضات ظلت مستترة تحت خيمة الخطر المحدق» أي خطر الحرب الذي أزاله السلام فرفع تلك الخيمة من فوق رأسها.

وكما في تحليلات الفريق أول الأخرى، صدق في هذا التحليل أيضاً. لكن مشكلته ومشكلة القارىء معه أنه توقف في كل تحليل له عند استيلاد ما بدا له أنه يمكن طرحه كمكسب عربي وخسارة اسرائيلية، ولم يذهب إلى ما كان يجب أن يذهب إليه من استظهار لاستجابات اسرائيل المحتملة لتلك الخسائر الفادحة. فهو قد طرح صورة بدت فيها الحركة الصهيونية وكأنها قد باتت في حالة استاتيكية أو حالة تجمد بإزاء ما صبه سلام السادات على رأسها من خسائر، وبدا فيها تاريخ الشرق الأوسط وقد وصل بسلام السادات إلى منتهاه فتوقف عنده تماماً كما توقف تاريخ العالم في الرؤية الكاثوليكية للتاريخ عند النقطة التي ظهرت فيها الكنيسة الكاثوليكية.

وقد يكون ذلك منهجاً مقبولاً في المجالات الغيبية، لكنه ـ في العالم الواقع ـ منهج خطر ومميت. لأن تصوير خصم ضار كالحركة الصهيونية بأنه قد أصيب بضربة أعجزته فأقعدته وجعلته يحني الرأس ويقفل الفكين ويسحب المخالب ويقبع وراء «حدود اسرائيل» التي كانت لديه حدوداً موقوتة ومرحلية باستمرار، لمجرد أن الرئيس كارتر كان يريد السلام، والرئيس السادات أراد السلام، وأن ذلك السلام قد وضع إسرائيل تحت عين العالم الفاحصة، سيتبين أنه ضرب من التهويم أخطر بكثير من التهويم الذي بررت هزيمة ١٩٦٧ الماحقة بنسبتها إلى المرحوم المشير.

ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر الخطر الذي أشار إليه الفريق أول، وهو خطر تفجر تناقضات اسرائيل الحادة التي كانت مكتومة تحت وطأة خطر الحرب المحدق باسرائيل، تماماً بنفس الطريقة التي كانت تناقضات المجتمع المصري بالغة الحدة مكتومة بها تحت نفس الخيمة في ظل شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» أيام كان الفريق أول وصحبه الكرام في حالة محاربة لا حالة مسالمة.

ذلك الخطر الذي فجره السلام في بنية اسرائيل خطر التناقض الجوهري والعميق في بنية «الدولة» بين اليهود البيض واليهود السود والملونين، أي بين الاشكنازيم والسفارديم.

ولقد كان هناك باستمرار في بنية «الدولة» تململ عنصري من جانب اليهود الشرقيين، أي السفارديم، بإزاء التسيد الكامل لليهود الأشكنازيم على المؤسسة الاسرائيلية وانفرادهم بجل المزايا. لكن ذلك التململ ظل مكبوح الجماح خفيض الصوت تحت «خيمة الخطر المحدق» التي حدثنا عنها الفريق أول، من واقع خبرته بطبيعة الحال بفعل تلك الخيمة على الجانب المصري. ثم جاءت زيارة السادات الميمونة في أواخر ١٩٧٧، وبدا واضحاً أن القوة العربية الرئيسية القادرة على مواصلة الصراع يحكمها نظام بات مصمماً على الانسحاب من ساحة الصراع وإسكات الجبهة المصرية. وبتوافق غريب، بدأ في اسرائيل منذ أواخر ١٩٧٧ ما وصف بأنه «التمرد الشرقي» أو «تمرد اليهود الشرقيين»، وبدأت اسرائيل تواجه ما وصف بأنه «التحدي العرقي» وهو التحدي الذي هزّ بنيتها السياسية بشكل لم يسبق له مثيل منذ إنشاء «الدولة».

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه، والذي لم يجد الفريق أول وغيره ممن أخذوا على عواتقهم مهمة «بيع» السلام المصري الاسرائيلي ما يدعوهم إلى إثارته أو طرحه أو توجيه انتباه أحد إليه، هو: ما الذي يمكن أن تفعله اسرائيل في مواجهة كل هذه الخسائر والمخاطر التي تتهددها في بقائها ذاته؟ هل تظل ساكنة هامدة سابحة في بلهنية بحر السلام؟ هل تتخلى الحركة الصهيونية عن مخطط اسرائيل الكبرى؟ هل توقف الحركة الصهيونية الهجرة اليهودية من الشتات إلى منصة الانطلاق، اسرائيل، التي تشكل المرحلة الأولى من المشروع الصهيوني؟ هل تنزوي اسرائيل وتنطوي على نفسها باكية معولة وراء «حدودها»؟ هل تسمح بإقامة دولة للفلسطينيين؟ هل تسمح للفلسطينيين بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة؟ هل تكف عن محاولة تصفية الشعب الفلسطيني جسدياً لإزالته من الوجود نهائياً باعتباره الخطر الأكبر والحقيقي الذي يتهددها؟ هل تعيد الجولان إلى سوريا؟ هل تتخلى عن جنوب لبنان؟ هل تمتنع عن

ضم الضفة الشرقية؟ هل تصرف نظراً عن سيناء؟ هل ترضى بألا يصبح لديها من الماء إلا ما تشربه؟ هل تقبل، وهي الكيان التوسعي الاستيطاني، بأن تقف حيث هي فتذبل وتذوي حباً في السلام؟.

٥ - وثيقة يينون

لندع التفكير الاسرائيلي يجيب على بعض هذه التساؤلات.

في عدد شتاء ١٩٨١/١٩٨٢ (فبراير/ شباط ١٩٨٢) من مجلة كيفونيم التي تصدرها الحركة الصهيونية وتطرح فيها بأقلام المتخصصين ما تواجهه من مشكلات، نشرت دراسة لم تحظ للأسف بالانتباه الذي تستحقه من كل من تعلق بهم الأمر من العرب، وكان الفضل في توجيه الأنظار إليها ومناقشتها وإدانتها للعالم والكاتب اليهودي ناعوم تشومسكي ولإسرائيل شاهاك.

وضع الدراسة أوديد يينون، الصحفي والديبلوماسي الاسرائيلي السابق، والمتخصص حالياً في مجال البحوث المنصبة على علاقات اسرائيل بالعالم العربي، ونشرتها المجلة الفصلية الصهيونية تحت عنوان «**استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات**»، وقالت أن هدف تلك الإستراتيجية جعل العالم العربي ينهار ويتفكك إلى موزايكو من كيانات عرقية ودينية صغيرة. فلنقرأ معاً، ونتعب العقل قليلاً فنفكر.

يستهل يينون دراسته بقوله «إن اسرائيل يتعين عليها، في مستهل الثمانينيات، أن تصبح لديها رؤية جديدة لمكانها في العالم، وأهدافها ومراميها القومية الداخلية والخارجية. وذلك مطلب يتصف بالحاحية خاصة نظراً لأن الدولة (اسرائيل)، والمنطقة (الشرق الأوسط) والعالم تمر جميعاً بالعديد من التطورات الجوهرية».

ويؤكد «اننا نعيش الآن بواكير حقبة جديدة من تاريخ العالم لا يوجد أدنى شبه أو أي شيء مشترك بين خصائصها وبين أي شيء قد خبرناه أو عرفناه حتى الآن».

وينبه مواطنيه قائلاً «اننا بحاجة، نظراً لذلك، إلى أن نتفهم العمليات المركزية التي تميز هذا العصر الجديد، من جانب، وبحاجة - من جانب آخر - إلى نظرة واستراتيجية عالمية قابلة للتنفيذ توائم هذه الأوضاع الجديدة. فوجود الدولة اليهودية، ورخاؤها وحالتها ستتوقف جميعاً على قدرتها على انتهاج طريقة جديدة وإطار جديد لحياتها الداخلية والخارجية».

ويستطرد قائلاً «ان بوسعنا أن نتبين منذ الآن عدداً من الملامح التي تميز العصر الجديد وهي ملامح تنبىء عن ثورة محتومة في حياتنا الراهنة».

فما هي تلك الملامح التي تميز العصر الجديد وتنبىء عن تلك الثورة المحتومة؟ يحسن بنا، سواء كنا من سائر خلق الله أو من الحكام وأساطين النظم والمسيّرين لأقدار الشعوب، أن نصغي جيداً ونمعن الفكر فيما نسمع.

«إن العملية ذات اليد العليا التي يتصف بها العصر الجديد انهيار المنظور العقلاني الإنسي الذي ظل الثيمة الرئيسية لحياة الحضارة الغربية ورخائها منذ عصر النهضة. وتبعاً لانهيار ذلك المنظور، نجد أن الأنسقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عنه والتي أوجدت (في تلك الحضارة الغربية) عدداً من «الحقائق» المعينة، آخذة في الاختفاء من عالمنا اليوم. فعلى سبيل المثال، نجد أن الاعتقاد بأن الانسان كفرد هو مركز الكون وأن كل ما في العالم موجه إلى إشباع حاجاته المادية مفهوم آخذ في الزوال في العصر الراهن الذي بات من الواضح فيه أن كمية الموارد المتوافرة في الكون لا تكفي للوفاء بتوقعات الانسان وبالاحتياجات الاقتصادية والضروريات الديموغرافية».

وهذا كلام يحسن، إلا إذا كنا عاقدين العزم على الزوال نحن أيضاً، أن نتوقف عنده ونفكر فيه. فهو كلام له وزنه، وينبغي أن يذكرنا بالقس المبجل مالتوس وبالداروينية الاجتماعية وكل تلك الأشياء الأعجمية المرذولة. ومالتوس، إن كنا لا نذكر، هو الاقتصادي والمنظّر الديموغرافي توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤). وكان مالتوس يعلّم بأن موارد العالم متناهية وأنه بالنظر إلى تناهي تلك الموارد ينبغي للعالم أن يتحلى بالواقعية فيفطن إلى أن تكاثر السكان خطر على الحضارة وعلى بقاء النوع البشري ورفاهه، ويدرك أن رفع مستوى معيشة الأفقر والأضعف لن يجدي الأفقر والأضعف شيئاً في خاتمة المطاف ويشكل تهديداً للأثرى والأقوى. ثم جاءت الداروينية الاجتماعية التي طبقت مفاهيم صراع البقاء

والبقاء للأصلح التي قال بها تشارلس دارون (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢) في نظرياته عن أصل الأنواع على التطور التاريخي للمجتمعات البشرية وركزت على مفهوم «صراع البقاء وبقاء الأصلح»، وهو ما التقطته النازية الهتلرية وجعلته سنداً «أخلاقياً» لفلسفتها، فأعطت ـ تلك الداروينية الاجتماعية والتطبيقات النازية لها ـ التوجه المعاصر للدعاوي المالتوسية[١٩].

وهذا ـ تحديدا ـ هو ما يتحدث عنه الاستراتيجي الصهيوني. فهو ـ ابتداء ـ يشير إلى انهيار المنظور العقلاني الإنسي وزوال ما انبثق عنه من قيم، كالاعتقاد في قداسة الحياة الانسانية وقيمة الفرد الانساني، نتيجة لما نبه إليه مالتوس منذ القرن الثامن عشر من تناهي الموارد و «عدم كفايتها للوفاء بتوقعات الانسان والاحتياجات الاقتصادية والضروريات الديموغرافية (أي الضروريات اللازمة لابقاء المجموعات السكانية على قيد الحياة وتوفير الحد الضروري من احتياجاتها)».

فالذي يقوله الاستراتيجي الصهيوني بصراحة وإيجاز وبغير كبير لف ولا دوران أن العالم لم يعد فيه متسع للجميع، وأنه في ظل «انهيار المنظور العقلاني الأنسي» وزوال أنسقة القيم التي انبنت عليه، من المحتم بلا مهرب العودة إلى الغابة والانغماس في دوامة الصراع الذي لا ينقطع من أجل البقاء، وهو البقاء الذي لن يكون إلا للأقوى والأشد شراسة والأقل تورعاً. وهذا ـ حرفاً بحرف ـ هو ما استولدته النازية من الداروينية الاجتماعية.

وكيما تتضح الصورة لأذهاننا ـ التي قد تتشبث برفض التصديق ـ يحسن أن نلقي بالسمع إلى ما يستطرد بينون فيقوله:

«إن التصور القائل بأن رغبات الانسان وقدراته لامتناهية يزول ويتبدد عندما يقاس بمقياس حقائق الحياة المؤسفة التي تتضح لعيوننا ونحن نشهد انهيار نظام العالم من حولنا. وبالمثل، فإن وجهة النظر (العقلانية الأنسية) التي تنادي بالحرية والرفاه للجميع تبدو لنا ممعنة في السخف والسفاهة هذه الأيام».

وبالبراعة اليهودية التي لا تخيب، يلجأ الاستراتيجي الصيوني إلى تلطيف وقع هذا الكلام الوحشي على من قد يسمعه من الأممين الغربيين بأن يحشر في السياق عدداً من الكلمات المفتاحية التي تحدث الاستجابة الشرطية المنعكسة (تماماً كجرس بافلوف المسيل للعاب) لدى السامع، فيقول أن الادعاء بأن للجميع سواسية الحق في الحرية والرفاه يفصح عن سخفه وعبثيته بوجه خاص «وهو آخذ في الزوال جنباً إلى جنب مع مفهوم المساواة والعدل الاجتماعي الذي حولته **الاشتراكية، وبالأخص الشيوعية** إلى مفهوم أجوف مفرغ من كل مغزى».

ولا يكتفي بذلك الدق لجرس بافلوف مستخدماً «الاشتراكية» و «بالأخص الشيوعية»، فيضيف دقة جرس أخرى مسيلة للعاب هي **الديموقراطية**، فيضيف قائلاً أن ذلك المفهوم السخيف القائل باستحقاق كل من يزحمون سطح هذا الكوكب للحياة والحرية والرفاه، وقد انكشف سخفه أكثر وأكثر بانكشاف سخف الاشتراكية وبالأخص الشيوعية، ينكشف سخفه الأقصى «لأعيننا اليوم نظراً لأن ثلاثة أرباع سكان العالم يرزحون تحت نير نظم شمولية».

وبعد أن أرسى الأساس «العقلاني/ المنطقي/ الأخلاقي» للاستراتيجية التي يطرحها، وفرش الفَرشة العقائدية المستمدة بكل ثبات من النازية مغلفاً إياها بكل ذلك الكلام عن الاشتراكية والشيوعية والشمولية المذمومة، ينتقل إلى بيت القصيد، فيقول:

«إن العالم العربي ـ الاسلامي ليس المشكلة الاستراتيجية الرئيسية التي ستواجهنا في الثمانينات، حتى وأن ظل يشكل تهديداً لاسرائيل نتيجة لقوته العسكرية المتعاظمة. فذلك العالم العربي ـ الاسلامي، بطوائفه، وأقلياته، وشيعه، وانقساماته الداخلية، وكلها مفضية إلى تدميره داخليا ـ على النحو الذي نشهده اليوم في لبنان، وفي البلد غير العربي إيران، والآن ايضاً في سوريا ـ عالم ليس قادراً على حل مشكلاته الأساسية المشتركة التي تفعل فعلها فيه. وهو ـ لذلك ـ عالم لا يشكل تهديداً خطيراً لدولة اسرائيل على المدى الطويل، ولكن بالأحرى في المدى القصير الذي يتمتع فيه بقدرة عسكرية مباشرة يقام لها وزن. ففي المدى الطويل، لن يكون ذلك العالم قادراً على البقاء بإطاره الحالي في منطقتنا بغير تطورات هامة وجادة. فالعالم العربي ـ الاسلامي منبن الآن كما لو كان «برجا مؤقتاً من أوراق اللعب» شيده الأجانب (الفرنسيون والبريطانيون في

العشرينيات من هذا القرن) دون ان يأخذوا في الاعتبار إرادة السكان أو رغباتهم. وهو مقسم إلى ١٩ بلداً يتألف كل منها من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة التي تكن العداء لبعضها البعض، وهو ما يجعل البنية العرقية ـ الاجتماعية لكل بلد عربي ـ مسلم قابلة للانهيار إلى حد الحرب الأهلية على النحو الذي نشهده في بعض بلدان ذلك العالم».

وبطبيعة الحال، لم يجد الاستراتيجي الصهيوني مدعاة لتذكير من يقرأ كلامه أن تدمير لبنان بالحرب الأهلية مشروع صهيوني قديم ورد ذكره على لسان بن جوريون لأول مرة سنة ١٩٣٧، وطرحه بن جوروين على أركان حربه بعد إنشاء الدولة بأيام في سنة ١٩٤٨، وشرعت اسرائيل في تنفيذه في منتصف الخمسينيات ثم اضطرت إلى تأجيله بسبب حاجتها للتحالف مع فرنسا على مصر، وعادت إليه في السبعينيات فلم يمكنها تنفيذه فعلاً إلا في ظل إسكات الجبهة المصرية على يد السادات الذي أسكت تلك الجبهة لحساب أمريكا وإسرائيل وهو يعلم، كما صرح لصحيفة الفايننشال تايمز، أن إسكاتها سيجعل «الدم يجري أنهاراً في لبنان».

فالعالم العربي فيه تناقضاته ككل عالم آخر. وليس في العالم بلد يتصف بالوئام الكامل والتجانس حتى اسرائيل ذاتها. فبالرغم من اليهودية المشتركة لكل السكان، توجد التناقضات والتوترات والصراعات بين الاشكنازيم الحمر والبيض والسفارديم السمر والسود. والولايات المتحدة، راعية المشروع الصهيوني وحاميته، تتألف من خليط من الأعراق والثقافات والديانات والقوميات والأقليات والطوائف ولم يدّع أحد بأن ذلك يشكل عامل انهيارها المحتوم، ولو أنه لو كانت الولايات المتحدة على رأس قائمة فرائس الحركة الصهيونية، لا العالم العربي ومصر بالذات، لظهر استراتيجي صهيوني يخطط لانهيارها باستغلال ما فيها من تناقضات وأقليات وطوائف وقوميات. لكن الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الأمميين موضوعة، لضرورات لا تخفى، في ذيل قائمة الفرائس، والعالم العربي موضوع على رأس القائمة وقد ابتلي بالجهل والتخلف والتهويم تحت أعجاز أناس كبطل السلام أنور السادات، فبات فريسة سهلة ومباحة. وبات بوسع يينون وغيره أن يتخذ من جهله وتخلفه وتهويم أهله وغبائهم القبلي الذي يتخذ من الشقيق عدواً ومن العدو شقيقاً ساتراً لنشاط التخريب الوحشي الذي تضطلع به اسرائيل عملاً على تفتيت البلدان العربية جميعاً إلى كيانات صغيرة هزيلة متناحرة كديدان مسعورة يسهل على اسرائيل أن تسحقها بقدمها واحدة وراء أخرى وهي آخذة في نهش بعضها البعض.

وهكذا يجد يينون بوسعه أن يقول «فالأوضاع الوطنية، العرقية، والطائفية للعالم العربي برمته تفصح عن افتقار بالغ إلى الاستقرار وتنبىء عن التفتت والانهيار في كل المنطقة المحيطة بنا. فإذا ما أضفنا إلى ذلك البعد الاقتصادي، بات بوسعنا أن نتبيّن كيف أن وإلى أي مدى يماثل بنيان البلدان العربية المحيطة بنا برجا من ورق اللعب ليست لديه أدنى فرصة للتصدي لمشكلاته الخطيرة.. ومصر أكثر تلك البلدان ترنحاً وأخطرها متاعب. فالملايين من أهلها على شفا الموت جوعا، ونصف سكانها من العاطلين المحتشدين، بلا أية مرافق لازمة للعيش، في رقعة ضيقة من أشد مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان. فباستثناء الجيش، لا يوجد ولو قطاع واحد يعمل بكفاءة، والبلد كله في حالة إفلاس دائم، ولولا المعونات الأميركية، وهي من ثمار معاهدة السلام مع اسرائيل، لانهار اقتصاده.

هذه الأوضاع الأسيفة في مصر والعالم العربي تضع في متناول اسرائيل، فيما يقوله يينون، خيارات هامة، لولا «سياسات السلام وعملية إعادة الأراضي المحتلة (سيناء) التي تعتمد على الولايات المتحدة والتي تمنعنا من اغتنام تلك الخيارات الجديدة التي تتفتح أمامنا. فمنذ سنة ١٩٦٧، أخضعت كل الحكومات التي تعاقبت على حكم اسرائيل صالحنا الوطني وأهدافنا القومية للمصالح الضيقة لكل حكومة منها، من جانب، وللمناخ الداخلي المدمر الذي حيّد قدراتنا في الداخل والخارج، من جانب آخر. فالحقيقة الماثلة في أننا لم نتخذ أي خطوات ضد السكان العرب في الأراضي الجديدة (الأراضي المحتلة) التي كسبناها نتيجة للحرب التي فرضت علينا (حرب ١٩٦٧) تشكل أفدح خطأ استراتيجي وقعت فيه اسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة. فلو كنا قد فعلنا ما كان يجب أن نفعله آنذاك لكنا قد وقينا أنفسنا من كل المنازعات الحادة والخطرة التي نشبت منذ ذلك الوقت ولكنا قد حللنا المشكلة الفلسطينية حلاً نهائياً

بدلاً من أن نتركها قائمة لتواجهنا اليوم بحلول ليست حلولاً على الاطلاق تتمثل في مطالبتنا بالتنازل عن الأراضي أو الحكم الذاتي للفلسطينيين، وهما في الواقع شيء واحد».

ولا يوضح يينون تفصيلاً ماهية ذلك الذي كان ينبغي لاسرائيل أن تفعله ضد السكان العرب في أعقاب حرب ١٩٦٧، لكن المعنى واضح بما فيه الكفاية، ولم تكن به حاجة إلى شرحه لقرائه وقراء مجلته الفصلية وهم أدرى الناس بـ «الحل النهائي» الذي ينحي بأشد اللوم على اسرائيل لكونها لم تغتنم فرصة انتصارها سنة ١٩٦٧ فتحل المشكلة به. لكن الفرصة لم تضع على أية حال. لأنه إن كانت مواضعات العالم آنذاك قد جعلت الحكومة الاسرائيلية تحجم عن فعل ما لم يكن من فعله بد حلا للمشكلة حلاً نهائياً، فإن تغير النظام العالمي وانهيار المنظور العقلاني الأنسي الذي جسده بترارك وأراسموس، وأعطاه شيللر مفهومه البروتاغوراسي القائم على أن الانسان مقياس كل الأشياء، وتحول العالم إلى العالم الغابة الذي حدثنا عنه الاستراتيجي الصهيوني في مستهل دراسته، بات يتيح لاسرائيل «إمكانيات هائلة لتعويض ما فات وتغيير الوضع لصالحها».

«وذلك هو ما يجب علينا أن نفعله خلال عقد الثمانينيات، وإلا فإننا لن نبقى كدولة. فخلال عقد الثمانينيات، يتعين على اسرائيل أن تمر بتغيرات واسعة المدى إلى أقصى حد فيما يتعلق بسياساتها الداخلية في المجالين الاقتصادي والسياسي، جنباً إلى جنب مع تغيرات جذرية في مجال سياستها الخارجية كيما يصبح بوسعها أن تثابر وتبقى في وجه التحديات الكوكبية، والتحديات الاقتصادية والإقليمية لهذا العصر الجديد».

فما هي تلك التغيرات؟ على رأس قائمة التغيرات المتعلقة بمصر «وصحراء» سيناء، كما تسمى أحياناً.

«إن فقدان حقل النفط في خليج السويس جنباً إلى جنب مع الإمكانيات الهائلة لاستخراج الغاز والنفط من أرض شبه جزيرة سيناء واستغلال ثرواتها الطبيعية، وهي أرض تماثل بنيتها الجيولوجية تماماً اراضي الدول الغنية بالنفط في المنطقة، فقدان كل ذلك سوف يودي بنا في اسرائيل إلى وضع مرهق للغاية من الافتقار إلى الطاقة في المستقبل القريب، وهو وضع سوف يؤدي إلى تدمير اقتصادنا الداخلي حيث أن ربع الناتج القومي الاجمالي وثلث الميزانية العامة ينفق على شراء النفط لبلدنا. وحتى اكتشاف موارد طبيعية ونفط وغاز في النقب وبامتداد الخط الساحلي لن يكفي لتغيير ذلك الوضع السيء في المستقبل القريب».

فبالإضافة إلى ما أشار إليه الفريق أول من حاجة اسرائيل إلى موارد المياه، نجد هذا الاستراتيجي الصهيوني مؤكداً على احتياج اسرائيل إلى نفط سيناء وغازها ومواردها الطبيعية الأخرى، ولذلك:

«تعتبر العودة إلى سيناء بما فيها من موارد حالية وموارد كامنة تنتظر من يستخرجها، هدفاً سياسياً عظيم الأهمية بالنسبة لاسرائيل. إن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر ما زالت تنتظر التنفيذ والاستكمال. وبفضل أخطائها، مهدت الحكومات الاسرائيلية، سواء في ذلك الحكومة الحالية او حكومات حزب العمل السابقة التي حكمت منذ ١٩٦٧، الطريق المفضية إلى إعادة الأراضي (المحتلة). ولن يكون المصريون مضطرين، بعد استعادة سيناء، إلى الالتزام بأحكام معاهدة السلام، ولسوف يفعلون كل ما في وسعهم للعودة إلى أحضان العرب والاتحاد السوفياتي، وذلك هو السبب في أن مصر تتمتع بكل هذه الأهمية في مجال العون العسكري، لدى العالم العربي والاتحاد السوفياتي. أما العون الأميركي فمن أجل سلام قصير الأمد. ولسوف يؤدي اضعاف الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً إلى إحداث ذلك التغيير. بينما نحن في اسرائيل لن نستطيع أن نبقى طويلاً بغير النفط (من سيناء) وما يحققه من دخل، وتحت وطأة الكلفة الباهظة التي نتحملها يومياً في شرائه بدلاً من أن نكون مالكين له، كما هو الوضع حاليا. ولذا فإنه سيتعين علينا أن نعمل على إعادة الوضع إلى ما كان عليه في سيناء إلى ما قبل زيارة السادات ومعاهدة السلام المشؤومة التي وقعها في مارس/ آذار ١٩٧٩.

«وأمام اسرائيل خيارات رئيسيان لبلوغ ذلك الهدف (استعادة سيناء)، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. والخيار المباشر أقل واقعية من بديله نظراً لطبيعة اسرائيل وحكومتها، وما أبداه السادات من حكمة حتى الآن. فاسرائيل لن تكون البادئة بانتهاك المعاهدة سواء اليوم أو في المستقبل المرئي إلا إذا اضطرت إلى ذلك تحت تأثير ضغوط اقتصادية أو سياسية وزودتها مصر بالتكئة لاسترداد سيناء للمرة الرابعة في تاريخنا القصير. ولهذا يظل الخيار الأفضل والأكثر واقعية هو ما أسميته بالخيار غير المباشر. أن مصر، بفضل ضعفها الداخلي، وحالتها الاقتصادية، وطبيعة النظام، لا تشكل بالنسبة لاسرائيل مشكلة استراتيجية عسكرية في المدى الطويل، ولسوف يظل بوسع اسرائيل أن تعيد مصر، بطرق مختلفة، إلى الحالة التي سادت بعد يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

«إن أسطورة قوة مصر وزعامتها للعالم العربي تفككت وانهارت في سنة ١٩٥٦، وبكل تأكيد في سنة ١٩٦٧، إلا أن بعض سياساتنا، كإعادة سيناء إلى مصر، جعلت تلك الأسطورة القديمة تبدو من جديد وكأنها حقيقة. إلا أن قوة مصر، في التقييم الواقعي، انخفضت بنسبة النصف تقريباً منذ ١٩٦٧، بالمقارنة إلى قوة اسرائيل وبقوة العالم العربي ككل. ومصر ليست القوة السياسية القائدة في العالم العربي. فقوتها الاقتصادية مزعزعة للغاية، واقتصادها إذا ما حرم من العون الخارجي سينهار. وهي حالياً مستطيعة، بفضل استعادة سيناء، تحقيق بعض المكاسب على حسابنا، في المدى القصير، إلا أن ذلك لن يحدث أية تغيرات مواتية لصالح مصر، بل وقد يكون سبباً في دمارها.

«إن مصر قد ماتت. مصر قد انهارت. وهي تواجه حالياً فتنة طائفية ستصبح اشد حدة بمضي الوقت. وتمزيق أوصال جثة مصر بتفتيت أراضيها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة عن بعضها البعض هو هدف اسرائيل السياسي الرئيسي على جبهتها الغربية. فمصر متى مزقت جثتها، وقسمت، وانهارت مبعثرة في كيانات متعددة متناحرة، لن تعود تشكل ادنى خطر على اسرائيل، بل ـ على العكس ـ ستصبح ضمانة تكفل الأمن والسلام لاسرائيل لوقت طويل. وبوسعنا ان نحدث ذلك الآن. وبالإضافة إلى مصر، سيلحق نفس المصير الذي ينتظرها بالبلدان المجاورة لها، ليبيا والسودان، بل وبالبلدان العربية الأبعد من ذلك. فلسوف تشارك كل تلك البلدان مصر سقوطها وانهيارها وتفتتها. والواقع ان ما يجب **ان نعمل لأجله تفتيت مصر عن طريق الصراعات الداخلية إلى كيانات ضعيفة لا رابطة مركزية بينها، متناحرة تحت تأثير الكراهيات الدينية والعرقية، فذلك هو مفتاح التطور التاريخي، وهو تطور أجّلته** معاهدة السلام بعض الوقت، لكنه ـ على المدى الطويل ـ لا مهرب منه.

«إن التفكك الكامل للبنان وتفتته إلى خمس حكومات إقليمية هو المصير المحتوم (أو الذي ينبغي أن نجعله نحن محتوماً) للعالم العربي برمته ابتداء من مصر إلى سوريا ثم العراق وشبه الجزيرة العربية، وكلها يجب أن تنحل وتفكك كما انحل لبنان. فمصر، وفي أعقابها العراق، يجب أن تنحل إلى كيانات أقليات دينية وعرقية على نفس النسق الذي تحقق في لبنان، ويجب أن يظل ذلك الهدف الرئيسي على المدى الطويل لاسرائيل، بينما يظل هدفها في المدى القصير اضعاف تلك الدول العربية جميعها عسكرياً. سوريا يجب ولسوف تنحل إلى عدة كيانات على الأساس العرقي والطائفي الذي نجح في لبنان. فسوف تصبح هناك دويلة شيعية علوية، ودويلة سنّية في حلب، ودويلة في دمشق، وكلها متعادية فيما بينها. أما الدروز، بما فيهم دروز الجولان فيجب أن تصبح لهم دويلة في الأردن الشمالي. ولسوف يكون ذلك الانحلال والتفتت الضمانة طويلة الأجل للأمن والسلم في المنطقة بأسرها، وهو هدف بوسعنا العمل على بلوغه اليوم.

«أما العراق الثري بنفطه فيظل بكل تأكيد على رأس قائمة اهداف اسرائيل. بل إن العمل على تفتيته اهم لاسرائيل بكثير من تفتيت سوريا، لأن قوة العراق تظل، في المدى الطويل، اكبر خطر يتهدد اسرائيل، ولذا فإن إشعال نيران حرب سورية عراقية او حرب إيرانية عراقية مطلب يمكن أن يؤدي تحقيقه إلى اضعاف العراق وتفككه وقطع الطريق عليه قبل أن يتمكن من تنظيم النضال ضد اسرائيل بشكل ذي مغزى. فكل مواجهة يمكن إشعال نيرانها بين العرب وبعضهم بعضاً عون لنا يساعدنا على الاستمرار والبقاء في المدى القصير ويمكننا في المدى الأطول من التعجيل ببلوغ الهدف الأقصى، وهو تقسيم العراق إلى عناصر متناحرة كما سيحدث لسوريا وكما حدث للبنان. فالعراق يمكن تقسيمه إقليمياً وطائفياً كسوريا في العهد العثماني، بحيث تصبح هناك ثلاث دويلات او اكثر تتمركز حول مدنه الثلاث الرئيسية، البصرة، وبغداد، والموصل، بينما تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن المناطق السنّية في الشمال وهي بالقدر الأكبر كردية. **ومن الممكن ان تؤدي اي مجابهة إيرانية عراقية إلى زيادة حدة الاستقطاب الذي يخدم ذلك الهدف.**

«وشبه الجزيرة العربية برمتها مرشحة لنفس المصير بشكل طبيعي للغاية، فهي على شفا الانهيار نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية سواء ظلت متمتعة بقوة النفط أو استلّت تلك القوة من أيدي دولها في المدى الطويل.

«أما الأردن فهدف استراتيجي فوري لاسرائيل في المدى القصير ولكن ليس في المدى الطويل. فهو لن يشكل اي تهديد لاسرائيل متى تفكك وانهار. وليست هناك أية إمكانية لاستمرار بقاء الأردن بشكله وبنيته الحالية، ويجب ان تتجه سياسة اسرائيل سواء في ظروف السلم او ظروف الحرب إلى إزالة الأردن من الوجود بأوضاعه ونظامه الحالي. (وذلك سوف يحل مشكلة المياه) ويخلص اسرائيل من مشكلة الضفة الغربية التي يتواجد فيها العرب بكثافة غير مرغوبة اطلاقاً. فالمطلوب تهجير أولئك العرب منها، وهو تيار موجود ما علينا إلا تشجيعه عن طريق تجميد الوضع اقتصادياً وديموغرافياً لنكفل استمرار التغير الحادث على ضفتي الأردن. فالذي يجب علينا أن نفعله هو أن نحفّز ذلك التغيير ونسرّعه في أقرب وقت مستطاع. وذلك يتطلب في المقام الأول أن نمتنع امتناعاً جازماً عن القبول بخطة الحكم الذاتي أو الانزلاق إلى الرضى بأية تنازلات أو تقسيم

فيما يتعلق بالأراضي (المحتلة). فعلى ضوء خطة منظمة التحرير الفلسطينية و «العرب الاسرائيليين» انفسهم، لا يوجد سبيل لعيشهم في هذا البلد (اسرائيل) في ظل الظروف الراهنة بغير فصل الأمتين كلا عن الاخرى، بحيث يعيش العرب في الأردن واليهود في كل الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن. ولن يسود التعايش ويستتب السلم إلا إذا أدرك العرب أنهم ما لم تصبح كل المناطق الممتدة ما بين نهر الأردن والبحر تحت الحكم اليهودي، لن يكون لهم وجود ولن يتمتعوا بأي أمن، وأنهم لن تصبح لهم هوية وطنية ولن يعرفوا من الأمن إلا ما يمكن أن يستمتعوا به من أمن في الأردن.

«أما في داخل حدود اسرائيل، فقد ظل العرب لا يفرقون بين أراضي ١٩٦٧ (التي احتلت في ١٩٦٧) وتلك التي (أخذت منهم) في ١٩٤٨. ونحن الآن، بالمثل، لا نفرق بين هذه الأراضي وتلك. فالمشكلة يجب أن ينظر إليها برمتها، ككل، وبلا أية تجزئة أو تقسيم، تماماً كما ظلت الحال منذ ١٩٦٧»[٢١].

١٩٦٧. السنة التي حققت فيها اسرائيل انتصارها الأكبر الثاني بعد انتصار الحركة الصهيونية في استصدار قرار التقسيم وإنشاء «الدولة». ١٩٦٧، السنة التي انتهى فيها «المجد والخلود» ووضعت مصر تحت حذاء اسرائيل ريثما يستكمل الزعيم الملهم أنور السادات الإجهاز عليها بحلم السلام المميت، ويسلمها للأصدقاء الأميركيين والاسرائيليين جثة هامدة ليشرعوا، بتؤدة، وعلى مهل، في تمزيق أوصالها.

ولقد يكون النظام الذي قاد مصر إلى هذا المصير البشع تصور أنه ـ بالتصالح مع اسرائيل والتضحية بالفلسطينيين ـ نجا ومكن مصر من النجاة. فمصر ـ بعد كل شيء ـ الأم البقرة الحلوب، وغنيمة الحرب التي لن يجد مغاوير النظام غنيمة أخرى غيرها أو شعباً آخر مطيعاً طالب سلامة كشعبها يفعلون به ما يفعلونه بالمصريين.

ولقد يكون النظام تصور أنه بارضاء الأصدقاء الأميركيين، وإسكات الجبهة المصرية، سوف يوقظ مصر من غيبوبتها الاقتصادية ويضخ دماء جديدة في شرايينها تجعل ضروعها تمتلىء بما يمكن احتلابه ثانية، خاصة على وعد من الأصدقاء الأميركيين بالمعونات. لكن تلك، كما قال الاستراتيجي الصهيوني، معونات سلام موقوت. وحتى بصرف النظر عما قاله أو يقوله غيره، تظل الحالة الاقتصادية لمصر في غير حاجة إلى من يبرهن على تردّيها. وبذلك يكون النظام قد حرم من الصحوة الاقتصادية التي تنبّأ الفريق أول بأنها ستحقق رخاء مصرياً يجعل مصر تنافس اسرائيل.

وبتبخّر وهم الصحوة الاقتصادية من الغيبوبة التي قد تكون الحروب قد أسهمت في إحداثها لكن سببها الرئيسي والمميت يظل الخيبة والفساد، وتبخر الوهم في إمكان التخلص من ورطة النظام الفلسطينية عن طريق أسطورة الحكم الذاتي، وتبخر الوهم في فضل النظام على العرب أجمعين عندما أتاح لهم «فرصة السلام الذهبية»، ماذا يبقى من وهم؟ كون السادات قد حقن دماء أبنائه، واستعاد سيناء.

وقد يكون السادات حقن دماء أبنائه في المدى القصير. ولكن كم من تلك الدماء سيراق أنهاراً عندما تستدير اسرائيل كوحش توراتي مسعور فتأخذ في تنفيذ عملية تقطيع أوصال مصر وتسترد سيناء؟ من الذي سيحمي مصر ويحقن دماء أبنائها آنئذ؟ جيمي كارتر؟ من الذي حقن دماء اللبنانيين وهم يمزقون بعضهم إرباً ويهدمون لبنان على رؤوسهم؟ من الذي حقن دماء العراقيين وهم يواجهون وحش اسرائيل الإيراني؟ من الذي يحقن دماء الفلسطينيين وهم يزالون من وجه الأرض ويصفّون على مراحل؟ من الذي حقن دماء سكان استراليا الأصليين؟ من الذي حقن دماء سكان تسمانيا عندما أبادهم الغزاة الإستيطانيون؟ من الذي يحمي العزّل من المسلحين، خاصة متى كان المسلحون أبناء العزّل؟

هوامش الخلاصة



(١) «محاربون ومفاوضون»، ص ٧٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ص ٧٥/٧٦.
(٣) المرجع نفسه، ص ص ٧٤/٧٥.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٧.
(٥) رسالة مؤرخة في ١٨/١٠/١٩٧٩ وموجهة من رئيس لجنة منظمة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى امين عام المنظمة الدولية والى رئيس مجلس الأمن، وثيقة رقم / A/36/605 - S) 13582) واردة في النشرة رقم ٩ ـ ١٠ المؤرخة سبتمبر / اكتوبر ١٩٧٩ الصادرة عن الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين. ص ٧.
(٦) المرجع السابق نفسه.
(٧) رسالة مؤرخة في ١٩/٦/١٩٨١، وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة من القائم بأعمال رئيس لجنة المنظمة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واردة بالوثيقة (A/36/341 - S / 14566).
(٨) تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الوثيقة رقم (S / 14268) المؤرخة في ٢٠/١١/١٩٨٠، ص ٣١.
(٩) صحيفة الجيروزاليم بوست الاسرائيلية عدد ٢٦/١٢/١٩٨٠.
(١٠) تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الوثيقة رقم (S / 14268) السابق الاشارة اليها، ص ٣٢.
(١١) Chomsky, Noam: **The Fateful Triangle**, The U.S., Israel and the Palestinians, South End Press Boston, 1983, p. 162.
(١٢) Petran, Tabitha: **The Struggle Over Lebanon**, Monthly Review Press, N.Y., 1987, pp. 239 and 241.
(١٣) Fayez Sayegh, quoted by Petran in **The Struggle Over Lebanon,** op. cit., p. 253.
(١٤) Petran, Tabitha, **The Struggle Over Lebanon,** op. cit., p. 253.
(١٥) Press report by The Christian Science Monitor vol. XXX, Issue 3, 30 - 11 - 1987 to 6 - 12 - 1987, p. 15.
(١٦) Tivnan, Edward: **«The Lobby, Jewish Political Power and American Foreign Policy»**, Simon and Schuster, N. Y., p. 29.
(١٧) «محاربون ومفاوضون»، ص ٨٠.
(١٨) المرجع نفسه، ص ٢٩٠.
(١٩) شفيق مقار: «**العنصرية الجديدة وتتار القرن العشرين**»، نشرت مجتزأة بالرقابة، في «**الفكر المعاصر**» القاهرة ابريل ١٩٧١، ص ص ٣٦/٤١. وأعيد نشرها كاملة في «**المثقف العربي**» بغداد، ثم في «لوتس» يوليو ١٩٧٢.
(٢٠) Shahak, Israel: **The Zionist Plan for the Middle East**, A.A.U.G., Belmont, 1982.
Partial translation in **Palestinian Studies,** Summer/Fall issue, 1982 (Issue 44/45).

خاتمة

وضعنا الله، أفراداً وشعوباً، في هذا العالم الجميل الخيّر الذي أضفى عليه من جماله الإلّهي وخيره المطلق، وأعطانا العقل والارادة الحرة لنبرر بأفعالنا إستحقاقنا لما أفاض علينا من نعم ورحمة، فنعيش حياة آدمية سوية ونصبح مستحقين في النهاية لرحمة الخالق، أو نجنح وندمر أنفسنا بتخلينا عن العقل.

وفي خضم صراعات هذا العالم التي يخلقها الجشع الانساني، لا يمكن للعقل أن يدعو شعباً إلى الموت في سبيل شعب آخر. فليس بوسع أحد أن يدعو مصر إلى الموت في سبيل فلسطين أو في سبيل أي بلد آخر.

ومن هذا المنطلق المنتزع من سياقه الكامل، أمكن للسادات ومن التزموا بخطه ودافعوا عنه القول بأن «السلام» المصري الاسرائيلي كان من أجل مصر، وأن مصر فعلت كل ما استطاعت، فلما لم تقدر على أكثر مما فعلت، جنحت إلى درب السلم، وحاولت أن تفتح ثغرة تعطي الفلسطينيين وكل العرب مخرجاً.

لكن العقل الذي لا يمكن أن يدعو شعباً إلى الموت ـ جسدياً أو اقتصادياً، أو جسدياً واقتصادياً معاً ـ في سبيل شعب آخر، لا يمكن أن يقرّ اختيار شعب لأن يموت وتمزق أوصال بلده ويحكم ـ بموته ـ على كل من حوله من شعوب بالموت.

وإبتداء، يظل السؤال الذي يجب أن يطرح: هل يمكن أن يكون هناك «سلام» مع إسرائيل؟ لا لأن إسرائيل شريرة أو عدو غادر أو صنيعة الامبريالية والاستعمار أو لكونها يهودية أو أي شيء من هذا القبيل. بل لأنها المرحلة الأولى الاستهلالية من غزوة إستيطانية طويلة الأمد واسعة النطاق.

وكما قلنا في البداية، ولا يجب أن نكف عن القول، كان مصير كل الشعوب التي تصالحت مع الغزاة الاستيطانيين وكفت عن مقاومتهم، الإبادة. الفناء. الموت. الزوال. الانتهاء.

وهذه حقيقة تاريخية لا جدوى من محاولة التهرب من مواجهتها. وما على من يريد أن يناقشها إلا أن يرجع إلى سجلات التاريخ، وسيجد أن كل شعب أو مجموعة من الشعوب إستسلمت للغزو الاستيطاني أبيدت.

ومن سجلات التاريخ إلى الواقع المعاصر الذي يجري تحت السمع والبصر: ما الذي يحدث للشعب الفلسطيني الآن؟ تلاحقه الإبادة. تطارده الإبادة. تتحلقه الإبادة. ويشارك كثيرون في إبادته أو في تسهيل إبادته.

وكما قال كمال حسن علي في كتابه، ظلت أرواح الفلسطينيين مستهدفة حتى من شعوب سيأتي دورها في القريب لتباد هي الأخرى. والفكرة في ذلك بسيطة وواضحة: الفلسطينيون الملاعين هم مجلبة كل هذه المتاعب والحروب والمشاكل والأزمات، فإذا ما زالوا، عاد الاستقرار والسلام إلى المنطقة وعاد كل من فيها إلى معالجة مشاكله والعمل على ما فيه خيره.

ولو كان ذلك ممكناً لبات لمن يمنّون أنفسهم بذلك «الخلاص» منطق يبررون به ـ مهما كان عارياً من الآدمية والأخلاق ـ إستعدادهم لافتداء أنفسهم بالفلسطينيين، ويضفون على تخليهم عن «فلسطين الحبيبة والأرض السليبة» بعد أن فقدت صلاحيتها فيما يخصهم، شيئاً من معقولية ملوثة خسيسة.

لكن السخرية متمثلة هنا في أن فلسطين الحبيبة والأرض السليبة ليست إلا الأرض الأولى، المرحلة

الاستهلالية في الغزوة الاستيطانية الصهيونية لمنطقة الشرق الأوسط. فالشعب الفلسطيني لن يكون الفداء. بل سيكون الشعب الذي يجرب فيه السفاحون ومن يناصرونهم أساليب الإبادة الحديثة ويوصلونها إلى حد الكمال. ولا نعني هنا مجرد الذبح والقتل، بل نعني العملية برمتها، إبتداء من تصوير الفلسطينيين كـ «حيوانات تسير على ساقين» كما يسميهم مناحم بيجين، وحشرات إرهابية سامة تتهدد «الحضارة كما نعرفها» كما يصورهم «الاعلام العالمي»، إلى استعداء الآخرين، حتى من سوف يأتي دورهم عما قريب، عليهم، وباستخدام الترهيب والترغيب والمصالح و «الدبلوماسية» في إقناع عالم جبان بأن يقف متفرجاً كما وقف والآلاف يُذبحون المرة تلو المرة في مخيمات اللاجئين، ويغض الطرف وينسى لأن إسرائيل هي التي تقتل والفلسطينيين هم الذين يُذبَحون. هذه عملية كبيرة واسعة ومعقدة ويتعين على إسرائيل ومعاونيها أن يتقنوا تنفيذ كل مرحلة من مراحلها لتجري تحت ستار من «الشرعية الدولية» أو كما يقول المحارب المفاوض «تحت عين العالم الفاحصة». ومن هناك أفضل من الفلسطينيين لاجراء التجربة فيهم وتحسين الأساليب وتطويرها في غمار العملية الطويلة المتحضرة لابادتهم؟

وها هي إسرائيل، في سياق التجربة، قد أتقنت تكتيكات جديدة لابادة الشعوب التي تريد أراضيها. ففي لبنان، جرّبت وطوّرت إسرائيل منهجاً جديداً للإبادة يمارسه الضحايا لحسابها فيذبحون بعضهم بعضاً ويمزقون وطنهم ـ تحقيقاً لاستراتيجيتها ـ إرباً. وهي الآن جاهدة، باعتراف أوديد يينون، في استخدام الأساليب التي إستُحدِثت وجُرِّبت وطُوِّرت في المعمل اللبناني، في تمزيق أوصال جثة مصر بالكراهيات الدينية.

فالفلسطينيون لن يأخذوا «الخلاف العربي الإسرائيلي» معهم ويذهبوا عندما تزيحهم إسرائيل من وجه البسيطة وترفع عبئهم عن صدور كثيرين في المنطقة. لأن «الخلاف» ليس على فلسطين، بل على المنطقة كلها، من مصر إلى العراق، ثم من المشرق إلى المغرب، ثم من شمال افريقيا إلى الخط المتفق عليه لالتقاء الحركة الصهيونية ـ في غمار التحالف المرحلي مع الأمميين ـ بالحركة الفاشية الجديدة التي تفعل في الجنوب الافريقي ما تفعله إسرائيل في غرب آسيا وما سوف تفعله في شمال افريقيا. و «الخلاف» ليس على الحدود، كما يتصور الفريق أول. لأن الحدود لن ترسم في حياته المديدة وربما في حياة أولاده وأحفاده. الحدود سترسم فيما بعد، عندما تكون مراحل الغزوة الاستيطانية قد استكملت وهدأ الوحش المسعور قليلاً ريثما يهضم ما ابتلع ليستعد لوثبته الكبرى التالية. و «الخلاف» ليس على قطعة أرض هنا أو قطعة أرض هناك. بل هو «خلاف» على البقاء ذاته لا أقل. لأن الأرض مطلوبة، والموارد مطلوبة، ومصادر المياه مطلوبة، وأصحاب الأرض والموارد ومصادر المياه غير مطلوبين، اللهم إلا إذا استُخدِموا كسماد تسمد به أراضيهم.

وإن بدت الرؤية أشد وحشية من أن تصدّق، فلنرجع إلى التوراة، وسنجد أن إلّه إسرائيل علّم إسرائيل قائلاً: «متى أتى بك الرب إلّهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها وطرد أصحابها من أمامك وضربتهم فإنك تحرِّمهم (تبيدهم). لا تقطع لهم عهداً ولا تشفق عليهم» (سفر التثنية ٧: ١و٢)، وسنجد أيضاً أن «حدود» تلك الأرض تعيّنت بميثاق آلهي: «في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً : «لنسلك أعطي هذه الأرض. من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات» (سفر التكوين ١٥:١٨).

وإن بدا لنا أن «هذه تواريخ قديمة» لا صلة لها بما هو حادث اليوم وما سوف يحدث غداً، فلنلق بالسمع إلى الحاخام موشي لينفجر، وهو من كبار زعماء كتلة المؤمنين «جوش ايمونيم» بإسرائيل:

> **«إنه ما من سبيل إلى الفصل بين الصهيونية واصولها التوراتية التي تؤكد حتمية قيام مُلْك التوراة (مملكة صهيون) على الأرض. فالفصل بين الصهيونية والتوراة لا مؤدّى له إلا ذبول الصهيونية وموتها، كاي نبات يجتث من جذوره.**
>
> **«إن الصهيونية لا تغلّ حركتها باغلال التفكير العقلاني الإنسي، ولا تشغل نفسها بمقتضيات السياسة العملية، أو العلاقات الدولية، أو الراي العام العالمي، أو الديناميكيات الاجتماعية، أو الاعتبارات الديموغرافية، أو اي شيء من ذلك القبيل. فهي منصرفة عن كل ذلك إلى تنفيذ تعليمات الإلّه. وليس هناك في هذا العالم ما له أدنى وقيمة، فيما يخصها، إلا الميثاق الذي قطعه الإلّه مع ابراهام كما ورد في سفر التكوين».**

وبعد أن نفكر قليلاً في كلام الحاخام، يحسن أن نعيد قراءة ما قاله أوديد يينون في استراتيجية الحركة الصهيونية لمنطقة الشرق الأوسط عن أفول عصر التفكير العقلاني الإنسي وبزوغ عصر الغابة وصراع البقاء، وبقاء «الأصلح» والأقل تورعاً. فقد يساعدنا ذلك على أن نفهم الأمور كما هي في الواقع لا في التهويم.

وإذا فهمنا، قد ندرك أن موت أي شعب عربي لن يفتدي بقية العرب. ان موت الفلسطينيين أو اللبنانيين أو من سوف يأتي دورهم ليذبحوا على مذبح بقاء إسرائيل لن يفتدي شعب مصر. لأن شعب مصر مدرج على القائمة. بل هو في الحقيقة على رأس القائمة. وإسرائيل لن تنسى أنه موجود ولن تغفر له أنه موجود على أرضه. ولن تأخذها به شفقة عندما يحين وقت الذبح والإبادة، أو بالأحرى لن تأخذها شفقة بالفلول القليلة التي ستكون قد تبقت منه بعد أن تكون الاستراتيجية الإسرائيلية قد نُفذت بنجاح وذبح المصريون بعضهم بعضا باسم الله وباسم التديّن لحساب إسرائيل والولايات المتحدة. فالدم الذي تنبأ السادات، إثر شروعه في إسكات جبهة مصر لحساب إسرائيل والولايات المتحدة سنة ١٩٧٧، بأنه «سيسيل الآن أنهاراً في لبنان وسوريا»، سيسيل أنهاراً في مصر.

إن إسكات جبهة مصر على يد السادات لم يكن إنقاذاً لـ «ابنائه» من إراقة دمائهم أو إنقاذاً لمصر من خراب كان يعلم أنها لا إنقاذ لها منه إلا بزوال نظامه، بل إرغاماً لمصر على أن توقّع الرسالة التي يتركها المنتحر وراءه ليعفي الآخرين من تهمة قتله.

يقول أوديد يينون في دراسته البشعة أن مصر قد ماتت وانه لم يبق على إسرائيل - بعد أن فتح السادات الحدود وطبّع العلاقات - إلا أن تمزق أوصال الجثة لكي تضمن ألا تقوم لمصر قائمة بعد ذلك أبداً.

وذلك تحديداً هو ما سوف يحدث ما لم يخرج المصريون اليوم قبل الغد من عالم الوهم المميت الذي غيّبهم فيه الزعيم الخالد والزعيم المؤمن. لقد بذل الزعيمان كل ما وسعهما من جهد في قتل مصر ليظل نظامهما مستمراً، ولو على أشلائها، لأطول وقت ممكن.

وإذا ما نجح الأصدقاء الاسرائيليون والأميركيون في تقطيع أوصال مصر، سينهار العالم العربي كله وتمزق أوصاله، لأنه لا بقاء للعالم العربي بغير مصر ولا بقاء لمصر خارج العالم العربي أو على أشلاء العالم العربي.

ولننظر حولنا. إن هذا ليس عصر التفتت، إنه عصر التكتل والتكامل، حتى بالنسبة للمتقدمين الأقوياء الأثرياء. إن دول أوروبا الغربية مستميتة في السعي إلى الوحدة والتكامل، طلباً للبقاء في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ودول أوروبا الغربية ليست متمتعة بما يتمتع به العالم العربي من وحدة اللغة والثقافة وليست مواجهة - حتى الآن وإلى أن يأتي دورها في المخطط الصهيوني لإقامة مُلك التوراة على الأرض - بالهجمة الشرسة التي يواجهها العالم العربي. لكن تلك الدول، رغم اختلاف اللغات والتاريخ وطريقة الحياة، بل ورغم الحزازات القديمة وتضارب المصالح، مستميتة في السعي صوب وحدة أوروبية تلمّ شملها.

ولنقرأ ثانية استراتيجية يينون وما يكتبه غيره من الصهاينة الذين يخططون لليوم وغداً وتفلت كتاباتهم فتصل إلينا متى نشرت وترجمت فنكلّف أنفسنا مشقة قراءتها والتفكير فيها. وسنجد أن التركيز اللحوح من جانب أولئك الاستراتيجيين الصهيونيين منصب على وجوب تفتيت العالم العربي. لا تفتيته إلى دول متعادية متناحرة فحسب، بل وتفتيت كل دولة من دوله إلى كيانات صغيرة متعادية متناحرة تنهش بعضها بعضاً.

ولقد نتساءل - ونحن في مخاضة اليأس الذي بات مخيماً على المنطقة - وما الذي يستطيع أي بلد عربي أن يفعله؟

والرد على ذلك التساؤل وارد فيما كتبه يينون ويكتبه غيره. لأن انشغال هؤلاء الاستراتيجيين الاسرائيليين بتفتيت العالم العربي لا مؤدي له إلا أن بقاء العالم العربي متماسكاً وقائماً خطر على بقاء إسرائيل. وانشغال كل من إسرائيل والولايات المتحدة بتفتيت كل بلد عربي إلى كيانات صغيرة ضعيفة

متقاتلة فيما بينها انشغالٍ قد تخطى بكثير مقولة السياسة الاستعمارية القديمة «فرِّق تسُد»، وبات قائماً على مقولة جديدة: «فتّت تُبِد».

ان الولايات المتحدة الأميركية التي يلوذ كثيرون بحماها ويتصورونها الله وقد نزل إلى الأرض في طريقها إلى الاضمحلال والانسحاب من المكانة المضخمة التي احتلتها منذ خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة على حلفائها قبل خصومها. والاستراتيجي الاسرائيلي نفسه قد أفلتت منه في دراسته عبارات تفصح عن إدراك إسرائيل لهذه الحقيقة، كقوله «ولسوف يؤدي أضعاف الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً إلى إحداث ذلك التغيير».

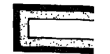
والنظام العالمي برمته أخذ في التغير والتحول في ظل المتغيرات عميقة الأثر سريعة الايقاع التي بات الفهم يحار فيها والعقل يلهث وراءها محاولاً إستجلاء غوامضها ومترتباتها. وفي ذلك الخضم من التغير، لا بقاء لأحد وهو صغير ضعيف ومفتت. وإن لم يكن لشيء فلان العدو يركز على أنه لن يعيش ويبقى ويستمر إلا إذا فُتِّت العالم العربي ومات تفتتاً واقتتالاً، يجمل بالعرب جميعاً، وفي قلبهم مصر، إن كانوا يريدون البقاء، أن يوقفوا التيار المميت صوت التفتت والاقتتال قبل أن يصبح موجة مد لا سبيل إلى إيقافها تجتاح الجميع وتلقي بهم جثثاً تصعد نتانتها إلى عنان السماء فيتنسم يهوه رائحة الرضى ويزهر القفر كالنرجس فرحاً كما جاء في سفر إشعياء.

وفي النهاية، لا مهرب من التسليم بأن الشعوب القادرة على البقاء الراغبة فيه والقادرة على متطلباته، هي دائماً التي تبقى. أما غيرها فزبد تطيّره أعاصير التاريخ.





فهرس الأمكنة والمدن والدول



فهرس الموضوعات

الأرض المستهدفة
(أراضٍ بغير شعب، لشعب بغير أراضٍ)

طالبوا الأرض

انتزاع الأرض

الحَكَم

المطلوبة أرضهم

العزبة:

قتلُ مصرُ

من عبد الناصر الى السادات

هذا الكتاب ليس اجتراراً آخر لذكريات كئيبة. فانشغاله الأساسى منصب على ما هو آت، وإن توقف عندما فات، وما أنجز حتى الآن، فانما لاستطلاع ما سوف «يُنجز» ترتيباً على ما حققه العرب لإسرائيل بأيديهم، في لغة هذا الكتاب لا مكان للألفاظ الدارجة في الكتابة السياسية ذات الطابع الخطابي كـ «الخيانة» و «الغدر» و «الجبن»، و «العمالة»، وغيرها من الكلمات المج
للنفس.

هذا الكتاب الذي يقف على شطر من تاريخ مصر السياسي المع
ان ذهاب انور السادات إلى الأرض المحتلة ومن ثم إلى معسكر دا
طبيعياً، بل ومقضياً منذ ان سلح الملك فاروق المصريين بأسلحة
بهم ليقاتلوا على أرض فلسطين.

ذلك التشوه في رؤية «المسألة الفلسطينية» وما ظل يوصف
سبيل البلاغة الخطابية بـ «الصراع العربي - الإسرائيلي» هو
الكتاب استظهار أبعاده ونتائجه كما كشفت عنها وتشير إليها ع
مصر إلى مصيدة كامب دايفيد، بعد عقد من استدراجها إلى معركة



ISBN 1 869844 10 6

£ 12.00 net
In UK only